

dp

NE66-1652

رزق الله الانطياكي

دكتور في الحقوق

اساذ القانون التجاري والمرافعات

( جامعة دمشق )

2

الوسيط

في

# الحقوق التجارية البرية

بالاشتراك مع

نهاد السباعي

دكتور في الحقوق

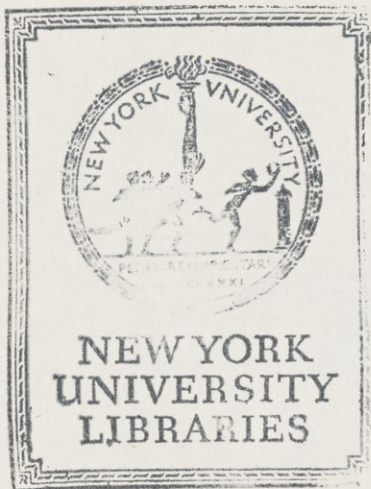
## الجزء الأول



BOBST LIBRARY



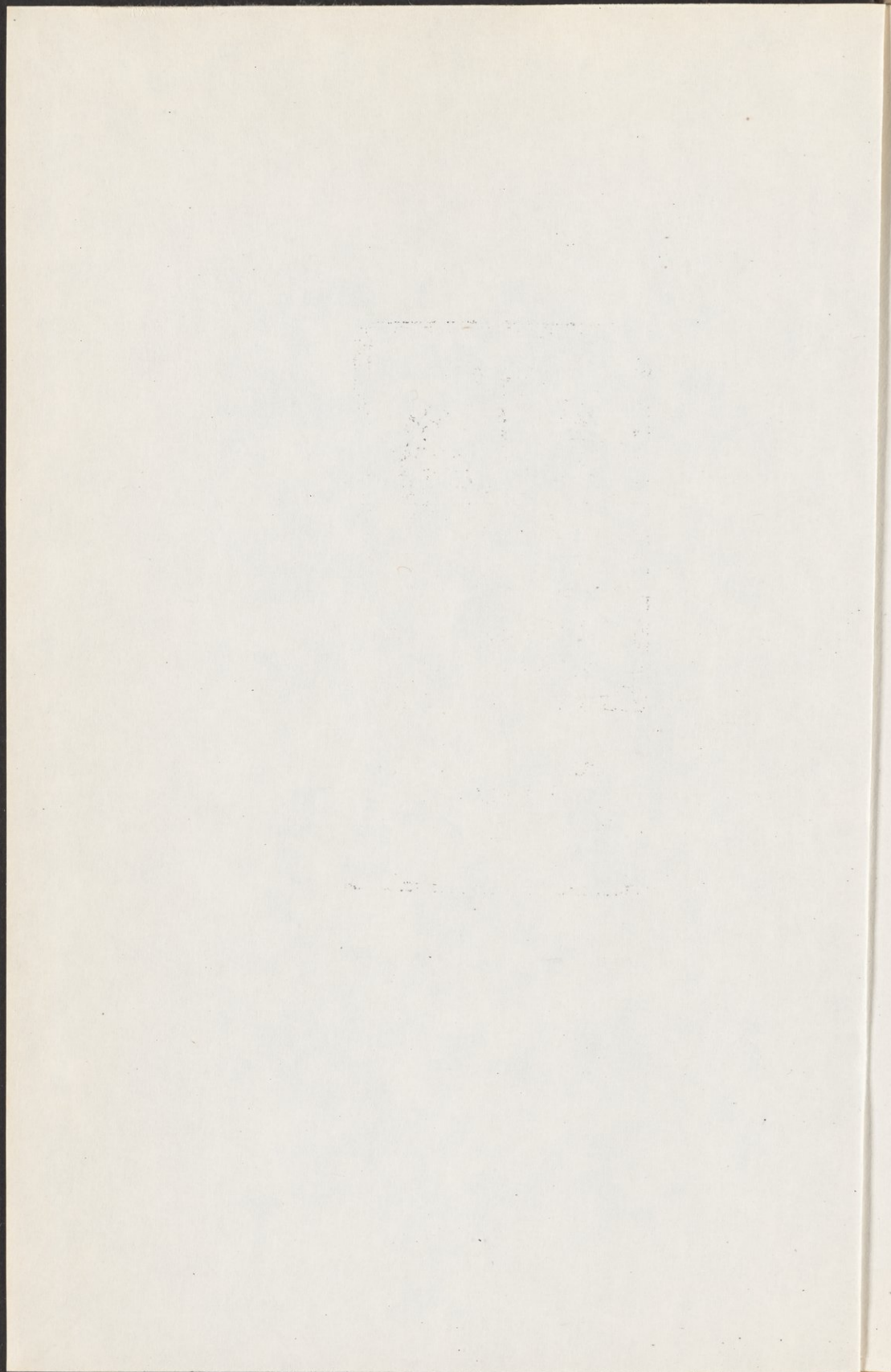
3 1142 02841 0077



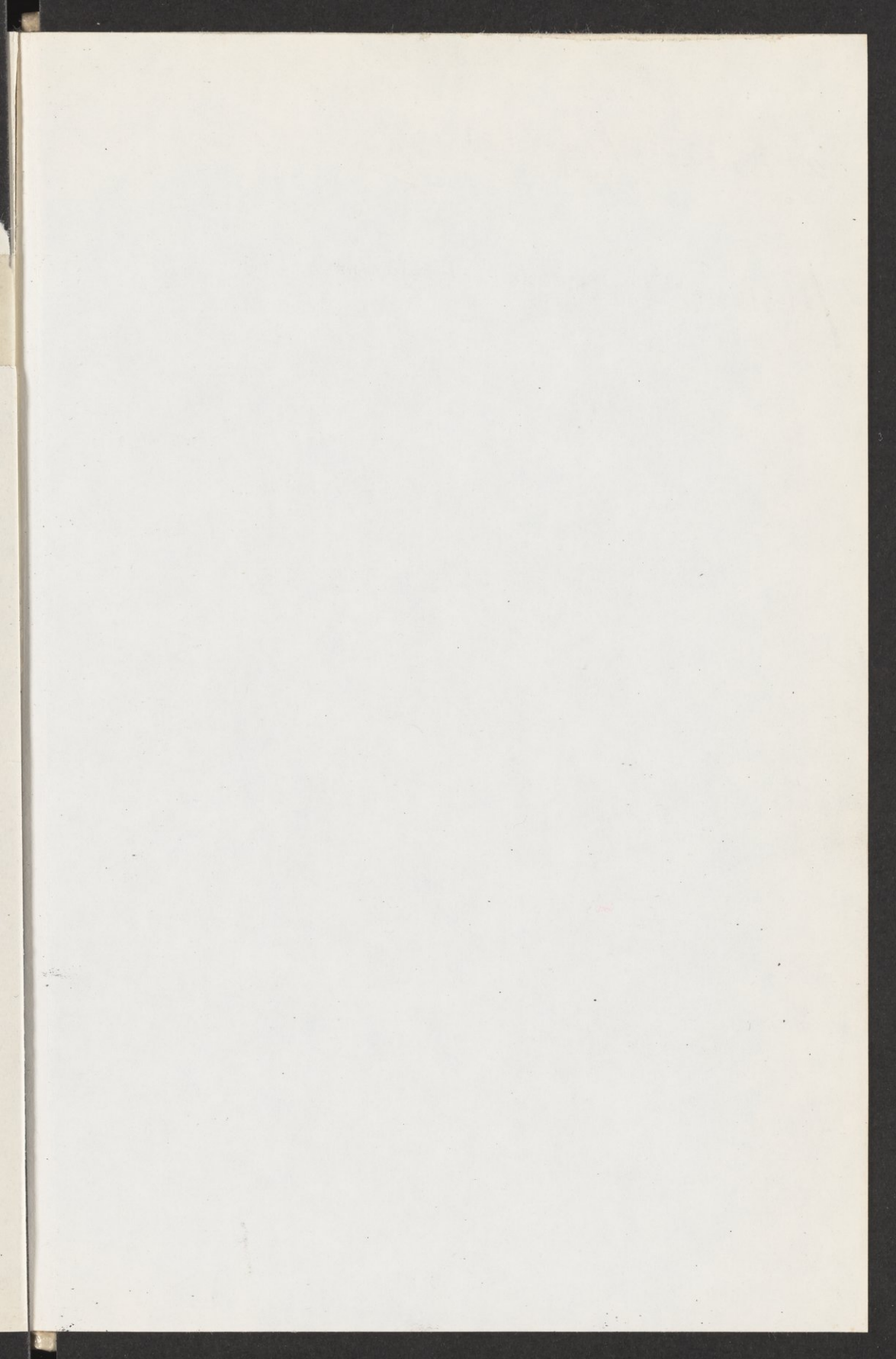
GENERAL UNIVERSITY  
LIBRARY

---











al-Antākī, Rizq Allāh

رزق الله الانيطاكي

دكتور في الحقوق  
استاذ القانون التجاري والمرافعات  
( جامعة دمشق )

/al-Wasit fi al-huqūq al-tijāriyah.../

الوسيط

في

الحقوق التجارية البرية

front

بالاشتراك مع

نهاد السباعي

دكتور في الحقوق

N. Y. U. LIBRARIES

الجزء الأول

٧٠١

B



Near East

HF

1385

.S9

.A6

v.1

c.1

N. Y. U. LIBRARIES

# الفصل الأول

## القسم الأول

### المقدمة

6-11-62 O.L.B.



Handwritten Arabic calligraphy, likely a title or signature, possibly including the word "سيف" (Sif) and "سيف" (Sif).

59

سيف A6

v.1

c.1

# الفصل الأول

تمهيد

أولاً - موضع الحقوق التجارية: من سائر اقسام الحقوق

١ - درج علماء القانون على تقسيم العلوم الحقوقية الى قسمين رئيسيين :  
الحقوق العامة والحقوق الخاصة . فالحقوق العامة تبحث في تنظيم السلطات العامة  
وفي علاقة هذه السلطات والقائمين عليها بالافراد ، بينما تهدف الحقوق الخاصة  
الى تنظيم علاقات الافراد مع بعضهم . وتقسم الحقوق الخاصة بدورها الى قسمين  
ايضاً الحقوق المدنية والحقوق التجارية .

اما الحقوق المدنية فانها تبحث في علاقات الافراد ببعضهم دون النظر الى  
صفتهم ومهنتهم وطبيعة الاعمال التي يقومون بها . فهي تشمل اذن جميع  
التواعد الحقوقية التي يجب تطبيقها على هذه الاعمال كما انها تعتبر الشريعة العامة  
للافراد على اختلاف وضعهم في المجتمع . اما الحقوق التجارية فانها تقتصر على  
نوع خاص من الاعمال هي الاعمال التجارية ، او على طبقة خاصة من الناس هي  
طبقة التجار .



٢ - على ان علاقات الافراد فيما بينهم ، سواء بالنسبة لاحترافهم التجارية او تعاطيهم الاعمال التجارية، لاتنظمها فقط احكام الحقوق الخاصة ومنها الحقوق التجارية ، وإنما تعداها ، في بعض الاحيان ، الى قسم الحقوق العامة .  
فالتجارة لاتقتصر على اشخاص تابعين لجنسية واحدة يقطنون ضمن حدود دولة واحدة ، لان الاعمال التجارية كثيراً ماتقع بين بلد وآخر كما ان الافراد كثيراً مايقومون باعمال تجارية خارج بلادهم ، مما يؤدي الى اختلافات كثيرة في القوانين الواجب تطبيقها . وهذه الاختلافات يرجع في حلها الى احكام الحقوق الدولية الخاصة .

وقد تكون بعض الاعمال التجارية او بعض تصرفات الاشخاص الذين اتخذوا هذه الاعمال حرفة لهم سبباً للملاحقات جزائية يرجع في حلها الى ماتضمنه قانون العقوبات من احكام زجرية .  
لذلك يمكننا القول ان الحقوق التجارية ، وان اعتبرت فرعاً من الحقوق الخاصة ، الا أنها ، بالوقت نفسه ، تمت بصلة وثيقة الى سائر اقسام العلوم الحقوقية .

ولكن الحقوق التجارية ما زالت ، حتى يومنا هذا ، تابعة للحقوق المدنية ولا بد من اجل دراسة بعض قواعدها وفهمها فهماً صحيحاً ، من الرجوع الى المبادئ العامة التي نص عليها القانون المدني وخاصة تلك التي تحكم الالتزامات والعقود .  
فالقانون التجاري يخضع في كثير من نواحيه ، لسيطرة القانون المدني . وقد نشأ ذلك ، بحسب رأي بعض الفقهاء منذ ان قننت الاعراف التجارية اذ

شرح فقهاء القانون التجاري يفسرون بعض المؤسسات القانونية ذات الصفة التجارية مستعينين بالقواعد العامة التي تحكم بعض المؤسسات ذات الصفة المدنية<sup>(١)</sup>.

### ثانياً — لمحة تاريخية عن الحقوق التجارية

٣ — عرف التاريخ القديم كثيراً من الشعوب التي اشتهرت بالتجارة وخاصة منها البحرية فكانت وسيطاً بين الشرق والغرب لتقل البضائع بكافة انواعها والاتجار بها. ومن هذه الشعوب الفينيقيون واليونان وسكان قرطجنة ورووس والاسكندرية ومرسيليا. وقد نشأت بسبب هذه الاعمال التجارية اعراف خاصة بها امتازت في بادئ امرها بطابع دولي، اذ كانت تطبق على الافراد دون تمييز بينهم في الجنسية.

وقد تأثر المشرع، منذ القديم، بكثير من هذه القواعد التجارية، فادخل بعضها في تشريعه، كما فعل حمورابي ملك الكلدان في القانون الذي وضعه عام ٢٠٨٣ قبل الميلاد والمعروف باسمه، اذ اتى هذا القانون على نصوص خاصة بعقود الوديعة والوكالة بالعمولة والقرض بالفائدة.

٤ — واما الرومان الذين انبثق عنهم معظم التشريع السائد في العالم، فبالرغم من عدم اكثراتهم بامور التجارة — اذ انهم كانوا ينظرون الى طبقة التجار نظرة اشمزاز، وكانت حرفة التجارة مقتصرة عندهم على الارقاء —

(١) ريبير الوجيز في الحقوق التجارية طبعة ١٩٥٩ جزء ١ رقم ٦٠



فقد تضمنت قوانينهم أنظمة كثيرة تتعلق بالتجارة ، وخاصة منها التجارة البحرية ، كالقرض البحري والخسائر البحرية المشتركة . وقد ساعدت المبادئ التي تضمنها التشريع الروماني المشرعين ، في العصور الحديثة ، في إقامة قواعد خاصة بالتجارة وفصل هذه القواعد عن احكام القانون المدني .

٥ - ولو رجعنا الى تاريخ العرب في الجاهلية لوجدنا ان القبائل العربية ، واهمها قبيلة قريش ، كانت تتعاطى التجارة على نطاق واسع مع الامم المجاورة . وقد نشأ عن الاعمال التجارية عرف خاص بها . وعرف العرب في ذلك الحين انواعاً متعددة من البيوع منها بيع النسيئة وبيع الملامسة وبيع الضمان والبيع برمي الحجر ، كما عرفوا عقود القرض بفائدة وعقود الرهن ، وكان لكل من هذه العقود قواعد خاصة غير مدونة .

على ان التجارة لم تتقدم تقدماً محسوساً الا مع الحروب الصليبية التي افادت في توسيع العلاقات التجارية بين الشرق والغرب وتوطيدها - وخاصة بين سكان المدن الايطالية كالبندقية وجنوا وفلورنسا والبلاد العربية - فنشأت عن هذه العلاقات قواعد اعتبرت سنة لمحترفي التجارة ودخلت فيما بعد في تشريع معظم الدول . ومما يجدر ملاحظته احتكار الاعمال التجارية في القرون الوسطى من قبل اليهود لاعتبارات شتى اهمها محاربة تعاليم الكنيسة المسيحية لهذه الاعمال لما تضمنته من فكرة الربح الزائد الشبيه بالربا ، وحرمان اليهود من تملك غير المنقول ومن تسنم الوظائف العامة .

٦ - ولم تكن القوانين الموضوعة في القرون الوسطى لتساعد كثيراً على

نمو التجارة وازدهارها ، لما تضمنته من قواعد شكلية قاسية . وقد أدى ذلك الى نشوء بعض العادات التجارية واستحكامها بين التجار ، حتى أصبحت سنة لهم على اختلاف جنسياتهم ، كما أدى ذلك الى ظهور محاكم خاصة بالتجار تؤلف منهم لتحل الخلافات الناشئة عن أعمالهم وفقاً لهذه العادات . وقد اطلق على اعضاء المحاكم التجارية ، المنتخبين من بين التجار ، اسم « قنصل » فوجد قناصل للبر Consuls de terre يحكمون في الخلافات التجارية البرية ، وقناصل للبحر Consuls de mer يحكمون في الخلافات التجارية البحرية .

وما لبثت هذه العادات ان استرعت انتباه المشرع ، فاهتم بها ابتداء من القرن السابع عشر . ويرجع الفضل في تقنين العادات التجارية في فرنسا الى الوزير كولبير الذي حمل لويس الرابع عشر على اصدار أمرين ملكيين متعلقين بالتجارة ، الاولي الامر الملكي الصادر في شهر آذار سنة ١٦٧٣ المتعلق بالتجارة البرية ، وقد اشرف على وضعه العلامة سافاري Savary والثاني الامر الملكي الصادر في شهر آب سنة ١٦٨١ المتعلق بالتجارة البحرية ، وقد اشرف على وضعه العلامة لوفايه دي بوتيني Levayer de Boutigny .

٧ - وهكذا تقننت العادات التجارية في فرنسا ، وكان لهذا التقنين صداه البعيد في جميع انحاء اوروبا . وظل هذان الامران الملكيان نافذين في فرنسا حتى نشوب الثورة الفرنسية ، اذ قررت الجمعية التأسيسية اعادة النظر في التشريع السائد والفت ، في شهر نيسان سنة ١٨٠١ ، هيئة من سبعة اعضاء جرى اختيارهم من القضاة والتجار لوضع قانون تجاري . وقد تم وضع هذا القانون في غضون تسعة اشهر ثم ارسل الى مجلس النولة لتنقيحه واعطائه الصيغة



النهائية ، فلم يخرج من هذا المجلس الا في عام ١٨٠٦ ، عندما شعرت الحكومة بالضرورة الملحة لوجوده بعد ان توالى الافلاسات الاحتياطية عقب جمود التجارة المريع ، فارسل الى الهيئة التشريعية التي اقرته بدون مناقشة بتاريخ ١٥ ايلول سنة ١٨٠٧ واعتبرته نافذاً منذ اول كانون الثاني سنة ١٨٠٨ . وقد حل هذا القانون محل الاوامر الملكية المتعلقة بالتجارة البرية والبحرية ، ولم يزل معمولاً به في فرنسا حتى يومنا هذا رغم التعديلات التي ادخلت عليه والتي اقتضاها توسع التجارة وظهور مؤسسات تجارية لم تكن معروفة حين وضعه .

٨ - واقتبست السولة العثمانية قانونها التجاري عن القانون الفرنسي الموضوع عام ١٨٠٧ وطبقته في البلاد التي كانت خاضعة لسيطرتها ومنها سورية ولبنان .

وبقي هذا القانون مطبقاً في لبنان حتى اقرار قانون التجارة الجديد بالمرسوم التشريعي رقم ٣٠٤ المؤرخ في ٢٤ كانون الاول سنة ١٩٤٢ ، كما انه بقي مطبقاً في سورية حتى صدور المرسوم التشريعي رقم ١٤٩ المؤرخ في ٢٢ حزيران سنة ١٩٤٩ (١) .

### ثالثاً - - ضرورة انتقال القانون التجاري عن القانون المدني

٩ - ذكرنا فيما سبق ان القانون التجاري انما نشأ نتيجة الضرورة عندما

---

(١) نشر هذا القانون في العدد رقم ٤١ من الجريدة الرسمية السورية الصادر في ١٦ آب سنة ١٩٤٩ ونصت المادة الاولى منه على ان هذا القانون يطبق اعتباراً من ١ ايلول ١٩٤٩



كانت القواعد الحقوقية التي نص عليها القانون المدني غير قادرة وحدها على استيعاب كافة الامور التجارية وغير كفيلة بنمو التجارة لما احتوته من مراسم شكلية لا يمكن للمعاملات التجارية ان تتحملها بالنظر لطبيعتها الخاصة التي تتطلب السرعة في الانجاز . وقد كان السبب في ايجاد تشريع تجاري مستقل عن التشريع المدني تلك التفرقة التي اوجدها المجتمع نفسه بين محترفي التجارة وغيرهم من الناس . فالقوانين التجارية القديمة التي سبقت الثورة الفرنسية كانت تمتاز بطابع شخصي اذا اقتصر تطبيقها على فئة التجار واستثنت من احكامها الاعمال التجارية اذا قام بها اشخاص من غير التجار .

١٠- ولكن بعد ان تغلغت مبادئ العدالة والمساواة التي اعلنتها الثورة الفرنسية ، في معظم الشعوب الاوربية ، وزالت الفوارق بين طبقات المواطنين وخفت القيود الشكلية التي تضمنتها القوانين المدنية ، رأى بعض الفقهاء انه لم يعد هنالك حاجة لاجاد قوانين تجارية مستقلة عن القوانين المدنية . وقد دعم القائلون بهذا الرأي حججهم بأن من المعاملات ما يكون تارة ذا صفة تجارية وتارة ذا صفة مدنية ، ومع ذلك فقد اقتصر على ذكره القانون المدني كعقود البيع والقرض ومنها ما اقتصر على ذكره القانون التجاري مع أنه قد يكون احياناً ذا صفة مدنية .

١١ - وفي طليعة القائلين بهذا الرأي الاستاذ فيفانت Vivante<sup>(١)</sup> ،

---

Annales de droit commercial 1893, p 2 (١)

ولكنه عدل عن رأيه في بحث نشره سنة ١٩٢٥<sup>(١)</sup>. ومن القائلين أيضاً بهذه الفكرة الاستاذان لاكور وبوترون Lacour et Boutron<sup>(٢)</sup> مستندين الى سوابق التشريع المقارن، اذ ان قانون الموجبات السويسري الموضوع سنة ١٩١١ ادمج النصوص المتعلقة بالتجارة في جملة النصوص المتعلقة بالمعاملات المدنية وجعل من جميع هذه النصوص قانوناً واحداً يطبق على عموم الأفراد من تجار وغير تجار. وكذلك الشريعة الانكليزية، فانها لم تفرق بين التجار وغير التجار كما لم تفرق بين المعاملات بالنسبة لصقتها التجارية أو المدنية.

١٢ - على ان الاستاذ ايسكارا Escarra<sup>(٣)</sup> انتقد القائلين بفكرة دمج قانون التجارة بالقانون المدني وذلك استناداً الى سوابق التشريع المقارن نفسها، مبيناً ان قانون الموجبات السويسري، وان تضمن أحكاماً تتعلق بالامور المدنية والتجارية على السواء، فهو لم يقض البتة على استقلال قانون التجارة اذ بقيت الاحكام المتعلقة بالتجارة مستقلة، ضمن القانون الواحد، عن الاحكام الخاصة بالمعاملات المدنية. زد على ذلك ان قانون الموجبات السويسري لا يتضمن جميع النصوص التشريعية المتعلقة بالتجارة؛ فقد اوجد المشرع السويسري، الى جانب هذا القانون، نصوصاً مستقلة عنه تبحث في الافلاس، والنقل، وشركات الضمان وغيرها من المؤسسات التجارية. وكذلك الأمر في

(١) المجلة نفسها عام ١٩٢٥ ص ١٠٥ وما بعدها.

(٢) موضح الحقوق التجارية Précis de droit commercial. طبعة ١٩٢٥.

الجزء الاول، ص ٣

(٣) مبادئ القانون التجاري Principes de droit commercial. طبعة

١٩٣٠. الجزء الاول ص ٥٦.



التشريع الانكليزي اذ انه رغم دمج قانون التجارة Law Merchant بالقانون العادي Common Law فقد نشأت بعض قواعد مستقلة خاصة بالتجارة وصدرت قوانين عديدة تتعلق بالتجارة فقط .

١٣ — على انه لايسعنا الا أن نؤيد القائلين ببقاء قانون التجارة مستقلاً عن القانون المدني لأسباب عديدة أهمها :

١ — ان قانون التجارة نشأ في الأصل بصورة مستقلة عن القانون المدني . ففي حين استمد القانون المدني ، لدى أغلب الدول الأوروبية ، معظم قواعده من التشريع الروماني ، جاء قانون التجارة نتيجة تطور بطيء ونشأ من مجموعة عادات اقتضتها طبيعة التجارة وما تتطلبه من سرعة في العمل .

٢ — تحرص الدول على تشريعها المدني حرصها على استقلالها . والقانون المدني لدى الدول مرآة تنعكس عليها عادات مواطنيها وتقاليدهم . فالدولة عندما تسن قانوناً مدنياً لها ، لتنظيم العلاقات بين الأفراد ، تفكر قبل كل شيء في العادات التي ألفها المواطنون دون الأخذ بعين الاعتبار لما هو مألوف لدى الدول الاخرى من اعراف . ولهذا فالتنظيم القانوني المدني يمتاز على الغالب بطابع وطني محض ، في حين ان الأمر على العكس في قانون التجارة : فهو لا يقتصر على تنظيم العلاقات بين سكان بلد وآخر ، وإنما يتعداها الى بلدان اخرى لما للمعاملات التجارية من طبيعة دولية خاصة . ولهذا فالتنظيم التشريعي يراعون هذه الناحية عند وضعهم القوانين التجارية ، كما اننا نرى الدول تتنادى الى عقد المؤتمرات بغية توحيد قوانينها التجارية ، حرصاً منها على سلامة المعاملات التجارية نفسها وعلى سرعة إنجازها .



٣ - تخضع القانون المدني المعاملات ذات الصفة المدنية لقيود لا يمكن ان تتحملها المعاملات التجارية ، سواء من جهة الاثبات أو من جهة الاجراءات القانونية التي تتطلبها بعض العقود المدنية .

#### رابعاً - التشريع التجاري لدى مختلف الدول

يمكن تقسيم الدول ، حسب مصادر تشريعها التجاري ، الى ثلاث كتل :  
الكتلة اللاتينية ، والكتلة الجرمانية ، والكتلة الانكوسكسونية .  
١٤ - اولاً - الكتلة اللاتينية - يدخل في عداد الكتلة اللاتينية الدول التي اقتبست او استوحت قانونها التجاري من القانون الفرنسي الموضوع سنة ١٨٠٧ ببلجيكا ، وهولندا ، واسبانيا ، وايطاليا ، والبرتغال ، واليونان ، والدولة العثمانية ، ومصر .  
على ان كثيراً من هذه الدول لم تبق قانونها التجاري على حاله حين وضعه ، بل ادخلت عليه تعديلات اقتبستها من القوانين التجارية الاخرى وخاصة منها القانوني الألماني . فبلجيكا ، مثلاً ، ظلت محتفظة بالقانون الفرنسي الذي ادخلته على تشريعها عام ١٨١١ حتى عام ١٨٥٥ دون أي تعديل الا انها اصدرت ، بعد هذا التاريخ ، سلسلة من القوانين الخاصة حلت محل كثير من فصول قانون التجارة . وأهم هذه القوانين القانون المتعلق بالتجارة البحرية الصادر في ١٩ شباط سنة ١٩٠٨ ، وقانون الشركات الصادر في ٢٥ أيار سنة ١٩١٣ المعدل بقانون ٣٠ تشرين الأول سنة ١٩١٩ . وكذلك اقتبست هولندا قانونها التجاري الموضوع في ١٠ نيسان سنة ١٨٣٨ عن القانون الفرنسي ، الا انها

أدخلت عليه تعديلات كثيرة تناولت أمور الشركات بصورة خاصة. ولاشك بان القانون الهولندي المتعلق بالشركات الصادر في ٢ تموز سنة ١٩٢٨ هو من أحسن القوانين التي أوجدها التشريع الحديث . وأما إيطاليا ، فالقانون التجاري الذي وضعته سنة ١٨٤٣ يشبه كثيراً القانون الفرنسي ، ولكنها ما لبثت أن اتجهت شطر التشريع الجرمانى بالقانون الذي وضعته في ٢ نيسان سنة ١٨٨٢ ، اذ اقتبس هذا القانون أحكامه العامة عن القانون الألماني كما اقتبست الأحكام المتعلقة بالشركات التجارية عن القانون البلجيكي . ولكن التشريع التجاري الإيطالي بقي محتفظاً بمبادئ القانون الفرنسي فيما يعود الى التجارة البحرية والافلاس . وأما الدولة العثمانية ، فنذ أن نقلت القانون التجارى الفرنسي بكامله سنة ١٨٥٠ لم تعدله تعديلاً يستحق الذكر حتى الانقلاب التركي الاخير . وقد أورثته ، مع سائر تشريعيها ، الى الدول التي انسلخت عنها بعد الحرب العالمية الأولى فبقي قانون التجارى العثماني نافذاً في سورية حتى صدور قانون التجارة السوري الجديد عام ١٩٤٩ ، وفي لبنان حتى صدور قانون التجارة الجديد في ٢٤ كانون الأول سنة ١٩٤٢ .

١٥ - ثانياً - الكتلة الجورمانية : واما الكتلة الجرمانية ، فيدخل فيها التشريع التجاري الألماني والنمساوي والمجري والسويسري والياباني والتشريع التركي الحديث ، كما ان كثيراً من الدول الاخرى اخذت منذ عام ١٩٠٠ تميل الى المبادئ الحقوقية الجرمانية ، كبولونيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا . والسبب في هذا الانقلاب يرجع الى ركود التشريع التجارى الفرنسي . وضع القانون التجارى الألماني في ١٠ ايار سنة ١٨٩٧ واكملت نصوصه



بقوانين عديدة منها القانون المتعلق بالصرف الصادر في ٥ حزيران سنة ١٨٦٩ المعدل في ٣ حزيران سنة ١٩٠٨ ، وقانون الافلاس الصادر في ١٠ شباط سنة ١٧٧٧ المعدل في ١٧ ايار سنة ١٨٩٨ ، وقانون الشركات الصادر في ٢١ ايلول سنة ١٩٣١ .

ولسويسرا قانون وحيد للالتزامات المدنية والتجارية وضع في ٣٠ آذار سنة ١٩١١ وعُدل عام ١٩٣٦ ، ولديها ايضاً قوانين مستقلة عن قانون الموجبات تتعلق بالافلاس والنقل وشركات الضمان . وقد اقتبست تركيا الحديثة قانونها التجاري الجديد الصادر في ٢٠ ايار سنة ١٩٢٦ عن الشريعة التجارية الالمانى .

١٦ - ثالثاً - الكتلة الانكلوسكسونية: وتشمل الكتلة الانكلوسكسونية دول بريطانيا العظمى والدومنيون والولايات المتحدة الأمريكية . والتشريع التجاري في هذه الدول لا يؤلف تشريعاً خاصاً بذاته ، بل يدخل ضمن الشريعة العام Common Law ، وهو يستند الى العرف اكثر منه الى القوانين المدونة .

على اننا نرى في انكلترا قوانين مكتوبة Statutes Law تتعلق بأمور التجارة ، كالقانون المتعلق بالاسناد التجارية (١٨٨٢) وقانون شركات الضمان (١٨٩٠) وقانون التجارة البحرية (١٨٩٤) وقانون الشركات المساهمة (١٩٠٨) وقانون الافلاس (١٩١٤) .

ويوجد في الولايات المتحدة الامريكية نوعان من التشريع : التشريع الاتحادي ويحتوي على أهم القوانين المتعلقة بالتجارة كقانون الافلاس وقانون



الشركات وقانون النقل ، والتشريع المحلي الخاص بكل ولاية والمستمدة احكامه من الاعراف المحلية (١) .

### خامساً - مصادر الحقوق التجارية البرية في سورية (٢)

يمكن تقسيم مصادر الحقوق التجارية البرية في سورية الى خمسة اقسام :  
الاول قانون التجارة البرية وسائر القوانين المتممة له ، والثاني القانون المدني ،  
والثالث العرف والعادة ، والرابع الفقه والاجتهاد، والخامس الاتفاقات الدولية.

#### المصدر الاول - قانون التجارة البرية ومتمماته :

١٧ - ١ - قانون التجارة البرية : لاشك ان اهم مصادر الحقوق التجارية هو  
قانون التجارة البرية المعمول به حالياً في سورية . وقد صدر هذا القانون بتاريخ  
٢٢ حزيران سنة ١٩٤٩ مقتبساً معظم احكامه عن قانون التجارة اللبناني الموضوع  
في ٢٤ كانون الاول سنة ١٩٤٢ . وهو يقع في ٧٧٤ مادة ، ويبحث في الاعمال  
التجارية والتجار والاهلية التجارية وسجل التجارة والمتجر والعنوان التجاري

---

(١) يلاحظ ايضاً وجود كتلة اخرى خاصة بالدول الكندينافية مؤلفة من السويد  
والنرويج والدمرك ، وقد اقتضت الدول تشريعها التجاري من عاداتها واعرافها الخاصة التي  
دونت بالقانون الصادر عن الملك كريستيان الخامس الدانمركي في ١٩ نيسان سنة ١٨٦٣  
ومن المبادئ التي اقرها التشريع الالماني وخاصة في القوانين الحديثة المتعلقة بالافلاس والاسناد  
التجارية والشركات المساهمة .

(٢) المواد ١ - : من قانون التجارة

والشركات التجارية والعقود التجارية والحساب الجاري وعمليات المصارف  
والاسناد التجارية والصلح الواقي والافلاس .

٢- المرسوم التشريعي رقم ١٤ المتعلق بجيازة المواد والمنتجات والمتاجرة  
بها والصادر بتاريخ ١٨ كانون الاول سنة ١٩٥١ .

٣- القرار رقم ٢٣٥٥ الصادر عن المفوض السامي الفرنسي بتاريخ ٢٨  
كانون الاول سنة ١٩٢٣ والمتعلق بانشاء المخازن العامة وتنظيمها .

٤- المرسوم التشريعي رقم ١٥١ المؤرخ في ٣ آذار سنة ١٩٥٢ والمتعلق  
« بالشركات والمحلات التجارية المؤسسة خارج اراضي الجمهورية العربية المتحدة  
والتي لها فرع او وكالة في الاقليم السوري » وتعديلاته (١) .

٥- المرسوم التشريعي رقم ١٢٢ المؤرخ في ٨ حزيران سنة ١٩٤٩ والمتعلق  
بشركات التأمين وشركات الاقتصاد والتوفير .

٦- القانون رقم ١٣١ الصادر في ١١ ايار سنة ١٩٥٩ والمتعلق بتنظيم الغرف  
التجارية والصناعية .

٧- واخيراً قانون البنات رقم ٣٥٩ الصادر بتاريخ ١٠ حزيران سنة  
١٩٤٧ والذي نظمت بموجبه قواعد الاثبات في المواد المدنية والتجارية .

المصدر الثاني : القانون المدني

١٨ - يرجع الى القانون المدني كلما خلا التشريع التجاري من نصوص

---

(١) عدل هذا المرسوم بالمرسوم التشريعي رقم ٦٧ تاريخ ٢٨ آب سنة ١٩٥٢  
وبالقانون رقم ٣٥١ تاريخ ١١ اذار سنة ١٩٥٧ وبقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة  
بالقانون رقم ٦ لعام ١٩٥٩ .



خاصة ، باعتبار ان القانون المدني هو الشريعة العامة لجميع المعاملات ، المدنية والتجارية وقد اتى قانون التجارة الجديد على ذكر هذا المبدأ صراحة في مادته الثامنة بقوله « اذا انتفى النص في هذا القانون فتطبق على المواد التجارية احكام القانون المدني » كما ان المادة ٥٥ منه احوالت الى القواعد التي نص عليها القانون المدني فيما يختص بعقد الشركة ، بشرط ان لا تكون تلك القواعد مخالفة لقواعد قانون التجارة مخالفة صريحة او ضمنية .

### المصدر الثالث : العرف والعادة

١٩ - على ان القوانين المكتوبة ، المدنية منها والتجارية ، قد لا تكفي للاحاطة بجميع المعاملات التجارية وتحديد آثارها وايجاد حلول لها في حال الاختلاف على تفسيرها او تنفيذها . ففي مثل هذه الحالات ، اجاز المشرع نفسه الرجوع الى العرف التجاري لحل الخلافات التي عجز عن حلها القانون المكتوب ( المادة ٤ من قانون التجارة ) . وهكذا يرجع الى العرف ، وفقاً لارادة المشرع ، في الاحوال التي نص صراحة على امكان الرجوع اليه ، كما يرجع الى العرف ايضاً في حال عدم وجود نص مخالف .

ويعتبر العرف نوعاً من الاتفاق الضمني الحاصل بين المتعاقدين ، والاتفاق كما هو معلوم شريعة المتعاقدين .

٢٠ - ومن المبادئ المذكورة أعلاه يمكننا استخلاص النتائج التالية :

اولاً - اذا اقتنع القاضي بان الطرفين ارادا في اتفاقهما عدم مراعاة العرف ، وجب عليه الحكم وفقاً لما اراده الطرفان دون مراعاة العرف .



ثانياً — اذا تعارض العرف التجاري مع نص في قانون التجارة او مع نص في القانون المدني يتعلق بالنظام العام، يصار الى تطبيق النص وتفضيله على العرف . اما اذا تعارض العرف مع نص في القانون لاعلاقة له بالنظام العام ، وجب عندئذ الاخذ بالعرف ثالثاً — اذا اخطأ قضاة الموضوع في تطبيق العرف او فهمه فان خطأهم يعتبر من الامور الواقعية التي لا تدخل ضمن تمحيص محكمة النقض ، لان العرف ليس اكثر من تفسير لارادة المتعاقدين الضمنية مما يختص به قضاة الموضوع وقد أيد الاجتهاد هذا المبدأ<sup>(١)</sup>

ويثبت العرف بجميع طرق الاثبات القانونية ، ويصير اثباته على الغالب بشهادة صادرة عن غرف التجارة او الصناعة<sup>(٢)</sup>

(١) نقض فرنسا ٢٥ آذار ١٩٠٨ دالوز ١٩١٠ ، ١ ، ٤٥٤ ؛ نقض فرنسا ٨ تشرين الثاني ١٩١٩ جريدة المدلية ؛ كانون الثاني ١٩٢٠ ؛ نقض فرنسا ١٤ ايار ١٩٢٩ سيره ١٩٢٩ ، ١ ، ٣٢٧ وقال بعكس هذا الرأي الاستاذان ليون كان ووينو « موسوعة الحقوق التجارية ، الجزء الاول ، رقم ٨٥ » وحجتها في ذلك ان العرف يعتبر بحكم القانون متى اصبح واجب التطبيق ؛ فاخطأ في تطبيقه او تفسيره يجب ان يخضع لرقابة محكمة النقض . ويفرق الاستاذ ايسكارا « موجز الحقوق التجارية ، رقم ٧٣ » بين العرف الاتفاقي والعرف القانوني : فبالنسبة للعرف الاتفاقي يرى عدم رقابة محكمة النقض على تطبيقه او تفسيره ، واما بالنسبة للعرف القانوني فيجب اخضاعه لرقابتها . وقد اخذت محكمة النقض الفرنسية مؤخراً بهذا الرأي ( قرار ٢٣ شباط ١٩٣٧ سيره ١٩٣٨ ، ١ ، ١٥٠ ) .

(٢) جاء في الفقرة الخامسة من المادة ٣٩ من القانون الصادر بتاريخ ٨ شباط سنة ١٩٣٨ المتعلق بتنظيم الغرف التجارية والصناعية ان من وظائف هذه الغرف « جمع وتنظيم وتعميم العادات والاعراف المألوفة والاصطلاحات المحلية ذات الصبغة التجارية والصناعية التي يمكن للقضاء ان يتخذها اساساً في احكامه » وجاء في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤ من القانون نفسه انه يتحتم على الغرف التجارية والصناعية ان تبدي مطالبتها بناء على طلب من السلطات ذات الصلاحية في كل ما يعرض عليها من الامور المتعلقة بالتجارة والصناعة . ( راجع ايضاً القانون رقم ١٣١ المؤرخ في ١١ ايار سنة ١٩٥٩ المتعلق بتنظيم الغرف التجارية ) .

٢١ - وقد يكون العرف مقتصرًا على دولة واحدة ، او مطبقًا في عدة دول كالقواعد المتعلقة بالتجارة البحرية ، او محليًا يختص بمقاطعة او بلدة او قرية معينة . وينجم عن العرف المحلي صعوبات جمة في حال اختلاف محل العقد عن موطن احد المتعاقدين ، او محل تنفيذ العقد . ويرجع في الاخذ بالعرف الواجب تطبيقه الى نية المتعاقدين ، ويعتبر امر تقدير هذه النية لقضاة الموضوع حسب الوقائع الماثلة امامهم ، على ان المشرع جعل العرف الخاص والعرف المحلي مرجحين على العرف العام (الفقرة ٢ من المادة ٤ من قانون التجارة) . وفي رأينا ان هذا الترجيح يستند الى ارادة المتعاقدين الضمنية ، فاذا دلت هذه الارادة صراحة على خلاف ذلك يصار عندئذ الى احترام تلك الارادة بما لا يتنافى مع النظام العام .

#### المصدر الرابع - الاجتهاد والفقهاء

٢٢ - ومن مصادر الحقوق التجارية الاجتهادات الفقهية والقضائية وقواعد الانصاف والاستقامة التجارية ( المادة ٣ من قانون التجارة ) . فاذا خلا التشريع من نص يطبق على النزاع . وجب على القاضي الرجوع الى المبادئ الحقوقية التي تتجلى بأراء الفقهاء واجتهادات المحاكم فيأخذ منها ما يتفق وقواعد الانصاف والاستقامة التجارية .

#### المصدر الخامس - الاتفاقات الدولية

٢٢ - وتعتبر الاتفاقات الدولية المتعلقة بشؤون التجارة مصدراً خاصاً



من مصادر الحقوق التجارية عندما تعدى المعاملات التجارية حدود الدولة الواحدة . واهم الاتفاقات الدولية المتعلقة بالتجارة : اتفاق برن للنقل الدولي بالسكك الحديدية المعقود عام ١٨٩٠ والمعدل في عام ١٧٣٣ ، واتفاق فرسوفيا للنقل الجوي المعقود عام ١٩٢٩ ، والاتفاق البريدي الدولي المعقود في القاهرة في ٢٠ آذار سنة ١٩٣٤ ، والاتفاقات الدولية الخاصة بالملكية الادبية والصناعية واتفاق جنيف الخاص بتنازع القوانين في المسائل المتعلقة بالسفاتيح والاسناد لامر والشيك .

ساراً - الصفة الشخصية Caractère subjectif والصفة الموضوعية

Caractère objectif للقانون التجاري

٢٣ - تطورت صفة القانون التجاري مع الزمن ، فبعد ان نشأ قانوناً ذا صفة شخصية تتعلق احكامه بطبقه خاصة من الافراد ، اصبح مع تقدم الحضارة وبفضل مبادئ المساواة التي اقترتها الثورة الفرنسية وساهمت في تعميمها على اكثر الدول الاوربية ، اميل الى الصفة الموضوعية منه الى الصفة الشخصية . وبفضل هذا الانقلاب الذي نراه بارزاً للعيان في التشريع التجاري المستمد من القانون الفرنسي ، ظهرت فكرة الاعمال التجارية بحكم الماهية Actes de commerce par nature التي لا ينظر فيها الى صفة الشخص الذي يزاوها . على ان هذا الانقلاب لم يكن شاملاً ، فقد تضمنت القوانين التجارية المقتبسة عن التشريع الفرنسي احكاماً خاصة بطبقه التجار اهمها

الافلاس ومسك الدفاتر التجارية ، والقيد في سجل التجارة ، وشهر صكوك  
الزواج ٠٠٠ الخ .

٢٤ - وقد سار قانون التجارة السوري على هذا المنهاج وجاء في لأحة  
الاسباب الموجبة له ما نصه :

« يتميز المشروع بطابع شخصي يتعلق بطائفة التجار والمعاملات التي  
تجري فيما بينهم فأخذ بنظام سجل التجارة الذي يقضي بتسجيل اسماء التجار  
والبيانات الخاصة بتجارتهم في سجلات خاصة فهو بمثابة تنسيق قانوني لطوائف  
التجار افراداً كانوا ام شركات . وخطا المشروع خطوة واسعة في هذا المضار  
فأخذ سجل التجارة وسيلة للشهر بمعناه القانوني الكامل بحيث يترتب على  
اهمال قيد البيانات التي يوجب القانون قيدها عدم امكان الادعاء بالصفة التجارية  
امام القضاء والمراجعة لدى السوائر الادارية والمؤسسات العامة والاحتجاج بهذه  
الصفة تجاه الغير .

كما جعل المشروع من السجل وسيلة لانتقال ملكية العنوان التجاري وحمايته  
لتلافي وقوع الالتباس في الاسماء التجارية . على ان المشروع لا يسير بالصفة  
الشخصية الى النهاية لان البلاد التي اخذت بهذه الصفة الى ابعد حدودها  
قصرت قانونها التجاري على طبقة التجار فجردته من القواعد التي يشترك فيها  
جميع الاشخاص تجاراً كانوا او غير تجار مما اضطرها الى وضع قوانين خاصة  
بالاسناد التجارية والافلاس مستقلة عن القانون التجاري . ولذلك جنح المشروع  
الى ان يكون القانون التجاري جامعاً للاحكام التي تتعلق بالاعمال التجارية التي  
يقوم بها أي شخص مهما كانت صفته القانونية وللحكام التي تطبق على



الاشخاص الذين اتخذوا التجارة مهنة لهم (المادة الاولى). وبذلك جمع المشروع بين الصفتين الشخصية والوضعية مع ترجيح ملموس للصفة الشخصية . ولهذا السبب وجب تعريف الأعمال التجارية وتحديد ميزاتهما حتى يسهل التفريق بينها وبين الاعمال المدنية فنص المشروع في المواد ٦ و ٧ و ٨ على الاعمال التجارية». وسار على المنهاج نفسه القانون البناني والقانون المصري .

٢٥ — على ان بعض الدول ، وأهمها المانيا ، جعلت من قانونها التجاري قانوناً ذا صفة شخصية بجهة تقتصر احكامه على طبقة التجار فقط دون غيرهم إذ نصت المادة الأولى من قانون التجارة الألماني الصادر سنة ١٨٩٧ على انه « يعتبر تاجراً كل من احترف التجارة » و عدت المادة الثانية منه الحرف التجارية . ولم يأت القانون الألماني على ذكر الأعمال التجارية بحكم الماهية ، بل اعتبر العمل تجارياً اذا قام به التاجر من أجل تجارته ( المادة ٣٤٣ ) . والنظرية الشخصية تطغي في وقتنا هذا في تعاليم الفقهاء على النظرية الموضوعية . وهم يزعمون ان هذا الاتجاه يتفق والتقاليد التاريخية<sup>(١)</sup> .

\*  
\*  
\*

(١) ايسكارا « مبادئ الحلوق التجارية » الجزء الاول ص ١٠٢ وما بعدها .

# الفصل الثاني

## سجل التجارة

٢٦ - توسع تدخل الدولة في المسائل الاقتصادية توسعاً كبيراً خلال الخمسين سنة الماضية ، فعرفت الحقوق التجارية ، من هذا التدخل ، مبدأ الصالح العام الذي لم يكن معروفاً قبلاً في العلاقات التجارية . وقد نتج عن ادخال مبدأ الصالح العام في المسائل التجارية تغيير هام في بعض المؤسسات التجارية . فالشركات التجارية بعد ان كانت النصوص التي تحكمها ذات صفة تعاقدية اصبحت هذه النصوص ، في معظمها ، ذات صفة نظامية *statutaire* كما ان شروط مزاولة بعض المهن التجارية حددت تحديداً ضيقاً ودقيقاً في القانون وخضعت بعض العقود التجارية الكبرى للتنظيم الاجباري كعقود النقل وعقود التأمين . وقد شمل هذا التنظيم الاجباري الانتاج والبيع بالنسبة لبعض المواد الاولية والسلع .

وبالنظر لتدخل الدولة المستمر في المسائل الاقتصادية ، وضرورة تطبيق المبادئ التي يقتضيها الصالح العام في كثير من المسائل التجارية ، كما سنرى ، كان من الضروري ان تشمل دراسة القانون التجاري بعض المسائل التي كان يغفل عن تدريسها في السابق .



٢٧ - وسيتناول بحثنا في هذا الفصل المواضيع التالية :

الفرع الاول : الغرفة التجارية

الفرع الثاني : سجل التجارة

الفرع الثالث : الاهلية التجارية

الفرع الرابع : حرية تعاطي التجارة

الفرع الخامس : الاجنبي وتعاطي التجارة

## الفرع الاول

### الغرفة التجارية

تعريف الغرفة التجارية ووضعها القانوني

٢٨ - نظمت الغرفة التجارية في الاقليم السوري تنظيماً جديداً بالقانون

رقم ١٣١ المؤرخ في ١١ ايار سنة ١٩٥٩ .

وتعتبر الغرفة التجارية ، بمقتضى هذا القانون ، مؤسسات ذات نفع عام غايتها

خدمة المصالح التجارية وتمثيلها والدفاع عنها والعمل على ترقيةها ( المادة ١ ) .

وتتمتع الغرفة التجارية بالشخصية الاعتبارية وقد منحها القانون حق التملك

والبيع والشراء والتقاضي والرهن وقبول التبرعات والهبات وعقد القروض الى

غير ذلك من الاعمال التي تدخل في حدود اختصاصها ( المادة ٢ ) .

## احداث الغرف التجارية

٢٩ - لا يجوز ان يحدث في كل محافظة الا غرفة تجارية واحدة . وتحدث الغرفة التجارية بقرار من وزير الاقتصاد يعين فيه مقرها . ويكون مقر الغرفة التجارية اما في مركز المحافظة او في المدينة الاكثر سكاناً في المحافظة .  
يقدم طلب احداث الغرفة التجارية من قبل ثلاثين شخصاً على الاقل ، ويشترط في مقدمي الطلب : (١) ان يكونوا مسجلين في سجل التجارة وان يكون لهم محل تجارياً في المحافظة ( باستثناء السامرة فقد اعفاهم القانون من شرط المحل التجاري ) ، (٢) ان لا يكون قد حكم عليهم في السنوات العشرة الاخيرة بجنحة شائنة .

ولا يحق لوزير الاقتصاد ان يرفض طلب احداث الغرفة التجارية اذا كان مستوفياً شروطه القانونية . وفي حالة الرفض - الصريح او الضمني - يخضع قرار الوزير للطعن امام القضاء الاداري .

## اختصاصات الغرف التجارية

٣٠ - منح القانون الغرف التجارية اختصاصات عديدة اهمها ، في نظرنا ، تحديد الغرف التجاري .

ومن الامور التي تدخل ايضاً في اختصاص الغرف التجارية :

- ١ - منح شهادات المنشأ او المصدر والتصديق عليها .
- ٢ - التصديق على فواتير البضائع بعد تدقيقها .
- ٣ - التصديق على الكفالات وعلى مقدرة الكفلاء المالية .



- ٤ - التصديق على صحة تواريخ التجار والمؤسسات التجارية والصناعية .
- ٥ - التصديق على صفة المستدعين وهوياتهم من التجار والمؤسسات التجارية والصناعية .
- ٦ - التصديق على صور الاوراق المسجلة لدى الغرف التجارية .
- ٧ - التصديق على تواريخ الاوراق المبرزة للغرف التجارية .
- ٨ - التصديق على سائر الشهادات التي يأذن وزير الاقتصاد باعطائها .
- ٩ - تسجيل صكوك التحكيم المقدمة الى الغرف التجارية من قبل المحكمين المعينين او من قبل طرفي التحكيم .
- ١٠ - تسمية الخبراء والممثلين - بناء على طلب السلطات العامة أو المحاكم أو البلديات أو التجار ذوي العلاقة لدرس المواضيع ذات الصلة التجارية - بما في ذلك فحص البضائع المتنازع عليها والتصديق على شهادات الخبراء بهذا الصدد .
- ١١ - اعطاء أسعار المواد الرئيسية المتداولة في تواريخ معينة في الاسواق التجارية الداخلية بناء على طلب الدوائر الرسمية أو أصحاب العلاقة من المسجلين لدى الغرف ..
- وتتقدم الغرف التجارية للحكومة - بناء على طلبها - المعلومات والبيانات والآراء في القوانين والأنظمة الخاصة بالتجارة . وتشترك بناء على طلب السلطات المختصة ، في دراسة مشاريع القوانين والقرارات ذات الصلة الاقتصادية او في وضع هذه المشاريع والقوانين أو تعديلها .
- ويجوز للغرف التجارية أن تتقدم ، من تلقاء نفسها، بآراء ومقترحات حول

جميع الامور المتعلقة بالشؤون الاقتصادية ولا سيما ما يؤول منها الى تنشيط التجارة أو حمايتها أو توجيهها كالتعريفات الجمركية والضرائب والرسوم ووسائل النقل وانشاء المرافق والمصافق والاسواق والسياحة والاصطياف ومنح الامتيازات ( المادة ٤ ) .

ويدخل ايضاً في اختصاص الغرف التجارية، بناء على ترخيص لها ، احداث او ادارة المؤسسات ذات الصفة التجارية التي من شأنها خدمة التجار والدعاية لها كالمعارض الدائمة والأسواق العامة وغيرها .

ويحق للغرف التجارية ان تعقد المؤتمرات الاقتصادية وان تشارك بالمؤتمرات الاقتصادية الخارجية بعد موافقة وزارة الاقتصاد .

ويجب على الغرف التجارية ، تأميناً للغاية التي وجدت من أجلها ، أن تقوم بالأعمال التالية :

- ١ - جمع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتجارة وتصنيفها .
  - ٢ - نشر مختلف المعلومات التي تفيد الاوساط التجارية .
  - ٣ - مسك سجلات خاصة بالاستعلامات المختلفة من التجار والمؤسسات التجارية والصناعية .
  - ٤ - مسك سجلات خاصة بأسعار المواد والمنتجات والنقود والاسهم المالية وغيرها .
  - ٥ - نشر أسماء وعناوين التجار والمؤسسات التجارية والصناعية المنتسبة اليها .
- وقد حظر القانون على الغرف التجارية الاشتغال بالمضاربات أو بالمسائل



السياسية ، كما منعها من تقديم اية معونة او مساعدة الى الاحزاب السياسية بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

التسجيل في الغرف التجارية وفقد العضوية

٣١ - يشترط في الشخص الذي يود الانتساب لاحدى الغرف التجارية أن تتوفر فيه الشروط التالية :

١ - أن يكون مسجلا في سجل التجارة .

٢ - أن يكون مزاولا مهنة التجارة أو الصناعة وأن يكون له محلا تجاريا أو صناعيا في منطقة الغرفة ( باستثناء السامرة ) .

٣ - ان لا يكون قد حكم عليه في السنوات العشر الاخيرة بجنحة شائنة ( المادة ١٥ ) .

ويقدم طلب الانتساب الى الغرفة مرفقا بالاوراق الثبوتية . ويبت مجلس ادارة الغرفة بالطلب خلال شهر واحد من تاريخ تقديمه . واذا رفض مجلس الادارة طلب الانتساب ، يحق للطلب مراجعة وزارة الاقتصاد في دمشق ، والمحافظ في المحافظات ، خلال شهرين من تاريخ تبليغه رفض الطلب . وللمرجع المذكور ان يقرر الانتساب بعد التثبت من توفر الشروط القانونية . ويعتبر سكوت مجلس الادارة على الطلب اكثر من شهرين رفضا له .

ويفقد العضو صفة العضوية في الحالات التالية :

١ - اذا شهر افلاسه .

٢ - اذا حكم عليه بجنحة شائنة .

٣ - اذا تأخر عن دفع بدل الاشتراك السنوي اكثر من سنتين متتاليتين .

ويحق لمن اعيد اليه اعتباره التجاري الانتساب الى الغرفة مرة اخرى .

### اركان الغرف التجارية

تتألف كل غرفة تجارية من مجلس ادارة ومكتب وهيئة عامة .

#### اولا - مجلس الادارة

٣٢ - يتألف مجلس ادارة كل غرفة من ستة اعضاء على الاقل وثمانية عشر عضوا على الاكثر . ويتم تحديد اعضاء مجلس الادارة بقرار من وزير الاقتصاد على ان لا يقل اعضاء مجلس ادارة غرفتي دمشق وحلب عن ثمانية عشر عضوا .

ويمارس مجلس الادارة جميع الاختصاصات المناطة للغرفة بمقتضى احكام القانون . ويقوم أيضا بتصنيف اعضاء الغرفة ، في كل سنة ، ضمن فئات بالنسبة لملاءة كل منهم المالية .

يتم انتخاب اعضاء مجلس الادارة على الوجه الآتي : تنتخب الهيئة العامة بالاقتراع السري نصف اعضاء المجلس ويعين وزير الاقتصاد النصف الآخر مراعيًا في ذلك تمثيل مهن وحرف التجارة والصناعة التي لم تمثل في الاعضاء ابانتخبين .

ويشترط لاشتراك العضو في انتخاب مجلس الادارة ان يكون قد مضى على انتسابه الى الغرفة عام واحد بالاضافة الى السنة التي يجري الانتخاب خلالها



ويتمتع اعضاء مجلس الادارة - المنتخبون والمعيّنون - بنفس الحقوق وتترتب عليهم نفس الواجبات .

ولا يتقاضى اعضاء مجلس الادارة اى تعويض مالم ينص النظام الداخلى للغرفة على خلاف ذلك .

ويشترط للمرشح لعضوية مجلس الادارة :

١ - ان يكون قد مضى على انتسابه للغرفة مالا يقل عن سنتين بالاضافة الى سنة الانتخاب .

٢ - ان يكون مصنفاً في احدى الفئات : الممتازة او الاولى او الثانية .

٣ - ان يكون بالغاً الحمة والعشرين سنة من العمر .

٤ - ان يكون مسدداً ما عليه من اشتراكات للغرفة .

٥ - ان يكون قد زاول التجارة او الصناعة مدة خمسة سنوات متتالية او مدة سنتين اذا كان من خريجي الجامعات او المدارس العليا .

٦ - ان يقيم اقامة فعلية في مركز الغرفة وان يكون من رعايا الجمهورية العربية المتحدة وان يحسن القراءة والكتابة .

٧ - ان لا يكون عضواً في مجلس ادارة غرفة اخرى .

وإذا انتخب احد اعضاء مجلس ادارة غرفة ما عضواً في مجلس ادارة غرفة اخرى ، فعليه ان يختار بين عضوية احد المجلسين خلال ثمانية ايام من تاريخ انتخابه واذ لم يفعل يعتبر عضواً في مجلس ادارة الغرفة التي انتخب فيها اخيراً ومستقيلاً من عضوية مجلس ادارة الغرفة الاولى .

وقد حدد القانون عضوية مجلس الادارة باربع سنوات قابلة للتجديد ويعتبر جزء السنة كالسنة .

هذا ويجوز لمجلس الادارة ، بعد موافقة وزير الاقتصاد ، ان يعين اعضاء فخريين لايجاوز عددهم الخمسة ممن خدموا التجارة والصناعة خدمات جلي او من خريجي المدارس العالية دون التقييد بشرط السن ومدة مزاولة المهنة . وللاعضاء الفخريين الحق في الاشتراك في اجتماعات مجلس الادارة والمناقشة دون ان يكون لهم حق التصويت .

ويجتمع مجلس الادارة اجتماعا عادياما مرة في الشهر على الاقل بدعوة من رئيسه ، ويجتمع ايضا بصورة طارئة كلما دعت الحاجة الى اجتماعه بناء على طلب خطي من ثلث اعضاءه على الاقل متضمنا الاسباب الموجبة للاجتماع ، وعلى الرئيس ، في هذه الحالة ، ان يوجه الدعوة للاجتماع خلال ثمانية واربعين ساعة من وصول الطلب اليه .

وتعتبر جلسات المجلس قانونية اذا حضرها اكثر من نصف اعضاءه ، وعند عدم توفر النصاب في الاجتماع الاول توجه الدعوة لاجتماع ثاني خلال اسبوع واحد ويذكر في الدعوة انها الثانية . ويكون الاجتماع الثاني قانونيا اذا حضره ما لا يقل عن ربع عدد الاعضاء ولايجوز في هذا الاجتماع البحث بغير اعمال الجلسة الاولى . واما اذا حصل في الجلسة الثانية النصاب المطلوب بالنسبة للجلسة الاولى ، فيجوز عندئذ البحث في مواضيع غير واردة في جدول الاعمال وتتخذ مقررات مجلس الادارة باكثرية اصوات الحاضرين المطلقة ، وفي حالة تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .



هذا ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة ان يبدي رأياً في موضوع له فيه اولاحد شركائه او اقربائه حتى الدرجة الثالثة مصلحة مباشرة ، او غير مباشرة ، ويشتنى من ذلك الانتخاب .

ويعتبر العضو الذي يتخلف عن حضور اجتماعات مجلس الإدارة ثلاث مرات متتالية بدون عذر مقبول مستقيلاً من العضوية .

وإذا شغر مركز عضو في مجلس الإدارة سواء بسبب الغياب أو بسبب الوفاة او الاستقالة او فقدان شرط من شروط العضوية أو لاي سبب آخر يؤخذ الرديف في الانتخاب اذا كان من الاعضاء المنتخبين ويعين بدلا عنه اذا كان من الاعضاء المعينين . وفي هاتين الحالتين يتم العضو الجديد مدة سلفه فقط .

وإذا نقص عدد اعضاء مجلس الإدارة ، في اي وقت كان ، عن النصف اعتبر مجلس الإدارة منحلًا وتوجب اجراء انتخاب وتعيين جديدين لجميع أعضائه خلال شهرين من تاريخ الانحلال .

كما يجوز لوزير الاقتصاد حلّ مجلس الإدارة اذا تجاوز في أعماله حدود الاختصاصات الممنوحة له او خالف أحكام القانون . ويجب أن يتضمن قرار الحل دعوة الهيئة العامة لانتخاب مجلس ادارة جديد . ويجب أن يتم انتخاب وتعيين أعضاء المجلس الجديد خلال شهرين من تاريخ حلّ المجلس .

وفي هذه الحالة يعهد وزير الاقتصاد الى لجنة خاصة أمرتصرف أعمال الغرفة حتى يتم تأليف مجلس الإدارة الجديد .

## ثانياً — مكتب الغرفة التجارية

٣٣ — لكل غرفة تجارية مكتب مؤلف من رئيس ونائب للرئيس وأمين سر وخازن وعضو . ويكون رئيس المكتب رئيساً لمجلس ادارة الغرفة (١) .

وينتخب مجلس ادارة الغرفة في أول اجتماع يعقد بعد تشكيله أعضاء مكتبه وذلك بالاقتراع السري . ويشترط في هذا الاجتماع ، لكي يكون قانونياً ، ان يحضره ثلاثا اعضاء مجلس الادارة على الاقل . واذا لم يتوفر هذا النصاب يدعى المجلس لاجتماع آخر يعقد خلال عشرة أيام من تاريخ الاجتماع الأول ويكتفى في هذا الاجتماع الثاني بحضور نصف الأعضاء على الأقل .

ويعتبر فائزاً بعضوية المجلس من حازا اكثرية الأصوات المطلقة في دورة الاقتراع السري الاولى ، ويكتفى بالاكثرية النسبية في دورة الاقتراع الثانية ، وفي حال تساوي الاصوات يعتبر الاكبر سناً فائزاً .

يعقد مكتب الغرفة اجتماعاً واحداً في الاسبوع على الاقل ، ولا يعتبر اجتماع المكتب قانونياً إلا إذا حضره نصف أعضائه على الأقل .

وأما اختصاصات رئيس مكتب الغرفة فهي ادارة الأعمال اليومية وتنفيذ قرارات مجلس الادارة ويعتبر مسؤولاً أمام المجلس عن حسن تنفيذها .

وتتخذ قرارات مكتب المجلس باكثرية أصوات الحاضرين وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس .

(١) ينتخب في غرفتي تجارة دمشق وحلب نائبان للرئيس وعضوان .



وعلى مكتب الغرفة ان يطلع مجلس الادارة على سير العمل في الغرفة من  
الوجهتين الماليه والادارية وأن يقدم له بياناً عن ماهية الأعمال التي قام بها والنتائج  
التي اثمرت عنها.

هذا ولا يجوز لعضو المكتب ان يبدي رأياً في موضوع له فيه او لأحد  
شركائه أو اقربائه حتى الدرجة الثالثة مصلحة مباشرة او غير مباشرة ويستثنى  
من ذلك الانتخاب.

### ثالثاً - الهيئة العامة

٣٤ - تتألف الهيئة العامة من جميع الأشخاص الطبيعية والاعتبارية  
المنتسبين الى الغرفة.

وتجتمع الهيئة العامة بدعوة من مجلس الادارة اجتماعاً عادياً مرة واحدة في كل  
سنة. وتجتمع بناء على قرار مجلس الادارة اجتماعاً طارئاً كلما دعت الحاجة الى  
ذلك. كما يجب على مجلس الادارة دعوتها الى الاجتماع بناء على طلب خطي  
يقدمه الى مجلس الادارة ٢٥٪ على الأقل من مجموع الأعضاء المنتسبين الى  
الغرفة على ان يتضمن هذا الطلب جدول الاعمال مع بيان الاسباب الداعية  
للاجتماع.

ويرأس جلسات الهيئة العامة رئيس مجلس الادارة او نائبه عند غيابه او  
من ينتدبه مجلس الادارة لذلك في حالة غيابهما.

ويتضمن جدول اعمال الهيئة العامة في اجتماعها العادي ما يلي :

١ - الاستماع الى تقرير مجلس الادارة عن اعماله خلال السنة المنصرمة ومناقشته .

٢ - تصديق حسابات السنة المنتهية والموافقة على موازنة السنة المقبلة .

٣ - تحديد بدل الاشتراك السنوي للسنة المقبلة لكل من فئات الاعضاء وضمن الحدود المقررة لذلك .

٤ - غير ذلك من الامور التي يقرر مجلس الادارة عرضها على الهيئة العامة او يقرها اكثرية الحاضرين في اجتماعاته .

ولا يجوز للهيئة العامة ان تبحث أموراً خارجة عن جدول الاعمال .

يحق لوزير الاقتصاد أن يكلف احد موظفي الوزارة بحضور اجتماعات الهيئة العامة ويكون له حق المناقشة وتقديم الاقتراحات .

ولا تعتبر اجتماعات الهيئة العامة قانونية ما لم يحضرها في الاجتماع الاول اكثر من نصف الاعضاء اصالة . واذا لم يكتمل النصاب في الاجتماع الاول ، تدعى الهيئة لاجتماع ثان ولا يعتبر هذا الاجتماع قانونياً ما لم يحضره ثلث اعضائها . واذا لم يتم النصاب في الاجتماع الثاني فتدعى الهيئة لاجتماع ثالث ويكون هذا الاجتماع قانونياً مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين .

وتتخذ قرارات الهيئة العامة باكثرية الحاضرين المطلقة في دورة الاقتراع الأولى والثانية ويكتفي بالأكثرية النسبية في دورة الاقتراع الثالثة. واذا تساوت الأصوات يرجح جانب الرئيس .

مالية الغرفة التجارية

٣٤ مكرر - تتألف مالية الغرف التجارية من شتى الرسوم التي تتناولها بموجب



الإنظمة والمقررات المتعلقة بها ومن ربيع ما تملكه من عقارات وما قد تخصصه لها الحكومة من اعانات وغير ذلك مما ينص عليه القانون (١) .

\* \* \*

## الفرع الثاني

### سجل التجارة

Le registre de commerce

أولاً — تعريفه ووظائفه

#### تعريف سجل التجارة

٣٥ — شاع نظام سجل التجارة لدى معظم الدول الأوربية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، واقتبست فكرته من العادة التي جرت عليها طوائف التجار في القرون الوسطى من قيد أسماهم في سجلات خاصة بهم سميت بسجلات

(١) اما الرسوم التي يحق للغرفة جبايتها فهي التالية : (١) رسم الانتساب (٢) رسم الاشتراك السنوي (٣) رسم شهادات المنشأ والمصدر (٤) رسم الشهادات الاخرى على اختلاف انواعها (٥) رسم التصديق على التواقيع او على صفة المستخدمين (٦) رسم التصديق على الكفالات وعلى مقدرة الكفلاء المالية (٧) رسم الكشف (٨) رسم التحكميم (٩) رسم اعطاء صور لغير المصالح الحكومية (١٠) رسم التصديق على العرائض والاستدعاءات (١١) رسم التصديق على تواريخ الاوراق المبرزة الى الغرف التجارية .

ويحدد وزير الاقتصاد الحدين الأعلى والادنى للرسوم بالنسبة لكل غرفة وشروط استيفائها بعد أخذ رأي الغرفة ، ومجلس ادارة الغرفة تعيين الرسم ضمن هذين الحدين .

المهن Matricules des corporations . غير ان هذه السجلات تختلف عن سجل التجارة من حيث ان الاولى لم يكن الغرض من القيد فيها العلانية والشهر، بل التنظيم الداخلي لشؤون المهنة، وذلك بخلاف سجل التجارة الذي يهدف الى العلانية والشهر مع تباين - حسب تشريعات الدول التي اخذت به - في اغراضه واختلاف في تأثيره على الحياة التجارية .

ولو اننا اردنا تعريف سجل التجارة بشكل يحسن استعماله في جميع تشريعات الدول التي اخذت به ، رغم التباين الموجود فيها بالنسبة للدور الذي يلعبه في الحياة التجارية ، لاممكننا القول ان سجل التجارة هو دفتر معد لتدوين المؤسسات التجارية والتجار ، ولا ثبات ما يطرأ على هذه المؤسسات وعلى اصحابها من تغييرات مادية او قانونية (١) .

٣٦ - وقد اوجد سجل التجارة في فرنسا بالقانون المؤرخ في ١٨ آذار سنة ١٩١٩ واقبست فكرته من التشريع التجاري السائد في البلاد التي اخذت بالنظام الجرمني ، وخاصة في التشريعين الالمانى والسويسري .

وادخل نظام سجل التجارة على التشريع المصري بالقانون رقم ٤٦ المؤرخ في ٥ تموز سنة ١٩٣٤ ، ووجد في لبنان منذ عام ١٩٢٤ اذ انشيء بالقرار رقم ٢٦٠٥ المؤرخ في ٨ تموز سنة ١٩٢٤ . وقد احتفظ به المشرع اللبناني عند وضعه قانون التجارة المؤرخ في ٢٤ كانون الاول سنة ١٩٤٢ ، وافرد له فصلاً خاصاً مؤلفاً من خمسة اجزاء وثمانى عشرة مادة .

(١) الدكتور محمد صالح بك ، شرح القانون التجاري المصري ، طبعة ٦ : ١٩ الجزء الاول



اما سورية ، فقد بقيت تجهل نظام سجل التجارة حتى وضع قانون التجارة لعام ١٩٤٩ اذ اخذ به تقلا عن التشريع اللبناني مع بعض فوارق تتعلق بالسلطة المكلفة بمسكه والاشراف عليه (١) وبمدى تأثير محتوياته على الغير (٢).

### وظائف سجل التجارة في التشريع المقارن

تختلف وظائف سجل التجارة اختلافاً اساسياً حسب الفكرة التي رافقت وضعه لدى سائر الدول . ويظهر هذا الاختلاف جلياً عند المقارنة بين التشريع الجرمني والتشريع اللاتيني . ويمكن ارجاع الاختلاف في الوظائف التي يؤديها سجل التجارة لدى الدول التي اخذت به الى الامور التالية :

٣٧ - اولاً - قضى التشريع الالماني بوجود اعتبار الشخص ، طبيعياً كان او اعتبارياً ، تاجراً بمجرد قيده في سجل التجارة . ولا تكسب الصفة التجارية الا بالقيود في سجل التجارة ، في حين لم يسبغ التشريع الفرنسي الصفة

---

(١) قضت المادة ٢٣ من قانون التجارة اللبناني بان « ينظم في كل محكمة بدائية سجل بعناية السكاتب تحت اشراف الرئيس او قاض يعينه الرئيس خصيصاً في كل سنة » في حين ان المادة ٢٣ من قانون التجارة السوري اناطت امر تنظيم سجل التجارة في كل محافظة بوزارة الاقتصاد الوطني ويقوم بمسكه موظف مخلف تعينه الوزارة .

(٢) نصت المادة ٢٢ من قانون التجارة اللبناني على ان سجل التجارة « هو اداة للنشر يقصد بها جعل مدرجاته نافذة في حق الغير ، عند وجود نص قانوني صريح بهذا المعنى » ، ولكنه لم يأت على ذكر نص عام يجعل بموجبه مندرجات هذا السجل نافذة في حق الغير ، في حين ان قانون التجارة السوري . بعد ان نص على المبدأ نفسه في الفقرة الثانية من المادة ٢٢ . قضى في المادة ٣٩ منه بان « البيانات المسجلة سواء اكانت اختيارية ام اجبارية تعتبر نافذة في حق الغير اعتباراً من تاريخ تسجيلها » .

التجارية بصورة عامة على كل شخص سجل اسمه في سجل التجارة ولم ينف هذه الصفة عن الشخص غير المسجل فيه بل ترك تحديد الصفة التجارية الى القاعدة المقررة في قانون التجارة ، وهي تعاطي الاعمال التجارية بنية الاحتراف ، والى الاجتهاد القضائي في تطبيق هذه القاعدة وتفسيرها . واخذ كل من التشريع البلجيكي والمصري والبناني والسوري بالمبدأ نفسه ، فلم يقيد القانون السوري اكتساب الصفة التجارية بضرورة القيد في سجل التجارة (١) .

٣٨ - ثانياً - نص التشريع الالماني على ان القيد في سجل التجارة يمنح صاحبه ملكية العنوان التجاري ، واشترط لانتقال العنوان لصاحب المتجر الجديد ضرورة قيده في السجل . وينتج عن قيد العنوان انتقال ملكية المتجر لعدم امكان فصل المتجر عن العنوان الموضوع له ، فيحق لصاحب المتجر الجديد - في حال انتقال العنوان اليه بالتسجيل - استعمال هذا العنوان دون حاجة الى زيادة عبارة تفيد انه خلف للتاجر القديم .

اما التشريع الفرنسي وسائر التشريعات التي استمدت احكامها منه ، فانه لم يشأ الاخذ بهذا النظام خشية ايقاع الغش بالذين يتعاملون مع المحل التجاري لجهلهم الشخصية الحقيقية لصاحب المحل .

---

(١) اجمع الاجتهاد القضائي في فرنسا على القول بان التسجيل في سجل التجارة لا يمنح صاحبه صفة التاجر : استئناف باريس ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ ، دالوز ١٩٣٣ ، ٧٢٤٢ ، استئناف ليون ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٤ ، سيدهي ١٩٣٥ ، ٢ ، ٣٨ ؛ تمييز فرنسا ١٢ كانون الاول ١٩٣٣ ، دالوز الاسبوعي ١٩٣٣ ، ص ١١٨ ؛ تمييز فرنسا ١٤ كانون الاول ١٩٣٨ ، سيدهي ١٩٣٩ ، ١ ، ٢٨٥ ؛ تمييز فرنسا ٣ ايار ١٩٤٥ ، دالوز الاسبوعي ١٩٤٦ ، ص ٢٦ .



ولو رجعنا الى التشريع السوري ، لوجدنا ان المادة ٤٧ من قانون التجارة منعت فصل العنوان التجاري عن المتجر والتفرغ عنه مستقلاً عن المتجر ، كما انها نصت على ان « التفرغ عن المتجر لا يشمل العنوان التجاري ما لم ينص على ذلك صراحة او ضمناً » ، وقضت المادة ٥٠ من القانون المذكور بانه يجب على الشخص الذي تملك عنواناً تجارياً ان يضيف اليه ما يدل على استخلافه .

### تنظيم سجل التجارة

٣٩ - قضى قانون التجارة بان ينظم في كل محافظة سجل بعناية ووزارة الاقتصاد . ويتألف هذا السجل من ثلاثة فروع :

- ١ - فرع لتسجيل الشركات المؤسسة خارج البلاد .
- ٢ - فرع لتسجيل شركات التأمين وشركات الاقتصاد والتوفير .
- ٣ - فرع لتسجيل بقية المؤسسات التجارية .

واناط المشرع امر تنظيم ومسك سجل التجارة ، بفروعه الثلاثة ، بموظفين تابعين لوزارة الاقتصاد . واوجب عليهم ، قبل مباشرتهم عملهم ، حلف اليمين امام المحكمة الابتدائية المدنية الكائنة في المحافظة الموجودين فيها بان يقوموا بوظيفتهم بشرف وامانة .

### الخصائص الخاصة بالمسجل

٤٠ - قصد المشرع من انشاء سجل التجارة جعله « اداة للشهر يقصدها

جعل مندرجاته نافذة في حق الغير » ( المادة ٢٢ فقرة ٢ تجاري ) ، وازم كل تاجر ، سواء كان شخصياً طبيعياً او اعتبارياً ، ان يطلب تسجيله في سجل التجارة ، مهما كانت الجنسية التي ينتمي اليها . فالتسجيل اذن واجب :

١ - على كل تاجر ، من الجنسية العربية او الاجنبية ، يكون متجره الرئيسي في الاقليم السوري .

٢ - على الشركات التجارية ، من اية جنسية كانت ، التي يكون مركزها الرئيسي في الاقليم السوري . ويدخل في عداد هذه الشركات تلك التي يكون موضوعها مديناً ولكنها اتخذت شكل الشركات المغفلة او الشركات المحدودة المسؤولة او شركات التوصية المساهمة ، وفقاً لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٩ من قانون التجارة .

٣ - على التجار والشركات التجارية ، مهما كانت جنسيتهم ، اذا كان لهم مركز رئيسي في الخارج وفروع Succursales او وكالات Agences او شعب Comptoirs في الاقليم السوري .

### مدة التسجيل ومحو

٤١ - يجب التفريق ، فيما يتعلق بالمدة الممنوحة للتسجيل ، بين التجار - سواء كان مركزهم الرئيسي في الاقليم السوري او كان خارج هذا الاقليم وارادوا انشاء فروع او وكالات فيه - والشركات التجارية التي يكون مركزها الرئيسي في الاقليم السوري ، مهما كانت جنسيتها ، من جهة ، وبين الشركات التجارية



المؤسسة خارج اراضي الاقليم السوري اذا ارادت انشاء فروع او وكالات او شعب فيه ، من جهة ثانية .

اولا - اذا كان الأمر يتعلق بتاجر ، سواء كان مركزه الرئيسي في الاقليم السوري أو خارجه ، وأراد انشاء فرع أو وكالة له في الاقليم ، فان المدة التي منحه اياها المشرع لاجراء التسجيل في سجل التجارة هي شهر من تاريخ فتح المتجر أو شرائه (المادة ٢٤ فقرة ١ تجاري) أو من تاريخ فتح الوكالة أو الفرع (المادة ٢٨ فقرة ١ تجاري) . ومنح المشرع الشركة التجارية التي يكون مركزها الرئيسي في الاقليم السوري المدة نفسها التي تبدأ من تاريخ تأسيسها .

ثانياً - أما اذا كان الأمر يتعلق بشركة تجارية مؤسسة خارج الاقليم السوري ، فان القانون منعها من أن تنشئ فيه فروعاً أو شعباً أو وكالات وأن تباشر فيه أعمال هذه الفروع والشعب والوكالات ما لم تسجل في سجل خاص يمسك في وزارة الاقتصاد « دائرة الشركات » ( المادة ٢ من المرسوم التشريعي رقم ١٥١ تاريخ ٣ آذار سنة ١٩٥٢ ) .

و يتم التسجيل في مركز التجارة الرئيسي اذا كان طالب التسجيل تاجراً أو شركة مركزها الرئيسي في الاقليم السوري . ويقدم الطلب الى أمين سجل التجارة في المحافظة التي يوجد فيها المركز الرئيسي . ولم يشترط القانون أن يسجل التاجر أو الشركة ، في سجل التجارة لدى كل محافظة ، الفروع أو الوكالات المنشأة فيها .

كيفية تقديم التصريح

٤٢ - يتوقف التسجيل في سجل التجارة على تصريح خطي يقدم من ذوي

العلاقة الى امين سجل التجارة . وليس لأمين السجل أن يسجل التاجر عفواً من قبله ، اذ نصت المادة ٣٢ من قانون التجارة على « ان جميع التسجيلات والقيود في سجل التجاري تجري بعد تصريح يقدم وفقاً للصيغ التي نص عليها » ، كما قضت الفقرة الثالثة من المادة ٣٧ ، المعدلة بالمرسوم التشريعي رقم ٣١ تاريخ ٢ ايلول ١٩٥٣ ، بأنه « اذا لم يطلب صاحب الشأن اجراء القيود من تلقاء نفسه بعد انقضاء المواعيد القانونية تأمره المحكمة باجراء القيد في خلال خمسة عشر يوماً واذا لم يجر المحكوم عليه القيد في أثناء هذا الميعاد فيحكم بغرامة جديدة » .

ينظم التصريح على نسختين ويوقع من قبل صاحب العلاقة . واذا كان طالب القيد شركة ، فان طلب التسجيل يقدم من قبل مديري اعمال الشركة أو أعضاء مجلس ادارتها . ويجب على أمين سجل التجارة أن يتثبت من هوية مقدم التصريح ومن الصلاحية الممنوحة له اذا كان ممثلاً لشخص اعتباري ، ومن صحة وكالته اذا كان موقع الطلب وكيلا عن طالب التسجيل .

٤٣ - يدقق أمين سجل التجارة في التصريح المقدم من حيث الشكل . فاذا كان موقعاً من صاحب الحق في التوقيع ومتضمناً جميع البيانات الالزامية التي نص عليها القانون ، وجب عليه قبول الطلب وقيد في السجل ( المادة ٣٣ تجاري ) . وهذا ما يفرق مدى وظيفة أمين السجل في التشريع الألماني عن مدى وظيفته في التشريع السوري ، اذ بينما نلاحظ ان المشرع السوري لم يمنح الموظف المكلف بالتسجيل حق التدقيق في صحة البيانات المذكورة في التصريح وحق رفض التسجيل - حتى ولو كان عالماً بعدم صحة هذه البيانات او بعضها - نجد ان القانون الألماني يمنح القاضي المكلف بالتسجيل حق التدقيق في



التصريح شكلاً وموضوعاً والتأكد من صحة البيانات التي يحتويها ورفض التسجيل اذا تضمن التصريح بيانات كاذبة أو مبالغاً فيها .  
فان كان التصريح موافقاً ، من حيث الشكل ، لاحكام القانون وكانت البيانات المذكورة في التصريح لا تتعارض مع الوثائق الثبوتية المرفقة به ، نقل أمين السجل محتوياته الى سجل التجارة وسلم مقدمه احدي نسخته بعد أن يصادق في آخرها على انها مطابقة للأصل .

أما مضمون التصريح ، فانه يقتضي التفريق بين الحالات التي يكون فيها طالب التسجيل شخصاً طبيعياً ، أو شخصاً اعتبارياً ، أو يكون التسجيل خاصاً بفرع أو وكالة أو شعبة ، كما يجب التمييز بين التصريح الاصيل والتصريحات الاضافية .

#### اولا -- تصريح الشخص الطبيعي

يمكن تقسيم البيانات التي يجب ان يتضمنها التصريح المقدم من التاجر الى قسمين رئيسيين : احدهما يتعلق بشخص التاجر والثاني يتعلق بمحلته التجاري .

٤٤ - اما البيانات المتعلقة بشخص التاجر فهي :

- (١) اسم التاجر ولقبه .
- (٢) اسمه التجاري الذي يمارس به تجارته ، وعند الاقتضاء كنيته واسمه المستعار .
- (٣) تاريخ ولادته ومحلها .
- (٤) جنسيته الاصلية ، واذا كان قد حصل على جنسية اخرى فعليه ان يبين طريقة حصوله عليها مع ذكر التاريخ .
- (٥) اذا كان الامر يختص بامرأة متزوجة تابعة لجنسية أجنبية يقضي قانون

الاحوال الشخصية الذي تخضع له بأن لاتتعاطى التجارة الا بترخيص ضريح من زوجها ، يذكر في التصريح الترخيص المعطى لها وفقاً للقانون المشار إليه .  
(٦) الاتفاقية الزوجية للتاجر التابع لجنسية أجنبية ما لم يكن الزوجان خاضعين لنظام الاشتراك القانوني في الاموال .

٤٥ - وأما البيانات المتعلقة بالمحل التجاري ، والتي يقصد منها تمييزه عن غيره ، فهي :

- (١) موضوع التجارة .
- (٢) الاماكن الموجودة فيها فروع المحل التجاري أو وكالاته في الاقليم السوري .
- (٣) شعار المحل أو عنوانه التجاري .
- (٤) اسماء المفوضين بالتوقيع ولقبهم وتاريخ ولادتهم ومحلها وجنسيتهم .
- (٥) المحلات التجارية التي استثمرها قبلاً صاحب التصريح والتي يستثمرها حالياً في محافظات اخرى ( المادة ٢٤ ) .

#### ثانياً - تصريح الشخص الاعتباري

٤٦ - يجب ان يتضمن التصريح المقدم من قبل الشركات البيانات التالية :

- (١) اسم وشهرة كل من الشركاء ، عدا المساهمين وشركاء التوصية ، وجنسية كل منهم الاصلية . واذا كان الشريك قد حصل على جنسية أخرى ، فيبيان طريقة حصوله عليها مع ذكر التاريخ .
- (٢) اسم الشركة التجاري او عنوانها .
- (٣) موضوع الشركة .



٤) الأماكن التي فيها للشركة فروع أو وكالات في الاقليم السوري وفي الخارج .

٥) أسماء الشركاء او الاشخاص الآخرين المرخص لهم بإدارة الشركة وتدير امورها او التوقيع عنها .

٦) رأسمال الشركة والمبالغ او الاوراق المالية المترتبة على المساهمين او شركاء التوصية ، وكذلك قيمة ما يقدم للشركة من النقود او من اموال اخرى .

٧) ميعاد ابتداء الشركة وميعاد انتهائها .

٨) ماهية الشركة .

٩) الحد الأدنى لرأسمال الشركة اذا كانت ذات رأسمال قابل للتغيير (المادة ٢٦).

ثالثاً - التصريح المقدم بتسجيل فرع او وكالة او شعبة

٤٧ - اذا كان التصريح مقدماً من تاجر له مركز رئيسي في بلاد اجنبية وفرع او وكالة في الاقليم السوري ، فانه يجب ان يتضمن جميع البيانات المتقدم ذكرها مع تعيين المحل الرئيسي .

اما الشركات التجارية المؤسسة خارج اراضي الجمهورية العربية المتحدة والتي تريد انشاء فرع او وكالة او شعبة في الاقليم السوري ، فانها تخضع من اجل تسجيل الفرع او الشعبة او الوكالة المراد انشاؤها الى احكام المرسوم التشريعي رقم ١٥١ المؤرخ في ٣ آذار سنة ١٩٥٢ وتعديلاته .

ومن الرجوع الى هذا المرسوم التشريعي يتبين ان تصريح التسجيل يجب ان يتضمن : اسم الشركة ومحل تأسيسها ومركزها الرئيسي ونوعها وغايتها ورأسمالها ومركز فرعها الخاص في الاقليم السوري ( والشعب التابعة له عند وجودها )

وما تمارسه فيه من أعمال . ويحق لوزارة الاقتصاد ان تطلب بيان معلومات  
اضافية في تصريح التسجيل .

٤٨ - ويجب ان يرفق بالتصريح :

( ١ ) نسخة عن عقد تأسيس الشركة وعن نظامها الاساسي موقعة من رئيس  
مجلس ادارتها او من ينوب عنه اذا كانت من شركات الاموال ، او نسخة عن  
عقد الشركة موقعة من مديري الشركة المفوضين بالتوقيع عنها اذا كانت من  
شركات الاشخاص ، على ان تكون هذه الاوراق مصدقة من السلطات المختصة .  
ويمكن ان تقبل هذه الوثائق اذا كانت مخرجة من سجل التجارة او ما يقوم  
مقامه ومصدقة حسب الاصول .

( ٢ ) شهادة تثبت ان رأس مال الشركة المدفوع مع مالها الاحتياطي يزيد  
على ما يعادل ، بالعملة السورية ، خمسين الف ليرة ، موقع عليها من المفوض  
بالتوقيع ومصدقة حسب الأصول فيما اذا كانت من شركات الاموال ؛ ويجوز  
تعديل هذا المقدار بمرسوم عادي . ولوزارة الاقتصاد ان تتغاضى عن هذا  
الشرط اذا تحققت بوسائلها الخاصة ان موجودات الشركة الصافية تجاوز  
المبلغ المذكور .

( ٣ ) نسخة عن ميزانية الشركة للسنة المالية السابقة لتاريخ طلب التسجيل  
موقع عليها من رئيس مجلس ادارتها او من ينوب عنه ، فيما اذا كانت من  
شركات المصارف .

( ٤ ) صك توكيل منظم لدى الكاتب بالعدل او الموظف المكلف بتوثيق  
الوكالات في مركز الشركة الرئيسي ومصدق عليه من السلطات المختصة ، تعين



الشركة بموجبه مديراً عاماً لها في الاقليم السوري يقيم فيه فعلا وله فيه مركز خاص مرتبط مباشرة بمركزها الرئيسي .

ويشترط في هذا الممثل ان يكون اما شخصاً طبيعياً من الجنسية العربية ، واما شركة تجارية مؤسسه في الاقليم السوري .

ويجب ان يرفق كل مستند تقدمه الشركة بترجمة عنه الى اللغة العربية مصدقة من ترجمان محلف مقبول لدى وزارة الاقتصاد .

رابعاً - التصريحات الاضافية

٤٩ - قد تطرأ حوادث اثناء حياة التاجر او الشركة التجارية تبديل

في البيانات التي تضمنها التصريح . ولما كان من الواجب أن يبقى سجل

التجارة متفقاً وحقيقاً الواقع لتحقق الفائدة المطلوبة منه ، اصبح من الضروري

ادخال تعديلات على البيانات التي تضمنها التصريح الاول والتي سجلت في سجل

التجارة . وعلى هذا ، فقد قضى القانون بان يذكر في سجل التجارة :

( ١ ) كل تعديل او تبديل يتعلق بالامور التي تقضي الاحكام السابقة بقيدها

في سجل التجارة كتبديل اسم التاجر او جنسيته ، او تعديل الترخيص المعطى

للرأة المتزوجة التابعة لجنسية اجنبية ، او طلاق التاجر الاجنبي وما سوى ذلك

من الامور المتعلقة بشخص التاجر

( ٢ ) شهادات الاختراع التي يستثمرها التاجر والعلامة التي يستعملها للمصنع

او التجارة .

( ٣ ) التفرغ عن المحل التجاري .

ويجري قيد هذه البيانات الاضافية بناء على طلب التاجر .

٤) الاحكام والقرارات القاضية بتعين وصي او قيم او مساعد قضائي للتاجر المسجل ، او بالحجر عليه او برفع هذا التدبير عنه .

٥) الاحكام المشهورة للافلاس او القاضية باغلاق التفليسة لعدم كفاية الموجود او بالعدول عن اغلاقها او باعادة الاعتبار .

٦) الاحكام القاضية بحل الشركة او ابطالها .

ويجربى قيد هذه البيانات بناء على طلب كاتب المحكمة التي اصدرت الاحكام المراد قيدها ( المادة ٢٥ ) .

### شطب التسجيل

٥٠ - يفقد التسجيل في سجل التجارة فائدته وسبب وجوده اذا اقتطع التاجر او الشركة التجارية ، لسبب من الاسباب ، عن تعاطي التجارة .  
ولذلك اذا توفى تاجر او اقتطع عن تعاطي تجارته ولم يكن قد تفرغ لاحد عن متجره ، أو إذا انحلت احدى الشركات التجارية أو اندمجت بشركة اخرى ،  
وجب شطب التسجيل المختص بالتاجر او بالشركة من سجل التجارة .  
ويجري هذا الشطب عفواً بمقتضى قرار يصدره امين سجل التجارة ( المادة ٣٠ تجاري ) .

وإذا كان الامر يتعلق بشركة مؤسسة خارج الاقليم السوري ولها فروع او شعب او وكالات فيه ، فان المادة ١١ من المرسوم التشريعي رقم ١٥١ المؤرخ ٣ آذار سنة ١٩٥٢ قضت بأنه « اذا توقفت الشركة عن متابعة اعمالها في اراضي الاقليم السوري او افلست او اندمجت في شركة اخرى وجب عليها



تبليغ ذلك الى وزارة الاقتصاد ( دائرة الشركات ) ضمن الشروط الواردة في  
المادتين ٨ و ٩ .

### الاطلاع على مضمون سجل التجارة

٥١ - لما كان سجل التجارة اداة للشهر يقصد منها جعل مندرجاته نافذة  
في حق الغير ، فقد اصبح من الضروري منح التسهيلات اللازمة للغير للاطلاع  
على مضمونه . ولذلك نصت المادة ٣٤ من قانون التجارة على انه « يجوز  
لكل شخص ان يطلب نسخة عن القيود المدرجة في السجل مقابل رسم يحدد  
بمرسوم . ولا مين السجل ، عند الاقتضاء ، ان يعطي شهادة بعدم وجود قيود .  
ويصدق امين السجل مطابقة النسخ للاصل » ، كما نصت المادة ١٥ من المرسوم  
التشريعي ١٥١ على انه « يحق لكل مستدع ان يطالع في دائرة الشركات على  
القيود المدرجة في سجل الشركات المبحوث عنها في هذا القانون ، وعلى الوثائق  
المحفوظة في اضرارة تلك الشركات لدى الدائرة ، او يستحصل على نسخ مصدقة  
عن هذه القيود او الوثائق لقاء رسم يعين بقرار من وزارة الاقتصاد » .

٥٢ - على ان المشرع لاحظ ان بعض البيانات التي قد يتضمنها سجل  
التجارة لا تفيد معرفتها الغير كما انها قد تؤثر في سمعة التاجر ، فمنعت المادة ٣٥  
من قانون التجارة امين سجل التجارة من ان يذكر في النسخ التي يسلمها :  
١) الاحكام المشهورة للافلاس ، اذا كان المفلس قد استرد اعتباره ، ٢) الاحكام  
القاضية بالحجر او باقامة مساعد قضائي اذا كان قد صدر القرار برفع الحجر  
او المساعدة .

ولم يكتف المشرع باعطاء الغير حق الاطلاع على محتويات سجل التجارة ، بل اوجب على التجار والشركات التجارية المزمين بالتسجيل ان يذكروا المكان الذي سجلوا فيه ورقم هذا التسجيل وذلك في مراسلاتهم وفواتيرهم ومذكرات الايضاء والتعريفات والمنشورات وسائر المطبوعات الصادرة عنهم ( المادة ٣٦ تجاري ) ، كما لزم الشركات التجارية التي يكون مركزها الرئيسي خارج الجمهورية العربية المتحدة ان تذكر مركزها الخالص المتخذ في الاقليم السوري وعنوانه ( المادة ١٤ من المرسوم التشريعي رقم ١٥١ ) .

### مؤيد التسجيل في سجل التجارة

٥٣ - رتب المشرع عقوبات على الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية الذين لا يبادرون ، خلال المهل المنصوص عليها في القانون ، لاجراء التسجيل أو القيد في سجل التجارة ، أو الذين يقدمون بيانات غير صحيحة أو الذين يهملون ذكر التسجيل على المراسلات والفواتير وسائر المطبوعات الصادرة عنهم .

ويجب التفريق بين التجار والشركات التجارية الذين يكون مركزهم الرئيسي في الاقليم السوري والتجار الذين لهم مركز رئيسي في الخارج وفروع او وكالات فيه ، مهما كانت جنسيتهم ، وبين الشركات التجارية المؤسسة خارج الاقليم السوري ولها فروع أو شعب او وكالات في هذا الاقليم .

٥٤ - اولاً - أما التجار والشركات التجارية الذين لهم مركز رئيسي في الاقليم السوري والتجار الذين لهم مركز رئيسي في الخارج وفروع أو



وكالات فيه ، فقد قضت المادة ٣٧ من قانون التجارة بالحكم عليهم بغرامة مالية من خمس وعشرين الى مائتين وخمسين ليرة سورية اذا لم يطلبوا ، في المواعيد المنصوص عليها ، اجراء القيود الاجبارية أو لم يذكرها ما يجب ذكره على المراسلات او الفواتير وغيرها من المطبوعات الصادرة عن محلهم .  
وتتماز هذه العقوبة بأن الحكم بها يصدر عن المحكمة الابتدائية المدنية بناء على طلب أمين سجل التجارة ، بعد سماع أقوال صاحب الشأن أو دعوته حسب الاصول .

والسبب في منح المحكمة الابتدائية صلاحية الحكم بالغرامة التي قضت بها المادة ٣٧ يعود الى ان المدعى عليه لا بد له ، ليتخلص من العقوبة ، من الادعاء بانه غير مجبر على طلب التسجيل لانه غير تاجر . ولما كانت المحكمة الابتدائية المدنية ذات اختصاص بالاصل للتحقق من صفة الظنين التجارية ولكي لاتصادف المحاكم الجزائية ، فيما لو منحت اختصاص الحكم بالغرامة ، مسائل مستأخرة من شأنها ان تؤخر فصل القضية الجزائية ، اعطى القانون هذه الصلاحية للمحكمة الابتدائية المدنية .

ويرى الفقه والاجتهاد ان المخالفة التي نصت عليها المادة ٣٧ من قانون التجارة تدخل في عداد المخالفات التي لا يطلب تحقق النية الجرمية عند صاحبها لتطبيق العقوبة بحقه ، ولذلك لا يسمع من اجلها الدفع بحسن النية (١) .

---

(١) استئنف اجان Agen ٢٣ كانون الاول ١٩٢١ سيره ي ١٩٢٢ ، ١٠ ، ٤١  
وتعاقب روسو ؛ بعكس ذلك محكمة تجارة شومون ٣ حزيران ١٩٢٢ جريدة المدلية  
٢٢ كانون الثاني ١٩٢٤

وفيما عدا الحكم بالغرامة ، تأمر المحكمة باجراء التقييد في خلال خمسة عشر يوماً ، واذا لم يجر المحكوم عليه التقييد في اثناء هذا الميعاد فيحكم بغرامة جديدة . ويتبع الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية المدنية طرق الطعن القانونية ، العادية وغير العادية ، وذلك وفقاً للقاعدة العامة القائلة بعدم استثناء حكم قضائي من طرق الطعن ما لم ينص القانون صراحة على هذا الاستثناء (١) .

ويعود حق الاستئناف والطعن بالنقض للمدعى عليه دون امين سجل التجارة ، باعتبار ان امين سجل التجارة لا يكون طرفاً في الدعوى الجزائية وان اعطاه القانون حق طلب الملاحقة الجزائية (٢) .

٥٥ - ثانياً - اما الشركات التجارية المؤسسة خارج اراضي الاقليم السوري والتي لها فروع او شعب او وكالات فيه ، فقد قضت المادة ٣٢ من المرسوم التشريعي رقم ١٥١ بالحكم بغرامة نقدية من مائتين وخمسين الى عشرة آلاف ليرة سورية على كل من يقوم باعمال تجارية في الاقليم السوري باسم شركة او مؤسسة قبل الحصول على شهادة تسجيلها في دائرة الشركات في وزارة الاقتصاد . ولمدير الشؤون الاقتصادية في وزارة الاقتصاد ولرؤساء الاقتصاد في المحافظات ان يطلبوا رفع الدعوى لدى المحكمة الابتدائية المدنية ، وللمحكمة الابتدائية ان تحكم بوقف اعمال الشركة حتى تقوم بالتسجيل وبأدوية الغرامة النقدية ( المادة ٣٨ من المرسوم التشريعي رقم ١٥١ ) .

(١) نقض فرنسا : ٢ تشرين الثاني ١٩٢٤ ، ١٠ ، ٥٩ .

(٢) نقض فرنسا : ٢ تشرين الثاني ١٩٢٦ - جريدة المدلية ١٩٢٧ ، ١٩٦٦٠ ، ١٩٦٦١ .



ويحق لوزير الاقتصاد ، علاوة على العقوبات المبينة اعلاه، ان يرفض تسجيل كل شركة او مؤسسة مهما كان نوعها او ترقين تسجيلها وتوقيفها عن العمل بقرار يصدر عنه في احدي الحالات التالية :

١ - اذا خالفت الشركة او مديرها العام نظامها الاساسي او احكام المرسوم التشريعي رقم ١٥١ او القوانين والانظمة النافذة .

٢ - اذا امتنعت عن تنفيذ حكم صادر بحقها عن المحاكم السورية .

٣ - اذا قضت بذلك ضرورات تتعلق بالامن العام او بمصلحة البلاد

الوطنية ( المادة ٣٩ من المرسوم التشريعي رقم ١٥١ ) .

٥٦ - هذا ، وقد رتب المشرع ايضاً غرامة تقديية من مائة الى الف ليرة

سورية ، تضاعف في حال تكرار المخالفة خلال ثلاث سنوات ، على كل شركة مهما كان نوعها اذا لم تقم بالواجبات التالية :

آ - ابلاغ وزارة الاقتصاد ( دائرة الشركات ) في حالة شغور مركز المدير العام بالوفاة او باي سبب آخر ، وذلك خلال شهر واحد من شغور المركز . ويحق لوزير الاقتصاد في هذه الحالة ان يمنع الشركة من متابعة اعمالها ، بقرار منه ، الى ان يتم تعيين خلف المدير .

ب - ابلاغ وزارة الاقتصاد ( دائرة الشركات ) عن كل تعديل في نظامها

الاساسي وكل زيادة او نقصان في رأس مالها ، وكل تبديل في شخص مديرها العام ، ويتم ذلك بتصريح يقدم من الشركة تربط فيه صورة مصدقة عن قرار الهيئة العامة للشركة بالتعديل ، او صك التوكيل المتضمن تعيين المدير العام

الجديد على ان تكون هذه الوثائق جميعها موقعا عليها من رئيس مجلس الادارة او من ينوب عنه ومصدقة من السلطات المختصة .

## الفرع الثالث

### الاهلية التجارية

٥٧ - تقسم الاهلية الى قسمين رئيسيين: اهلية وجوب - Capacité de Jouisance واهلية اداء - Capacité d'exercice . فاهلية الوجوب ، بحسب القانون المدني ، توجد بالشخص منذ تكوينه وان كان جدينا وهي تنشئ له حقوقا وتلزمه ببعض الواجبات . واما اهلية الاداء فالتصدمها ان يكون الشخص صاحب اهلية الوجوب قادرا على التصرف في حقوقه (١) .

ويلاحظ ان الحقوق التجارية بحث ، مبدئياً ، في عديمي اهلية التصرف باستثناء بعض الحالات المتعلقة بعدم اهلية الوجوب والتي تهم الاجانب وبعض الاشخاص الاعتبارية من الحقوق العامة والتي سيأتي بحثها فيما بعد .

ولكن عديمي اهلية التصرف بمقتضى القانون العام ، يمكنهم ، ضمن بعض الشروط ، ان يحصلوا على اهلية تعاطي التجارة وعندئذ يصبح هؤلاء الاشخاص خاضعين لنظام مزدوج . فالقاصر المأذون بتعاطي التجارة مثلاً يحق له ان يقوم

(١) المادة ٢١ من القانون المدني



بالاعمال التجارية العائدة لتجارته وتعتبر اعماله هذه صحيحة وملزمة له . ولكن اذا قام هذا القاصر نفسه باعمال مصرفية خارجة عن تجارته فيجب ان يكون ممثلاً بوصيه او وليه لانه لا يتمتع ، في هذه الحالة ، باهلية التصرف بمقتضى القانون المدني .

ويلاحظ من دراسة تشريعنا ، ان عديمي الاهلية لا يتمتعون بنظام واحد فيما يتعلق بالاهلية التجارية . فبالنسبة لبعضهم يطبق عليهم القانون العام بخلافه ، كما هو الحال مثلاً فيما يتعلق بالمجانين والسفهاء والمعتوهين واما بالنسبة للبعض الآخر ، كالقاصر المميز والامرأة المتزوجة ( بحسب بعض التشريعات ) فيطبق عليه نظام الاجازة بمعنى ان هؤلاء الاشخاص عديمي الاهلية يمكن منحهم اجازة بتعاطي الاعمال التجارية ، فيصبحون حائزين ، بفضل هذه الاجازة ، لاهلية التصرف التجارية مع بقائهم عديمي الاهلية ، من الوجهة المدنية .

## البحث الاول

### القاصر والمجنون والمعتوه

٥٨ - كانت الأهلية اللازمة للانسان لاحتراف التجارة تختلف ، حسب التشريع القديم ، عن الأهلية المدنية . فقد نصت المادة ٢ من قانون التجارة العثماني الذي بقي نافذاً في الاقليم السوري حتى عام ١٩٤٩ ، على ان « كل من أكمل الاحدى وعشرين سنة من عمره يجوز له أن يباشر أمور التجارة ومن

أم الثامنة عشرة من العمر يؤذن له في مباشرتها بشرط أن يضمه وليه أو وصيه وينال الرخصة من لدن محكمة التجارة في ذلك» .

ولكن قانون التجارة لعام ١٩٤٩ ساوى بين الاهلية المدنية والاهلية التجارية فاضع الاهلية التجارية لأحكام القانون المدني ( المادة ١٥ ) .

ومن الرجوع إلى الأحكام الخاصة بالاهلية الواردة في القانون المدني نجد ان المشرع اعتبر كل شخص أهلاً للتعاقد ما لم تسلب أهليته أو يجد منها بحكم القانون ( المادة ١١٠ ) كما انه حرم على الشخص أن يتنازل عن أهليته أو ان يعدل من أحكامها ( المادة ٥٠ ) .

وبعد أن أتى القانون على ذكر هذين المبدأين ، قسم الانسان ، من حيث الاهلية إلى فئات ثلاث :

#### ٥٩ - الفئة الاولى : فاقدوا الاهلية

يعتبر فاقد الاهلية :

١ - الصغير غير المميز أي كل شخص ذكراً كان أو أنثى لم يبلغ السابعة

من عمره .

٢ - من كان معتوهاً أو مجنوناً ( المادة ٤٧ مدني ) .

وتعتبر تصرفات الصغير غير المميز باطلة بطلاناً مطلقاً ، أما تصرفات المجنون أو المعتوه ، فقد فرق القانون بين حالتين : الاولى اذا كان المجنون والمعتوه محجوراً وجرى التصرف من قبله بعد شهر قرار الحجر ، فان تصرفه يعتبر باطلاً بطلاناً مطلقاً . الثانية ، اذا وقع التصرف من مجنون أو معتوه غير محجور عليه



أو قبل شهر قرار الحجر ، فلا يكون هذا التصرف باطلا الا اذا كانت حالة الجنون أو العته شائعة وقت التعاقد أو كان الطرف الآخر على بينة منها ( المادة ١١٥ مدني ) .

ويتوجب في هذه الحالة الاخيرة على مدعي البطلان اثبات ما أوجبه القانون ويتم الاثبات بجميع وسائل الاثبات القانونية .

٦٠ - الفئمة الثانية : ناقصوا الاهلية

يعتبر ناقص الاهلية :

١ - كل من بلغ ، ذكراً كان أو أنثى ، سن التمييز ( ٧ سنوات ) ولم يبلغ سن الرشد ( ١٨ سنة كاملة ) .

٢ - كل من بلغ سن الرشد وكان سفيفاً أو ذا غفلة ( المادة ٤٨ مدني ) . وقد اعتبر القانون تصرفات الصبي المميز المالية صحيحة متى كانت نافعة له نفعاً محضاً ، وباطلة متى كانت ضارة به ضرراً محضاً . أما التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر فتكون قابلة للابطال لمصلحة القاصر . ويزول حق التمسك بالابطال اذا أجاز القاصر التصرف بعد بلوغه سن الرشد أو اذا صدرت الاجازة من وليه أو من المحكمة بحسب الاصول ووفقاً للقانون ( المادة ١١٢ مدني ) .

وإذا بلغ الصبي المميز الخامسة عشرة من عمره واذن له في تسلم أمواله لادارتها أو تسلمها بحكم القانون ، كانت أعمال الادارة الصادرة منه صحيحة في الحدود التي رسمها القانون ( المادة ١١٣ مدني ) .

ويجوز للقاصر المأذون ، بموافقة القاضي ، مزاولة التجارة ( المادة ١٦٥ فقرة ٢ قانون الاحوال الشخصية ) .

أما السفية وذو الغفلة ، فقد نصت المادة ١١٦ من القانون المدني على انه :  
١ - اذا صدر تصرف من ذي الغفلة أو من السفية بعد شهر قرار الحجر ،  
سرى على هذا التصرف ما يسري على تصرفات الصبي المميز من أحكام .  
٢ - أما التصرف الصادر قبل شهر قرار الحجر فلا يكون باطلاً أو قابلاً  
للإبطال إلا إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ .  
كما قضت الفقرة الثانية من المادة ١١٧ من القانون نفسه « تكون أعمال  
الإدارة الصادرة من المحجور عليه لسفه ، المأذون له بتسلم أمواله ، صحيحة في  
الحدود التي رسمها القانون » .

#### ٦٠ - الفمّة الثالثة : كاملو الاهلية

يعتبر كامل الاهلية كل شخص ، ذكراً كان أو انثى ، بلغ سن الرشد  
متمتعاً بقواه العقلية ولم يحجر عليه . وحدد سن الرشد بثماني عشرة سنة ميلادية  
كاملة ( المادة ٤٦ مدني ) .

### البحث الثاني

#### المرأة المتزوجة

٦١ - لم يفرق التشريع المدني ولا التشريع التجاري عندنا بين الرجل  
والمرأة المتزوجة من جهة الاهلية اللازمة لتعاطي التجارة مع ان قانون التجارة  
اللبناني الذي أخذ عنه المشرع السوري قانونه التجاري أوجد هذا التفريق إذ



نصت المادة ١١ منه على ان « المرأة المتزوجة ، مهما تكن أحكام القانون الشخصي الذي تخضع له ، لا تملك الاهلية التجارية إلا اذا حصلت على رضى زوجها الصريح أو الضمني . وتعد حاصلة على رضى زوجها الضمني اذا كانت تنجر بوجه علني مشهور وبدون معارضة الزوج » . كما نصت المادة ١٢ على انه : يحق للزوج أن يرجع ، لاسباب عادلة ، عن الاجازة التي أعطاها على هذا الوجه مع الاحتفاظ بالمراقبة القضائية عند الاقتضاء .

وفرض قانون التجارة اللبناني أيضاً ، في مادته الرابعة عشرة ، بالاضافة الى اجازة الزوج العامة باحتراف التجارة ، اجازة خاصة اذا أرادت المرأة المتزوجة « ان تدخل في شركة تضامن أو أن تكون متضامنة في شركة توصية » .

وفي فرنسا ، كانت المرأة المتزوجة ، قبل عام ١٩٣٨ ، عديمة الاهلية التجارية لايحق لها احتراف التجارة او تعاطي بعض الاعمال التجارية بدون اذن زوجها غير ان المشرع الفرنسي خفف من وطأة هذا المنع اذ سمح القانون الذي صدر في ١٨ شباط سنة ١٩٣٨ للمرأة المتزوجة بتعاطي بعض الاعمال التجارية منفردة بدون اذن من زوجها ، ولكنها بقيت ممنوعة من احتراف التجارة بدون اذن . ولكن القانون اعطى ، في الوقت نفسه ، للزوج سلطة المنع ، فاذا شاء الزوج في فرنسا ، حسب التشريع الحالي ، ان يمنع زوجته من احتراف التجارة حق له ذلك .

وتتمتع المرأة ، في مصر ، بحسب التشريع النافذ ، بنفس الاهلية التجارية التي يتمتع بها الزوج . وقد لاحظ المشرع المصري تباين التشريعات بصدد الاهلية التجارية التي تتمتع بها المرأة المتزوجة فنصت المادة ٥ من القانون

التجاري على ان «تكون اهلية النساء للتجارة على حسب قانون احوالهن الشخصية». ونصت المادة ١٩٤ من قانون المرافعات المصري على انه « اذا كان القانون الواجب التطبيق يقضي بان تحصل المرأة المتزوجة على اذن زوجها لمباشرة حقوقها ورفض الزوج ذلك الاذن فللزوجة بعد اذار الزوج باربع وعشرين ساعة ان تطلب الاذن بذلك من رئيس المحكمة الابتدائية التابع لها موطن الزوج . ويفصل في هذا الطلب على وجه السرعة بقرار غير قابل للطعن » (١) .

## الفرع الثالث

### حرية تعاطي التجارة

٦٢ - لكل فرد ، في الاصل ، مطلق الحرية في تعاطي الاعمال التجارية، مهما كان نوعها ، واتخاذها حرفة له . ويكفي مبدئياً ، لا كساب الشخص صفة التاجر توفر الشروط التي نص عليها قانون التجارة والتي سيأتي بحثها فيما بعد . ولم ير المشرع من الضروري اقرار مبدأ حرية تعاطي التجارة بنص قانون كما فعلت بعض التشريعات الاخرى (٢) باعتبار ان هذه الحرية هي حق طبيعي للافراد مهما كانت جنسيتهم .

---

(١) محسن شفيق « الوسيط في القانون التجاري المصري » الجزء ١٠ ص ١٢٧ .  
(٢) نصت المادة السابعة من القانون الفرنسي الصادر في ١٢ اذار سنة ١٧٩١ والذي يعتبر من القوازين ذات الصفة الدستورية على مايلي : « تمنح الحرية لكل شخص اعتباراً من ١ نيسان سنة ١٧٩١ بتعاطي اية تجارة او بمزاولة اية مهنة يراها حسنة .



على ان هذه الحرية ، كسائر الحريات العامة ، قد تمنع او تقيد اما بالنظر لصفة بعض الاشخاص او بالنظر لصفة بعض الاعمال . والاسباب التي تدعو المشرع لمنع الحرية او تقييدها كثيرة ومتنوعة ، فمنها ما يتعلق بالنظام العام ، ومنها ما يتعلق بحقوق الافراد انفسهم . ويجوز للشخص نفسه صاحب الاهلية الكاملة ان يقيد حريته بتعاطي بعض الاعمال التجارية اما لمدة محدودة او ضمن دائرة معينة .

ولكن على اعتبار ان الحرية في تعاطي التجارة هي الاصل وان هذه الحرية ، كسائر الحريات العامة ، تعتبر من المبادئ الاساسية ، فلا يجوز تقييدها الا بقانون (١) . وفضلا عن ذلك ففي حالة تقييد الحرية بنص قانوني ، يحق للشخص المتضرر من هذا التقييد ان يطالب بالتعويض اذا كان التقييد لا يبرره سبب يتعلق بالنظام العام ، كأن يكون تقييد الحرية ناشئاً عن اسباب مالية بحتة او عن اسباب تتعلق بحسن التنظيم الاقتصادي (٢) .

تقييد الحرية بالنظر لصفة بعض الاشخاص

٦٣ — منع القانون بعض الاشخاص من احتراف التجارة بالنظر للوظيفة التي يشغلونها او المهنة التي يزاولونها . وقد قصد المشرع من هذا المنع الحرص على سمعة الوظيفة او على كرامة الشخص نفسه ، كما حرص ايضاً على مصلحة الافراد من ان يؤثر نفوذ الوظيفة فيهم وعلى حرية التعاقد التي لا بد من وجودها لسلامة الاعمال التجارية .

(١) نقض فرنسا ٢٢ آذار ١١٠٧ ، ١٤ ، ٤٤٣ .

(٢) مجلس الدولة الفرنسي : كانون الثاني ١٩٣٨ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٨ ، ٤٨ ، ٣٢٢ تشرين

الاول ١٩٤٣ ، ١٩٤٥ ، ٣ ، ١٢ .

قانون الموظفين الاساسي ذي الرقم ١٣٥ المؤرخ في ١٠ كانون الثاني سنة ١٩٤٥ منع على الموظف « الجمع بين وظيفته وبين اي عمل آخر يؤديه بالذات او بالواسطة اذا كان من شأنه ان يضر باداء الوظيفة ، او كان غير متفق مع ما يقتضيه المنصب ، وبوجه خاص كل عمل من الاعمال التجارية او المضاربات المالية والاشترك في تأسيس الشركات او قبول عضوية مجالس ادارتها او اي منصب اخر فيها » (١) .

ولا شك ان النص الوارد بعدم الجمع بين الوظيفة واي « عمل من الاعمال التجارية » انما يقصد منه الحرفة التجارية لا العمل التجاري المنفرد . فلا يحق للموظف ، بمقتضى هذا النص ، ان يحترف التجارة ولكن يجوز له ان يقوم ببعض الاعمال التجارية كالاكتتاب مثلا باسم شركات مساهمة .

وكذلك منع قانون المحاماة - المرسوم التشريعي رقم ٥١ المؤرخ في ١٣ آب سنة ١٩٥٣ - على المحامين الجمع بين الوظيفة وبين المهن التجارية والصناعية (المادة ٩) .

ونصت ايضاً المادة ٤٨ من الدستور الموقت للجمهورية العربية المتحدة على انه « لا يجوز لنائب رئيس الجمهورية او للوزير ، في اثناء مدة توليه منصبه ، ان يزاول مهنة حرة او عملاً تجارياً او مالياً او صناعياً او يستأجر شيئاً من اموال الدولة او ان يؤجرها او يبيعها شيئاً من امواله او يقايضها عليه » .

---

(١) راجع المادة ١٤ ، والمادة ٢٣ المعدلة بالقانون رقم ٣٥٨ تاريخ ١٠ حزيران سنة ١٩٤٧ .



ويقصد ايضاً « بالعمل التجاري » مباشرة التجارة للعمل المنفرد .  
ولا يترتب على المنع بتعاطي التجارة بالنسبة لصفة بعض الاشخاص بطلان  
التصرفات التي يقوم بها هؤلاء ، فالموظف والمحامي والوزير الذين يحترفون  
التجارة تعتبر جميع اعمالهم صحيحة في نظر القانون ويترتب على احترافهم  
التجارة اكسابهم صفة التاجر فيخضعون بالتالي لجميع الواجبات الملقاة على  
عاتق التاجر ويطبق بحقهم نظام الافلاس كما تطبق بحقهم احكام قانون العقوبات  
المتعلقة بالافلاس الاحتياالي وبالافلاس التقصيري .

ولا يفيد المنع الامن الوجهة الادارية اي في علاقات الموظف والمحامي والوزير  
بدأرتة هو رئيسه فالموظف يتعرض للعقوبات التأديبية اذا زاول التجارة كما يتعرض  
الوزير للعزل والمحكمة والمحامي لشطب اسمه من جدول المحامين (١) .

#### تقييد الحربة بالنسبة لبعض الاعمال

٦٤ - كثيراً ما تمنع الدولة تعاطي بعض الاعمال التجارية او تضع قيوداً  
من أجل تعاطيها مستوحية في ذلك المصلحة العامة . وتكثر هذه القيود ،  
على الغالب ، ايام الحروب والازمات المالية او الاقتصادية . والامثلة على ذلك  
كثيرة في تشريعنا كمنع بيع المخدرات والاتجار بها ، ومنع تجارة الاسلحة  
والذخائر وبعض الالعب النارية ، وتقييد فتح محلات بيع الخمر والقهو باذن  
اداري مسبق ، والحد من استيراد بعض اصناف البضائع ، ومراقبة تجارة  
بعض المواد الخ . . .

(١) بقض مصر ٢٣ ابريل ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية جزء ١٥ ص ١١٠ رقم ٣٥٣

## تقييد الحرية بالنسبة لبعض المشاريع

٦٥ - تقوم الدول أحياناً باحتكار بعض المشاريع التجارية لنفسها ، او تمنح حق القيام بها لبعض الشركات التجارية ، او تشارك مع هذه الشركات في استثمارها فتمنعها بذلك عن الافراد والشركات الخاصة ، كاحتكار صنع وبيع التبغ والتبناك في سورية ، واستيراد السكر وتجارة الجيوب ومشتقاتها .

وتخضع الدولة احترام بعض المشاريع او الاعمال احياناً الى معاملات ادارية أو شهادات مدرسية . فلا يجوز مثلاً ، بمقتضى الاحكام القانونية النافذة ، انشاء مؤسسة صناعية الا باذن من وزير الاقتصاد ( المرسوم التشريعي رقم ٤٧ تاريخ ٧ آب سنة ١٩٥٢ ) ، كما يحتاج تأسيس مشروع للطباعة الى تقديم بيان لوزارة الداخلية يتضمن اسم صاحب المشروع وكنيته وموطنه واسم المدير المسؤول وكنيته وموطنه واسم المطبعة ومحلها . وأخيراً ، يجب على من يريد مزاولة الصيدلة أن يكون حامل شهادة جامعية في الصيدلة وأن يستحصل على اذن من وزارة الصحة . وكذلك لا يجوز لمتعهد توريد العمال مزاولة عمله الا بعد الحصول على ترخيص من الجهة الادارية المختصة يصدر وفقاً للشروط والايضاح التي تعين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ( المادة ٢٢ من قانون العمل الجديد الصادر بالقانون رقم ٩١ تاريخ ٥ نيسان سنة ١٩٥٩ ) .

## تقييد الحرية بنتيجة عقد رضائي

٦٦ - يقدم التاجر أحياناً على بيع متجره فيشترط على نفسه ، تجاه



المشتري ، عدم تعاطي نفس التجارة . وقد بحث العلماء في قانونية هذا الشرط واجمع الاجتهاد على اعتباره باطلاً بطلائعاً مطلقاً اذا لم يقيد المنع من حيث الزمان او المكان ، لان التنازل في مثل هذه الحالة يتنافى ومبدأ حرية التجارة . ولكنه اجاز بالوقت نفسه :

- ١ - الشرط الذي بموجبه يتمتع البائع عن فتح محل تجاري مماثل للمحل الذي باعه في منطقة معينة حتى ولو لمدة غير محدودة .
- ٢ - الشرط الذي يقيد فيه البائع حريته في تعاطي التجارة لمدة محدودة (١) .

## الفرع الرابع

### الاجنبي ونماطي التجارة في سورية

٦٧ - بعد ان انسخت سورية عن الدولة العثمانية ووضعت تحت الانتداب الفرنسي ، خشيت الدول الاجنبية أن تستأثر الدولة المنتدبة ، لمصلحة رعاياها ، بالتجارة في البلاد الخاضعة لسيطرتها وان تحرمها او تقيدها بالنسبة لغيرهم . ولذلك نصت المادة الحادية عشرة من صك الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ على ضرورة المساواة ، من جهة احترام التجارة في سورية ، بين

---

(١) استئناف باريس ١٢ كانون الثاني ١٨٩٨ ، داللو ١٨٠٨ ، ٢٠١١ ، ٣٠٠٠ ، نقض فرنسا ١٧ ايار ١٩١١ ، داللو ١٩١٣ ، ١٠٣٠٣ ، استئناف مونتيليه ٣٠ حزيران ١٩٢٣ ، جريدة المدلية ٢ تشرين الاول ١٩٢٣ ، نقض فرنسا ٦ تشرين الثاني ١٩٢٣ ، جريدة المدلية ١٩ كانون الاول ١٩٢٣ ، استئناف ايون ١ اذار ١٩٢٦ ، سوري ١٩٢٦ ، ٢٠١٩٧ ، ٩٧

رعايا الجمهورية الفرنسية ورعايا الدول الاخرى المنضمة الى عصبة الامم . وقد شمل هذا النص فيما بعد الولايات المتحدة الاميركية ، بناء على اتفاق خاص بينها وبين فرنسا وقع في باريس بتاريخ ٤ نيسان ١٩٢٤ واعتبر نافذاً ابتداءً من ١٣ تموز سنة ١٩٢٤ (١) .

وأما من جهة المساواة بين الاجنبي والوطني في تعاطي التجارة ، فليس في التشريع السوري نص بذلك . ولكن القوانين لم تفرق في الواقع بين رعايا الاقليم السوري ورعايا الدول الاجنبية ، من حيث الحرية الممنوحة لهم في احترام التجارة ، ولم تفرض هذه القوانين قيوداً على هذه الحرية . حتى ان المشرع السوري ذهب الى ابعاد من ذلك ، فلم يتخذ من مبدأ المعاملة بالمثل قاعدة لمنح الاجنبي حق تعاطي التجارة في سورية او حرمانه منها - كما فعلت فرنسا بالمرسوم التشريعي الذي اصدرته في ١٧ حزيران سنة ١٩٣٧ - ولم يلزم الاجنبي بقيود ادارية خاصة بالحصول على اذن لتعاطي التجارة كما فعلت فرنسا ايضاً بالمرسوم التشريعي الصادر في ١٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٨ .

ولكن ، اذا كان الاعتراف بحق الاجنبي بالآتجار قاعدة اخذت بها معظم الدول ، فهذا الحق وضعت له كثير من القيود وخاصة بعد الحرب العالمية الاولى .

ففي سورية قيدت عملية الاجنبي في مزاولة بعض المشاريع او المهن التجارية

---

(١) قررت عصبة الامم بجلستها السبعين المنعقدة في شهر شباط سنة ١٩٣٣ ، تفسيراً للمادة الحادية عشر من صك الانتداب ، ضرورة مساواة السوريين برعايا الدول الاجنبية من جهة تعاطي التجارة في اراضي تلك الدول ( النشرة الرسمية لعصبة الامم ، شباط ١٩٣٣ )



كزاوله مهنة تجهيز النظارات الطبية وبيعها<sup>(١)</sup> ومزاولة اعمال التأمين<sup>(٢)</sup> ومزاولة الاعمال المصرفية<sup>(٣)</sup>.

وقضى أيضاً المرسوم التشريعي رقم ١٥١ والمؤرخ في ٣٠ اذار سنة ١٩٥٢ بانه لا يجوز للشركات المؤسسة خارج اراضي الجمهورية العربية المتحدة ، سواء كانت من نوع شركات الاموال أم من نوع شركات الاشخاص ام من نوع المؤسسات التعاونية وما شابهها ان تنشئ لها فرعاً في الاقليم السوري يعمل تحت عنوانها التجاري باسمها وحسابها وان تباشر فيه اعمال هذا الفرع مالم يسجل في سجل خاص يمسك في وزارة الاقتصاد ( دائرة الشركات ) .

وأما المشاريع الحكومية غير السورية او الشركات التي تكون الحكومة الاجنبية مساهمة او مشتركة فيها ، الراغبة في تأسيس فرع لها في الاقليم السوري او مباشرة اعمالها في هذا الاقليم ، فانها تخضع ايضاً قبل قيامها بذلك الى التسجيل لدى الدائرة المذكورة على ان تحصل على ترخيص مسبق خاص بها يصدر عن رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الاقتصاد ( المادة ٢ ) .

---

(١) نصت المادة ٢ من القانون رقم ١٩٣ المؤرخ في ٣٠ اغسطس سنة ١٩٥٩ على انه يشترط فيمن يرخص له في مزاولة هذه المهنة ان يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

(٢) نصت المادة ٨ من القانون رقم ١٩٥ المؤرخ في ٢ ايلول سنة ١٩٥٩ على انه يجب ان تكون الهيئة المنشأة لمزاولة اعمال التأمين متخذة شكل شركة مساهمة متمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وان يكون اسمها جمعياً اسمية ومملوكة دائماً لمساهمين متمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وان يكون اعضاء مجلس ادارتها والمسؤولون عن الادارة فيها من المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

(٣) راجع القرار بقانون المؤرخ في ٣ اذار ١٩٦١ . اتمار بمزاولة عمليات المصارف في الاقليم السوري والذي قضى بتعريب هذه المصارف وبإشراك المؤسسة الاقتصادية السورية برأسها الذي يجب ان لا يقل عن ثلاثة ملايين ليرة سورية .

وقيدت ايضاً ، بمقتضى المرسوم التشريعي المذكور ، حرية الاجنبي في تعاطي اعمال الوكالات التجارية في الاقليم السوري ، فنصت المادة ٣١ منه على انه « يجب ان يكون الوكيل اما شخصاً طبيعياً من المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة مقماً فعلاً في مركز الوكالة في الاقليم السوري ، ومسجلاً في السجل التجاري التابع له ، وأما شركة مؤسسة في اراضي الجمهورية العربية المتحدة ولها مركز او فرع مسجل في مركز الوكالة في الاقليم السوري على ان يكون جميع الشركاء والمساهمين فيها من المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة » (١) .

واخيراً ، فقد قيد حرية الاجانب ، ومعها حرية المواطنين ، في تعاطي التجارة بسبب قطع العلاقات السياسية او نشوب حرب . فالاجنبي الذي هو من رعايا دولة معادية يمنع بقوانين ذات صفة مؤقتة ، تدوم مدة الحرب ، من تعاطي الاعمال التجارية كما يمنع المواطن نفسه من هذه الاعمال . وقد طبقت هذه القواعد في سورية ابان الحرب الاخيرة فمنعت منعاً باتاً ، تحت طائلة العقاب الشديد ، التجارة مع البلاد المعادية لفرنسا وحليفاتها بقرارات عديدة ذات صفة تشريعية . كما منح التعامل مع اسرائيل بالقانون رقم ٢٨٦ المؤرخ في ١٤ آب سنة ١٩٥٦ (٢) .

---

(١) راجع التعديل الذي ادخل على المادة ٣١ من المرسوم التشريعي رقم ١٥١ بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٩ .

(٢) كان للاجنبي مطلق الحرية في تعاطي الاعمال التجارية في الاقليم المصري دون قيد وشرط عندما كانت مصر خاضعة لنظام الامتيازات الاجنبية . الا ان هذه الحرية قيدت بالنسبة لبعض المشاريع اعتباراً من عام ١٩٥٣ . فقد صدرت عدة قوانين اعتباراً من عام ١٩٥٣ . فخصر حق تعاطي بعض المشاريع بالمصريين فقط ، كالقانون رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٥٣ المتعلق بتجهيز وبيع النظارات الطبية . والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ المتعلق بالوكالة التجارية ، والقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ المتعلق باستقلال صالات البيع المزداد العلني . كما صدرت قوانين اخرى حصرت استثمار بعض الاعمال بشركات مساهمة مصرية تكون اسمها اسمية ومماوكة لمصريين . وكالقانون رقم ٢٢ و ٢٣ لسنة ١٩٥٧ الخاصين بمزاولة عمليات المصارف وعمليات التأمين .



## الفصل الثالث

### الأشخاص الاعتبارية والتجارة

٦٨ - عدد القانون المدني الأشخاص الاعتبارية في المادة ٥٤ منه بقوله :

« الأشخاص الاعتبارية هي :

- ١ - الدولة والمحافظات والبلديات بالشروط التي يحددها القانون، والمؤسسات العامة وغيرها من المنشآت التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية .
- ٢ - الهيئات والطوائف الدينية التي تعترف لها الدولة بشخصية اعتبارية .
- ٣ - الأوقاف .
- ٤ - الشركات التجارية والمدنية .
- ٥ - الجمعيات والمؤسسات المنشأة وفقاً للأحكام التي ستأتي فيما بعد (١) .
- ٦ - كل مجموعة من الأشخاص أو الأموال تثبت لها الشخصية الاعتبارية بمقتضى نص القانون .

---

(١) الفيت المواد ٥٦-٨٢ من القانون المدني، الباحثة في الجمعيات والمؤسسات بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٨ واستعيض عن هذه الأحكام بالقانون المصري رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٦ بعد ادخال بعض التعديلات عليه

ويتبين من هذا التعداد ان الاشخاص الاعتبارية على نوعين : نوع يكون هدفه القيام بخدمة خاصة ويسمى بالاشخاص الاعتبارية من الحقوق الخاصة Persoines morales de droit privé ، ونوع آخر يكون هدفه القيام بخدمة عامة ويسمى بالاشخاص الاعتبارية من الحقوق العامة :

Personnes morales de droit public

٦٩ - ويتناول بحثنا في هذا الفصل المواضيع التالية :

الفرع الاول : الاشخاص الاعتبارية من الحقوق الخاصة .

الفرع الثاني : الاشخاص الاعتبارية من الحقوق العامة .

الفرع الثالث : المؤسسة الاقتصادية .

## الفرع الاول

الاشخاص الاعتبارية من الحقوق الخاصة

٧٠ - منح المشرع الشخصية الاعتبارية لكل جماعة من الاشخاص الطبيعيين تؤسس من اجل تحقيق هدف معين اجازه القانون . فاذا كان الهدف تعاطي الاعمال التجارية والصناعية ، اسست الجماعة وفقاً لمراسيم شكلية قضى بها قانون التجارة واطلق عليها اسم الشركة التجارية . وقد لاحظ القانون وجود مجموعات اخرى من الاشخاص الطبيعيين لا تكون غايتها تعاطي التجارة فمنحها ايضاً الشخصية الاعتبارية . ومن هذه المجموعات :



الشركات المدنية والجمعيات والمؤسسات والهيئات والطوائف الدينية  
والنقابات المهنية .

وقد بحث القانون المدني وغيره من القوانين بصورة مستفيضة في الشركات  
المدنية والجمعيات والمؤسسات كما بحث قانون العمل في النقابات المهنية . ومن  
الرجوع الى النصوص المتعلقة بهذه الاشخاص الاعتبارية ، يلاحظ ان المشرع  
لم يمنحها ، مبدئياً ، حق تعاطي الاعمال التجارية . ويستفاد ذلك من التعريف  
الوارد لهذه الاشخاص في القانون ، فقد عرفت المادة الاولى من القانون ٩٣  
لسنة ١٩٥٨ الجمعية بأنها « كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة او غير معينة  
تتألف من اشخاص طبيعية او اعتبارية لغرض غير الحصول على ربح مادي » ،  
كما نصت المادة ٥٧ من القانون نفسه على ان المؤسسة « تنشأ بتخصيص مال لمدة  
غير معينة لعمل ذي صفة انسانية او دينية او فنية او رياضية او لأي عمل آخر  
من اعمال البر او الرعاية الاجتماعية او النفع العام ، دون قصد اي ربح مادي » .  
على انه اذا تعاطت الجمعيات والمؤسسات وسائر الاشخاص الاعتبارية  
الاخري اعمالاً تجارية ، فان اعمالها هذه تكون خاضعة لاحكام قانون التجارة  
( المادة ١٣ تجاري ) .

٧١ - وقد بحث القانون المدني في الشركات المدنية - المواد ٤٧٥  
حتى ٥٠٥ - كما بحث قانون التجارة في الشركات التجارية - المواد ٥٥ حتى  
٣٣٧ - وقسمها الى شركات تضامن وشركات مغفلة وشركات محدودة  
المسؤولية وشركات توصية وشركات تعاونية او ذات رأسمال قابل للتغيير  
وشركات محاصة .

وتطبق الاحكام الواردة في القانون المدني بخصوص الشركات المدنية ، وخاصة ما يتعلق منها بعقد الشركة ، على الشركات التجارية فيما لا يخالف منها ، صراحة او ضمناً ، الاحكام المنصوص عليها في قانون التجارة ( المادة ٥٥ تجاري ) .

اما الشركات المدنية التي تتخذ في عقد تأسيسها الشكل التجاري ، كالشركات المغفلة والشركات المحدودة المسؤولة وشركات التوصية المساهمة ، فهي تخضع لجميع التزامات التجار المعينة في قانون التجارة ( مسك دفاتر تجارية وتسجيل في سجل التجارة ) ولاحكام الصلح الواقي والافلاس ( المادة ٩ تجاري ) .

## الفرع الثاني

### الاشخاص الاعتبارية من الحقوق العامة

٧٢ - لم تكن الدولة ، فيما سبق ، تتدخل كثيراً في امور التجارة وانما كانت تترك الاعمال التجارية للاشخاص الطبيعية او الاعتبارية من الحقوق الخاصة يتصرفون بها ضمن الحدود الواردة في القانون .

غير ان الحالة تغيرت ، في عصرنا هذا ، وخاصة عقب الحرب العالمية الاولى بعد ان طفت المبادئ الاشتراكية فاصبحت الدولة لا تكتفي بان توجه نشاط الافراد التجاري بل تتدخل ، بصورة مباشرة ، في كثير من المشاريع التجارية . سواء لتنظيم هذه المشاريع تنظيمًا حسنًا ، اوللحد من توسع نفوذ الافراد الاقتصادي



وتحكمهم في الاسعار بفرضهم شبه احتكار واقعي ، او بقصد تأمين موارد  
ضرورية للدولة تغذي بها خزيتها العامة .

ومن الصعب المقارنة بين الدولة والشركات التجارية والصناعية عندما تقوم  
الدولة بالمشاريع التي من هذا النوع . على انه يقتضي ، في هذه الحالة ، معرفة  
ما اذا كان من الجائز اخضاع الدولة وسائر المؤسسات التي تتعاطى الأعمال  
التجارية لاحكام قانون التجارة . فقد نصت المادة ١٣ من قانون التجارة على  
ان الدولة ودوائرها والبلديات ذات الشخصية الاعتبارية لاتعد من التجار ، وان  
قامت بمعاملات تجارية ، الا ان المعاملات المذكورة تكون خاضعة لاحكام  
قانون التجارة . ويجب ، من أجل فهم هذا النص ، التفريق بين حالتين : الاولى  
عندما تقوم الدولة وسائر المؤسسات العامة الاخرى وحدها باعمال تجارية أو  
صناعية ، والثانية عندما تشترك في هذه الاعمال مع الاشخاص الاعتبارية أو  
الاشخاص الطبيعيين من الحقوق الخاصة .

٧٣ — الحالة الاولى : ليس القصد من النص المذكور ، رغم شموله ،  
ان جميع الاحكام الواردة في قانون التجارة تطبق على الدولة والمؤسسات العامة  
الاخرى عندما تقوم باعمال ذات صفة تجارية . فالدولة ودوائرها والبلديات  
ليست ملزمة بمسك الدفاتر التجارية التي الزم قانون التجارة الأشخاص الطبيعيين  
والأشخاص الاعتبارية العادية بمسكها ، كما انها ليست ملزمة بالتسجيل في سجل  
التجارة ولا تخضع لاحكام الصلح الوافي والافلاس فيما اذا تأخرت عن دفع  
ديونها التجارية .

٧٤ — الحالة الثانية : لا يؤثر اشتراك الدولة والمؤسسات العامة مع

الاشخاص الطبيعيين أو الاشخاص الاعتبارية بمشاريع ذات صفة تجارية أو صناعية ، كاشتراكها في ادارة حصر التبغ مثلاً ، على صفة المشروع التجاري الذي يبقى خاضعاً لجميع الاحكام المنصوص عليها في قانون التجارة ، من مسك دفاتر تجارية وتسجيل في سجل التجارة ، كما تطبق عليه أحكام الصلح الواقي والافلاس . فالقصد اذن من نص المادة ١٣ من قانون التجارة ، عندما تقوم الدولة والمؤسسات العامة الاخرى وحدها باعمال تجارية ، هو ان هذه الاعمال تخضع لاحكام قانون التجارة فيما يتعلق بقواعد الاثبات والفوائد القانونية والتقدم . وأما من جهة الاختصاص القضائي ، فقد فرق الاجتهاد بين الاعمال ذات الصفة التجارية التي تقوم بها الدولة وفقاً لقواعد الحقوق الخاصة ، وبين الاعمال نفسها التي تقوم بها الدولة وفقاً لقواعد الحقوق العامة من أجل تسيير الخدمات العامة . ففي الحالة الأولى اعطى الاجتهاد القضاء المدني حق النظر في الخلافات الناشئة عن هذه الاعمال في حين ترك أمر البت فيها ، في الحالة الثانية ، للقضاء الاداري (١) .

٧٥ — بقي علينا ان نستعرض موضوعاً اثار اهتمام علماء القانون واختلف من أجله الاجتهاد القضائي وهو هل تخضع الدولة وسائر المؤسسات العامة للاختصاص القضائي الاجنبي فيما اذا قامت باعمال تجارية خارج حدودها السياسية؟ من المبادئ المقررة في الحقوق الدولية العامة ان الدولة لا تخضع لسلطة قضاء اجنبي لما في ذلك من مساس بسيادتها القومية (٢) . فلو فرضنا ان مؤسسة عامة

---

(١) رولان ، موجز الحقوق الادارية ، رقم ٢٨ مجلس الدولة الفرنسي ٢٣ ايار ١٩٢٤ . نقض فرنسا ٢٣ تموز ١٩٢٤ سيرهي ١٩٢٥ ، ١٦ ، ٢٩٥ ، استئناف دمشق ١٧ شباط ١٩٤٨ رقم اساس ١٤١ قرار ١٦  
(٢) استئناف باريس ٣ نيسان ١٩١٢ مجلة الحقوق الدولية الحصة عام ١٩٠٩ ص ٢٩٠ ، =



في سورية تعاقبت مع احدى الدول على بيعها سلعة حصرت أمر بيعها فيها ثم اخلت بشرط من شروط العقد ، فانه لايجوز مقاضاتها أمام محاكم هذه الدولة. على ان هذا المبدأ لايجوز تطبيقه الا اذا كانت الدولة هي التي قامت حقيقة بنفسها بالعمل المختلف عليه . أما اذا كان المشروع التجاري او الصناعي يستثمر من قبل شخص ، طبيعي أو اعتباري ، يختلف قانوناً عن الدولة ، فانه لا محل عندئذ لتطبيق مبدأ السيادة من أجل الوصول الى اقرار قاعدة عدم اختصاص القضاء الاجنبي .

وقد أخذ القضاء الفرنسي بهذا الاجتهاد بصدد اعمال تجارية قامت بها مؤسسة التمثيل التجاري السوفيتي *Représentation commerciale de* FUR. S. S. ، فاقر اختصاصه لنظر الخلافات الناجمة عن هذه الاعمال ، رغم صفة هذه المؤسسة الحكومية والصلات الوثيقة التي تربطها بالدولة<sup>(١)</sup>.

## الفرع الثالث

### المؤسسة الاقتصادية

٧٦ - صدر بتاريخ ١٨ آذار سنة ١٩٦٠ القانون رقم ٩٩ المتعلق بانشاء المؤسسة الاقتصادية السورية .

---

= استئناف وهن ١٩ آذار واستئناف باريس ١٦ آذار ١٩٢١ مجلة الحقوق الدولية الخاصة عام ١٩٢٢ - ١٩٢٣ : ٧٤١ ؛ استئناف ايكس ٣٠ كانون الاول ١٩٢٩ جريدة المدلية عدد ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٠ .

(١) نقض فرنسا ١٩ شباط ١٩٢٩ سيرهي ٩٠١٤١٩٣٠ : وتعليق نيبويه . استئناف باريس ٨ تموز ١٩٣٢ دالوز ١٩٣٤ ، ٢ ، ١٣٩ ، استئناف باريس ٩ شباط ١٩٣١ جريدة المدلية ١٩٣١ ، ١ ، ٥٤٣ ؛ بداية السين ١٢ كانون الثاني ١٩٤٠ دالوز الاسبوعي ١٩٤٠ ص ٦٨ .

وقد استوحى هذا القانون نصوصه من القانون رقم ٢٠ الصادر في مصر بتاريخ ١٥ كانون الثاني سنة ١٩٥٧ . وغرض هذه المؤسسة هو المساهمة في تنمية الاقتصاد القومي عن طريق النشاط الاقتصادي في القطاع العام ( المادة ٤ ) .

وفي سبيل تحقيق غرضها، يحق للمؤسسة الاقتصادية ان تتبع مختلف الوسائل اللازمة لذلك وعلى وجه الخصوص :

١ - تأسيس شركات أو منشآت لاغراض التنمية الاقتصادية أو الاشتراك فيها .

٢ - زيادة أو انقاص أموالها المستثمرة في المشروعات التي تساهم فيها وذلك بغير اخلال بالحقوق والضمانات المكتسبة بمقتضى القوانين .

٣ - عقد القروض مع الحكومة أو المؤسسات العامة أو المصارف أو الهيئات الخاصة وكذلك مع الحكومات والهيئات الاجنبية والمؤسسات الدولية .

٤ - اصدار اسناد القرض في داخل الجمهورية العربية المتحدة أو خارجها للحصول على الاموال اللازمة لاعمالها .

٥ - اقراض الشركات والمؤسسات التي تساهم في رأس مالها او ضمانها فيما تعقده من قروض وتحدد شروط عقد القروض واصدار الاسناد بقرار من رئيس الجمهورية ( المادة ٥ ) .

٧٧ - ويحق للمؤسسة الاقتصادية بمفردها تأسيس شركات مغفلة دون ان يشترك معها مؤسسون آخرون - وذلك خلافاً للقواعد العامة التي تحكم



تأسيس الشركات المغفلة بمقتضى احكام قانون التجارة - ويجوز تداول اسهم هذه الشركات بمجرد تأسيسها .

وفي الشركات التي تشترك المؤسسة الاقتصادية في راس مالها ، يكون لهذه المؤسسة ممثلون يصدر بتعيينهم وانهاء خدمتهم قرار من مجلس ادارة المؤسسة . وتكون مدة عضوية الممثلين غير مقيمة بالمدة المنصوص عليها في النظام الاساسي للشركة لعضوية مجلس الادارة . ويحدد عدد ممثلي المؤسسة في مجلس ادارة الشركة بنسبة لا تقل عن نسبة اشتراكها في راس المال . ويشترط ، في جميع الحالات ، ان يكون للمؤسسة ممثل واحد على الاقل في مجلس ادارة الشركات التي لا يقل نصيبها عن ١٠ ٪ من رأس مالها ( المادة ٧ ) .

ويجب على ممثلي المؤسسة الاقتصادية في مجلس ادارات الشركات وهيئاتها العامة ابلاغ رئيس مجلس ادارة المؤسسة بالقرارات التي تصدرها تلك المجالس والهيئات خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدورها .

ويجب على ممثلي المؤسسة الاقتصادية في مجلس ادارات الشركات وهيئاتها العامة ابلاغ رئيس مجلس ادارة المؤسسة بالقرارات التي تصدرها تلك المجالس والهيئات خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدورها .

فاذا كانت حصة المؤسسة في رأس مال احدى الشركات لا تقل عن ٣٥ ٪ يحق لرئيس مجلس ادارة المؤسسة ان يطلب اعادة النظر في كل قرار يصدر عن مجلس ادارة تلك الشركة او هيئتها خلال اسبوع من تاريخ ابلاغه والا اعتبر القرار نافذاً . واما اذا اعترض على القرار فلا ينفذ الا اذا وافق عليه مجلس

ادارة الشركة او هيئتها العامة، على حسب الاحوال ، باغلبية ثلثي الاصوات  
على الاقل ( المادة ٩ و ١٠ ) .

ولا يلزم ممثلو المؤسسة الاقتصادية في مجالس ادارة الشركات بامتلاك اي  
عدد من اسهم الشركة للحصول على عضوية مجلس ادارتها ويجوز لهم، بترخيص  
من رئيس الجمهورية ، الجمع بين عضوية مجلس الادارة واية وظيفة هامة .

وفي الشركات التي تمتلك المؤسسة ٢٥ ٪ على الاقل من رأس مالها ، يجرى  
تعيين رئيس مجلس ادارتها والعضو المنتدب والمدير العام واحد مفتشي الحسابات  
بقرار من رئيس الجمهورية من بين ثلاثة يرشحهم مجلس ادارة الشركة لكل  
منصب وبعد اخذ رأي مجلس ادارة المؤسسة . وفي حال غياب العضو المفوض  
يحل محله بصفة مؤقتة احد ممثلي المؤسسة الاقتصادية في مجلس الادارة .

وللمؤسسة الاقتصادية مجلس ادارة مؤلف من رئيس وعدد من الاعضاء  
يصدر بتعيينهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم قرار من رئيس الجمهورية .  
ويشترط في الرئيس والاعضاء :

( ١ ) ان يكونوا جميعاً متمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، ( ٢ ) ان  
لا يكون لهم مصالح جدية في اية شركة من الشركات التي تساهم فيها المؤسسة ،  
( ٣ ) ان يكونوا متمتعين بجميع حقوقهم المدنية والسياسية وغير محكوم عليهم  
بجناية او بجرم شأن .

وقد خول القانون مجلس ادارة المؤسسة جميع السلطات اللازمة لادارة  
اعمالها وله على وجه الخصوص :



١ — ممارسة جميع الاعمال والتصرفات اللازمة لادارة اموال المؤسسة وتعيين كيفية استثمارها .

٢ — عقد القروض واصدار اسناد القرض وفقاً لاحكام القانون .

٣ — اختيار ممثلي المؤسسة لدى مجالس ادارة الشركات وهيئاتها العامة واصدار التوجيهات اللازمة لهم ودراسة التقارير المقدمة منهم .

٧٨ — وتعتبر اموال المؤسسة من اموال الدولة الخلصة الا ماخص منها لمنفعة عامة بقرار من رئيس الجمهورية .

ولما كانت طبيعة اعمال المؤسسة تشابه اعمال الشركات فقد صدر القانون بتعيين بدء السنة المالية لها في اول كانون الثاني وانتهائها في ٣١ كانون الاول من كل سنة .

ويجب على مجلس ادارة المؤسسة وضع ميزانيتها وحساب الارباح والخسائر وتقرير عن نشاط المؤسسة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي خلال السنة ذاتها ، ويقوم ديوان المحاسبات بفحص حسابات المؤسسة ومراجعتها وتقديم تقرير سنوي الى مجلس الادارة عن نتيجة الفحص ، ولا تخضع المؤسسة الاقتصادية لرقابة ديوان المحاسبات غير القضائية .

وعلى مجلس ادارة المؤسسة ان يرفع الى رئيس الجمهورية تقريراً عن اعمال المؤسسة خلال السنة المنقضية ويشفع هذا التقرير بصورة عن كل من التقرير السنوي لمجلس الادارة وتقرير ديوان المحاسبات .

ويكون اعتماد ميزانية المؤسسة بقرار من رئيس الجمهورية وكذلك حساب الارباح والخسائر .

ويستخدم صافي ارباح المؤسسة في انشاء مشروعات جديدة ودعم الاقتصاد القومي وتنميته .

وقد ترك القانون لرئيس الجمهورية وضع اللوائح المنظمة لسير العمل في المؤسسة الاقتصادية بما في ذلك القواعد المالية والحسابية دون التقيد بالقوانين والانظمة المطبقة في الحكومة (١) .

## القائمة الثانية

\* \* \*

في الاعمال التجارية

Des Actes de commerce

---

(١) تضم المؤسسة الاقتصادية حتى الان اربع شركات هي شركة مرفأ اللاذقية والمصرف الصناعي وشركة الحبوب بدير الزور وشركة الغزل والنسيج بمجاه التي انشأتها المؤسسة وساهمت في جزء كبير من رأس مالها .

كما نص القانون رقم ١١ لعام ١٩٦١ على ٥٠١ يشترط في المصارف العاملة في الاقليم السوري ان تكون المؤسسة الاقتصادية السورية مساهمة في رأس المال بحصة لا تقل عن ٣٥ بالمئة



على طرفة كالمادة مع تعيين الكيفية التي تملكها من القسمة بالانزاع او بالقسمة بالانزاع  
كيفية استهلاكها .

رابعة اربعة اقسام للمؤسسات الخيرية الاسلامية استحقاق التبرعات وتقسيمها الى اقسام كالتالي في سنة  
منها اقساما لانتظام العمل في المؤسسة الخيرية الاسلامية ومنها اقساما لانتظام العمل في المؤسسة الخيرية الاسلامية  
وامداد التوجيهات اللازمة لهم ودراسة التقارير المالية التي تقدمها في قسما لانتظام العمل في المؤسسة الخيرية الاسلامية  
٧٨ - وتعتبر اموال المؤسسة من اموال الدولة الخاصة الا ما خص منها  
لخدمة عامة بقرار من رئيس الجمهورية .

ولما كانت طبيعة عمل المؤسسة تشابه عمل الشركات فقد صدر القانون  
بتعيين بدء السنة المالية لها في اول كانون الثاني وانتهائها في ٣١ كانون الاول  
من كل سنة .

\*\*\*

ويجب على مجلس ادارة المؤسسة وضع ميزانيتها وحساب الارباح والخسائر  
وتقرير عن نشاط المؤسسة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي خلال السنة  
ذاتها \* ويقوم ديوان المحاسبات بفحص حسابات المؤسسة ومراجعتها وتقديم  
تقرير سنوي الى مجلس الادارة عن نتيجة الفحص، ولا تخضع المؤسسة الاقتصادية  
لقاية ديوان المحاسبات غير القضائية .

وعلى مجلس ادارة المؤسسة ان يرفع الى رئيس الجمهورية تقريرا عن عمل  
المؤسسة خلال السنة الماضية ويشتمل هذا التقرير بصورة من كل من التقرير

بموجب القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم العمل في المؤسسات الخيرية الاسلامية (١)  
بموجب القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم العمل في المؤسسات الخيرية الاسلامية  
ويكون اعداد ميزانية المؤسسة بقرار من رئيس الجمهورية على ان لا يتجاوز  
١٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.س. في السنة المالية ١٩٦٤ و١٩٦٥ و١٩٦٦ و١٩٦٧ و١٩٦٨ و١٩٦٩ و١٩٧٠  
١٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.س. في السنة المالية ١٩٧١ و١٩٧٢ و١٩٧٣ و١٩٧٤ و١٩٧٥ و١٩٧٦ و١٩٧٧ و١٩٧٨ و١٩٧٩ و١٩٨٠

# رأى لال بحفا

## القسم الثاني

### في الاعمال التجارية

Des Actes de commerce



# الفصل الأول

مبادئ عامة

النصوص المتعلقة بالأعمال التجارية

- ٧٩- المادة السادسة من قانون التجارة : - « تعد بحكم ماهيتها الذاتية أعمالاً تجارية برية :
- آ - شراء البضائع وغيرها من المنقولات المادية لأجل بيعها بربح ما سواء أبيعته على حالتها أم بعد شغلها أو تحويلها .
- ب - شراء تلك الأشياء المنقولة نفسها لأجل تأجيرها ، أو استئجارها لأجل تأجيرها ثانية .
- ج - البيع أو الاستئجار أو التأجير ثانية للأشياء المشتراة أو المستأجرة على الوجه المبين فيما تقدم .
- د - أعمال الصرافة والمبادلة المالية ، ومعاملات المصارف العامة والخاصة .
- هـ - مشروع تقديم المواد .
- و - مشروع المصانع وإن يكن مقترناً باستثمار زراعي إلا إذا كان تحويل المواد يتم بعمل يدوي بسيط .

- ز - مشروع النقل براً او جواً او على سطح الماء .
- ح - مشروع العمالة والسمسرة .
- ط - مشروع التأمين بكل انواعه .
- ي - مشروع المشاهد العامة .
- ك - مشروع التزام الطبع .
- ل - مشروع المخازن العامة .
- م - مشروع المناجم والبتروول .
- ن - مشروع الاشغال العقارية .
- س - مشروع شراء العقارات لبيعها بربح .
- ع - مشروع وكالة الاشغال .

٢ - وتعد كذلك من الاعمال التجارية البرية بحكم ماهيتها الذاتية الاعمال التي يمكن اعتبارها مجانية للأعمال المتقدمة لتشابه صفاتها وغاياتها .

٨٠ - المادة السابعة من قانون التجارة : «تعد أعمالاً تجارية بحرية :

- آ - كل مشروع لانشاء او شراء بواخر معدة للملاحة الداخلية او الخارجية بقصد استثمارها تجارياً او بيعها ، وكل بيع للبواخر المشتراة على هذا الوجه .
- ب - جميع الارساليات البحرية وكل عملية تتعلق بها كسواء او بيع لوازمها من حبال واشرعة ومؤن .

- ج - اجارة السفن او التزام النقل عليها والاقراض والاستقراض البحري .
- د - سائر العقود المختصة بالتجارة البحرية كالاتفاقات والمقاولات على



اجور البحارة وبدل خدمتهم واستخدامهم للعمل على بواخر تجارية (١) .

### ميزان التفریق بين الاعمال التجارية والاعمال المرنبية

٨١- ميز قانون التجارة السوري ، في تطبيق النصوص التي تضمنها ، بين التاجر وغير التاجر ، فصنف في فئة التجار « الاشخاص الذين تكون مهنتهم القيام بالاعمال التجارية ، والشركات التي يكون موضوعها تجارياً » ( المادة ٩ ) و « كل من أعلن في الصحف او النشرات او اية واسطة اخرى عن المحل الذي أسسه وفتحه للاشتغال بالمعاملات التجارية ، وان لم يتخذ التجارة مهنة مألوفة له » ( المادة ١١ ) .

فالصفة التجارية تكتسب اذن بتعاطي « الاعمال التجارية » . وقد كان من المنتظر ان يرد في القانون نص بتعريف هذه الاعمال لامكان تمييزها عن الاعمال المدنية. غير ان المشرع السوري عجز ، كسائر المشرعين ، عن اعطاء تعريف شامل للاعمال التجارية ، لكثرة هذه الاعمال وتشعبها ، فلجأ الى طريقة تعداد بعض الاعمال عندما اراد اخضاعها لاحكام قانون التجارة . ولم يأت هذا التعداد على سبيل الحصر ، لان الاجتهاد ذهب الى اعطاء الصفة التجارية لاعمال لم يرد ذكرها في القانون قياساً على الاعمال التي اكتسبت هذه الصفة بارادة المشرع . ولذلك يمكننا ان نتساءل عن المبادئ التي استند اليها المشرع في سرده

---

(١) سنكتفي في هذا المؤلف ، بدراسة الاعمال التجارية البرية فقط تاركين دراسة الاعمال البحرية الى الكتاب الخاص بالحقوق التجارية البحرية ؛ انظر موسوعة الحقوق التجارية ، الجزء الخامس ، الحقوق التجارية البحرية ، دمشق ١٩٥٩ ، ص ٣١-٣٦ .

الاعمال التجارية وهل يمكن بواسطة هذه المبادئ معرفة عناصر التمييز بين  
الاعمال التجارية والاعمال المدنية ؟

من الرجوع الى مؤلفات الحقوق التجارية، نلاحظ ان علماء القانون التجاري  
اختلفوا فيما بينهم عند البحث في تلك المبادئ . وقد نشأ عن هذا الاختلاف  
نظريات عديدة اهمها: النظرية القائلة بان العنصر الذي يميز العمل التجاري عن  
العمل المدني هو فكرة المضاربة Spéculation ، والنظرية التي ترى في عنصر  
التداول Circulation سبب وجود هذا التفريق ، والنظرية التي ترجع الى  
عنصر المشروع Entreprise للتفريق بين العمل التجاري والعمل المدني .

اولاً -- عنصر المضاربة Spéculation

٨٢ — يقول اصحاب هذه النظرية ان ما يميز العمل التجاري عن العمل  
المدني هو فكرة المضاربة التي لا بد من وجودها في العمل التجاري . فالاعمال  
التي تهدف الى الربح والمضاربة يمكن اعتبارها تجارية وبالتالي اعطاء محترفها  
الصفة التجارية .

غير ان هذه النظرية ، وان كانت تحتوي على قسم كبير من الحقيقة ،  
ليست صحيحة على اطلاقها اذ لو كان قصد المشرع ، عند سرده الاعمال التجارية ،  
الاخذ بنظرية المضاربة ، لتحتم عليه ان يعتبر سائر الاعمال ، حتى الزراعية منها ،  
ذات صفة تجارية .

ثانياً - عنصر التداول Circulation

٨٣ — يتميز العمل التجاري عن العمل المدني ، حسب رأي بعض الفقهاء ،

بعنصر التداول الذي لا بد من وجوده في العمل التجاري . فكل عمل يرمي



الى تحريك السلعة ونقلها من يد الى اخرى بقصد الربح ، يعتبر تجارياً ، بعكس الأعمال القانونية التي تستهدف لها السلع وهي في حالة الركود ، والتي تعتبر مدنية وتخضع لأحكام القانون المدني . وبلاستناد الى هذه النظرية ، تخرج من نطاق العمل التجاري أعمال الشخص الذي يبيع منتجات أرضه ، وأعمال المستهلك الذي ينتهي معه تداول السلعة .

على ان هذه النظرية ، وإن كانت أعم من النظرية الاولى ، لا تكون وحدها ضابطاً لتمييز العمل التجاري عن العمل المدني ، فهناك بعض أعمال اعتبرت تجارية رغم انتفاء عنصر التداول منها كمكاتب الأعمال التي يقوم أصحابها باعطاء الاستشارات القانونية أو بتعريف طالبي الزواج ببعضهم .

### ثالثاً - عنصر المشروع Enterprise

٣١ - وقد قال بهذه النظرية مؤخراً ، لتمييز الأعمال التجارية عن الاعمال المدنية ، الاستاذ ايسكارا (١) واستند بذلك الى التعداد الذي أورده المشرع نفسه للاعمال التجارية ، إذ من الرجوع الى القانون يلاحظ ان ما سمي « أعمالاً تجارية » هو في الحقيقة مشاريع تجارية ( عدا بعض الاستثناءات كالشراء من أجل البيع أو التأجير ، أو الاستئجار لاجل التأجير ثانية ) . ومن هنا ينتج أن عنصر التفريق بين العمل التجاري والعمل المدني هو الشخص الذي يقوم بالعمل لا العمل نفسه . فالعمل الواحد اذا قام به شخص ضمن نطاق المشروع الذي اتخذ حرفة له يكون تجارياً . أما اذا تعاطاه عرضاً شخص لم

(١) ايسكارا . موجز الحقوق التجارية . الجزء الاول . ص ٥٥ .

يحترف القيام بمثل هذه الاعمال فانه يعتبر مدنياً . فعوضاً عن البحث في تحديد الاعمال التجارية ، يجدر البحث في تحديد صفة القائمين بهذه الاعمال ، اذ يسهل تحديد صفة التاجر أكثر من تحديد صفة العمل التجاري لاقتران صفة التاجر بمظاهر خارجية كفتح محل للعمل التجاري ، والتسجيل في سجل التجارة ، ودفع الضرائب المترتبة على فئة التجار . . الخ . .

٣٢ - ولا شك ان القائلين بهذه النظرية تأثروا الى حد بعيد بالتشريع التجاري الالماني ، اذ استند هذا التشريع الى النظرية الشخصية لتعريف التاجر كما رأينا ، وعدد القانون المشاريع التجارية دون التعرض للاعمال التجارية ، كما أضاف الى هذا التعداد قوله ان المشاريع التي لم يرد ذكرها في القانون تعتبر تجارية اذا استثمرت بشكل تجارى من قبل شخص مسجل في سجل التجارة .

على ان هذه النظرية تتنافى ووضع تشريعنا الحاضر الذى لا يشترط لاكتساب الصفة التجارية القيام ببعض المظاهر الخارجية كفتح محل والتسجيل في سجل التجارة وهي ، بالوقت نفسه ، تخرج من نطاق العمل التجاري الاعمال التي يقوم بها الافراد بصورة مستترة ، تهرباً من دفع الضرائب أو من اكتساب الصفة التجارية خشية نتائجها .

٨٤ - هذا ، ومن الرجوع الى قرارات المحاكم ، وخاصة منها محاكم الاستئناف ومحكمة النقض الفرنسية ، نرى أن الاجتهاد القضائي نفسه اختلف في تعيين عناصر التمييز بين الاعمال التجارية والاعمال المدنية . فبينما تكتفي



بعض المحاكم بفكرة تحقيق الربح من وراء العمل ليكون تجارياً<sup>(١)</sup> ، يشترط  
الرأي السائد وجود عنصر المضاربة الى جانب عناصر أخرى تستخلص من  
وقائع كل قضية لتمييز العمل التجاري عن العمل المدني<sup>(٢)</sup> .  
وقد أخذ الاجتهاد مؤخراً بعنصر « المشروع » لتمييز العمل التجاري  
عن العمل المدني ، اذ جاء في قرار لمحكمة النقض الفرنسية صادر في ١١ كانون  
الاول سنة ١٩٤٤<sup>(٣)</sup> ما فحواه : « يعتبر تاجراً الشخص الذي يتعاطى  
بصورة اعتيادية وبشكل مهني أعمالاً ترمي الى تغيير أشكال المنتوجات  
بالوسائل الآلية » .

### فوائد التمييز بين الاعمال التجارية والاعمال المدنية

٨٥ - يتراءى ، لاول وهلة ، ان الفائدة الوحيدة التي توخاها المشرع من  
التمييز بين الأعمال التجارية والاعمال المدنية هي تعيين مدى خضوع هذه  
الاعمال لاحكام قانون التجارة . والدليل على ذلك ما نصت عليه المادة ١٢  
من قانون التجارة من ان « الاعمال التجارية التي يقوم بها الشخص عرضاً  
لا تكسبه صفة التاجر ، الا ان هذه الاعمال تكون خاضعة لاحكام قانون  
التجارة » ، وما ورد أيضاً في المادة ١٣ من القانون نفسه من ان « الدولة

(١) استئناف ديجون ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٤ سيرهي ١٩٣٥ ، ١٢ ، ٢ .

(٢) نقض فرنسا ٢٠ تموز ١٩١٢ دالوز ١٩١٢ ، ١ ، ٨٦ . استئناف باريس

١٠ آذار ١٩٢٤ سيرهي ١٩٢٢ ، ١٧٦ ، ٢ . نقض فرنسا ٩ تموز ١٩٤٣ سيرهي بحث

الاعمال التجارية رقم ١ .

(٣) دالوز ١٩٢٥ ، ١ ، ٢١٢ .

ودوائرها والبلديات واللجان والنوادي والجمعيات ذات الشخصية الاعتبارية لا تعد من التجار وان قامت بمعاملات تجارية ، الا ان معاملاتها المذكورة تكون خاضعة لاحكام قانون التجارة » .

على ان للتمييز بين الاعمال التجارية والاعمال المدنية فوائد اخرى يتعلق أهمها : ( ١ ) بوسائل الاثبات ؛ ( ٢ ) بالفائدة القانونية ؛ ( ٣ ) بطرق التنفيذ ؛ ( ٤ ) باكتساب الصفة التجارية ؛ ( ٥ ) بالتقدم .

اولا -- وسائل الاثبات

٨٦ — لا يخضع الاثبات في الامور التجارية للبادئ نفسها التي يخضع لها الاثبات في الامور المدنية . فبينما نرى المشرع يضع العراقيل الكثيرة في طريق الاثبات بغير الوثائق الخطية ، في الامور المدنية ، نجده يتساهل في الامور التجارية فيجيز الاثبات بالشهود والقرائن مهما كانت أهمية المبلغ المتنازع عليه .

ويظهر هذا الفرق بوضوح في قانون البينات الصادر في ١٠ حزيران سنة ١٩٤٧ اذ نصت المادة ٥٤ منه على جواز الاثبات ، في الالتزامات التجارية بجميع طرق الاثبات القانونية .

وفي قانون التجارة نصوص عديدة تبحث في الاثبات أهمها المادة ٥٦ المتعلقة باثبات الشركات التجارية عدا شركات المحاصة ، والمادة ٣٣٣ الخاصة باثبات شركات المحاصة ، والمادتان ٣٣٨ و ٣٣٩ المتعلقةن بالعقود التجارية .

ورغم أن النصوص القانونية لم تبحث إلا في إنشاء العقود ، فقد أجمع الاجتهاد على القول بأن إثبات إلغاء العقد أو تنفيذه يتم أيضاً بجميع طرق الاثبات القانونية



ومنها البينة الشخصية<sup>(١)</sup> كما سار الاجتهاد على القول بان اثبات عكس منطوق سند خطي يمكن ان يتم بالشهادة في الامور التجارية خلافاً للمبدأ المقرر في الامور المدنية<sup>(٢)</sup>.

وما جاز اثباته بالشهود يمكن اثباته بالقرائن ، على ما جاء في الفقرة الثانية من المادة ٩٢ من قانون البينات .

٨٧ — على ان الاثبات بالشهادة والقرائن ليس من مستلزمات المسائل التجارية ، بمعنى ان القاضي غير مجبر على قبول هذه الوسائل في الاثبات ، بل يعود له امر تقدير قبولها او عدمه كما هو واضح من نص المادة ٣٣٨ من قانون التجارة<sup>(٣)</sup>.

وكذلك فان حرية الاثبات في الامور التجارية ليست مطلقة ، بل قيدها المشرع في بعض العقود التجارية كهقود الشركات التجارية ، عدا المحاصة ، التي تتطلب من اجل اثباتها اللجوء الى الوثائق الخطية ( المادة ٥٦ تجاري ) .

وفيما عدا الاثبات بالشهادة والقرائن ، اجاز المشرع اثبات الاعمال التجارية بالفواتير ودفاتر التجار والمراسلات والسندات التي جرى العرف على تنظيمها

---

(١) نقض فرنسا ٨ كانون الثاني ١٨٧٩ سيره ي ١٨٨٠ ، ١٦٠١ ؛ نقض فرنسا ١١ اذار ١٨٧٩ سيره ي ١٨٧٩ ، ١٣٠٠١ ؛ نقض فرنسا ٧ كانون الثاني ١٨٨٥ سيره ي ١٨٨٥ ، ١٥٢٠١ ؛ ليون كان ورينو ، الجزء الثاني . ص ٥٠ .

(٢) نقض لبنان ١١ كانون الثاني ١٩٣٤ ، المجلة القضائية ، الجزء ٢٤ ، ص ٢٨٣ ، نقض فرنسا ٢٩ تشرين الاول ٢٨٨٨ ، مجلة المدلية ٢٠٢٨٨٨ ، ٦٤٩ ، ليون كان ورينو ، الجزء الثالث ، ص ٦٧ .

(٣) نقض لبنان ٢٢ كانون الثاني ٢٩٣٤ ، المجلة القضائية ، الجزء ٢٤ ، ص ٢٨٣ .

في عقود النقل مثلاً (راجع المواد ١٣ ، ١٥ ، ١٦ و ١٧ من قانون البيئات) .

### ثانياً - الفائدة القانونية

٨٨ - حددت الفائدة القانونية ، حسب التشريع القديم ، بتسعة في المائة في الديون الناشئة عن اعمال تجارية او مدنية على السواء . اما القانون المدني الجديد فقد فرق بين الاعمال التجارية والاعمال المدنية ، من حيث نسبة الفائدة القانونية ، فجعلها اربعة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية ( المادة ٢٢٧ من القانون المدني ) .

### ثالثاً - وسائل الالزام والتنفيذ

٨٩ - تتفق طرق الالزام والتنفيذ في كثير من الاحيان في الديون المدنية والديون التجارية فتطبق على تنفيذ الاحكام الصادرة في المواد المدنية او في المواد التجارية القواعد ذاتها المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات اذ يجوز للدائن ان يطلب حجز اموال مدينه ، المنقولة وغير المنقولة ، سواء كان الدين تجارياً او مدنياً .

على ان المشرع اوجد ، الى جانب هذه الاصول العامة في التنفيذ ، اصولاً خاصة ببطقة التجار من اجل ديونهم التجارية كالافلاس والصلح الواقى التي سنأتي على ذكرها .

وكذلك اجاز القانون للقاضي ، في المسائل المدنية ، منح المدين مهلاً لوفاء دينه اذا ثبتت له حسن نيته في حين قيده في ذلك في الديون التجارية ، اذ قضت الفقرة الاولى من المادة ٣٤٣ من قانون التجارة بانه « لا يحق للمحكمة في المواد



التجارية ان تمنح مهلا للوفاء الا في ظروف استثنائية » كما اوجد المشرع اصولا خاصة للتنفيذ في الرهن التجاري كما سنرى .

واخيراً ، لا يوجد تضامن بين المدينين في المسائل المدنية بدون نص صريح في القانون او في العقد . ففي الدين المدني المترتب في ذمة اكثر من مدين واحد بموجب عقد واحد لم يشترط فيه التضامن في الاداء ، لا يمكن مطالبة مدين واحد بكامل الدين او تحصيله منه ، ولا يسأل المدين تجاه الدائن الا عما يصيبه فقط من الدين ، وذلك بعكس الديون الناتجة عن عقود تجارية فالتضامن فيها مفترض بحكم القانون ، ولولم يشترط في العقد ، ولا بد من شرط مخالف للخروج عليه (١) .

#### رابعا - اكتساب الصفة التجارية

٩٠ - من فوائد التفريق بين الاعمال المدنية والاعمال التجارية ان محاولة الاعمال التجارية من قبل شخص ما تكسبه الصفة التجارية . وتترتب علي الصفة التجارية نتائج حقوقية هامة كما تترتب على شخص التاجر واجبات لا تطلب من غير التاجر ، كما سنرى .

على ان جميع هذه الفوائد لا تستلزم ، في رأينا ، بقاء التعداد الوارد في القانون للاعمال التجارية ، بعد الغاء القضاء التجاري . ولو اتنا دققنا في هذه الفوائد لوجدناها تتعلق بالتجار اكثر منها بالاعمال التجارية ، فطرق الاثبات

---

(١) نصت المادة ٢٧٩ من القانون المدني على مايلي : « التضامن بين الدائنين والمدينين لا يفترض ، وانما يكون بناء على اتفاق او نص في القانون » . ونصت المادة ٣٠٠ من قانون التجارة على مايلي : « ان المدينين معاً في التزام تجاري يعدون متضامنين في هذا الالتزام ، وتطبق هذه القرينة على كفلاء الدين التجاري » .

تختلف على الغالب بالنسبة للأشخاص لا بالنسبة للأعمال، أذ ثبتت العمل التجاري بوسائل الإثبات المدنية إذا قام به غير تاجر، بينما يستفيد من وسائل الإثبات التجارية إذا قام به تاجر. وكذلك الأمر في الأهلية كما ذكرنا. وأخيراً، فإن الصفة التجارية لاكتسب بمجرد القيام ببعض الأعمال التجارية، بل لا بد من وجود نية الاحتراف أو عنصر المشروع.

ومن الرجوع إلى تعداد الأعمال التجارية، نلاحظ أن القسم الأعظم مما سمي أعمالاً ليس في الواقع سوى مشاريع تجارية. وفي الحقيقة، فإننا نرى أنه كان يجدر بالمشروع السوري، بعد زوال القضاء التجاري من تشريعنا، أن يكتفي بذكر الأسس التي يجب توفرها في العمل ليكون تجارياً، ويكسب من يزاوله، بنية الاحتراف، الصفة التجارية دون أن يتعرض لتفاصيل هذه الأعمال.

#### خامساً - التقادم

٩١ - نصت المادة ٣٤٥ من قانون التجارة على ما يلي: « ١ - في المواد التجارية يسقط بالتقادم حق الادعاء بمرور عشر سنوات أن لم يعين أجل اقصر،  
٢ - ويسقط بالتقادم حق الاستفادة من الأحكام المكتسبة قوة القضية المقضية بمرور عشر سنوات ».

وقد أراد المشرع من هذا النص أن يساوي بين التقادم التجاري وبين المدة التي حددها لحفظ الدفاتر التجارية.

ويطبق التقادم التجاري ليس فقط على العلاقات الناشئة بين التجار والمتعلقة



بتجارتهم ، بل وايضاً على جميع العلاقات ذات الصفة التجارية سواء كان اطرافها تجاراً او غير تجار . ويسري هذا التقادم حتى على الاحكام التي صدرت بشأن هذه العلاقات ويبدأ سريانها منذ تاريخ اكتساب الحكم قوة القضية المقضية .

### لم تذكر الاعمال التجارية في القانون على سبيل المحصر

٩٢ - عندما اخذ المشرع الفرنسي ، لاول مرة بعد الثورة الفرنسية ، بنظرية الاعمال التجارية بحكم ماهيتها لينزع عن القانون التجاري الصفة الشخصية جاء النص معدداً بعض الاعمال دون بيان ما اذا كان هذا التعداد حصرياً او انه يجوز القياس عليه . ولذلك تضاربت آراء الفقهاء في صفة هذا التعداد : فمن قائل بضرورة اعطائه صفة المحصر باعتبار ان القانون التجاري هو قانون استثنائي بالنسبة للقانون المدني ولذلك فانه لايجوز الخروج عن النطاق الذي حدده للاعمال التجارية الا بارادة المشرع نفسه (١) . ومن قائل بعكس هذه النظرية على اعتبار ان التفسير الحصري للاعمال التجارية لايفيد حتماً اتباع التفسير الحرفي بل يجب الرجوع الى الاسباب الموجبة للقانون التي تقضي باعطاء الصفة التجارية لبعض الاعمال على سبيل القياس (٢) .

وقد اخذ الاجتهاد القضائي بالرأي القائل ان التعداد الوارد في القانون ليس حصرياً ، واوجد الى جانب هذا التعداد كثيراً من الاعمال التجارية مستنداً

(١) ليون كان وريينو . الجزء الاول رقم ١٠٤ : تاير رقم ٩ .

(٢) ايسكارا ، الجزء الاول رقم ١٠٠ .

الى الشبه بين هذه الاعمال والاعمال المنصوص عليها في القانون ، او الى وجود عنصر المضاربة او المشروع فيها (١) . وتأثر التشريع الحديث بالاجتهاد القضائي فنصت الفقرة الاخيرة من المادة السادسة من قانون التجارة السوري على انه «تعد كذلك من الاعمال التجارية البرية، بحكم ماهيتها الذاتية ، الاعمال التي يمكن اعتبارها مجانسة للاعمال المتقدمة لتشابه صفاتها وغاياتها» .

### تطبيق النظرية الموضوعية والنظرية الشخصية على الاعمال التجارية

٩٣ — مما لا شك فيه ان العادات والاعراف التجارية التي تألف من مجموعها القانون التجاري في معظم الدول انما نشأت وتمركزت في طبقة خاصة من الناس هي طبقة التجار . وقد كان لهؤلاء جمعياتهم وحرهم ، وكان لا يدخل في هذه الجمعيات والحرف الا من حاز على شروط واهليات خاصة اقتضتها القواعد المتعارف عليها في كل جمعية او حرفة . فالقانون التجاري انما نشأ في الاصل ذا صفة شخصية ، على ان هذه الصفة مالبثت ان ضعفت مع تقدم الحضارة وزوال الفوارق بين طبقات الشعب . ومما لا ريب فيه ايضاً ان من اهم الاسباب التي حدت بالمشرع الفرنسي لتعداد الاعمال التجارية بحكم ماهيتها، عند ما وضع قانون سنة ١٨٠٧ ، هو ازالة الصفة الشخصية عن التشريع التجاري القديم .

٩٤ — على ان هذه الصفة بقيت متمركزة في كثير من نواحي القانون التجاري . وقد استند اليها الاجتهاد القضائي لاعطاء بعض الاعمال الصفة التجارية

(١) استئناف ليوج ٩ شباط ١٨١٩ داللو ١٨١٩ ، ٢٠٨ ، ٢٠٨ . نقض فرنسا ٢٦ تشرين الثاني ١٨٤٢ سيره ٨٥١٦١٨٤٣ نقض فرنسا ١ كانون الاول ١٨٥٨ سيره ٢٣٤١٨٥٢ .



بالنسبة لصفة الاشخاص القأمنين بها (١) ، كما استند اليها المؤلفون لتقسيم الاعمال التجارية الى اقسام ثلاثة وهي :

اولا - الاعمال التجارية بحكم ماهيتها *Actes de commerce par nature* وهي التي لا يشترط اتمامها من قبل تاجر لتمتع بالصفة التجارية ، بل - على العكس - تكسب الشخص الذي احترف تعاطيها الصفة التجارية .

ثانيا - الاعمال التجارية بالتبعية *Actes de commerce par accessoire* وهي التي لا تكسب الصفة التجارية الا اذا صدرت عن تاجر .

ثالثا - الاعمال المختلطة *Actes mixtes* ( ومنها الاعمال التجارية بالتبعية ) وهي التي لا يكون جميع المتعاقدين فيها من التجار ، فتعتبر عندئذ تجارية بالنسبة للتاجر وغير تجارية بالنسبة لغير لتاجر (٢) .

---

(١) تأثر التشريع الحديث بالاجتهاد القضائي فقضت المادة الثامنة من قانون التجارة السوري بان « جميع الاعمال التي يقوم بها التاجر لحاجات تجارية تعتبر تجارية ايضا في نظر القانون . وعند قيام الشك تعد اعمال التاجر صادرة عنه لهذه الغاية الا اذا ثبت العكس »

(٢) اخذنا هذا التقسيم للاعمال التجارية لانه تقسيم مدرسي اتبعه اكثر اساتذة هذا العلم في كليات الحقوق ؛ الا ان بعض المؤلفين ارادوا الخروج عليه فوضعوا تقسيماً للاعمال التجارية مستنبطاً من شخصية اصحابها او من السبب الذي من اجله اجري العمل فقسم ايسكارا (مبادئ الحقوق التجارية ، الجزء الاول ، ص ١١٦ ) الاعمال التجارية الى اعمال موضوعية واعمال شخصية واعمال مختلطة ؛ وقسم ريبير « الحقوق التجارية طبعة ١٩٤٨ ص ١١٦ » الاعمال بوجه عام الى قسمين : الاعمال التي يقوم بها التجار بسبب تجارتهم ( ويشتمل هذا التقسيم على الاعمال التجارية بحكم ماهيتها والاعمال التجارية بالتبعية ) والاعمال التي يقوم بها الافراد من غير التجار والتي تعتبر تجارية اما بالنسبة لشكلها كالفاتح او بالنسبة لموضوعها كعاملات الصرافة او بالنسبة لسببها كعاملات البيع والشراء .

# الفصل الثاني

## الاعمال التجارية بحكم ماهيتها

٩٥ - عدد المشرع الأعمال التجارية بحكم ماهيتها في المادتين السادسة والسابعة من القانون ، ليكسب من يتعاطاها الصفة التجارية من جهة ، وليخضعها لأحكام قانون التجارة من جهة اخرى .

ويتبين من التعداد الوارد في القانون ان المشرع قسم الأعمال التجارية بحكم ماهيتها الى نوعين رئيسيين : (١) الأعمال التجارية المنفردة ، (٢) المشاريع التجارية .

## الفرع الاول

### الاعمال التجارية المنفردة

تعتبر اعمالا تجارية ولو تمت بصورة منفردة ومن قبل اشخاص لا يتمتعون بالصفة التجارية : (١) الشراء لاجل البيع او التأجير بقصد الربح ، (٢) الاستئجار لاجل التأجير ثانية بربح ، (٣) اعمال الصرافة والمبادلات المالية ومعاملات المصارف العامة والخاصة ، (٤) الاسناد التجارية ، (٥) الاعمال المتعلقة بالتجارة البحرية .



اولا - الشراء لاجل البيع او التأجير بقصد الربح

٩٦ - اعتبر المشرع الشراء لأجل البيع او التأجير عملاً تجارياً بحكم ماهيته ، بمعنى ان من يشتري سلعة قاصداً بيعها او ايجارها بربح يخضع لاحكام قانون التجارة في جميع المنازعات الناتجة عن هذا العمل - بغض النظر عن صفته - ويكسب الصفة التجارية بما لها من حقوق وما عليها من واجبات اذا اتخذ من هذه الأعمال مهنة له .

ولو اننا حللنا هذا العمل التجاري لوجدناه يتألف من عناصر ثلاثة لكل واحد منها اهميته الحقوقية : العنصر الاول الشراء ، والعنصر الثاني ان يقع الشراء على الاشياء المنقولة ، والعنصر الثالث ان يتم الشراء لاجل البيع او الايجار .

العنصر الاول - الشراء

٩٧ - يجب ان يبدأ العمل التجاري بالشراء. ولا يقصد من كلمة «شراء» الواردة في القانون الحصول على البضاعة مقابل بدل تقدي ، بل تشمل ايضاً جميع انواع التملك بعوض كالمقايضة مثلاً .

ولا يعتبر العمل تجارياً عند فقدان عنصر الشراء ، كأن يبيع شخص سلعة حصل عليها بطريق الهبة او الارث ، ولو قصد من بيعها اجتناء الربح .

ويعتبر بيع المؤلف لمؤلفاته ، وصاحب الاختراع لاختراعه ، والرسام لرسومه ، والموسيقي لالحانه عملاً مدنياً لفقدان عنصر الشراء ، رغم ان هؤلاء الاشخاص قد يحتاجون احياناً لشراء بعض المواد لظهور نتاجهم وآثارهم العقلية

او الفنية ، اذ ان عنصر الشراء في هذه الحالات لا يعتبر اساسياً في العمل ليكسبهم الصفة التجارية<sup>(١)</sup> .

كذلك يعتبر عملاً مدنياً بيع المزارع منتجات ارضه<sup>(٢)</sup> . على انه اذا قام بشراء بعض المحصولات لدجها مع محصولاته بقصد بيعها ، فان عمله يعتبر عندئذ عملاً تجارياً ، خصوصاً اذا كانت الاموال المشتراة ذات قيمة لا يستهان بها ، وان كانت كميتها اقل من محاصيل الارض<sup>(٣)</sup> ..

٩٧ — وقد اختلف الاجتهاد ان الفقهي والقضائي في امر المزارع الذي ينشئ المصانع لتحويل منتجات ارضه . فمن قائل ان عمليات التحويل تعتبر ثانوية بالنسبة لعمله الأساسي فلا تكسبه الصفة التجارية ، ومن قائل عكس ذلك ، خصوصاً اذا كانت المصانع المنشأة تدار على الآلات الضخمة وتتطلب استخدام عدد من العمال . ولا شك ان تقدير صفة العمل ، في مثل هذه الحالات ، هو من الأمور الواقعية التي يعود امر حلها لقضاة الموضوع . على ان المبدأ الذي أقره الاجتهاد هو اعتبار اعمال التحويل التي يقوم بها المزارع ذات صفة مدنية اذا كانت تبعية بالنسبة لأعماله الزراعية واعتبارها تجارية اذا طغت ، بالنسبة

(١) استئناف باريس ٥ ايار ١٨٥٥ واللوز ١٨٥٦ ، ١٩٠٢ .

(٢) نقض فرنسا ٢٨ حزيران ١٨٨٧ سيرهي ١٨٨٧ ، ٢٩٠٤ ، الجزائر ١٤ تشرين الاول ١٨٩٩ ؛ محكمة تجارة ليون ٢ تموز ١٩٠٩ ، مجلة ليون التجارية ، ١٩ كانون الثاني ١٩١٠ ؛ محكمة بداية مرسيليا ٢ كانون الاول ١٩١٣ .

(٣) استئناف بوردو ١٩ تموز ١٨٤٨ ، ١٠٨٤ ، ١٨٤٨ .



لأهميتها وتشعبها ، على اعماله الزراعية<sup>(١)</sup> .

## العنصر الثاني - ان يقع الشراء على منقول

٩٨ - حصر المشرع العمل التجاري بشراء « البضائع وغيرها من المنقولات المادية وغير المادية » ( الفقرة ١ من المادة ٦ من قانون التجارة ) . ولا شك انه قصد من استعمال هذا التعبير الاشياء المنقولة على اختلاف انواعها التي يجوز الاتجار بها . وقد كان بإمكانه ان يكفي بكلمة « بضاعة » لما لهذه الكلمة من شمول . ويجب ان لا نفرق بين الأشياء المادية<sup>(٢)</sup> choses corporelles كالسلع وسندات الريع الحكومية والسندات للحامل والاشياء غير المادية Choses incorporelles كشهادات الاختراع وحقوق التأليف<sup>(١)</sup> .

وبتحديد الشراء بالأموال المنقولة ، يخرج عن الأعمال التجارية شراء غير المنقول . ولا شك أن المشرع اراد حصر الشراء ذي الصفة التجارية بالمنقول فقط لما كان يستلزمه شراء غير المنقول ، حين وضع قانون التجارة ، من مراسم

---

(١) استئناف روان ١٤ كانون الثاني ١٨٤٠ سيدهي ١٨٤٠ : ٢٠١٠٢٤١٨٤٠ : استئناف

غر نوبل ١١ كانون الثاني ١٨٤٧ داللو ١٨٤٨ ١٨٠٢٤ : نقض فرنسا ١٦ نيسان ١٨٤٩

سيدهي ١٨٤٩ ٤٠٩٤١٠ : استئناف روان ٩ اب ١٨٦١ داللو ١٨٦١ ٩٠٥٤١٨٦١ : نقض

فرنسا ٧ نيسان ١٨٦٩ سيدهي ١٨٦٩ ٣١٢٤١٠١٨٦٩ : نقض فرنسا ٢٧ تموز ١٨٧٨ داللو

٣٧٩٠١٨٧٩ .

(٢) نقض فرنسا ٢٦ آب ١٨٦٨ داللو ١٨٦٨ ٣٩٠١٤١٨٦٨ : استئناف ليون ٢ نيسان

١٨٧٠ داللو ١٨٧١ ٨٤٥٤١٨٧١ : نقض فرنسا ١٥ حزيران ٨٧٤ سيدهي ١٨٧٥ ٣٠٣٤١٨٧٥ .

نقض فرنسا ١٤ تموز ١٨٨٢ ١٠٤٤١٠١٨٨٢ .

(١) استئناف بيزانسون ٢٢ شباط ١٨٩٩ داللو ١٨٩٩ ٦٨٠٢٤١٩٠٠ .

شكالية وما كان يتطلبه من وقت ، مما لا يأتلف والغاية التي من اجلها وجد  
التشريع التجاري . ولكن بعد ان اصبحت ملكية غير المنقول تنتقل بين  
الناس بسهولة بفضل القوانين العقارية الحديثة وانشاء السجلات العقارية لدى  
معظم الدول ، اصبحت هذا القيد الاحترازي ، على ما تعتقد ، لا ضرورة له .  
وقد سعى الاجتهاد القضائي كثيراً لتفسير التعبير الوارد في القانون تفسيراً  
واسعاً وادخال غير المنقول في جملة انواع البضائع <sup>(١)</sup> ، ولكنه لم ينجح في  
اقرار هذا المبدأ نظراً لصراحة النص الوارد في القانون <sup>(٢)</sup> . على انه اعتبر  
عملاً تجارياً شراء العقارات بقصد هدمها وبيع اتقاضها او شراء الاحراج  
بقصد قطع اشجارها وبيعها اخشاباً ، وخاصة اذا لم يشمل الشراء الارض وكان  
هدف المشتري ، عند الشراء ، تملك الاتقاض والاشجار بقصد بيعها بربح <sup>(٣)</sup> .  
ويلاحظ أن التشريع الحديث تأثر ، الى حد ما ، بالمحاولات التي قام بها  
الاجتهاد لادخال عمليات شراء غير المنقول بقصد بيعه بربح في عداد الأعمال  
التجارية بحكم ماهيتها ، الا انه لم يتوصل تماماً الى ازالة التفريق الذي اوجده  
التشريع القديم بين المنقول وغير المنقول فلم يعتبر عمليات شراء غير المنقول

---

(١) استئناف باريس ٢٤ ايار ١٨٤٩ دالوز . ١٨٥٠ ، ١١٢ ، ١٨٥٠ : استئناف باريس ١٨  
تشرين الاول ١٨٥١ دالوز ١٨٥١ ، ٢٤٥ ، ٢٠١ ، ١٨٥١ ، استئناف ايكس ٢٣ تموز ١٨٨١ سيره  
١٣٥٠٢ ، ١٨٨٣ .  
(٢) نقض فرنسا ٤ حزيران ١٨٥٠ دالوز ١٨٥٠ ، ١٠١ ، ١٦٣ ، استئناف باريس ١٥  
شباط ١٨٦٨ دالوز ١٨٦٨ ، ٢٠٨ ، ٢٠١ ، نقض فرنسا ٨ نيسان ١٨٨٢ سيره ١٨٨٢  
٤٠٧ ، ١٠٧ ، بداية باريس ٧ كانون الثاني ١٩٣٥ دالوز الاسبوعية ١٩٣٥ س ١٩٢  
(٣) استئناف غرنوبل ٢ تموز ١٨٣٠ دالوز ١٨٣٢ ، ٢١٤ ، ٢٠١ ، استئناف ليون ٧  
كانون الاول ١٨٥٠ دالوز ١٨٥٥ ، ٧٠٠ .



بقصد بيعه بربح من الاعمال التجارية بحكم ماهيتها الا اذا اكتسبت صفة المشروع . ولهذا بقي هذا العمل ذا صفة مدنية اذا قام به شخص عرضاً ودون ان يتخذ من هذه الاعمال مهنة له ( انظر المادة ٦ فقرة س من قانون التجارة ) .

العنصر الثالث - الشراء بقصد البيع او التأجير بربح

٩٩ - لا يكفي ، لاعتبار الشراء تجارياً ، ان يقع على اشياء منقولة مادية

او غير مادية ، بل يجب توفر شرط آخر وهو قصد بيع المال المشتري او تأجيره بنية الحصول على الربح . فلو اشترى شخص سلعة لحاجاته المنزلية ، فان عمله لا يعتبر تجارياً ولو كان المشتري تاجراً ، وذلك لفقدان العنصر الثالث وعلى العكس ، لو اشترى شخص من غير التجار بضاعة بنية بيعها بربح ، فان عمله هذا يعتبر تجارياً .

ومن الضروري ان يتحقق وجود نية البيع او التأجير حين الشراء ، وكل تغيير يطرأ على هذه النية فيما بعد لا يبطل من صفة العمل نفسه . فاذا اشترى شخص سلعة بقصد بيعها بربح ثم عدل عن البيع ، فان عمله يعتبر تجارياً والعكس بالعكس (١) .

وتثبت النية بجميع طرق الاثبات القانونية . وقد تعتبر صفة التاجر قرينة قضائية كافية لاثباتها ، باعتبار ان جميع اعمال التاجر انما تجري من اجل تجارته وبالتالي تتمتع بالصفة التجارية . على أن هذه القرينة تقبل الاثبات المعكسي بجميع طرق الاثبات (١) .

(١) ليون كان ودينو ، الحزمو ، ١٠٢٧ ن

(٢) استئناف بواتيه ٧ كانون الثاني ١٨٥٦ داللو ١٨٥٦ ، ١٨٥٦ ، ٨٤٠٢ ، نقض فرنسا

١٣ اذار ١٨٧٦ داللو ١٨٧٨ ، ٣١٠١ .

غير أن نية البيع ليست كافية لوحدها ، بل يجب توفر فكرة المضاربة في العمل ليكون تجارياً والا اعتبر مديناً . كأن يقوم صاحب مصنع بشراء سلع قصد بيعها لعماله بسعر شرائها ، او تقوم شركة بشراء الارزاق لتوزيعها على اعضائها ، او تقوم البلديات بفتح مخازن شعبية لتموين الاهلين بما يحتاجونه بدون ربح ، او يقوم المزارع بشراء الاوعية لبيعها مع محصولات ارضه . فجميع هذه الاعمال لا تعتبر تجارية بحكم ماهيتها لفقدان فكرة المضاربة <sup>(١)</sup> ، وقد تعتبر تجارية بالتبعية كما سنرى .

ولكن وجود الربح الحقيقي ليس شرطاً لا كساب العمل الصفة التجارية ، وتكفي نية الربح او نية المضاربة حتى مع انتفاء الربح الفعلي ، كأن يبيع التاجر ما اشتراه بسعر الشراء او بأقل منه بقصد الاعلان عن محله التجاري او مزاحمة احد التجار واجباره على تخفيض اسعاره . وقد يقصد احياناً من شراء الشيء ايجاره من الغير للاستفادة من الاجرة . فالعمل يعتبر عندئذ تجارياً وفقاً لاحكام المادة السادسة ، كأن يفتح شخص مكتبة لتأجير الكتب والمجلات او مخزناً لتأجير الألبسة .

#### ثانياً - الاستئجار لأجل التأجير ثانية بربح

١٠٠ - سكت القانون القديم عن عمليات الاستئجار لاجل التأجير ثانية بربح . ولكن الاجتهاد القضائي اعتبر هذه الاعمال تجارية اذ ان المستأجر ،

(١) نقض فرنسا ٧ نيسان ١٨٦٩ دالوز ١٨٦٩ ، ٤٥٥ ، ١٨٦٩ ، استئناف ديون ١١ آذار ١٨٨١ دالوز ١٨٨١ ، ١٨٢٢ ، مجلس الدولة الفرنسي ٢٧ حزيران ١٨٧٣ سيروسي ١٨٨٤ : ١٨٧٥ .



في هذه الحالة ، إنما يقوم بشراء المنفعة لبيعها بربح ، ولهذا اعتبر مستأجر النزل والبانسيونات تاجراً (١) . وقد تأثر التشريع الحديث بالاجتهاد ، فاعتبر قانون التجارة عملاً تجارياً بحكم ماهيته « شراء الاشياء المنقولة لاجل تأجيرها او استئجارها لاجل تأجيرها ثانية » .

على انه يلاحظ ان النص الوارد بخصوص الشراء لاجل التأجير ثانية جاء خالياً من شرط الربح اي من وجود فكرة المضاربة في العمل ليعتبر تجارياً كما هو الحال في شراء المنقول لاجه يبعه . غير ان فقدان هذا الشرط في النص لا يقصد منه مطلقاً ، حسب رأينا ، ان المشرع اراد ان يميز بين عمليات الشراء لاجل البيع وبين عمليات الشراء لاجل التأجير او الاستئجار لاجل التأجير ثانية ، فاعتبر الاولى تجارية بحكم ماهيتها اذا تضمنت فكرة المضاربة او الحصول على ربح ولم يشترط ذلك في الثانية ، ولا بد « ليعتبر الشراء لاجل التأجير او الاستئجار لاجل التأجير ثانية » عملاً تجارياً بحكم ماهيته من وجود فكرة الحصول على ربح عند صاحبه .

ثالثاً - اعمال الصرافة والمبادلات المالية ومعاملات المصارف العامة والخاصة

١٠١ - ويقصد باعمال الصرافة مبادلة النقود ، سواء نقود وطنية بنقود اجنبية او نقود اجنبية بنقود وطنية او نقود اجنبية بنقود اجنبية اخرى .

(١) استئناف باريس ٢٧ شباط ١٨٤٦ دالوز ١٨٤٦ ، ٤٠٤ ، ١٨٤٦ . استئناف باريس ٣٠ آب ١٩٥٥ جريدة محكمة التجارة جزء ١٤ ص ٣٦٤ ، نقض فرنسا ٢٧ شباط ١٨٥٤ دالوز ١٨٠٠ ، ١٤١٨٥٥ .

ويكون الصرف على نوعين : اماصرف يدوي او محلي change manuel  
ou local او صرف مسحوب change tiré . فالصرف اليدوي يتم بالتسليم  
بينما يتم الصرف المسحوب بتسليم الصراف مبلغاً من النقود في بلد معين على ان  
يستلم مايقابله نقوداً اجنبية في بلد آخر وينفذ عقد الصرف في مثل هذه الحالة  
بواسطة رسائل الاعتماد او الحوالة او الشيك .  
ويتقاضى الصراف عادة عمولة على العملية التي يجريها وقد يستفيد احياناً من  
فرق اسعار النقد في الزمان والمكان .  
وقد اعتبر المشرع جميع اعمال الصرافة ذات صفة تجارية ولو وقعت بصورة  
منفردة ولكن هذه الاعمال انما يتعاطاها ، في الغالب ، اشخاص او مؤسسات  
اتخذت منها حرفة لها .  
وتعتبر ايضاً ذات صفة تجارية ولو تمت بصورة منفردة جميع « معاملات  
المصارف العامة والخاصة » .  
وتقوم المصارف بعمليات متعددة ، كعمليات الائتمان ، والودائع ، وفتح  
الحسابات الجارية ، وخضم الاسناد التجارية .  
وتعتبر جميع المعاملات التي تقوم بها المصارف تجارية ولو كانت متعلقة  
بعقارات كالقروض التي تمنحها المصارف بضمان عقار .  
ولكن الصفة التجارية لا تلازم العملية الا بالنسبة للمصرف ، واما بالنسبة  
للعامل فتعتبر تجارية اذا كان تاجراً ومتعلقة بتجارته وتكون لها الصفة المدنية  
اذا لم يكن تاجراً .



#### رابعاً - الاسناد التجارية

١٠٢ - كانت السفنجة وحدها تعتبر ، في ظل قانون التجارة العماني ، عملاً تجارياً بحكم ماهيته مهما كانت صفة الساحب او المسحوب عليه او الحامل ، واما السند لامر والشيك فكانا لا يعتبران ذات صفة تجارية ولا يخضعان بالتالي للتقادم التجاري القصير الخاص بالسفنجة الا اذا حررا من قبل تاجر ولغرض تجاري .

واما قانون التجارة لعام ١٩٤٩ فقد ساوى بين السفنجة والسند لامر والشيك من جهة الصفة فاصبحت جميع هذه الاسناد تتمتع بالصفة التجارية بحكم ماهيتها وتخضع للتقادم التجاري القصير .

حتى ان القانون المدني اعتبر ان الكفالة الناشئة عن ضمان الاسناد التجارية ضماناً احتياطياً او عن تظهير هذه الاسناد تكون دائماً عملاً تجارياً ( المادة ٧٤٥ فقرة ٢ ) .

#### خامساً - الاعمال المتعلقة بالتجارة البحرية

١٠٣ - تعتبر جميع العقود المختصة بالتجارة البحرية ذات صفة تجارية بحكم ماهيتها الذاتية بدليل ما نصت عليه الفقرة ( د ) من المادة السابعة من قانون التجارة .

وقد عدد المشرع بعض العقود على سبيل المثال ، كالاتفاقات والمقاولات على اجور البحارة وبديل خدمتهم واستخدامهم للعمل على بواخر تجارية .  
وتعتبر ايضاً ذات صفة تجارية ، بحكم ماهيتها ، جميع الارساليات البحرية

وكل عملية تتعلق بها كسواء او بيع لوازمها من حبال واشربة ومون .  
وكذلك الامر بالنسبة لاجارة السفن او التزام النقل عليها والاقراض  
والاستقراض البحري .

## الفرع الثاني

### المشروعات التجارية

Les entreprises commerciales

١٠٤ - قبل بحثنا في المشاريع التي عددها قانون التجارة واعتبرها تجارية  
بحكم ماهيتها الذاتية، لا بد لنا من التنويه الى أن « المشروع » لا يتمتع في وضع  
تسريعنا الحاضر، بالشخصية الاعتبارية، فليس له ذمة مالية مستقلة عن صاحبه،  
ولا يحق لصاحب المشروع أن يقصر الالتزامات الناشئة عن اعمال المشروع على  
رأس مال هذا المشروع بل يعتبر مسؤولاً بثروته جميعها عن هذه الالتزامات،  
ولا تنحصر المسؤولية برأس مال المشروع فقط الا اذا اكتسب الشخصية  
الاعتبارية وذلك باتخاذ شكل شركة من نوع خاص كما سترى عند بحثنا في  
« الشركات التجارية » .

وقد يكون للمشروع عدة فروع في اماكن مختلفة ولكن الفرع لا يتمتع  
بشخصية قانونية خاصة به بل يعتبر تابعاً للمحل الرئيسي .

وتعتبر جميع الاعمال المتعلقة بالمشاريع المنصوص عليها في قانون التجارة  
اعمالاً تجارية بحكم ماهيتها اذا استجمعت الشروط الاساسية العامة المفروضة في



العمل التجاري واهمها نية المضاربة . ويفرق الفقهاء بين عمل الشراء من اجل البيع او الايجار وبين المشروع . فالمشروع يتطلب وجود سلسلة من الاعمال التجارية المستمرة يقوم بها شخص وفقاً لخطه مرسومة تلزمه انشاء المؤسسات او المحال واستخدام عدد من العمال والموظفين . فلا يعتبر النقل مثلاً عملاً تجارياً اذا قام شخص بصورة استثنائية بنقل المسافرين ، دون أن يتخذ من عمليات النقل حرفة له ، مع ان الشراء لاجل البيع بنية المضاربة يعتبر تجارياً حتى ولو وقع مرة واحدة .

على ان هذا التفريق إنما ترجع فائدته الى تعيين صفة العمل لاختصاصه لاحكام قانون التجارة لا الى تعيين صفة التاجر . فعمل الشراء لاجل البيع او التأجير بنية المضاربة يخضع للاحكام التجارية ولو حصل عرضاً من قبل شخص لم يتخذ التجارة حرفة له ، بعكس اعمال المشاريع فهي لا تكون تجارية وبالتالي خاضعة لاحكام قانون التجارة الا اذا اجريت بشكل مهني وبصورة مستمرة . ولكن صفة التاجر لا تكتسب من عمل شراء لاجل البيع منفرد بل لا بد ايضاً من نية الاحتراف وهي لا تظهر الا من تكرر العمل .

١٠٥ - أما المشاريع ذات الصفة التجارية التي نص عليها قانون التجارة السوري فهي: مشروع المصانع ، مشروع العمالة والسمسرة ، مشروع النقل برأ او جواً او على سطح الماء ، مشروع تقديم المواد ، مشروع وكالة الاشغال ، مشروع المخازن العامة ، مشروع المشاهد العامة ، مشروع المناجم والبتترول ، مشروع التأمين بكل انواعه ، مشروع التزام الطبع ومشروع شراء العقارات لبيعها بربح .

وهناك أيضاً مشاريع أخرى اعطاها الاجتهاد الصفة التجارية على سبيل القياس  
كمشروع الاعلان والاذاعة مثلاً .

#### اولاً - مشروع المصانع *Entreprise de manufacture*

١٠٦ - يقصد بمشروع المصانع مجموعة من الاعمال المختلفة التي من شأنها  
تحويل المواد الأولية الى مواد مصنوعة او تحويل المواد المصنوعة الى سلع معدة  
للاستهلاك كاستخراج السكر من قصب السكر والزيت من الزيتون او تحويل  
القطن الى خيوط والخيط الى اقمشة والأقمشة الى البسة ... الخ .

على انه يجب التفريق، من الوجهة الحقوقية، بين المستصنع *Manufacturier*  
الذي يقوم بشراء المواد الأولية لتحويلها الى مواد مصنوعة وبيعها بقصد الربح ،  
اذ يعتبر عمله «شراء من أجل البيع بعد الشغل والتحويل» الذي اتينا على ذكره  
آنفاً ، وبين المستصنع الذي تنحصر اعماله في تحويل المواد الأولية المسلمة اليه  
لهذه الغاية. فهذا الشخص الأخير يعتبر تاجراً ، رغم أنه لا يقوم بعمليات شراء  
وبيع ، لاحترافه عمليات تحويل البضاعة .

ويجب، من جهة اخرى، التمييز بين المستصنع والصانع *Artisan* : فالمستصنع  
يقوم بتنفيذ عقود الاستصناع، بالاستعانة بمعامل يكون قد انشأها لهذه الغاية او  
بعدد غير قليل من العمال ؛ فعمله يعتبر تجارياً بحكم الماهية حسب احكام  
القانون . اما الصانع فهو الذي يستعين بنفسه وبافراد عائلته او بعدد قليل من  
العمال لا يكسب وجودهم بخدمته عمله الصفة التجارية .

والتمييز بين المستصنع والصانع ، من جهة اكتساب الصفة التجارية ، هو



من الامور الواقعية التي يعود امر تقديرها لقضاة الموضوع (١) .

### ثانياً - مشروع العمالة والسمسرة

١٠٧- آ - مشروع العمالة *Entreprise de commission*: الوكيل بالعمولة هو كل شخص يضع نفسه تحت تصرف الغير ليقوم باسمه - ولكن لحساب موكله - باعمال تجارية .

فالوكيل بالعمولة هو اذن وكيل تجاري ، وكل مشروع وكالة بالعمولة يعتبر تجارياً بحكم ماهيته كما تعتبر تجارية جميع الاعمال التي يتطلبها هذا المشروع . ويشترط تعدد اعمال الوكالة بالعمولة لاكتساب صاحبها الصفة التجارية (٢) . على انه لا يشترط ان يكون الشخص الذي اتم العمل لحسابه تاجراً ولا ان يكون العمل نفسه تجارياً بالنسبة له ؛ فالمزارع الذي يعهد الى شخص ، لقاء عمولة ، ببيع محصولات ارضه لا يقوم بعمل تجاري ، ولكن هذه الاعمال نفسها تعتبر تجارية بالنسبة للوكيل اذا اتخذها مهنة له (٣) .

١٠٨ - ب - مشروع السمسرة *Entreprise de courtage* : يقوم

السمسار بالتقريب بين شخصين بغية التعاقد على اجراء عمل من الاعمال

---

(١) اعير الاجتهاد القضائي من غير التجار : صاحب المطحنة اذا اقتصر عمله على طحن القمح وتحويله الى دقيق ( بداية بروكسل ١١ كانون الاول ١٩٥٢ دالوز ١٨٥٤ ، ١٢٢ ، ٥ )  
وصانع الاحذية الذي يعمل بيده او بموثة افراد أسرته ( نقض فرنسا ٢٢ نيسان ١٩٠٩ دالوز الاسبوعي ١٩٠٩ ص : ٣٠٤ . استئناف تولوز ٢٦ شباط ١٩٠٨ جريدة المحاكم ١٠ نيسان ١٩٠٨ )

(٢) استئناف بروكسل : كانون الثاني ١٨٤٣ . استئناف انفر ٢٥ قوز ١٨٤٦ .

(٣) نقض فرنسا ٧ ايار ١٨٤٥ . ٥٥٠ . ٢٠١٨٤٥

كتعريف شخص يريد بيع سلعة بشخص يريد شراءها ، او شخص يبتغي استئجار محل بمالك هذا المحل . وتعتبر اعمال السمسرة بالنسبة للسمسار تجارية ولو كانت متعلقة بعمل مدني ، كبيع عقار او الوساطة بين منتج يريد بيع حاصلاته ومستهلك يريد شراءها<sup>(١)</sup> .

### ثالثاً - مشروع النقل *Entreprise de transport*

١٠٩ - تعتبر عمليات النقل تجارية بحكم ماهيتها اذا جرى احترافها من قبل شخص طبيعي او اعتباري ، شرط ان تكون الغاية منها الحصول على الربح . والنقل اما أن يكون بطريق البر *transport terrestre* دون اعتبار لوسائل النقل المستعملة من سيارات وحيوانات وقطارات وحافلات كهربائية ، واما ان يكون بطريق البحر *Transport maritime* سواء جرى بين مرافئ خاضعة لسيادة دولة واحدة او لسيادة عدة دول ، واما ان يكون باستعمال الانهر *Transport fluvial* في الملاحة الداخلية وهو يشمل النقل في الترع والبحيرات .

لم يأت القانون القديم على ذكر النقل الجوي *Transport aérien* اذ ان هذا النوع من النقل لم يكن معروفاً حين وضع القانون التجاري . ولكن الاجتهاد اعتبر مشروع النقل الجوي تجارياً ، قياساً على النقل البري ، لان التعداد الوارد في القانون للاعمال التجارية غير حصري<sup>(٢)</sup> . وقد ايد القانون

(١) نقض فرنسا ٨ تشرين الثاني ١٨٧٦ ، سيرهي ١٨٧٧ ، ١ ، ٢٠ .  
(٢) نصت المادة ٤٥ من القانون الفرنسي المؤرخ في ٣١ ايار ١٩٢٤ والمتعلق بالملاحة الجوية على وجوب تطبيق جميع قواعد قانون التجارة الخاصة بالنقل برأ وعلى الماء على النقل =



الجديدهذا الاجتهاد فجاء النص المتعلق بمشروع النقل شاملا النقل الجوي بعد ان كان القانون القديم خالياً منه .

١١٠ - ولا فرق بين ان يكون الناقل مالكا لوسائل النقل او مستأجراً لها ، وبين ان يكون حاصلًا على امتياز بالنقل ضمن منطقة معينة او لا يتمتع بامتياز ما ، فجميع اعمال النقل تعتبر تجارية بحكم ماهيتها بالنسبة الى الناقل لدخولها ضمن مشروع النقل (١) .

واذا تعاطت الحكومة نفسها عمليات النقل باحدى وسائل النقل ، تأميناً لمصلحة عامة ، بأن جعلت من مشروع النقل مؤسسة عامة او مؤسسة ذات نفع عام ، فان اعمال النقل في هذه الحالة لا تكسب الدولة الصفة التجارية (٢) ، وان كانت الاعمال نفسها تعتبر تجارية من حيث اخضاعها لاحكام قانون التجارة (المادة ١٣ من قانون التجارة) .

#### رابعاً - مشروع تقديم المواد Entreprise de fourniture

١١١ - يقصد بمشروع تقديم المواد التعهد تجاه الغير بتقديم سلع معينة في

=الجوي، وادخل قانون التجارة اللبناني - الفقرة ٧ من المادة ٦- النقل الجوي في عداد المشاريع التجارية بحكم الماهية ؛ انظر بهذا الخصوص المادة ٥٨ من المرسوم التشريعي رقم ١٠١ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٤٩ المتضمن تنظيم التجول الجوي والملاحة في الاراضي السورية.

(١) نقض فرنسا ٢٩ نيسان ١٨٥٦ سيرهي ١٨٥٦ : ٥٧٩ ، ١٤١٨٥٦ ؛ نقض فرنسا ٢١ كانون الثاني ١٨٥٧ سيرهي ١٨٥٧ ، ١٠١٨٥٧ ؛ نقض فرنسا ٣١ كانون الاول ١٨٦٦ سيرهي ١٨٦٧ ، ١٨٦٧ ، ٣٤٤١٤ ؛ نقض بلجيكا ١٤ تشرين الثاني ١٨٤٢ ؛ استئناف بروكسل ٣١ ايار ١٨٦٦ .  
(٢) نقض فرنسا ٨ تموز ١٨٨٩ دالوز ١٨٨٩ ، ١٠١٨٨٩ ، ٤٣٣ ؛ نقض فرنسا ١٨ تشرين الثاني ١٨٩٥ سيرهي ١٨٩٨ ، ١٤٣٨٥٠ .

اوقات معينة لقاء مبلغ متفق عليه . وقد اطلق عليه قانون التجارة القديم تعبير « التعهدات باداء ذخائر او بضائع او اشياء في احدى المحلات » وسماه القانون المصري « بمشروع التوريد » . وتقديم المواد اما ان يكون على سبيل البيع ، كتعهد شخص باطعام عدد معين من الاشخاص ، او على سبيل التأجير كالتعهد بتقديم الالبسة وادوات الزينة لفرقة تمثيلية .

ولا تختلف الأعمال الداخلة في « مشروع تقديم المواد » عن اعمال « الشراء من اجل البيع او التأجير » التي اعتبرها القانون اولى الأعمال التجارية بحكم ماهيتها . وقد كان بإمكان المشرع أن يكتفي بهذه الاعمال دون ان يبحث بصورة مستقلة في مشروع تقديم المواد ، لو لم يكن بين العاملين التجاريين من اختلاف يقوم على ان الشراء المسبق ليس ضرورياً في مشروع تقديم المواد ، اذ ان المتعهد لا يشتري السلعة الا بعد ان يكون قد حصل على مشتريها ، كما أن بالإمكان تقديم السلع التي يملكها .

وقد اختلف الاجتهاد بخصوص بعض المشاريع ، كمشروع تقديم المياه او الغاز او القوة الكهربائية الى الاهلين ؛ فبينما تمنح المحاكم على الغالب الصفة التجارية لمشاريع تقديم الغاز او القوة الكهربائية نجدها تمنع هذه الصفة عن مشاريع تقديم المياه<sup>(١)</sup> .

خامساً - مشروع وكالة الاشغال *Entreprise d'agences d'affaires*

١١٢ - جاء في الفقرة (ع) من المادة السادسة من قانون التجارة ان من

(١) نقض فرنسا ٢٦ شباط ١٨٧٨ دالوز ١٨٨٠ ، ١٠ ، ٧٩٠ ؛ استئناف غر نوبل ١٩

حزيران ١٩٠٠ دالوز ١٩٠١ ، ٢٠ ، ١٩٠٠ .



جملة الاعمال التجارية بحكم ما هيتهها «مشاريع وكالة الاشغال». ويقصد بمشروع «وكالة الأشغال» اتخاذ شخص ما مهنة له الاهتمام بأعمال الغير وتقديم الخدمات للناس لقاء اجرة معينة .

وقد خص المشرع بالصفة التجارية المشروع نفسه لا الأعمال التي يتناولها هذا المشروع. ولهذا اجمع الاجتهادان الفقهي والقضائي في فرنسا على اعتبار الشخص الذي يزاول اعمال بيع عقارات الغير او تأجيرها، او تحصيل الديون ، او اعطاء الاستشارات الحقوقية او المالية او التجارية ، او التقريب بين ارباب العمل والعمال ، او تعريف طالبي الزوج ببعضهم ، او تصفية الاعمال تاجراً<sup>(١)</sup> .

على أنه يجب التفريق بين الشخص الذي يتعاطى اعمال « مشروع الوكالة » بدون صفة رسمية ، وبين من فوض بهذه الأعمال من قبل سلطة قضائية او بحكم القانون . فالمحامون والكتاب بالعدل ووكلاء التفليسة والمصفون القضائيون ، هؤلاء جميعاً لا يقومون باعمال تجارية وبالتالي لا يعتبرون تجاراً<sup>(١)</sup> .

---

(١) ليون كان ورينو الجزء الاول ص ١٥٦ ؛ مجلس الدولة بفرنسا ٣ ايار ١٨٥١ دالوز ١٨٥١ ، ٥٦٤٣٤ ؛ مجلس الدولة بفرنسا ٣٠ كانون الثاني ١٨٥٦ دالوز ١٨٥٦ ، ٣٤٣٥ ؛ نقض فرنسا ٢٠ تموز ١٨٦٤ دالوز ١٨٦٤ ؛ دالوز ١٨٦٤ ، ١٤٠٨٩ ؛ نقض فرنسا ٨ تشرين الثاني ١٨٧٦ دالوز ١٨٠٧ ، ١٤٠٨١ ؛ محكمة تجارة ليون ١٦ نيسان ١٩٠٩ مجلة الافلاسات ١٩١٠ ، ٣١٨ ؛ محكمة تجارة ليون ٥ آذار ١٩٢٣ مجلة ليون التجارية ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٣ ؛ نقض فرنسا ١٣ آذار ١٩٢٣ دالوز الاسبوعي ١٩٢٤ ص ٣١٢ ؛ محكمة بداية غرنوبل ١٥ نيسان ١٩٢٧ جريدة غرنوبل القضائية ١٩٢٧ ص ١٥٧ .

(٢) استئناف تولوز ١٥ كانون الثاني ١٨٣٣ دالوز ١٨٣٣ ، ١٤٠٠٥ ؛ مجلس الدولة بفرنسا ١٧ شباط ١٨٤٨ دالوز ١٨٤٨ ، ٥٧٠٣٠ ؛ مجلس الدولة بفرنسا ٢٤ آذار ١٨٤٩ دالوز ١٨٥٠ ، ٤٠٣٠٠ .

سادسا -- مشروع البيع بالمزاد العلني Vente à l'encan والمخازن العامة

Magasins généraux •

١١٣ — يقصد بمشروع البيع بالمزاد العلني المحلات التي تؤسس لبيع البضائع بطريق المزادة العلنية. وقد نظمت هذه المحلات ، في فرنسا ، بالقانون الصادر في ٢٥ حزيران سنة ١٨٤١ المعدل بالقانون الصادر في ٢١ ايلول عام ١٩٤٣ .  
اما المشرع السوري فانه لم يكثرث لهذه المشاريع ، وجاء بحث محلات البيع بالمزاد في معرض البحث في المخازن العامة •

انشئت المخازن العامة ، في سورية ، وجرى تنظيمها بالقرار رقم ٢٣٥٥ المؤرخ في ٢٨ كانون الأول سنة ١٩٢٣ ، ونصت المادة الاولى من هذا القرار على انه يمكن « فتح مخازن عامة من قبل كل فرد او شركة تجارية او صناعية او مصرفية او من قبل الحاصلين على امتياز من اجل تسيير خدمة عامة ، وذلك بناء على اجازة تعطى من رئيس الدولة » . ويجوز ايضاً منح الأشخاص المخازن بفتح المخازن العامة « رخصة بفتح قاعة لبيع البضائع المودعة في هذه المخازن بالجملة وبالمزاد العلني » .

١١٤ — تقوم المخازن العامة بحفظ البضائع المودعة لديها لقاء اجرة معينة وتعطي اصحابها، بناء على طلبهم ، شهادة بدخولها لمستودعاتها او ايصالها بها بحرر للامر . ومن الضروري ان تتضمن هاتان الوثيقتان البيانات التالية : ١ - اسم المودع ولقبه ومهنته ومحل اقامته ؛ ٢ - تاريخ دخول البضائع المخزن العام ورقمها ؛ ٣ - اسم المركب الذي استوردت بواسطته البضائع المودعة وجنسيته ؛



٤ - شرحاً يستدل منه ان البضاعة المودعة مؤمنة ومبلغ التأمين ؛ ٥ - عدد الطرود وعلاماتها ونوعها ؛ ٦ - وزن الطرود القائم بتاريخ ايداعها ؛ ٧ - حالة الطرود حين ايداعها ؛ ٨ - نوع البضائع المصرح بها ؛ ٩ - محل ايداعها ( المادة ١٥ ) .

ويحق لصاحب البضائع المودعة بيعها من الغير وهي في المخازن العامة . فاذا كان يحمل شهادة بدخولها المخزن ، فان البيع لا يتم بمجرد تظهير الشهادة ، لأنها غير قابلة للتظهير ، بل يجب عليه اخبار ادارة المخازن العامة بالبيع ، ويعطى عندئذ لصاحب البضاعة الجديد شهادة شبيهة بالشهادة الاولى . اما اذا كان صاحبها يحمل ايصالاً للامر فالبيع يتم بمجرد تظهير هذا الايصال دون اعلام صاحب المخزن العام ( المواد ١٧ و ١٨ و ٢٠ ) .

١١٤ مكرر - وقد يكون صاحب البضاعة بحاجة الى مال فيستدين من الغير لقاء رهن البضاعة المودعة . ويتم الرهن عندئذ بمجرد تظهير الايصال للامر على سبيل التأمين . على أنه يجب ، في هذه الحالة ، ان تتضمن عبارة التظهير المبلغ المقرض مع فائدة القرض وتاريخ الاستحقاق ( المادة ٢٧ ) ويحق للدائن المرتهن ان يستدين هو ايضاً من الغير ويظهر الوصل لدائنه على سبيل التأمين . ويقوم التظهير مقام استلام المال المرهون ، خلافاً لنصوص القانون العام . ومنح المشرع الدائنين تسهيلات خاصة للدائنين من اجل تحصيل ديونهم فجاز لهم ، عند الاستحقاق ، ان يبلغوا انداراً الى مدينتهم يطالبونه بتسديد الدين خلال مدة ثلاثة ايام ، حتى اذا ما انقضت هذه المدة جاز لهم مراجعة رئيس المحكمة طالبين اعطاء القرار بصورة مستعجلة ببيع المال المرهون وفاءً للدين ؛ ويصدر رئيس

المحكمة قراره بالبيع دون دعوة المدين ويتم البيع بالمزاد العلني بعد الاعلان عنه ، قبل ثلاثة ايام على الأقل ، في الصحف المحلية ( المادة ٢٠ ) .  
واذن ، فانشاء المخازن العامة يعتبر عملاً تجارياً ، كما يعتبر عملاً تجارياً فتح محل لاجراء البيع بالمزاد العلني . وتتولى المخازن العامة على الغالب هذا النوع من المشاريع التجارية .

سابعاً - مشروع المشاهد العامة *Entreprise de spectacles publics*  
١١٥ - اطلق قانون التجارة العثماني على هذا النوع من الأعمال التجارية اسم « صناعة فتح المنفراجات والملاهي للناس كالتيارات » ، وسماه القانون اللبناني « مشروع المشاهد العامة » كما سماه القانون المصري « الملاعب العمومية » .  
واخذ قانون التجارة السوري بالتسمية التي اوردها القانون اللبناني فاعتبر من الأعمال التجارية بحكم ماهيتها « مشروع المشاهد العامة » (الفقرة ي من المادة ٦) .  
ويقصد بالمشاهد العامة المحلات المخصصة للهو الجمهور مقابل اجر ، كالمسارح ومحلات السينما والموسيقى والألعاب الرياضية . وقد اعتبر المشرع صاحب هذه المحلات تاجراً لأنه يقوم بالمضاربة على خدمات العمال الذين يستخدمهم من ممثلين وخلافهم او على الروايات او الأفلام التي يقوم بعرضها .  
فالعقد الذي يعقده صاحب المحل مع الممثلين والعمال واصحاب الأفلام يعتبر تجارياً بالنسبة له . اما بالنسبة للمؤلف او الممثل او العامل فهو ذو صفة مدنية ، وخاصة اذا تقاضى هؤلاء اجراً معيناً دون ان تخصص لهم نسبة مئوية من الارباح (١) .

(١) استئناف باريس ٢٦ تشرين الثاني ١٨٣٤ سيرة ١٨٣٥ ، ٢ ، ١٢ : =



وتلازم الصفة التجارية اعمال المؤلف نفسه الذي يقوم بتأسيس المحلات لتمثيل رواياته ، خصوصاً اذا اضطر المؤلف الى التعاقد مع غيره من الممثلين.

ثامناً- مشروع المناجم والبترول *Entreprise minière ou pétrolière*

١١٦ - كان مشروع استثمار المعادن يعتبر عملاً مدنياً استناداً الى نص قانوني صريح . ففي فرنسا نصت المادة ٣٢ من القانون المؤرخ في ٣ نيسان سنة ١٨١٠ على ان استثمار المعادن يعتبر عملاً مدنياً ، ثم عدل هذا النص بالمادة الخامسة من القانون المؤرخ في ٩ ايلول سنة ١٩١٩ التي جعلت من هذا الاستثمار عملاً تجارياً .

واعتبر التشريع العثماني القديم استثمار المعادن عملاً مدنياً ، حتى انه منع على المشغلين بالتجارة الحصول على رخص استثمار ( المادة ٣٠ من القانون المؤرخ في ١٤ صفر سنة ١٣٢٤ ) ، وجعل امر النظر في الاخلافت الناشئة عن الاستثمار من اختصاص ادارة المعادن او المحاكم المدنية ( المادة ٩٠ ) .

وفي ١٦ ايلول سنة ١٩٢٤ اصدر المفوض السامي القرار رقم ٢٨٥٦ المتعلق بالمعادن ، وجاء في مادته ١٢ « ان استثمار المعادن يعتبر عملاً تجارياً ، واخذ القرار رقم ١١٣ - لـ المؤرخ في ٩ آب سنة ١٩٣٣ الذي حل محل القرار ٢٨٥٦ بالبدأ نفسه ، في مادته ١٣ ، كما اخذ به المشرع السوري اذ نصت الفقرة (م) من المادة السادسة من قانون التجارة على اعتبار « مشروع المناجم والبترول » من الاعمال التجارية بحكم ماهيتها .

---

= استئناف باريس ٢٥ شباط ١٨٦٥ سيروي ١٨٦٥ ، ٢ ، ٣٢٥ ؛ استئناف بوردو ١ نيسان ١٨٦٧ سيروي ١٨٦٧ ، ٢ ، ٣٢٧ ؛ نقض فرنسا ٨ كانون الاول ١٨٧٥ سيروي ١٨٧٦ ، ١ ، ٢٥ .

يقصد بكلمة « مناجم » جميع المكامن الطبيعية للمواد المعدنية والفلزات والمواد ذات القيمة الاقتصادية التي تؤلف جزءاً من اديم الارض او التي تشتق منه طبيعياً ، ما عدا مكامن المواد التي تستعمل حصراً في البناء فقط والتي تخضع لنظام المقالع .

وقد اعثر الاجتهاد هذا النص القانوني حصرياً ، ولذا لم تعط الصفة التجارية لمشاريع استثمار المقالع والأراضي الرملية والمالح (١)

### تاسعاً - مشروع الاشغال العقارية

Entreprise de travaux immobilières

١١٧ - لم ينص تشريعنا التجاري القديم على اعتبار الاعمال التي يقوم بها متعهدو البناء والاشغال العامة تجارية . ولو اننا رجعنا الى السوابق التاريخية لوجدنا ان مشروع قانون التجارة الفرنسي اعتبر مشروع انشاء المباني عملاً تجارياً . الا ان هذا النص حذف من القانون بناء على الملاحظات التي ابدتها المحاكم الفرنسية بضرورة اقصاء كل عمل يتعلق بغير المنقول عن نصوص قانون التجارة واختصاص القضاء التجاري (٢) .

على ان الاجتهاد القضائي في فرنسا لم يرب بدأ ، فيما بعد ، من التفريق بين متعهد

---

(١) استئناف ليموج ١٦ كانون الاول ١٩٠٥ دالوز ١٩٠٦ ، ٢ ، ١٥٨ ، مجلس الدولة بفرنسا ١٨ تموز ١٩٢٤ ، سيرهي ١٩٢٧ ، ٩٠٣ ، استئناف باريس ٣١ تشرين الاول ١٩٣١ دالوز الاسبوعي ١٩٣٢ ص ٢٧ ؛ نقض فرنسا ٢٢ ايار ١٩٣٥ سيرهي ١٩٣٥ ، ٣٠٧ ، ١ .

(٢) لو كره ، روح القانون التجاري ، الجزء ٨ ص ٢٩٢ .



البناء الذي ينحصر عمله بتقديم اليد العاملة فقط ، وبين المتعهد الذي يقدم ، مع اليد العاملة ، المواد الاولية اللازمة للبناء ، فاعتبر اعمال الاول مدنية<sup>(١)</sup> والثاني تجارية قياساً على مشروع المعامل الذي اتينا على ذكره آنفاً<sup>(٢)</sup> .  
وقد نص القانون التجاري اللبناني على اعتبار « مشروع الاشغال العقارية عملاً تجارياً » ( الفترة ١٤ من المادة ٦ ) ، واخذ القانون السوري بالمبدأ نفسه ( الفقرة ن من المادة ٦ ) .

### عاشراً مشروع التأمين *Entreprise d'assurances*

١١٨ — سكت القانون القديم عن عمليات التأمين عند تعداده الاعمال التجارية البرية ، مع انه أتى على ذكرها عند سرده الاعمال التجارية البحرية . ويرجع السبب في ذلك ، على ما نعتقد ، الى قلة انتشار التأمين البري حين وضع قانون التجارة الفرنسي سنة ١٨٠٧ .

غير ان التشريعات الحديثة ، ومنها التشريع السوري ، ادخلت مشاريع التأمين في جملة الاعمال التجارية بحكم ماهيتها ( الفقرة ط من المادة ٦ من قانون التجارة ) . الا اننا نلاحظ ان المحاكم لم تعط الصفة التجارية لجميع مشاريع التأمين بل فرقت بين نوعين من التأمين : التأمين التعاوني *Assurance mutuelle* والتأمين مقابل بدل *Assurance à primes* .

(١) استئناف نانسى ٢٢ اذار ١٨٧٦ دالوز ١٨٧٧ ، ٢ ، ١٧٢ ، نقض فرنسا ٩ تشرين الثاني ١٩٢١ جريدة العدلية ١٩٢٢ ، ١٠ ، ٦٨ .  
(٢) نقض فرنسا ٦ تموز ١٨٦٨ سيرهى ١٨٦٨ ، ١ ، ٣٩٦ ؛ استئناف ايكس ٥ آب ١٨٦٨ سيرهى ١٨٦٨ ، ٢ ، ٣٣٩ ؛ نقض فرنسا ٢ شباط ١٨٦٩ دالوز ١٨٦٩ ، ١ ، ٣٧٠ - نقض فرنسا ١١ ايار ١٩٠١ دالوز ١٩٠١ ، ١٠ ، ٧٠ .





حادي عشر - مشروع الاعلان Entrepris de pnblicité

١٢٠ - لم يأت قانون التجارة على ذكر هذا النوع من المشاريع التي يقصد منها الاعلان عن سلع معينة بقصد رواجها ، وذلك باستعمال وسائل مختلفة كالنشر في الصحف ، والتعليق على الجدران ، او في دور السينما والملاهي ، او الاعلان بواسطة محطات الاذاعة .

وقد اعتبر الاجتهاد امثال هذه الاعمال تجارية بحكم ماهيتها لما تضمنته من فكرة الربح ، وبالتالي اعتبر تجارياً تأسيس صحيفة يخصص قسم منها لنشر الاعلانات التجارية (١) .



(١) استئناف بواتيه ٥ تشرين الثاني ١٩٢٣ دالوز ١٩٢٤ ، ٢٠ ، ١٣٧ .

# الفصل الثالث

## حماية المشاركين التجارية

سيتناول بحثنا في هذا الفصل ( ١ ) المنافسة غير المشروعة ، ( ٢ ) الملكية التجارية والصناعية .

## الفرع الاول

### المنافسة غير المشروعة

Concurrence déloyale

### الطبيعة الحقوقية للمنافسة غير المشروعة

١٢١ — كل تاجر معرض ، خلال حياته التجارية ، لان يتحمل منافسة مشروع تجارى شبيه بالمشروع الذى يستثمره . فقد يصاب التاجر باضرار بالغة لمجرد فتح محل جديد بالقرب من محله يتعاطى بيع نفس البضائع التي يبيعها . ولكن لا يحق للتاجر ان يتظلم من المنافسة التي يلاقيها في تجارته الا اذا كانت غير مشروعة Déloyale . وفي حالة تعرض التاجر لمنافسة غير مشروعة يحق له



ان يطالب بالتعويض بدعوى يرفعها امام المحاكم المدنية كما يحق له أن يطلب ايضاً من القضاء وضع حد للتصرفات الضارة به .

وقد ورد بحث المنافسة غير المشروعة في المادة ٩٣ من المرسوم التشريعي رقم ٤٧ المؤرخ في ٩ تشرين الاول سنة ١٩٤٦ اذ نصت هذه المادة على مايلي :  
« تعتبر مزاحمة غير مشروعة :

١ - كل مخالفة لهذا المرسوم التشريعي كانت تخضع لتطبيق العقوبات المنصوص عليها في الباب السادس من هذا القانون لو لم ينقصها أحد العناصر اللازمة لاستكمال وصف الجرم .

٢ - كل عمل تقدر المحاكم انه يدخل في اعمال المزاحمة غير المشروعة .  
وقضت ايضاً المادة ٩٤ من المرسوم التشريعي المذكور بما يلي :

« لا يترتب على اعمال المزاحمة غير المشروعة الادعوى ايقاف هذه الاعمال ودعوى التعويض ما لم تكن هذه الاعمال مما يعاقب عليه في القوانين الجزائية او في هذا المرسوم التشريعي » .

١٢٢ - ويشترط لوجود منافسة غير مشروعة ولا مكان رفع الدعوى بايقاف الاعمال التي تشكل المنافسة غير المشروعة :

اولاً - أن يكون المشروع التجاري الذي يراد حمايته قائماً ، فلا تقبل دعوى المنافسة غير المشروعة من قبل شخص لحماية مشروع تجاري ما زال في قيد التأسيس .

ثانياً - أن يكون المشروع التجاري الذي تعرض للمنافسة غير المشروعة

غير مخالف للنظام او الآداب العامة . وقد استقر الاجتهاد على ذلك (١) .  
ثالثاً — ان يكون المشروع يتعاطى تجارة مشابهة للتجارة التي يتعاطاها  
التاجر الذي يقوم بأعمال منافسة بصورة غير مشروعة . ذلك لأن الهدف من  
النص القانوني هو حماية الزبائن . ويعود أمر تقدير ذلك لقضاة الموضوع ويخرج  
تقديرهم هذا عن تمحيص محكمة النقض .

فقد اعتبر الاجتهاد ، تطبيقاً لهذا المبدأ ، إنه لا توجد منافسة غير مشروعة  
بين شركة ضمان بحرية وشركة ضمان ضد الحريق ، وبين تاجر احذية وتاجر لنعول  
الاحذية وبين تاجر خمر ومطعم وان كان المطعم يقدم الخمر مع الاكل (٢) .  
رابعاً — ويشترط ايضاً وجود عنصر نية المنافسة غير المشروعة لسماح  
دعوى المنافسة غير المشروعة .

فالتاجر الذي يعطي معلومات كاذبة عن تاجر آخر دون أن يكون قصده من  
ذلك الاستيلاء على زبائنه لا تسمع بحقه دعوى المنافسة غير المشروعة (٣) .

وتكون المنافسة غير المشروعة على أشكال مختلفة . فقد يستعمل التاجر  
اسماً تجارياً شبيهاً بالاسم التجاري المستعمل من قبل تاجر آخر ، وذلك بقصد  
الاستيلاء على زبائنه (٤) ، او يستعمل لنفس الغاية شعاراً تجارياً شبيهاً بالشعار

---

(١) استئناف باريس ١٩ كانون الاول ١٩٠٢ جريدة المحاكم عدد ١ ايار ١٩٠٣ .  
(٢) محكمة الدين الابتدائية ١٨ تشرين الاول ١٩٢٧ مجلة قصر العدل عدد ٣ كانون  
الاول سنة ١٩٢٧ .

(٣) محكمة انفير ٢٥ تشرين الاول ١٨٦٦ جريدة المحاكم عام ١٨٨٦ رقم ١٠٦ .  
(٤) محكمة السين الابتدائية ١٦ كانون الاول ١٩٤٩ مجلة قصر العدل ١٩٥٠ ، ٢٠٥٩٤ .  
— استئناف بواتيه ٧ حزيران ١٩٥٠ مجلة قصر العدل ١٩٥٠ ، ٢ ، ١٣٤ — استئناف  
باريس ٢٦ حزيران ١٩٥١ مجلة قصر العدل ١٩٥١ ، ١ ، ٣١٨ .



الذي يستعمله تاجر آخر (٢) او يقوم بتصرفات من شأنها الحد من نشاطه التجاري او تشويه سمعته التجارية ، كأن يحرض عماله على الاضراب (٢) .

## الفرع الثاني

### الملكية التجارية والصناعية

١٢٣ — يستعمل التاجر شتى الوسائل ومختلف الاساليب لجلب الزبائن والاشهار عن بضاعته ، ومن هذه الوسائل استعمال بعض المخترعات او بعض النماذج .

وقد نظم المشرع الملكية التجارية والصناعية بالرسوم رقم ٤٧ المؤرخ في ٩ تشرين الاول سنة ١٩٤٦ . ويشتمل بحث الملكية التجارية والصناعية : براءات الاختراع والرسوم والنماذج والعلامات الفارقة .

- 
- (١) نقض فرنسا ٢٠ شباط ١٨٨٨ ، دالوز ١٨٨٨ ، ١٠ ، ٣١٥٠ — نقض فرنسا ١٢ تموز ١٩٤٨ ، دالوز ١٩٤٨ ، ص ٥٦٦ .
- (٢) نقض فرنسا ٩ نيسان ١٩٢١ ، دالوز ١٩٢٤ ، ١٠ ، ١٩٨٤١ — استئناف باريس ١٩ آذار ١٩٥٨ ، جريدة قصر العدل ١٩٥٨ ، ١٠ ، ٤٠١٠١٤ .

## البحث الأول

### براءات الاختراع

#### Brevets d'invention

#### تعريف الاختراع والحصول على البراءة

١٢٤ - كل اختراع يعطي صاحبه امتيازاً مطلقاً باستثائه بشرط ان يحصل على براءة به وذلك بتسجيله في سجل معد لهذه الغاية .

ويعتبر اختراعاً صناعياً ابتكاراً اي انتاج صناعي جديد ، او اكتشاف طريقة جديدة للحصول على انتاج صناعي قائم او نتيجة صناعية موجودة ، او الوصول الى تطبيق جديد لطريقة صناعية معروفة .

وتمنح براءة الاختراع بناء على طلب يقدم الى مدير مكتب الحماية في وزارة الاقتصاد من قبل المخترع او وكيله . ويجب ان يرفق الطلب بالمستندات الآتية:

(١) بالوكالة اذا قدم الطلب بواسطة وكيل .

(٢) بغلاف محتوم يتضمن نسختين عن : آ - وصف الاختراع ( باللغة العربية او باحدى اللغتين الانكليزية او الافرنسية ) ب - الرسائل والمخططات اللازمة لفهم الاختراع ، ج - قائمة بالوثائق المودعة .

ويذكر في الطلب ، بوضوح وایجاز ، اسم المخترع وعنوانه وعنوان ممثله عند الاقتضاء .



ولا يشمل الطلب الا اختراعا واحداً مع توابعه . واذا كان قد سبق للمخترع ان طلب او حاز على براءة من اجل الاختراع نفسه في بلد آخر ، فيجب ان يذكر ذلك في بيان مفصل يربط بالطلب .

ويجب ان تكون جميع الوثائق المرفقة بالطلب موقعة من قبل المخترع او ممثله القانوني . عند تقديم الطلب ، ينظم مدير مكتب الحماية محضراً موقعاً منه يذكر فيه تاريخ وساعة تسليم الوثائق ودفوع الرسم المتوجب .

ولا تمنح البراءة التي تعطى للمخترع اية ضمانه من الدولة ، بل تفيد فقط بحفظ حق المخترع باستعمال اختراعه ومنع اي شخص من استعماله .

وقد تأيد هذا المبدأ ، الذي اقره الاجتهاد ، بالمادة ١٥ من المرسوم التشريعي رقم ٤٧ التي نصت على ان « الشهادات التي قدم بشأنها طلبات قانونية تسلم لاصحابها دون ان تكون بمثابة ضمانه من اي نوع سواء كان من حيث حقيقة الاختراع او جدته ، او من جهة امانة الوصف او دقته » .

#### الاختراعات التي تحميها البراءة

١٢٥ - كل اختراع قابل للتسجيل طالما ان مدير مكتب الحماية لا يقوم

بفحص الاختراع المطلوب تسجيله .

ولكن عندما يريد صاحب البراءة ملاحقة الاشخاص الذين يعتدون على الحق المعطى له باستثمار اختراعه ، لا بد عندئذ من البحث فيما اذا كان الاختراع قابلاً للتسجيل .

وقد اعتبر القانون باطله وعارية من كل اثر قانوني البراءات الممنوحة في الاحوال الآتية :

١ - اذا كان الاختراع يخالف صراحة النظام العام او الآداب العامة او كان يتعلق بالدساتير والتراكيب الصيدلانية او بالأسباب المالية (المادة ٦) .

٢ - اذا لم يكن الاختراع جديداً . ولكي يعتبر الاختراع جديداً يجب أن لا يكون قد نشر عنه في سورية ولا في البلاد الأجنبية شيء يمكن من تطبيقه واستعماله ، ويستثنى من ذلك الاختراعات التي اخذ من اجلها شهادة ضمانة من المعارض .

٣ - اذا كان الاختراع يتعلق باساليب او طرق نظرية محضة او علمية محضة ، دون ان يكون لها تطبيق صناعي معين .

٤ - اذا كان الاسم الذي قدم به الاختراع يدل عمداً على شيء غير الاختراع نفسه .

٥ - اذا لم يكن وصف الاختراع ومخططاته ولوائحه حساباته كافية لوضع الاختراع موضع الاستعمال .

وتعتبر باطلة ايضاً البراءات الاضافية التي لا صلة لها بالبراءة الاصلية .

#### البراءات الاضافية

١٢٦ - لصاحب البراءة ، مخترعاً كان ام صاحب حق بالاختراع ، ان يدخل كل تغيير او تعديل او اضافة الى الاختراع الاصيلي .

وينظم محضر الايداع المتعلق بالبراءة الاضافية بالشكل الذي ينظم محضر الايداع المتعلق بالبراءة الاصلية .

واذا وجد تحسين في اختراع معطى به براءة لشخص آخر ، فلا يجوز لمبتكر التحسين استثمار الاختراع الاصيلي ، كما لا يجوز لصاحب الاختراع الاصيلي ان



يستمر البراءة الاضافية المتعلقة بالتحسين المكتشف بعد الاختراع مالم يجر

اتفاق على ذلك بين ذوي العلاقة ( المادة ٢٥ ) .

التفرغ عن براءات الاختراع

١٢٧ - لصاحب براءة الاختراع ان يتفرغ عنها كلا او بعضاً ، مجاناً

او لقاء ثمن . وقد يقتصر التفرغ على حق رقبته او يشمل ايضاً حق استثمارها .

كما يحق لصاحب البراءة رهنها او تقديمها كحصة في رأسمال شركة .

ويجب ان يجري التفرغ عن براءة الاختراع بصورة خطية والا كان باطلا .

وكذلك يكون باطلا بالنسبة للغير كل تفرغ لا يتم تسجيله في مكتب الحماية .

ويسجل التفرغ بناء على طلب المتفرغ في مدة ثلاثة اشهر تبدأ من يوم

التفرغ . ويتضمن التسجيل ذكر اسماء ذوي العلاقة وعناوينهم ورقم البراءة

وتاريخها واسمها وطبيعة التفرغ ومدته وتاريخ صك التفرغ المعقود بين المتفرغ

والتفرغ له ( المادة ٣٢ ) .

ويشطب التفرغ استناداً الى حكم قضائي مكتسب قوة القضية المقضية او

استناداً الى وثيقة رسمية تتضمن قبول الشطب صادرة من المتفرغ له او ممن

اتصل اليه الحق منه .

### حجز براءات الاختراع

١٢٨ - يحق لكل دأن القاء الحجز التحفظي على براءة اختراع عائدة

لمدينه و يبلغ قرار الحجز الى مكتب الحماية .

وعند صدور حكم بتثبيت الحجز قابل للتنفيذ ، يصار الى بيع براءة

الاختراع بالمزاد العلني ، وفقاً للنصوص التي تحكم بيع المنقولات ، مالم يتفق  
الدائن والمدين على طريقة اخرى للبيع .

ابطال البراءات وسقوطها : *بمقتضى نصوص قانون البراءات ، ومنه يتبين ان*

١٢٩ - سبق لنا ان بحثنا في حالات بطلان براءة الاختراع ، واما حالات  
سقوطها فهي التالية :

١ - اذا ادخل صاحب براءة الاختراع الى سورية اشياء من مصدر  
اجنبي تشبه الاشياء التي تحميها البراءة الممنوحة له ، مع مراعاة الاتفاقات  
الدولية المخالفة .

٢ - اذا لم يضع صاحب براءة الاختراع ، خلال سنتين ، اختراعه موضع  
الاستعمال ، مالم يثبت انه عرض الاختراع مباشرة على الصناعيين القادرين على  
تحقيقه وانه لم يرفض ، بدون سبب ، طلبات الاذن باستعمال اختراعه وفق  
شروط معقولة .

وترفع دعوى البطلان او السقوط من قبل كل ذي مصلحة امام المحكمة  
الابتدائية وتكون النيابة العامة خصماً منضمماً في الدعوى .

وللنيابة ان ترفع دعوى اصلية بالبطلان اذا كان الاسم الذي قدم به الاختراع  
يدل عمداً على شيء غير الاختراع نفسه كما لها ان ترفع دعوى اصلية بالسقوط  
اذا ادخل المخترع الى سورية اشياء من مصدر اجنبي تشبه الاشياء التي تحميها  
البراءة الممنوحة له .



الحقوق الممنوحة لصاحب براءة الاختراع ومؤيدياتها

١٣٠ - يحق لصاحب براءة الاختراع ان يمنع كل شخص من استعمال اختراعه الذي منح من اجله البراءة ومن تقليده . فحقه على الاختراع هو حق ملكية ، حتى ان القانون ضمن هذه الملكية بصورة شديدة وفعالة اذ ان كل تعرض لها يشكل جرماً جزائياً فقد نصت المادة ٩٥ من المرسوم التشريعي رقم ٤٧ على ان « كل اعتداء مقصود على حقوق صاحب شهادة اختراع يعتبر جنحة تقليد ويعاقب المعتدي بالغرامة من ١٠٠ الى ٥٠٠ ليرة سورية . ولا يجوز الاعتداد بالجهل بوجود براءة اختراع للحؤول دون تطبيق العقوبة . ويحق ايضاً لصاحب براءة الاختراع ان يطالب مقلد البراءة بالعطل والضرر الذي اصابه من جراء التقليد .

وعلى خلاف حق الملكية للاشياء المادية فان الملكية الناشئة عن تسجيل الاختراع تتمتع بالصفة الموقته لأن براءة الاختراع تعطى عادة لمدة معينة بناء على طلب المستدعي وعند انقضاء المدة التي اعطيت من اجلها براءة الاختراع يسقط حق ملكية صاحب البراءة ويصبح الاختراع حقاً للجميع .

## البحث الثاني

### الرسوم والنماذج

Dessins et modèles

#### احكام عامة

١٣١ - تعتبر رسوماً ونماذج يمكن ايداعها وحمايتها، الرسوم والنماذج التي يتوافر فيها عنصر الجودة والتميز، اي التي تشتمل على صفات خارجية تجعلها ذات طابع خاص يميزها عن الرسوم والنماذج المعروفة من قبل ( المادة ٤٥ من المرسوم التشريعي رقم ٤٧ ) .

ولا يشترط في الصفات الخارجية التي تشتمل عليها الرسوم والنماذج ان تكون ضرورية لاستعمال المنتجات التي ستوضع عليها ، بل يكفي ان تجعل هذه الرسوم والنماذج الاشياء الموضوعة عليها مميزة عن اشياء اخرى شبيهة بها او مماثلة لها .

ويدخل في عداد الرسوم والنماذج بصورة خاصة : المنسوجات ذات الرسومات المطبوعة او المنسوجة ، والورق الملون المستعمل لتغطية الجدران ، والنماذج ( موديلات ) الجديدة للفساطين والمعاطف والتبعات واغطية الرأس للرجال والنساء ، وتوابع الزينة كالشيلات والحمالات والاحذية والقناني واوعية الخمر والمشروبات الكحولية والأشربة والعمطور ، وعلب الكرتون المستعملة



للمستحضرات الصيدلية ، والشكل الخارجي لاية بضاعة او اي محصول او اية سلعة اخرى الى غير ذلك ( المادة ٤٦ ) .

وكل من ابتكر رسماً او نموذجاً او انتقل اليه ، له الحق وحده باستغلاله وبيعه وعرضه للبيع بشرط ان يكون قد جرى مسبقاً ايداع هذا الرسم او النموذج .

وإذا كان من الممكن اعتبار النموذج الجديد كاختراع لتوافر عناصر الاختراع فيه ، يمكن لصاحب النموذج ان يحوز براءة به. وإذا كانت العناصر التي تقوم عليها جدة النموذج مما يمكن فصله عن الاختراع ، فيجوز — بناء على طلب المخترع — ان يستفيد الشيء المقدم من الحماية المزدوجة الناتجة عن براءة الاختراع وعن الايداع .

ولا يكسب الايداع للمودع ملكية الرسم والنموذج وإنما يوجد له زعماً شرعياً بالملكية .

### الايداع

- ١٣٢ — يقدم طلب الايداع لمدير مكتب الحماية من قبل مبتكر الرسم او النموذج او ممثله القانوني . ويجب ان يتضمن الطلب البيانات الآتية :
- ١ — اسم مبتكر الرسم او النموذج المطلوب ايداعه وكنيته وموطنه .
- ٢ — اسم وكيله وكنيته وعنوانه عند الاقتضاء .
- ٣ — عدد الرسوم والنماذج المراد ايداعها وماهيتها ، على ان لا يزيد عددها على المائة في الايداع الواحد .

٥ - الرسوم والنماذج التي يطلب الاعلان عنها ، عند اللزوم .  
٦ - واذا كان هناك رسم او نموذج يتعلق بمنتج صيدلي ، فيجب ذكر تركيب هذا المنتج .

ويجب ، تحت طائلة البطلان ، ان يرفق الطلب بالوثائق الآتية :  
١ ( وكالة الوكيل اذا قدم الطلب من قبل وكيل .  
٢ ) نموذجين او نسختين عن كل من الرسوم والنماذج المودعة يحملان نفس رقم تلك الرسوم والنماذج .

٣ ( جداول تفسيرية مزدوجة بعدد الرسوم والنماذج المودعة . ويرقم كل جدول ويوقع من قبل المودع . وتكتب الجداول على اوراق معين قياسها في القانون وتنض جميع المعلومات الضرورية عن الرسم والنموذج .  
٤ ( نموذج للخاتم الذي استعمل في ختم الصندوق الذي وضع فيها طالب الابداع النماذج والرسوم المطلوب ابداعها وجداولها التفسيرية .  
ويجب ايضا على طالب الابداع ان يرفق طلبه بالاىصال المشعر بدفع الرسوم المتوجبة قانونا .

يسجل مدير مكتب الحماية بيان الابداع في سجل خاص ويذكر فيه تاريخ الابداع وساعته ورقمه المتسلسل ، وتذكر هذه المعلومات على الصندوق المختوم الذي يسلمه المودع .

#### الاعلان عن الرسوم والنماذج

١٣٣٣ - يحق للمودع ان يطلب الاعلان عن جميع الرسوم والنماذج



المودعة او عن بعضها ، دون ان يكلف بدفع رسم اضافي . ويحتفظ بهذا الحق طيلة السنين الخمس التي تلي الايداع ولكن الاعلان ، في هذه الحالة ، يخضع لرسم اضافي .

واذا لم يطلب المودع الاعلان فيبقى الايداع مكتوما بصورة مطلقة .  
يصير الاعلان بناء على طلب يقدمه المودع الى مدير مكتب الحماية . ويربط بالطلب نموذجاً عن جميع الرسوم والنماذج التي يريد الاعلان عنها .

#### مؤيدات التسجيل والاعلان

١٣٤ - كل اعتداء مقصود على حدود الملكية المكفولة في الرسوم التشريعي رقم ٤٧ للرسوم والنماذج ، يعاقب بالغرامة من ٤٠ الى ٢٠٠ ليرة سورية .

وهذه الغرامة ذات صفة جزائية فترفع الدعوى من اجلها امام المحاكم الجزائية واذا كان المجرم يساعد الشخص المتضرر فيجب الحكم عليه بالحبس ، فضلا عن الغرامة ، من شهرين الى ستة اشهر ( المادة ١٠٧ ) . واذا تعلق الجرم بمنتج صيدلاني فلا يجوز ان تكون الغرامة المحكوم بها اقل من ٥٠ ليرة سورية ( المادة ١٠٨ ) . وفي حالة التكرار لايجوز ان تكون الغرامة اقل من ٥٠٠ ليرة سورية ويمكن ايضاً تطبيق عقوبة الحبس من شهرين الى سنتين .

والعمل السابق للتسجيل لايعطي الفريق المتضرر حقاً برفع اية دعوى ناشئة عن الرسوم التشريعي رقم ٤٧ . واما الاعمال اللاحقة للتسجيل والسابقة للاعلان ، فلا تسمع بشأنها الدعوى من قبل الفريق المتضرر ولو كانت الدعوى مدنية الا اذا ثبت سوء نية الفاعل .

## البحث الثالث

### العلامات الفارقة التجارية والصناعية:

Marques de fabrique

#### التعريف

١٣٥ - تعتبر علامات فارقة تجارية او صناعية ، الاسماء المميزة والتسميات والرسوم والاختام والطوابع والحروف والسمات والنقوش البارزة والرسومات الصغيرة والارقام ، وبصورة عامة كل اشارة تستعمل لتمييز طبيعة ومنشأ بضاعة او منتجات صناعية او تجارية او زراعية او حراجية او معدنية .  
على انه لا يجوز ان تمثل العلامة الفارقة نقوشاً او شعارات وطنية او اجنبية ، ولا كلمة او صورة او اشارة او رمزاً ثورياً او منافياً للنظام العام او الآداب .  
كما لا يجوز تسجيل شعارات الدولة والهيئات العامة باسم مبتكرها او من انتقل اليه الحق بها . والتسجيل الذي يجري خارج البلاد يكون عديم الاثر القانوني في اراضي الجمهورية .

#### الايذاء ومدته

١٣٦ - لا يترتب اي حق لصاحب العلاقة الفارقة ولا يحق له الادعاء



بحق الملكية عليها الا اذا تم ايداعها لدى مكتب الحماية .  
واما العلامات الفارقة التي يجوز ايداعها فهي جميع العلامات التي ترسم على  
البضائع المباعة او المعروضة للبيع او المصنوعة في اراضي سورية . ولا يجبر  
صاحب العلامة على الاقامة في سورية ليستفيد من الايداع . ويجب على الاجنبي  
الذي يرغب بايداع علامة ان ينيب عنه شخصاً مقياً في سورية .  
ومدة الايداع هي خمسة عشر سنة ، قابلة للتجديد لمدة مماثلة بشرط اداء  
الرسوم المتوجبة قانوناً .

ويجري الايداع بناء على طلب خطي يقدمه صاحب العلاقة او وكيله الى مدير  
مكتب الحماية . ويجب ان يتضمن الطلب ، تحت طائلة البطلان ، البيانات الآتية :

- ١ - اسم المودع وكنيته ومحل اقامته .
- ٢ - اسم الوكيل وكنيته وموطنه اذا قدم الطلب بواسطة وكيل .
- ٣ - نوع التجارة او الصناعة التي يتعاطاها الطالب .
- ٤ - وصفاً موجزاً للعلامة .
- ٥ - المنتجات والبضاعة التي يراد وضع العلامة عليها .
- ٦ - الايداع الحاصل في البلاد الاجنبية بشأن العلامة نفسها .
- ٧ - تاريخ الوكالة التي يستمد منها الوكيل صلاحياته عند وجود وكيل .
- ٨ - تركيب المنتج الصيدلاني ان كانت هنالك علامة فارقة متعلقة بمنتج  
صيدلاني . ( المادة ٧١ ) .

١٣٧ - ويجب ان يرفق الطلب بالوثائق الآتية ، والا كان باطلاً :

- ١ - نسختان عن نموذج العلامة ، مع بيان لونها ومقياسها عند الاقتضاء .

٢ - النسخة الاصلية للوكالة المعطاة الى الوكيل .  
٣ - الرسم ( الكليشة ) التبوغرافية للعلامة .  
ويرفق بالعلامة ، عند الاقتضاء ، صورة عن شهادات الايداع التي سلمت  
بشأن هذه العلامة في البلاد الاجنبية او شهادات القبول الموقت للمعارض  
والاسواق .

ولا يقبل اي طلب ايداع مالم يدفع المودع الرسم المتوجب عن السنين الخمس  
عشرة الاولى على الاقل . واما اذا اراد المودع ان يضمن لعلامته الحماية لمدة  
ثلاثين او خمس واربعين او ستين سنة او اية مدة خمس عشرة سنة اضافية ،  
فعلية ان يطلب ذلك صراحة في استدعائه وان يقوم بدفع الرسوم المتوجبة .  
وبعد دفع الرسم ، يستلم مدير مكتب الحماية الطلب والوثائق المرفقة به .  
ويقوم المدير بفحص ما اذا كان من الممكن قبول العلامة فاذا بدا له عدم امكان  
قبولها وضع تقريراً بذلك واحاله مع الطلب الى وزير الاقتصاد .  
ويبت وزير الاقتصاد بقبول الطلب او رفضه بقرار نهائي .  
وإذا اعتبرت العلامة قانونية ، يصار الى ايداعها ويذكر مدير مكتب الحماية  
على ايداع العلامات الفارقة المعلومات الآتية :

- ١ - رقم العلامة المتسلسل .
- ٢ - تاريخ الايداع باليوم والساعة والشهر والسنة .
- ٣ - مدة الايداع .
- ٤ - اسم المودع وكنيته ومحل اقامته .
- ٥ - اسم الوكيل وكنيته ومحل اقامته عند الاقتضاء .



- ٦ - تعداد البضائع والمنتجات التي يجب وضع العلامة عليها .
- ٧ - الايداعات الحاصلة سابقاً في البلاد الاجنبية ان وجدت .
- وتلصق احدى نسختي العلامة المرفقة بالطلب على السجل في حقل مخصص لذلك وتذكر جميع المعلومات التي من شأنها بيان هيئة العلامة والبضائع التي خصصت لها .
- وتسلم شهادة الايداع الى المودع خلال مدة خمسة عشر يوماً تبدأ من تاريخ القيد في سجل الايداع .
- ويذكر في شهادة الايداع المسلمة للمودع البيانات الآتية :
- ١ - رقم العلامة .
  - ٢ - ساعة الايداع وتاريخه .
  - ٣ - مدة الايداع .
  - ٤ - اسم المودع وكنيته ومحل اقامته .
  - ٥ - اسم الوكيل وكنيته ومحل اقامته ان وجد .
  - ٦ - البضائع والمنتجات التي يجب وضع العلامة عليها .
  - ٧ - الايداعات التي تكون قد حصلت من قبل في البلاد الاجنبية .

#### حقوق المودع على العلامة :

- ١٣٨ - ان حق المودع على العلامة الفارقة هو حق ملكية يكتسب بالاستعمال الاول . وليس من شأن الايداع والتسجيل انشاء حق الملكية بل من شأنه تقريره فقط .

ولكن الايداع يكسب المودع ملكية العلامة الفارقة نهائياً عندما لا يتقدم  
اي اعتراض بشأن ملكية العلامة المودعة اثناء السنين الخمس التي تلي الايداع  
فبعد انقضاء الخمس سنين لا يجوز الاعتراض على ملكية العلامة بحجة حق  
المودع الاول باستعمالها الا اذا اقام الدليل الخطي على ان المودع لم يكن يجهل  
حين الايداع ان هذه العلامة كانت تخص شخصاً كان يستعملها من قبل  
(المادة ٨٢).

وإذا ادعى شخص اولوية استعمال علامة غير مودعة ، فيجب عليه اثبات  
هذه الاولوية بصورة خطية .

والعلامة الفارقة قابلة للتفرغ مع المتجر لانها عنصر من عناصره كما سنرى .  
كما انها تقبل الانتقال بصورة مستقلة عن المتجر ويعتبر التفرغ عن العلامة  
الفارقة نافذاً في حق الطرفين مندوقوعه . واما بالنسبة للغير ، فلا يكون نافذاً  
الا من تاريخ تسجيله .

والحماية الممنوحة للمودع لاتتعدى المنتجات والبضائع التي نصت عليها  
شهادة التسجيل .

يؤيد ذلك ضرورة ذكر « نوع التجارة او الصناعة التي يتعاطاها المودع  
والمنتجات والبضائع التي يراد وضع العلامة عليها » في طلب الايداع  
(المادة ٧١) .

كما ان المادة ٧٤ من المرسوم التشريعي رقم ٤٧ قضت بان يتضمن « سجل  
ايداع العلامة الفارقة تعداد البضائع والمنتجات التي يجب وضع العلامة عليها



وجميع المعلومات التي من شأنها بيان هيئة العلامة وما خصصت له واستعمالها.

كما تقضي أخيراً المادة ٧٦ بأنه يجب ان يذكر في شهادة الايداع المسجلة الى

المودع « البضائع والمنتجات التي يجب وضع العلامة عليها ».

وقد ايد الاجتهاد الفقهي والقضائي هذه القاعدة<sup>(١)</sup>.

### حماية حقوق المودع:

١٣٩ - فضلا عن حق المودع بالمطالبة بالتعويض عندما يحصل تعدد

على حق ملكية العلامة الفارقة، ضمن المشرع حق الملكية هذا بان رتب عقوبات

جزائية على المعتدي .

فقد نصت المادة ١٠١ من المرسوم التشريعي رقم ٤٧ على مايلي : « من

يذكر بأية صورة ان العلامة الفارقة مسجلة بينما هي غير مسجلة ومن يقلد او

يستعمل عن علم علامة مودعة من غير ان يسمح له صاحبها ، حتى ولو اضاف

الي هذه العلامة كلمات مثل ( نوع او (صنف) او (تركيب) او (محتدى) او

(اقتداء) الخ . من شأنها ان تخدع المشتري . ومن يضع على هذه المنتجات

وعلى اصناف تجارية علامة تخص سواه ومن يبيع او يعرض للبيع عن علم

سامة تحمل علامة مقلدة ، او تشبه العلامة الاصلية شمهائ يقصد به التمسك ومن

(١) استئناف دمشق المدنية ( الدائرة الاولى ) ٢٨ شباط ١٩٦١ قضية رقم ٣٠٧ /

١٩٦١ - نقض فرنسا ١١ ايار ١٩٠٣ و ٢٤ كانون الثاني ١٩٠٦ الجوريسكلاسور

التجاري ، بحث العلامة الفارقة رقم ٢٦٨ - محكمة السين الابتدائية ١٢ كانون الثاني ١٨٨٣

مجلة قضاة العدل ١٨٨٣ ، ٢ ، ١٩٣ .

يسلم سلعة غير التي طلبت منه تحت علامة معينة يعاقب بغرامة تتراوح بين ٥٠ الى ٥٠٠ ليرة سورية وبالحبس من ثلاثة شهور الى ثلاث سنين او باحدى هاتين العقوبتين فقط .

كما نصت المادة ١٠٢ على ما يلي : « من يضع علامة تشبه علامة اخرى بقصد الغش ولكن بدون أن يقلدها وانما صنعها بطريقة يخدع بها الشاري ، ومن يستعمل علامة تشبه علامة أخرى بقصد الغش ، ومن يستعمل علامة ذات بيانات من شأنها أن تخدع المشتري في طبيعة السلعة ، ومن يبيع أو يعرض للبيع عن علم سلعة ذات علامة تشبه علامة اخرى بقصد الغش او ذات بيانات من شأنها أن تخدع المشتري في طبيعة السلعة يعاقب بالغرامة من ٥٠ الى ٢٠٠ ليرة سورية وبالحبس من شهرين الى سنتين أو باحدى هاتين العقوبتين . »

وجاء في المادة ١٠٣ ما نصه : « للمحاكم حق البت بشأن الاحتذاء الذي يقصد منه الغش ، وبسأن التقليد بعد أن تضع نفسها مكان المستهلك او بعد أن تأخذ بعين الاعتبار تشابه العلامة الحقيقية بالعلامة المشتكى منها من حيث المجموع لا اختلافهما من حيث التفاصيل . »

\* \* \*



# الفصل الثالث

## الاعمال التجارية بالتبعية

Actes de commerce par accession

### نظرية الاعمال التجارية بالتبعية

١٤٠ - بحثنا فيما سبق في الاعمال التجارية بحكم ماهيتها ، وهي التي ابتدعها المشرع الفرنسي عقب الثورة الفرنسية ليتخلص من الصفة الشخصية التي كانت ملازمة للتشريع التجاري المنبثق عن الأوامر الملكية .  
على أن ايجاد الأعمال التجارية بحكم ماهيتها لم يغن المشرع عن ابتداع فئة اخرى من الأعمال ، ليست تجارية بحد ذاتها ، بل قد تكتسب هذه الصفة من صفة الشخص الذي يتعاطاها اذا كان تاجراً .

ويظهر الفرق بين الاعمال التجارية بحكم ماهيتها والاعمال التجارية بالتبعية جلياً من حيث أن الاولى هي التي تجعل من الشخص تاجراً فيما اذا زاوها بنية الاحتراف في حين لا تصبح الثانية تجارية الا بفضل التاجر فيما اذا زاوها من أجل تجارته .

والأصل في هذه الفئة من الأعمال أن تكون مدنية ، ولكنها تفقد هذه

الصفة فتصبح تجارية وفقاً للقاعدة الفقهية القائلة « أن الفرع يتبع الاصل »

L'accessoire suit le principal

١٤١ — ليست نظرية الاعمال التجارية بالتبعية وليدة الاجتهاد وحده ، بل هي مستمدة من قانون التجارة نفسه ، وكأن المشرع شعر ان الاعمال التي اعتبرها تجارية غير كافية وحدها للامام بجميع نشاط التاجر ، فنصت المادة الثامنة من قانون التجارة على ان « جميع الأعمال التي يقوم بها التاجر لحاجات تجارته تعد تجارية ايضاً في نظر القانون » .

على أنه يجب ان لا يفهم من نص المادة الثامنة ان جميع الأعمال التي يكون طرفا العقد فيها تاجرين تعتبر أعمالاً تجارية ، ، وتخضع بالتالي لاحكام قانون التجارة ، وأن لا يفهم ايضاً أن العمل لا يكتسب الصفة التجارية بالتبعية الا إذا كان طرفا العقد فيه تاجرين ، اذ ان كثيراً من الأعمال تكون ذات صفة مدنية بالنسبة للتاجر الذي اجراها رغم ان الطرف الثاني في العقد تاجر ايضاً ، وتجارية رغم أن هذا الطرف غير تاجر ، كأن يشتري تاجر مثلاً امتعة لأهل بيته من تاجر آخر ، فالعمل مدني بالنسبة للمشتري وان كان الطرف الثاني في العقد تاجراً ، أو أن يشتري تاجر من فلاح حصاناً لنقل بضاعته الى الأرياف بقصد بيعها ، فالعمل تجاري بالتبعية بالنسبة للتاجر مع أن الطرف الثاني ليس بتاجر . ولذلك نلاحظ ان الاجتهاد إنما استند في اعطاء الصفة التجارية لبعض الأعمال الى عنصرين ، اشترط وجودهما معاً ، الأول أن يقوم بالعمل تاجر والثاني ان يكون للعمل تعلق بتجارته (١) .

(١) نقض فرنسا ٢٩ كانون الثاني ١٨٨٣ سيرمي ١٨٨٥ ، ٤٨٢ ، ٤١ .



١٤٢ — على أن العمل نفسه قد يكون مدنياً أو تجارياً بالنسبة للغاية المتوخاة منه . فقد يشتري صاحب معمل أرزاقاً لا ليبيعها بل ليطعمها لعماله فيكون الشراء عندئذ عملاً تجارياً رغم فقدانه عنصر البيع لتعلق هذا العمل بتجارة المشتري، أو يشتري الأرزاق نفسها من أجل استهلاكه الشخصي ، فيكون العمل عندئذ مدنياً ، وكذلك الامر في شراء التاجر سيارة ليستعملها في توزيع منتجات معمله أو في تنقلاته الخاصة مع أفراد عائلته ؛ ففي الحالة الأولى يكون العمل تجارياً بالتبعية في حين يحتفظ بصفته المدنية في الحالة الثانية .

ولأثبت صفة العمل الذي يقوم به التاجر ، استقر الاجتهاد على افتراض جميع اعمال التاجر تجارية بالتبعية حتى اقامة الدليل العكسي<sup>(١)</sup> ، بالاستناد الى المبدأ الذي أقرته المادة الثامنة من قانون التجارة من أنه « عند قيام الشك تعد اعمال التاجر صادرة لحاجات تجارته الا إذا ثبت العكس » . وقد نظر القضاء الى هذا النص كتطبيق لمبدأ عام يقضي باعتبار جميع أعمال التاجر متعلقة بتجارته ، حتى يقوم الدليل على صفتها المدنية .

والقرينة التي نشير اليها هي قرينة قضائية *Présomption judiciaire* يجوز اثبات عكسها بجميع طرق الاثبات القانونية ، لأنها تتعلق بمسائل تجارية ولأن الاثبات في المسائل التجارية لا يخضع لقيود الاثبات في المسائل المدنية<sup>(٢)</sup> .

(١) استئناف بواتيه ١٠ اذار ١٨٧٧ دالوز ١٨٧٧ ، ٢ ، ١٠٠ . نقض فرنسا ١٠ كانون الثاني ١٨٩٤ سيروي ١٨٩٨ ، ١٠ ، ٥٠٦ ؛ نقض لبنان ٢٤ كانون الاول ١٩٣٠ المجلة القضائية السنة ١١ ص ٣٦٦ .

(٢) نقض سوريا قرار رقم ٢٩ سنة ١٩٤٠ ، المجلة القضائية عدد ٢١ ص ٤٨٨ .

١٤٣ — هذا وقد اخذ معظم التشريعات التجارية بنظرية التبعية فاقر بعضها ، في صلب قانون التجارة ، وجود هذه الاعمال التجارية كلقانون الالماني ( المادة ٣٤٥ ) والقانون البلجيكي ( الفقرة الاخيرة من المادة ٢ من القانون المؤرخ في ١٥ كانون الاول سنة ١٨٧٢ ) والقانون الايطالي ( المادة ٤ ) . الا ان هذه القوانين جميعها قصرت نظرية التبعية على بعض انواع من الاعمال ولم تطلقها ، كما فعل الاجتهاد الفرنسي ، على جميع اعمال التاجر من اجل تجارته اذا كانت طبيعة العمل لا تتعارض مع تجارته . على اننا نرى ميلا في التشريع الحديث الى الاطلاق ، كما فعل قانون التجارة اللبناني ، اذ نصت المادة الثامنة منه على ان جميع الاعمال التي يقوم بها التاجر لحاجات تجارته تعد تجارية ايضاً في نظر القانون . وعند قيام الشك « تعد اعمال التاجر صادرة منه لهذه الغاية الا اذا ثبت العكس » وكما فعل القانون السوري تقلا عن القانون اللبناني .

#### تطبيق نظرية الاعمال التجارية بالتبعية

١٤٤ — قلنا ان قانون التجارة السوري اعترف بوجود اعمال تجارية بالتبعية الى جانب الاعمال التجارية بحكم القانون . وقد اخذ الاجتهاد بهذا المبدأ وعمل على توسيع مدى تطبيقه حتى اصبح نطاق الاعمال التجارية بالتبعية اكثر من نطاق الاعمال التجارية بحكم ماهيتها ، اذ ينما نرى ان المادة الثامنة من قانون التجارة حددت في الواقع الاعمال التجارية التي اُمت على ذكرها بالاعمال التعاقدية ، نلاحظ ان الاجتهاد ادخل في نطاق الاعمال التجارية بالتبعية



بعض الموجبات المترتبة على التاجر من علاقات غير تعاقدية ، كالديون المترتبة في ذمة التاجر بسبب جرم او فعل ضار مثلاً .

ولذلك رأينا ان تقسم الاعمال التجارية بالتبعية الى قسمين : الأعمال الناشئة عن علاقات تعاقدية والاعمال الناشئة عن علاقات غير تعاقدية .

### اولاً - العلاقات التعاقدية Relations contractuelles

١٤٥ - تعتبر ذات صفة تجارية بالتبعية جميع عقود الشراء التي يجريها التاجر اذا كانت تتعلق بشؤون تجارته، وان كانت قد فقدت عنصر البيع . ولا فرق بنظر المحاكم ، كما قلنا ، بين ان يكون الطرفان في العقد تاجرين او ان يكون احدهما فقط تاجراً . فالعمل بالنسبة للتاجر يكون تجارياً وبالنسبة لغير التاجر يبقى مدنياً . وتعتبر تجارية بالتبعية مثلاً عقود التأمين التي يجريها التاجر من اجل تجارته ، كتأمين محله التجاري ضد الحريق ، او تأمين عماله ضد اصابات العمل ، وعقود النقل سواء كان العقد يتعلق بتنقلات التاجر من أجل تجارته او بنقل بضائعه ، وعقود الايجار اذا كان العقار المأجور يستعمل من اجل التجارة .

على ان بعض العقود يمتاز بطابع خاص ؛ وقد اختلف الاجتهاد بشأنها كالكفالة واستخدام العمال وشراء المتاجر Fonds de commerce او بيعها والعقود المتعلقة بغير المنقول .

١٤٦ - آ - الكفالة : تعتبر كفالة الدين التجاري عملاً مدنياً ولو كان

الكفيل تاجراً والتزم بموجب كفالته بالتضامن مع المدين الاصيل<sup>(١)</sup> ، اي ان عقد الكفالة الصادر عن تاجر يعتبر مديناً ، خلافاً للقاعدة التي اتينا على ذكرها آنفاً من ان اعمال التاجر تتمتع بقرينة تجارية لافتراض انها تمت من اجل تجارته . ويعود ذلك الى ان الكفالة هي في الاصل من عقود التبرع ويفترض ان الكفيل لا ينبغي ربحاً من وراء كفالته . وقد جاءت المادة (٧٤٥) من القانون المدني مؤيدة هذا المبدأ اذ نصت الفقرة الاولى منها على ان « كفالة الدين التجاري تعتبر عملاً مديناً ولو كان الكفيل تاجراً » . على ان الكفالة تعتبر عملاً تجارياً ، بحكم القانون لا بالتبعية ، اذا اعطيت بخصوص دين ثابت بسند تجاري من حيث الشكل ، كالسفحة مثلا ، عملاً باحكام الفقرة الثانية من المادة ٧٤٥ المذكورة التي تنص على ان « الكفالة الناشئة عن ضمان الاسناد التجارية ضماناً احتياطياً او عن تظهير هذه الاسناد تعتبر دائماً عملاً تجارياً » . وتعتبر الكفالة ذات صفة تجارية ، وفقاً للاجتهاد ، اذا كان كل من الكفيل والمكفول له تاجراً وكانت للكفيل مصلحة في الدين الذي يكفله ، او ابتغى الكفيل الفائدة من وراء كفالته<sup>(٢)</sup> .

١٤٧ - ب - استخدام العمال : اذا تعاقد تاجر مع عمال لاستخدامهم في شؤون تجارته ، فالعقد يتمتع بصفة تجارية بالتبعية بالنسبة للتاجر ، ويظل محتفظاً

(١) نقض فرنسا ٢١ ايار ١٩٠٦ سيره ١٩٠٦ ، ١٤ ، ٤٣٣ ؛ استئناف باريس ١٦ تموز ١٩٠٧ سيره ١٩٠٨ ، ٤٦٢ ؛ استئناف ناني ٧ آذار ١٩١٣ سيره ١٩١٥ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ .

(٢) نقض فرنسا ٣١ كانون الثاني ١٨٧٢ دالوز ١٨٧٢ ، ١٠ ، ٢٥٣ ؛ استئناف ليون ٢٧ حزيران ١٩٣١ دالوز الاسبوعي ١٩٣١ ص ٥٣١ .



بصفته المدنية بالنسبة للعامل . غير ان الاستاذ تالير انتقد هذه النظرية مبيناً ان العلاقات الحقوقية بين رب العمل ومستخدميه او عماله تخضع لتشريع ذي صفة خاصة يتعلق بتوزيع الثروات لا بتداولها (١) . ولكن الاجتهاد القضائي اقر الصفة التجارية بالتبعية لعقد الاستخدام بالنسبة لرب العمل اذا كان تاجراً (٢) .

١٤٨ ج - بيع المتاجر وشراؤها : اذا تعاطى شخص التجارة ، فانه يقوم عادة بانشاء محل تجاري له فيستأجر عقاراً ويزوده بالاثاث اللازم ويتعاطى له البضائع التي يقصد الاتجار بها ويعلن عن محله . وقد يحدث في بعض الاحيان ان يجد ذلك الشخص محلاً تجارياً مؤسساً يريد صاحبه التخلص منه ، لعزمه على ترك التجارة ، فيعمد عندئذ الى شرائه بكامله صفقة واحدة ويحل محل صاحبه . وقد يفضل التاجر الجديد مباشرة العمل في محل مؤسس له زبائنه ، خصوصاً اذا كان هذا المحل يتمتع بسمعة تجارية طيبة . وقد اختلف الاجتهاد فيما سبق في صفة هذا العقد ، سواء بالنسبة للبائع او بالنسبة للمشتري اذ أنه ، بالنسبة للبائع ، يضع حداً لحياته التجارية . ولذا اقر بعض المحاكم اعتبار امثال هذه العقود مدنية ، وأقر بعضها الآخر اعتبارها تجارية حتى استقر الاجتهاد اخيراً على اعتبارها تجارية عملاً بنظرية التبعية (٣) .

(١) تالير . الحقوق التجارية ، رقم ٢٧ .

(٢) نقض فرنسا ١٨ كانون الاول ١٨٨٢ سيروي ١٨٨٣ ، ١ ، ١٩٩ ؛ نقض

فرنسا ٢٣ تشرين الاول ١٩٠١ سيروي ١٩٠٣ ، ١ ، ٩٠ .

(٣) نقض فرنسا ٧ حزيران ١٨٣٧ سيروي ١٨٣٨ ، ١ ، ٧٨ ؛ استئناف باريس =

١٤٩ - د - العقود المتعلقة بغير المنقول : لم يعتبر القانون ، كما بينا ، الاعمال المتعلقة بغير المنقول الخارجة عن نطاق المشروع داخلة ضمن الاعمال التجارية بحكم ماهيتها نظراً لطبيعتها الخاصة . ولذلك صعب على الاجتهاد في بادئ الامر اعطاء الصفة التجارية بالتبعية لهذه الاعمال ، للاسباب نفسها التي من اجلها ازيلت عنها الصفة التجارية بحكم الماهية . غير اننا نلاحظ ميلا في الوقت الحاضر الى الخروج عن هذا النطاق الضيق واعتبار الاعمال المتعلقة بغير المنقول تجارية بالتبعية اذا اجراها تاجر وكانت متعلقة بتجارته ، كشراء ارض لتوسيع المحل التجاري او استئجار عقار لتعاطي التجارة او لاسكان مستخدمي التاجر وعماله (١) .

#### ثانيا - العلاقات غير التعاقدية Relations non contractuelles

طبقت نظرية الاعمال التجارية بالتبعية ، من قبل الاجتهاد ، على العلاقات غير التعاقدية الناشئة بين التجار بسبب تجارتهم وتعاملهم مع الافراد ، تجاراً كانوا او غير تجار دون ان يكون في قانون التجارة نص يميز ذلك . ولعل وراء

= ١٨ تشرين الثاني ١٨٤٢ دالوز ١٧٤٣ ، ١٤ ، ٢٥٢ ، ١٠ ؛ استئناف باريس ٢٠ حزيران ١٨٤٩ سيره ١٨٤٩ ، ٢ ، ٥٧٧ ، ٥٧٧ ؛ نقض فرنسا ٨ اذار ١٨٨٠ سيره ١٨٨١ ، ١٠ ، ٢٧ ؛ نقض فرنسا ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٤ دالوز ١٩٢٦ ، ١٤ ، ١٣٨ ؛ محكمة تجارة ليون ٢٠ كانون الاول ١٩٢٥ جريدة ليون التجارية ٣ نيسان ١٩٢٦ .

(١) نقض فرنسا ٨ تشرين الثاني ١٩٣٧ سيره ١٩٣٧ ، ١١ ، ١٤ ، ١١ ؛ استئناف باريس ٢٨ ايار ١٩٤٥ دالوز ١٩٤٥ ، ١١ ، ٣٤١ ، ٣٤١ .



هذا التوسع فكرة ترمي الى تضيق نطاق القانون المدني على حساب قانون التجارة .

والعلاقات غير التعاقدية قد تنشأ عن شبه عقد ، او عن جرم ، او عن فعل ضار .

١٥٠ - آ - شبه العقد Quasi - contrat : يقصد بشبه العقد الالتزامات الناتجة عن عمل الفضولي او عن الاثراء بلا سبب . والامثلة على ذلك كثيرة في الاجتهاد : كأن يقوم العميل ببيع بضاعة الشاحن خشية تلفها دون اذن صريح منه ، او ان يقوم دافع السفنجة بالواسطة بمطالبة الساحب بما دفعه ، او ان يطالب الناقل شركة النقل بالاجرة الزائدة عن التعرفة الرسمية... الخ . فجميع هذه الاعمال اعتبرها الاجتهاد ذات صفة تجارية بالتبعية لصدورها عن تاجر وتعلقها بتجارته (١) .

١١١ - ب - الجرم والفعل الضار Délit et quasi - délit : يقوم التاجر ، كسائر الافراد ، ببعض اعمال ينتج عنها ضرر بالغير . وقد يقصد ايقاع الاذى بالغير فيرتكب عندئذ جرماً مدنياً Délit civil ، او يكون الضرر الذي اصاب غيره نتيجة خطأ غير مقصود فيرتكب عندئذ فعلاً ضاراً Quasi-délit او قد يقوم مستخدمو التاجر او عماله بايقاع الضرر بالغير عن قصد او غير قصد ، او قد ينشأ الضرر للغير لاعن افعال التاجر او مستخدميه بل من

(١) نقض فرنسا ١٥ كانون الاول ١٨٥٦ دالوز ١٨٥٧ ، ١ ، ١٧٠ ، نقض  
ايطاليا ٢٢ شباط ١٩١٢ سيره ي ١٩١٢ ، ٤٠ ، ٢٤ ، نقض فرنسا ٢٥ شباط ١٩٢٤  
دالوز ١٩٢٥ ، ٢ ، ١٨٨ .





البيع والامثلة على ذلك كثيرة في التطبيق ، كأن يقوم مزارع بشراء اوعية  
 لمحصولاته - ولو انه باع المحصولات مع الاوعية - او بشراء حيوانات  
 لتربيتها ، او قيام طيبب بشراء الارزاق لطعامها الزبائنه في مستوصفه ، او  
 شراء الرسام الادوات اللازمة لعمله . الخ . فجميع هذه الاعمال اعتبرت  
 المحاكم مدنية بالتبعية . والقاعدة التي اقرها الاجتهاد هي انه عندما تكون  
 نسبة العمل التجاري الى العمل الاصلي المدني ضعيفة ، فانه يفقد صفته التجارية  
 ويصبح مدنياً بالتبعية (١) .

\* \* \*

(١) نقض فرنسا ٢١ نيسان ١٨٩١ سيره ي ١٨٩١ ، ١٠ ، ٢٠١٤ ، ١ : نقض فرنسا ١٧  
 آذار ١٩١٣ سيره ي ١٩١٣ ، ١٠ ، ٣٩٢٤ .

# الفصل الرابع

بمضى

## الاعمال المختلطة

Actes mixtes

١١٣ - لا بد لكل عمل قانوني من صفة ، والعمل اما ان يصدر عن شخص واحد او عن شخصين . فاذا صدر عن شخصين فقد تكون له صفة تجارية بالنسبة للشخصين اذا كان عملاً تجارياً بحكم الماهية ، او جرى من قبل تاجرين لامور تتعلق بتجارتهما كعقود البيع الجارية بين صاحب المعمل من اجل منتوجات معمله والتاجر الذي احترف بيع هذه المنتوجات ، وعقود النقل بين صاحب مشروع النقل والتاجر اذا كان محل العقد شخص التاجر او احد مستخدميهِ او بضاعة تدخل ضمن تجارته وجرى النقل بسبب هذه التجارة ، وعقود التأمين بين شركة التأمين والتاجر اذا كان موضوع العقد موجودات المحل التجاري . وقد تكون للعقد صفة تجارية بالنسبة لاحد المتعاقدين ومدنية بالنسبة لغيره ، كعقد البيع المتعلق بمحصول الارض والجاري بين المزارع صاحب المحصول والتاجر الذي يبتغي الاتجار بالمحصول ، والعقد الجاري بين المؤلف والناشر على بيع حق النشر ، وعقد لاستخدام بين صاحب ملهى والمستخدمين او الممثلين .



١١٤ — وقد لا تقتصر نظرية الاعمال المختلطة على العقود فحسب، بل تتعداها الى الالتزامات الناشئة عن الفعل الضار؛ فمسؤولية التاجر عن فعله او فعل مستخدميه تتصف بالصفة التجارية بالنسبة له بينما يتمتع حق المتضرر بالصفة المدنية فالاعمال التي تكون تجارية بالنسبة لشخص ومدنية بالنسبة لشخص آخر تسمى بالاعمال المختلطة. وتنشأ عن هذا النوع من الاعمال صعوبتان: الاولى تتعلق بالاختصاص القضائي والثانية تتعلق بوسائل الاثبات.

أما الصعوبة الاولى، فقد زالت بالنسبة لتشريعنا بعد الغاء القضاء التجاري واعطاء المحاكم المدنية صلاحية النظر في جميع الدعاوى الناشئة عن الخلافات المدنية والتجارية.

وأما ما يتعلق بوسائل الاثبات، فاذا كان العقد او الالتزام مدنياً بالنسبة لاحد المتخاصمين وتجارياً بالنسبة للآخر، فانه يجب التفريق عندئذ بالنسبة لوضع كل من الفريقين في الدعوى: فاذا كان العقد او الالتزام ذاصفة مدنية بالنسبة للمدعى عليه، فانه لا يجوز للمدعي اثباته الا بوسائل الاثبات المدنية<sup>(١)</sup>. واما اذا كان تجارياً بالنسبة للمدعى عليه، فيحق للمدعي عندئذ اللجوء الى وسائل الاثبات التجارية اذ ان صفة العمل المطلوب اثباته هو الذي يعين طرق الاثبات.

(١) نقض فرنسا ٣١ آذار ١٨٧٢ دالوز ١٨٧٢، ١٠، ٢٢٩.

## الفصل الخامس

### تنازع القوانين في الاعمال التجارية

١١٥ - لا تتفق تشريعات الدول دائماً على صفة العمل ؛ فالعمل الواحد قد يكون ذا صفة تجارية بالنسبة لتشريع دولة ، ويكون ذا صفة مدنية بالنسبة لتشريع دولة أخرى . والامثلة على اختلاف القوانين في تعيين صفة الاعمال التجارية وتحديدتها كثيرة : فالقانون البنائي مثلا يعتبر مشروع شراء العقارات لبيعها بربح تجارياً بحكم ماهيته ( الفقرة ١٥ من المادة ٦ ) ، في حين لا يعتبر القانون الايطالي امثال هذه الاعمال تجارية الا اذا حصلت بنية المضاربة ( الفقرة ٣ من المادة ٣ ) . والقانون الالماني الصادر سنة ١٨٩٥ يعتبر تاجراً « الشخص الذي يضارب على الاموال غير المنقولة شريطة ان يكون مسجلاً في السجل التجاري » بينما اخذ القانون البرتغالي بالقاعدة التي اقرها القانون الايطالي ( الفقرة ٤ من المادة ٤٣٦ ) .

وينشأ عن هذا الاختلاف تنازع في القوانين الواجب تطبيقها على هذه الاعمال . وقد يكون مدار الاختلاف القانون الواجب تطبيقه لتعيين صفة العمل



او القانون الواجب تطبيقه لتحديد شروط الصحة في العمل التجاري، او القانون الواجب تطبيقه لتحديد مفاعيل العمل التجاري .

### القانون الواجب تطبيقه لتعيين صفة العمل

اختلف الفقهاء في القانون الواجب تطبيقه لتعيين صفة العمل، ونشأ عن هذا الاختلاف ثلاث نظريات :

١١٦ - اولا : النظرية القائلة بتطبيق قانون المحل الذي جرى فيه العقد Lex loci ، لان الطرفين بتعاقدتهما في بلد معين ، انما ارادا تعيين صفة العمل بالنسبة للقانون النافذ في هذا البلد . وترتكز هذه النظرية على قرينة ناتجة عن ارادة المتعاقدين الضمنية ، ولذلك فانه يجوز اثبات عكس هذه القرينة للوصول الى عدم تطبيق هذا القانون (١) . غير ان الاتجاه الاخير يرمي الى جعل هذه القرينة ذات صفة قانونية غير قابلة للاثبات العكسي ، وقد قرر هذا المبدأ بالمعاهدة المعقودة في مونتيفيديو سنة ١٨٨٩ بين جمهوريات اميركا الجنوبية ، المتعلقة بتنسيق الحقوق التجارية بين هذه الجمهوريات ، اذ نصت المادة الاولى على ان « الاعمال القانونية تعتبر مدنية او تجارية بالنسبة لقانون البلد الذي جرى فيه العقد » (١)

(١) برادية فوديره جزء ٣ رقم ١٨٠٣ ؛ كالفو جزء ٢ رقم ٨٩٦ ؛ سورفيل رقم ٤٦٦ ؛ ويس جزء ٤ س ٣٧١ .

(٢) جاء في المادة ٢٠ من القانون المدني السوري مانصه : « ١ - يسري على =

على ان الاجتهاد لم يقبل بصورة مطلقة بهذه النظرية ، ولم تطبقها المحاكم على جميع انواع الخلافات الناتجة عن العمل القانوني . فاذا كان تعيين صفة العمل يرمي الى تحديد مفاعيل العقد طبق عندئذ قانون محل العقد ، كخلاف حول تعيين صفة العقد للوصول الى تحديد مقدار الفائدة ، اذ قد يختلف معدل الفائدة في الامور التجارية عنه في الامور المدنية باختلاف التشريع . فقانون التجارة اللبناني مثلاً حدد في حالة عدم الاتفاق على معدل الفائدة في الالتزامات التجارية - هذا المعدل بتسعة بالمائة ( المادة ٢٥٧ ) ، في حين ترك قانون الموجبات والعقود الحرية للمتعاقدين للاتفاق على معدل يزيد عن الفائدة القانونية ، واعتبر الاجتهاد القضائي قانون الموجبات والعقود مرعي الاجراء في المواد التجارية<sup>(١)</sup> . فلو اتفق المدين مع دائئه في عقد ذي صفة تجارية جرى في لبنان على ان يدفع له فائدة بمعدل ١٢ ٪ . وجب على المحاكم السورية تنفيذ هذا الاتفاق ، ولا تسمع من اجله الدعوى بتنزيل الفائدة - عملاً بالمادة الثالثة من نظام المراجعة السوري القديم الصادر في ٩ رجب سنة ١٣٠٤ - الى المعدل الذي حدده القانون ، خصوصاً وان القانون المذكور لا يتعلق بالنظام العام . ولو كان الامر خلاف ذلك ، لجاز للمدين ان يطالب باسترداد ما دفعه من فائدة تجاوز الحد القانوني

---

= الالتزامات التعاقدية قانون الدولة التي يوجد فيها الموطن المشترك للمتعاقدين اذا اتحدا موطناً، فان اختلفا موطناً سرى قانون الدولة التي تم فيها للعقد . هذا ما لم يتفق المتعاقدان او يتبين من الظروف ان قانوناً آخر هو الذي يراد تطبيقه ، ٢ - على ان قانون موقع العقار هو الذي يسري على العقود التي ابرمت بشأن هذا العقار .

(١) محكمة جبل لبنان البدائية ١١ اذار ١٩٠٨ ، النشرة القضائية اللبنانية سنة ١٩٤٨ ص ٥٣٩ .



ولو تم اداء الدين وقطعت المعاملات بين الدائن والمدين ، خلافاً لما نصت عليه المادة السابعة من النظام المذكور (١) .

واما اذا كان تعيين صفة العمل من شأنه التأثير على الاختصاص القضائي ، فيقتضي عندئذ تطبيق قانون المحكمة التي تفصل في الخلاف لتعلق الاختصاص بالنظام العام (٢) .

١١٧ — ثانياً — على ان بعض العلماء قال بوجود تطبيق قانون المحكمة المرفوع اليها الخلاف Lex fori لمعرفة ما اذا كان العمل مديناً او تجارياً ، لان تعيين صفة العمل يتعلق ، على الغالب ، بالنظام العام من حيث الآثار القانونية المترتبة على هذه الصفة ، كتعيين صفة العمل لمعرفة المحكمة ذات الاختصاص ، او تعيين صفة العقد لمعرفة نوع الجريمة في حال تزوير العقد مثلاً (٣) . مثال ذلك ، اعتبر قانون العقوبات اللبناني المؤرخ في ١ اذار سنة ١٩٤٣ جرم تزوير «السندات المالية سواء كانت للحامل او كانت تحول بواسطة التجيير (التظهير) جنائية يعاقب فاعلها بالاشغال الشاقة الموقته لمدة لا تقل عن الخمس سنوات » ( المادة ٤٦٠ ) .

---

(١) انظر المادتين ٢٢٧ و ٢٢٨ من القانون المدني السوري اللتين حددتا الفائدة القانونية باربعة في المائة في المسائل المدنية وخسة في المائة في المسائل التجارية ، واجازتا الاتفاق على اكثر من هذه المعدلات ، ولكن في حدود ٩٪ على الاكثر .

(٢) نصت المادة ٢٣ من القانون المدني السوري على مايلي : « يسري على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة باجراءات المحاكمة قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى او تباشر فيه الاجراءات » .

(٣) ليون كان ورينو جزء ١ رقم ١٨٣ ؛ لوفيلان ، ص ٥٠ ، استئناف غاندي ١١ كانون الثاني ١٨٩٠ دالوز ١٨٩٠ ، ٢٠ ، ٢٥٣ .

ولم يرد في قانون العقوبات السوري القديم نص شبيه بهذا النص ، بل اعتبرت امثال هذه الاسناد من الأوراق العادية واعتبر تزويرها جرماً جنحياً . فلو زور شخص سنداً للحامل صار تنظيمه في لبنان ، واقيمت دعوى الحق العام في سورية قبل وضع قانون العقوبات الجديدة موضع التنفيذ ، فالقانون الواجب تطبيقه هو القانون السوري لا قانون العقوبات اللبناني .

١١٨ — ثالثاً — والأصح ، حسب النظرية الثالثة ، ان لا توضع قواعد ثابتة في تعيين القانون الواجب تطبيقه لمعرفة صفة العمل ، بل يترك الأمر للمحاكم حسب نوع الخلاف المعروض عليها والنتائج التي ينبغي الطرفان في الدعوى الوصول اليها في تعيين صفة العمل . فاذا كانت الدعوى ذات تأثير على الاختصاص القضائي ، وجب تطبيق قانون المحكمة لا قانون محل العقد . واذا كان تعيين صفة العقد يرمي الى البحث في مشروعية الفائدة المتفق عليها مثلاً ، فالقانون الواجب تطبيقه هو قانون محل العقد .

### القانون الواجب تطبيقه لتحديد شروط الصحة في العمل التجاري

قد تختلف الشروط الواجب توفرها لصحة العمل بين بلد وبلد ، وقد يتناول هذا الاختلاف اهلية الطرفين او شكل العمل او موضوعه .

١١٩ — أولاً — الاهلية : قد تختلف اهلية احد المتعاقدين بالنسبة لقانونه الوطني او لقانون المحكمة التي تنظر الخلاف ، فيرجع عندئذ الى القانون الوطني لتعيين الاهلية<sup>(١)</sup> . على ان هذه القاعدة ، لم تطبق على الغالب ، في الاسناد التجارية

(١) سورقيل رقم ٥٥ : ليون كان ورنو جز ١٤ رقم ٢٧٠ مكرر ؛ رولان جزء

١ رقم ٥١ ويس جزء ص ٣٢١ ؛ فاليري رقم ٨٠٣



لاسباب تتعلق بالنظام العام<sup>(١)</sup> وخالفتهما بعض القوانين بصورة صريحة ، كقانون  
الموجبات السويسري الذي نص في مادته ١٠٨٦ على ان « الشخص الذي  
يكون حسب القانون السويسري اهلاً للتعاقد بسفاتيح ، يلزم في سويسرا وان  
كان غير صاحب اهلية وفقاً لقانون بلاده » ، وكقانون التجارة السوري الذي  
نصت الفقرة الثانية من المادة ٤١٦ منه على انه « يرجع في تحديد اهلية الشخص  
الملزم بمقتضى سفتجة الى قانون بلده ، ومع ذلك اذا التزم شخص بمقتضى سفتجة  
وتوافرت فيه اهلية الالتزام بها وفقاً لقانون البلد الذي صدر فيه هذا الالتزام ،  
كان التزامه صحيحاً ولو كانت لا تتوفر فيه هذه الاهلية وفقاً لقانون بلده » .

١٢٥ - ثانياً - شكل العمل : يطبق قانون محل العقد عند الخلاف  
على الشروط الشكلية الواجب توفرها في العقد ، وعلى هذا ، يطبق قانون محل  
انشاء السفتجة لمعرفة ما اذا كانت الشروط الشكلية متوفرة فيها ، وقانون محل  
القبول لمعرفة ما اذا كان قد تم بصورة قانونية من حيث الشكل ، وقانون محل  
وقوع التظهير لنفس الغاية ايضاً<sup>(٢)</sup> .

(١) جاء في قرار الجمعية لحقوق الدولية في بروكسل ( سنة ١٨٨٩ ) مانصه « اذا كان  
الاجنبي غير ذي اهلية للالتزام بموجب حوالات سحب او سندات لامر حسب قانونه الوطني  
ولكنه اهل لذلك حسب قانون البلد الذي وقع فيه هذه السندات ، فانه لا يحق له الاعتداد بقانونه  
الوطني للتحل من التزامه »

(٢) جاء في المادة ٢٤٠ من القانون الدولي الخاص المتفق عليه من قبل جمهوريات امريكا  
الجنوبية في هافانا بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٢٨ مانصه « يخضع شكل العقود والاعمال التجارية  
الى القانون المحلي Loi territoriale ؛ ونصت المادة ٢١ من القانون المدني السوري على  
ان العقود بين الاحياء تخضع في شكلها القانوني لقانون البلد الذي تمت فيه ، ويجوز ايضاً ان  
تخضع للقانون الذي يسري على احكامها الموضوعية ، كما يجوز ان تخضع لقانون موطن المتعاقدين  
او قانونها الوطني المشترك »

١٢١ - ثالثا - موضوع العمل : اذا كان موضوع العمل لا يتنافى مع النظام العام فانه يرجع، في حال الخلاف، الى قانون محل العقد .

### القانون الواجب تطبيقه لتحديد مفاعيل العمل التجاري

١٢٢ - اذا كانت مفاعيل العقد تتعلق بارادة الطرفين ولا تمت الى النظام العام بصلة فانه يطبق عليها ، في حال الخلاف ، قانون محل حصول العقد اذ يعتبر تطبيق هذا القانون تنفيذاً لارادة المتعاقدين ، كتحديد معدل الفائدة التعاقدية في الامور التجارية مثلا، او تعيين محل وزمن تنفيذ العقد وأساليب التنفيذ. اما اذا كانت مفاعيل العقد مستقلة عن ارادة الطرفين ، كتحديد معدل الفائدة القانونية ، او تعيين مدة التقادم ، او تعيين النتائج القانونية المترتبة على بعض الاعمال غير التعاقدية كسبه العقد والفعل الضار ، فانه يرجع عندئذ من اجلها الى قانون المحكمة التي تنظر الدعوى .

LE COMMERÇANT

\*  
\* \*





# الباب الأول

## الفصل الثالث

### التاجر

#### LE COMMERÇANT

ووفق القانون القديم بين الأهلية المدنية والأهلية التجارية ، فلم يمنح الصفة التجارية إلا للشخص الذي أتم الحادية والعشرين من عمره أو أتم الثلاثة عشرة ولم يمت الحادية والعشرين بشرط حصوله على إذن من وليه أو وصيه وعلى ترخيص من المحكمة الابتدائية .

أما قانون التجارة لعام 1914 ، فإنه لم يقتصر على إعطاء الصفة التجارية للشخص الذي أخذ من تملط الأعمال التجارية مهنة رئيسية له بحسب ، وإنما أعطى هذه الصفة أيضاً لى كل شخص أعلن فى الصحف أو للنشرات أو أية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله

LE COMMERÇANT

# الباب الأول

## في شروط احتراف التجارة

١٢٣ - قصر قانون التجارة العماني القديم الصفة التجارية على الشخص الذي يتعاطى الاعمال التجارية ويتخذها مهنة له ، فاخرج بذلك من عداد التجار كل شخص لم يتخذ الاعمال التجارية مهنة رئيسية له ، كما انه لم يمنح الصفة التجارية للشركات التي يكون موضوعها مديناً وان اتخذت في تأسيسها الشكل التجاري. و فرق القانون القديم بين الاهلية المدنية والاهلية التجارية ، فلم يمنح الصفة التجارية الا للشخص الذي اتم الحادية والعشرين من عمره او اتم الثامنة عشرة ولم يتم الحادية والعشرين بشرط حصوله على اذن من وليه او وصيه وعلى ترخيص من المحكمة الابتدائية .

اما قانون التجارة لعام ١٩٤٩ ، فانه لم يقتصر على اعطاء الصفة التجارية للشخص الذي اتخذ من تعاطي الاعمال التجارية مهنة رئيسية له فحسب ، وانما اعطى هذه الصفة ايضاً الى كل شخص اعلن في الصحف او النشرات او اية



واسطة اخرى عن المحل الذي اسسه وفتحته للاشتغال بالمعاملات التجارية وان لم يتخذ التجارة مهنة مألوفة له

وكذلك لم يتقيد التشريع الجديد ، بالنسبة للشركات ، بصفة المشروع الذي من اجله اسست الشركة ليمنحها الصفة التجارية ، بل اعطى هذه الصفة للشركة التي يكون موضوعها مدنياً اذا اتخذت صفة الشركة المغفلة او المحدودة المسؤولية او شركة التوصية المساهمة .

واما ما يتعلق بالاهلية ، فقد اخضع التشريع الجديد الاهلية التجارية لاحكام القانون المدني .

رقم ٦٦١  
رقم ٦٦٢  
رقم ٦٦٣  
رقم ٦٦٤  
رقم ٦٦٥  
رقم ٦٦٦  
رقم ٦٦٧  
رقم ٦٦٨  
رقم ٦٦٩  
رقم ٦٧٠  
رقم ٦٧١  
رقم ٦٧٢  
رقم ٦٧٣  
رقم ٦٧٤  
رقم ٦٧٥  
رقم ٦٧٦  
رقم ٦٧٧  
رقم ٦٧٨  
رقم ٦٧٩  
رقم ٦٨٠  
رقم ٦٨١  
رقم ٦٨٢  
رقم ٦٨٣  
رقم ٦٨٤  
رقم ٦٨٥  
رقم ٦٨٦  
رقم ٦٨٧  
رقم ٦٨٨  
رقم ٦٨٩  
رقم ٦٩٠  
رقم ٦٩١  
رقم ٦٩٢  
رقم ٦٩٣  
رقم ٦٩٤  
رقم ٦٩٥  
رقم ٦٩٦  
رقم ٦٩٧  
رقم ٦٩٨  
رقم ٦٩٩  
رقم ٧٠٠





١٢٥ - لم ينص قانون التجارة على وجوب تعاطي الشخص الاعمال التجارية لحسابه الشخصي ليعتبر تاجراً ، كما فعل بعض القوانين الحديثة كالقانون الايطالي مثلاً . على ان هذا الشرط بدهي لان التجارة إنما تقوم على الاثمان الشخصي ، فيجب على من يتعاطى الاعمال التجارية ان يعرض نفسه للمسؤوليات التي قد تترتب من جراء قيامه بهذه الاعمال ، اذ لولا الثقة بشخصه لما كان هنالك من يتعاقد معه . وقد اقر الاجتهاد هذا الشرط وجعله متمماً لشرط تعاطي الاعمال التجارية . وعلى هذا ، لا يكتسب صفة التاجر - رغم قيامه بالاعمال التجارية - الشخص الذي يكون مرتبطاً بالمشروع التجاري بعقد استخدام ، كمدير الشركة والموظفين على اختلاف طبقاتهم وربان السفينة ، حتى ولو كان لهؤلاء حصة في الارباح ، لانهم - على الرغم من اشتراكهم في الربح - يعتبرون خاضعين لارادة صاحب المشروع التجاري وغير مسؤولين ، بصفة شخصية ، عن الاعمال التي يقومون بها .

١٢٦ - اما الشريك في شركة تجارية ، فانه يعتبر تاجراً اذا كان مسؤولاً عن اعمال الشركة بشخصه ، سواء اشترك في ادارة الشركة او لم يشترك ، كالشريك المتضامن في شركات التضامن وفي شركات التوصية البسيطة وشركات التوصية المساهمة ، لان اعتبار الشركة التجاري إنما يقوم على اعتبار الشركاء المسؤولين بصورة غير محدودة عن اعمالها ، رغم اختلاف شخصية الشركة الاعتبارية عن شخصية اعضائها ، اذ تعتبر اعمال الشركة كأنها صادرة عن الشركاء لترتب المسؤولية عليهم من جرائها

ويعتبرون من اجل ذلك تجاراً<sup>(١)</sup>.

اما الشركاء غير المسؤولين بشخصهم وبصورة غير محدودة عن اعمال الشركة ، فان مجرد اشتراكهم بجزء من اموالهم في الشركة لا يكسبهم الصفة التجارية ، لان الاعمال التي تقوم بها الشركة تتعلق بدمتها باعتبارها ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية افرادها ، وبذمة الشركاء المتضامين معها ، ولا تؤثر على ذمة غيرهم من الشركاء الا بقدر حصتهم في رأسمال الشركة . ولذلك لا يعتبر تاجراً الشريك الموصي في شركات التوصية البسيطة والشريك المساهم في شركات التوصية المساهمة وفي الشركات المغفلة<sup>(٢)</sup> . ولكن اذا تدخل الشريك الموصي في اعمال شركة التوصية واصبح مسؤولاً كالشريك المتضامن بجميع امواله ، عن ديون الشركة فهل يجب من اجل ذلك اعتباره محترفاً في الاعمال التجارية واعطائه صفة التاجر ؟ اختلف الفقهاء حول هذا الموضوع ، الا ان الرأي السائد هو ان تدخل الشريك الموصي في اعمال شركة التوصية لا يكسبه حتماً صفة التاجر ، بل لا بد من احترافه الاعمال التجارية . ويعود تقدير ذلك لقضاة الموضوع .

١٢٧ — وقد يقوم شخص باحتراف الاعمال التجارية باسمه بصورة ظاهرة

(١) استئناف تولوز ١٥ كانون الاول ١٨٦٥ سيره ي ١٨٦٦ ، ٧٠٢ ، استئناف باريس ٣ كانون الثاني ١٨٦٦ سيره ي ١٨٦٦ ، ٤٨٤ ، نقض فرنسا ١٣ ايار ١٨٧٩ سيره ي ١٨٨٠ ، ١٦٣ ، (٢) نالير رقم ٢ : ٢ و ١ : ٨٢ ، ايون كان ورينو جز ١٥ رقم ٢٠٤ مكرر ، ايسكارا موجز الحقوق التجارية رقم ١٤١ . استئناف باريس ١١ كانون الثاني ١٨٥٨ دالوز ١٨٥٩ ، ١٦٦ ، ٢ ، استئناف باريس ٢ اذار ١٨٥٨ جريدة محكمة التجارة ١٨٥٨ ص ٣٧ : استئناف ليون ١١ شباط ١٩٠٣ دالوز الاسبوعي ١٩٠٣ ص ١١٢ .



ولكن لحساب غيره في الواقع ، كأن يكون صاحب المشروع التجاري الحقيقي غير قادر على تعاطي التجارة او ممنوعاً من احترافها لاحد الاسباب التي سنأتي على ذكرها ، فيستعير اسم غيره او يستتر وراء شخص آخر للقيام بالاعمال التجارية . ففي هذه الحالة اعتبر صاحب العمل الحقيقي تاجراً رغم عدم قيامه بالاعمال التجارية بنفسه . اما الشخص الذي اعار اسمه ، فقد انكر عليه بعض الفقهاء الصفة التجارية <sup>(١)</sup> باعتبار انه لا يقوم بالعمل لمصلحته الشخصية . ولكننا نرى ان ظهوره بصفة التاجر وارتباطه مع الغير بهذه الصفة ، دون الاعلان عن صفته الاصلية ، كل ذلك يجب ان يؤدي الى الزامه بصفة التاجر وتحمله جميع النتائج التي رتبها القانون على محترفي التجارة اذ لا يجوز ان يفلت من احكام القانون من استعمل الغش في علاقاته مع الغير ، خصوصاً وان التجارة اما بنيت على الاعتبار الشخصي <sup>(٢)</sup> .

ولا فرق بين ان تكون الاعمال التجارية مما اجازها المشرع ، او ان تكون ممنوعة لمخالفتها القانون او الآداب او الصحة العامة مثلاً . فاذا قام صاحب محل للعب القمار بشراء البضائع بقصد بيعها بربح لرواد محله اعتبر تاجراً ، وان كانت هذه الاعمال باطلة اصلاً ، وكذلك الامر في الشخص الذي يحترف شراء المخدرات بقصد بيعها بربح او يتاجر بالاسلحة الممنوعة .

(١) محن شفيق ، القانون التجاري السوري ، طبعه ١٩٤٧ : ص ٦٣ ؛ الوسيط في القانون التجاري المصري ج ١ ص ١٠٩ .  
(٢) ليون كان ورينو جز ١ ، رقم ٢٠٥ ؛ ماسة ، الحقوق التجارية ، جزء ٣ رقم ٢٥٦ ريبير ، موجز الحقوق التجارية ، رقم ٢٠٢ ؛ ايسكارا ، موجز الحقوق التجارية ، جزء ١ ص ٨٦ .





## الفصل الثاني

### احتراف الاعمال التجارية

١٢٨ - لا يكفي تعاطي الاعمال التجارية وحده لاعتبار الشخص تاجراً ، بل لا بد ايضاً من اتخاذ هذه الاعمال حرفه له . فقد نصت الفقرة الاولى من المادة الثانية من قانون التجارة على ان « التجار هم الاشخاص الذين تكون مهنتهم القيام باعمال تجارية » كما نصت المادة ١٢ من القانون نفسه على انه « لا يعد تاجراً من قام بمعاملة تجارية عرضاً الا ان المعاملة المذكورة تكون خاضعة لاحكام قانون التجارة » .

يجب التفريق اذن بين اعتياد الاعمال التجارية واحتراف التجارة . فقد يعتاد شخص تعاطي بعض الاعمال التجارية ، دون ان يقصد من ذلك احتراف التجارة . والامثلة على ذلك كثيرة: فالشخص الذي اعتاد الا ككتاب في اسهم شركات تجارية او شراء اوراق مالية لا يعتبر من اجل ذلك تاجراً رغم قيامه باعمال تجارية . على ان المشرع اعتبر تاجراً الشخص الذي ظهر للناس بهذه الصفة وان لم يتخذ التجارة مهنة مألوفة له ، اذ جاء في المادة ١١ من قانون التجارة

ان « كل من اعلن في الصحف او النشرات او اية واسطة اخرى عن المحل الذي اسسه وفتحه للاشتغال بالمعاملات التجارية يعد تاجراً وان لم يتخذ التجارة مهنة مألوفة له » .

١٢٩ - وقد سكت القانون عن تعريف الاحتراف ، وعرفه بعض الفقهاء بانه « حالة الشخص الذي اتخذ من تعاطي بعض الاعمال التجارية سبباً للارتزاق » (١) .

ولا يثبت الاحتراف بعدد الاعمال التجارية التي يقوم بها الشخص ، لان القانون لم يحدد عدد المعاملات التي يتحقق معها الاحتراف ؛ ويعود امر تقدير ذلك لقضاة الموضوع (٢) .

على ان نية الاحتراف لا تفترض في الشخص الذي اعتاد تعاطي بعض الاعمال التجارية ، بل يجب على من يدعي وجود الاحتراف اثبات ادعائه . ويتم الاثبات بجميع الطرق القانونية ، وقد يؤخذ من تكرار تعاطي الاعمال التجارية قرينة على وجود نية الاحتراف .

والاحتراف الفعلي للاعمال التجارية شرط اساسي لاعتبار الشخص تاجراً . ولذلك لا تكفي بعض المظاهر الخارجية وحدها لاثبات الاحتراف ، كما لا يكفي اقرار شخص بصفته التجارية لا اعتباره تاجراً ، لان هذه الصفة مستمدة من

(١) لو كره ، الشريعة المدني والتجاري ، جزء ١٠ ، ص ٢٩٩ .

(٢) نقض لبنان ٢٤ كانون الاول ١٩٢٩ المجلة القضائية سنة ١١ ص ٣٦٦ ؛ استئناف

بروكسل ٢ كانون الثاني ١٨٨٥ دالوز ١٨٨٦ ، ٢ ، ٢٢٠٠ ، نقض فرنسا ١٣ ايار ١٨٨٢ دالوز ٤٨٧ ، ١٤ ، ١٨٨٢ .



القانون فلا تكتسب بمجرد الاقرار فقط اذا لم تتوافر بعض الشروط القانونية<sup>(١)</sup>.  
وليس لمن يوصف بالصفة التجارية من قبل قضاة الموضوع ، بالاستناد الى  
الوقائع الماثلة في الدعوى ، ان يناقش هذه الصفة امام محكمة النقض بمناقشة  
الوقائع نفسها ، كما أنه ليس له ايضاً ان يعترض لاول مرة أمام هذه المحكمة  
بانعدام شرط الاحتراف لتعلق ذلك بوقائع موضوعية . على أنه يحق لمحكمة  
النقض ان تراقب وصف الاعمال التي استندت اليها المحاكم لاعطاء من قام بها  
صفة التاجر ، لان صفة العمل من الامور القانونية كما رأينا .

١٣٠ - وعند توافر هذين الشرطين - تعاطي التجارة والاحتراف -  
يجب اعتبار الشخص صاحب الاهلية تاجراً . ولم يكن القانون القديم يفرق بين  
تاجر وآخر من حيث أهمية الاعمال التجارية واتساعها . فالتاجر الكبير ، كالبائع  
الصغير ، تترتب عليهما نفس الواجبات ولهما نفس الحقوق التي نص عليها قانون  
التجارة . غير أن المحاكم في فرنسا تساهلت في امر البائع المتجول صاحب التجارة  
الصغيرة ، فلم تعتبره تاجراً من جهة الآثار القانونية ، اي أنها لم تلزمه بمسك دفاتر  
تجارية ولم تشأ ان تطبق بحقه نظام الافلاس . ولعل هذا التساهل ناتج عن ان  
مسك الدفاتر التجارية يتطلب اعباء مالية قد يعجز عنها البائع المتجول ، كما  
يتطلب شهر الافلاس مصاريف قضائية لا يمكن لهذا الاخير تحملها . على ان

---

(١) ليون كان ورينو جزء ١ رقم ٢٠٨ : الوزنة جزء ١ رقم ٢٦١ ؛ ايسكارا ، موجز  
الحقوق التجارية ، جزء ١ ص ٨٥ ؛ محكمة تجارة نانت ١٩ كانون الاول ١٨٩١ مجموعة اجتهادات  
نانت ١٠١٨٩٢ ، ٨٨ ؛ نقض لبنان ٢ : كانون الاول ١٩٢٩ المجلة القضائية سنة ١١ ص ٣٦٦ ؛  
استئناف حلب المختلط قرار رقم ٩١ في ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٢ .

هذا التساهل ، الذي اقتضته الضرورة ، جاء مخالفاً لصراحة القانون ؛ ولذلك جاءت القوانين الحديثة تفرق بين التاجر الكبير والتاجر الصغير ، كما فعل قانوننا التجاري اذ نصت المادة العاشرة منه على ان « الافراد الذين يتعاطون تجارة صغيرة او حرفة بسيطة ذات نفقات عامة زهيدة بحيث يعتمدون في الغالب على مساعيهم البدنية للحصول على أرباح قليلة لتأمين معيشتهم اكثر من استنادهم الى رأسمالهم النقدي ، كالبائع الطواف او البائع بالمياومة او الذين يقومون بنقلات صغيرة على البر او سطح الماء ، لا يخضعون للواجبات المختصة بالدفاتر التجارية ولا لقواعد الشهر ولا لاحكام الافلاس والصلح الواقي المنصوص عليها في هذا القانون » .

١٣١ — على ان صفة التاجر تلزم من احترف الاعمال التجارية ، وان تعاطى هذه الاعمال بالاشتراك مع حرفة اخرى غير تجارية : فالزراع والطبيب والمحامي والموظف الذين يقومون باعمال تجارية بصورة اعتيادية يستدل منها على نية الاحتراف يخضعون للواجبات التي فرضها قانون التجارة على التجار ، من اجل اعمالهم التجارية ، وعند شهر افلاسهم من اجل هذه الاعمال لا يجوز تجزئة ذمتهم بل تطغى الصفة التجارية على باقي الحرف وتدخل جميع موجوداتهم في التفليسة لتقسم بين سائر دائنيهم ، سواء كانت ديونهم تجارية او مدنية ، وفقاً للاصول التي سنأتي على ذكرها عند البحث في الافلاس (١) .

(١) استئناف باريس ١٦ آب ١٨٧٠ جريدة محكمة التجارة ١٨٧١ ص ٣٦٥ ؛ محكمة تجارة مرسيليا ١٣ تشرين الثاني ١٨٧٦ مجلة اجتهاد مرسيليا ١٨٧٧ ، ١ ، ٣ ؛ استئناف ريوم ٢٩ تشرين الثاني ١٨٨٠ جريدة العدلية : ١٨٨٠ ، ٢٠ ، ٨٢ ؛ نقض فرنسا ١٥ كانون الثاني ١٨٩٥ سيرهي ١٨٩٥ ، ١٤ ، ٨٠ .



## الفصل الثالث

فوائد التفريق بين التاجر وغير التاجر

١٣٢ - ان فوائد التفريق بين التاجر وغير التاجر كثيرة اهمها ما يلي :

اولاً - ان صفة التاجر شرط اساسي لاعطاء بعض الاعمال غير التجارية بحكم ماهيتها صفة الأعمال التجارية بالتبعية .

ثانياً - وصفة التاجر شرط اساسي ايضاً لامكان تطبيق احكام الصلح الوافي والافلاس والعقوبات المترتبة بمقتضى قانون العقوبات على المفلسين المقصرين او المحتملين .

ثالثاً - تخضع الشركات التجارية على الغالب لتشريع يختلف عن التشريع الذي تخضع له الشركات المدنية .

رابعاً - يحق للتجار وحدهم ان يشتركوا في انتخابات الغرف التجارية وان يكونوا اعضاء فيها .

خامساً - تلتزم القوازين التجار ببعض الواجبات الخاصة بهم كسك الدفاتر

التجارية او شهر عقود الزواج او التسجيل في سجل التجارة او فتح حساب  
مصري باسمهم . جارة . *Registre de commerce* فانه لم يكن مردداً في

سادساً - يخضع التجار الى بعض الضرائب الخاصة بهم ، وتكون نسبتها  
اكثر ارتفاعاً من الضرائب التي تفرض على غير التجار . وتلجأ الدول احياناً  
الى فرض ضرائب استثنائية على التجار اثناء الحروب .

### مجلتان لاد قبة عتات ليجا اوار في

داه كما : ت ليجا اوار كلا مجلتان لاد قبة عتات ليجا اوار في ١٩١١ -  
مجلتان لاد قبة عتات ليجا اوار في ١٩١٢ - قبة عتات ليجا اوار في ١٩١٣ -  
قبة عتات ليجا اوار في ١٩١٤ .

قبة عتات ليجا اوار في ١٩١٥ \* \* \* قبة عتات ليجا اوار في ١٩١٦ \* \* \*  
قبة عتات ليجا اوار في ١٩١٧ \* \* \* قبة عتات ليجا اوار في ١٩١٨ \* \* \*  
قبة عتات ليجا اوار في ١٩١٩ \* \* \* قبة عتات ليجا اوار في ١٩٢٠ \* \* \*  
قبة عتات ليجا اوار في ١٩٢١ \* \* \* قبة عتات ليجا اوار في ١٩٢٢ \* \* \*  
قبة عتات ليجا اوار في ١٩٢٣ \* \* \* قبة عتات ليجا اوار في ١٩٢٤ \* \* \*  
قبة عتات ليجا اوار في ١٩٢٥ \* \* \* قبة عتات ليجا اوار في ١٩٢٦ \* \* \*  
قبة عتات ليجا اوار في ١٩٢٧ \* \* \* قبة عتات ليجا اوار في ١٩٢٨ \* \* \*  
قبة عتات ليجا اوار في ١٩٢٩ \* \* \* قبة عتات ليجا اوار في ١٩٣٠ \* \* \*  
قبة عتات ليجا اوار في ١٩٣١ \* \* \* قبة عتات ليجا اوار في ١٩٣٢ \* \* \*  
قبة عتات ليجا اوار في ١٩٣٣ \* \* \* قبة عتات ليجا اوار في ١٩٣٤ \* \* \*  
قبة عتات ليجا اوار في ١٩٣٥ \* \* \* قبة عتات ليجا اوار في ١٩٣٦ \* \* \*  
قبة عتات ليجا اوار في ١٩٣٧ \* \* \* قبة عتات ليجا اوار في ١٩٣٨ \* \* \*  
قبة عتات ليجا اوار في ١٩٣٩ \* \* \* قبة عتات ليجا اوار في ١٩٤٠ \* \* \*



# الباب الثاني

## في الواجبات المترتبة على التاجر

١٣٣ - فرض معظم تشريعات الدول على التاجر ثلاثة واجبات : الاول ان يمسك دفاتر تجارية ، والثاني ان يشهر عقد زواجه ، والثالث ان يسجل اسمه في سجل التجارة .

على ان قانون التجارة السوري اقتصر على واجبين هما مسك الدفاتر التجارية والتسجيل في سجل التجارة فقط ولم يجبر التاجر على شهر عقد زواجه لان النظام الزوجي الوحيد المتبع لدينا ، وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية ، هو نظام انفصال اموال الزوج عن اموال زوجته *Séparation des biens* . ولذلك لم ير المشرع ضرورة لشهر عقد الزواج ، اذ ان القصد من الشهر اطلاع الاشخاص الذين يرغبون في التعامل مع التاجر المتزوج على وضعه المالي ومدى تأثيره بالنظام الذي اختاره عند زواجه . اما التاجر التابع لجنسية اجنبية ، فهو ملزم بشهر عقد زواجه عند التسجيل في سجل التجارة ، ما لم يكن الزوجان

خاضعين لنظام الاشتراك القانوني في الاموال ( المادة ٢٤ فقرة و تجاري ) .  
اما سجل التجارة Registre de commerce فانه لم يكن معروفاً في  
التشريع الفرنسي عندما اقتبس المشرع العماني عنه قانونه التجاري . وقد ظل  
تشريعتنا خالياً من نظام سجل التجارة حتى صدور قانون التجارة لعام ١٩٤٩ ،  
رغم ادخاله على معظم التشريعات الاجنبية تقلا عن التشريع الالماني .

\*\*\*



# الفصل الأول

## الدفاتر التجارية

Les livres de commerce

مبارى، عامر

١٣٤ - كل شخص مجبر ، بحكم الطبيعة ، اذا ما اراد تنظيم حالته المالية واقامة التوازن بين مصروفه ودخله ، ان يمسك دفترًا يقيد فيه ما يربحه وما يصرفه . وقد اخذ المشرع بهذا الوجوب الطبيعي فجعله وجوباً قانونياً بالنسبة للتاجر سواء كان فرداً او شركة ، قاصداً مصلحة التاجر نفسه ومصلحة الافراد الذين يتعاملون معه .

والدفاتر التجارية فوائدها عدة اهمها :

- ١ - ان مسك دفاتر تجارية يمكن التاجر من معرفة حالته المالية فيستطيع بذلك تلافي الاخطاء التي يكون قد ارتكبها وادت الى خسارته .
- ٢ - كثيراً ما يتعذر على التاجر ، بسبب طبيعة الاعمال التجارية والسرعة المطلوبة في انجازها ، اللجوء الى وثائق خطية من اجل اثباتها فيكتفي بتسجيلها في دفاتره التجارية التي تفيد في بعض الحالات لاثبات هذه المعاملات كما سنرى .

٣ - يمكن للتاجر ان يستعين بدفاتره التجارية ، اذا كانت منتظمة، لاثبات حسن نيته عند عجزه عن دفع ديونه التجارية وطلب منحه الصلح الواقي .  
وإذا ماشر افلاسه ، امكنه ان يستعين ايضاً بهذه الدفاتر لينجو من خطر الافلاس ، التصويري او الاحتيالي ، وذلك باثبات وقوعه بخسارة حقيقية ادت الى ضعفة حالته المالية وسببت افلاسه .

٤ - واخيراً ، تفيد الدفاتر التجارية عند فرض الضريبة على الدخل ، اذ يمكن التاجر من التصريح عن ارباحه الحقيقية وتحويل دون فرض هذه الضرائب اعتباراً من قبل الدوائر المالية .

١٣٥ - يتبين مما ذكر ان الدفاتر التجارية انما وجدت لمنفعة التاجر اكثر منها لمنفعة الاشخاص الذين يتعاملون معه . وقد يستفيد هؤلاء من وجود هذه الدفاتر كوسيلة للاثبات من جهة ، ولاظهار سوء نية التاجر المفلس وتلاعبه توصلاً الى مجازاته بالعقوبات التي فرضها قانون العقوبات ، في مثل هذه الحالات ، من جهة اخرى كما سنرى عند بحثنا في الافلاس .

ويرجع استعمال الدفاتر التجارية الى العصور القديمة . وقد عرفها الرومان فاشار غايوس وجوستينيان الى العقود التي تنشأ عن القيد بالدفاتر ، واعتبرا هذا القيد دليلاً على انشغال الذمة ، واعتبر شيشرون من واجب كل روماني استعمال الدفاتر ليدون فيها جميع شؤونه . وعرفت الشريعة الاسلامية الدفاتر التجارية فاشار الفقهاء في مؤلفاتهم الى « دفتر البياع والصراف والسمسار » ، كما جاء في كتاب الفتح لابن عابدين « ان خط السمسار والصراف حجة للعرف الجاري به » ، ومما قاله ايضاً في موضوع آخر « فلو لم يعمل به - اي بالدفتر - يلزم ضياع



اموال الناس اذ غالب بيوعاتهم بلا شهود خصوصاً ما يرسلونه الى شركائهم وامنائهم في البلاد ، لتعذر الاشهاد في مثله ، فيكتفون بالمكتوب في كتاب او دفتر ويجعلونه فيما بينهم حجة عند تحقق الخط « (١)

### الاستحاضة بالمرصون بمسك الدفاتر التجارية

١٣٦ - اوجب قانون التجارة على التجار مسك بعض الدفاتر التجارية. وقد شمل هذا الازام ، حسب التشريع القديم ، كل تاجر على الاطلاق سواء كان كبيراً او صغيراً ، فكان صاحب المعامل والبائع المتجول ملزمين على السواء ، بحكم القانون ، على مسك الدفاتر التي اوجب المشرع مسكها . غير ان الوقائع اثبتت ان بعض التجار ذوي التجارة الصغيرة والراسمال الضئيل لا يتمكنون من القيام بما اوجبه القانون ، وانهم لو عمدوا الى مسك دفاتر تجارية لاستهلكت نفقات شراء تلك الدفاتر ومسكها القسم الاكبر من رأسمالهم ، ان لم يكن كله . وقد رأى بعض الفقهاء ، رغم وجود النص على اطلاقه ، ضرورة اعفاء هذه الفئة من التجار مما فرضه قانون التجارة ، وخالفهم في هذه النظرية آخرون ونخص بالذكر منهم العالم « ليون كان » الذي زعم ان النص انما ورد مطلقاً ولم يشأ المشرع ان يستثني احداً من هذا الواجب فلا مجال اذن ، حسب رأيه ، ان يصنف التجار في فئتين اذ لو اراد المشرع ذلك لكان من السهل عليه ايجاد نص في قانون التجارة يميز الاعفاء لفئة معينة (٢) . وفي الحقيقة ، فان

(١) ابن عابدين ، جزء ٤ ص ٣٦٧ وما يليها .

(٢) جزء ١ ص ٣٢٢ رقم ٢٥٧ .

الاعفاء الذي اراده بعض الفقهاء لصغار التجار لا محل له لمخالفته صراحة النص القانوني. وعلى كل ، فان تعميم هذا النص على جميع التجار لا ينشأ عنه المحذور الذي اورده القائلون بعكس هذه النظرية اذ ان هذا الواجب لم يؤيد بعقوبة ما الا عند الافلاس ، وفي هذه الحالة ترك القانون للمحاكم السلطة الواسعة في تقدير العقوبة المفروضة على عدم مسك الدفاتر التجارية. وفضلا عن ذلك ، فان للمحاكم السلطة الواسعة ايضا في تقدير اهمية الاعمال التي يتعاطاها الشخص وفي اعتبارها غير كافية لا كسابه صفة التاجر ، وهي اذا مانفت هذه الصفة عن الشخص الذي لا يكون قادراً على مسك دفاتر تجارية بالنسبة لضعف تجارته ، تكون قد رفعت عنه هذا الواجب فابعدت عنه الافلاس واعفته من جميع النتائج القانونية المترتبة عليه .

وقد تأثر التشريع الحديث بالنظرية القائلة بوجوب اعفاء صغار التجار من مسك الدفاتر التجارية ، فنصت المادة العاشرة من قانون التجارة لعام ١٩٤٩ على ان «الافراد الذين يتعاطون تجارة صغيرة او حرفة بسيطة ذات نفقات عامة زهيدة بحيث يعتمدون في الغالب على مساعيتهم البدنية للحصول على ارباح قليلة لتأمين معيشتهم اكثر من استنادهم الى رأسمالهم النقدي ، كالبائع الطواف او البائع بالميامة ، او الذين يقومون بنقلات صغيرة على البر او سطح الماء لا يخضعون للواجبات المختصة بالدفاتر التجارية ولا لقواعد الشهر ولا لاحكام الافلاس والصلح الواقي المنصوص عليها في هذا القانون» .

١٣٧ - وواجب مسك الدفاتر يطبق على الاشخاص الطبيعية



والاشخاص الاعتبارية . وفي رأينا انه يتوجب على الشريك المتضامن ، في شركات الاشخاص ، ان يمسك دفاتر تجارية لنفسه مستقلة عن دفاتر الشركة لاختلاف شخصيته الحقوقية عن شخصية الشركة ولانه يعتبر بحكم القانون تاجراً لمجرد دخوله بصفة شريك متضامن في شركة اشخاص .

وهذا الواجب مفروض على المواطنين والاجانب على السواء ، ولا مجال للبحث عن قانونهم الشخصي وعما اذا كان يعفيهم من مسك دفاتر تجارية، لان النص يتعلق بالنظام العام .

وعلى العكس من ذلك ، فالشخص الذي لم يحترف التجارة لا يلزم بمسك دفاتر تجارية وان قام احياناً بصورة عارضة ببعض الاعمال التجارية .

### انواع الدفاتر التجارية

١٣٨ — يترك بعض التشريعات للتجار حرية مسك الدفاتر التي يرونها كافية للدلالة على حالة تجارتهم دون تحديد هذه الدفاتر وبيان انواعها . وقد اتبع المشرع المصري هذه الطريقة في القانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٣ اذ نص هذا القانون على الزام التاجر بمسك « الدفاتر التي تستلزمها طبيعة تجارته واهميتها » ، ولكنه في الوقت نفسه الزم كل تاجر بمسك دفترين على الاقل هما دفتر اليومية ودفتر الجرد .

ويحدد بعض التشريعات الاخرى الدفاتر التي يجب على كل تاجر مسكها وتترك له حرية اضافة دفاتر اخرى عليها . وقد اخذ بهذه الطريقة التشريع

الفرنسي ومعظم التشريعات المستمدة منه ، ومنها التشريع السوري ، فقد نصت المادة (١٦) من قانون التجارة على انه « ١ - يجب على كل تاجر ان ينظم على الاقل الدفاتر الثلاثة الآتية :

آ - دفتر اليومية ويجب ان يقيد فيه يوماً فيوماً جميع الاعمال التي تعود بوجه من الوجوه الى مشروعه التجاري ، وان يقيد بالجملة شهراً فشهراً النفقات التي انفقها على نفسه واسرته .

ب - دفتر صور الرسائل ويجب ان تنسخ فيه الرسائل والبرقيات التي يرسلها .

ج - دفتر الجرد والميزانية اللذان يجب تنظيمهما مرة على الاقل كل سنة .

٢ - ويجب عليه ان يحفظ ويرتب الرسائل والبرقيات التي يتلقاها .

فالدفاتر التجارية هي اذن على نوعين : دفاتر تجارية الزامية ودفاتر تجارية

اختيارية<sup>(١)</sup>

آ - الدفاتر التجارية الزامية : Livres obligatoires :

الدفاتر التجارية الزامية ، بمقتضى المادة ١٦ من قانون التجارة ، ثلاثة :

دفتر اليومية ودفتر صور الرسائل ودفتر الجرد والميزانية .

---

(١) عدا عن الدفاتر التي نص قانون التجارة على وجوب مسكها من قبل جميع التجار فقد اوجب بعض القوانين الخاصة على محترفي بعض المماريع التجارية مسك دفاتر اخرى ( راجع بهذا الخصوص القانون المتعلق بمزاولة مهنة الصيدلية وقانون العمل )



١٣٩ - جاء في المادة ١٦ من قانون التجارة انه « يجب على كل تاجر ان ينظم على الاقل الدفاتر الثلاثة الآتية : « أ - دفتر اليومية ، ويجب ان يقيد فيه يوماً فيوماً جميع الاعمال التي تعود بوجه من الوجوه الى مشروعه التجاري وان يقيد بالجملة شهراً فشهراً النفقات التي انفقها على نفسه واسرته »

يتبين مما ذكرنا ان دفتر اليومية هو الاساس الذي ترتكز عليه جميع اعمال التاجر وانه كما قال بعضهم « المحضر اليومي المفصل لكل الاعمال التي يتعاطاها التاجر في حياته والمؤثرة في اعماله ».

اما القيود التي يجب ان يتضمنها دفتر اليومية فهي :

( ١ ) جميع اعمال البيع . على انه لا يشترط بالنسبة لتجار المفرق ان يقيدوا في دفتر اليومية كل عملية بمفردها ، بل يكفي ان يذكروا في قيد واحد مجموع العمليات اليومية بعد ان تكون قد وردت بالتفصيل في دفتر الخراطوش ، وهو من الدفاتر الاختيارية كما سنرى .

( ٢ ) كل تداول يجريه التاجر في الاسناد التجارية من شراء او بيع او تظهير .

( ٣ ) بيان جميع ما دخل على التاجر من مال ، حتى ولو كان مصدره غير التجارة كالارث والهبة ، وجميع ما صرفه ، ولو كان لسبب خارج عن تجارته ، كشراء دار لسكناه واعطاء مهر لابنه وجميع مصاريفه الشخصية والمنزلية .

وقد قصد القانون من وجوب ذكر الأمور غير المتعلقة بالتجارة في دفتر

اليومية معرفة حالة التاجر المالية الحقيقية وما اذا كان تأخره عن الدفع ، في حالة شهر افلاسه ، ناتجاً عن اسرافه حتى اذا كان الأمر كذلك اعتبر مفلساً مقصراً وطبقت بحقه العقوبات المفروضة على المفلس المقصر .

### ثانياً - دفتر صور الرسائل *Livre copie des lettres*

١٤٠ - يجب على التاجر ، حسب احكام الفقرة الثانية من المادة ١٦ من قانون التجارة ، ان ينظم « دفتر صور الرسائل ، ويجب ان تنسخ فيه الرسائل والبرقيات التي يرسلها » ، كما يجب عليه ايضاً ، حسب الفقرة الاخيرة من المادة نفسها « ان يحفظ ويرتب الرسائل والبرقيات التي يتلقاها » . ويشمل لفظ « الرسائل » صور القوائم *Factures* المرسلات للعملاء او الواردة منهم ، وتذاكر النقل *Lettres de voiture* وتذاكر الشحن *connais- sements* وغيرها .

ويفيد حفظ رسائل التاجر في اثبات العقود التجارية التي تتم بالمراسلة .

### ثالثاً - دفتر الجرد والميزانية *Livre d'inventaire et bilan*

١٤١ - لا بد لكل تاجر ، من اجل معرفة حالة تجارته ، ان ينظم بين فترة وأخرى جرداً يحتوي على ما لديه من بضائع وتقودوماله او عليه من ديون . وقد اوجب قانون التجارة ان يتم هذا الجرد في كل سنة مرة على الأقل ، اذ جاء في الفقرة الثالثة من المادة ١٦ بان على التاجر ان ينظم « دفتر الجرد والميزانية اللذين يجب تنظيمهما مرة على الاقل في كل سنة » .



ولم يعين المشرع التاريخ الذي يجب ان يتم فيه هذا الجرد . على ان العادة جرت ان يقوم التجار بجرد موجوداتهم وتنظيم ميزانيتهم في اوقات الكساد او في نهاية السنة الشمسية .

### ب — الدفاتر التجارية الاختيارية Livres facultatifs

١٤٢ — علاوة على الدفاتر الاجبارية ، اعتاد التجار استعمال دفاتر اخرى لم يلزمهم القانون بضرورة مسكها ولذا سميت بالدفاتر الاختيارية . واهم هذه الدفاتر هي :

١ — دفتر الخرطوش Livre bruguillard وفيه يقيد التاجر بالتفصيل جميع العمليات التي يقوم بها قبل نقلها الى دفتر اليومية بشيء من الاختصار .  
٢ — دفتر الصندوق Livre de caisse المتعلق باثبات حركة النقود الصادرة والواردة ، وبواسطته يستطيع التاجر ان يتحقق من مقدار النقود الموجودة لديه .

٣ — دفتر الحوالات والاسناد Livre des traites et billets ويسجل فيه جميع الاسناد التي على التاجر وجميع الاسناد التي لامره مع مواعيد استحقاقها .

٤ — دفتر البيوع Livre des ventes او دفتر العمالة والقوائم Livre de commissions et de factures الذي يمسكه على الغالب تجار الجملة فينتقلون اليه القوائم العائدة للبضائع المباعة .

٥ — دفتر الاستاذ Grand-livre وهو اهم الدفاتر الاختيارية ، وكان من الضروري اعتباره من الدفاتر الاجبارية كما فعل بعض التشريعات — كالقانون

التجاري الاسباني في المادة ٣٣ - اذ بدونه تبقى محاسبة التاجر ناقصة لا تفي بالغرض المطلوب من مسك الدفاتر التجارية . ويشبه دفتر الاستاذ دفتر اليومية بالنظر لصفته العامة ، اذ تقيده فيه جميع معاملات التاجر . على انه يختلف عنه من حيث كونه يحتوي على قيد جميع العمليات ، لا بالنسبة لتاريخ وقوعها ، بل بالنسبة لموضوعها او للشخص الذي تتعلق به ، اذ يتجزأ دفتر الاستاذ الى حسابات خاصة تفتح باسم العملية التجارية نفسها ويستقل كل حساب عن الآخر ويمكن للتاجر ان يستخرج ميزانيته من ملخص الحسابات الواردة في هذا الدفتر .

### الاجراءات التي تخضع لها الدفاتر التجارية الالزامية:

١٤٣ - اخضع قانون التجارة الدفاتر التجارية الالزامية الى اجراءات وقواعد خاصة تأمينا لصحة البيانات الواردة فيها ومنعاً من ارتكاب الغش في تحريرها، من تقديم او تأخير في تاريخ المعاملات، او زيادة او نقصان فيها يقصد منه ايقاع الضرر بالدائنين .

وقد ورد بيان هذه الاجراءات في المادتين ١٧ و ١٨ من قانون التجارة ، وهي تتلخص فيما يلي :

١ - يجب أن ترقم كل صحيفة من الدفاتر الالزامية قبل البدء في استعمالها، وان يضع رئيس المحكمة الابتدائية المدنية او القاضي الجزئي ( قاضي الصلح ) في المدن التي لا توجد فيها محكمة ابتدائية خاتم المحكمة وتوقيعه عليها ، كما يجب أن يضع ، في آخر الدفتر ، تأشيراً بعدد صفحاته .

ولا شك ان توقيع رئيس المحكمة الابتدائية او القاضي الجزئي يعطي صفة



رسمية للدفاتر ويمنع من ارتكاب الغش فيها بزيادة عدد الصفحات او انقاصها، اذ ان كل عمل يستهدف ذلك لا بد وان يعرض صاحبه للتبعات الجزائية بجرم التزوير .

٢ - يجب ان تنظم الدفاتر بحسب التاريخ وان تكون خالية من كل فراغ او بياض او كتابة في الحواشي ، منعاً للاضافة او التغيير او تقديم التاريخ . واذا وقع غلط حين تحرير احدى العمليات التجارية ، فانه يقتضي تصحيح هذا الغلط بكتابة معاكسة تجري بتاريخ اكتشاف الغلط .

وليس من الضروري ان يقوم التاجر نفسه بتدوين العمليات التجارية بخط يده في الدفاتر بل قد يستعمل ، من أجل مسك الدفاتر ، موظفاً خبيراً بمسك الدفاتر . وقد يجري التدوين بواسطة الآلة الكاتبة بدلا من الكتابة باليد ؛ على ان هذا الاسلوب يصعب استعماله في دفتر اليومية .

واذا كانت الدفاتر التجارية مستوفية للشروط المذكورة اعلاه اعتبرت منتظمة Réguliers والا قيل عنها بانها دفاتر غير منتظمة Irréguliers . وينتج عن عدم انتظامها نتائج هامة سواء من جهة الاثبات او من جهة مسؤولية التاجر الجزائية في حال افلاسه .

هذا ، وقد قضت الفقرة الثالثة من المادة ١٦ من قانون التجارة ، المضافة بالمرسوم التشريعي رقم ٣١ تاريخ ٢ ايلول ١٩٥٣ ، بوجوب تنظيم دفتر اليومية ودفتر الجرد والميزانية باللغة العربية كما قضت المادة الثانية من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ ، المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٩ ، بأنه يجب ان تحرر باللغة العربية « ٠٠٠ السجلات والدفاتر والمحاضر وغيرها من المحررات التي يكون

لمندوبي الحكومة والهيآت العامة حق التفتيش او الاطلاع عليها بمقتضى القوانين  
واللوائح ٠٠٠ .

### حفظ الدفاتر التجارية

١٤٤ - قضى قانون التجارة الفرنسي في الفقرة الاخيرة من المادة ١١  
بضرورة حفظ الدفاتر التجارية مدة عشر سنوات ، كما اخذ بهذه القاعدة كثير  
من الدول في قوانينها التجارية كالمانيا ( المادة ٤٤ ) وايطاليا ( المادة ٢٦ )  
ورومانيا ( المادة ٣٠ ) ولبنان ( المادة ١٩ ) ومصر ( المادة ٧ من القانون رقم  
٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ ) . ونص قانون التجارة السوري على انه « يجب على التاجر  
ان يحفظ الدفاتر بعد اختتامها مدة عشر سنوات » ( مادة ١٩ ) .

على أن المدة المحددة لحفظ الدفاتر التجارية ، في البلاد التي اخذت تشريعاتها  
بهذه القاعدة ، لا تعتبر من قبيل التقادم كما يتصور البعض . وقد يبدو من الغرابة  
ان تحدد المدة بعشر سنين كما فعلت تشريعات الدول التي اتينا على ذكرها وكان  
الاجدر ، اذا ما اريد تحديد مدة لحفظ الدفاتر التجارية ، ان تتفق هذه المدة  
ومدة التقادم المدني لا التجاري ، كما فعلت هولندا والبرتغال مثلا ، اذ أن  
الدفاتر التجارية ، كما رأينا ، تحتوي على جميع معاملات التاجر المدنية  
منها والتجارية .

وبعد انقضاء مدة الحفظ المنصوص عليها في القانون ، يعتبر التاجر معذورا  
اذا لم يبرزها . غير أنه اذا ظل محتفظا بها رغم انقضاء المدة ، فانه يحق للمحكمة  
ان تطلب منه تقديمها ، ولا يجوز له الامتناع عن ذلك .



## قوة الدفاتر التجارية في الاثبات

١٤٥ - لاشك ان من اهم القواعد الاصولية في الاثبات المدني انه لا يجوز لشخص ان يخلق دليلا لنفسه ، كما لا يجوز اجبار شخص ان يقدم دليلا ضد نفسه . على ان هاتين القاعدتين لم تطبقا بحدافيرهما في امور التجارة اذ اجاز المشرع ، في مناسبات عديدة ، الاثبات بواسطة الدفاتر التجارية سواء ضد التاجر او لصالحه .

ويبدو الشذوذ عن هاتين القاعدتين جلياً من نص المادتين ٢٠ و ٢١ من قانون التجارة اذا نصت المادة ٢٠ على الحالات التي يجوز فيها الاطلاع السكلي على دفاتر التاجر ، كما قضت المادة ٢١ بانه يمكن على الدوام ، فيما عدا الحالات المذكورة في المادة السابقة « عرض الدفاتر التجارية او المطالبة ببرازها لاستخلاص ما يتعلق منها بالنزاع » .

وقد جاء قانون البنات فشرح بوضوح كيفية تطبيق هاتين القاعدتين واطاف عليهما قاعدة اخرى غير موجودة في قانون التجارة ، وهي ان الدفاتر التجارية الازامية ، اذا كانت منتظمة ، تكون حجة مجبرة للقاضي في « الدعاوى القائمة بين التجار » .

على انه يلاحظ بوضوح من تلاوة النصوص القانونية المتعلقة بالاثبات ، سواء التي اتى على ذكرها قانون التجارة او التي وردت في قانون البنات ، ان المشرع فرق ، من حيث قوة الاثبات ، بين الدفاتر الازامية والدفاتر الاختيارية ، وبين الدفاتر المنتظمة والدفاتر غير المنتظمة .

ويمكننا ان نستخلص من هذه النصوص القانونية القواعد التالية :

١٤٦ - ا - ان الدفاتر التي يجوز ، مبدئياً ، استعمالها حجة في الاثبات هي الدفاتر الالزامية . على ان هذا لا يعني انه ليس للدفاتر الاختيارية اية قوة ثبوتية ؛ فقد نصت المادة ١٧ من قانون البيئات على انه يجوز للقاضي في الدعوى القائمة بين التجار ان يقبل او ان يرد البيئة التي تستخلص من الدفاتر التجارية غير الاجبارية ، وهذا النص يوافق القاعدة العامة القائلة بحرية الاثبات في المنازعات التجارية .

والفرق بين الدفاتر الالزامية والدفاتر الاختيارية ، من جهة الاثبات ، يقوم على ان الدفاتر الالزامية اذا كانت منتظمة ، تكون حجة مجبرة للمحاكم في الدعاوى القائمة بين التجار ؛ واما الدفاتر الاختيارية فليست لها هذه القوة ، بل يجوز للمحاكم ان تأخذ او لا تأخذ بها ؛ فهي اذن بمثابة القران القضائية التي يترك امر تقديرها لقضاة الموضوع . والسبب في التفريق بين الدفاتر الالزامية والدفاتر الاختيارية يرجع الى ان القانون لم يلزم التاجر بمسك الدفاتر الالزامية وبمراعاة الشروط القانونية في تنظيمها ، فهي لذلك لا تعطي الضمان الكافي في الاثبات ، كما أنها قد تكون مفقودة عند احد المتخاصمين ولو كان تاجراً ، فتجعله في مركز ضعيف بالنسبة لخصمه مع ان القانون لم يحتم عليه مسكها .

١٤٧ - ثانياً - يخال لاول وهلة ان الدفاتر التي يجوز للمحاكم الركون اليها كحجة في الاثبات هي الدفاتر المنتظمة فقط . وقد اخذ الاجتهاد القضائي



فيما سبق بهذا المبدأ<sup>(١)</sup> تقيداً منه بالنص الوارد في المادتين ٦ و ٨ من قانون التجارة القديم<sup>(٢)</sup> .

على ان هذا التفسير يخالف القاعدة القائلة بحرية الاثبات في امور التجارة؛ ولذلك لم يكتب له ان يعيش طويلا وسرعان ما رجعت المحاكم عن تفسيرها الضيق واخذت بالدفاتر غير المنتظمة على سبيل القرينة التي يترك امر تقديرها لقضاة الموضوع ، دونما رقابة لمحكمة النقض عليها<sup>(٣)</sup> ، وهذا ما اخذ به المشرع السوري في المادة ١٧ من قانون الينبات التي نصت على انه « يجوز للقاضي ان يقبل او ان يرد البينة التي تستخلص من الدفاتر التجارية الاجبارية غير المنتظمة وذلك على ما يظهر له من ظروف القضية » .

١٤٨ — ثالثاً — اذا كانت الدعوى قائمة بين تاجرين ومعلقة بامور التجارة ، فان الدفاتر التجارية الالزامية تلزم المحاكم بمضمونها اذا كانت منتظمة.

---

(١) نقض لبنان ١٨ كانون الاول ١٩٣١ ، المجلة القضائية السنة ١٢ ص ٥٨٦ ؛ نقض فرنسا ٣ كانون الثاني ١٨٦٠ سيرهيه ١٠١٨٦٠ ، ٣٨٠ .

(٢) نصت المادة السادسة من قانون التجارة القديم على مايلي : « ان جماعة التجار اذا لم يراءوا في الدفاتر التي يجبرون على مسكها الشروط اللازمة المذكورة بل امسكوها بصورة غير منتظمة ، مخالفتها للنظام . فلا تعتبر الدفاتر غير الموافقة للنظام عند المرافعة » وجاء في المادة الثامنة من القانون نفسه ما نصه : « ان دفاتر التجارة المنتظمة طبقاً للقواعد المذكورة تصلح ان تكون برهاناً وحجة للدعوى التي تقع بين التجار » .

(٣) نقض فرنسا ٢٦ تموز ١٨٦٩ سيرهيه ١٥٤١ ، ١٨٧٠ ؛ نقض فرنسا ٢٣ تموز ١٨٧٣ سيرهيه ١٨٧٤ ، ١٢٠١ ؛ نقض فرنسا ٩ كانون الثاني ١٨٩٦ دالوز ١٨٩٦ ، ١٤ ، ١٢٠ ؛ نقض لبنان ١١ كانون الثاني ١٩٣٤ ، المجلة القضائية السنة ١٤ ص ١٨٣ ؛ محكمة صلح بيروت ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٨ ، المجلة القضائية السنة ١٨ ص ٥٥٩

وقد قلنا فيما سبق ان هذه القاعدة وضعت حديثاً في قانون البيئات . على انها لم تأت بصورة واضحة ، بل يمكن استخلاصها من المفهوم المعاكس للمادة ١٧ التي اتينا على ذكرها لانه اذا كان من الجائز للقاضي ، كما جاء في هذه المادة ، ان يقبل او ان يرد البينة التي تستخلص من الدفاتر التجارية الاختيارية او من الدفاتر التجارية الالزامية غير المنتظمة في الدعاوى القائمة بين التجار ، فهو ملزم بقبولها في الدفاتر التجارية الالزامية اذا كانت منتظمة .

على ان هذا الالتزام يختلف بالنسبة لصفة المتخاصمين ولموضوع الدعوى وهنا لا بد لنا ، لفهم هذه القاعدة التي تناولها قانون البيئات بشيء من التفصيل ، من بحث الفرضيات الآتية :

١٤٩ — الفرضية الاولى : اذا كان المدعى عليه في الدعوى تاجراً واراد الخصم — تاجراً او غير تاجر — ان يستند في اثبات دعواه الى دفاتر المدعى عليه التجارية ، جاز له ذلك . وتعتبر هذه الدفاتر عندئذ حجة على التاجر سواء كانت منتظمة او غير منتظمة ، الزامية او اختيارية ، لانها تكون عندئذ بمثابة الاقرار الخطي بالنسبة لصاحبها . على انه يجب على المحكمة ، كما هي الحال في الاقرار ، عدم تجزئته « فلا يجوز لمن يريد ان يستخلص منها دليلاً لنفسه ان يجرىء ما ورد فيها او يستبعد ما كان مناقضاً لدعواه » ( الفقرة ١ من المادة ١٥ من قانون البيئات ) . فلو ادعى شخص مثلاً على تاجر بأنه اقترضه مبلغاً من المال وطلب اثبات دعواه بدفاتر خصمه التجارية فليس له ، اذا ما وجد في هذه الدفاتر بان المبلغ المدعى به دخل بئمة التاجر ولكنه دفع لصاحبه ، ان يقبل بالقييد الاول ويرفض القيد الثاني باعتبار ان الاقرار حجة قاصرة ، بل عليه



ان يقبل بالقيدين معاً . وعلى المحكمة ان تأخذ بهما فتد دعوى المدعي بسبب ان المبلغ ، وان كان قد اقرض فعلاً للتاجر المدعي عليه ، قد اعيد للمدعي وبذلك برئت ذمة مدينه (١) .

١٥٠ -- الفرضية الثانية : اذا كان المدعي عليه في الدعوى غير تاجر ، فالاصل ان لا يعطى لدفاتر التاجر ، حتى الازامية منها والمنتظمة ، اية قوة ثبوتية ضد خصمه وفقاً للقاعدة الحقوقية القائلة بانه لا يجوز للانسان ان يخلق دليلاً لنفسه . وقد اخذ قانون البينات بهذه القاعدة في المادة ١٢ بقوله « ان دفاتر التجار لا تكون حجة على غير التجار » . الا أنه خفف كثيراً من شدتها وترك امر قبول البينة المستخلصة من دفاتر التاجر المدعي ضد خصمه غير التاجر او رفضها لتقدير قضاة الموضوع ، اذ جاء في المادة نفسها ما نصه « الا ان البيانات الواردة فيها عما ورده التجار تصلح اساساً يميز للمحكمة ان توجه اليمين المتممة لاي من الطرفين » (٢) .

١٥١ - الفرضية الثالثة : اذا كان كل من المدعي والمدعى عليه من فئة التجار وكان النزاع يتعلق بامور التجارة ، جاز للمدعي اثبات المدعى به بواسطة دفاتره التجارية (٣) . فاذا كانت هذه الدفاتر الزامية ومنتظمة اعتبرت حجة كاملة في الاثبات ملزمة للمحاكم كما رأينا . واذا كانت من الدفاتر

(١) نقض لبنان ٢ ايار ١٩٣٥ المجلة القضائية السنة ١٥ ص ٣٠٧

(٢) انظر المادة ١٢ من قانون البينات

(٣) انظر المادة ١٥ من قانون البينات .

الاختيارية او من الدفاتر الالزامية غير المنتظمة اعتبرت على سبيل القرينة  
القضائية التي يترك امر تقديرها لقضاة الموضوع .

على انه يحق للمدعى عليه ان يرد ادعاء خصمه بواسطة دفاتره التجارية  
ايضاً . فاذا اتفق مضمون الدفتريين كان الاثبات كاملاً ، واذا تباينا وكان  
كل من الدفتريين الزامياً ومنتظماً « جاز للقاضي ان يقرر اما تهاتر البينتين  
المتعارضتين واما الاخذ باحدهما دون الاخرى على ما يظهر له من ظروف القضية »  
( المادة ١٦ من قانون البينات ) .

وإذا كانت دفاتر احدهما منتظمة ودفاتر الآخر غير منتظمة ، فانه يترك امر  
تقدير البيئة في هذه الحالة للمحكمة بالنسبة للاسباب القضية .

#### تقديم الدفاتر التجارية :

١٥٢ - لا بد لاستعمال الدفاتر التجارية كوسيلة في الاثبات من تقديم  
هذه الدفاتر للاطلاع على ما تجويه من معلومات . وقد فرق قانون التجارة بين  
الاطلاع الكلي والاطلاع الجزئي ، كما سنرى .

على انه سواء قدمت الدفاتر للاطلاع الكلي او الجزئي ، فلا بد وان يصدر  
القرار بالتقديم عن المحكمة . وتكون لهذا القرار الصفة الاعدادية ، اي يجوز  
للمحكمة في اي وقت ارادت الرجوع عنه .

ولأتجبر المحكمة على اعطاء القرار بتقديم الدفاتر ، بل هي مخيرة بذلك



وقرارها في هذا الشأن ، المستمد من ملاسبات القضية ، لا يخضع لرقابة محكمة النقض (١) .

ويصدر القرار بالتقديم اما بناء على طلب احد اطراف النزاع او عفواً من قبل المحكمة اذا رأت ضرورة لذلك . ولا ينحصر التقديم بالدفاتر التجارية الالزامية فحسب ، بل يتعداها الى الدفاتر الاختيارية وسائر المستندات والاوراق التي اعتاد التجار تحريرها (٢) .

على ان الطلب المقدم من قبل احد اطراف النزاع يجب ان يتضمن ، تحت طائلة الرد :

- (١) اوصاف السند او الورقة .
- (٢) فحوى السند او الورقة بقدر ما يمكن من التفصيل .
- (٣) الواقعة التي يستشهد بالورقة او السند عليها .
- (٤) الدلائل والظروف التي تؤيد انها تحت يد الخصم .
- (٥) وجه الزام الخصم بتقديمها ( المادة ٢١ من قانون البيئات ) .

وقد يطلب مدعي تقديم الدفاتر التجارية وسائر المستندات الزام الخصم

---

(١) نقض سورية الاجنبي قرار رقم ٨٦ : تاريخ ١ آب ١٩٣٤ . ثموعة صنيح الجزء ٣ ص ٢٩ : نقض فرنسا ٢ كانون الثاني ١٨٨٧ دالوز ١٨٧٧ : نقض فرنسا ٨ تشرين الثاني ١٨٩٢ دالوز ١٨٩٣ : استئناف الجزائر ٦ ايار ١٨٩٦ دالوز ٣٤٧٠٢١٨٩٧ .

(٢) نقض فرنسا : اذار ١٨٧٢ دالوز ١٨٧٣ : استئناف بواتيه ١٠ كانون الاول ١٨٩١ دالوز ١٨٩٠ : الوزة جزء ١٤ رقم ١٠٠٨ .

بالتقديم عن طريق الحكم عليه بمبلغ من المال عن كل يوم يتأخر فيه عن تنفيذ حكم المحكمة ، وهذا ما يسمى بالغرامة التهديدية Astreinte (١) . وقد تأخذ المحكمة من امتناع المحكوم عليه عن التقديم ، فيما اذا اثبت المدعي ان الدفاتر المطلوب تقديمها موجودة فعلا بحوزته ، حجة بصحة اقوال المدعي ( المادة ٢٣ من قانون البنات ) .

### اولا - الاطلاع الكلي La communication

١٥٣ - اختلف الفقه والاجتهاد في تعريف الاطلاع الكلي ؛ فبينما يرى الفقه بان الاطلاع الكلي هو عبارة عن تسليم التاجر دفاتره ، سواء لخصمه او للمحكمة ، وجواز تحري مضمونها بكامله (٢) ، اجمع الاجتهاد على القول ان الاطلاع الكلي ينحصر بتسليم الدفاتر ليد الخضم فقط . اما في الحالات الاخرى ، فالاطلاع يكون جزئياً . فاذا قررت المحكمة مثلا تسليم دفاتر التاجر الى قلم المحكمة لكي تطلع عليها بنفسها او بواسطة خبير تعينه ، يكون الاطلاع جزئياً لا كلياً ، اذ العبرة في هذا الصدد لا الى عدد الصفحات التي ترى المحكمة او يرى الخبير ضرورة الاطلاع عليها ، بل الى تحويل الخضم حق استلام هذه الدفاتر وتدقيق مضمونها ومعرفة جميع محتوياتها (٣) .

(١) انظر المادة ٣١٤ من القانون المدني.

(٢) بيداريد ، في التجارة ، جزء ١٤ رقم ٣٢١ ؛ ايون كان ورينو ، جزء ١٠ رقم

٣٠١ و٢٦٠ .

(٣) نقض فرنسا ٢٩ شباط ١٨٤٨ سيره ي ١٨٤٨ ، ٢٦٢٤ ؛ نقض فرنسا ٢٦

حزيران ١٨٩٤ دالوز ١٨٩٤ ، ٢٧٥٠ ، ١٨٩٤ .



و يديه ان للاطلاع الكلي على دفاتر التاجر محاذير جمة سواء بالنسبة له او  
للاشخاص الذين يتعاملون معه ، اذ يكشف هذا الاسلوب في الاثبات اسرار  
التاجر جميعها ويمكن من معرفة وضعيته التجارية ، الامر الذي يؤول الى ايقاع  
الضرر بالتاجر وسلب ثقة الناس منه . ولذلك نصت المادة ٢٠ من قانون التجارة  
على انه « لا تسلم الدفاتر بكاملها الى القضاء الا في احوال الارث وقسمة الاموال  
المشركة والشركة والصلح الواقي والافلاس » . ويستدل من هذا النص ان  
الاطلاع الكلي محصور بحالات معينة لا يمكن تجاوزها حتى على سبيل القياس .  
ويلاحظ انه في هذه الحالات يخف الضرر الذي قد ينتج عن الاطلاع  
الكلي اذ ان التجارة اما ان تكون قد انتهت بتصفية الشركة او بالافلاس ، فلم  
يبق من محذور لكشف اسرارها ، واما ان لا يسمح بالاطلاع الا للشخاص  
الذين يهمهم امر المحافظة على هذه الاسرار كما هي الحال في الخلافات الناشئة  
بين الشركاء في امور الشركة . وفيما عدا هذه الحالات ، لا يجوز للمحاكم ان  
تقرر تقديم الدفاتر من اجل الاطلاع الكلي ، بل يجوز لها ان تقرر اللجوء الى  
الاطلاع الجزئي كما سنرى (١) .

اما الحالات التي اجاز فيها قانون التجارة الاطلاع الكلي على دفاتر

التاجر فهي :

(١) فيما عدا الحالات التي نص عليها قانون التجارة ، اجاز بعض القوانين المالية الاطلاع  
الكلي على دفاتر التجار لا مكان معرفة ارباحهم توصلا الى فرض الضريبة عليهم .

١٥٤ - آ- قسمة الاموال المشتركة Partage de la communauté

ويقصد من ذلك الخلاف الذي قد يقع بين الشركاء على اموال يملكونها بطريق الشيوخ ، كما لو اختلف شركاء في محل تجاري على ملكية مال مشاع فادعى شريك انه يملك ربع المال وادعى الآخر انه يملكه بكامله مثلاً ، فيجوز للشريك عندئذ ان يطلب من المحكمة الاطلاع على الدفاتر التجارية الخاصة بهذه الشركة .

١٥٥ - ب- احوال الارث و قسمة التركة Partage de la succession

يعتبر الورثة مالكين لدفاتر المتوفى على الشيوخ ويجوز لهم بالتالي الاطلاع الكلي عليها لمعرفة حصتهم من التركة . على ان هذا الحق ينحصر بالوارث نفسه ، فلا يجوز لدائنيه الاطلاع الكلي على دفاتر مدينهم بل تقرر المحكمة في مثل هذه الحالات الاطلاع الجزئي على الدفاتر . وتكون النتيجة واحدة بالنسبة للدائن اذ يوصله الاطلاع الجزئي الى اثبات دينه بدمه المورث واستيفائه من مال التركة قبل تقسيمها .

١٥٦ - ج- قسمة الشركات Partage des sociétés : اجازت المادة

٢٠ من قانون التجارة الاطلاع الكلي في « احوال الشركة » . ويجب ان يفهم من هذا التعبير ان الاطلاع الكلي جائز للشركاء في حالة حل الشركة وحصول نزاع بين الشركاء بسبب هذا الحل ، كما انه جائز ايضاً للشركاء حتى قبل حل الشركة .

غير ان هذا الحق لا يشمل الا الشركاء في شركات الاشخاص ولا يتعداهم



الى غيرهم ، فلا يحق ، مبدئياً ، للمساهمين في شركات التوصية المساهمة او في الشركات المغفلة ان يطلبوا الاطلاع الكلي على دفاتر الشركة ، كما لا يحق ذلك لدائني الشركة ، بل يجوز لهؤلاء طلب الاطلاع الجزئي فقط (١) .

وإذا تنازل احد الشركاء في شركات الاشخاص عن حصته في الشركة الى غيره ، وحصل هذا التنازل بدون رضا باقي الشركاء ، فان هذا التنازل لا يكون ملازماً لهم ولا يجوز للمتنازل له طلب الاطلاع الكلي على دفاتر الشركة (٢) .

١٥٧ - د - احوال الصلح الواقي والافلاس Concordat préventif

et faillite : يحق لوكيل التفليسة ، في حالة شهر افلاس تاجر ، ان يطالع على دفاتر المفلس التجارية الموضوعه تحت تصرفه ليتمكن من تنظيم ميزانية المفلس ومعرفة ماعليه وما له ، وتقديم تقرير الى محكمة التفليسة عن حالة التفليسة . فللمادة ٢٠ من قانون التجارة لم تستهدف اذن ، على مانعته ، وكيل التفليسة اذ ان حقه بالاطلاع الكلي على دفاتر التاجر المفلس مستمد من نصوص

(١) خلافاً لهذه القاعدة اعطى القانون المدني حق الاطلاع الكلي للعامل او المستخدم اذا كانت له حصة من الارباح او نسبة من الايراد ، اذ نصت المادة ٦٥٧ من القانون المذكور على انه « ١ - اذا نص العقد على ان يكون للعامل فوق الاجر المتفق عليه او بدلا منه حق في جزء من ارباح رب العمل او في نسبة مئوية من جملة الايراد او من مقدار الانتاج او من قيمة ما يتحقق من وفر او ماشا كل ذلك ، وجب على رب العمل ان يقدم الى العامل بعد كل جرد بياناً بما يستحقه من ذلك » ٢ - ويجب على رب العمل فوق هذا ان يقدم الى العامل او الى شخص موثوق به بعينه ذوو الشأن او يعينه القاضي المعلومات الضرورية للتحقق من صحة هذا البيان ، وان يأذن له في ذلك بالاطلاع على دفاتره .

(٢) استئناف باريس : ١٠ كانون الثاني ١٨٩٣ سيره ي ١٨٩٠ ، ٢٠٩٦ .

صريحة اخرى جاء ذكرها في الفصل الخاص بالافلاس كما سنرى . ولذلك فان حق الاطلاع الكلي الذي بحثت عنه المادة ٢٠٠ إنما اعطي لدائني المفلس وذوي العلاقة معه ، لان هؤلاء اذا كانوا قد منعوا من الاطلاع الكلي على دفاتر مدينهم قبل افلاسه فما ذلك الا خشية على اسرار التاجر من ان تفضح فيؤثر ذلك في تجارته . ولكن توقف التجارة بالافلاس تزيل محذور اعطاء الدائنين وذوي العلاقة حق الاطلاع الكلي على دفاتر المفلس التجارية (١) .

اما في حالة الصلح الواقي ، فالاطلاع الكلي يقتصر على القاضي المنتدب والمفوض المعين من قبل المحكمة لان الصلح الواقي ليس من شأنه ، كما هو الحال في الافلاس ، انهاء حياة التاجر التجارية فلا يجوز بالتالي فضح أسرارها بالسماح لجميع الدائنين بالاطلاع الكلي . ويستمد ذلك من الفقرة الثانية من المادة ٥٨٢ من قانون التجارة التي اعطت حق الاطلاع على دفاتر التاجر للقاضي المنتدب وللمفوض ولم تأت على ذكر الدائنين .

### ثانياً الاطلاع الجزئي La représentation

١٥٨ — اذا كان الاطلاع الكلي من الامور الاستثنائية التي لا يجوز للمحاكم ان تقرها في غير الحالات المعينة حصراً في القانون ، فالاطلاع الجزئي على دفاتر التاجر من الامور العادية التي لم يحدد القانون مدى تطبيقها . اذ جاء

(١) ليون كان ورينو جز ١ روم ٢٩١؛ استئناف كان ٢٨ نيسان ١٨٧٤ سيدهي

٠٢٧:٠٢٤ ١٨٧٤



في المادة ٢١ من قانون التجارة « ١ - فيما عدا الاحوال المذكورة في المادة السابقة يمكن على الدوام عرض الدفاتر التجارية او المطالبة بابرازها لاستخلاص مايتعلق منها بالنزاع ؛ - وللقاضي ان يأمر من تلقاء نفسه بابراز الدفاتر المذكورة للغاية ذاتها » .

ويستفاد من هذا النص ان للمحاكم مطلق الصلاحية في اعطاء القرار بالاطلاع الجزئي ، سواء بناء على طلب معلل من احد المتخاصمين او عفواً من قبلها (١) شريطة ان يكون النزاع قائماً ، وان يكون اثبات الموضوع المختلف عليه مجدداً في الدعوى . وينحصر اثر الاطلاع الجزئي بالمحكمة او بالتخبير المعين من قبلها وبالموضوع المتنازع عليه ؛ فلا يجوز اذن السماح لخصم التاجر بالكشف على دفاتر التاجر بكاملها بمجرد ان المحكمة اجازت الاطلاع الجزئي كما لا يجوز للتخبير ان يتحرى في هذه الدفاتر عن امور لاتعلق لها بالموضوع المختلف عليه .

واذا كانت الدفاتر التي تقرر الاطلاع عليها موجودة خارج نطاق المحكمة ، وكان من المتعذر احضارها الى قلم المحكمة ، جاز في هذه الحالة استنابة المحكمة التي توجد الدفاتر في نطاقها لتنفيذ قرار المحكمة القاضي

---

(١) جاء في قرار صادر عن محكمة استئناف بيروت ما فحواه : « للمحكمة ان تطلب ابراز دفاتر التجارة عند كل نزاع ولها ان تستعمل هذا الحق مباشرة وعفواً ولولم يطالب به احد المتداعين » : استئناف لبنان ٢٨ ايار سنة ١٩٥٧ ، النشرة القضائية اللبنانية عام ١٩٥٧ ص : ٤٩ .

بالاطلاع الجزئي<sup>(١)</sup> .  
ولا يشترط لاعطاء القرار بالاطلاع الجزئي ان يكون النزاع حاصلًا بين تاجرين او من اجل أمور التجارة ، وانما يجوز الحكم على التاجر بتقديم دفاتره للاطلاع الجزئي سواء كان خصمه تاجرًا او غير تاجر ، وسواء كان النزاع متعلقًا بعمل تجاري او بعمل مدني .

والنتيجة المستمدة من الاطلاع الجزئي لا تلزم المحكمة التي قررت الاطلاع ، فلها أن تأخذ بمضمون دفاتر التاجر ولها ان ترده كما ان للخصم الحق في ان يقدم الدليل المعاكس اذا جرى الاطلاع بناء على طلب التاجر . اما اذا جرى بناء على طلب الخصم ، فهو ملزم بمضمون الدفاتر لانه بطلبه الاطلاع على دفاتر التاجر انما رضخ مسبقًا لمضمونها .

\* \* \*

---

(١) هذا اذا كانت الدفاتر موجودة ضمن حدود دولة واحدة ، اما اذا كانت موجودة في بلد اجنبي ، فالاستنابة في هذه الحالة تخضع للقواعد المقررة في المعاهدات الدولية .



## الفصل الثاني

### شهر عقد الزواج

١٥٩- لم يكن في قانوننا التجاري نص يلزم التاجر بشهر عقد زواجه . ويرجع السبب في فقدان مثل هذا النص الى ان التشريع السائد في الاقليم السوري، والمقتبس عن الشريعة الاسلامية الغراء ، اوجب التفريق بين اموال الزوج واموال الزوجة ولم يترك للزوجين الحق في عقد اتفاق ، حين زواجهما ، يخالف هذا النظام .

على ان الأمر ليس كذلك لدى سائر الدول . فقد تختلف النظم المالية المتبعة في الزواج بين دولة وأخرى، وتختلف مع هذه النظم حقوق دائني التاجر المتزوج . فاذا كان نظام الزواج هو الاشتراك القانوني في الاموال ، كان لدائني الزوج حق الضمان ، من اجل ديونهم ، على جميع هذه الاموال دون تفريق بين مال الزوج التاجر ومال زوجته . وليس للدائن ، فيما عدا هذا النظام ، حق الا على ثروة الزوج الشخصية . وقد يعدل النظام الزوجي ، سواء المقرر قانوناً او المتفق عليه ، اما ببطان عقد الزواج او بالطلاق او بالتفريق بين الزوجين ، وعندئذ تتبدل حقوق الدائنين بالنسبة لاموال التاجر واموال زوجته .

وقد كانت هنالك بعض الصعوبات فيما يتعلق بمدى حقوق الدائنين ، من حيث الضمان على اموال مدينهم، بالنسبة للاجانب الذين تختلف تشريعات بلادهم عن التشريع السوري من جهة النظم الزوجية المتبعة ، وتأثير الطلاق او التفريق على وضع الزوجين المالي .

وقد استرعت هذه الصعوبات انتباه المشرع السوري ، كما استرعت من قبله انتباه المشرع المصري والمشرع اللبناني ، فوجدت لها هذه التشريعات الحلول الآتية :

#### اولا في التشريع المصري

١٦٠ - فرق قانون التجارة المصري بين زواج التاجر وبين احترام المتزوج التجارة ، فاذا اراد التاجر ان يتزوج وجب عليه اخبار قلم كتاب المحكمة الابتدائية ، خلال شهر من تاريخ زواجه ، بالشروط التي حصل الاتفاق عليها في عقد الزواج . وتفيد هذه الشروط في دفتر مخصوص يقوم على تنظيمه كاتب المحكمة . واذا اراد شخص متزوج احترام التجارة ، تحتم عليه أيضاً ان يخبر قلم كتاب المحكمة الابتدائية ، خلال شهر من تاريخ مباشرة التجارة ، بالشروط التي تم الاتفاق عليها في عقد الزواج .

هذا ، وقد اوجب قانون سجل التجارة المصري ، في الفقرة الثانية من المادة الثالثة منه ، تسجيل « النظام المالي الذي حصل الزواج علي مقتضاه والاذن بالتجار طبقاً لاحكام المادتين ٤ و ٥ من القانون التجاري الاهلي والمادتين ١٠ و ١١ من القانون التجاري المختلط ، اذا اقتضى الحال » .



اما ما يتعلق بالتعديلات التي يمكن ان تطرأ على نظام الزوجية ، فقد سكت قانون التجارة المصري عن الاصول الواجب اتباعها لشهر هذه التعديلات . الا ان قانون سجل التجارة سد هذا النقص ، اذ قضت الفقرة الرابعة من المادة الثالثة منه بأنه يجب على التاجر او من يمثله قانوناً ان يطلب « تدوين الاحكام الصادرة بالطلاق او بالتفرقة الجسمانية او المالية » في سجل التجارة طبقاً للاوضاع المقررة للقيود .

وإذا أهمل التاجر تنفيذ ما اوجبه القانون فلم يسجل عقد زواجه او التعديلات الطارئة على هذا العقد ، تعرض للغرامات التقديرية ولعقوبة الافلاس التقصيري . واذا اعطى بسوء نية بياناً يخالف الحقيقة ، حكم ايضاً بالحبس مدة لا تزيد على اسبوع .

هذا ، وقد اجاز قانون التجارة الاطلاع على الدفتر الذي سجلت فيه عقود الزواج ، وذلك بمجرد طلب يقدم للمحكمة يبين فيه الطالب اسم التاجر الذي يرغب معرفة نظامه الزوجي .

#### ثانياً - في التشريع اللبناني

١٦١ - نصت المادة ١٤ من قانون التجارة اللبناني على ان « حقوق المرأة المتزوجة تحدد عند الاقتضاء بأحكام قانونها الشخصي وعقدها الزوجي » . ولذلك اصبح من اللازم معرفة جنسية المرأة المتزوجة وجنسية زوجها و مضمون عقد زواجهما لامكان تقدير حقوق الدائنين بالنسبة لأموال الزوج او الزوجة . ولهذا اوجب المشرع اللبناني على كل تاجر ان يطلب من كاتب المحكمة التي يكون محلها الرئيسي موجوداً في منطقتها ان يسجل اسمه في سجل التجارة خلال شهر من تاريخ فتح

المحل او شرائه وان يتضمن هذا التسجيل بياناً موضعاً عن جنسية التاجر. واذا كان الامر يختص بامرأة متزوجة تابعة لجنسية اجنبية يقضي قانون الاحوال الشخصية التي تخضع له بان لا تتعاطى التجارة الا بترخيص صريح من زوجها، وجب ذكر الترخيص المعطى لها وفقاً للقانون المشار اليه. وقضى القانون ايضاً بتسجيل « الاتفاقية الزوجية للتاجر التابع لجنسية اجنبية ما لم يكن الزوجان خاضعين لنظام الاشتراك القانوني » ( المادة ٢٤ الفقرات ٤، ٥، ٦ تجاري ).

واذا حصل تبديل في النظام الزوجي بعد تسجيله، فانه يقضي تسجيل هذا التبديل، كما ان « كل تفريق بين اموال الزوجين حكم به في بلاد اجنبية لا يكون مرعياً بالنظر الى الغير في لبنان الا اذا سجل في السجل التجاري المختص بالمحل الذي يتجر فيه الزوجان او احدهما » ( المادة ١٥ تجاري ).

### ثالثاً - في التشريع السوري

١٦٢ - اغفل قانون التجارة السوري ذكر المبدأ الذي اورده قانون التجارة اللبناني في المادة ١٤. وفي الحقيقة، فانه ليس من الضروري ذكر هذا المبدأ في قانون التجارة لان الآثار المالية التي يرتبها عقد الزواج لا تخضع بالنسبة للمرأة المتزوجة - الى قانونها الشخصي، في حال اختلاف جنسيتها عن جنسية زوجها، بل يسري على هذه الآثار قانون الدولة التي ينتمي اليها الزوج وقت انعقاد الزواج.

وقد اخذ المشرع السوري بهذا المبدأ الاخير، فنصت الفقرة الاولى من المادة ١٤ من القانون المدني على انه « يسري قانون الدولة التي ينتمي اليها الزوج وقت



انعقاد الزواج على الأثار التي يرتبها عقد الزواج ، بما في ذلك من أثر بالنسبة الى المال » ، كما نصت المادة ١٥ من القانون نفسه على انه « اذا كان احد الزوجين سورياً وقت انعقاد الزواج ، يسري القانون السوري وحده فيما عدا شرط الاهلية للزواج » .

واذن ، فانه يجب معرفة جنسية الزوج الاصلية والجنسية التي حصل عليها بطريق التجنس مع تاريخ حصوله على جنسيته الثانية . ولذلك قضت الفقرة (د) من المادة ٢٤ من قانون التجارة بانه يجب على التاجر ، خلال شهر من تاريخ فتح المحل او شرائه ، ان يسجل في سجل التجارة « جنسيته الاصلية ، واذا كان قد حصل على جنسية اخرى فيبين طريقة حصوله عليها مع ذكر التاريخ » ، كما اوجبت الفقرة (و) من المادة نفسها بان يسجل في سجل التجارة « الاتفاقية الزوجية للتاجر التابع لجنسية اجنبية مالم يكن الزوجان خاضعين لنظام الاشتراك القانوني في الاموال » .

ونصت المادة ٢٥ من قانون التجارة على ان يسجل في سجل التجارة « كل تعديل او تبديل يتعلق بالامور التي تقضي المادة السابقة بقيدها في السجل » . واخيراً ، اجاز القانون لكل شخص ان يطلب اعطائه نسخة عن القيود المدرجة في سجل التجارة مقابل رسم محدد ، ولأمين السجل ايضاً عند الاقتضاء ان يعطي شهادة بعدم وجود قيود .

\* \* \*

## الفصل الثالث

### التسجيل في سجل التجارة

١٦٣ — بحثنا فيما سبق في سجل التجارة ووظائفه ، وفي التسجيل في السجل ، ومضمون التصريح الذي يجب ان يقدم للتسجيل في السجل سواء من الاشخاص الطبيعية او الاشخاص الاعتبارية ، وفي التقرير المقدم بتسجيل فرع او وكالة او شعبة ، وفي التصريحات الاضافية ، وفي شطب التسجيل من السجل وفي الاطلاع على مضمونه ، وفي مؤيدات التسجيل .

ويلاحظ ان واجب التسجيل في السجل لم يفرض على جميع التجار بل استثنى القانون من التسجيل « الافراد الذين يتعاطون تجارة صغيرة او حرفة بسيطة ذات نفقات عامة زهيدة » فلم يخضعهم لقواعد الشهر ( المادة ١٠ تجاري ) .  
وفضلا عن العقوبات التي فرضها القانون في حالة عدم التسجيل ، فقد نصت المادة ٤٠ من قانون التجارة على ان « كل شخص طبيعي او اعتباري يدعي بصفته التجارية امام المحاكم او يراجع لمصلحته بالصمة ذاتها الدوائر الادارية او المؤسسات العامة لا يسمع ادعاؤه ولا تقبل مراجعته ما لم يكن مسجلا في سجل التجارة » .

\*  
\*



# الباب الثالث

## المتجر

Le fonds de commerce

تعريف المتجر ، المتجر في الحقوق المقارنة

١٦٤ - لم يأت قانون التجارة بتعريف للمتجر ، بل اكتفى بتعداد العناصر التي يتكون منها اذ جاء في المادة ٤٢ من القانون المذكور ان المتجر يتكون قانوناً من محل التاجر ومن الحقوق المتصلة به ، وانه يشتمل على مجموعة عناصر مادية وغير مادية تختلف بحسب الاحوال ، وهي خصوصاً الزبائن والاسم والشعار وحق الايجار والعلامات الفارقة والبراءات والاجازات والرسوم والنماذج والعدد الصناعية والاثاث التجاري والبضائع . وقد اختلف العلماء في تعريف المتجر بالنظر للاهمية التي يحتلها كل من هذه العناصر في تكوينه . فذهب الاستاذ ريبير الى ان اهم عنصر يتألف منه المتجر هو عنصر الزبائن وعرف المتجر بأنه « ملكية غير مادية تتألف من حق التاجر

على الزبائن المرتبطين بمحله بالعناصر اللازمة لاستثمار هذا المحل<sup>(١)</sup>. اما الاستاذ ايسكارا فلم يأت بتعريف للمتجر ، بل اكتفى بالقول ان المتجر هو اداة عمل التاجر ، وانه يستمد قيمته من عناصر متعددة تقسم الى فئتين : العناصر المادية والعناصر غير المادية<sup>(٢)</sup>.

١٦٥ - لم يتناول التشريع التجارى القديم في فرنسا بحث المتجر ، كما سكت عنه قانون التجارة الموضوع عام ١٨٠٧ . الا ان فكرة المتجر بدأت تظهر للوجود اعتباراً من اواخر القرن الثامن عشر اذ شعر علماء القانون بان المحل التجارى لا يرتكز فقط على عمل التاجر ، بل يشكل في مجموع عناصره واهمها عنصر الزبائن مجموعة حقوقه ذات قيمة مستقلة بنفسها . وظهر تعبير « المتجر » لأول مرة في قرار اصدرته محكمة استئناف باريس بتاريخ ٢٩ تمديدور للسنة التاسعة للثورة الافرنسية حيث جاء هذا القرار باحثاً في عناصر المتجر بشكل يتفق والنظريات الحديثة<sup>(٣)</sup>.

و اول نص تشريعى بحث في المتجر في فرنسا هو القانون المالى الصادر بتاريخ ٢٨ شباط سنة ١٨٧٢ اذ اخضعت المادة السابعة منه انتقال المتجر بعوض الى رسم تسجيل قدره ٢٪ ، ثم جاء القانون الصادر في ١ آذار سنة ١٨٩٨ فوضع الاسس القانونية للمتجر دون ان يعرفه ، ونظم اصول الشهر اللازمة في حالة انشاء تأمين على المتجر . ولا شك ان المشرع العثماني تأثر بهذا القانون في ذيل قانون

(١) ريبير ، موجز الحقوق التجارية . ص ١٧٥ .

(٢) ايسكارا ، موجز الحقوق التجارية ، رقم ٢٢٦ و ٢٣١ .

(٣) مجموعة سيرمي ، جزء ١ قسم ٢ ص ٦٢٧ ؛ راجع ايسكارا . ص ١٤٥ رقم ٢٢٦ .



التجارة الصادر بتاريخ ٩ آب سنة ١٣٢١ هجرية ، اذ نصت المادة الخامسة منه على ان « التجار الذين يبيعون من الغير اموالهم واشياءهم التجارية او قسماً منها ويريدون العدول عن تجارتهم يلزمهم في بادىء الامر ان ينشروا ويعلنوا ذلك في صحف الاخبار ، وان كانوا في اما كن لاجراءئ فيها فيلزمهم ان يخبروا المحكمة عن ذلك » .

وبتاريخ ١ آذار سنة ١٨٩٨ صدر قانون في فرنسا يد نظرية المتجر دون ان يعطي تعريفاً له ونظم اجراءات شهر التأمينات المترتبة عليه . وادجت نصوص هذا القانون في القانون الصادر بتاريخ ١٧ آذار سنة ١٩٠٩ الذي بحث في بيع المتجر وفي تقديمه كحصصة في تكوين رأسمال الشركة وفي التأمين عليه (١) . وانفرد القانون الصادر في ٣٠ حزيران سنة ١٩٢٦ ، المسمى بقانون الملكية التجارية ، يبحث احد عناصر المتجر وهو حق الاجار .

١٦٦ - ومن الرجوع الى تشريعات الدول الاخرى ، نلاحظ ان قليلا منها بحث في المتجر على الشكل الكامل الذي بحثه التشريع الفرنسي . فالتشريع الالماني اهتم ببحث المشروع التجاري فقط ، ولم يفكر في ان بعض عناصره قد تؤلف وحدة حقوقية ذات قيمة مستقلة عن صاحب المشروع نفسه . ولم يتعرض التشريع الانكليزي الا لعنصر واحد من المتجر هو عنصر الزبائن . وفي بلجيكا نظم اصول التأمين على المتاجر بالقانون الصادر في ١ ايار سنة ١٩١٣ ، المعدل بقانون ٢٥ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ .

(١) عدل هذا القانون بقوانين لاحقة صدرت بتاريخ ٣١ تموز سنة ١٩١٣ و ١٤ آذار

سنة ١٩٢٤ و ٢٢ حزيران سنة ١٩٣٥ .

وقد اطلق قانون التجارة اللبناني على المتجر تسمية « المؤسسة التجارية »  
وخصه بمادتين فقط بحث في اولاهما عن العناصر المادية وغير المادية التي يتألف  
منها المتجر ( المادة ٤٠ ) ونص في الثانية على ان حقوق استثمار المؤسسة التجارية  
فيما يختص بالعناصر المختلفة المبينة في المادة السابقة تعين بمقتضى القوانين الخاصة  
المتعلقة بها او بمقتضى المبادئ العامة في الحقوق ( المادة ٤١ ) .

وحذا التشريع السوري حذو التشريع اللبناني فنقل عنه النصين المذكورين  
واتى بعد ذلك على تفصيل احد عناصر المتجر غير المادية وهو « العنوان التجاري »  
المواد ٤٢ الى ٥٤ ) .

وقد تدرج في التشريع السوري مادة عرفت حينها بكون  
العنوان التجاري مالكا في الواقع الذي يستلزم فيه تجرد المالك  
فقط والآن التجاري بمقتضى القوانين المتضمن بالاستناد الى  
نص المادة ٧٣١ .  
وقد استقر على ان العنوان التجاري هو الذي يميز  
المؤسسة التجارية عن غيرها من المؤسسات التجارية  
والتجارة .  
\* \* \*  
وقد استقر على ان العنوان التجاري هو الذي يميز  
المؤسسة التجارية عن غيرها من المؤسسات التجارية .



# الفصل الأول

## عناصر المتجر

قسم المشرع العناصر التي يتألف منها المتجر الى قسمين رئيسيين : العناصر المادية والعناصر غير المادية .

## الفرع الاول

### العناصر المادية للمتجر

١٦٧ - لا تحتاج دراسة عناصر المتجر المادية الى اسهاب وتفصيل ، فهذه العناصر هي العدد الصناعية والاثات التجاري والبضائع . وقد اختلف الاجتهاد في اعتبار العقارات عنصراً من عناصر المتجر المادية : فمن قائل ان العقار قد يصبح منقولاً بارادة الطرفين اذا اندمج في مجموعة حقوقية مؤلفة من عناصر مادية منقولة <sup>(١)</sup> . غير ان الرأي السائد ينفي امكان

(١) نقض فرنسا ١٥ ايار ١٩٠٩ ، دالوز ١٨٩٩ ، ١٠١ ، ٣٥٣ ، استئناف باريس ٦ تشرين

الثاني ١٩٠١ ، دالوز ١٩١٢ ، ١٠١ ، ٣٧٥ : نقض فرنسا ٢٧ حزيران ١٩٤٤ ، سيروي

١٦٠١٤١٩٤٥ .

اعتبار الاموال غير المنقولة عنصراً من عناصر المتجر لانه اذا كان ممكناً من الوجهة  
الحقوقية ، ابدال ماهية المنقول واعتباره غير منقول وفقاً لنظرية التبعية ،  
استناداً الى المادة ٨٤ ومن القانون المدني التي اعتبرت عقاراً بالتخصيص  
« المنقول الذي يضعه صاحبه في عقار يملكه رصداً على خدمة هذا العقار  
واستغلاله » ، فانه لا يجوز اعتبار غير المنقول منقولاً بالتخصيص ، لان  
غير المنقول يخضع لنظام خاص من حيث التفرغ عنه كما يخضع ، من الوجهة  
المالية ، الى رسم انتقال لا يوجد مثيله في التفرغ عن المنقول مما يؤدي  
الى القول بعدم امكان دمج العقار في جملة عناصر المتجر المادية والتفرغ عنه  
تبعاً للمتجر (١).

١٦٨ - وقد تعرض في التطبيق مسألة حقوقية هامة عندما يكون  
صاحب المتجر مالكا في الوقت نفسه للعقار الذي يستغل فيه متجره . فالعدد  
الصناعية والأثاث التجاري يعتبران عندئذ عقارات بالتخصيص بالاستناد الى  
المادة ٨٤ من القانون المدني . وينتج عن هذا الاعتبار نتائج حقوقية هامة  
في حال الخلاف بين مرتبني العقار ومرتبني المتجر . وقد اقر الاجتهاد القضائي  
عند بحثه هذه المسألة ، ان العقار بالتخصيص لا يدخل ضمن رهن المتجر بل

(١) نقض فرنسا ٢٤ شباط ١٩٣٦ دالوز الاسبوعي ١٩٣٦ - ١٥٩ : استئناف نانسى  
كانون الاول ١٩٣٦ دالوز الاسبوعي ١٩٣١ ص ٢٣ : استئناف نانسى ٢٨ حزيران ١٩٣٧  
دالوز الاسبوعي ١٩٣٧ ص ٥٣٤ : استئناف باريس ٥ تموز ٢٨ تشرين الثاني ١٩٣٥ دالوز  
١٩٣٦ ، ٢٤ ، ٣ .



يعتبر تابعاً لرهن العقار ولو كان رهن المتجر سابقاً لرهن العقار<sup>(١)</sup>. على ان الاجتهاد الفقهي يخالف الاجتهاد القضائي في هذه الناحية<sup>(٢)</sup>.

## الفرع الثاني

العناصر غير المادية للمتجر

١٦٩ — لعناصر المتجر غير المادية ، من الوجهة الحقوقية ، اهمية تفوق اهمية العناصر المادية . ويجب ان نلاحظ ، قبل البحث في هذه العناصر ، ان الديون التي للمتجر او عليه والنقود او الاسناد الموجودة في صندوق التاجر او محفظته لا تعتبر مبدئياً من عناصر المتجر ؛ ففي حال بيع المتجر او رهنه ، فان الديون والنقود والاسناد لا تدخل في البيع والرهن مالم يرد على ذلك نص صريح في عقد البيع او الرهن . اما الديون ، فان انتقالها للغير يخضع للشروط التي نص عليها القانون المدني في الباب الرابع المتعلق بانتقال الالتزام ( المواد ٣٠٣ الى ٣٢١ )

وتتألف عناصر المتجر غير المادية ، بصورة خاصة ، من : الزبائن ، والاسم ، والشعار ، وحق الايجار ، والعلامة الفارقة ، والبراءات ، والاجازات ، والرسوم والنماذج .

(١) نقض فرنسا ١٢ كانون الثاني ١٩١٣ سيردي . ١٩١٢ ، ٢ ، ٣٣ : استئناف باريس

٥ تموز و ٣٨ تشرين الثاني ١٩٣٥ دالوز ١٩٣٦ . ٢ ، ٣٠٠

(٢) راجع بهذا الخصوص ايسكارا ، موجز الحقوق التجارية ، ص ١٥٠ .

يقصد بكلمة « زبائن » مجموع الاشخاص الذين اعتادوا التعامل مع التاجر . ويقوم هذا العنصر الهام في حياة التاجر على السمعة التجارية . ويكتسب المحل التجاري سمعته لاسباب عديدة منها الثقة الشخصية بصاحب المحل ، وجودة السلع التي ينتجها ، وموقع المحل كالمقاهي الواقعة في المحلات المأهولة والفنادق والمطاعم القريبة من محطات السكك الحديدية وغيرها .

وإذا كان الزبائن الذين يرتبطون بمحل تجاري بدافع الثقة الشخصية لا يمكن انتقلهم مع المحل عند التفرغ عنه الى تاجر آخر ، ، فالزبائن الذين تربطهم بالمحل جودة السلع او موقع المحل ينتقلون عادة الى المشتري عند التفرغ عنه . وتلاحظ في هذه الحالة العلاقة الوثيقة بين عنصر الزبائن وبين عناصر اخرى غير مادية ، فالزبائن الذين تربطهم بالمحل جودة البضائع انما يعتمدون على علامة المصنع كما ان ارتباط آخرين بموقع المحل انما يتصل بحق الابجار ، وكلا هذين العنصرين اعتبره المشرع من العناصر غير المادية .

١٧١ - ثانياً - الاسم التجاري Nom commercial

يقصد « بالاسم التجاري » التسمية التي يستعملها التاجر لظهار تجارته الى الغير . وليس من الضروري ان يكون الاسم التجاري هو نفس الاسم الذي يحمله التاجر ، مما يدعو الى التفريق بين الاسم التجاري والاسم المدني فالاسم التجاري يعتبر من عناصر المتجر غير المادية ويجوز التفرغ عنه مع



المتجر ، بعكس الاسم المدني فهو غير قابل للتقويم بالمال ولا يقبل مبدئياً التفرغ .

ونلاحظ ان المشرع اكتفى بذكر الاسم التجاري بين العناصر غير المادية ثم بحث في فصل خاص في العنوان التجاري Raison commerciale ولم يفرق بين الاسم التجاري والعنوان التجاري ، اذ نصت الفقرة الاولى من المادة ٤٥ من قانون التجارة على ان العنوان التجاري « يتألف من اسم التاجر ولقبه » .  
١٧٢ - اما الشروط التي يجب توفرها في الاسم او العنوان التجاري ، حسب التشريع السوري ، فهي :

( ١ ) يجب ان يختلف العنوان الذي يستعمله التاجر ، سواء كان شخصاً طبيعياً او اعتبارياً ، عن العناوين المسجلة قبلاً في سجل التجارة (المادة ٤٥ فقرة ٢ تجاري) . فاذا فرضنا ان شخصين يحملان نفس الاسم واللقب المدني ارادا تعاطي التجارة ، فانه لا يجوز لاحدهما ان يستعمل اسمه ولقبه المدني كعنوان لتجارته اذا كان الآخر قد سبقه واستعمله وسجله في سجل التجارة . فلا بد عندئذ من زيادة كلمة او عبارة على الاسم المدني لتمييزه عن الاسم المستعمل قبلاً ، منعاً للمزاحمة غير المشروعة (١) .

( ٢ ) يحق للتاجر ان يضيف ماشاء الى عنوانه التجاري بشرط ان لا تحمل هذه الاضافة الغير على ذهاب خاطيء فيما يتعلق بهويته او باهمية تجارته وسعتها او بوضعه المالي او بوجود شركة او بنوعها ( المادة ٤٥ فقرة ٣ تجاري ) .

(١) انظر المادة ٤٦ من قانون التجارة .

والاسم او العنوان التجاري لا يشكل بحد ذاته عنصراً قابلاً للتقويم بالمال ؛  
وقد منع المشرع السوري فصله عن المتجر والتفرغ عنه مستقلاً ( المادة ٤٧ فقرة ١  
تجاري ) وهو لا يدخل حكماً في العناصر التي يشملها التفرغ عن المتجر ، بل  
لا بد لنقل ملكيته تبعاً للمتجر من ان ينص على ذلك صراحة او ضمناً في عقد  
التفرغ ( المادة ٤٧ فقرة ٢ تجاري ) .

ولا يكون الشخص المتفرغ له عن المتجر دون العنوان او الاسم مسؤولاً  
عن التزامات المتفرغ ، ما لم يكن هنالك اتفاق مخالف سجل في سجل التجارة  
( المادة ٤٩ تجاري ) . أما اذا تضمن العقد ، صراحة أو ضمناً ، التفرغ عن  
الاسم او العنوان ، فان المتفرغ له يصبح مسؤولاً عن التزامات المتفرغ المترتبة  
عليه بالعنوان المذكور ، كما انه يكون مالكا لحقوقه الناشئة عن تجارته .  
وإذا تضمن العقد ما يخالف ذلك ، فلا يكون له اثر بالنسبة للغير الا اذا سجل  
في سجل التجارة او اخبر ذوو العلاقة به رسمياً ( المادة ٤٨ فقرة ١ و ٢ تجاري ) .

ولسنا ندري قصد المشرع بعبارة « الاخبار الرسمي » ، كما أن الاجتهاد  
القضائي لم يفسر بعد قصد المشرع من هذه العبارة . وقد يكون المشرع اراد  
بذلك احاطة ذوي العلاقة بصاحب المتجر القديم علماً ، بشكل لا يقبل التأويل  
بيع المتجر بما فيه الاسم او العنوان ؛ ولا نظن أن المشرع قصد من « الاخبار  
الرسمي » تبليغ كل ذي علاقة بمفرده عن التفرغ الجاري بواسطة الكاتب  
بالعدل . فشر العقد في الصحف المحلية او ابلاغ ذوي العلاقة بكتب مسجلة  
التفرغ عن المتجر بما فيه الاسم كاف لرفع المسؤولية عن المتفرغ . وفي رأينا



أنه كان بإمكان المشرع الاكتفاء بشرط التسجيل في سجل التجارة وعدم ذكر الشرط الثاني وهو « الاخبار الرسمي » .

١٧٣ - ولا يحق للشخص الذي يملك اسماً تجارياً ، تبعاً للمتجر ، ان يستعمله كعنوان تجاري له الا بعد ان يضيف اليه عبارة تدل على أنه حل في المتجر محل التاجر القديم ( المادة ٥٠ فقرة ١ تجاري ) . وقد اراد المشرع بهذا القيد المحافظة على حقوق ذوي العلاقة بالمتجر كي لا يخدع احد منهم بالاسم المستعمل من قبل المتفرغ له فيتعامل معه ظناً منه أنه يتعامل مع التاجر القديم . وفي حال موافقة المتفرغ على استعمال اسمه التجاري من قبل المتفرغ له دون اضافة ما يدل على استخلافه ، فان المتفرغ يبقى مسؤولاً تجاه الغير عن جميع الالتزامات التي عقدها المتفرغ له ؛ على أنه يشترط لذلك ان لا يتمكن الدائنون من تحصيل حقوقهم من الخلف عند تنفيذ الحكم الصادر بحقه ( المادة ٥٠ فقرة ٢ و ٣ تجاري ) .

وقد جعل المشرع من استعمال الاسم أو العنوان التجاري بدون حق جرماً جزائياً ، إذ قضت المادة ٥١ من قانون التجارة بان « كل من وضع قصداً عنوان غيره التجاري على منشورات أو غلافات أو في رسائل وأوراق تجارية أو على رزم وربطات أو على بضائع وأشياء أخرى بدون حق ، وكل من باع أو عرض للبيع أموالاً موضوعاً عليها ، بالصورة المذكورة ، عنوان تجاري لغيره تطبق بحقه أحكام المواد ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ من قانون العقوبات » .

وتتوقف اقامة دعوى الحق العام على اقامة الدعوى بالحقوق الشخصية ، وتسقط الدعوى العامة في حال ترك المدعي الشخصي دعواه .

يقصد بكلمة « شعار » التسمية التي تعطى للمتجر دون أن تكون لها علاقة  
بالاسم المدني لصاحب المتجر . وقد يستنبط الشعار من موضوع التجارة أو  
من الشارع الذي يوجد فيه المحل التجاري ، وقد يكون رسماً أو إشارة أو صورة  
ويوضع الشعار على لوحة المتجر الخارجية للدلالة عليه .

ينشأ حق التاجر على الشعار إذا كان هو السابق في استعماله ، لان ملكية  
الشعار انما تكتسب بالاستعمال . فاذا استعمل احد شعاراً لم يسبقه غيره الى  
استعماله ، جاز له ان يمنع الغير من استعماله باقامة دعوى المزاحمة غير  
المشروعة . على ان حق استعمال الشعار مقيد من حيث المكان ، فلا يجوز  
مثلا لشخص انخذ كشعار لمقهي كلمة « الندوة » ان يمنع الغير من استعمال هذا  
الشعار في مختلف مناطق الدولة بل ينحصر حقه ، على اوسع احتمال ، في البلد  
التي وجد فيها المقهى (١) .

#### ١٧٥ — رابعاً — حق الايجار Droit au bail

اكتفى المشرع بذكر حق الايجار في عداد العناصر التي تنتقل مع المتجر  
حين التفرغ عنه الي الغير . ويقصد بحق الايجار الحق الذي يمنحه التشريع عادة

(١) راجع بخصوص الشعار نقض فرنسا ٢٠ شباط ١٨٨٨ سيره ي ١٨٨٨، ١٠١٨٨٨، ٤٣٠٠١٠١٨٨٨  
استئناف باريس ٧ ايار ١٩٢٨ سيره ي ١٩٢٩، ٢٤٠٦٥، ٢٤٠٦٥ : نقض فرنسا ١٩ ايار ١٩٣٦  
دالوز الاسبوعي ١٩٣٦ ص ٣٦١



للتاجر بالاحتفاظ بإيجار العقار الذي يشغله لتعاطي تجارته ، وبالتفرغ عنه الى الغير . ومن الرجوع الى التشريع النافذ في الاقليم السوري نجد أن قوانين الايجارات التي تعاقبت منذ اكثر من عشر سنوات اقرت حق المستأجر بالاحتفاظ بالعقار المؤجر لفرض صناعي او تجاري وحددت نسبة الاجرة التي يجب عليه دفعها ومنعت تخلية العقار المؤجر بانتهاء مدة العقد ، فاعتبرت عقد الايجار مدداً حكماً ، وبذلك حدد المشرع من حرية المالكين لاعتبارات اقتصادية<sup>(١)</sup> .

١٧٦ — على أن المسألة التي لم يتعرض لها المشرع والتي تلعب دوراً هاماً عند التفرغ عن المتجر هي مسألة بدل التفرغ عن حق الايجار أو ما يسمى « بالفروغ » Pas de porte . وقد يبلغ هذا البدل ، في بعض الاحيان وبالنسبة لمركز العقار ، مبلغاً كبيراً يتجاوز وحده قيمة مجموع عناصر المتجر الاخرى ، المادية وغير المادية .

وقد اكتفى المشرع ، عند وضع قانون التجارة ، بذكر « حق الايجار » في جملة عناصر المتجر دون ان يبحث في مسألة البدل وفي حق المتفرغ له في اشغال العقار ولذلك بقيت المشكلة على حالها دون حل مرض وبقى للمؤجر مطلق الحرية في التعاقد من جديد مع المتفرغ له او رفض التعاقد ، وفي هذه الحالة يصبح من الصعب جداً تطبيق الاحكام التي اوردها قانون التجارة المتعلقة بالتفرغ عن المتجر .

(١) راجع بهذا الخصوص قانون الايجارات رقم ١١١ المؤرخ في ١١ شباط سنة ١٩٥٢

على ان القانون رقم ٤٨ المؤرخ في ٢٩ شباط سنة ١٩٥٥ الذي عدل احكام قانون الاجارات اوجد حلاً لهذه الصعوبة اذ جاء في مادته الاولى انه « يستثنى من ذلك - اي شرط التخلية - العقار المنشأ به مصنع او متجر وباعه المستأجر بكامله من الغير ؛ ففي هذه الحالة يعتبر المشتري خلفاً للمستأجر البائع فيما يتعلق بجميع شروط العقد ٠٠٠ » ؛ وبذلك يكون المشرع قد اقر انتقال حق الاجار مع المتجر نفسه وان المشتري يصبح خلفاً للبائع فيما يتعلق بشروط عقد الاجار.

### ١٧٧ - خامسا - العلامات الفارقة الصناعية او التجارية

Marques de fabrique ou de commerce

يقصد بالعلامة الفارقة الصناعية او التجارية ، حسبما جاء في المادة ٦٤ من المرسوم التشريعي رقم ٤٧ المؤرخ في ٩ تشرين الاول سنة ١٩٤٦ المتعلق بالملكية الصناعية والادبية « الاسماء المميزة والتسميات والرموز والاختام والطوابع والحروف والسمات والنقوش البارزة والرسومات الصغيرة والارقام ، وبصورة عامة كل اشارة تستعمل لتمييز طبيعة ومنشأ بضاعة او منتج صناعي او تجاري او زراعي او حراجي او معدني » .

على ان المشرع منع ان تمثل العلامة الفارقة « نقوشا او شعارات وطنية او اجنبية او كلمة او صورة او اشارة او رمزاً ثورياً او مناقضاً للنظام العام او الآداب العامة ( المادة ٦٧ من المرسوم التشريعي رقم ٤٧ ) .

ولا يملك التاجر حق الادعاء بملكية العلامة الفارقة ما لم تكن قد اودعت مسبقاً في مكتب حماية الملكية الصناعية والادبية . والعلامة التي يمكن ايداعها في مكتب حماية الملكية هي التي ترسم على البضائع المباعة او المعروضة



لبيع او المصنوعة في الاقليم السوري . ولا يجبر صاحب العلامة على الإقامة في سورية ليستفيد من احكام المرسوم التشريعي رقم ٤٧ .

### ١٧٨ - سادسا - براءات الاختراع Brevets d'invention

يعتبر اختراعاً ، حسب منطوق المادة الاولى من المرسوم التشريعي رقم ٤٧ ، « ابتكار اي نتاج صناعي جديد او اكتشاف طريقة جديدة للحصول على انتاج صناعي قائم او نتيجة صناعية موجودة ، او الوصول الى تطبيق جديد لطريقة صناعية معروفة » .

ولكي يعتبر الاختراع جديداً ، يجب ان لا يكون قد نشر عنه في سورية ولا في البلاد الاجنبية شيء يمكن من تطبيقه او استعماله . ويستثنى من هذه القاعدة الاختراعات التي اخذ من اجلها شهادات ضمانة من المعارض الدولية . والاختراع الجديد يملكه صاحبه ويمنح وحده حق استغلاله بمجرد تسجيله في مكتب حماية الملكية الصناعية والادبية بوزارة الاقتصاد .

فبراءة الاختراع هي الوثيقة التي تمنح لصاحب الاختراع عند التسجيل وتثبت حقه في استغلال اختراعه وتمنع الغير من هذا الاستغلال .

### ١٧٩ - سابعا - الرسوم والنماذج الصناعية

Dessins et modèles de fabrique

تعتبر رسوماً ونماذج يمكن ايداعها في مكتب حماية الملكية ، حسب المرسوم التشريعي رقم ٤٧ ، الرسوم والنماذج التي يتوافر فيها عنصر الجودة والتميز ، اي التي تشمل على صفات خارجية تجعلها ذات طابع خاص يميزها عن الرسوم والنماذج المعروفة من قبل .

ويدخل في عداد الرسوم والنماذج « المنسوجات ذات الرسومات المطبوعة او المنسوجة والورق الملون المستعمل لتغطية الجدران والنماذج الجديدة للفساطين والمعاطف والقبعات واغطية الرأس للرجال والنساء ، وتوابع الزينة كالشياتلات والحملات والاحذية وغلافات الحناجير والقناني واوعية الخمر والمشروبات الكحولية والاشربة والطوروعلب وغلافات الكرتون المستعملة للمستحضرات الصيدلية والشكل الخارجي لاية بضاعة او ابي محصول او اية سلعة اخرى الى غير ذلك » ( المرسوم التشريعي رقم ٤٧ مادة ٤٦ ) .

ولا يكسب ايداع الرسوم او النموذج في مكتب حماية الملكية المودع حقاً مطلقاً بملكيته ، بل يعطيه زعماً شرعياً بالملكية ويصبح صاحبه قادراً على استغلاله وبيعه وعرضه للبيع .

\* \* \*



# الفصل الثاني

الطبيعية الحقوقية للمتهم

اهمية العناصر اللازمة للاستثمار

١٨٠ - عندما عرف قانون التجارة التاجر مستنداً في ذلك الى صفة الاعمال التي يتعاطاها ، لم يعر اية اهمية للعناصر اللازمة للاستثمار . مع ان نشاط التاجر ، في الواقع ، لا يلعب دائماً دوراً رئيسياً في الاستثمار بمعنى ان زبائن التاجر لا ترتبط فقط بشخصه ، بل هنالك عوامل اخرى تجعل الزبائن يفضلون الارتياح الى محل تجاري دون آخر . فالزبائن ، بالنسبة للتاجر ، يتأثرون من عوامل تختلف عن الزبائن بالنسبة لغير التاجر واذا كان زبائن المحامي والطبيب والمهندس يرتبطون بهم بعامل الثقة الشخصية دون اي عامل آخر ، فان زبائن المحل التجاري تتأثر من عوامل اخرى عديدة اهمها جودة البضائع والمحل الذي تقوم فيه التجارة .

وينتقد الاستاذ ريبير القائلين بان الزبائن هم عنصر من عناصر المتجر ويعتبر بان المتجر هو في الحقيقة الزبائن اذ لا يمكن تصور قيام متجر بدون زبائن (١) .

(١) ريبير . الموجيز في الحقوق التجارية ، طبعة ١٩٥٩ جزء ١ رقم ٢٥٠ ص ٢٣٣ .

ويلاحظ ان الاجتهاد الفرنسي اهم بصورة خاصة بعناصر المتجر غير المادية واعتبرها متفوقة على العناصر المادية لاسيا عند بحثه في بعضها كحق الايجار والزبائن والاسم التجاري . وقد تأثر الاجتهاد بالقانون الصادر في ١٧ اذار سنة ١٩٠٩ ، حتى ان بعض قرارات المحاكم ذهبت الى دمج جميع العناصر، المادية وغير المادية ، بعنصر واحد ، فاجتهدت محكمة استئناف باريس ان التفرغ عن حق الايجار دون ذكر الزبائن يفيد التفرغ عن المتجر (١) . وخالفها محكمة النقض في هذا الاجتهاد (٢) .

ونلاحظ ايضاً ميلادى محكمة النقض لاعتبار التفرغ عن الزبائن انما يفيد التفرغ عن المتجر (٣) . ولا شك ان عنصر الزبائن هو من العناصر الرئيسية في المتجر اذ بدونونه لا يتصور وجود المتجر . غير انه مهما تكن اهمية عنصر الزبائن في تكوين المتجر ، فانه لا بد من ان تؤخذ العناصر الاخرى التي نص عليها القانون بعين الاعتبار كالاسم التجاري والشعار ومركز المحل التجاري والتي بدونها لا يكون لعنصر الزبائن تلك الاهمية وهذا التفوق اللذان اعطاها اياه الاجتهاد . فالعناصر المادية وغير المادية للمتجر انما ترتبط ببعضها ارتباطاً وثيقاً . وقد بحث الاجتهاد القضائي في هذا الارتباط وخرج من بحثه الى نظريات تتعلق بالماهية الحقوقية للمتجر . وهذه النظريات هي :

(١) استئناف، باريس ١٣ حزيران ١٩٢٨ سيره ٤٤٠٢، ١٩٢٨

(٢) نقض فرنسا ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٥ سيره ١٢٤١، ١٩٣٥

(٣) نقض فرنسا ١٩ حزيران ١٩٣٤ سيره ٢٦٩١، ١٩٣٤ - نقض فرنسا ١٥

شباط ١٩٣٧ سيره ٩٩٦١، ١٩٣٧ وتعليق روسو،



## ١٨١ - اولاً - المتجر مجموعة حقوقية *Universalité juridique*

يرى القائلون بهذه النظرية ان للمتجر ذمة مستقلة عن ذمة صاحبه وانه يتمتع بحقوق وعليه واجبات تختلف عن الحقوق والواجبات المترتبة في ذمة صاحب المتجر . فلا بد للمتجر حسب هذه النظرية من شخصية اعتبارية تختلف عن شخصية صاحبه ، وقد ايد بعض القرارات هذا القول <sup>(١)</sup> .

وقد انتقاد الاستاذ ايسكارا هذه النظرية باعتبارها مخالفة للمبادئ الحقوقية الافرنسية <sup>(٢)</sup> وايده في ذلك الاستاذ ريبير <sup>(٣)</sup> . ومما قاله هذا الاخير ان التركة اذا كانت تعتبر ، حسب التشريع الافرنسي ، مجموعة حقوقية لها ذمة مستقلة عن ذمة المورث ، فالسبب في ذلك انما يرجع الى ان هذه التركة تعتبر ، قبل حصول القسمة ، باقية في ذمة المورث .

## ١٨٢ - ثانياً - المتجر منقول غير مادي *Meuble incorporel*

اعطى علماء الحقوق للمتجر صفة المنقول غير المادي بالنظر لتفوق العناصر غير المادية فيه على العناصر المادية ، واستخلصوا من هذه النظرية نتائج حقوقية هامة منها :

(١) نقض فرنسا ١٧ حزيران ١٩١٨ سيره ١٩٢٢، ١٠، ١٣١٣ وتعليق روسو : محكمة تجارة باريس ١٣ كانون الثاني ١٩٣٠ سيره ١٩٣٤، ٢٤، ١٧٣ : استئناف غرنوبل ١٣ حزيران ١٩٣٥ سيره ١٩٣٥، ٢٤، ٩٣٥ .

(٢) ايسكارا ، موجز الحقوق التجارية ، ص ١٦٠ .

(٣) ريبير الوجيز في الحقوق التجارية جزء ١ رقم ٥٢ : ص ٢٣٤





## الفصل الثالث

### بيع المتجر ورهنه

١٨٣ - غفل قانون التجارة السوري عن بحث موضوع بيع المتجر ورهنه  
تاركاً ذلك للقواعد العامة التي تحكم البيع والرهن في القانون المدني . ولكن  
للمتجر ، بحسب طبيعته الحقوقية ، وضعاً خاصاً يختلف عن وضع الأشياء القابلة  
للتداول ، ولذا وجدت معظم التشريعات ضرورة تنظيم احكام بيع المتجر ورهنه  
تنظيماً يختلف ، في كثير من نواحيه ، عن الاحكام الواردة في القانون العام .  
وقد حذت اللجنة الموكول اليها وضع مشروع لقانون التجارة الموحد للجمهورية  
العربية المتحدة حذو التشريعات الحديثة فوضعت النصوص الكفيلة بتنظيم بيع  
المتجر ورهنه ، مستوحية في ذلك ، على وجه الخصوص ، المحافظة على حقوق  
اصحاب العلاقة بالتاجر ودائنيه .

وسنبحث في بيع المتجر ورهنه على ضوء ما تضمنه المشروع الجديد من نصوص .

## الفرع الاول

بيع المتجر

اولا - شروط البيع وصحة

الصفة التجارية

١٨٤ - تردد الاجتهاد القضائي كثيراً في فرنسا في اعتبار بيع المتجر ذات صفة تجارية لعدم ورود هذه العملية في التعداد الوارد في القانون للامعمال التجارية ( المادة ٦٣٢ تجارة فرنسي )<sup>(١)</sup> وكان احياناً يصبغ الصفة التجارية على عقد البيع مستنداً الى عنصر البضائع<sup>(٢)</sup> ، كما كان يعتبر العقد عملاً تجارياً بالتبعية اذا كان البائع هو التاجر نفسه<sup>(٣)</sup> .

ويعتبر الرأي الراجح ان بيع المتجر هو ، بالنسبة لموضوع العقد ، عمل

(١) نقض فرنسا ٢٠ نيسان ١٨٦١ دالوز ١٨٦١ ، ١٤ ، ١٨٦١ ، ٢٥٦ ، نقض فرنسا ٨ اذار ١٨٨٠ دالوز ١٨٨١ ، ١٠ ، ٢٦١ (رأيان متناقضان)

(٢) نقض فرنسا ٢٣ اذار ١٨٩١ دالوز ١٨٩١ ، ١٠ ، ٤٨٥ - نقض فرنسا ٧ كانون الثاني ١٩٣٥ دالوز اسبوعي ١٩٣٥ ص ١٣١ .

(٣) نقض فرنسا ٢٢ كانون الاول ١٩١١ دالوز ١٩١٣ ، ١٤ ، ١٢٩ - استئناف بوردج

٤ تموز ١٩٢٢ دالوز ١٩٢٢ ، ٢ ، ٩٦ - استئناف باريس ١٢ ايار ١٩٤٤ جريدة قصر العدل

٢٧٥ ، ١٤ ، ١٩٤٤



تجاري بحكم ماهيته الذاتية ، خصوصاً إذا كان البائع هو التاجر نفسه (١) .  
واما بالنسبة للبيع الجاري بعد وفاة التاجر ، او في الحالة التي يكون فيها احد  
اطراف البيع غير تاجر ، فالاجتهاد القضائي مازال متردداً في اعتبار عملية  
الشراء ذات صفة تجارية ، خصوصاً اذا كان المشتري لا يريد استثمار المتجر  
بنفسه بل يرغب في تأجيره (٢) واما بالنسبة للبائع ، فالتردد حاصل من ان البيع  
الجاري من قبل الورثة ليس الا تصفية للتركة .

ويرى الاستاذ ريبير ان بيع المتجر يجب اعتباره دائماً عملاً تجارياً بحكم  
ماهيته ، بالنظر لموضوعه ، دون النظر الى صفة اطراف العقد (٣) .

#### شكل العقد

١٨٥ - يثبت عقد البيع ، بحسب مشروع القانون الموحد ، بمحرر  
رسمي او بمحرر عادي (عرفي) مصدق فيه على توقيعات المتعاقدين او اختتامهم  
او بصاتهم .

وقد وجد المشروع من الضروري الشنوذ عن القواعد العامة في الاثبات التي

---

(١) نقض فرنسا ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٤ دالوز ١٩٢٦ ، ١٠ ، ١٣٨ - استئناف  
بورج ٢٤ تموز ١٩٢٢ دالوز ١٩٢٢ ، ٢٠ ، ٩٦٠ - استئناف باريس ١٣ اذار ١٩٥٣  
دالوز ١٩٥٣ ، ١٠ ، ٥٥٥ .

(٢) استئناف ايكس ٢٠ تموز ١٩٤٣ دالوز ١٩٤٦ ، ٢ ، ٢٣٢ - استئناف غرنوبل ٢٣  
حزيران ١٩٤٩ دالوز ١٩٤٩ ، ص ٦١٤ .

(٣) ريبير ، الوجيز في الحقوق التجارية ، جزء ١ ، رقم ٣٠٨ ص ١٤٩ .

تحكم العقود التجارية ، لان عقد بيع المتجر يجب ان يتضمن تعداداً للعناصر التي يشملها العقد ، كما يجب ان يشهر بقيده في سجل التجارة .  
فقد نص المشروع على انه « يجب ان يحدد في عقد البيع ثمن للمقومات ( العناصر ) المعنوية وآخر للالات والادوات وثالث للبضائع . ويستنزل من الدفعات التي تؤدي من الثمن اولاً ثمن البضائع ، ثم ثمن المقومات المعنوية ولو اتفق على خلاف ذلك .

### شهر عقد البيع

١٨٦ - شهر عقد البيع - بمقتضى المشروع الجديد - بقيده في سجل خاص معد لهذا الغرض في مكتب سجل التجارة الذي يقع في دائرته المتجر .  
واذا شمل عقد البيع فرعاً للمتجر موجوداً بالجمهورية العربية المتحدة وجب ايضاً قيده في مكتب سجل التجارة الذي يقع في دائرته هذا الفرع .  
واذا كان عقد البيع يشمل الفرع وحده ، وجب قيد عقد البيع في مكتب سجل التجارة الذي يقع في دائرته المحل الرئيسي ومكتب السجل الذي يقع في دائرته الفرع .

ويجب اجراء القيد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ البيع والا كان القيد باطلاً .

ويسكون قيد هذا البيع الاولوية على القيود الاخرى التي تقع على المتجر ذاته خلال الميعاد المذكور .



وقد أوجب المشروع الجديد على البائع ، عند طلب القيد ، ان يقدم صورة مصدقاً عليها من عقد البيع اذا كان رسمياً او اصل العقد اذا كان عادياً .

ويرفق بالعقد نسختان من جدول يتضمن البيانات الآتية :

١ - اسم البائع ولقبه وجنسيته ومهنته وموطنه .

٢ - اسم المشتري ولقبه وجنسيته وموطنه .

٣ - بيان المتجر وفروعه ان وجدت ومقر كل منها ونوع العمليات التي يباشرها مع تحديد العناصر التي يتكون منها والتي يرد عليها عقد البيع .

٤ - ثمن البيع المحدد للالات والاثاث والبضائع ومقومات المتجر كل منها على حدة .

٥ - بيان نوع عقد البيع - رسمي او عادي - وتاريخه .

٦ - وجود او عدم وجود حق امتياز للبائع او رهن سابق او اي حق عيني على الشيء المرهون بوصفه عقاراً بالتخصيص .

٧ - اسم الشركة المؤمنة من خطر الحريق .

٨ - اسم المؤجر ومدة الاجارة وقيمة الايجار السنوية وموعد الاستحقاق

٩ - الموطن المختار للبائع في دائرة اختصاص المحكمة الابتدائية التي

يقع في دائرتها المتجر .

واذا اشتمل بيع المتجر على علامة تجارية ، فلا يكون نقل ملكية العلامة حجة على الغير الا بعد حصول التأشير والشهر المقرر للعلامات التجارية .

ويتم القيد بتدوين البيانات الواردة بالجدول في السجل الخاص ويعيد مكتب

سجل التجارة احدى نسختي الجدول لطالب القيد مؤشراً عليها بما يفيد اجراء القيد مع ذكر تاريخه ورقمه . ويحتفظ مكتب سجل التجارة بصورة طبق الاصل عن كل عقد يقدم اليه .

ولا يترتب على اغفال واحد او اكثر من الاجراءات والبيانات السابقة بطلان الا اذا اضر ذلك بالغير .

### ثانياً - التزامات البائع

يترتب على بائع المتجر ، وفقاً للقواعد العامة ، التزامان : الاول تسليم المتجر الى المشتري ، والثاني ضمانه .

#### التزام تسليم المتجر

١٨٧ - يلتزم البائع بتسليم المتجر للمشتري بالحالة التي كان عليها وقت البيع ( المادة ٣٩٩ مدني ) ويشمل التسليم جميع العناصر التي من شأنها المحافظة على الزبائن . ولقضاة الموضوع تقدير مدى عدم قيام البائع بتنفيذ التزامه اذا ما طلب المشتري الفسخ بسبب عدم التسليم (١) .

#### التزام الضمان

١٨٨ - يضمن البائع عدم التعرض للمشتري في الانتفاع بالمبيع كله او بعضه سواء كان التعرض من فعله او من فعل اجني يكون له وقت البيع حق

(١) نقض فرنسا ٢١ حزيران ١٩٣٥ جريدة قصر العدل ٢٠١٩٣٥، ٢٠١، ٣٥١ .



على المبيع يحتج به على المشتري . ويكون البائع ملزماً بالضمان ولو كان الاجنبي  
قد ثبت حقه بعد البيع اذا كان هذا الحق قد آل اليه من البائع نفسه ( المادة  
٤٠٧ مدني ) .

ويلتزم ايضاً البائع بالضمان اذا لم تتوافر في المبيع ، وقت التسليم ، الصفات  
التي كفل للمشتري وجودها فيه ، او اذا كان بالمبيع عيب ينقص من قيمته او  
من نفعه بحسب الغاية المقصودة مستفادة مما هو مبين في العقد او مما هو ظاهر  
من طبيعة الشيء او الغرض الذي اعدله ، ويضمن البائع هذا العيب ولو لم  
يكن عالمًا بوجوده ( المادة ٤١٥ مدني ) .

ويترتب على ضمان البائع عدم التعرض للمشتري من فعله هو ، ان لا يقوم  
بأي عمل من شأنه ابعاد الزبائن عن المتجر . واذا خالف هذا الالتزام فلا تشكل  
مخالفته مجرد منافسة غير مشروعة ، بل مخالفة لشروط عقد البيع .

ومن نتيجة التزام الضمان ، لا يجوز للبائع بان يقوم بأي عمل من شأنه  
الاحتفاظ بزبائن متجره كلهم او بعضهم . ولما كان من المستحيل منع البائع  
بصورة مطلقة من القيام بأي نشاط تجاري ، أصبح من الضروري تحديد هذا  
المنع سواء من حيث الزمن او المكان . ويتوقف هذا التحديد ، بحسب  
الاجتهاد ، على نوع التجارة وصفة الزبائن (١) .

ويقوم أطراف العقد ، على الغالب ، بوضع شرط في العقد يتمتع بمقتضاه  
البائع من فتح محل جديد وهذا الشرط يعتبر صحيحاً وملزماً ، كما رأينا ، اذا

(١) نقض فرنسا ٣١ تشرين الاول ١٩٣٣ سيرمي ١٩٣٤ ، ٢٧ .

- حدد مدى المنع ، سواء من حيث الزمان والمكان .
- وهذا الشرط يعتبر نافذاً في حق ورثة البائع<sup>(١)</sup> .

### ثالثاً -- التزام المشتري

يجب على المشتري دفع الثمن وفقاً للشروط المتفق عليها في عقد البيع او للشروط المنصوص عليها في المادة ٤٢٤ وما يليها من القانون المدني .

### امتياز البائع

١٨٩ - لا يقع امتياز البائع الا على مقومات المتجر المبينة في العقد . فاذا لم يعين على وجه الدقة ما يتناوله الامتياز ، لا يقع الامتياز الا على الاتصال بالزبائن والسمعة التجارية والاسم التجاري والسمعة التجارية والحق في الاجارة ، وينفذ الالتزام على ما هو ضمان له من ثمن البضائع و ثمن الآلات و ثمن العناصر المعنوية كل منها على حدة .

ويحق للبائع طلب فسخ البيع لعدم اداء الثمن . ولا تقبل في مواجهة الغير دعوى الفسخ لعدم اداء الثمن الا اذا كان قد احتفظ بالحق في رفعها صراحة . ولا ترفع الدعوى الا بالنسبة للمقومات التي كانت محلا للبيع دون غيرها .

واستثناء من احكام الافلاس ، لا يمنع افلاس المشتري من رفع دعوى الفسخ .

(١) نقض فرنسا ١٦ آذار ١٩٥٤ دالوز ١٩٥٤ ص ٤٧٤ .



ويجب على البائع ، الذي يرفع دعوى الفسخ ، ان يخطر بذلك الدائنين الذين لهم قيود على المتجر في مواطنهم المختارة المبينة في قيودهم .  
وإذا تضمن عقد البيع شرطاً يقضي باعتبار البيع مفسوخاً من تلقاء نفسه إذا لم يدفع الثمن في الاجل المسمى ، او اذا تراضى البائع والمشتري على فسخ البيع ، وجب على البائع اخطار الدائنين المقيدين ، في مواطنهم المختارة ، بالفسخ او بحصول التراضي عليه .

## الفرع الثاني

### رهن المتجر

١٩٠ - يخضع رهن التاجر ، بحسب المشروع الجديد ، للشروط التالية :  
١ - لا يجوز ان يشمل الرهن الا مقومات المتجر الآتية : الاتصال بالزبائن والسمعة التجارية والاسم التجاري والسمعة التجارية والعلامات التجارية والرخص والاجازات والحق في الاجارة ، وعلى وجه العموم حقوق الملكية الصناعية والادبية والفنية المرتبطة به ، والاثاث والادوات والآلات التي تستعمل في المتجر ولو اصبحت عقاراً بالتخصيص .

فاذا لم يعين ، على وجه الدقة ، ما يتناوله الرهن ، فلا يقع الا على الاتصال بالزبائن والسمعة التجارية والاسم التجاري والسمعة التجارية والحق في الاجارة .

٢ - لا يجوز رهن المتجر لدى غير المصارف التي يرخص لها في ذلك وزير الاقتصاد والشروط التي يعينها بقرار منه .

ويثبت الرهن بعقد عادي مصدق فيه على توقعات المتعاقدين او اختتامهم او بصاتهم . ويجب ان يشمل عقد الرهن على تصريح من المدين عن قيام امتياز البائع على الشيء او خلوه منه وعن وجود اي حق عيني عليه بوصفه عقاراً بالتخصيص . ويجب ايضاً ان يشمل عقد الرهن على اسم الشركة التي امن لديها من خطر الحريق .

١٩١ - ويشهر عقد الرهن بقيده في سجل يخصص لذلك بمكتب سجل التجارة الذي يقع في دائرته المتجر . واذا شمل الرهن فرعاً للمتجر او اثناً او آلات توجد في دائرة مكتب آخر وجب القيد ايضاً في مكتب سجل التجارة الذي تقع في دائرته هذه الاشياء . فاذا كان الشيء المرهون هو الفرع او الاثاث او الآلات اجري القيد في مكتب سجل التجارة الذي يقع في دائرته المتجر . واذا كان الرهن واقعاً على عقار بالتخصيص وجب على الدائن ان يتبع ، علاوة على ذلك ، الاحكام الخاصة بالرهن العقاري .

ويجب اجراء القيد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العقد والا كان باطلاً . كما يجب التأشير على هامش القيد بكل حلول اتفاقي في الرهن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العقد الرسمي او العادي المثبت لهذا الحلول وذلك بتسليم صورة الاصل من الاتفاق مكتب سجل التجارة الذي يوجد في دائرته المتجر . وفي حالة الافلاس ، تطبق على الرهون التي تنشأ على المتجر ، القواعد المتعلقة بطلان التصرفات التي تقع اثناء فترة الريبة .



ويعتبر المدين الذي يرهن متجره مسؤولاً عن حفظ الاشياء المرهونة بحالة جيدة دون ان يكون له حق الرجوع على الدائن بشيء مقابل ذلك .  
ويتمتع الدائنون المرتهنون ، بالنسبة للمبالغ الناشئة عن التأمين بسبب وقوع اخطار المؤمن عليه ، بالحقوق والامتيازات ذاتها التي كانت لهم على الاشياء المؤمن عليها .

وللدائنين المرتهنين للمتجر المتقيد في يوم واحد مرتبة واحدة . وتكون الاولوية في المرتبة ، بين هؤلاء الدائنين وبين الدائنين المرتهنين رهناً عقارياً بحسب تاريخ القيد . واذا تم القيد في يوم واحد ، فتكون مرتبة الرهن العقاري مقدمة على مرتبة رهن المتجر .

## الفرع الثالث

### التنفيذ على المتجر

١٩٢ - اوجب المشروع الجديد على البائع او الدائن المرتهن ، عند عدم الوفاء بباقي الثمن او بالدين في تاريخ استحقاقه ولو كان البيع او الرهن ثابتاً بعقد عادي ، ان يخطر مدينه او الخائز للمحل التجاري بالوفاء خلال ثمانية ايام وذلك بكتاب مسجل مع علم الوصول .

فاذا انقضت المدة او لم يتم لوفاء ، جاز للبائع او الدائن المرتهن ان يتقدم الى قاضي الامور المستعجلة في المحكمة التي يوجد في دائرتها المتجر بطلب الاذن

بييع مقومات المتجر كلها او بعضها بالمزاد العلني .

ويجري البيع في المكان واليوم والساعة وبالطريقة التي يعينها القاضي .  
ويعلن عن البيع ، قبل حصوله ، بعشرة ايام على الاقل وذلك بالنشر  
واللصق . وتبلغ صورة من هذه الاعلانات ، قبل البيع بخمسة ايام على الاقل ،  
لمالك المتجر ، وللدائنين المرتهين المقيدين في مواطنهم المختارة المبينة  
في قيودهم .

على أنه اذا كان العقار بالتخصيص مثقلا بقيد حق عيني ، فلا يجوز بيعه  
الا مع العقار الذي يرد عليه القيد المذكور وباتباع اجراءات نزع الملكية .

\*\*\*





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# القسم الثاني

## الشركات التجارية



# الباب الأول

## احكام عامة

١٩٣ - ينقسم هذا الباب الى الفصول التالية :

- الفصل الاول : لمحة تاريخية عن الشركات .
- الفصل الثاني : المصادر التشريعية للشركات
- الفصل الثالث : شخصية الشركات الاعتبارية
- الفصل الرابع : جنسية الشركات
- الفصل الخامس : شروط الصحة في عقد الشركة
- الفصل السادس : العناصر الاساسية لعقد الشركة
- الفصل السابع : الشركات الفعلية
- الفصل الثامن : تصنيف الشركات

# الفصل الأول

## لمحة تاريخية عن الشركات

١٩٤ - قد يكون من الضروري ، قبل دراسة الشركات كما هي عليه اليوم في تشريعاتنا الحاضرة ، ان نرجع مع التاريخ الى الازمنة القديمة لنرى بعض الاحكام التي تضمنتها النصوص التشريعية وطبقها التعامل ، والتي قد نجد ما يشبهها في احكامنا الحديثة . فاذا كانت الشركة ، في شكلها اليوم ، جديدة حديثة ، فهي في وجودها قديمة رافقت البشرية منذ عهودها الاولى ، وعلى ذلك ، فاننا سنشير بلمحة خاطفة الى الشركات في تشريع حمورابي ، وولدى اليونان والرومان ، ثم في الشريعة الاسلامية .

### اولا - الشركات في قانون حمورابي

١٩٥ - قبل النبي عام من ولادة السيد المسيح وضع حمورابي قانونه الشهير المسمى باسمه والذي تضمن ، في مواده ١٠٠ الى ١٠٧ ، بعض الاحكام عن الشركات التي كانت معروفة في ذلك التاريخ .  
والشركة ، بحسب هذه النصوص القانونية ، عقد يتفق بمقتضاه شخصان فاكثر على القيام بعمل او عدة اعمال بقصد اجتناء الربح . وقد كان اكثر



الشركات رواجاً في بابل نوع يشبه ، الى حد بعيد ، شركة المضاربة التي نجدها عند العرب والتي تناولتها كتب الفقه بكثير من التفصيل ، فكان رب المال يتفق مع شخص يقدم عمله على تعاطي التجارة فيقدم له - كراسمال للشركة - نقوداً او بضاعة او قطعاً من الغنم او الماعز او الابل . فاذا كان رأس المال نقوداً ، وجب على الشريك المضارب استعمال هذه النقود لشراء البضائع المتفق على شرائها من اجل بيعها في البلاد التي يؤمل الربح فيها ، وعليه ان يسك حساباً بجميع مايقوم به من اعمال تجارية تتعلق بالشركة ، كما يلتزم ، عند رجوعه ، برد قيمة رأس المال الى صاحبه ، ويقسم ماتبقى بين الشريكين مناصفة اذا لم ينص عقد الشركة على انصبة مختلفة في الربح .

وقد يعود الشريك المضارب صفر اليدين مدعيماً ان اسباباً قاهرة اضطرته للتخلي عن البضاعة او انها سرقت منه او تلفت ، ففي هذه الحالة ، يجب عليه اثبات ادعائه بالشهود ، وعند عجزه عن ذلك يحلف اليمين في المبدأ امام الآلهة على براءة ذمته .

وقد يتضمن عقد الشركة ، احياناً ، كفالة الشريك المضارب للمال الذي استلمه شريكه ، ففي هذه الحالة تتوجب المسؤولية على المضارب ولو ضاع المال منه بسبب قوة قاهرة .

ولم تكن الشركة ، في ذلك الحين ، تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، كما كان من الصعب احياناً تمييز عقد الشركة عن عقد القرض ، وخصوصاً اذا نص العقد على كفالة الشريك المضارب لمال شريكه .

## ثانياً - الشركات في تشريع اليونان

١٩٦ - كانت الشركات ، المدنية منها والتجارية ، كثيرة في اليونان ، وكانت تؤسس غالباً لتعاطي الاعمال المصرفية ومشاريع النقل البحري والتعدين ولم يكن التشريع اليوناني القديم يشترط اى شرط لتأسيس الشركات فكانت ، من اجل تأسيسها ، تتبع القواعد العامة للعقود ، فتنشأ بمجرد اتفاق الطرفين ودونما حاجة الى تدوين هذا الاتفاق بصك خطي .

وإذا لم يتفق الشركاء على الشخص المكلف بإدارة الشركة ، حق لكل شريك القيام باعمال الادارة . وكانت ذمة الشركة مستقلة عن ذمة الشركاء ، فكان لا يحق لهؤلاء التصرف بموجودات الشركة ، وقد استنتج العلماء من ذلك ان الشركة ، في ائتنا ، كانت تتمتع بالشخصية الاعتبارية .

وكانت الارباح والخسائر توزع بين الشركاء بالنسبة لمساهمة كل منهم في تكوين رأسمال الشركة ، الا اذا تضمن الاتفاق خلاف ذلك .

وتنتهي الشركة باقضاء الميعاد المعين لها ، او بانتهاء العمل الذي قامت من اجله ، او بوفاة احد الشركاء ، ويصار الى تصفيتهما باتفاق الشركاء او بواسطة القضاء .

وهذه القواعد تشمل الشركات المدنية والتجارية على السواء ، خلا مسألة الاختصاص القضائي ، اذ كانت الدعاوى ذات الصفة التجارية تفصل من قبل محاكم خاصة وفقاً لاصول مستعجلة .

ويلاحظ ان التشريع في اليونان لم يعرف شركات التوصية ولا الشركات



المساهمة فكان كل شريك مسؤولاً عن ديون الشركة بجميع ما يملك .

### ثالثاً - الشركات في تشريع روما

١٩٧ - نشأت الشركة ، في بادئ عهدنا ، من اتفاق بين الورثة على البقاء في حالة الشيوخ بالنسبة لتركه المورث ، وعلى ادارة هذه التركة فيما بينهم . ثم ظهرت فيما بعد شركات من نوع آخر يتفق فيها اشخاص لا تربط بينهم صلة القرابة على استثمار رأسمال مشترك . وقسمت هذه الشركات الى قسمين كبيرين : الشركات التي تؤسس للقيام بعمل واحد ( unius rei ) والشركات التي تؤسس من اجل اعمال متعددة غير محصورة ( Alicujus negotiationis ) وكان هذا النوع الاخير من الشركات اكثر شيوعاً من النوع الاول ، ومن الامثلة عليه شركات تجار الرقيق ( Venalitarii ) وشركات المصارف ( Argentarii ) وشركات التزام الضرائب ( Societates publicanorum vectigalium ) . ومهما يكن نوع الشركة ، فان المشرع لم يعلق صحة انشائها على شرط شكلي . وهكذا فقد كانت الشركة تعتبر موجودة بمجرد اتفاق الطرفين على المشاركة ودونما حاجة الى تدوين هذا الاتفاق بصك خطي .

ولم تكن الشركات ، بحسب تشريع روما ، تتمتع بالشخصية الاعتبارية الا اذا منحت هذه الشخصية بمرسوم خاص ، وكان من الصعب جداً الحصول على مرسوم بمنح الشركة الشخصية الاعتبارية الا اذا كان موضوع الشركة استثمار معادن الذهب والفضة . ولذلك كان يتعذر على احد الشركاء تمثيل الشركة تجاه الغير ، فكان كل شريك مسؤولاً شخصياً عن اعماله ، واذا قام الشركاء جميعهم بالعمل قسم الالتزام بينهم بصورة حكمية بحيث لا يحق للغير

مطالبة كل شريك الا بما يصيبه من خسارة ، كما لا يحق للشريك ان يطالب الغير الا بقدر ما يصيبه من ربح .

ويجري تعيين حصة الشريك من الربح أو الخسارة بالاتفاق المشترك ، وفي حال خلو الاتفاق من نص ، توزع الارباح والخسائر بين الشركاء بحصص متساوية حتى ولو كانت مساهمتهم في تكوين رأسمال الشركة غير قائمة على أساس المساواة .

وتنقضي الشركة لاسباب عامة وهي حلول الاجل وهلاك جميع مالها وانتهاء العمل الذي قامت من اجله ، كما انها تنقضي لاسباب تتعلق بالشركاء انفسهم ك وفاة احدهم او اعساره . ويلاحظ ان المشرع اعطى الحق لكل شريك بان يضع حداً لوجود الشركة بخروجه منها في أي وقت اراد ، حتى ولو كانت مدتها معينة في العقد ، ويعتبر باطلا كل نص يخالف ذلك .

#### رابعاً — الشركات في الشريعة الاسلامية

١٩٨ — كانت التجارة معتبرة من اشرف اسباب الكسب واعلاء عند العرب ، وخاصة بالنسبة لسكان الحجاز ونجد وما شابهها من الاقطار القليلة الخصب . ولهذا ورد في الحديث الشريف « التاجر الصدوق مع الكرام البررة » . وقد عرف العرب انواعاً متعددة من الشركات اهمها :

(١) شركة المفاوضة : وهي التي تقوم على المساواة التامة في الربح والخسارة . وقد ظهر هذا النوع من الشركات في بادىء الامر بين الاولاد من أجل استثمار تركة والدهم ، وهي بذلك تشبه الى حد بعيد اول شركة ظهرت في روما . ومما قيل عن هذا النوع من الشركات :



« ليس للمكاتب ان يشارك حراً شركة مفاوضة لانها تبنى على المساواة في التصرف ، ولا مساواة بين الحر والمكاتب في التصرفات ، لان شركة المفاوضة تتضمن الكفالة العامة فان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه بما يلزمه والمكاتب ليس من أهل الكفالة . وهذا على أصل أبي جنيفة رحمه الله تعالى اظهر ، فان عنده كفالة احد المتفاوضين تلزم شريكه ، فلو صححنا المفاوضة بينهما لكان اذا كفل الحر بمال يلزم ذلك المكاتب ولا يجوز ان يلزم المال على المكاتب بعقد الكفالة » (١).

(٢) شركة العنان: وهي التي لا تشترط فيها المساواة في الحصص التي يقدمها الشركاء كإسهمال في الشركة . وفي هذا النوع من الشركات يجوز للمكاتب ان يشارك حراً لان « شركة العنان تتضمن توكيل كل واحد من الشركاء الآخر بالشراء والبيع ، والمكاتب في ذلك كالحر ، فان عجز المكاتب بعد ذلك انقطعت الشركة بينهما لانه لما رد في الرق صار عبداً محجوراً عليه لا يملك مباشرة التصرف لنفسه ، فكذلك لا يملك شريكه ان يشتري له بحكم الوكالة فلهذا تبطل الشركة » (٢).

(٣) شركة المضاربة: وهي شبيهة بشركة التوصية ، وفيها يقدم أحد الشركاء المال والآخر العمل ، وقد سميت بالمضاربة لأن المضارب يستحق الربح بسعيه وعمله ، وكان اهل المدينة يسمونها « المقارضة » وذلك مروى عن عثمان رضي الله عنه ، ولكن الفقهاء اختاروا لفظ المضاربة لأنه موافق لما جاء في كتاب

(١) المبسوط لشمس الدين السرخسي جزء ٨ ص ٧٨ .

(٢) المرجع السابق جزء ٨ ص ٧٨ .

الله تعالى « وآخرون يضر بون في الارض ينتفون من فضل الله » يعني السفر للتجارة .  
عرف جواز هذا العقد بالسنة والاجماع ، فقد روي ان العباس بن عبد المطلب  
رضي الله عنه كان اذا دفع مالا مضاربة شرط على المضارب ان لا يسلك به  
بحرا وان لا ينزل واديا ولا يشتري به ذات كبد رطب ، فان فعل ذلك ضمن ،  
فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فاستحسنه . وكان حكيم بن حزام رضي الله عنه  
اذا دفع مالا مضاربة شرط مثل هذا . وروي ان عبد الله وعبيد الله ابني عمر  
بن الخطاب رضي الله عنهما قدما العراق ونزلا على الي موسى فقال لو كان  
عندي فضل مال لا كرمتمكما ولكن عندي مالا من مال بيت المال فابتاعا به  
فاذا قدما المدينة فادفعا الي أمير المؤمنين ولكاربجه ، ففعلا ذلك . فلما  
قدما على عمر اخبراه بذلك فقال هذا مال المسلمين فربحه للمسلمين ، فسكت  
عبد الله وقال عبيد الله لاسبيل لك الي هذا فان المال لو هلك كنت تضمننا ،  
قال بعض الصحابة اجعلهما بمنزلة المضاربين لهما نصف الربح وللمسلمين نصفه  
فاستصوبه عمر رضي الله عنه . وعن القاسم بن محمد قال كان لنا مال في يد  
عائشة رضي الله عنها وكانت تدفعه مضاربة فبارك الله لنا فيه لسعيها . وكان  
عمر رضي الله عنه يدفع مال اليتيم مضاربة على ماروي محمد رحمه الله (١) .

(١) المرجع السابق جزء ٢٢ ص ٢٧ .



# الفصل الثاني

## المصادر التشريعية للمشركات

### المصادر التشريعية الاجنبية

١٩٩ - ان اهم التشريعات الاجنبية التي نظمت موضوع الشركات هي التالية :

- ١) المانيا : قانون التجارة لعام ١٨٩٧ ، والقانون الصادر في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٧ والمؤلف من حوالي ٣٠٠ مادة .
- ٢) انكلترا : القانون الصادر في ١ تموز سنة ١٩٤٨ والمتعلق بالشركات المغفلة .
- ٣) سويسرا : قانون الالتزامات المعدل عام ١٩٣٦ والذي تضمن ٣٩٧ مادة تبحث في الشركات منها ١٤٤ مادة تبحث في الشركات المغفلة .
- ٤) ايطاليا : التي حوى قانونها المدني ١٣٦ مادة تتعلق بالشركات المغفلة .
- ٥) فرنسا : قانون التجارة في المواد ١٨ الى ٢٨ المتعلقة بشركات الاشخاص والقانون المؤرخ في ٢٤ حزيران سنة ١٩٢١ المتعلق بشركات المحاصة ، وقانون ٧ اذار سنة ١٩٢٥ المتعلق بالشركات المحدودة المسؤولية ، المعدل بالرسوم التشريعي المؤرخ في ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩٣٥ المتعلق بشهر الشركات المحدودة المسؤولية ومسؤولية المديرين ، والرسوم التشريعي المؤرخ في ١٤

حزيران سنة ١٩٣٨ الذي عدل الحد الأدنى لرأسمال الشركة . ويعتبر القانون المؤرخ في ٢٤ تموز سنة ١٨٦٧ المتعلق بالشركات المغفلة القانون الاساسي في تشريع الشركات الفرنسي ، وقد اصاب هذا القانون تعديلات كثيرة ادخلت عليه بالقوانين التالية : قانون ١ آب سنة ١٨٩٣ ، قانون ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٣ ، قانون ٢٦ نيسان سنة ١٩١٧ ، قانون ٣٠ كانون الاول سنة ١٩٢٨ ، قانون ٢٦ نيسان سنة ١٩٣٠ ، قانون ١ ايار سنة ١٩٣٠ ، قانون ١٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ ، قانون ١٣ نيسان سنة ١٩٣٥ ، المرسوم التشريعي المؤرخ في ٨ آب سنة ١٩٣٥ ، المرسوم التشريعي المؤرخ في ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩٣٥ ، المرسوم التشريعي المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٩ ، القانون المؤرخ في ٣ ايلول سنة ١٩٤٠ ، القانون المؤرخ في ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٠ ، القانون المؤرخ في ٢٨ شباط سنة ١٩٤١ ، القانون المؤرخ في ١٤ آب سنة ١٩٤١ ، القانون المؤرخ في ٢ شباط سنة ١٩٤٣ ، القانون المؤرخ في ٢ آذار سنة ١٩٤٣ ، القانون المؤرخ في ٤ آذار سنة ١٩٤٣ ، القانون المؤرخ في ٢١ شباط سنة ١٩٤٨ ، القانون المؤرخ في ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩٤٨ .

(٦) الارجنتين : قانون التجارة لعام ١٨٨٩ ، والقانون المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩١٢ المتعلق بالشركات الاجنبية .

(٧) كندا : قانون ١٠ ايلول سنة ١٩١٧ المتعلق بالشركات المغفلة .

(٨) الدانمرك : قانون ٢٩ ايلول سنة ١٩١٧ وقانون ١٥ نيسان سنة ١٩٣٠

المتعلقين بالشركات المغفلة .

(٩) اسبانيا : قانون التجارة لعام ١٨٨٥ ، وقانون ٢٣ حزيران سنة ١٩١١



المتعلق بالشركات المغفلة، وقانون ٢٣ كانون الاول سنة ١٩٢١ المتعلق بشركات  
المصارف المعدل في عامي ١٩٢٧ و ١٩٣١ .

(١٠) بلجيكا : قانون ١٨ ايار سنة ١٨٧٢ المعدل بالقانون المؤرخ في ٢٢ ايار  
سنة ١٨٨٦ ، وبالقانون المؤرخ في ٢٥ ايار سنة ١٩١٣ ، وبالقانون المؤرخ في ٣٠  
تشرين الاول سنة ١٩١٩ ، وبالقانون المؤرخ في ٣٠ حزيران سنة ١٩٢٧ ،  
والقانون المؤرخ في ٩ تموز سنة ١٩٣٥ المتعلق بالشركات المحدودة المسؤولية .

(١١) فنلندا : القانون المؤرخ في ٢ ايار سنة ١٨٩٥ ، والقانون المؤرخ في ١٤  
كانون الثاني سنة ١٩١٥ المتعلق بالشركات المغفلة .

(١٢) هولندا : قانون ٢ تموز سنة ١٩٢٨ ، وقانون ٢٥ حزيران سنة ١٩٢٥ .

(١٣) البرتغال : قانون التجارة لعام ١٨٨٨ ، وقانون ١٥ حزيران سنة ١٩١٧  
المتعلق باسهم الامتياز .

(١٤) لبنان : المرسوم التشريعي رقم ٣٠٤ المؤرخ في ٢٤ كانون الاول سنة  
١٩٤٢ ، المواد ٤٢ - ٢٥٣ . وقد عدلت بعض أحكام هذا المرسوم بقانون  
٣٠ ايلول سنة ١٩٤٤ .

(١٥) مصر : المجموعة الاهلية والمجموعة المختلطة وكلاهما مستمدتين من  
القانون الفرنسي .

المصادر التشريعية في سورية

٢٠٠ - مر التشريع التجاري في سورية - وبالتالي تشريع الشركات -  
بمراحله مختلفة منذ العهد العثماني حتى يومنا هذا .

آ - في العهد العثماني ، كانت هنالك عدة مصادر للاحكام القانونية المتعلقة بالشركات اهمها :

١ - مجلة الاحكام العدلية : وقد تضمن البابين السادس والسابع منها - المواد ١٣٢٩ الى ١٤٤٨ - احكاماً في الشركات على اختلاف أنواعها .

٢ - قانون التجارة الصادر في ٨ شعبان سنة ١٢٦٦ : وقد كانت الاحكام التي تضمنها ، بصدد الشركات ، قليلة جداً وتقتصر على المواد ١٠ - ٥٢ . وقد الغي منها المواد ٤٠ - ٥٢ بقانون صادر في ٨ محرم سنة ١٣٣٤ .

٣ - قانون ٢١ جمادي الآخرة سنة ١٣٢٣ المتعلق بشركات الضمان .

٤ - قانون ٢٤ محرم سنة ١٣٣٣ المتعلق بالشركات الاجنبية المغفلة .

ب - وفي عهد الانتداب ، صدر عن المفوض السامي بعض القرارات المتعلقة بالشركات نذكر منها :

١ - القرار رقم ٩٧ المؤرخ في ١٤ نيسان سنة ١٩٢٥ والمتعلق بجنسية الشركات المغفلة .

٢ - القرار رقم ٩٦ المؤرخ في كانون الثاني سنة ١٩٢٦ والمتعلق بالشركات

الاجنبية . وقد عدل هذا القرار بعدة قرارات لاحقة وهي : القرار رقم ٣٧٣

المؤرخ في ٢٥ حزيران سنة ١٩٢٦ ، والقرار رقم ٦٠٤ المؤرخ في ٥ تشرين

الثاني سنة ١٩٢٦ ، والقرار رقم ٦٥٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٢٦

والقرار رقم ٢٧٦٦ المؤرخ في ١٣ ايلول سنة ١٩٢٩ .

٢٠١ - اما اليوم ، فان احكام الشركات ، بصورة عامة ، واردة في

القانون المدني وقانون التجارة .



فقد نص قانون التجارة ، في المادة ٥٥ منه ، على « ان القواعد التي نص عليها القانون المدني فيما يختص بعقد الشركة ، تطبق على الشركات التجارية ، بشرط ان لا تكون تلك القواعد مخالفة لقواعد هذا القانون مخالفة صريحة او ضمنية » .

فبموجب هذا النص ، يقتضي اذن الرجوع الى نصوص القانون المدني المتعلقة بالشركات ، وقد تضمنها الفصل الرابع من الباب الاول من الكتاب الثاني من القانون المذكور وهي تبث في :

- ١ - اركان الشركة ( المواد ٤٧٥ الى ٤٨٣ ) .
- ٢ - ادارة الشركة ( الواد ٤٨٤ الى ١٨٨ ) .
- ٣ - اثار الشركة ( المواد ٤٨٩ الى ٤٩٣ ) .
- ٤ - طرق انقضاء الشركة ( المواد ٤٩٤ الى ٤٩٩ ) .
- ٥ - تصفية الشركة وقسمتها ( المواد ٥٠٠ الى ٥٠٥ ) .

وتشمل النصوص المذكورة الشركات المدنية والتجارية معاً ، على ان مدى شعولها للشركات التجارية مقيد ، على ما نصت عليه المادة ٥٥ من قانون التجارة بعدم معارضتها للقواعد التي اتي على ذكرها هذا القانون ، صراحة او ضمناً . ومن الرجوع الى قانون التجارة ، نرى أنه قد خصص الكتاب الثاني منه للبحث في الشركات التجارية ، وقسم هذا الكتاب كما يلي :

- ١ - الباب الاول : ويتضمن بعض الاحكام العامة التي تشمل جميع أنواع الشركات ( المواد ٥٥ الى ٥٨ ) .
- ٢ - الباب الثاني : ويبحث في شركات التضامن ( المواد ٥٩ الى ١٨٧ ) .

٣ - الباب الثالث : ويتضمن النصوص المتعلقة بالشركات المغفلة (المواد ٨٨ الى ٢٨٠) .

٤ - الباب الرابع : ويقتصر على بحث الاحكام الخاصة بالشركات المحدودة المسؤولية (المواد ٢٨١ الى ٢٠٩)

٥ - الباب الخامس . ويبحث في شركات التوصية (المواد ٣١٠ الى ٣٢١)

٦ - الباب السادس : ويتعلق بالشركات ذات رأس المال القابل للتغيير او الشركات التعاونية (المواد ٣٢٢ الى ٣٣٠) .

٧ - الباب السابع : ويتضمن الاحكام الخاصة بشركات المحاصة (المواد ٣٣١ الى ٣٣٧) .

وفما عدا هذه النصوص ، صدر مرسوم تشريعي برقم ١٠٣ وتاريخ ٣٠ ايار سنة ١٩٤٩ ، وهو يتعلق بالشركات الاجنبية ، وقد جرى تعديله بالمرسوم التشريعي رقم ٧٢ المؤرخ في ١٩ تشرين الاول سنة ١٩٤٩ ، وبالمرسوم التشريعي رقم ٧٥ المؤرخ في ٢٢ تشرين الاول سنة ١٩٤٩ ، وبالمرسومين التشريعيين رقم ٣٤ و ٣٥ المؤرخين في ٤ شباط سنة ١٩٥٠ ، كما صدر مرسوم تشريعي آخر برقم ١١٢ مؤرخ في ٨ حزيران سنة ١٩٤٩ متضمناً احكاماً خاصة بشركات التأمين وشركات الاقتصاد والتوفير .

واخيراً صدر المرسوم التشريعي رقم ١٥١ لعام ١٩٥٢ فنظم وضع الشركات المؤسسة خارج اراضي الجمهورية العربية المتحدة .

٢٠٢ - هذه هي النصوص الاساسية المتعلقة بالشركات والواردة في القانون المدني وفي المجموعة التجارية . على ان الى جانبها توجد نصوص اخرى



متفرقة ، سواء في القانونين المذكورين ، ام في غيرها ، تتعلق ايضاً بالشركات  
من وجه عام . فهناك - على سبيل المثال - القواعد المتعلقة بالنظرية العامة  
للالتمامات ، والقواعد المتعلقة بقسمة الاموال المشاعة الواردة في القانون المدني  
والاحكام المتعلقة بالدفاتر التجارية وسجل التجارة والصلح الواقي والافلاس  
الواردة في قانون التجارة . وهناك نصوص تشريعية اخرى وردت في بعض  
القوانين الخاصة كقانون التجارة البحرية - المرسوم التشريعي رقم ٨٦ وتاريخ  
١٢ اذار سنة ١٩٥٠ - والرسوم التشريعي رقم ٣٨ المؤرخ في ١٢ شباط سنة  
١٩٥٠ والمتعلق بانشاء شركة مرفأ اللاذقية ، والرسوم التشريعي رقم ١٠١  
المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٩ والمتضمن نظام الملاحة الجوية ٠٠ وغيرها .

\*\*\*

# الفصل الثالث

الشخصية الاعتبارية للشركات

## الفرع الاول

قواعد عامة

الركن الحقوقي للشخصية الاعتبارية

٢٠٣ - ظهرت فكرة الشخصية الاعتبارية ، لأول مرة ، في الشرع الاسلامي مستمدة من الحديث الشريف « المسلمون متكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم ، وهم يد على سواهم » .

وقد طبقت هذه الفكرة ، بصورة عملية ، في الوقف والتركات والشركات واخذ بها المشرع العثماني عند وضعه مجلة الاحكام العدلية ، اذ شعر ، بالنسبة للشركات ، ان عقد الشركة ينشئ حقوقاً وواجبات مستقلة عن حقوق الشركاء وواجباتهم باعتبارهم اشخاصاً طبيعيين ، فرأى من الضروري تمييز شخصية الشركة عن شخصية الشركاء فاستند من اجل ذلك الى نظرية الوكالة نارة والى



نظرية الكفالة تارة اخرى ، اذ نصت المادة ١٣٣٣ من المجلة على ان « كل قسم من شركة العقد يتضمن الوكالة ، فكل واحد من الشريكين ، في تصرفه ، يعني في الاخذ والبيع وتقبل العمل بالاجرة وكيل الآخر » ، كما نصت المادة ١٣٥٦ من القانون نفسه على ان « المفاوضين ( في شركة المفاوضة ) احدهما كفيل الآخر ، فاقرار احدهما كما ينفذ في حق نفسه ، يكون نافذاً في حق شريكه ، فاذا اقر احدهما بدين ، فلهقر له ان يطالب ايها شاء ، ومهما ترتب من دين على احد المفاوضين من اي نوع كان في المعاملات الجارية في الشركة ، كالبيع والشراء والاجارة ، يلزم الاخر ايضاً ، وكما ان ما باعه احدهما يجوز رده على الآخر بالعيب كذلك ما اشتراه احدهما يجوز ان يرده الآخر بالعيب » .

٢٠٤ - لم يتعرض قانون التجارة العثماني ، المستمد من قانون التجارة الفرنسي الموضوع عام ١٨٠٧ ، لشخصية الشركات التجارية ، ولعل المشرع اعتبر هذه الشخصية حقيقة واقعة لا ضرورة لاقرارها بنص صريح . ومما يؤيد هذا الافتراض ان بعض القوانين اللاحقة لقانون التجارة العثماني بنت على وجود هذه الشخصية نتائج كان من الصعب فهمها بدونها . واهم هذه النتائج هي :

١ - نصت المادة ٢٦ من قانون اصول المحاكمات المدنية على ان التبليغات الموجهة الى الشريك في شركة لم تزل قائمة ، تبلى الى مدير الشركة ، في موطن الشركة ، او الى احد الشركاء ، واذا كانت الشركة في حالة الافلاس يتم التبليغ الى وكيل التفليسة .

٢ - نصت المادة ٢٧ من قانون اصول المحاكمات المدنية على ان التبليغات الموجهة الى مدير الشركة ، او احد الشركاء المفاوضين بالتوقيع عن الشركة ، يمثل اذن

الشركة ، ويسري الحكم الذي يصدر بمواجهة المدير او الشريك على جميع الشركاء باعتبارهم وحدة ، كما يسري على كل شريك بمفرده . وقد يصعب فهم هذه النتيجة التي وصل اليها الاجتهاد في تفسير المادة ٢٦ المذكورة لولا افتراض وجود شخصية اعتبارية للشركة ، مستقلة عن شخصية اعضائها .

٢ - جاء في المادة الاولى من ذيل قانون اصول المحاكمات المدنية « ان الدعاوى المتولدة بين الشركاء عن امور الشركة ترى في محكمة محل مركز معاملات تلك الشركة حين انتهاء تصفية معاملاتها . والدعاوى التي تقام على الشركة ، من طرف شخص ثالث ، ترى في نفس تلك المحكمة لمضي سنة من نهاية معاملات التصفية . ومع هذا اذا وجد لشخص او لشركة شعب في محلات مختلفة ، يمكن مراجعة المحل التابع له المركز التجاري الاصيل ، او تلك الشعبة لاجل المعاملات الكائنة بين هذه الشعب . »

فالقانون اعترف اذن للشركة ، دون ان يميز بين الشركات المدنية والشركات التجارية ، بموطن مستقل عن موطن الشركاء . فقد يكون جميع الشركاء او بعضهم مقيمين خارج مدينة دمشق ، في احدى المدن السورية او الاجنبية ، ويكون مركز اعمال الشركة التي يحدد موطنها في دمشق ، فتقام الدعاوى عليها عندئذ امام محاكم دمشق ، ويسري اثر الحكم الذي يصدر عليها على الشركاء جميعهم ، دون ان يكون لهؤلاء الحق بالاحتجاج بعدم اختصاص المحكمة المحلي .

٣ - نصت المادة الاولى من القرار رقم ٩٧/س الصادر عن المفوض السامي الفرنسي بتاريخ ١٤ نيسان سنة ١٩٢٥ على ان الشركات المؤسسة وفقاً للقانون العثماني والتي تقوم باعمال في سورية او لبنان ، اذا كانت مؤلفة من اشخاص



تابعين لدول مختلفة ، ولو كانت مصالحهم في هذه الشركة تفيض عن مصالح  
الاشخاص التابعين للدولة العثمانية يحق لها ان تأخذ الجنسية السورية او اللبنانية  
او جنسية احدى الدول الموقعة على معاهدة لوزان ، وذلك بمجرد التصريح عن  
الجنسية التي تكون قد اختارتها ، الى احدى دولتي سوريا او لبنان ، قبل تاريخ  
٣٠ ايلول سنة ١٩٢٦ .

فالقانون اعترف اذن للشركات بجنسية مستقلة عن جنسية اعضائها ، وبديهي  
انه لا يمكن تصور وجود الجنسية الا في حق الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين .

#### التفسير الحقوقي للشخصية الاعتبارية

٢٠٥ - اختلف العلماء في تفسير الشخصية الاعتبارية ونشأت عن اختلافهم  
نظريات ثلاث وهي :

- ١ ) نظرية الفرض القانوني .
- ٢ ) نظرية الوجود الواقعي .
- ٣ ) نظرية الملكية الجماعية .

#### ١ - نظرية الفرض القانوني ( Théorie de fiction légale )

قال بهذه النظرية معظم العلماء حتى اواخر القرن التاسع عشر ، فقد اعترفوا  
للشركات التجارية بالشخصية الاعتبارية بشرط ان تؤسس وتشهر وفقاً للاصول  
المبينة في القانون . وقد استخلصوا هذه النظرية عن طريق الفرض القانوني ،  
ولاعتبارات عملية بجملة ، من بعض النصوص القانونية واهمها : المادة ٥٢٩ من  
القانون المدني الفرنسي التي تعتبر منقولا بالتخصيص « الاسهم والاسناد العائدة

للشركات المصرفية او التجارية او الصناعية ، وان كانت هذه الحقوق مؤلفة من اموال غير منقولة » ، والمادة ٦٩ من قانون اصول المحاكمات المدنية التي تجيز اقامة الدعوى على الشركة امام المحكمة الكائنة في دائرة مركزها الرئيسي القضائية ، والمادتان ٤٣٧ و ٤٣٨ من قانون التجارة التي تسمح بشهر افلاس الشركة بصورة مستقلة عن اعضائها .

## ٢ - نظرية الوجود الواقعي (Théorie de la réalité)

قال بهذه النظرية العلماء المعاصرون واهمهم الاستاذ هوريو بالنسبة للاشخاص الاعتبارية من الحقوق العامة كالدولة والبلديات <sup>(١)</sup> والاستاذ كايبتان بالنسبة للاشخاص الاعتبارية من الحقوق الخاصة كالشركات <sup>(٢)</sup> .

وقد رأى هؤلاء العلماء ان الشخصية الاعتبارية ليست ضرباً من ضروب الوهم والخيال وليست ناجمة عن حيلة شرعية ، بل هي حقيقة حسية . وبوجب هذه النظرية لا يعلق وجود الشخصية الاعتبارية على ارادة المشرع . فهي موجودة بدون نص قانوني ، وبمجرد تكوين الشركة وشهرها .

على ان الاجتهاد القضائي الفرنسي لم يأخذ بهذه النظرية وبقي محتفظاً بالنظرية القائمة على الفرض القانوني <sup>(٣)</sup> .

(١) هوريو « موجز الحقوق الادارية » ص ١٢٤ .

(٢) كايبتان « ادخل لدراسة الحقوق المدنية » رقم ١٦٠ .

(٣) نقض فرنسا ٢ كانون الاول ١٨٨٥ دالوز ١٠٨٨٦ ، ١٠٨٨٦ ، ٣٥٧ - ٧ تشرين

الثاني ١٨٩٨ دالوز ١٩٠٣ ، ١ ، ٢٠٣ - ١٠ تشرين الثاني ١٩٠٣ دالوز ١٩١١ ، ١٠٠



### ٣ - نظرية الملكية الجماعية (Théorie de la propriété collective)

يستبعد القائلون بهذه النظرية<sup>(١)</sup> وجود شخصية حقوقية لغير الانسان ، وهم لا يرون ضرورة لها من اجل تفسير النتائج القانونية التي وصل اليها الاجتهاد في الاعتراف للشركات بموطن مستقل وبجنسية تختلف عن جنسية الشركاء ، وانما يبررون هذه النتائج بقولهم ان الافراد عندما يتفقون على تكوين شركة يقدم كل منهم حصته من رأس المال المشترك ، فتنشأ عن ذلك ملكية جماعية ليس لاحد الشركاء حق فردي عليها طالما ان الشركة قائمة ، لانها تمتاز بتخصيصها لوجهة معينة هي تحقيق موضوع الشركة ، وتعتبر هذه الاموال بمثابة رهن لفئة خاصة من الدائنين هم دائنو الشركة .

وقد كفانا المشرع السوري ، في التشريع الحديث ، مؤونة البحث عن ركن حقوقي لتفسير شخصية الشركات الاعتبارية ، فقد اقر القانون المدني ، صراحة وجود هذه الشخصية اذ نصت المادة ٥٤ من هذا القانون على ان من جملة الاشخاص الاعتبارية الشركات المدنية والتجارية ، كما نصت المادة ٥٨ من قانون التجارة على ان «جميع الشركات التجارية ، ماعدا شركات المحاصة تتمتع بالشخصية الاعتبارية» .

٣٢١ - ٢ تموز ١٩٣٤ دالوز الاسبوعي ١٩٣٤ ، ١٠ ، ٥٥٩ محكمة بداية الدين ١٦

تشرين الثاني ١٩٣٤ دالوز الاسبوعي ١٩٣٥ ص ٧٢ .

(١) بلانول ، الحقوق المدنية ، ص ٩٨٢ ومايليها - برتليبي ، الحقوق الادارية ،

ص ٢٦ ومايليها

## استقلال الشخصية الاعتبارية عن اجراءات الشهر

٢٠٦ - لا بد لنا من ايضاح نقطة اثارته جدلاً بين العلماء واختلافاً في التشريع المقارن. فهل يكون وجود الشخصية الاعتبارية معلقاً على شهر الشركة باتباع الاجراءات المنصوص عليها في القانون ام ان هذه الشخصية مستقلة تماماً عن تلك الاجراءات ؟

لا شك ان لاجراءات الشهر تأثيراً في ظهور شخصية الشركة وفي اربها بالنسبة للغير . ولكن المشرع السوري لم يعلق وجودها ، بالنسبة للشركات السورية ، على شهر عقد الشركة بل اعتبرها موجودة بمجرد تكوينها ، سواء في علاقات المتعاقدين مع بعضهم او في علاقات الغير مع الشركة اذ جاء في المادة ٤٧٤ من القانون المدني : « تعتبر الشركة بمجرد تكوينها شخصاً اعتبارياً ، ولكن لا يحتاج بهذه الشخصية على الغير الا بعد استيفاء اجراءات النشر التي يقررها القانون . ومع ذلك للغير اذا لم تقم الشركة باجراءات الشهر المقررة ان يتمسك بشخصيتها »

وقد اخذ الاجتهاد الفرنسي بالمبدأ نفسه ، في حين علقت بعض التشريعات الاجنبية وجود الشخصية الاعتبارية على تسجيل الشركة في سجل خاص ، كالتشريع الالماني ( المادة ١٤ من قانون ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٣٧ ) والتشريع السويسري ( المادة ٦٤٣ من قانون الالتزامات ) والتشريع الايطالي ( المادة ٢٣٣١ من القانون المدني ) .



## الفرع الثاني

### آثار الشخصية الاعتبارية

استخلص الاجتهاد من وجود شخصية للشركة مستقلة عن شخصية اعضاءها نتائج حقوقية كثيرة اهمها :

٢٠٧ - اولا - الاهلية (Capacité)

#### أ- اهلية الوجوب

للشركة اهلية خاصة بها ، فهي تتمتع بحق التملك وحق التعاقد ، فلها ان تشتري وان تبيع وان تقرض وان تستقرض ، ويقوم بجميع هذه الاعمال من يمثل الشركة قانوناً بموجب عقد الشركة التأسيسي ، وفي حدود الصلاحيات الممنوحة له في العقد المذكور .

على ان المسألة التي اثارت الجدل في الاجتهاد هي قدرة الشركة على التملك بعقد من عقود التبرع ، كالهبة والوصية .

يزعم بعض الفقهاء ان الشركة لا تملك حن التملك بالهبة والوصية لاعتبارات عديدة اهمها ان الشخصية الاعتبارية انما وجدت ، سواء في التشريع او في الاجتهاد ، لاعتبارات عملية تتعلق باعمال الشركة لكي تتمكن من اجتناء

الربح بتحقيق الموضوع الذي انشئت من اجله ، والذي يكفي فيه ان تحسن ادارة الشركة من قبل القائمين على ادارتها . وهم يرون ان من الضروري الحد من الآثار المترتبة على الشخصية الاعتبارية مما لا ضرورة له بالنسبة لغرض الشركة وخشية من أن يؤول الاعتراف للشركة بحق التملك بعقد من عقود التبرع الى التحويل على القانون والسماح للأفراد المحرومين من هذا الحق ان يستعملوه بواسطة الشركات ، او ان يؤدي ذلك الى العودة لنظام الاراضي المحبوسة Biens de main - morte الذي الغته معظم التشريعات في العالم<sup>(١)</sup>

ومن الرجوع الى التشريع السوري نلاحظ ان القانون المدني نص ، في المادة ٥٥ منه ، على ان الشخص الاعتباري « يتمتع بجميع الحقوق الا ما كان منها ملازماً لصفة الانسان الطبيعية وذلك في الحدود التي اقرها القانون ، فيكون له ذمة مالية مستقلة واهلية في الحدود التي يعينها سند انشائه او التي يقرها القانون الخ ... »

ولم يقيد القانون حق الشركات ، مدنية كانت ام تجارية ، في التملك بالهبة او الوصية ، ولاحقها في تملك العقارات ، في حين انه قيد هذا الحق بالنسبة للجمعيات ، رغم منحها الشخصية الاعتبارية ، اذ نصت المادة ٥٩ من القانون المدني على انه « لا يجوز ان تكون للجمعية حقوق ملكية او اية حقوق اخرى على عقارات الا بالقدر الضروري لتحقيق الغرض الذي انشئت من اجله ، ولا يسري هذا الحكم على الجمعيات التي لا يقصد منها غير تحقيق غرض

(١) كاسيناد « دراسة حول الشخصية الاعتبارية » ص ١٣٠ .





والرأي الذي اقره الاجتهاد هو ان العقوبات ذات الصفة الجزائية البحتة لا يمكن الحكم بها الا على الاشخاص الطبيعيين الذين ارتكبوا الفعل الجرمي، وفقاً للمبدأ القائل « لا نيابة في العقوبات »<sup>١٠</sup> اما العقوبات ذات الصفة المزدوجة - جزائية ومدنية - كالغرامات التي قضت بها القوانين المالية ، فتتحمّلها الشركة ، كشخص اعتباري لان صفة هذه الغرامات تجعلها بمثابة التعويض المدني<sup>(١)</sup> .

وقد اخذ قانون العقوبات السوري بالنظرية التي اقترتها بعض التشريعات الحديثة وهي اعتبار الاشخاص الاعتبارية مسؤولة جزائياً ، اذ نصت المادة ٢٠٩ من هذا القانون على ما يلي :

- ١ - لا يحكم على احد بعقوبة مالم يكن قد اقدم على الفعل عن وعي وارادة.
  - ٢ - ان الهيئات الاعتبارية مسؤولة جزائياً عن اعمال مديرها واعضاء ادارتها وممثلها وعمالها عندما يأتون هذه الاعمال باسم الهيئات المذكورة او باحدى وسائلها.
  - ٣ - ولكن لا يمكن الحكم عليها الا بالغرامة والمصادرة ونشر الحكم .
- وإذا كان القانون ينص على عقوبة اصلية غير الغرامة، ابدلت الغرامة من العقوبة المذكورة وانزلت بالهيئة الاعتبارية في الحدود المعينة في المواد ٥٣ و٦٠ و٦٣ .

## ٢٠٨ - ثانياً - الموطن Domicile

عرف القانون المدني الموطن بانه « المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة »

---

(١) نقض فرنسا ١٣ ايار ١٨٩٠ داللو ١٤١٨٩٠ ، ٤٧٤ - ٩ نيسان ١٩٢١  
١٦١٤ ، ١٩٢٢ - ٥ تشرين الثاني ١٩٢٩ داللو الاسبوعي عام ١٩٢٩ ص ٥٣٨ -  
١٥ كانون الثاني ١٩٣٦ جريدة الشركات عام ١٩٣٦ ص ٦٢



( المادة ٤٢ فقرة ١ ) ، واعتبر الموطن بالنسبة للتاجر « المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة او حرفة بالنسبة الى ادارة الاعمال المتعلقة بهذه التجارة او الحرفة » ( المادة ٤٣ فقرة ١ مدني ) .

وقد اعترف القانون للشخص الاعتباري بموطن مستقل ، وهو المكان الذي يوجد فيه مركز ادارته ، اي المحل الذي توجد فيه ، بالنسبة للشركات ، الهيئات التي تقوم بتمثيلها كمجالس الادارة والجمعيات العمومية والذي يتم فيه ابرام العقود والصفقات المتعلقة باعمال الشركة (١) .

على ان المشرع لاحظ ان تحديد الموطن على هذا الشكل قد يضر بمصلحة المواطنين ، بالنسبة للشركات الاجنبية ، لما لهذا التحديد من آثار قانونية اهمها تعيين المحكمة المختصة للنظر في الدعاوى التي ترفع على الشركة ، ولذلك نصت الفقرة الثانية من المادة ٥٥ من القانون المدني على ان « الشركات التي يكون مركزها الرئيسي في الخارج ولها نشاط في سوريا تعتبر مركز ادارتها ، بالنسبة الى القانون الداخلي ، المكان الذي توجد فيه الادارة المحلية » .

ولتعيين موطن الشركة اهمية كبرى ، فهو يساعد على تعيين جنسية الشركة وعلى معرفة المحكمة المختصة بالنظر في الدعاوى المتولدة بين الشركاء عن امور الشركة ، وفي الدعاوى التي يقيمها على الشركة الاشخاص المتعاقدون معها وخاصة الدعوى بشهر افلاس الشركة لتوقفها عن الدفع ، بدليل ان الفقرة الاولى من

---

(١) نقض نرنسا ٩ آب ١٨٨١ سيرهي ١٨٨٢ ، ١٤ ، ١٥٠٤ ، ٢٩ اذار ١٨٩٨ سيرهي ١٩٠١ ، ١٤ ، ٧٠٤ ، ١٨ تموز ١٨٩٩ سيرهي ١٩٠٠ ، ١٤ ، ٣٣٩ ، ١٨ نيسان ١٩٣٢ جريدة الشركات عام ١٩٣٤ ص ٢٩٩ .

المادة ٦٠٧ من قانون التجارة قضت بان « يشهر الافلاس يحكم من المحكمة الابتدائية المدنية التي يوجد في منطقتها المركز الرئيسي للمؤسسة التجارية .  
على ان الاجتهاد القضائي الفرنسي شد عن قاعدة الاختصاص بالنسبة لمحكمة موطن الشركة ، فيما عدا دعاوى الافلاس ، لاعتبارات عملية تتعلق بالمحافظة على حقوق الاشخاص المتعاقدين مع احد فروع الشركة ، اذا كان لها عدة فروع في اماكن مختلفة ، فابتدع النظرية المسماة بنظرية المحطات الرئيسية gares principales ومفادها انه يجوز رفع الدعوى على الشركة في محل مركز الفرع ، وتعتبر الشركة ممثلة بمدير الفرع في الخلفات الناتجة عن الاعمال المتعلقة بهذا الفرع (١) .

وقد اخذ المشرع السوري بهذه النظرية في المادة ٨٣ فقرة ٢ من قانون اصول المحاكمات . فبعد ان اقرت هذه المادة مبدأ اختصاص محكمة موطن الشركة نصت على انه « يجوز رفع الدعوى الى المحكمة التي يقع في دائرتها فرع الشركة او الجمعية او المؤسسة وذلك في المسائل المتصلة بهذا الفرع » (٢) .

## ٢٠٩ - ذمة الشركة patrimoine sociale

اعتبر القانون ان من آثار الشخصية الاعتبارية الاعتراف للشخص الاعتباري

(١) نقض فرنسا ٥ نيسان ١٨٥٩ سيدهي ١٨٥٩ ، ١٠ ، ٦٧٣ - ٣٠ حزيران ١٨٩١ دالوز ١٨٩٢ ، ١٠ ، ٥٣٩ - ٢٩ حزيران ١٩٠٩ دالوز ١٩١١ ، ١٤ ، ٤٦٤ - ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٨ جريدة الشركات عام ١٩٢٩ ص ٢٢ .

(٢) جاء في قرار صادر عن محكمة الاستئناف اللبنانية (الفرقة الثالثة) بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٥٠ مافجواه : « لا يمكن مدعاة شركات الضمان بشخص مفوض الكشف المتدب من قبلها لانه ليس وكيلا عن شركات الضمان ولان مهمته تنحصر في المعاينة وفي الكشف المادي عند المراجعة بشأن العطل الحاصل ( النشرة القضائية اللبنانية عام ١٩٥٠ ص ٣٧٧ ) .



« بذمة مالية مستقلة » ( المادة ٥٥ فقرة ٢ مدني ) . ويترتب على ذلك آثار كثيرة أهمها :

( ١ ) ان لدائني الشركة حق الافضلية على اموال الشركة بالنسبة لدائني الشركاء الشخصيين (١) .

( ٢ ) اذا كان لاحد الشركاء دائنون شخصيون ، فليس لهم اثناء قيام الشركة ان يتقاضوا حقوقهم مما يخص ذلك الشريك في رأس المال وإنما لهم ان يتقاضوها مما يخصه من الارباح . اما بعد تصفية الشركة فيكون لهم ان يتقاضوا حقوقهم من نصيب مدينهم في اموال الشركة بعد استئزال ديونها . ومع ذلك فانه يجوز لهم ، قبل التصفية ، وضع الحجز الاحتياطي على نصيب هذا المدين ( المادة ٣٩٣ مدني ) .

( ٣ ) ليس لدائني الشركة اي حق على اموال الشريك الخاصة ، الا اذا كان لهذا الشريك صفة التضامن (٢)

( ٤ ) لا تقع المقاصة بين دائني الشريك الشخصي وبين الدين الذي للشركة على الدائن نفسه ، ولا بين الدين الذي على الشركة والدين المترتب لاحد الشركاء على دائن الشركة نفسه ، لان المقاصة تفترض وجود حقين متقابلين

---

(١) نقض فرنسا ٢ شباط ١٨٩٨ دالوز ١٨٩٩ ، ١٠١٨٩٩ ، ٥٩٨٠١٤ ، ١٤ شباط ١٩٠٣ سيره ي ١٩٠٤ ، ١٤ ، ١٩١٠ ، ٢١ تموز ١٩٢٠ جريدة الشركات عام ١٩٢١ ص ٨٦ ١٣ حزيران ١٩٣١ جريدة الشركات عام ١٩٣١ ص ٥٦٩  
(٢) نقض فرنسا ٢٦ آب ١٨٧٩ سيره ي ١٨٧٩ ، ٤٥٤٠٤ .

وحق الشركة يختلف عن حق الشركاء (١) .  
٥ ( يعتبر مال الشريك مشاعاً بين الشركاء ما دامت الشركة قائمة ، وينتج  
عن ذلك ان حق الشريك على موجودات الشركة هو حق منقول لا عيني  
وان كانت هذه الموجودات هي عبارة عن عقارات او حقوق عينية مسجلة  
على اسم الشركة (٢) .

#### ٢١٠ - رابعاً - حق التقاضي

للشركة المتمتعة بشخصية اعتبارية حق التقاضي بصفة مدعية او مدعى عليها،  
ويقوم مديرها بتمثيلها امام القضاء . ويعتبر الحكم الصادر بمواجهته نافذاً في  
حق جميع الشركاء فليس للشركاء اذن حق اعتراض الغير على الحكم الصادر  
على الشركة (٣) .

\* \* \*

- 
- (١) هوبان وبوفيو جزء ١ رقم ٦٦٩ - ليون كان ورينو جزء ٢ رقم ١٣٣ -  
تالير وبيك جزء ١ رقم ٢٠٨ - ايسكارا رقم ٥٤٧ - نقض فرنسا ٧ شباط ١٩٠٥ سيرهي  
١٩٠٦، ١٥، ١٤، ١٥ - ٢٧ ايار ١٩٣٦ دالوز الأسبوعي ١٩٣٦ ص ٤٩٣ - محكمة تجارة  
السين ٥ تشرين الاول ١٩٣١ جريدة الشركات عام ١٩٣٣ ص ٢١٦  
(٢) نقض فرنسا ٢٩ ايار ١٨٦٥ دالوز ١٨٦٥، ١٠، ٦، ٣٨٠ - نقض فرنسا الهيئة العامة  
٢٩ كانون الاول ١٨٦٨ دالوز ١٨٦٩، ١٤، ١٤، ٧٣  
(٣) نقض فرنسا ٢٥ نيسان ١٩١٠ سيرهي ١٩١٣، ١٤، ١٠، ٤٨١ - ٢٧ كانون الاول  
١٩٤٣ سيرهي ١٩٤٤، ١٤، ١٠، ٩٠.



## الفصل الرابع

### جنسية الشركات

#### تعيين جنسية الشركات

٢١١ - للشركة ، كشخص اعتباري، جنسية تختلف عن جنسية اعضاءها  
ويفيد تعيين جنسية الشركة في امور عديدة اهمها اختلاف وضع الشركات  
الاجنبية الحقوقي عن وضع الشركات الوطنية ، وما ينتج عن تعيين جنسية  
الشركة من معرفة القانون الذي ترتبط به .

ولتعيين جنسية الشركة عناصر كثيرة، فقد يحدث ، في التعامل ، ان تؤلف  
شركة في احدى الدول لتقوم باستثمار مشروع صناعي او تجاري في دولة اخرى  
او يكون معظم الشركاء تابعين لجنسية تختلف عن جنسية الدولة التي يستغل  
فيها المشروع والتي اسست الشركة وفق قوانينها ، او يكون مركزها الرئيسي  
في دولة وتقوم باستثمار المشروع الذي اسست من اجله في دولة اخرى ٠٠٠

هذه العناصر جميعها تفيد في تعيين جنسية الشركة، على انه لا يمكن الاستعانة  
بها جميعها ، بل لا بد من اخذ واحد او اكثر منها بعين الاعتبار .

ومن الرجوع الى التشريعات الحديثة لدى معظم الدول يتبين لنا ان بعضها اخذ بأحد هذه العناصر لتعيين جنسية الشركة ، في حين ترك بعضها الآخر امر ذلك للاجتهادين القضائي والفقهي .

فالتشريع البلجيكي<sup>(١)</sup> والتشريع الايطالي استندا في تعيين جنسية الشركة الى المحل الذي تستغل فيه المشروع الذي اسست من اجله ، ودون ان يكون مركزها الرئيسي ادنى تأثير في تعيين هذه الجنسية . فالشركة التي تؤسس في فرنسا مثلا لتقوم باستثمار منجم موجود ضمن الاراضي البلجيكية او الايطالية تتمتع ، حسب قوانين هاتين الدولتين ، بجنسية الدولة التي يوجد فيها المنجم ، وان كان مركز هذه الشركة الرئيسي في فرنسا وكانت اغلبية الاسهم ملكاً لاشخاص يحملون الجنسية الفرنسية . اما التشريعان الاسباني<sup>(٢)</sup> والبولوني<sup>(٣)</sup> فانهما يحددان جنسية الشركة بالنسبة لمحل وجود مركزها الرئيسي .

ويعتبر التشريع البرازيلي شركات الاموال المؤسسة في البرازيل حائزة على الجنسية البرازيلية ، كما يمنح هذه الجنسية للشركات المؤسسة خارج البرازيل والتي تقوم بالاعمال التجارية والصناعية في البرازيل ، ولكن بعد الحصول على ترخيص حكومي يسمح لها بجعل مركزها الرئيسي في هذه الدولة<sup>(٤)</sup> .

وقد نص التشريع المصري على أن الشركات التي تؤسس في مصر تتمتع

---

(١) القانون البلجيكي لعام ١٨٨٣ والامر الملكي المؤرخ في ٢٢ تموز سنة ١٩١٣ .

(٢) المادتان ٢٨ و ١٠ : من القانون المدني الاسباني

(٣) القانون البولوني المؤرخ في ١٦ اذار سنة ١٩٢٨ والمرسوم المتعلق بكيفية تطبيق

هذا القانون المؤرخ في ٢ كانون الاول سنة ١٩٢٨

(٤) المادة ٣٠١ من قانون التجارة البرازيلي .



جميعها بالجنسية المصرية ، ويجب ان يكون مركزها الرئيسي موجوداً ضمن الاراضي المصرية<sup>(١)</sup> . وجاء في حكم صادر عن المحكمة الابتدائية المختلطة في القاهرة في دعوى تتعلق بشركة قناة السويس ان « الشركات المغفلة المصرية التي صدق على نظامها الاساسي بفرمان ملكي تخضع للقانون المصري وان اتخذت الجنسية الفرنسية واشترط في نظامها ان يكون مركزها الرئيسي مدينة باريس »<sup>(٢)</sup> ، كما اجتهدت محكمة الاستئناف المختلطة في الاسكندرية بان « الشركات المغفلة المؤسسة في دولة اجنبية وفقاً لقانون هذه الدولة تتمتع بجنسيتها »<sup>(٣)</sup> .

وقد اخذ التشريعان السوري واللبناني بالمبدأ نفسه ، اذ نصت المادة ٩٩ من قانون التجارة السوري على ان « ١ - جميع الشركات المغفلة المؤسسة في سوريا يجب ان يكون مركزها الرئيسي في الاراضي السورية ، ٢ - ويجب اتخاذ هذا المركز الرئيسي اما في مكان الاستثمار او في مكان ادارة الشركات ٣ - وتكون جنسيتها سورية حكماً رغم كل نص مخالف »<sup>(٤)</sup> ، كما نصت المادة

---

(١) المادة ٤١ من قانون التجارة الاهلي والمادة ٤٧ من قانون التجارة المختلط .  
(٢) حكم صادر بتاريخ ١٧ شباط سنة ١٩٣٠ مجلة كلونة عام ١٩٣٠ ص ٤٧٧ .  
(٣) قرار صادر بتاريخ ٢٦ تشرين الاول ١٩٢٩ مجلة كلونة عام ١٩٣١ ص ١٢١٥  
(٤) جاء في المادة الاولى من المرسوم التشريعي رقم ١٠٣ المؤرخ في ٣٠ ايار سنة ١٩٤٩ بانه يقصد بالشركات الاجنبية « الشركات المؤسسة خارج اراضي الجمهورية السورية سواء اكانت من نوع شركات الاموال ام من نوع شركات الاشخاص ام من نوع المؤسسات التعاونية وما شابهها » ، انظر ايضا المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم ٨٦ المؤرخ في ١٢ اذار سنة ١٩٥٠ المتضمن قانون التجارة البحرية . والمادة السادسة من المرسوم التشريعي رقم ١٠١ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٤٩ المتضمن قانون الملاحة الجوية .

٨٠ من قانون التجارة اللبناني ، المعدلة بالقانون المؤرخ في ٣٠ ايلول سنة ١٩٤٤ على انه « يجب ان يكون المركز الرئيسي لجميع الشركات المغفلة المؤسسة في لبنان ، في الاراضي اللبنانية ، وبالرغم من كل نص مخالف ، تكون هذه الشركات من الجنسية اللبنانية » (١) .

٢١٢ — اما في فرنسا فلم يحدد التشريع الفرنسي القواعد التي يجب الاستناد اليها في تعيين جنسية الشركات ، وقد قصد التشريع هذا الاغفال ، تاركاً امر تعيين هذه القواعد للقضاء « بالاستناد الى ملاسات القضية » (٢) . على انه يمكننا ، من دراسة الاجتهاد القضائي في فرنسا ، ان نفرق بين حالتين : حالة السلم وحالة الحرب .

(١) ففي حالة السلم توصل الاجتهاد القضائي الى اقرار المبادئ التالية :  
أ — لا يجوز ان يترك امر تعيين جنسية الشركة الى ارادة الشركاء ، الصريحة او الضمنية . على اننا نلاحظ وجود قرارات تخالف هذا المبدأ ، كالحكم الذي اصدرته محكمة السين بتاريخ ٢٦ ايار سنة ١٨٨٤ (٣) والقرار الذي اصدرته محكمة النقض بتاريخ ١١ حزيران سنة ١٨٩٩ (٤) .

(١) جاء في المادة ١٣ من المرسوم التشريعي رقم ١٤٣ المؤرخ في ٢٨ قوز سنة ١٩٣٢ المتعلق بتملك الاشخاص الاعتبارية للعقارات في سوريا مانصه « تعتبر بحكم الشركات الاجنبية من وجهه تطبيق هذا المرسوم التشريعي ، الشركات السورية التي تكون مصلحة الاجانب فيها اكثر من مصلحة السوريين »

(٢) راجع مناقشات مجلس النواب الفرنسي عام ١٨٨٣ حول مشروع القانون المتعلق بالشركات ، مجلة كلونه عام ١٨٨٤ ص ٢١٨

(٣) سيره ي ١٨٨٨ ، ٢٠ ، ٨٩

(٤) مجلة كلونه عام ١٨٩٩ ص ١٠٢٤



ب - لا يجوز تعيين جنسية الشركة بالاستناد الى جنسية الشركاء (١) .  
 ج - يجب تعيين جنسية الشركة بالاستناد الى مركزها الرئيسي . وقد عرف المركز الرئيسي بأنه « المحل الذي جرى تأسيس الشركة فيه وبالتالي محل وجود مركزها الاداري ، اي المحل الذي يجتمع فيه مجلس ادارتها وتصدر عنه الأوامر المتعلقة بسير اعمال الشركة » (٢) .

علي انه يشترط ان يكون المركز الرئيسي حقيقياً لا وهمياً ، ولا عبرة في ذلك لتعيين المركز الرئيسي المنصوص عليه في عقد الشركة الاساسي ، فهذا التعيين لا يلزم المحاكم بل يحق لها ان تستخلص ، من ملابسات القضية ، ان المركز الرئيسي المعين في عقد الشركة هو مركز وهمي قصد منه الاستفادة من تشريع بلد معين (٣) .

(٢) وفي حالة الحرب ، تعتمد الدول عادة الى تقييد حرية الاجانب التابعين

(١) استئناف باريس ٢٣ كانون الاول ١٨٨٩ دالوز ١٨٩٠، ١٤٢ - محكمة بداية الهافر ٢٤ كانون الاول ١٨٩٦ مجلة كلونة عام ١٨٩٧ ص ٥٨٤ - محكمة بداية السين ٣ ايار ١٩٠٠ مجلة كلونة عام ١٩٠٠ ص ٨٥٢ - محكمة بداية ليل ٢١ ايار ١٩٠٨ مجلة الحقوق الدولية للبراديل ونيبويه عام ١٩٠٩ ص ٨٧٧ .

(٢) نقض فرنسا ٢٠ حزيران ١٨٧٠، ١٤، ٨٧٣ - ٢٩ آذار ١٨٩٨ سيروي ١٩٠٩، ٧٠٠، ١٧ تموز ١٨٩٩ سيروي ١٩٠٠، ١، ٣٣٩ - ٢٧ تشرين الثاني ١٩٠٦ سيروي ١٩٠٩، ١، ٢٩٣ .

(٣) نقض فرنسا ٢١ تشرين الثاني ١٨٨٩ سيروي ١٨٩٧، ١٤، ٨٤٤ - ٤ آب ١٩٠٦ مجلة كلونة عام ١٩٠٧ ص ١٥١ - استئناف باريس ٢٣ آذار ١٩٠٩ سيروي ١٩٠٩، ٢، ١٨٣ - محكمة بداية السين ١ آذار ١٩٠٩ مجلة كلونة عام ١٩١٠ ص ٥٧٧ - محكمة بداية جزاء مرسيليا ٣١ كانون الاول ١٩٠٩ جريدة الشركات عام ١٩١١ ص ٥٦ -؛ محكمة تجارة نانت ٢٩ آذار ١٩١٣ مجلة كلونة عام ١٩١٤ ص ١٢٨٤ .

بجنسيتهم الى دول معادية ، في تعاطي التجارة و الى اقرار مصادرة اموالهم .  
و تشمل هذه القيود الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتباريين على السواء .  
وقد وجد الاجتهاد القضائي في فرنسا اثناء الحرب العالمية الاولى ( ١٩١٤ -  
١٩١٨ ) ان القواعد التي اقرها لتعيين جنسية الشركات غير كافية لتأمين  
المصلحة العامة ، وانه لا يمكن الاستناد ، في هذا التعيين ، الى مركز الشركة  
الرئيسي فقط دون الاهتمام بجنسية الشركاء الذين تتألف منهم الشركة ، اذ يفسح  
هذا الاجتهاد المجال للاعتماد في متابعة تعاطي الاعمال التجارية في فرنسا تحت  
ستار شركات يكون مركزها الرئيسي فيها .

ولذلك كان لا بد للمحاكم ، اثناء الحرب ، من ان تعيد النظر في القواعد  
التي استندت اليها في تعيين جنسية الشركات وان تأخذ بعين الاعتبار جنسية  
الشركاء انفسهم ، وبصورة عامة العوامل التي تتأثر بها الشركة . فاذا ثبت ان  
شركة من الشركات تخضع لتأثير دولة اجنبية معادية ، فانه يجب اعتبار هذه  
الشركة اجنبية وتطبيق القيود والموانع المقررة بحق الاعداء عليها <sup>(١)</sup> ، وقد  
اجمع الاجتهاد القضائي على اقرار هذا المبدأ <sup>(٢)</sup> .

اما عند عدم ثبوت خضوع الشركة ، كشخص اعتباري ، لنفوذ دولة  
معادية ، فانها تعتبر ، بالاستناد الى مبدأ المركز الرئيسي ، من الجنسية الفرنسية ،

---

(١) راجع بلاغ وزارة العدلية الفرنسية المؤرخ في ١٦ شباط سنة ١٩١٦ و المنشور  
في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢ آذار سنة ١٩١٦ .

(٢) نقض فرنسا ٢٠ تموز ١٩١٥ سيره ي ١٩١٦ ، ١ ، ١٤٨ ، ٢٧ ايار ١٩٢١  
مجلة كلونه عام ١٩٢٣ ص ٣٢٢ .



وتطبق في هذه الحالة القيود والموانع على حصة الشركاء الاجانب فقط التابعين  
بجنسيتهم الى دولة معادية (١) .

وقد اتبعت القواعد نفسها في سورية ولبنان اثناء الحرب العالمية الاخيرة من  
اجل تعيين جنسية الشركات بغية وضعها تحت الحراسة القضائية (٢) .

### تغيير جنسية الشركاء

٢١٣ - قد يفقد الاشخاص الطبيعيون ، اثناء حياتهم ، جنسيتهم او  
يتخلون عنها . وغالباً ما تلاحظ تشريعات الدول الحالات التي توول الى فقدان  
الجنسية الاصلية او تساعد على السماح بالتخلي عنها لاكتساب جنسية اخرى .  
وقد يطرأ على الشركات حالات تلزمها بتغيير جنسيتها اثناء وجودها ، فهل  
يجوز لها ذلك ، وما هي الشروط التي يجب توفرها لتغيير الجنسية وما هي  
نتائج هذا التغيير ؟

تختلف الشروط اللازمة لتبديل الجنسية باختلاف نوع الشركة ، ففي  
شركات التضامن وشركات التوصية ، لا يجوز مبدئياً اجراء التبديل الا بموافقة  
جميع الشركاء ، الا اذا نص عقد الشركة الاساسي على خلاف ذلك .  
اما في الشركات المغفلة ، فقد بقي الاجتهاد القضائي مدة من الزمن يتطلب  
موافقة الشركاء الاجماعية لاجراء تعديل في نظامها الاساسي ، الا انه عدل

---

(١) استئناف روان ١٩ كانون الثاني ١٩١٦ مجلة الحقوق الدولية الخاصة عام  
١٩١٦ ص ٢٤٤ - نقض قرنسا ٢ شباط ١٩٢٥ جريدة الشركات عام ١٩٢٥ ص ٢٧٠ .  
(٢) راجع القرار رقم ٢١١/ل ر تاريخ ٨ ايلول سنة ١٩٣٩ والقرار رقم ٢٥٩  
تاريخ ٣٠ ايلول سنة ١٩٣٩ والقرار رقم ٣٠٢ تاريخ ٣١ تشرين الاول سنة ١٩٣٩ .

عن هذا الرأي فيما بعد ، واصبح يفرق بين التعديل الذي يهدف موضوع الشركة بذاته ، والتعديل الذي يهدف احد عناصرها الطارئة . ويلاحظ ان القانون الفرنسي الصادر في ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٣ والذي عدلت بموجبه المادة ٣١ من القانون المؤرخ في ٢٧ تموز سنة ١٨٦٧ لم يسمح للهيئة العامة غير العادية بان تبديل ، باكثرية ثلاثة ارباع رأس المال وثلثي عدد المساهمين ، جنسية الشركة المغفلة . وقد استنتج الفقهاء من هذا النص ان تبديل الجنسية يتطلب اجماع الشركاء .

وفي سورية قضت المادة ٢٢٢ من قانون التجارة بان يصدر القرار القاضي بنقل مركز الشركة الرئيسي الى خارج اراضي الجمهورية ، من قبل هيئة عامة غير عادية ، وباكثرية تمثل ثلاثة ارباع رأسمال الشركة .

كما نصت المادة ٢٠٢ من قانون التجارة اللبناني على انه « فيما يختص بالقرارات القاضية بتغيير موضوع الشركة او شكلها او جنسيتها ، يجب على الدوام ان يكون النصاب القانوني ممثلا بثلاثة ارباع رأسمال الشركة على الأقل » .

٢١٤ - ولا بد لنا من ان نتعرض هنا للمسألة الهامة التالية : هل ينبغي تضافر قانون الشركة القديم مع القانون الجديد الذي تسري احكامه عليها بعد تبديل جنسيتها ليكون التبديل صحيحا ام انه يكفي التقييد باحكام القانون القديم ؟ لا شك ان العوامل التي تحدد ارتباط الشركة بقانون دولة معينة تختلف من تشريع لآخر . ففي بريطانيا مثلا تعتبر الشركات المؤسسة فيها متمتعة بالجنسية البريطانية بغض النظر عن البلد الذي يوجد فيه مركز ادارة الشركة او مركز استثمارها . وهناك تشريعات تمنح شركات الاشخاص جنسية البلد



الذي يوجد فيه مركز ادارتها ، وتشريعات اخرى تعتبر هذه الشركات متمتعة  
بجنسية اجنبية اذا جرى تأسيسها في الخارج .  
ونرى انه يقتضي للاجابة على هذا السؤال الرجوع الى قانون المحكمة التي تنظر  
الخلاف القائم على جنسية الشركة . فالمحاكم الفرنسية تمنح الجنسية الفرنسية لكل  
شركة يكون مركزها الرئيسي الحقيقي في فرنسا ولو كانت اجنبية عند تأسيسها ،  
والمحاكم السورية ، بالاستناد الى قانون التجارة ، تمنح الجنسية العربية لكل شركة  
يجري تأسيسها في سورية ، مع العلم بان قانون التجارة السوري اوجب ان يكون المركز  
الرئيسي للشركات المغفلة المؤسسة في سورية موجوداً ضمن اراضي الاقليم السوري .  
وعندما تتغير جنسية الشركة ، وفقاً للقواعد التي اتينا على ذكرها تخضع  
لجميع الواجبات وتتمتع بجميع الحقوق التي نص عليها قانون ارتباطها الجديد ،  
فيما لا يتعارض مع تأسيس الشركة واهليتها واعمالها السابقة ، فتصبح الشركة  
خاضعة لقضاء محاكم التشريع الجديد وللضرائب التي يفرضها هذا التشريع  
على الشركات الوطنية .

ولكن هل يؤثر تغيير جنسية الشركة في وضعها القانوني ؟ لا شك ان  
موضوع هذا السؤال لا يتعلق بالأعمال التي قامت بها الشركة في ظل التشريع  
القديم والتي لا يجوز التعرض لها لأنه ليس للتشريع الجديد اي اثر رجعي ،  
ولكن قد يشترط التشريع الجديد ، لوجود الشركة القانوني ، القيام ببعض  
الاجراءات كسبق الاذن الحكومي ، ومعاملات الشهر ، وتحديد حدود ادنى  
لرأس المال ، وفي رأينا انه يجب على الشركة ان تنقيد فقط باحكام القانون  
الجديد المتعلقة بالنظام العام .

## الفصل الخامس

### شروط الصحة في عقد الشركة

٢١٥ - يخضع عقد الشركة ، على اعتباره من العقود الثنائية الطرف ، الى الشروط الموضوعية اللازمة لصحة جميع العقود . ومن الرجوع الى القانون المدني يتبين ان هذه الشرط هي اربعة :

- (١) الرضا ( Consentement )<sup>(١)</sup> .
- (٢) الأهلية ( Capacité )<sup>(٢)</sup> .
- (٣) المحل ( Objet )<sup>(٣)</sup> .
- (٤) السبب ( Cause )<sup>(٤)</sup> .

ويندمج شرط المحل بالحصصة التي يجب ان يقدمها الشريك الى الشركة لتكوين رأس المال المشترك ، وسنبحث هذا الموضوع عند بحثنا في الصفات المميزة لعقد الشركة .

وقد سبق لنا ان بحثنا في الاهلية اللازمة لتعاطي التجارة . بقي علينا

---

(١) المواد ٩٢ الى ١٠٩ و المواد ١٢١ - ١٣١ من القانون المدني .  
(٢) المواد ٤٦ الى ٥٠ و المواد ١١٠ الى ١٢٠ .  
(٣) المواد ١٣٢ الى ١٣٦ من القانون المدني .  
(٤) المادتان ١٣٧ و ١٣٨ من القانون المدني .



ان نبحت في الشروط الأخرى اللازمة لصحة عقد الشركة وهي الرضا  
والمحل والسبب .

## الفرع الاول

### الرضا

(Consentement)

٢١٦ - تعقد الشركة بالرضا المتبادل بين الشركاء على الارتباط بالعقد .  
ويجب ان يكون هذا الرضا خاليا من كل عيب .

فاذا انتفى الرضا بالنسبة لأحد الشركاء اعتبرت الشركة باطلة ، كأن ينعدم  
الاتفاق على موضوع الشركة او على قيمة ما يجب على كل شريك ان يقدمه  
كحصة له في رأسمالها (١) .

ويجب ان يكون الرضا خاليا من العيوب التي اعتبرها القانون مبطله للعقد .  
فاذا وقع أحد الطرفين في غلط جوهري (٢) ، جاز له ان يطلب ابطال  
الشركة . وينصب الغلط في عقود الشركات على طبيعة العقد (٣) او على شكل  
الشركة (٤) .

(١) ريبير رقم ٦٢ - تالير وبيك جزء ١٤ رقم ٣٩٩

(٢) نقض فرنسا ٢٥ ايار ١٨٨٦ سيره ١٨٨٧ ، ٢٦٨٠١ ، ١٨٨٧

(٣) « يكون الغلط جوهريا اذا بلغ حدا من الجسامه بحيث يمتنع معه المتعاقد عن ابرام

العقد لو لم يقع في هذا الغلط » ( الفقرة الاولى من ١٢٢ من القانون المدني

(٤) نقض فرنسا ٣٠ تموز ١٩٠١ سيره ١٩٠٥ ، ٥٠٢٠١٤١٩٠٥ .

واما الغلط بالنسبة لذات المتعاقدين، فلا يكون سبباً لابطال عقد الشركة الا في الشركات التي يشكل الاعتبار الشخصي فيها عنصراً رئيسياً في التعاقد، كما هي الحال في شركات التضامن وفي شركات التوصية البسيطة ( بالنسبة للشركاء المتضامنين والموصين على السواء ) وفي شركات التوصية المساهمة ( بالنسبة للشركاء المتضامنين ) وفي الشركات المحدودة المسؤولية. وأما في الشركات المساهمة فلا تأثير مطلقاً لشخص المساهم على انعقاد العقد<sup>(١)</sup>.

والاكره، على نوعيه، المادي والمعنوي، هو سبب من اسباب بطلان عقد الشركة، على انه يشترط فيه:

(١) ان يكون صادراً عن احد المتعاقدين، او عن شخص ثالث، بشرط ان يثبت المكروه ان التعاقد الآخر كان يعلم او كان من المفروض حتماً ان يعلم بهذا الاكراه ( المادة ١٢٩ مدني ).

(٢) ان تكون الرهبة الناتجة عن الاكراه قائمة على اساس، كأن تصور ظروف الحال للطرف الذي يدعى الاكراه ان خطراً جسيماً محققاً يهدده هو او غيره في النفس او الجسم او الشرف او المال. ويراعي في تقدير الاكراه جنس من وقع عليه هذا الاكراه، وسنه، وحالته الاجتماعية والصحية، وكل ظرف آخر من شأنه ان يؤثر في جسامة الاكراه ( المادة ١٢٨ مدني ).

ويبطل عقد الشركة للتدليس، اذا كانت الحيل التي لجأ اليها احد المتعاقدين او نائب عنه بالغة من الجسامة بحيث لولاها لما ابرم الطرف الثاني العقد. ويعتبر تدليساً السكوت عمداً عن واقعة او ملاحظة، اذ ثبت ان

(١) نقض فرنسا ١٢ تشرين الثاني ١٩٠٢ سيره ١٩٠٥، ١٤، ١٩٠٥ - ٢٢ تشرين الاول ١٩٠٦ سيره ١٩٠٩، ٥٠١، ١ - تالير ويك جزء ١٠ رقم ٣٩٩



المدلس عليه ما كان ليبرم العقد لو علم بتلك الواقعة او هذه الملابسة ( المادة

١٢٦ مدني ) .

وقد طبق هذا السبب في البطلان بصورة خاصة في شركات الاموال ، كما

سنرى ، خشية من ان تؤثر بعض الوقائع او الملبسات الكاذبة على الجمهور

ليقدم علي الاكتتاب في اسهم الشركة<sup>(١)</sup> .

الوعد بالشركة ( promesse de Société ) .

٢١٧ — من الرجوع الى القانون المدني نلاحظ ان المشرع اقر صحة الوعد

بالبيع ، اذا كان اتفاق الطرفين جاريا في وقت واحد على المحل والتمن وعلى

المدة التي يجوز للشخص الموعود تقرير اختياره خلالها ، على ان لا تجاوز هذه

المدة خمس عشرة سنة ، فاذا اتفق الطرفان على تجاوز هذه المدة ، اعتبر الوعد

صحيحاً ، غير انه لا يكون له مفعول قانوني الا في مدة خمس عشرة سنة فقط<sup>(٢)</sup> .

وقد تعرض الاجتهاد القضائي لبحث هذا الموضوع في عقود الشركات فاقر

صحة الوعد بعقد شركة تجارية ، واجاز اثبات هذا الوعد بجميع طرق الاثبات

القانونية ، ولكنه لم ينته بذلك الى الزام الواعد ، تنفيذاً لوعده ، بالارتباط

بعقد الشركة بل اقر للموعود ، في حال نكول الواعد ، بحق مطالبته بالتعويض

عملاً بالمبادئ العامة<sup>(٣)</sup> .

(١) نقض فرنسا ٣٠ ايار ١٩٢٧ سيره ي ١٩٢٨ ، ١ ، ١٩٠٥ . ٢٠ تموز

١٩٢٧ جريدة الشركات ١٩٣٠ ص ٧٠ - ١١ تموز ١٩٣٠ مجلة الشركات  
١٩٣٤ ص ٢٢١ .

(٢) انظر المادتين ١٠٢ و ٨٩٩ من القانون المدني .

(٣) نقض فرنسا ١٥ كانون الاول ١٩٢٠ سيره ي ١٩٢٢ ، ١ ، ١٧ ، ٢٢ ايار

١٩٢٣ مجلة الشركات عام ١٩٢٣ ص ١٧٨ - هوبان وبوفيو جزء ١ رقم ٨٢ - تالير  
وبيك جزء ١ رقم ٤٤٢ - هيار ص ١٦٥ .

## الفرع الثاني

### السبب المشروع

( Cause Licite )

٢١٨ - يقصد بالسبب ، في عقود الشركات ، موضوعها اي نشاطها الاقتصادي . فالشركة التي تؤلف لاستثمار مشروع مخالف للنظام العام او الاداب العامة تعتبر باطلة بطلاناً مطلقاً عملاً باحكام المادة ١٣٧ من القانون المدني . وكذلك تعتبر باطلة الشركة التي يكون موضوعها محرماً بنص قانوني . ومن الشركات التي اعتبرت باطلة لمخالفة موضوعها النظام او الاداب العامة : ( ١ ) الشركات التي يكون موضوعها الاتجار بالرقيق الاسود او الابيض سواء اذكر هذا الموضوع صراحة في عقد الشركة ام لم يذكر (١) .

(١) منع الاتجار بالرقيق الاسود بمعاهدات دولية عديدة اهمها معاهدة فيينا المؤرخة في ٨ شباط سنة ١٨١٢ ، والمعاهدة الفرنسية - الانكليزية المؤرخة في ٢٥ ايار سنة ١٨٤٥ ، وقرار المؤتمر الدولي المنعقد في بروكسل بتاريخ ٢ تموز سنة ١٨٩٠ ومعاهدة Saint-Germain-en-Laye المؤرخة في ١٠ ايلول سنة ١٩١٩ . وبالنسبة للرقيق الابيض راجع معاهدة ٧ شباط سنة ١٩٠٥ . وقد نصت المادة ٥١٢ من قانون العقوبات السوري على ما يلي : « من اعتاد ان يسهل بقصد الكسب اغواء العامة على ارتكاب الفجور مع الغير ومن استعمل احدى الوسائل المشار اليها في الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٢٠٨ لاستغلال الناس الى الفجور يعاقب بالحبس من شهر الى سنة وبالغرامة من عشر ليرات الى مائة ليرة » . كما نصت المادة ٥١٣ من القانون نفسه على ان كل امرىء لا يتعاطى مهنة بالفعل فاعتمد في كسب معيشته او بعضها على دعارة الغير عوقب بالحبس من ستة اشهر الى سنتين وبغرامة من عشر ليرات الى مائة ليرة » .



(٢) الشركات التي يكون موضوعها تعاطي التهريب او التهرب من دفع الضرائب (١)

(٣) الشركات التي يكون موضوعها عرقلة حرية البيوع بالمزايدة ، كأن يتفق عدة اشخاص على عدم المزايدة فيما بينهم لتسهيل رسو المزايدة على احدهم على ان يقتسموا الربح فيما بينهم (٢) .

(٤) الشركات التي يكون موضوعها اجتناء الربح من تعاطي الميسر . وتعتبر الشركات الاجنبية التي هي من هذا النوع باطلة و تمنع بالتالي من حق التقاضي في سورية ، ولو كان مرخصاً بتأسيسها في البلد الذي اسست فيه ، نظراً لتعلق سبب البطلان هذا بالنظام العام (٣) .

(٥) الشركات التي يكون موضوعها مخالفاً لمبدأ حرية تعاطي التجارة والصناعة او احتكار بعض اصناف البضائع بقصد السيطرة على الاسواق التجارية ومنع المزاحمة بشأنها بغية رفع اسعارها (٤) .

- 
- (١) تالير وبروسو رقم ٣٥١ - ليون كان ورينو واميو جزء ٢ رقم ٧٠ - هوبان وبوفيو رقم ٥٩ - نقص بروكسل ١٧ شباط ١٨٨٦ مجلة كاونيه عام ١٨٨١ ص ٢١٤ - استئناف دوييه ٢١ تشرين الثالث ١٩٠٧ دالوز ١٩٠٨ ، ١٠ ، ١٥ .
- (٢) نصت المادة ٦٧٠ من قانون العقوبات على ما يلي : « كل من اقدم اثناء مزايدة علنية على عرقلة حرية المزايدة او الالتزامات وذلك بالتهديد او بالعنف او بالا كذيب ، او على افساء المزايدتين والملتزمين بهبات أو وعود ، عوقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر وبغرامة من خمسين الى خمسمائة ليرة » . راجع ايضاً نقض فرنسا ١٨ كانون الاول ١٨٧٥ دالوز ١٨٧٦ ، ١٠ ، ٢٣٣ - ٧ ايار ١٩٠٩ دالوز ١٩٠٩ ، ١٠ ، ٣٠١ .
- (٣) نقض فرنسا ٨ تموز ١٨٨٢ سيرهوي ١٨٨٣ ، ١٠ ، ٢٣٣ - ٢٤ ايار ١٩١٣ دالوز ١٩١٦ ، ١٠ ، ٢٦٤ - تالير وبروسو رقم ٣٥١ - ليون كان ورينو واميو جزء ٢ رقم ٧١ - هوبان وبوفيو جزء ١ رقم ٣٢ - كوبرزويه جزء ١ رقم ١٠ - هيار رقم ٣١ .
- (٤) نقض فرنسا ١٢ تموز ١٨٩٢ دالوز ١٨٩٣ ، ١٠ ، ٣٩٠ - ٣ ايار ١٩١١ دالوز ١٩١٢ ، ١٠ ، ٣٣ وتعليق برسو .

٦) الشركات التي تؤلف خلافاً لاحكام القوانين النافذة ، دون ان يكون موضوعها مخالفاً للاداب العامة ، ومن الامثلة على ذلك في تشريعنا :  
 أ - الشركة التي تؤلف بين الطبيب والصيدلي او العقاقيري ، فقد حظرت المادة ١٣ من المرسوم التشريعي رقم ١٤٧ المؤرخ في ٢٠ حزيران سنة ١٩٤٩ والمتعلق بمزاولة الطب على الطبيب « ان يشارك الصيدلي في صيدليته والعقاقيري في تجارته » ، وذلك تحت طائلة الحبس من عشرة ايام الى شهرين وغرامة مالية في خمس وعشرين ٢٩٥ الى مئتي ليرة او احدي هاتين العقوبتين ( مادة ٤٢ ) .  
 ب - الشركة التي تؤلف بين صيدلي وشخص آخر لاستثمار صيدلية اذا كانت ادارة الشركة منوطة بشخص غير مأذون بفتح صيدلية . فقد نصت المادة ١٠ من المرسوم التشريعي رقم ٢٤ المؤرخ في ٢٠ تموز سنة ١٩٤٩ على ان « الاذن بفتح صيدلية هو اذن شخصي للمرخص له ، فاذا استبدلت ملكية الصيدلية وجب الحصول على اذن جديد للمالك الجديد » ، كما قضت المادة

وقد نصت المادة ٦٧١ من قانون العقوبات على ما يلي : « يعاقب بالحبس مع التغل من ستة اشهر الى سنتين وبالغرامة من خمسمائة الى ثلاثة آلاف ليرة سورية كل من توصل بالغش لرفع او تخفيض اسعار البضائع او لاسهم التجارية العامة او الخاصة المتداولة في البورصة ولا سيما : باذاعة وقائع مختلفة او ادعاءات كاذبة ، او بتقديم عروض للبيع او الشراء قصد بليلة الاسعار ، او بالاقدام على ابي عمل من شأنه افساد قاعدة العرض والطب في السوق » .  
 كما نصت المادة ٦٧٢ من القانون نفسه على انه « تضاعف العقوبة اذا حصل ارتفاع الاسعار او هبوطها :

أ - على الجبوب والطحين والسكر والزيت واللحوم او الذبائح او غير ذلك من المواد الغذائية .  
 ب - او على مواد خارجة عن حرفة المجرم .  
 ج - او من جماعة مؤلفة من ثلاثة اشخاص او اكثر » .



١٨ منه بانه « اذا توفي صيدلي جاز ، بموافقة وزارة الصحة والاسعاف العام ، استبقاء الصيدلية في ملك الورثة مدة لا تتجاوز السنة تحت ادارة صيدلي مرخص لتصفية موجوداتها واعمالها ثم يلغى الاذن » . واخيراً نصت المادة ٤٤٤ من المرسوم التشريعي نفسه على انه « يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٨٣ من قانون العقوبات كل مجاز بالصيدلة اعار اسمه لآخر غير مسجل او مرخص له بمزاولة الصيدلة ليزاولها تحت ستار هذا الاسم المستعار الخ . . . » .

### آثار البطلان

٢١٩ - قضت المادة ١٣٧ من القانون المدني بانه « اذا لم يكن للالتزام سبب او كان سببه مخالفاً للنظام او الآداب كان العقد باطلا » . ويفيد هذا النص ، الذي يطبق على عقود الشركات ، ان عقد الشركة الذي يكون سببه غير مشروع يجب اعتباره كأن لم يكن او بعبارة اخرى باطلاً بطلاناً مطلقاً .  
ومن نتائج بطلان عقد الشركة الأمور التالية :

( ١ ) يجوز لكل ذي مصلحة ان يتمسك ببطلان العقد ، وللمحكمة ان تقضي به من تلقاء نفسها ، ولا يزول هذا البطلان بالاجازة الصريحة او الضمنية (المادة ١٤٢ من القانون المدني) .

ومن البديهي ان لا تطبق على بطلان عقد الشركة ، لسبب غير مشروع ، احكام المادة ٦٤ من قانون التجارة المتعلقة ببطلان العقد لعله عدم الشهر والتي تحصر حق طلب البطلان بالتغير دون الشركاء ، فالبطلان لعله السبب غير المشروع يمكن التمسك به من قبل « كل ذي مصلحة » . ولا شك ان الشركاء انفسهم هم من ذوي المصلحة في طلب البطلان .

(٢) يعاد المتعاقدون مبدئياً الى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد . على انه لا بد ، عند تطبيق هذا المبدأ ، الذي قالت به المادة ١٤٣ من افتراض احد الاحتمالين التاليين :

آ — ان تكون الشركة لم تباشر اعمالها بعد عند صدور الحكم بالبطلان ، ففي هذه الحالة يعتبر العقد كأنه غير موجود فعلاً ، فلا يجوز لاحد الشركاء ان يطلب تنفيذه كما لا يجوز له ، حتى ولو كان مديراً نظامياً للشركة ، ان يطالب باقي الشركاء بتقديم حصتهم من رأسمال الشركة (١) .

ب — ان تكون الشركة قد باشرت اعمالها قبل صدور الحكم بالبطلان ، ففي هذه الحالة اذا اردنا تطبيق المبدأ القائل بان « ما بني على الباطل فهو باطل » لوصلنا الى نتائج غير مستحبة لمخالفتها مبدأ العدالة . ولذلك نلاحظ ، في الاجتهاد الفرنسي ، بعض الخيرة في الوصول الى اقرار مبدأ لم يحصل الاجماع حوله ، ويمكننا تلخيص الحلول التي قال بها هذا الاجتهاد بثلاثة :

(١) ان الشركة التي لا تعتبر موجودة بسبب عدم مشروعية سببها لا يمكن ان تكون اساساً لأية مراجعة قضائية ، حتى ولو كانت هذه المراجعة تهدف الى استرجاع الشركاء ما دفعوه كحصة في رأسمال الشركة (٢) .

(٢) عند اقرار بطلان عقد الشركة ، يحق لكل شريك ان يسترجع ما دفعه

---

(١) ليون كان ورينو جزء ٢ رقم ٢٢٩ — بودري وواهل رقم ١٠٠ — ارقوبز جزء ١ رقم ٧٩ .

(٢) بداية الهافر ١١ اذار و ٨ حزيران ١٨٩٦ دالوز ١٨٩٨ ، ٢ ، ٥٢١ ، وتعليق بيك — استئناف بوردو ٢٣ ايار ١٩٢٥ مجلة الشركات عام ١٩٢٨ ص ٨٢ — بداية ليل ٢٥ نيسان ١٩٣٢ جريدة الشركات عام ١٩٣٤ ص ٣٢١ .



كحصة في رأسمال الشركة ، على اعتبار ان الدفع إنما جرى بدون سبب ،  
ولكن ليس للشركاء ان يطالبوا بحصة من الربح ولا ان يتحملوا نصيبهم  
من الخسارة (١) .

(٣) عند اقرار بطلان عقد الشركة يجرى الحساب لتعيين حصة كل شريك  
من الربح او الخسارة ، لان ما جنته الشركة المقرر ابطالها لسبب غير مشروع  
أما كان نتيجة لما قدمه الشركاء كحصة في تكوين رأسمالها ، فاذا جاز لكل  
شريك استرجاع هذه الحصة ، كان من حقه ان يطالب بنصيبه من الربح  
المشترك ، ومن واجبه ، بلوقت ذاته ، ان يتحمل ما اصاب الشركة من خسارة (٢) .  
ولاشك ان هذا الحل الاخير يتفق ومبدأ العدالة ، وقد اخذ به القانون  
المدني السوري اذ نصت المادة ١٤٣ منه على انه « في حالي ابطال العقد  
وبطلانه يعاد المتعاقدان الى الحالة التي كانا عليها قبل العقد ، فاذا كان هذا  
مستحيلا جاز الحكم بتعويض عادل » .

(١) نقض فرنسا ١٠ كانون الثاني ١٨٦٥ ، ١٠ ، ٢٨٩ ، ١٤ ايار ١٨٨٨ مجلة  
القانون ٩ شباط ١٨٨٩ - ١٧ تموز ١٩٠٧ مجلة القانون ٣٠ كانون الثاني ١٩٠٨ -  
محكمة تجارة نانت ١١ كانون الاول ١٨٩٠ - دالوز ١٨٩٧ ، ٢ ، ١٧٠ ، ٣٠ - ليون ٣٠ آذار  
١٨٩٧ ، ٢ ، ٣٥ وتعليق تالير - استئناف ليون ٥ تموز ١٩٣٣ - جريدة الشركات عام  
١٩٣٥ ص ٤٣٠ - استئناف باريس ١٠ حزيران ١٩٣٤ - جريدة الشركات عام ١٩٣٧  
ص ١٥٩ .

(٢) نقض فرنسا ٣ ايار ١٨٨١ دالوز ١٨٨٢ ، ١٠ ، ١٠ - ١٩ ايار ١٩٠٨ دالوز  
١٩٠٨ ، ١٠ ، ٣٥٩ - ٢٣ كانون الثاني ١٩٢١ - جريدة الشركات عام ١٩٢١ ص ٤٢٦  
- ١٦ نيسان ١٩٢٦ دالوز الاسبوعي ١٩٢٦ ص ٣١٨ - ١٣ تموز ١٩٢٧ سيرهي  
١٩٢٨ ، ١٠ ، ٩ .

## الفصل السادس

### العناصر الأساسية لعقد الشركة

٢٢٠ - عرفت المادة ٤٧٣ من القانون المدني الشركة أنها « عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بان يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو من خسارة .  
فاذا حللنا هذا التعريف . استطعنا معرفة العناصر الأساسية لعقد الشركة وهي

- ١) المساهمة في رأس المال .
- ٢) المساهمة في الأرباح والخسائر .
- ٣) نية المشاركة .

### الفرع الأول

#### المساهمة في رأس المال

الحصة في رأس المال ( Apport social )

٢٢١ - تتألف حصة كل شريك في رأسمال الشركة من الاموال والقيم



التي يخصصها لتحقيق المشروع المالي الذي من اجله تم عقد الشركة ، ويتألف  
رأسمال الشركة من مجموع الحصص التي يقدمها الشركاء .  
وينتج عن ذلك انه اذا لم يساهم الشركاء في المشروع بتقديم حصة من مال  
او من عمل فان الشركة تعتبر غير موجودة (١) ، وكذلك الامر اذا كانت  
جميع الحصص وهمية . اما اذا كان بعض الحصص وهمياً وبعضها حقيقياً فعقد  
الشركة يكون في هذه الحالة قابلاً للبطلان (٢) .  
ويمكن تصنيف الحصص بالنسبة لموضوعها او بالنسبة للحقوق الممنوحة  
للشركة عليها :

#### آ تصنيف الحصص بالنسبة لموضوعها

تكون الحصص عادة اما مالا او حقاً عينياً او عملاً . وتعتبر الحصة مالا  
اذا تعهد الشريك بان يساهم في المشروع بمبلغ من النقود ، وتكون الحصة  
حقاً عينياً اذا قدم الشريك حق ملكية او حق منفعة او اي حق عيني آخر .  
اما العمل فيعتبر حصة في رأسمال الشركة عندما يتعهد الشريك بان يقدم  
معلوماته وخبرته الفنية للشركة ويعمل في خدمتها ، ولا شك ان حصة الشريك  
اذا كانت عملاً ، لا تقبل التفرغ ، لأنها تتعلق بخبرة وجهود تعود لشخص  
الشريك نفسه وقد لا تتوفر في شخص غيره .

---

(١) تاليرويك جزء ١ رقم ٦١ - نقض فرنسا ١٥ تشرين الاول ١٩٢٠ جريدة  
الشركات عام ١٩٢١ - ص ٥٣ - محكمة تجارة الهافر ٣٠ حزيران ١٩٣٠ مجلة الشركات  
عام ١٩٣١ ص ٢٩١ .

(٢) نقض فرنسا ١١ نيسان ١٩٢٧ سيرهبي ١٤، ١٩٢٧، ٦٢ - تاليرويك جزء ١  
رقم ١٦ - ايسكار ص ٢٩٢ .

والعمل لا يكون حصة في رأسمال الشركة الا بالنسبة للشريك المتضامن في شركات التضامن وشركات التوصية ، اما الشريك الموصي ، فليس له ان يقدم عمله كحصة في رأسمال شركة التوصية باعتبار انه لا يجوز للشريك الموصي ان يتدخل في اعمال الشركة كي لا يظهر للغير بمظهر الشريك المتضامن ، وكذلك ليس للشريك ، في الشركة المحدودة المسؤولة ، ان يقدم عمله كحصة في رأسمال الشركة اذ ان المادة ٢٩١ من قانون التجارة قصت بان يثبت الوفاء برأسمال الشركة كاملا حين التأسيس ، ولا يمكن تحقيق هذا الشرط في العمل لأنه يقدم تباعاً من الشريك (١) .

اما في الشركات المغفلة ، فمنع تقديم العمل كحصة في رأس المال انما هو مستمد من ان من مميزات الأسهم انها تقبل التفرغ ، والعمل عندما يكون حصة في رأسمال الشركة لا يقبل التفرغ كما رأينا (٢) .

#### ب - تصنيف الحصص بالنسبة للحقوق الممنوحة للشركة عليها

تختلف الشروط القانونية للحصة باختلاف موضوعها واردة المتعاقدين ، فقد تصبح الشركة مالكة للحصة المقدمة او انها تملك فقط حق الانتفاع بها ففي الحالة الأولى يجب عند تأسيس الشركة ، ان تدخل الحصة في ملكيتها ، فان كانت الحصة عقاراً ، اقتضى ذلك تسجيله على اسم الشركة في السجل العقاري

---

(١) محكمة تجارة فالين ٢١ شباط ١٩٣٥ دالوز ١٩٣٨ ١٤ ٤٩ وتعليق بيك .  
(٢) تاليروبيك جزء ١ رقم ٢٠ - استئناف كرامار ٢٠ اذار ١٩٢٩ مجلة الشركات عام ١٩٣٠ ص ٢٧١ - استئناف ليون ١٥ اذار ١٩٣٥ دالوز الاسبوعي ١٩٣٥ ص ٢٦٠  
استئناف باريس ١١ ايار ١٩٣٤ جريدة الشركات عام ١٩٣٧ ص ٢٠٣



ويصبح الحق العيني ملكاً للشركة منذ قيام الشريك بالتسجيل ، فاذا هلك بعد التسجيل فانما يهلك من حساب الشركة لا من حساب الشريك . على انه اذا ظهر مستحق لهذا الحق وتمكن من استخلاصه من الشركة ، فان الشريك يكون عندئذ ضامناً تجاه الشركة ويترتب عليه القيام بتأدية حصته من رأس المال المشترك بطريقة اخرى (١) .

اما في الحالة الثانية ، فانه يتمتع على الشركة ان تتصرف بالعين ، ويجب عليها ان تعيدها للشريك حين انتقضها ، على انه يشترط من اجل ذلك ان تكون العين مما لا يستهلك بالاستعمال ، فاذا كانت من هذا النوع الاخير اصبح للشركة عليها شبه حق الانتفاع (quasi - usufruit) والزمتم بتقديم قيمتها الى الشريك حين انتضاء الشركة . واذا هلكت العين التي للشركة حق الانتفاع عليها فانها تهلك من حساب مالكيها ، لا من حساب الشركة ، ويلزم الشريك عندئذ بتقديم حصة اخرى مماثلة ، والا يحرم من حق الحصول على نصيبه من الارباح (٢) .

ومهما يكن نوع الحصة ، تقديية او عينية ، فلا بد وان تكون حقيقية لا وهمية ، ولذا يعتبر عقد الشركة باطلا ، لمخالفته النظام العام ، اذا كانت حصة احد الشركاء وهمية (٣) .

(١) نصت الفقرة الاولى من المادة ٤٧٩ من القانون المدني على ما يلي : « اذا كانت حصة الشريك حق ملكية او حق منفعة او اي حق عيني آخر ، فان احكام البيع هي التي تسري في ضمان الحصة اذا هلكت او استحققت ، او ظهر فيها عيب او نقص » .

(٢) نصت الفقرة الثانية من المادة ٤٧٩ من القانون المدني على ما يلي : « اذا كانت الحصة مجرد الانتفاع بالمال ، فان احكام الايجار هي التي تسري في كل ذلك » اي في ضمان الحصة اذا هلكت او استحققت او ظهر فيها عيب او نقص .

(٣) نقض فرنسا ١٤ حزيران ١٨٨٧ ، ١ ، ٤٠٧ .

هذا وقد اقر في لبنان المبدأ القائل بجواز تقديم الشريك اثمائه التجاري كحصة له في رأسمال الشركة ، فقد جاء في قرار صادر عن محكمة استئناف لبنان بتاريخ ٩ حزيران سنة ١٩٤٨ م خلاصته : « لا يشترط ان تكون حصة الشريك في رأس المال مبلغا من النقود او من الاموال المنقولة او غير المنقولة ، بل يجوز ان تكون عبارة عن عمل احد الشركاء او خبرته الفنية ، حتى انه يصح ان تكون حصة الشريك اسمه وحده ومركزه ونفوذه التجاري »<sup>(١)</sup> . وقد نص قانون الموجبات والعقود في مادتيه ٨٤٩ و ٨٥٠ على انه يجوز ان يقدم احد الشركاء الثقة التي يتمتع بها .

اما في سورية ، فقد نصت المادة ٤٧٧ من القانون المدني على انه « لا يجوز ان تقتصر حصة الشريك على ما يكون له من نفوذ ، او على ما يتمتع به من ثقة مالية » .

على ان من المتفق عليه ، في الاجتهاد القضائي ، عدم جواز تقديم الاثمان السياسي كحصة في رأسمال الشركة ، كأن يضع شخص ، تحت تصرف الشركة ، نفوذه الشخصي الذي حصل عليه بسبب الوظيفة التي يشغلها او بسبب تدخله في الاوساط النيابية او علاقاته الودية مع رجال السياسة والحكم .

#### تقديم الحصة

٢٢٢ — كل مال قابل للتقويم يمكن تقديمه حصة في الشركة ، كالعقارات والاموال المنقولة ، والحقوق العينية ، وبراءات الاختراع ، وحقوق التأليف ، والمتاجر وغيرها .

(١) النشرة القضائية اللبنانية عام ١٩٤٩ ص ١٩٦ .



وتختلف خصائص تقديم الحصة بالنسبة لنوع الشركة او بالنسبة لماهية الحصة:

( ١ ) اما بالنسبة لنوع الشركة ، فاننا نلاحظ ان المشرع اشترط في الشركات المحدودة المسؤولية ان يثبت الوفاء برأسمال الشركة كاملا حين التأسيس ( المادة ٢٩١ فقرة ١ تجاري ) ، فاذا كانت الحصص نقدية وجب ان يكون الدفع ثابتاً في مصرف من المصارف الرسمية ، ويجب ان تودع الشهادة المثبتة للدفع دائمة سجل التجارة مع عقد التأسيس ( المادة ٢٩١ فقرة ٣ تجاري ) . واما اذا كانت الحصص عينية ، فيجب ان تسلم الى الشركة عند التأسيس ( المادة ٢٩٢ فقرة ٢ تجاري ) . وفي الشركات المغفلة ، اشترط المشرع ان يسدد خمس قيمة الاسهم على الاقل عند الاكتاب ، وان تسدد ثلاثة ارباع هذه القيمة ، في كل حال ، خلال خمس سنوات من تاريخ مرسوم الترخيص ( المادة ٩٧ فقرة ٥ تجاري ) .

( ٢ ) واما بالنسبة لماهية الحصة ، فيجب التفريق بين الحصة النقدية والحصة العينية :

آ — فاذا تعهد الشريك بان يقدم حصته في الشركة مبلغاً من النقود ولم يقدم هذا المبلغ ، لزمته فوائده من يوم استحقاقه ، من غير حاجة الى مطالبة قضائية او اعدار ودون ان يخل ذلك بما قد يستحق من تعويض تكميلي عند الاقتضاء ( المادة ٤٧٨ مدني ) (١) .

ب — واذا كانت حصة الشريك حق ملكية او حق منفعة او أي حق عيني آخر فانه يلزم بضمان حصته اذا هلكت او استحققت او ظهر فيها عيب او نقص

(١) تالير وبيك ١ رقم ٢٤ - نقض فرنسا ١٤ شباط ١٨٧٢ سيرة ق ١٨٧٢ ، ١٠ ،

٣٢١ - ١٤ تشرين الثاني ١٨٩٩ دالوز ١٩٠٠ ، ١ ، ٩٩ - ٢٦ اذار ١٩٠١ دالوز

٢٨٤ ، ١٠ ، ١٩٠١

على نحو ما يلتزم به البائع بالنسبة للمبيع ( المادة ٤٧٩ فقرة ١ مدني ) .

ج - واذا كانت حصة الشريك مجرد الانتفاع بالمال ، فانه تسري عليها احكام الايجار المنصوص عليها في القانون المدني بالنسبة لضمان الحصة اذا هلكت او استحققت او ظهر فيها عيب او نقص ( المادة ٤٧٩ فقرة ٢ مدني ) .

د - واذا كانت الحصة عبارة عن ديون للشريك في ذمة الغير ، فلا ينشأ للشركة حق تجاه الغير الا بعد قبول المدين او تبلفه حوالة الحق الى الشركة ، وذلك عملاً باحكام المادة ٣٠٥ من القانون المدني . على انه اذا كان الدين نائباً بسند تجاري او سند لأمر فان الشركة تصبح عندئذ هي الدائنة بمجرد التظهير ، او بمجرد التسليم في الاسناد للحامل ، ودونما حاجة الى قبول المدين او تبلفه .

ولو اننا اردنا تطبيق المبادئ العامة التي تحكم حوالة الحق ، لوجب علينا ان نعتبر الشريك المحيل ضامناً ، تجاه الشركة ، وجود الحق المحال به وقت الحوالة ( المادة ٣٠٨ مدني ) ودون ان يضمن يسار المدين الا اذا وجد اتفاق خاص على هذا الضمان . فاذا نص على الضمان فانه لا ينصرف الا الى اليسار وقت الحوالة ما لم يتفق على غير ذلك ( المادة ٣٠٩ مدني ) . ولكن المشرع لم يشأ ان تطبق هذه المبادئ بالنسبة للشريك الذي يقدم ، كحصة في رأسمال الشركة ، ديوناً له في ذمة الغير . ولذلك نصت المادة ٤٨١ من القانون المدني على انه « اذا كانت الحصة التي قدمها الشريك هي ديون له في ذمة الغير فلا ينقضي التزامه للشركة الا اذا استوفيت هذه الديون ، ويكون الشريك فوق ذلك مسؤولاً عن تعويض الضرر اذا لم توف الديون عند حلول اجلها » .



## الفرع الثاني

### المساهمة في الارباح والخسائر

٢٢٣ - من التعريف الذي اوردته المادة ٤٧٣ من القانون المدني للشركة يستفاد بان مساهمة جميع الشركاء في الارباح والخسائر هي من العناصر الاساسية لعقد الشركة . وتترتب على ذلك نتيجة طبيعية هي التي جاءت بها المادة ٤٨٣ من القانون المذكور ونصها : اذا اتفق على ان احد الشركاء لا يساهم في ارباح الشركة وخسائرها ، كان عقد الشركة باطلا . وهذا ما يسمى بشرط الاسد ( Clause léonine ) .

وفما سوى هذين المبدأين المتلازمين ، ترك المشرع الحرية للشركاء ، كما سنرى في تحديد نصيب كل منهم في الارباح والخسائر ، ولم يتدخل في امر ذلك الا اذا خلا عقد الشركة من اتفاق يتعلق بتوزيع تلك الارباح والخسائر .

### مفهوم الربح والخسارة

٢٢٤ - لا يمكن معرفة ما اذا كانت الشركة قد جنت ارباحاً او منيت بخسائر الا عند اغلاق حساباتها نهائياً وتصفية موجوداتها في هذه الحالة تظهر ارباح الشركة او خسائرها ، من المقارنة بين القيمة الحقيقية لموجودات الشركة - بعد تنزيل الديون التي عليها - وبين رأسمالها .

ولكن هذا المفهوم النظري للارباح والخسائر يختلف اختلافاً كبيراً عن مفهومها العملي ، اذ من الثابت عملياً ان الشريك يأمل ، من دخوله في الشركة ومساهمته في تكوين رأسمالها ، اجتناء الربح في اوقات دورية ، ولذلك تنص عقود الشركات عادة على توزيع الارباح بصورة دورية . ويتفق هذا الشرط مع الالتزام الذي فرضته المادة ١٦ من قانون التجارة على كل تاجر بان يمسك «دفتر الجرد والميزانية اللذين يجب تنظيمهما مرة على الاقل في كل سنة» . وقد اجمع الاجتهاد الفقهي والقضائي على القول بان شرط توزيع الارباح في اوقات دورية ليس من الضروري وجوده في عقد الشركة ليصار الى هذا التوزيع ، ففي حالة خلو العقد من الشرط المذكور يحق للشركاء المطالبة باجراء توزيع الارباح مرة على الاقل في كل سنة (١) .

ويعتبر ربحاً يمكن توزيعه « كل كسب مادي او معنوي يضاف الى الثروة » وقد يتخذ الربح اشكالا مختلفة ، فيكون اماربحاً تقديماً او فائدة اقتصادية ، ويشترط في ذلك كله ان يستقر هذا الربح في النهاية في ذمة الشريك ويزيد في ثروته ، فاذا كان القصد من الشركة تفضي الخسارة فقط ، لا يعتبر العقد عندئذ عقد شركة ، كعقود التأمين المتبادل مثلا التي تستهدف درء الخسارة لاجلب الربح (٢) .

(١) نقض فرنسا ، الهيئة العامة ، ١١ آذار ١٩١٤ . دالوز : ١٩١٤ ، ١ ، ٢٥٩ - ٢  
 آذار ١٩٣١ ، سيرمي ١٩٣٢ ، ١ ، ٢٨١ - ٢١ تشرين الاول ١٩٣١ دالوز ١٩٣٣ ،  
 ١ ، ١٠٠ - ليون كان ورينو جز ٢٥ رقم ٥٥ - هوبان وبوفيو رقم ١١٨ - بودري  
 وواهل رقم ٢٨٩ .  
 (٢) نقض فرنسا ، الهيئة العامة . ١١ آذار ١٩١٤ : دالوز : ١٩١٤ ، ١ ، ٢٥٩ .



وإذا كان الربح المحدد، في اوقات دورية، بنتيجة تنظيم دفتر الجرد والميزانية، يمكن توزيعه على الشركاء، فإن الخسارة الحاصلة لا توزع بين الشركاء اثناء قيام الشركة ولا يجبر الشريك على المساهمة في تغطية هذه الخسارة، كما وان وقوع الشركة في خسارة لا ينشأ عنه مبدئياً تعديل في عقدها، اذا كانت موجوداتها كافية لتسديد الديون التي عليها. على ان عقد الشركة قد يتضمن شرطاً يقضي بانحلالها في حال وقوعها بخسارة تفوق نسبة معينة من رأسمالها، وهذا الشرط صحيح لا غبار عليه، كما يقضي القانون احياناً بإمكان تخفيض رأسمال الشركة اذا طرأت عليها خسارة (المادة ٢٥٦ تجاري) او بضرورة استشارة الشركاء في امر بقاء الشركة قائمة او حلها اذا تجاوزت خسائرها نسبة معينة من رأسمالها (المادة ٢٦٦ تجاري) .

### المساهمة في ارباح الشركة

٢٢٥ - قلنا فيما سبق، ان مساهمة جميع الشركاء في ارباح الشركة، شرط اساسي لعقد الشركة (المادة ٤٨٣ مدني). وقد استخلص الاجتهاد من هذا الشرط النتائج التالية:

- ١) يعتبر عقد الشركة باطلا اذا خصص مجموع الارباح لاحد الشركاء او لبعضهم (١).
- ٢) يعتبر عقد الشركة باطلا اذا حدد سلفاً ربح احد الشركاء بمبلغ

(١) هوبان وبوفيو جزء ١ رقم ١١٨ - ليون كان ورينو جزء ٢ رقم ٥٥ - تالير وبيك جزء ١ رقم ٥٢ .

معين من المال (١) .  
 (٣) يعتبر عقد الشركة باطلا اذا تضمن شرطاً يقضي باعفاء احد الشركاء من الربح او عدم تحميله اي نصيب من الخسارة .  
 ولكن الاجتهاد اعتبر الشرط القاضي بمساهمة احد الشركاء في الربح عند تحقيق قدر أدنى منه جائزاً (٢) ، وكذلك اعتبر جائزاً الشرط القاضي باعطاء احد الشركاء فائدة ثابتة تقتطع من الربح زيادة عن حصته في ارباح الشركة (٣) او الشرط القاضي بحرمان الشريك من الربح المحتمل اذا ارتكب اهمالا او خطأ سبب بموجبه خسارة للشركة او زاد في نفقاتها حدا معيناً (٤) .

#### المساهمة في الخسارة

٢٢٦ - يميز شرط مساهمة جميع الشركاء في الخسارة عقد الشركة عن عقد القرض وسائر العقود الشبيهة به ، ولذلك اعتبر هذا الشرط من اركان عقد الشركة وبدونه يكون عقد الشركة باطلا (المادة ٤٨٣ مدني) (٥) .  
 واذن يعتبر عقد الشركة باطلا اذا تضمن شرطاً يقضي باعفاء احد الشركاء

(١) امتثاف بوردو ١٢ آذار ١٣٠٠ مجلة الشركات عام ١٩٣٠ ص ٢٥٠

(٢) نقض فرنسا ٩ تموز ١٨٨٥ دالوز ١٨٨٦ ١٤ ، ٣٠١٤ .

(٣) نقض فرنسا ١٤ حزيران ١٨٨٢ سيرهـي ١٨٨٢ ١٠ ، ٤٢٣ .

(٤) نقض فرنسا ١٥ تشرين الثاني ١٨٥٨ ١٠ ، ٣٩٠ .

(٥) نقض فرنسا ١٦ حزيران ١٨٦٣ سيرهـي ١٨٦٣ ١٠ ، ٣٣٤ - ٨ كانون الثاني

١٨٧٢ سيرهـي ١٨٧٢ ١٠ ، ١٣٦١ - ٣ آذار ١٩٠٣ جريدة الشركات عام ١٩٠٤ ص

٤٠٨ - ٢ آذار ١٩٢٦ جريدة الشركات عام ١٩٢٧ ص ١٤١ .



من تحمل الخسارة او يقضي باسترجاع احد الشركاء كامل حصته من رأس المال رغم وقوع الخسارة<sup>(١)</sup> ، او ينص على ضمان الشركاء احدثهم من كل خسارة قد تصيب الشركة<sup>(٢)</sup> . اما اذا وقع الضمان من قبل شخص غريب عن الشركة فقد اعتبره الاجتهاد صحيحاً<sup>(٣)</sup> .

وقد اعتبر الاجتهاد جائزاً و صحيحاً الشرط القاضي بتوزيع الخسارة بصورة غير متساوية بين الشركاء<sup>(٤)</sup> او الشرط القاضي بتحديد خسارة الشريك بقدر حصته في رأسمال الشركة<sup>(٥)</sup> او الشرط القاضي باعفاء الشريك من الخسارة اذا كانت ناجمة عن بعض احتمالات معينة<sup>(٦)</sup> .

### كيفية توزيع الارباح والخسائر

٢٢٧ — ترك القانون الحرية للشركاء في تعيين الاسس التي يجب ان يقوم عليها توزيع الارباح والخسائر بينهم ، فلهم ان يشترطوا في عقد الشركة انصبه متساوية او مختلفة في الربح والخسارة بالنسبة لحصة كل منهم في رأسمال الشركة. ولم يتدخل المشرع في امر تحديد هذه الانصبه الا اذا خلا عقد الشركة من

- 
- (١) نقض فرنسا ١٤ حزيران ١٨٨٢ سيره ي ١٨٨٢ ، ٢٣٠١ : - ٢٧ كانون الاول ١٩٣١ جريدة الشركات عام ١٩٣١ ص ٢٨٥ - ٩ نيسان ١٩٤١ دالوز الاسبوعي ١٩٤١ ص ٢٧٥
- (٢) نقض فرنسا ١١ تموز ١٨٩٤ سيره ي ١٨٩٤ ، ١ ، ٤٥٢ : - ٢٥ كانون الاول ١٩٣١ جريدة الشركات عام ١٩٣١ ص ٢٨٥ .
- (٣) نقض فرنسا ٢٣ أيار . ١٩٠٠ جريدة الشركات عام ١٩٠١ ص ٤٨٨ .
- (٤) استئناف انجي ١٠ أيار ١٨٩٧ جريدة الشركات عام ١٨٩٨ ص ١٦٠ .
- (٥) نقض فرنسا ٥ كانون الاول ١٨٨٧ سيره ي ١٨٩٠ ، ١ ، ٤٦٧ .
- (٦) نقض فرنسا ٢٥ حزيران ١٩٣١ جريدة الشركات عام ١٩٣١ ص ٢٨٥ .

نص يتعلق بتوزيع الارباح والخسائر ( المادة ٤٨٢ مدني ) .

( ١ ) توزيع الارباح والخسائر وفقاً لشروط العقد

٢٢٨ - تركت الحرية كاملة للشركاء في تعيين الاسس التي يجب ان يقوم عليها توزيع الارباح والخسائر بينهم ، بشرط ان لا تخفي هذه الاسس احتيالا على القانون (١) .

ولذلك اعتبر الاجتهاد صحيحاً الشرط القاضي بتوزيع الارباح والخسائر بصورة متساوية بين الشركاء ولو كانت حصصهم في رأس المال متفاوتة (٢) ، او بتوزيع الارباح والخسائر بين الشركاء بصورة متفاوتة وان كانت حصصهم في رأس المال متساوية (٣) ، او بتوزيع الارباح والخسائر بنسب مختلفة (٤) ، او بتحديد ربح وخسارة احد الشركاء بالنسبة لخصته في رأسمال الشركة (٥) .

وكذلك يعتبر صحيحاً الشرط القاضي باعفاء الشريك الذي دخل في الشركة بعمله من الخسارة على ان لا يستفيد من ربح لقاء عمله ، باعتبار ان حرمان

(١) هوبان وبوفيو جزء ١ رقم ١٧١ - تالير وبيك جزء ١ رقم ٦٧ - استئناف

نانسي ٦ كانون الاول ١٩٣٢ جريدة الشركات عام ١٩٣٣ ص ٣٨٨ - نقض فرنسا

٩ نيسان ١٩٤١ سيرهي ١٩٤١ ، ١٤ ، ١٤١٠ .

(٢) نقض فرنسا ٢٥ حزيران ١٩٠٢ دالوز ١٩٠٢ ، ١٤ ، ٣٩٥ - استئناف اميان

١٠ كانون الاول ١٩٠٩ جريدة الشركات عام ١٩٠٩ ص ٢٥١ .

(٣) استئناف ايكس ١٩ نيسان ١٩٢٨ دالوز ١٩٣٠ ، ٢ ، ١٧٠٢ .

(٤) استئناف مونديليه ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٠ جريدة الشركات عام ١٩٣٢ ص ٢١١ .

(٥) نقض فرنسا ٢٥ حزيران ١٩٠٢ دالوز ١٩٠٢ ، ١٤ ، ٣٩٥ - استئناف

باريس ٢٢ شباط ١٩٢٩ جريدة الشركات عام ١٩٢٩ ص ٦٧٩ .



الشريك من اجرة عمله يعتبر خسارة بالنسبة له اذ يكون في هذه الحالة قد تحمل من الخسارة ضياع عمله بدون مقابل ( المادة ٤٨٣ فقرة ٢ مدني ) (١) .

(٢) توزيع الارباح والخسائر وفقاً لنص القانون :

٢٢٩ - اذا خلا عقد الشركة من نصوص تتعلق بكيفية توزيع الارباح والخسائر بين الشركاء ، كان نصيب كل منهم في ذلك بنسبة حصته في رأسمال الشركة . واذا اقتصر العقد على تعيين نصيب الشركاء في الربح ، وجب اعتبار هذا النصيب في الخسارة ايضاً ، وكذلك الحال اذا اقتصر العقد على تعيين النصيب في الخسارة ( المادة ٤٨٢ فقرة ١ و ٢ مدني ) .

وقد لاحظ المشرع الصعوبات التي تنجم ، فيما لو كانت حصة بعض الشركاء عملاً ، فأراد أن يحتاط لها ، ولذلك نصت المادة ٤٨٢ فقرة ٣ من القانون المدني على انه « اذا كانت حصة أحد الشركاء مقصورة على عمله ، وجب أن يقدر

---

(١) محكمة النقض المصرية ٢٢ حزيران ١٩٣٣ ، ملحق مجلة القانون والاقتصاد ٣ ص ١٢٧ رقم ٣٠ . وقد جاء في قرار المحكمة استئناف لبنان ما فحواه : « ان اعفاء الشريك الذي قدم عمله من الخسارة لا يؤدي الى بطلان الشركة لان هذا الشريك يكون بالفعل متحملاً للخسارة طالما ان عمله يذهب سدى . ويكون الامر خلاف ذلك اذا تضمن العقد بنداً بتقدير عمل الشريك بمبلغ من المال يضاف الى ثمن البضاعة ويعاد اليه تماماً في حالة وقوع خسارة » ( استئناف لبنان ١٨ حزيران ١٩٤٦ النشرة القضائية اللبنانية ١٩٤٧ ص ٥٥ ) ، كما جاء في قرار آخر صادر عن المحكمة نفسها ما فحواه : « في حالة تقديم احد الشركاء اتعابه واعماله المؤدية الى تنظيم وتنفيذ المشروع المتفق عليه يفقد هذا الشريك دون مقابل قيمة اتعابه وجوبه في حالة وقوع خسارة على الشركة فالخسارة لا تحل اذن في باقي الشركاء دون هذا الشريك ولا تطبق بالتالي المادة ٨٩٥ من قانون الموجبات والعقود » ( استئناف لبنان ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٧ شرة ١٩٤٨ ص ٢٠ )

نصيبه في الربح والخسارة تبعاً لما تقيده الشركة من هذا العمل ، فاذا قدم فوق عمله نقوداً أو أي شيء آخر ، كان له نصيب عن العمل واخر عما قدمه فوقه . ولا تطبق هذه القاعدة القانونية اذا كانت جميع حصص الشركاء في رأسمال الشركة عملاً بل يصار في هذه الحالة الى توزيع الارباح والخسائر بصورة متساوية بين الشركاء (١) .

وأخيراً يلاحظ أن القانون سكت عن احتمال تقديم احد الشركاء كحصة له في رأسمال الشركة مجرد الانتفاع من مال معين ، ولا شك انه يجب على الشريك في مثل هذه الحالة ، أن يساهم في الخسارة . على ان مساهمته فيها تكون بحجمانه من الربح المحتمل اسوة بالشريك الذي يقدم عمله (٢) .

## الفرع الثالث

### نيت المشاركة

( Affectio societatis )

### نيت المشاركة .

٢٣٠ - ان العنصر الثالث الذي يميز عقد الشركة عن سائر العقود

(١) تالير وبيك جزء ١ رقم ٦٦ - نقض فرنسا ١٦ تشرين الثاني ١٨٨٦ سيرمي ١٨٨٨ ، ١٠ ، ٤٢٣ - استئناف نيس ٢٦ كانون الثاني ١٩١٧ جريدة الشركات عام ١٩١٩ ص ٢٧٨ - بداية السين ٢٦ نيسان ١٩٣٤ دالوز ١٩٣٦ ، ٢ ، ٤٣ .

(٢) هوبان وبوفيو جزء ١ رقم ٢٠١ - ليون كان ورينو جزء ٢ رقم ٤٠ مكرر ثالث - نقض فرنسا ٢ نيسان ١٨٨٩ دالوز ١٨٩٠ ، ١ ، ١٢٠ - ٢٠ كانون الاول ١٨٩٣ دالوز ١٨٩٤ ، ١٠ ، ٢٢٤ - ٧ تموز ١٨٩٨ جريدة الشركات عام ١٨٩٨ ص ٤٩٣ - ١ شباط ١٩٢١ جريدة الشركات عام ١٩٢١ ص ٤٩١ .



الأخرى الشبيهة به هو عنصر مستمد من نية المتعاقدين ، وهذا العنصر هو نتيجة ضرورية للصفة التعاقدية في عقود الشركات .

ولا شك ان التعبير المدرسي المعطى لهذا العنصر وهو « نية المشاركة » يعتريه كثير من الغموض ، فمن البديهي ان النية في تأليف شركة هي عنصر اساسي في وجودها ، ولكن هذه النية لا يكفي ظهورها في أقوال المتعاقدين فقط ، اذ قد لا يتضمن العقد صراحة وجود هذه النية ، او قد يتضمن وجودها ولكن ليخفي من ورأها عقداً آخر اراده المتعاقدون . فقد يتفق المتعاقدون مثلاً على اعطاء عقد الشركة صفة عقد قرض ليتمكنوا من اعفاء احد الشركاء من المساهمة في الخسارة خلافاً لصراحة المادة ٤٨٣ من القانون المدني . وبالعكس فقد يعطي عقد القرض صفة عقد الشركة ليتمكن المقرض من الحصول على فائدة يزيد معدلها على الحد الاعلى المنصوص عليه في القانون .

فما هو اذن ميزان التفريق الذي يمكن بموجبه اعطاء العقد صفته الحقيقية بغية استخلاص النتائج القانونية الملازمة لهذه الصفة .

يرى بعض الفقهاء واهمهم الاستاذان بيك وكرهبر<sup>(١)</sup> ان ميزان التفريق هذا يمتاز بصفة اقتصادية محضة ، فكل عقد شركة يشترط فيه ، ليس فقط نية اجتناء الربح نتيجة استثمار رأس المال المشترك ، بل وايضاً ارادة المتعاقدين على التعاون بصورة فعلية في استثمار المشروع الذي من اجله وجد العقد . فعقد الشركة يقوم اذن على فكرة اقتصادية معينة ، أو على ارادة اكيمة في التعاون للوصول الى تحقيق هدف مشترك وهو اجتناء الربح .

(١) الشركات التجارية جزء ١ رقم ٧٢ .

ولا شك ان ارادة التعاون على استثمار اعمال الشركة للوصول الى الهدف المشترك لا توجد ، في جميع انواع الشركات ، على السواء ، فهي اذ تتجلى بأجلى مظاهرها في شركات النضامن بالنسبة لجميع اعضاء الشركة ، تكون اقل ظهوراً في شركات التوصية بالنسبة للشركاء الموصين وفي الشركات المحدودة المسؤولة والشركات المساهمة ، ولكن وجودها مع ذلك اكد في سائر انواع الشركات .

### التعاون المشترك

٢٣١ - لا بد لعقد الشركة من أن تظهر فيه نية المتعاقدين على التعاون ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، لتحقيق الهدف المشترك . ويمتاز عقد الشركة ، من حيث وجود هذا الشرط ، عن الشيوخ من جهة ، وعن سائر العقود الشبيهة بعقد الشركة كعقد القرض الذي يتضمن شرط مساهمة المقرض في نصيب معين من الارباح ، وعقد ايجار الخدمة ، من جهة ثانية .

### ١ - الشيوخ ( Indivision )

يرى بعض الفقهاء ان الشيوخ يختلف عن الشركة اذ انه لا يحصل نتيجة عقد . وقد تكون هذه النظرية صحيحة في كثير من الاحيان لان الشيوخ انما ينشأ عادة عن تملك مال بالارث . على ان الشيوخ قد يحصل بنتيجة عقد ايضاً ، كأن يبيع شخص مثلاً نصف عقاره من آخر فيصبح ، بنتيجة عقد البيع ، شريكاً للمشتري في هذا العقار . وفي الحقيقة ، ان ما يفرق الشركة عن الشيوخ ، هو ان الشيوخ لا يفترض ، عند اصحابه ، النية في ايجاد مال مشترك وفي التعاون على استغلاله بقصد الحصول على ارباح يفتسمونها . والشريك في الشيوخ اجنبي



بالنسبة لخصه شريكه . فله ان يعارضه في الاعمال التي تستهدف المال المشاع بمجموعه ، كما ان القانون لم يجبر صاحب الشيوخ على البقاء في حالة الشيوخ مدة تزيد على الخمس سنين ، بعكس عقود الشركة التي تلزم المتعاقدين في حدود المدة المتعاقد عليها .

## ٢ - القرض القائم على المساهمة بالربح ( - Prêt avec participation aux bénéfices )

يبدو ان التمييز بين القرض والشركة سهل جداً من الوجهة النظرية . فالقرض - بخلاف الشريك - لا يساهم في الخسارة ، ويعتبر دائماً للشركة عند تصنيفها فهو يتمتع بحق رهن عام على موجوداتها وله ان يطالب بتحصيل دينه قبل اجراء اي توزيع بين الشركاء . وكما ان للشريك وحده الحق في المطالبة بنصيب من ارباح الشركة فانه يتحمل ، وحده ايضاً ، نصيبه من الخسارة . اما المقرض فسواء لديه ارباحت الشركة ام خسرت مادام نصيبه من الربح محدد سلفاً بفائدة ما اقرضه للشركة من تقود ، على ان لا تتجاوز هذه الفائدة ٥٪ اذا كانت قانونية و ٩٪ اذا كانت محددة في عقد القرض ، عملاً بالمادة ٢٢٨ من القانون المدني .

على ان التعامل اظهر للوجود بعض انواع من عقود القرض يصعب التمييز بينها وبين عقود الشركة . فقد يتفق المقرض مثلاً مع الشركة ، تجنباً من تطبيق احكام المادة ٢٢٨ من القانون المدني ، على ان لا يتقاضى منها فائدة معينة ، بل يساهم في الربح الصافي بنصيب معين . ولا شك في ان امر تعيين ماهية هذا العقد يرجع الى قضاة الموضوع . ولا بد ، من اجل ذلك ، من الاستناد

الى تدخل المقرض في اعمال الشركة وحقه في الاطلاع على حساباتها وفي ابداء رأيه في ادارتها ، فاذا تبين لقضاة الموضوع وجود هذا العنصر اعتبر المقرض شريكاً في الشركة لادائنا فيها ، وقد ينتج عن ذلك بطلان العقد ، بسبب عدم مساهمة جميع الشركاء في تحمل الخسارة . اما اذا فقد هذا العنصر فان العقد يعتبر عندئذ عقد قرض رغم تسميته بعقد شركة ، وينتج عن ذلك ضرورة تخفيض معدل الفائدة الى حدها القانوني وملاحقة المقرض بجرم الربا المنصوص عليه في المادة ٦٤٧ وما يليها من قانون العقوبات <sup>(١)</sup> .

### ٣ - عقد ايجار الخدمة ( Louage de services )

قد تتضمن بعض عقود ايجار الخدمة مساهمة المستخدم في ارباح الشركة ،

(١) اوبرى وروجزء : رقم ٣٧٧ - ايون كان ورينو جزء ٢٠ رقم ٦٣ - تالير وبرسور رقم ٣٢٢ - نقض فرنسا ٢٠ حزيران ١٨٨٨ سيرمي ١٨٨٩ ، ١٠ ، ١٠ ، ٢٠ - كانون الاول ١٨٩٣ دالوز ١٨٩٤ ، ٢٢٤ - ٣ آذار ١٩٠٣ دالوز ١٩٠٤ ، ١٠ ، ٢٥٧ - ٢٨ نيسان ١٩٠٣ دالوز ١٩٠٣ ، ١٠ ، ٢٥٧ ، ١٠ ، ٢٥٧ - ٢٨ نيسان ١٩٠٣ دالوز ١٩٠٣ ، ١٠ ، ٢٧٢ ، ١٠ ، ١٩٠٣ دالوز ١٩٠٩ ، ١٠ ، ٩٣ .  
وجاء في قرار لمحكمة استئناف لبنان ما فحواه :

« للحاكم حق تقدير ما اذا كان مقدم بعض رأس المال يعتبر شريكاً او دائئاً ، فاذا تبين لها انه لم يكن يظهر بمظهر الشريك الحقيقي ولم يكن يشرف على اعمال الشركة وادارتها فيحق لها ان تعتبره دائئاً ، وفي المسائل التجارية يعتمد غالباً على الظواهر فلو كليل والمستخدم الذي يظهر بمظهر التاجر الحقيقي او الشريك يتحمل نتيجة الظواهر التي ينشأ حوله فيعتبر تاجراً حقيقياً حتى في الحالات التي يمارس فيها التجارة لحساب انغير خصوصاً متى كانت صفته كوكليل غير معلومة من الغير . ومن يشاركه في هذه الظواهر يتحمل ايضاً نتيجة عمله ( استئناف لبنان قرار رقم ٣٩٤ تاريخ ٢٥ تشرين الاول ١٩٤٨ ، النشرة القضائية اللبنانية عام ١٩٤٩ عدد : ص ٢١٥ ) .



فلا بد ، في هذه الحالة ، من تعيين ماهية العقد لاستخلاص النتائج القانونية المترتبة . ويعود لقضاة الموضوع أمر اعطاء العقد صفته الحقيقية بالاستناد الى عنصر التعاون المشترك القائم على قدم المساواة بين جميع المتعاقدين . فاذا كان أحد المتعاقدين يخضع لارادة المتعاقدين الآخرين ومجبرا على العمل تحت سلطتهم وادارتهم كان العقد بالنسبة له عقد عمل ، يخضع لاحكام قانون العمل ، واذا انتفت رابطة التبعية ( Lien de subordination ) بينه وبين سائر المتعاقدين ومنحه العقد حق الاشراف على أعمال الشركة والتدخل في شؤون ادارتها وتدقيق حساباتها في أي وقت شاء ، اعتبر العقد بالنسبة له عقد شركة (١) .

\* \*

\*

(١) نقض فرنسا ٢ شباط ١٩١٤ جريدة العداية ١٩١٤ ، ٢٩٩١ - ٧ أيار ١٩٢٠ دالوز الاسبوعي ١٩٢٤ ص ٤١٦ .

# الفصل السابع

## الشركات الفعلية

Sociétés de fait

### تعريف الشركات الفعلية :

٢٣٢ - يمكن تعريف الشركات الفعلية بأنها الشركات التي لم تراع في تأسيسها القواعد المنصوص عليها في قانون التجارة . وقد أطلقت تسمية « الشركات الفعلية » على هذه الفئة من الشركات ، لأول مرة ، في قرار صدر عن محكمة الاستئناف في باريس بتاريخ ٨ نيسان سنة ١٨٢٥ بصدد شركة لم ينظم عقد خطي بها .

ولو أردنا أن نطبق على عقود الشركات المقرر بطلانها ، لمخالفتها الاحكام القانونية ، النظرية التي تحكم بطلان العقود بصورة عامة ، والتي قررها القانون المدني في المادة ١٤٣ منه بقوله « في حالتي ابطال العقد وبطلانه يعاد المتعاقدان الى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد ، فاذا كان هذا مستحيلا جاز الحكم بتعويض عادل » ، ولو أخذنا بهذا المبدأ لوجب علينا ، في هذه الحالة ، أن نعتبر أثر بطلان عقود الشركات منسجبا الى الماضي فنقضي ببطلان جميع التصرفات الجارية في ظل عقد الشركة الباطل .



وقد استرعى انتباه الاجتهاد - الفقهي والقضائي - منذ أوائل القرن التاسع عشر خطورة هذا المبدأ في تطبيقه على العقود المتتابة وأهمها عقود الشركات ، نظراً لكثرة العمليات التي تكون الشركة قد أجرتها ، بوصفها شخصاً اعتبارياً منذ وجودها فعلا حتى تاريخ اعلان بطلانها ، ورأى في ذلك مخافة لمبدأ العدالة لما ينتج عن الأخذ بانسحاب أثر البطلان الى الماضي من ضرر بالغير الذي تعامل مع الشركة المقرر بطلانها ومن ضرر بالشركاء أنفسهم . فلو أردنا أن نعتبر عقد الشركة المقرر بطلانها كأنه لم يكن لوجب أن تعاد الى الشركاء حصصهم في رأسمال الشركة بكاملها ، دون حساب لما تكون الشركة قد خسرت أثناء قيامها ، ولوجب أيضاً عدم تطبيق القواعد التي اتفق عليها الشركاء في عقد الشركة من أجل تصفيتها وتوزيع الارباح والخسائر بينهم ، ولوجب أخيراً اعتبار جميع التزامات الشركة منذ بدؤها بالعمل حتى اقرار بطلانها ، باطلة أيضاً .

وقد لاحظ المشرع نفسه المساوىء التي قد تنجم عن تطبيق المبدأ الذي نصت عليه المادة ١٤٣ من القانون المدني ، فعمل على تخفيفها بقدر المستطاع إذ جعلت المادة ٦٣ من قانون التجارة جميع الشركاء في شركات التضامن مسؤولين بوجه التضامن تجاه الغير عن الضرر الحاصل من بطلان الشركة نتيجة التخلف عن ايداع وثيقة التأسيس في ديوان المحكمة ، وعدم تسجيلها في سجل التجارة ، كما نصت المادتان ١٢٢ و ٦٤ من القانون نفسه بأن ليس للشركاء أن يحتجوا ، وتجاه الغير ، بالبطلان الناشيء عن عدم شهر عقد الشركة . على أن هذه الحيطة التي اتخذها المشرع لم تكن كافية بحد ذاتها لحل جميع

الصعوبات القانونية التي قد تنجم عن بطلان عقد الشركة ، وخاصة فيما يتعلق  
منها بالمحافظة على حقوق الغير ، لان هذه النصوص القانونية لم تتعرض للخلافات  
التي قد تنشأ بين دائني الشركة من جهة ودائني الشركاء الشخصيين من  
جهة ثانية .

لذلك كان لابد للفقهاء والاحتماد من ايجاد نظرية حقوقية كاملة لموضوع  
الشركات الفعلية .

ويلاحظ ضرورة ذلك بالنسبة لتشريعنا خاصة ، اذ قضت الفقرة الرابعة من  
المادة ١٢٢ من قانون التجارة بأن تصفي الشركة المغفلة المقرر ابطالها لتأسيسها  
بصورة مخالفة للنصوص القانونية ، كما تصفي الشركات الفعلية ، ودون ان يتعرض  
المشرع للقواعد التي تحكم تصفية هذا النوع الاخير من الشركات .

التفريق بين الشركات الفعلية وبين الشركات التي تنشأ بصورة فعلية<sup>(١)</sup>

٢٣٣ - لا بد من التفريق بين الشركات الفعلية والشركات التي تنشأ  
بصورة فعلية ( Sociétés créées de fait ) فالشركات الفعلية هي الشركات التي  
تظهر للوجود بصورة مادية اي بعقد خطي ينظم بين الشركاء ، فبين العقد نوع  
الشركة وما وقع الاتفاق عليه بين الشركاء في صدد المساهمة في تكوين رأس  
المال المشترك وفي توزيع الارباح والخسائر وتصفية الشركة . اما الشركات التي  
تنشأ بصورة فعلية فهي التي لا ينظم بها عقد خطي ، وانما يستفاد وجودها من  
العمل المشترك الذي يرمي الى اجتناء الربح . وتظهر نية الشركاء في ايجاد شركة

(١) ايسكارا « الشركات التجارية » جزء ١ رقم ١٧٦



بينهم من الاعمال المشتركة التي يقومون بها والتي لا يمكن تفسيرها الا بوجود الشركة . وهذا ما حدا بالمشرع لان يسمح للغير ، في حال عدم وجود عقد خطي ان يثبت وجود الشركة بجميع وسائل الاثبات القانونية ( المادة ٥٦ فقرة ٢ تجاري ) (١) .

وتظهر فوائد التفريق بين الشركات الفعلية والشركات التي تنشأ بصورة فعلية خاصة بالنسبة لنوع الشركة وللقواعد المتبعة في تصفيتها . فالشركات التي تنشأ بصورة فعلية تعتبر دائماً من نوع شركات التضامن، في حين ان الشركات الفعلية يعين نوعها في العقد المقرر ابطاله ، فقد تكون من شركات الاشخاص كما قد تكون من شركات الاموال .

هذا وان تصفية الشركات التي تنشأ بصورة فعلية تجري دائماً وفقاً للقواعد التي نص عليها القانون المدني في المادة ٧٨٨ وما يليها ، في حين ان تصفية الشركات الفعلية تم وفقاً للقواعد التي اتفق عليها الشركاء في العقد المقرر ابطاله .

\* \* \*

---

(١) استئناف نانسى ٢٥ نيسان ١٨٥٣ داللو ١٨٥٥ ، ٢ ، ٣٤٩٠٢ - استئناف باريس ٩ ايار ١٩٢٢ جريدة الشركات عام ١٩٢٤ ص ٣٤ - استئناف باريس ٦ شباط ١٩٢٦ داللو الاسبوعي عام ١٩٢٦ ص ٢٤٤ - نقض فرنسا ١٥ كانون الثاني ١٩٢٣ جريدة الشركات عام ١٩٢٤ ص ٣٣١ .

## الفروع الاول

### القواعد التي تحكم الشركات الفعلية

٢٣٤ - لا بد ، لمعرفة القواعد التي تحكم الشركات الفعلية ، من بحث المسألتين التاليتين :

١ - ما هو اثر عقد الشركة قبل البطلان وبعده ؟

٢ - هل تحتفظ الشركة الفعلية بذمة مستقلة وبشخصية اعتبارية ؟

(١) اثر عقد الشركة قبل البطلان وبعده .

٢٣٥ - يقتضي التفريق بين الشركة الباطلة لمخالفتها للنظام العام وبين الشركة المقرر بطلانها لمخالفتها نصاً قانونياً يتعلق بتأسيسها او بشهرها . ففي الحالة الاولى ينسحب اثر البطلان الى الماضي عملاً بالقاعدة التي نصت عليها المادة ١٤٣ من القانون المدني ، اما في الحالة الثانية فلا يؤثر البطلان على العلاقات التعاقدية الناجمة عن عقد الشركة ، سواء بالنسبة للشركاء ام بالنسبة للغير .

آ - بالنسبة للشركاء

٢٣٦ - لم يقل بانسحاب اثر بطلان عقد الشركة الى الماضي في علاقات الشركاء مع بعضهم سوى الاستاذ لوكره (Loché) (١) .

(١) « لوكرة » روح قانون التجارة جزء ١ رقم ١٨٣ .



ولكن الاجتهاد القضائي شعر منذ القديم بان الاخذ بهذه النظرية لا يتفق ومبدأ العدالة ، ولذلك احتفظ للعقد المقرر ابطاله بقيمة الحقوقية في علاقات الشركاء مع بعضهم عملا بالقاعدة القائلة « ان العقد هو شريعة المتعاقدين » . وينتج عن ذلك ان جميع ما قام به ممثلو الشركة من اعمال يسري اثره على الشركاء ، وان من حق هؤلاء ان يقتسموا الربح ان وجد ، كما ان من واجبه ان يساهموا في الخسارة ان حصلت (١) .

على ان الاجتهاد القضائي القديم لم يكن ، حتى منتصف القرن العشرين ، يطبق القواعد التي نص عليها عقد الشركة من اجل قسمتها ، بل كان يعتبر اموالها مشاعة بين الشركاء فتجري تصفيتها وقسمتها اما وفقا لقواعد العدالة التي يرى قضاة الموضوع ضرورة تطبيقها، او للنصوص المتعلقة بقسمة التركات التي اتى على ذكرها القانون المدني (٢) .

و اول قرار قضى بتطبيق الاحكام التي نص عليها عقد الشركة، في قسمتها، هو القرار الصادر عن محكمة استئناف كان بتاريخ ٧ آب سنة ١٨٤١ (٣) وقد

(١) نقض فرنسا ١٣ حزيران ١٨٣٢ دالوز ١٨٣٢ ، ١٤ ، ٢٥٢ ، - استئناف مونبيليه ١٦ كانون الثاني ١٨٤١ سيره ١٨٤١ ، ٢ ، ٤٥٦ ، - استئناف بوردو ٥ شباط ١٨٤١ سيره ١٨٤١ ، ١ ، ٢١٩ ، - نقض فرنسا ٢٩ حزيران ١٨٤١ سيره ١٨٤١ ، ١ ، ٥٨٦ ، ١٦ ايار ١٨٥٩ سيره ١٨٦٠ ، ١ ، ٨٨٩ ، ٧ شباط ١٨٦٥ سيره ١٨٦٥ ، ١ ، ٣٣٥ ، ٣ حزيران ١٨٨٥ دالوز ١٨٨٦ ، ١ ، ٢٥٠ ، - ١٥ كانون الثاني ١٨٨٩ سيره ١٧٩١ ، ١ ، ١٩٦ ، ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٠ جريدة الشركات عام ١٩٢٤ ص ٧٨ .

(٢) نقض فرنسا ١٣ حزيران ١٨٣٢ دالوز ١٨٣٢ ، ١ ، ٢٥٢ .

(٣) استئناف كان ٨ آب ١٨٤٤ سيره ١٨٤٥ ، ٢ ، ٢٩٢ .

صدق هذا القرار بالنقض بتاريخ ١٣ كانون الاول سنة ١٨٤٤<sup>(١)</sup> .  
 الا ان محكمة النقض رجعت عن اجتهادها بقرار اخر اصدرته بتاريخ ٤  
 كانون الثاني سنة ١٨٥٣<sup>(٢)</sup> منحت فيه قضاة الموضوع الحق في قسمة الشركة  
 الفعلية وفقاً « للمبادئ الحقوقية العامة او النصوص التي تضمنها العقد في  
 بعض الحالات » .

ولكن محاكم الاستئناف لم تتبع محكمة النقض في اجتهادها الاخير<sup>(٣)</sup> مما  
 حدا بها للرجوع الى الاجتهاد الاول بقرار اصدرته بتاريخ ١٩ ايار سنة ١٨٦٢<sup>(٤)</sup>

ب - بالنسبة للغير

٢٣٧ - يقضي ، بالنسبة للغير ، التمييز بين حالتين :

الاولى - لدائني الشركاء الشخصيين حق الخيار ، فهم اما ان يحتجوا  
 ببطان الشركة او يعتبروها صحيحة بالنسبة لهم . ففي الحالة الثانية يبقى عقد  
 الشركة في الماضي قائماً بجميع فوائده وموجباته ، اما في الحالة الاولى فتعتبر  
 الشركة كأنها لم توجد اصلاً .

الثانية - ويختلف وضع دائني الشركة فيما لو كان النزاع قائماً بينهم وبين  
 الشركاء او الشركة من جهة ، او كان قائماً بينهم وبين الشركاء الشخصيين  
 من جهة ثانية . ففي الحالة الاولى يكون لدائني الشركة حتى الخيار بين ان

(١) سيرهى ١٨٤٥ ، ١ ، ١٠٤١ .

(٢) سيرهى ١٨٥٣ ، ١ ، ١١١٠ .

(٣) استئناف ريرم ٢٣ كانون الثاني ١٨٦٠ .

(٤) سيرهى ١٨٦٢ ، ١ ، ٨٢٥٠ - نقض فرانسوا ٢٣ تشرين الثاني ١٨٦٩ سيرهى

١٨٧٠ ، ١ ، ٥٥ - ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٠ جريدة الشركات عام ١٩٢٤ ص ٧٨ .



يعتبروا الشركة صحيحة او يحتجوا بالبطلان، فاذا فضلوا اعتبار الشركة صحيحة فانهم يرجعون على دائني الشركاء الشخصيين ، واذا احتجوا بالبطلان فان الاجتهادات القضائي والفقهي يفضلان دائني الشركاء الشخصيين ، عليهم كما سنرى .

واذا احتج دائنو الشركة بالبطلان بالنسبة للشركاء فليس لهم ، في هذه الحالة ، الاحتجاج بصحة الشركة تجاه دائني الشركاء الشخصيين لعدم جواز تجزئة البطلان (١) .

## ٢ - الشخصية الاعتبارية للشركة الفعلية

٢٣٨ - اتفق الاجتهاد القضائي على عدم الاعتراف للشركات الفعلية بشخصية اعتبارية ، وبالتالي بذمة مستقلة عن ذمة الشركاء (٢) . وينتج عن الاخذ بهذا المبدأ النتائج التالية :

- 
- (١) نقض فرنسا ١٦ اذار ١٩٤٦ مجلة الاسبوع الحقوقي ١٩: ٦ ، ٢٠ ، ١٢٥ .  
(٢) نقض فرنسا ٢٤ آب ١٨٦٣ دالوز ١٨٦٣ ، ١٠ ، ١٨٦٣ ، ١٠ ، ٣٥٣ - استئناف اورليان ٩ آب ١٨٦٥ سيروي ١٨٦٦ ، ٢٠ ، ٥٧ - استئناف باريس ٤ كانون الثاني ١٨٦٧ جريدة محاكم التجارة عام ١٨٦٨ ص ٥٤ - استئناف باريس ٣ آذار ١٨٧٠ سيروي ١٨٧٠ ، ١٠ ، ١٣٧ - استئناف باريس ٩ نيسان ١٨٧٨ جريدة محاكم التجارة عام ١٨٧٨ ص ٢٥٨ - نقض فرنسا ٢٥ شباط ١٨٧٩ دالوز ١٨٨٠ ، ١٠ ، ٢٠ - محكمة تجارة نانت ٧ نيسان ١٨٨٠ جريدة الشركات عام ١٨٨٦ ص ١٩٩ - استئناف نانسي ١٩ شباط ١٨٨١ سيروي ١٨٨٢ ، ٢٠ ، ١٦١ - نقض فرنسا ٢٥ آذار ١٨٩٠ دالوز ١٨٩٠ ، ١٠ ، ٤٧٥ - استئناف بورجو ١٧ كانون الاول ١٩٠٢ جريدة الشركات عام ١٩٠٣ ص ٣٠٥ - محكمة تجارة مرسيليا ٨ تشرين الثاني ١٩٠٥ جريدة الشركات عام ١٩٠٦ ص ٢٧٥ .

١ - ليس لدائني الشركة حق افضلية ، بالنسبة لدائني الشركاء الشخصيين على موجودات الشركة في استيفاء ديونهم ، وتوزع هذه الموجودات ، قسمة غرماً ، بين دائني الشركة ودائني الشركاء الشخصيين (١) . وتطبق هذه القاعدة ، لا بالنسبة لحصة الشريك في رأسمال الشركة فحسب ، بل وعلى ما تكون الشركة قد كسبته من اموال اثناء وجودها ايضاً (٢) .

٢ (٢) يحق لدائني الشركاء الشخصيين ان يطالبوا بعدم نفاذ تصرفات الشركة بالنسبة لهم اذا كانت هذه التصرفات قد انتقصت من حقوق مدينهم او زادت في التزاماتهم ، وذلك وفقاً للشروط المنصوص عليها في المواد ٢٣٧ وما يليها من القانون المدني (٣) .

٣ (٣) يحق لدائني الشركاء الشخصيين ان يعارضوا في شهر افلاس الشركة الفعلية إذ يؤدي شهر الافلاس الى منح دائني الشركة حق افضلية بالنسبة لدائني الشركاء الشخصيين (٤) .

---

(١) نقض فرنسا ٢٥ اذار ١٨٩٠ ، ١٢٦ ، ١ - ١٤ نيسان ١٨٩٣ سيره ي

١٨٩٧ ، ١٠ ، ٤٨٧ - ٧ آب ١٨٩٣ سيره ي ١٠٩٤ ، ١٤ ، ٢٦٠ - ٢٠ تشرين الثاني

١٩٠١ سيره ي ١٩٠١ ، ١٤ ، ٢٢ - ٧ حزيران ١٩٠٤ سيره ي ١٩٠٥ ، ١٠ ، ٨٠١ .

(٢) نقض فرنسا ٢٩ اذار ١٨٩٠ دالوز ١٨٩٠ ، ١٤ ، ٤٧٥ - ٧ آب ١٨٩٣

سيره ي ١٨٩٤ ، ١٠ ، ٢٦٠ - استئناف باريس ٤ كانون الثاني ١٨٩٩ جريدة الشركات

عام ١٨٩٩ ص ٤٤ .

(٣) نقض فرنسا ٤ نيسان ١٨٩٣ دالوز ١٨٩٤ ، ١٠ ، ٩١ - ٢٠ تشرين الثاني

١٩٠١ سيره ي ١٩٠٤ ، ١٠ ، ٢٢ .

(٤) نقض فرنسا ٢٦ شباط ١٩١٣ سيره ي ١٩١٣ ، ١٤ ، ١٣٤ - ليون كان ورينو

جزء ٧ رقم ١١٤٠ .



## الفرع الثاني

### تصفية الشركات الفعلية

٢٣٩ - قلنا فيما سبق ان الشركات الفعلية هي التي لم تراعى في تأسيسها جميع الاحكام التي قضى بها القانون تحت طائلة البطلان ، وليس لهذا البطلان صفة النظام العام ، فلا تعتبر الشركة الفعلية باطلة حكماً ، بل لا بد من حكم يقضي ببطلانها .

وليس هنا مجال البحث في الاشخاص الذين يحق لهم طلب بطلان الشركة الفعلية ، فسيأتي بحث ذلك فيما بعد ، ولكننا نكتفي بالقول ان المادة ٦٤ من قانون التجارة نصت على انه يحق لجميع « ذوي الشأن » ان يحتجوا ببطلان الشركة الناشئة عن عدم شهر وثائق تأسيسها .

وعند صدور الحكم ببطلان الشركة الفعلية لا بد من تصفية الاعمال التي قامت بها اثناء وجودها ، سواء فيما يتعلق بحقوق الشركاء انفسهم ام بالنسبة للغير .

#### ١ - تصفية حقوق الشركاء

٢٤٠ - تجري تصفية حقوق الشركاء وفقاً للتواعد التي نص عليها عقد

الشركة المقرر بطلانها<sup>(١)</sup> . وينتج عن الاخذ بهذا المبدأ تطبيق القواعد التالية :

( ١ ) اذا تعهد احد الشركاء بأن يقدم حصته في الشركة مبلغاً من النقود ولم يقدم هذا المبلغ ، لزمته فوائده القانونية من يوم استحقاقه من غير حاجة الى مطالبة قضائية او اعدار ، وذلك دون خلال بما قد يستحق من تعويض تكميلي عند الاقتضاء ( المادة ٤٧٨ مدني ) .

وكذلك اذا اخذ احد الشركاء او احتجز مبلغاً من مال الشركة ، لزمته فوائده هذا المبلغ من يوم اخذه واحتجازه ، بدون حاجة الى مطالبة قضائية او اعدار ، وذلك دون اخلال بما قد يستحق للشركة من تعويض تكميلي عند الاقتضاء . واذا امد احد الشركاء الشركة من ماله ، او انفق في مصلحتها شيئاً من المصروفات التافهة ، عن حسن نية وتبصر ، وجبت له على الشركة فوائده المبالغ التي دفعها من يوم دفعها<sup>(٢)</sup> .

( ٢ ) تبقى الفوائد التي حصل عليها الشركاء من الشركة الفعلية بصورة قانونية ملكاً لهم<sup>(٣)</sup> .

( ٣ ) تصفى حقوق الشركاء وفقاً لعقد الشركة الفعلية . فالدان في

(١) نقض فرنسا ١١ كانون الاول ١٨٢٣-١٣ حزيران ١٨٣٢ سيره ١٨٣٢

٢٥٠١١ - ٣١ كانون الاول ١٨٤٤ سيره ١٨٤٥ ، ١٠ ، ١١ ايار ١٨٥٩

سيه ١٨٦٠ ، ١٠ ، ٨٨٩ - ٥ كانون الثاني ١٨٨٦ سيره ١٨٨٦ ، ١٠ ، ٢٤١٠١ -

١٥ كانون الثاني ١٨٨٩ سيويه ١٨٩١ ، ١٠ ، ١٩٦ - ٢٨ اذار ١٨٩٨ دالوز

١٨٩٩ ، ١٠ ، ٥٨٨ - ٦ كانون الاول ١٩١٠ دالوز ١٩١٢ ، ١٤ ، ٤٧٣٠ .

(٢) نقض فرنسا ١٧ حزيران ١٩٣٢ جريدة الشركات عام ١٩٣٣ ص ٥٣٧ .

(٣) نقض فرنسا ١٥ كانون الثاني ١٨٨٩ دالوز ١٨٩٠ ، ١٤ ، ٤٧١٠١ - استئناف دويه

١١ حزيران ١٩٠٠ جريدة الشركات عام ١٩٠١ ص ٢٩٩ .



الشركة ، اذا اقبلت صفته الى شريك فيها ، واعتبر دينه حصة في تكوين  
رأسمال الشركة ، يفقد نهائياً صفته كدائن ولا يكون له الحق في استبعاد هذه  
الصفة بادعائه ان العقد باطل (١) .

٤ ( يعتبر الشركاء ، عند الاقتضاء ، مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات  
التي قام بها احدهم (٢) .

٥ ( اذا تضمن عقد الشركة الفعلية نصاً يلزم احد الشركاء بدفع تعويض  
الى شركائه في حال قيامه بنشاط يلحق الضرر بالشركة او يكون مخالفاً للغرض  
الذي انشئت لتحقيقه ، يقتضي تنفيذ هذا النص (٣) .

٦ ( اذا جرى حل الشركة باجماع اراء الشركاء او بقرار صادر عن اغليتهم  
في شركات الاشخاص ، او عن الهيئة العامة للمساهمين ، في الشركات  
المغلقة ، وجرت تصفية الشركة وفقاً للعقد ، قبل اعلان بطلانها ، فتعتبر جميع  
التصرفات الجارية صحيحة (٤) .

٧ ( تطبق نصوص عقد الشركة الفعلية المتعلقة بتعيين المصفي وبمدى  
صلاحياته . على انه اذا وجدت المحكمة التي قررت البطلان ان هنالك اسباباً باعادة  
تقضي بعدم تسمية المصفي المعين في العقد ، فلها ان تنتخب عندئذ مصفياً اخر

(١) نقض فرنسا ١٩ تموز ١٨٨٨ ، ١٤٥٠٣٤٥ .

(٢) نقض فرنسا ١٢ ايار ١٩٢٥ جريدة الشركات عام ١٩٢٧ ص ٦٥٠ - ٢٣

تشرين الثاني ١٩٢٥ جريدة الشركات عام ١٩٢٧ ص ٣٧ .

(٣) نقض فرنسا ٧ تموز ١٨٧٩ سيرمي ١٨٨٠ ، ٢٠٦ .

(٤) محكمة مقاطعة ستراسبورغ ١٨ تشرين الاول ١٩٢٣ جريدة الشركات عام

١٩٢٥ ص ٤٤١ .

تختاره ، اما من الشركاء او من غيرهم (١) .  
٨ ) اذا تضمن عقد الشركة نصاً يقضي بحق الشريك بالاحتفاظ بموجودات الشركة في حال وفاة شريكه وبدفع قيمتها الى الورثة يعتبر هذا النص نافذاً ومرعياً (٢) .

٩ ) يجب ان تم تصفية الشركة الفعلية وقسمتها بالطريقة المبينة في العقد (٣) مع استبعاد الشروط المخالفة للنظام العام (٤) والشروط التي كانت سبباً في بطلان الشركة ، والشروط التي فقدت قيمتها الحقوقية بسبب البطلان ، كشرط التعويض على الشريك الذي ينسحب من الشركة قبل حلول اجلها ، والشروط الذي يميز للشركاء ان يطالبوا الشريك الذي يطلب البطلان بالتعويض ، والشروط الذي يلزم الشريك الموصي بان يبقى شريكاً خلال مدة معينة ، والشروط الذي يقضي باخراج احد الشركاء من الشركة عند توفر بعض الشروط (٥) .

---

(١) نقض فرنسا ٣٠ نيسان ١٨٧٣ سيره ١٧٧٤ ، ١٢٣٠ ، ٢٧ اذار ١٨٩٣ سيره ١٧٩٤ ، ١٧٤٠ ، ١٧٩٤ - استئناف ديجون ١٥ تموز ١٩٢١ جريدة الشركات عام ١٩٢٥ ص ٢٨ .

(٢) محكمة تجارة مرسيليا ٢٥ نيسان ١٨٨٧ .

(٣) نقض فرنسا ٢٢ تشرين الاول ١٨٦٩ سيره ١٨٧٠ ، ٥٥٤ ، ١٥ كانون الثاني ١٨٨٩ سيره ١٩٦١ .

(٤) نقض فرنسا ٨ تشرين الثاني ١٩٠٤ سيره ١٩٠٨ ، ١٢٥٠ ، ٦ كانون الاول ١٩١٠ سيره ١١٩١ ، ١٨٤١ .

(٥) استئناف باريس ٢٣ كانون الاول ١٨٣٢ سيره ١٨٣٢ ، ٢ ، ٥٧ - نقض فرنسا ٢٣ كانون الاول ١٨٤٤ سيره ١٨٤٦ ، ١ ، ٥٥٨ - ١ شباط سيره ١٨٨٣ ، ١ ، ١٥ - ٢١ تموز ١٨٨٥ سيره ١٨٨٥ ، ١ ، ٨٨٤ - ٢٨ كانون الاول ١٩١٠ جريدة الشركات عام ١٩١١ ص ٣٥٨ .



٢٤١ - ان تصفية حقوق الدائنين يجب بحثها من النواحي الثلاثة التالية :

أ - في علاقات دائني الشركة بالشركة او الشركاء .

ب - في علاقات دائني الشركة فيما بينهم .

ج - في علاقات دائني الشركة بدائني الشركاء الشخصيين .

أ - علاقات دائني الشركة بالشركة او الشركاء

٢٤٢ - عندما تعتبر الشركة المقرر بطلانها شركة فعلية ، يتمتع دائنوها

بحق الخيار ، فلهم ان يعتبروا الشركة صحيحة بالنسبة للماضي او يحتجوا

بالبطلان . وقد ايد المشرع صراحة حق الخيار الممنوح لدائني الشركة دون

الشركاء بصدد البطلان الناشيء عن عدم شهر وثيقة التأسيس بقوله في المادة

٦٤ والمادة ١٢٢ من قانون التجارة بانه يحق لجميع ذوي الشأن ان يحتجوا به ،

وليس للشركاء ان يحتجوا بهذا البطلان تجاه الغير . ولا شك ان المشرع قد

قصد بتعبيره « ذوي الشأن » الاشخاص الذين تعاقدوا مع الشركة واصبحوا

دائنين لها اثناء وجودها .

ويقتضي ، بحسب الرأي الراجح ، اعتبار المبدأ الذي نصت عليه المادتان

٦٤ و ١٢٢ من قانون التجارة عاماً وشاملاً لجميع اسباب البطلان ، دون التقيد

بالبطلان الناتج عن عدم الشهر فقط . فاذا تقرر مثلاً بطلان شركة بسبب

تعيب رضا احد الشركاء وبقيت الشركة المقرر بطلانها شركة فعلية في علاقات

الشركاء الاخرين ، مع بعضهم ، فدائني الشركة اخيار ، بالنسبة لهؤلاء الشركاء

بين ان يعتبروا الشركة صحيحة بالنسبة للماضي او ان يحتجوا بالبطان (١) .  
وفي الواقع ، ليس من مصلحة دائني الشركة ان يختاروا البطان الا اذا  
نتجت عن ذلك زيادة في اموال مدينهم المعتبرة رهناً عاماً لهم عملاً باحكام الفقرة  
الاولى من المادة ٢٣٤ من القانون المدني . مثال ذلك اذا كانت الشركة الفعلية  
من نوع شركات التوصية او الشركات المحدودة المسؤولية ، ولم يشهر عقد  
تأسيسها ، فمن مصلحة دائني الشركة الاحتجاج بالبطان لعل عدم الشهر كي يصبح  
جميع الشركاء مسؤولين عن ديون الشركة بوجه التضامن وبصورة غير محدودة .  
هذا وان حق الخيار الممنوح لدائني الشركة لا يمكن تجزئته او الرجوع عنه ،  
فاذا اختار احد الدائنين البطان ليمكن مثلاً من الرجوع على احد الشركاء  
فليس له ان يختار صحة الشركة ليمسك بالتأمينات المعطاة له من قبلها .

اما نتائج حق الخيار الممنوح لدائني الشركة فهي التالية :

( ١ ) اذا اتفق دائنو الشركة على اعتبار الشركة صحيحة تعامل الشركة بالنسبة  
للماضي كما لو كانت مستوفية جميع شروط الصحة . فبالنسبة لدائني الشركة يعتبر حكم  
البطان بمثابة فسخ للعقد وتصفى حقوقهم كما لو جرى فسخ عقد الشركة ، سواء  
علم الدائنون سبب البطان ام لم يعلموا (٢) .

( ٢ ) اذا اختار بعض دائني الشركة البطان يسرى حكمه عليهم جميعاً لانه  
هو الاصل ، ولان القانون خول الدائنين صراحة حق الاحتجاج بالبطان (٣) .

(١) ايسكارا «الشركات التجارية» طبعة ١٩٥٠ جزء ١ رقم ١٨٨ .

(٢) نقض فرنسا ٢٥ شباط ١٨٨٥ دالوز ١٨٨٥ ، ١ ، ٥٠٥ - جريدة الشركات

عام ١٨٩١ ص ٥٤٨ .

(٣) لاكورو. بوترون رقم ٢٦٨ - هوبان وبوفيو رقم ٦٤٥ .



(٣) إذا احتيج دائنو الشركة أو بعضهم بالبطان فما هو مدى حقوقهم بالنسبة للشركاء ، وهل يصبح الشركاء ، بسبب البطان ، مسؤولين شخصياً وبصورة غير محدودة عن ديون الشركة والتزاماتها ، فتصبح الشركة الفعلية في هذه الحالة من نوع شركة التضامن ، مهما كانت الصفة المعينة لها في العقد ؟ نلاحظ ، بالنسبة لهذا الموضوع ، تحولاً محسوساً في الاجتهاد ، فبعد ان اقرت المحاكم الفرنسية مسؤولية الشركاء الشخصية وغير المحدودة ، في حال اقرار بطان الشركة لاي سبب كان<sup>(١)</sup> ، رجعت عن اجتهادها ولم تشأ ان تجعل جميع الشركات في فئة معينة واحدة ، فقد تكون الشركة المنحلة ذات صفة مدنية كما تكون ذات صفة تجارية ، وقد تكون من نوع شركات التضامن كما تكون من نوع شركات التوصية أو الشركات المغفلة أو الشركات المحدودة المسؤولة<sup>(٢)</sup> . ويرجع في تحديد نوع الشركة الى عقد تأسيسها شريطة ان يكون قد جرى شهره<sup>(٣)</sup> أو ان تكون الشركة قد قامت بالعمل جهاراً كشركة من فئة معينة<sup>(٤)</sup> .

(١) نقض فرنسا ٢٧ كانون الثاني ١٨٧٣ سيره ١٠١٨٧٣ ، ١٦٣ - ١٣ آذار ١٨٧٦ دالوز ١٨٧٨ ، ١ ، ٤٩ - ١٩ شباط ١٨٨٤ سيره ١٨٨٥ ، ١٨٨٥ ، ٢٦٣ - ٨ تشرين الثاني ١٨٨٦ ، ١ ، ٣٥٣ - ٩ تشرين الثاني ١٨٩٢ سيره ١٨٩٣ . ٣٦١ ، ١ .

(٢) هيار «بطان الشركات والشركات الفعلية» رقم ٣٩٧ .

(٣) نقض فرنسا ٦ تشرين الثاني ١٨٨٧ سيره ١٠١٨٨٨ ، ٣٦٩ - استئناف باريس ٢٤ كانون الثاني ١٨٨٨ سيره ١٨٩٠ ، ٢ ، ١٤٧ - استئناف بواتية ١٢ شباط ١٩١٣ جريدة محاكم التجارة عام ١٩١٩ ص ٧٠١ .

(٤) محكمة تجارة ليون ٢٢ نيسان ١٩٢١ جريدة الشركات عام ١٩٢٢ ص ٤٠٩ .

ب - علاقات دائني الشركة مع بعضهم

٢٤٣ - هل يحق لاحد دائني الشركة ان يحتج بالبطلان تجاه الدائنين الاخرين ويتمسك بصحة العقد بالنسبة للشركاء ؟ لا شك ان عدم امكان تجزئة حق الخيار المعطى لدائني الشركة او الرجوع عنه يمنع ذلك . وقد تأيد هذا المبدأ مؤخراً بقرار صدر عن محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ١٨ اذار سنة ١٩٤٦ .

ج - علاقات دائني الشركة بدائني الشركاء الشخصيين

٢٤٤ - يحصل الخلاف غالباً ، في الشركات الفعلية ، بين دائني الشركة ودائني الشركاء الشخصيين ، فيسعى دائنو الشركة لاعتبارها موجودة في الماضي بغية استيفاء حقوقهم من اموالها دون مشاركة دائني الشركاء الشخصيين لهم ، بينما يسعى هؤلاء لجعل البطلان منسحباً الى الماضي لئلا يتمكنوا من التنفيذ على ما قدمه مدينهم كحصة في رأسمال الشركة .

تجاه هذا الخلاف اجمع الفقهاء والاجتهاد على اعتبار اثر البطلان منسحباً الى الماضي فساوى في ذلك بين دائني الشركة ودائني الشركاء الشخصيين في التنفيذ على اموال الشركة (١) .

---

(١) استئناف روان ١٠ كانون الاول ١٨٣٩ سيره ١٨٤٠ ، ٢ ، ١١٨ -  
نقض فرنسا ٤ آذار ١٨٤٣ سيره ١٨٨٤ ، ١٠ ، ١٨٦٣ - استئناف ليون ٢ حزيران  
١٨٤٣ سيره ١٨٤٤ ، ٥٠٢٤ - نقض فرنسا ١٨ آذار ١٨٤٦ سيره ١٨٤٦ ، ١٠ ،  
٨٦٣ - استئناف بوردو ١٥ حزيران ١٨٤٧ سيره ١٨٤٨ ، ٢ ، ٧٠٥ - نقض  
فرنسا ٧ آذار ١٨٤٩ سيره ١٨٤٩ ، ١٠ ، ٣٩٧ - ١٣ شباط ١٨٥٥ ، ١٠ ، ٣٠٨ -  
استئناف غرنوبل ٢٨ كانون الاول ١٨٧١ دالوز ١٨٧٢ ، ٢٠٦ ، ٢ - استئناف باريس  
١٢ شباط ١٨٨٥ دالوز ١٨٨٦ ، ٢ ، ١٩١٠ - نقض فرنسا ١٤ تشرين الثاني ١٨٨٨  
سيره ١٨٩٠ ، ١٠ ، ١٥٣ - استئناف ناني ١٠ كانون الاول ١٩٢٤ دالوز ١٩٢٥ ،  
٢ ، ٩٥ - هوبان وبوفيو رقم ٦٥٦ - بيك جزء ١٤ رقم ٢٩٩ .



## الفصل الثامن

### تصنيف الشركات

٢٤٥ - يمكن تقسيم الشركات ، من حيث ماهيتها ، الى قسمين كبيرين :  
الشركات المدنية ، والشركات التجارية . وتقسم الشركات التجارية بدورها  
الى اقسام متعددة كما سنرى . وعلى هذا فان بحثنا في هذا الفصل يتناول  
امرين اثنين :

١ - التمييز بين الشركات المدنية والشركات التجارية وفوائده .

٢ - انواع الشركات التجارية .

### الفرع الاول

التمييز بين الشركات المدنية والشركات التجارية

ميزان التفريق

٢٤٦ - يستمد التمييز بين الشركات التجارية والشركات المدنية  
اسسه بصورة مبدئية ، من صفة الاعمال التي تقوم بها الشركة ، فاذا كان

موضوع الشركة تعاطي الاعمال التجارية التي نصت عليها المادتان ٦ و ٧ من قانون التجارة ، اعتبرت هذه الشركة ذات صفة تجارية ، وخضعت لاحكام قانون التجارة . اما اذا كان موضوع الشركة مدنياً ، اي كانت الاعمال التي اسست من اجلها تخرج عن نطاق التعداد الوارد في المادتين ٦ و ٧ من قانون التجارة ، فانها تعتبر ذات صفة مدنية وتخضع لاحكام القانون المدني .

على اننا نلاحظ - بالنسبة لهذا المبدأ - تحولا غريباً في الاجتهاديين الفقهي والقضائي . فعلى اثر صدور قانون التجارة الفرنسي ، ذهب الاجتهاد الى القول ان التفريق بين الشركات المدنية والشركات التجارية يجب ان يستمد من شكل الشركة ، فالشركات المغفلة تعتبر شركات تجارية وان كان موضوعها مدنياً بحتاً كشركات المعادن مثلاً (١) .

على ان الاجتهاد مالبت ان لاحظ ان التفريق المبني على شكل الشركة يخالف صراحة احكام قانون التجارة ، خصوصاً وان المشرع لم يميز ، في تعريف التاجر ، بين الاشخاص الطبيعيين والشركات ، فاعتبر تاجراً كل من قام باعمال تجارية واتخذها مهنة معتادة له . ولذلك كان لا بد من رجوع الاجتهاد عن رأيه والاخذ بمبدأ التفريق الموضوعي المستند الى صفة الاعمال التي تقوم بها الشركة (٢) .

---

(١) نقض فرنسا ٣٠ نيسان ١٨٢٩ - استئناف باريس ٩ شباط ١٨٤٣ بانديكت ١٨٤٣ ، ١٠ ، ٢٩٤ - باردسو جزء ٣ ص ١٢٣ - دولابل رقم ٣٠٤ .  
(٢) نقض فرنسا ١٥ نيسان ١٨٣٤ سيرهي ١٨٣٤ ، ١٠ ، ٦٥ ، ٨ تشرين الثاني ١٨٩٢ دالوز ١٨٩٣ ، ١٠ ، ٧١٠ - ٣ شباط ١٩٠٢ سيرهي ١٩٠٢ ، ١٤ ، ٧٢٠ - ٢٠ تموز ١٩٠٦ ، مجلة الشركات عام ١٩٠٧ ص ٥٦ - ٢٦ ايار ١٩١٠ مجلة الشركات عام ١٩١١ =



وقد طبق الاجتهاد القضائي مبدأ التفریق الموضوعي في مناسبات عديدة اهمها :

(١) رفضت المحاكم اعطاء الصفة التجارية لجميع الشركات التي يكون موضوعها استثمار غير المنقول وان اتخذت هذه الشركات ، في تأسيسها ، شكل الشركات المغفلة<sup>(١)</sup>.

(٢) اعتبرت المحاكم ذات صفة تجارية الشركات التي يكون موضوعها استثمار مشاريع المصانع ومشاريع النقل برا او على سطح الماء<sup>(٢)</sup> ومشاريع التنوير

---

= ص ٢٨١ - استئناف مونيبلية ٢٠ ايار ١٩٠٣ دالوز ١٩٠٤ ، ٢ ، ٢٤١٠ - استئناف دييون ٤ تموز ١٩٠٧ دالوز ١٩٠٨ ، ٢ ، ١٣٦ - تاليرويرس - رقم ٤٢١ - ليون كان ورينو واميو جزء ٢ رقم ٩١ - هوبان وبوفيو رقم ١٠٨ - لاكوروبوترون جزء ١ رقم ٢١٧ - بيك وكريير جزء ١ رقم ١٣٩ .

(١) شركات استثمار المعادن (نقض فرنسا ١١ حزيران ١٨٨٨ دالوز ١٨٨٩ ، ١ ، ٢٩٣ - ٢٠ تشرين الاول ١٨٩٢ سيره ١٨٩٣ ، ١ ، ٢٢١٠ - استئناف دييون ٤ تموز ١٩٠٢ دالوز ١٩٠٨ ، ٢ ، ٢٣٤ - استئناف باريس ١٩ تشرين الاول ١٩١٠ جريدة الشركات عام ١٩١١ ص ٣٦١) ، والشركات المؤسسة لاستثمار المياه الممدية (استئناف ليون ٣١ تموز ١٨٨٩ جريدة الشركات عام ١٨٩١ ص ٣٩ ، استئناف بوج ٢ ايار ١٩١١ جريدة الشركات عام ١٩١١ ص ٤٠١) ، والشركات المؤسسة لتوزيع المياه في المدن (نقض فرنسا ٢٦ شباط ١٨٧٨ سيره ١٨٨٠ ، ١ ، ١٦٧) ، والشركات المؤسسة لانشاء الابنية ولاستثمار الاراضي او المضاربة على اسعار غير المنقول (نقض فرنسا ٢٢ شباط ١٨٩٨ جريدة الشركات عام ١٨٩٨ ص ٢٥٠ - ٣١ تموز ١٨٩٩ دالوز ١٩٠٠ ، ١ ، ١٩٠ - ٣ كانون الثاني ١٩١٢ جريدة المدلية ١٩١٢ ، ٢ ، ٨٨ - استئناف باريس ٥ ايار ١٩٢٨ سيره ١٩٢٨ ، ٢ ، ١٤٤٠ .

(٢) نقض فرنسا ٨ تشرين الثاني ١٨٩٢ دالوز ١٨٩٣ ، ١ ، ٧٨ - ٣ شباط ١٩٠٢ ، ١ ، ٧٢ - استئناف ليون ٢٩ آذار ١٩٠٥ جريدة الشركات عام ١٩٠٦ ص ١١٠ .

بالكهرباء او بالغاز<sup>(١)</sup> ومشاريع وكالة الاشغال<sup>(٢)</sup> ومشاريع الطباعة على انواعها<sup>(٣)</sup> ومشاريع الصرافة والمبادلة المالية وان كانت الشركة التي تقوم باستثمار هذه المشاريع قد انشئت لتمويل الزراعة فقط كشركات الاعتماد العقاري او شركات الاعتماد الزراعي<sup>(٤)</sup> .

### الشركات ذات الموضوع المزدوج

٢٤٧ - يصعب احياناً تعيين صفة الشركة بالنظر لموضوعها ، فقد يكون موضوع الشركة ذا صفة مزدوجة كأن تؤسس شركة لاستخراج السكر من منتجات اراضيها الزراعية ، او تقوم شركة موضوعها استثمار مياه معدنية بتشيد فندق من اجل استثماره .

وقد اختلف الاجتهاد في تعيين الصفة الغالبة للشركات ذات الموضوع المزدوج : فمن قائل ان الشركة تعتبر ذات صفة تجارية اذا كان هدفها الرئيسي المضاربة على ما تقدمه من يد عاملة بغية تحويل المواد الاولية الى مواد مصنوعة وبيعها بقصد الربح ، ويعود لقضاة الموضوع امر البت فيما اذا كان يجب اعتبار المشروع التجاري الملحق بالمشروع العقاري تابعاً له او اعتباره يفوق

(١) استئناف ليون : تموز ١٨٩٠ سيرهبي ١٨٩٢ ، ٢ ، ٢٧٥٠ .

(٢) نقض فرنسا ٥ اذار ١٩١٣ سيرهبي ١٣١٩ ، ١ ، ١٣٥٠ - ٢٤ نيسان ١٩١٨ مجلة الشركات عام ١٩١٨ ص ٢٠٦ .

(٣) نقض فرنسا ٢٠ كانون الاول ١٩٢٢ مجلة الشركات عام ١٩٢٣ ص ٩٣ - محكمة تجارة السين ٢٢ آذار ١٨٩٣ جريدة المدلية ١٨٩٣ ، ١ ، ٦٩٤ - استئناف تولوز ٢٦ ايار ١٩٠٣ جريدة الشركات عام ١٩٠٠ ص ٩٦ .

(٤) نقض فرنسا ٦ ايار ١٩٣٠ جريدة الشركات عام ١٩٣١ ص ٢٧٧ - استئناف رين ٧ اذار ١٩٣٤ جريدة الشركات عام ١٩٣٤ ص ٥١٠ .



- بحسب اهميته - المشروع العقاري وبالتالي اعتبار الشركة ذات صفة تجارية  
وان كانت نشأت في الاصل ذات صفة مدنية<sup>(١)</sup> .  
ولكن الرأي الذي اخذت به محكمة النقض الفرنسية هو ان تحويل  
المنتجات الزراعية الى مواد مصنوعة لا يكسب مطلقاً الشركة الصفة التجارية  
ولو احتاج هذا التحويل الى تأسيس المصانع واستعمال عدد وفير من العمال ،  
فالصفة التجارية لا يمكن ان تكتسب الا اذا قامت الشركة بشراء مواد اولية  
بكميات كبيرة من اجل تحويلها وبيعها مع المواد المحولة من منتوجاتها  
الزراعية<sup>(٢)</sup> .

#### الاخذ بمبدأ التفريق الشكلي

٢٤٨ - لم يكن بإمكان الاجتهاد القضائي في فرنسا الا التقييد بالنصوص  
القانونية الصريحة وبالمبادئ الحقوقية العامة، لاعطاء الصفة المدنية لكل شركة  
مهما كان نوعها ، اذا كانت الاعمال التي تقوم بها مدنية . فالشركات المساهمة  
التي يكون موضوعها استثمار الاراضي الزراعية او المعادن او المشاريع العقارية  
كانت تعتبر مدنية ، في ظل قانون التجارة الفرنسي الموضوع عام ١٨٠٧ .

(١) استئناف روان ١ نيسان ١٨٨١ سيدهي ١٨٨٢ ، ٢ ، ١٥٣ - استئناف باريس  
٧ آب ١٨٩٤ سيدهي ١٨٩٥ ، ٣٠٩ ، ٢ - محكمة تجارة مرسيليا ١٧ كانون الاول ١٨٩٦  
جريدة الشركات عام ١٨٩٧ ص ٢٣٨ - استئناف ديجون ٤ تموز ١٩٠٧ داللو ١٩٠٨ ،  
١٣٤ ، ٢ - هوبان وبوفيو رقم ٤٠ - ليون كان ورينو واميو جزء ١ رقم ١٤٦ .  
(٢) نقض فرنسا ١٢ ايار ١٨٧٥ داللو ١٨٧٦ ، ١ ، ٣٢٠ - ٢٨ تشرين الاول  
١٨٨٥ سيدهي ١٨٨٦ ، ١ ، ١٠٨ - استئناف باريس ١٩ تشرين الاول ١٩١٠ جريدة  
الشركات عام ١٩١١ ص ٤٢٠ .

وقد لاحظ المشرع الفرنسي ان التقيد بهذه النظرية من شأنه عدم تطبيق احكام الافلاس على هذه الشركات مما يؤدي ، في كثير من الاحيان ، الى ايقاع الضرر بالشركاء انفسهم وباصحاب العلاقة معهم. ولذلك عمد الى اصدار القانون المؤرخ في ١ آب سنة ١٨٩٣ الذي عدل بموجبه المادة ٦٨ من قانون الشركات المغفلة الصادر عام ١٨٦٧ ، فاصبحت « الشركات المغفلة وشركات التوصية المساهمة المؤسسة وفقاً لاحكام قانون التجارة او لاحكام هذا القانون تعتبر تجارية مهما كان موضوعها وتخضع للقوانين والاعراف التجارية » .

ولم يقف المشرع الفرنسي عند هذا الحد اذ اصدر بتاريخ ٩ ايلول سنة ١٩١٩ قانوناً يتعلق بالمعادن جاء في المادة الخامسة منه « ان استثمار المعادن يعتبر عملاً تجارياً ، ويطبق هذا النص على الشركات المدنية الموجودة ، دونما حاجة الى تعديل انظمتها الاساسية » .

وكذلك نص القانون الفرنسي المؤرخ في ٧ آذار سنة ١٩٢٥ والمتعلق بالشركات المحدودة المسؤولة ، في مادته الثالثة ، على ان « الشركات المحدودة المسؤولة تعتبر تجارية مهما كان موضوعها وتخضع للقوانين والاعراف التجارية » .

وقد اخذ المشرع السوري بهذا المبدأ ، فنصت الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون التجارة على ما يلي : « واما الشركات التي يكون موضوعها مدنياً ، ولكنها اتخذت صفة الشركات المغفلة او الشركات المحدودة المسؤولة او شركات التوصية المساهمة فتحض جميع التزامات التجار المعينة في الفصلين



الثاني والثالث الآتين<sup>(١)</sup> ولاحكام الصلح الواقي والافلاس المقرر في هذا القانون ، كما نصت المادة ٨٩ من القانون نفسه على ان « كل شركة مغفلة ايا كان موضوعها تخضع لقانون التجارة وعرفها » ، والمادة ٢٨٣ على ان الشركات المحدودة المسؤولية « تخضع الى احكام قانون التجارة والعرف التجاري مهما كان موضوعها او غايتها » . واخيراً قضت المادة ٣١٦ بان « تخضع شركات التوصية المساهمة ايا كان موضوعها لقانون التجارة وعرفها » .

وهكذا بقيت خاضعة لمبدأ التفريق الموضوعي الشركات المدنية المؤسسة بالشكل التجاري غير شكل الشركات المغفلة وشركات التوصية المساهمة والشركات المحدودة المسؤولية . فاذا اتخذت شركة مدنية شكل شركة التضامن او شركة التوصية البسيطة ، فانها لا تكتسب بذلك الصفة التجارية وتبقى خاضعة لاحكام القانون المدني وحده ، فلا تطبق عليها احكام الافلاس اذا توقفت عن دفع ديونها ولا احكام التسجيل في سجل التجارة ومسك الدفاتر التجارية<sup>(٢)</sup> .

فوائد التمييز بين الشركات التجارية والشركات المدنية

٢٤٩ — للتمييز بين الشركات التجارية والشركات المدنية فوائدهم

كثيرة اهمها :

- 
- (١) هذان الفصلان يتعلقان بالدفاتر التجارية وبسجل التجارة .
  - (٢) قضت المادة الثمانية من مشروع قانون الشركات الموحد بان الشركات التجارية المعتبره قانوناً هي : شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة ، وشركات المحاصة ، وشركات المساهمة ، وشركات التوصية بالاسهم ، والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، والشركات ذات راس المال القابل للتمييز .

١ - الفوائد الناجمة عن الصفة التجارية نفسها . فالشركات التجارية تخضع لجميع أحكام قانون التجارة وللإعراف التجارية، فهي ملزمة اذن بمسك الدفاتر التجارية والتسجيل في سجل التجارة ، كما يمكن شهر افلاسها اذا توقفت عن دفع ديونها التجارية .

٢ - واما من ناحية الشهر ، فلا شك في ان من مستزمات الاعتراف بالشخصية الاعتبارية للشركات اخضاعها لاجراءات الشهر كي يطلع الغير على وجودها .

على اننا لو رجعنا الى قانون التجارة لوجدنا ان المادة ٥٧ وما يليها ، التي بحثت في اجراءات الشهر ، قصرت هذه الاجراءات على الشركات التجارية ، بدليل ما جاء في المادة ٥٧ من ان « الوثائق التأسيسية لجميع الشركات التجارية - ما عدا شركات المحاصة - يجب شهرها باجراء المعاملات المبنية فيما يلي والا كانت باطلة » .

وقد تضمن القانون المدني نصاً يقضي بضرورة شهر الشركة المدنية لتمتكن من الظهور تجاه الغير اذ جاء في المادة ٤٧٤ « ١ - تعتبر الشركة بمجرد تكوينها شخصاً اعتبارياً ، ولكن لا يحتج بهذه الشخصية على الغير الا بعد استيفاء اجراءات النشر التي يقررها القانون ، ٢ - ومع ذلك للغير اذا لم تقم الشركة باجراءات النشر المقررة ان يتمسك بشخصيتها » .

واما اجراءات الشهر الواجب القيام بها بالنسبة للشركات المدنية فهي ما قضت بها المادة الرابعة من القانون المذكور بقولها « حيث ينص القانون على الشهر يجري ذلك بالنشر في احدى الصحف اليومية وبالا لصاق في بهو المحكمة ما لم ينص القانون على شكل خاص » .



ومن الرجوع الى التشريع الفرنسي نرى ان اجراءات شهر الشركات المدنية قد نظمت بشكل يختلف عن اجراءات شهر الشركات التجارية . فقد نصت المادة ٦٢ من القانون المالي الصادر في ١٣ تموز سنة ١٩٢٥ على ان « شركات الاشخاص المؤسسة وفقاً لاحكام القانون المدني يجب ان تتقدم الى مكتب التسجيل السكّان في محل مركزها الرئيسي بتصريح خطي يذكر فيه :

( ١ ) موضوع الشركة ومركزها الرئيسي ومدتها .  
( ٢ ) تاريخ عقد تأسيسها وعند الاقضاء تاريخ تسجيل هذا العقد لدى الكاتب بالعدل .

( ٣ ) اسم كل شريك او مدير ولقبه ومحل موطنه .  
( ٤ ) نوع الحصص المقدمة من الشركاء لتكوين رأسمال الشركة وقيمتها .  
( ٥ ) نصيب كل شريك من الارباح والخسائر .

صفة الاعمال التي تقوم بها الشركات التجارية من حيث الشكل

٢٥٩ - قلنا ان الشركات التي تتخذ صفة الشركات المغفلة او شركات التوصية المساهمة او الشركات المحدودة المسؤولة تعتبر تجارية . هما كان موضوعها وغايتها .

وقد نشأ عن هذا النص خلاف في الاجتهاد الفرنسي بالنسبة لصفة الاعمال التي تقوم بها هذه الشركات وهل تعتبر هذه الاعمال تجارية بحكم ماهيتها الذاتية ولو كانت تخالف احكام المادتين ٦٣٢ و ٦٣٣ من قانون التجارة الفرنسي نصاً وروحاً ( المادتان ٧٥٦ و ٧٥٧ من قانون التجارة السوري ) .

لا شك ان من الصعب الاعتراف بصفة التاجر لشخص، طبيعي او اعتباري، لا يتعاطى الاعمال التجارية بحكم ماهيتها الذاتية . وقد يتنافى ذلك مع صراحة المادة الاولى من قانون التجارة الفرنسي التي عرفت التاجر بأنه « الشخص الذي يتعاطى الاعمال التجارية ويتخذها مهنة معتادة له » .

ويرى الاستاذان ليون كان ورينو بان المشرع عندما منح الصفة التجارية لبعض الشركات المدنية إنما ارتكب شذوذاً عن القاعده اقتضته المصلحة العامة . ولذلك فإنه لا يمكن القول ان هذه الصفة تكسب الاعمال نفسها الصفة التجارية .

على ان الاجتهاد القضائي ومعظم الفقهاء خالفوا هذا الرأي واعطوا الصفة التجارية للاعمال التي تقوم بها الشركة - المدنية بحسب ، ووضوعها والتجارية بحسب شكلها - مستندين في ذلك الى نظرية التبعية (١) .

ولا شك انه يقتضي الاخذ بهذه القاعده في سورية ، بالاستناد الى نظرية التبعية نفسها التي ايدها المشرع السوري بالمادة ٨ من قانون التجارة التي تنص على ما يلي : « ١ - ان جميع الاعمال التي يقوم بها التاجر لحاجات تجارية تعد تجارية ايضاً في نظر القانون ، ٢ - وعند قيام الشك تعد اعمال التاجر صادرة منه لهذه الغاية الا اذا ثبت العكس » .

---

(١) هوبان وبوفيو جزء ٢ رقم ١٥٦٦ - تاليروبيك جزء ٣ رقم ١٧٦٠ - لاكور و بوترون رقم ٦٩١ - ايسكارا ، الشركات التجارية ، جزء ١٥ رقم ٢٠ - نقض فرنسا ١٧ حزيران ١٩٠٧ دالوز ١٩٠٩ ، ١٤ ، ٤١٣ - استئناف كان ١ تموز ١٩١٢ جريدة الشركات عام ١٩١٣ ص ١٨ : - استئناف ليون ١١ ايار ١٩٣٢ مجلة الشركات عام ١٩٣٢ ص ٢٨٥ - استئناف باريس ١ شباط ١٩٣٦ دالوز ١٩٣٦ ، ١٤ ، ٧٣ .



## الفرع الثاني

### انواع الشركات التجارية

٢٥١ - قسمت المجلة ، فيما سبق شركات العقد ، تجارية كانت او مدنية ، الى اقسام متعددة اهمها :

١ - شركة المفاوضة : وهي التي ينص عقد الشركة فيها على المساواة التامة بين الشركاء سواء من جهة حصصهم في رأسمال الشركة او من جهة اقتسامهم الارباح وتحملهم الخسائر .

٢ ) وشركة العنان : وهي التي لا يتضمن عقد الشركة فيها المساواة التامة بين الشركاء ( المادة ١٣٣١ من المجلة ) .

وسواء كانت الشركة من نوع المفاوضة او العنان فهي تقسم ايضاً الى :

أ - شركة اموال : اذا عقد الشركاء شركة على رأسمال معلوم ، من كل واحد مقدار معين على ان يعملوا جميعاً او كل على حدة وما يحصل من الربح يقسم بينهم .

ب - وشركة اعمال : اذا تضمن عقد الشركة جعل رأسمالها العمل فقط .

ج - وشركة وجوه : اذا لم يكن للشركة رأسمال واتفق الشركاء على

البيع نسيئة وتقسيم ما يحصل من الربح بينهم ( المادة ١٣٣٢ من المجلة ) .  
ولم يحتفظ القانون المدني الجديد بهذا التقسيم ، كما ان قانون التجارة قسم

الشركات ، بحسب نوعها ، الى ستة اقسام<sup>(١)</sup> :

١ - شركات التضامن او « الكولكتيف » ( Sociétés en nom collectif ) : وهي التي « تعمل تحت عنوان معين لها وتؤلف ما بين شخصين او عدة اشخاص مسؤولين بصفة شخصية وبوجه التضامن عن ديون الشركة » ( مادة ٥٩ تجاري ) .

٢ - شركات التوصية ( Sociétés en commandite ) : وهي التي تتضمن نوعين من الشركاء : شركاء متضامنين ومسؤولين عن جميع تعهدات الشركة كالشركاء في شركة التضامن ، وشركاء لا يسألون الا بالنسبة لحصتهم في رأسمال الشركة وهم المعبر عنهم بالشركاء الموصين ( مادة ٣١٠ تجاري ) .

ويقسم هذا النوع من الشركات الى فئتين :

أ - شركات التوصية البسيطة ( Sociétés en commandite simple ) التي يدخل فيها الشركاء الموصون باسمهم الشخصي فلا يجوز لهم التنازل عن حصتهم في الشركة الا برضاء جميع الشركاء .

ب - وشركات التوصية المساهمة ( Sociétés en commandite par actions ) التي تكون فيها حصص الشركاء الموصين ممثلة باسمهم قابلة للتداول بالطرق التجارية تبعاً لشكل السهم كما سنرى ( المادة ٣١١ تجاري ) .

٣ - الشركات المغفلة ( Sociétés anonymes ) : وهي « شركة عارية

---

(١) هذا بالاضافة الى انواع اخرى من الشركات وردت احكامها في قوانين خاصة ، كشركات التأمين وشركات الاقتصاد والتوفير . انظر المرسوم التشريعي رقم ١١٢ وتاريخ ٨ حزيران سنة ١٩٥٩ .



من العنوان تؤلف بين عدد من الاشخاص يكتبون باسمهم اي اسناد قابلة للتداول ولا يكونون مسؤولين عن ديون الشركة الا بقدر ما اكتبوا به من المال « (المادة ٨٨ تجاري).

٤ - الشركات المحدودة المسؤولية ( Sociés à responsabilité limitée ) وهي التي لا يسأل الشريك فيها « الا عن حصته في راس المال ولا يقسم راس المال الى اسهم » ( المادة ٢٨١ تجاري ).

٥ - الشركات ذات راس المال القابل للتغيير ( Sociétés à capital variable ) وشركات التعاون ( Sociétés coopératives ) : وهي كل شركة تجارية، من نوع الشركات المتقدم ذكرها، يتضمن نظامها نصاً يفيد ان راسمالها قابل للتغيير ( المادة ٣٢٢ تجاري ).

٦ - واخيراً شركات المحاصة : وهي نوع خاص من الشركات التجارية بحث عنها المشرع في آخر الفصل المتعلق بالشركات ( المواد ٣٣١ الى ٣٣٧ تجاري ). وتختلف شركات المحاصة اختلافاً جوهرياً عن سائر انواع الشركات التجارية باعتبار انها لا تتمتع بشخصية مستقلة عن شخصية افرادها . فهي تعتبر تجاه الغير ، غير موجودة ويسأل كل شريك بمفرده عن الاعمال التي قام بها .

٢٥٢ - على ان علماء قانون التجارة لم يكتفوا بالتقسيم الذي ذكره المشرع لانواع الشركات ، بل اقرروا تقسيماً آخر مستمداً من مدى تأثير شخصية الشركاء ، وصنفوا الشركات التجارية في صنفين : شركات الاشخاص ( Sociétés de personnes ) وشركات الاموال ( Sociétés de capitaux ) ويدخل في شركات الاشخاص جميع الشركات التجارية التي يؤثر فيها اعتبار

الشريك الشخصي بمعنى ان الشركاء انما يتعاقدون ، في هذه الشركات ، بالنظر لمعرفة كل منهم شخصية بقية الاعضاء ولثقة المتبادلة الموجودة بينهم ( Intuitu personae ) . في هذا النوع من الشركات لا يجوز ان يحل شريك محل الاخر الا برضاء جميع الشركاء (1) ، كما ان وفاة احد الشركاء او فقدانه الاهلية قد يكون سبباً لانحلال الشركة بكاملها .

اما شركات الاموال ، فهي التي لا يكون لشخصية الشريك فيها اي اعتبار ، فكل شخص قادر على شراء حصة من رأسمال الشركة يمكنه الدخول في عداد الشركاء . وهكذا لا يتأثر هذا النوع من الشركات بموت احد الشركاء او فقدانه الاهلية ، اذ يحل الوارث او الوصي محل المتوفي او المحجوز عليه .

وقد اخترنا في بحثنا عن الشركات هذا التقسيم العلمي ورأينا من الضروري ان نفرد باباً خاصاً لبعض الانواع من الشركات ، التي تتمتع بطابع خاص ، كالشركات ذات رأس المال القابل للتغيير ، وشركات التعاون ، وشركات الاقتصاد المختلط .



(١) نصت المادة ٦٧ من قانون التجارة على ما يلي : « ١ - فياخلا التفرغات المنصوص عليها صراحة في وثيقة التأسيس لا يجوز للشريك التفرغ لغيره عن حصته في الشركة الا برضاء جميع الشركاء وبشرط القيام بمعاملات الشهر ، ٢ - على انه لا يجوز لاحد الشركاء ان يحول لغير الحقوق والمنافع المختصة بنصيبه في الشركة وليس لهذا الاتفاق اي اثر الا بين المتعاقدين . »



# الباب الثاني

## شركات الاشخاص

٢٥٣ - يقسم هذا الباب الى الفصول التالية :

الفصل الاول : احكام عامة

الفصل الثاني : شركات التضامن

الفصل الثالث : شركات التوصية البسيطة

الفصل الرابع : شركات المحاصة

الفصل الخامس : الشركات المحدودة المسؤولة

# الفصل الأول

## احكام عامة

### تعريف شركات الاشخاص

٢٥٤ - تطلق تسمية شركات الاشخاص عادة على شركات التضامن ( Sociétés en nom collectif ) وشركات التوصية البسيطة ( Sociétés eu commandite simple ) لان اعتبار الشركاء الشخصي يلعب دوراً هاماً في تأسيس هذين النوعين من الشركات . فالشركاء لا يقبلون الدخول في شركة تضامن او شركة توصية الا اعتماداً على الثقة المتبادلة بينهم ، وترتكز هذه الثقة اما على الصفات الشخصية التي يتحلّى بها الشركاء او على اعتبارهم المالي .

على ان من الخطأ جعل مبدأ الاعتبار الشخصي ( Intuitu personae ) مقتصرأ ، في شركات الاشخاص ، على علاقة الشركاء ببعضهم ، فهو يلعب ايضاً دوراً هاماً في علاقة الشركة والشركاء بالغير . فالاعتماد المالي الذي تتمتع به الشركة يكون مصدره ، على الغالب ، ثروة الشركاء الشخصية ومقدرتهم الفنية . ويرجع السبب في ذلك الى ان تنفيذ الالتزامات التي تعقدها الشركة مع الغير لا يقتصر على موجوداتها فحسب ، بل يتعداها الى ثروة الشركاء الشخصية ، جميعهم ، في شركات التضامن ، او بعضهم ، وهم الشركاء المتضامنون في شركات التوصية .



فلا اعتبار الشخصي اذن هو الذي يسود ، في شركات الاشخاص ، علاقات الشركاء فيما بينهم وعلاقات الغير بالشركة ونلاحظ وجود هذا الركن في جميع الصفات المميزة التي تقوم عليها شركات الاشخاص كما انه هو الذي يفرق ايضا ، بحسب درجته وقوته بالنسبة للشركاء انفسهم ، بين شركات التضامن وشركات التوصية .

### الصفات المميزة لشركات الاشخاص

٢٥٥ - تتمتع شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة ببعض الصفات التي تميزها عن غيرها من الشركات . واهم هذه الصفات هي :

( ١ ) عدم قابلية حصص الشركاء للتفرغ او الانتقال .

( ٢ ) عنوان الشركة .

( ٣ ) مسؤولية الشركاء ، او بعضهم ، التضامنية وغير المحدودة .

( ٤ ) اكتساب الشركاء ، او بعضهم ، صفة التاجر .

اولا - عدم قابلية حصص الشركاء للتفرغ والانتقال

٢٥٦ - لا تقبل حصص الشركاء ، مبدئياً ، التفرغ او الانتقال . فالشريك

في شركة الاشخاص انما يقبل الدخول في الشركة معتمداً على اعتبار شريكه الشخصي ، فاذا جاز لهذا الشريك التفرغ عن حصته او نقلها ، الى الغير بدون رضا شريكه ، لاصبح الاعتبار الشخصي مفقوداً ولتفقد معه ركن اساسي من اركان عقد الشركة وهو الرضا .

وقد تأيد مبدأ عدم قابلية حصص الشركاء للتفرغ بالمادة ٦٧ من قانون

التجارة اذ نصت الفقرة الاولى من هذه المادة على انه « فيما خلا التفرغات المنصوص عليها في وثيقة التأسيس ، لا يجوز للشريك التفرغ للغير عن حصته في الشركة الا برضاء جميع الشركاء وبشرط القيام بمعاملات الشهر » .  
ويستفاد من هذا النص ان المبدأ المذكور لا يتعلق بالنظام العام ، ولذلك فقد اجاز المشرع الخروج عليه اما بموافقة جميع الشركاء — اذا خلا عقد الشركة من نص صريح يمنح الشريك حق التفرغ — او وفقاً للشروط التي تضمنها العقد .

فاذا جرى تفرغ الشريك عن حصته في الشركة بموافقة جميع الشركاء ، فان هذا التفرغ لا يصبح نافذاً في حق الغير الا من تاريخ شهره . وتبرأ ذمة الشريك المتفرغ ، بنتيجة ذلك ، من التزامات الشركة بالنسبة للمستقبل اذ يحل محله الشخص المتفرغ له . اما بالنسبة لالتزامات الشركة المعقودة قبل التفرغ فيبقى المتفرغ مسؤولاً عنها خلال مدة التقادم ، ويجوز له نقلها الى المتفرغ له وفقاً لأحكام المادة ٣١٥ وما يليها من القانون المدني المتعلقة بحوالة الدين .

واذا جرى تفرغ الشريك عن حصته وفقاً لشروط عقد الشركة ، فان المتفرغ له يحل محل الشريك المتفرغ ، في جميع حقوق الشركة والتزاماتها بالنسبة للغير ، سواء في الماضي ام في المستقبل . ولقد استند الاجتهاد ، لاقرار هذا المبدأ ، الى ان وجود شرط التفرغ في عقد الشركة يجعل الغير ، بمجرد شهر



هذا العقد ، قابلاً به وراضياً بنتائج حتى بالنسبة للديون السابقة للتفرغ (١) .

٢٥٧ - على ان التفرغ الجاري بدون رضا جميع الشركاء او خلافاً لشروط عقد الشركة لا يعتبر باطلاً بطلاناً مطلقاً ، بل يبقى نافذاً ومعتبراً في علاقات الشريك المتفرغ مع الشخص المتفرغ له . ذلك أن ما يهم الشركاء هو ان لا يؤثر التفرغ على سير الشركة ، فاذا بقي الشريك المتفرغ مرتبطاً بعقد الشركة فسيبان عندئذ لدى الشركاء احتفظ الشريك بحصته او تفرغ عنها لاجنبي . وعلى هذا فان الاتفاق يعتبر صحيحاً في علاقات المتفرغ له عملاً بمبدأ نسبية العقود ( Res inter alios acta ) الذي اقرته بصورة عامة المادة ١٤٦ وما بعدها من القانون المدني ، كما اقرته الفقرة الثانية من المادة ٦٧ من قانون التجارة بقولها « على انه يجوز لأحد الشركاء ان يحول للغير الحقوق والمنافع المختصة بنصيبه في الشركة وليس لهذا الاتفاق اي اثر بين المتعاقدين . »

وقد تكون هذه الحوالة - الجارية خلافاً لعقد الشركة او بدون رضا جميع الشركاء - منصبة على كامل حصة الشريك ، فتطبق عليها عندئذ - بين المتعاقدين - احكام البيع ، او تكون مقتصرة على جزء من حصة الشريك فقط ، وفي هذه الحالة تنشأ بين المتفرغ والمتفرغ له شركة شبيهة بشركة المحاصة (٢) .

(١) باريس ٢٨ كانون الثاني ١٨٦٨ سيرهى ١٨٦٩ ، ٢ ، ١٠٢ - نقض فرنسا ٢ تموز ١٨٨٤ سيرهى ١٨٨٦ ، ١ ، ٢٦٩ - ليون كان ورينو جزء ٢ رقم ٢٧٠ .

(٢) نقض فرنسا ٨ تموز ١٨٨٧ سيرهى ١٨٨٩ ، ١ ، ٢٥٢ - محكمة بداية السين ٢ حزيران ١٩٠٦ جريدة الشركات عام ١٩٠٧ ص ٨٩ - ليون كان ورينو جزء ٢ رقم ٢٧١ - هوبان وبوفيو رقم ١٠٧ .

وقد اطلق على المتفرغ له ، في التعامل التجارية ، اسم الرديف Croupier  
ويعتبر الرديف ، كما قلنا ، اجنبياً بالنسبة للشركة ، وقد استخلص الاجتهاد  
من ذلك النتائج التالية :

(١) لا يحق للرديف ان يستعمل ، تجاه الشركة ، الحقوق الممنوحة عادة للشركاء  
ولو كان هؤلاء على علم بوجوده او كانوا قد تبغوا الحوالة الجارية بينه وبين  
الشريك المتفرغ ، طالما ان هذه الحوالة تخالف عقد الشركة<sup>(١)</sup> .

(٢) على ان ذلك لا يمنع الرديف ، باعتباره دائماً شخصياً للشريك المتفرغ ،  
من ان يستعمل الحقوق الممنوحة لكل دائن وخاصة رفع الدعوى غير المباشرة  
( Action oblique ) التي نصت عليها المادة ٢٣٦ من القانون المدني بقولها :  
« لكل دائن ، ولو لم يكن حقه مستحق الاداء ، ان يستعمل باسم مدينه جميع  
حقوق هذا المدين الا ما كان منها متصلاً بشخصه خاصة او غير قابل للحجز » .  
ولكن هذه الدعوى تختلف عن الدعوى الممنوحة للشريك نفسه ، ويظهر

هذا الاختلاف من ناحيتين :

أ - يعتبر الدائن ، اي الرديف ، في استعمال حقوق مدينه نائباً عن هذا  
المدين ، فكل فائدة تنتج عن استعمال هذه الحقوق تدخل في اموال المدين  
وتكون ضماناً لجميع دائنه ( المادة ٢٣٧ مدني ) .

ب - لا يحق للرديف ان يستعمل حقوق مدينه المتعلقة بشخصه ، اي  
باعتباره الشخصي بالنسبة للشركة ، ولذلك فانه لا يجوز له المطالبة بالاشراك في

(١) محكمة تجارة السين ٧ كانون الاول ١٨٩٩ جريدة الشركات عام ١٩٠٠ ،



مداوات الشركاء ولا في الاطلاع الكلي على دفاتر الشركة ولا في قيد اسمه في عنوان الشركة التجاري (١).

٢٥٨ - وكنتيجة للمبدأ القائل بعدم قابلية حصة الشريك للانتقال، فان شركة الاشخاص يجب ان تعتبر منحلّة بسبب وفاة احد الشركاء، لأن وفاة احد الشركاء يفقد الشركة ركنا اساسيا من اركان العقد مستمداً من عنصر الاعتبار الشخصي للشريك المتوفي، هذا الاعتبار الذي لا ينقل الى ورثته. وقد نص القانون المدني على ان الشركة تنحل بسبب وفاة احد الشركاء بقوله في الفقرة الاولى من المادة ٤٩٦ « تنتهي الشركة بموت احد الشركاء او بالحجر عليه او باعساره او بافلاسه ».

على ان المشرع السوري لاحظ ان انحلال شركات التضامن بسبب وفاة احد الشركاء فيها قد يؤدي، على الغالب، الى ايقاع الضرر بالشركة وبورثة الشريك المتوفي، ولذلك نصت المادة ٧٧ من قانون التجارة على انه « اذا لم يكن في نظام الشركة نص مخالف، فان شركة التضامن، في حالة وفاة احد شركائها، تستمر بين الأحياء من الشركاء. اما اذا ترك الشريك المتوفي زوجا او فرعاً تؤول اليه حقوقه، فان الشركة تستمر مع زوج الشريك او فروعه وتكون لهم صفة شركاء التوصية ما لم يكن في النظام شرط مخالف ». وسنأتي على تفصيل ذلك فيما بعد.

(١) نقض فرنسا ٨ تموز ١٨٨٠ سيره ١٨٨٩، ١، ٢٥٢ - ليون كان وريثو

جزء ٢ رقم ٢٧١ - هوبان وبوفيو رقم ١٠٧.

ثانياً - عنوان الشركة ( Raison sociale ) .

٢٥٩ - فرضت المادتان ٥٩ و ٣١٠ من قانون التجارة ان يكون لشركات التضامن وشركات التوصية عنوان معين لها .

ويقصد بعنوان الشركة الاسم الذي يتفق المتعاقدون على اعطائه للشخص الاعتباري الذي ينشئه عقد الشركة ، ليظهر به امام الجمهور .

ويتألف العنوان في شركات التضامن وشركات التوصية من اسماء الشركاء المتضامين . على ان القانون لم يشترط ذكر جميع اسماء الشركاء المتضامين .

اذ قد يتعذر ذلك لكثرة عددهم . وقد جرى الاصطلاح على الاستعاضة عن الاسماء غير الواردة في العنوان بكلمة « وشركاؤهم » تضاف الى الاسماء الواردة فيه .

وتعتبر هذه الاضافة ضرورية اذا كان عنوان الشركة مؤلفاً من اسم احد الشركاء المتضامين فقط ، اذ يتعذر بدون هذه الاضافة معرفة ما اذا كان الشريك قد قام بالعمل لحسابه ام لحساب الشركة .

على انه اذا كان ليس من الضروري ذكر جميع اسماء الشركاء المتضامين في عنوان الشركة ، فانه لا يجوز ان يذكر فيه اسماء اشخاص غريبين عن الشركة ، ويعتبر هذا العمل من قبيل الاحتيال بالنسبة للغير (١) .

اما الشخص الذي ورد اسمه في عنوان الشركة ، ولم يكن شريكاً فيها ، فلا مسؤولية عليه اذا لم يثبت اشتراكه في الفعل الجرمي . ولكن عند ثبوت هذا الاشتراك ، هل يجب التفريق بين الشخص الغريب عن الشركة

(١) هوبان وبوفيو جزء ١ رقم ٢٢٨ - تاليروبيك جزء ٢ رقم ٣٩٥ .



وبين الشريك القديم الذي زالت عنه هذه الصفة لسبب من الاسباب ؟  
فرق الاجتهاد في فرنسا بين الشخص الغريب عن الشركة اذا ورد  
اسمه في عنوانها ، وبين الشريك المنسحب من الشركة اذا بقي اسمه ظاهراً  
في العنوان .

فالشخص الغريب عن الشركة لا يكتسب ، بحسب الاجتهاد ، صفة الشريك  
بمجرد ورود اسمه في عنوان الشركة ، ولو كان عالماً بذلك ، بل تتوجب  
مسؤوليته المدنية تجاه دائني الشركة المتضررين من هذا الفعل الجرمي ، استناداً  
الى القواعد العامة التي تحكم المسؤولية المدنية . فلا يجوز اذن اعتبار هذا الشخص  
تاجراً بمجرد ذكر اسمه في عنوان الشركة ، والحكم بشهر افلاسه من اجل  
الديون المترتبة في ذمة الشركة (١) .

اما الشريك القديم فان بقاء اسمه ماثلاً في عنوان الشركة ، رغم خروجه  
منها ، يوجب اعتباره شريكاً فعلياً ( Associé de fait ) والزامه ، كبقاى  
الشركاء الحقيقيين ، وبالتضامن معهم ، بديون الشركة . وتبقى صفة التاجر  
ملازمة له ، فيجوز بالتالي شهر افلاسه (٢) .

---

(١) محكمة تجارة مرسيليا ٢٨ نيسان ١٩٠٤ جريدة الشركات عام ١٩٠٥ ص ٨١  
- استئناف بوردو ١٨ تشرين الثاني ١٩٠٧ سيرهى ١٩٠٨ ، ٢ ، ٣٩٥ - تاليرويك  
جزء ١ رقم ٣٩٥ - بعكس هذه النظرية محسن شفيق « القانون التجاري السوري »  
ص ١٣٩ . ومحمد صالح بك « شرح القانون التجاري المصري » جزء ١ ص ١٩٩ رقم ١١٧  
(٢) استئناف بوزانسون ١٢ ايار ١٨٩٩ دالوز ١٩٠٠ ، ٢ ، ٢١٥ - محكمة  
تجارة مرسيليا ٢٨ نيسان ١٩٠٤ جريدة الشركات عام ١٩٠٤ ص ٥١٣ - ليون كان ورينو  
جزء ٢ رقم ١٥٤ - تاليرويك جزء ١ رقم ٣٩٥ .

وقد جاء قانون التجارة الجديد موضعاً مسؤولية الشخص الاجنبي عن الشركة اذا وجد اسمه في عنوانها عن علم منه ، اذ نصت الفقرة الثالثة من المادة ٦٦ على ان كل شخص اجنبي عن الشركة يرضى عن علم بادراج اسمه في عنوان شركة يصبح مسؤولاً عن ديونها لدى اي شخص ينخدع بذلك . ولم يتعرض القانون لصفة هذا الشخص ، ونلاحظ انه لم يعتبره شريكاً كسائر الشركاء الحقيقيين في الشركة ، فلا يجوز بالتالي منحه صفة التاجر . يؤيد ذلك ان المادة ٦٥ من قانون التجارة منحت صفة التاجر فقط لكل شريك في شركة التضامن .

٢٦٠ - ويمكننا ، مما تقدم ، استخلاص النتائج التالية :

أ - اذا استمرت شركة التضامن قائمة بعد وفاة احد الشركاء او انسحابه ، وجب على الشركاء الباقين رفع اسم الشريك المتوفي او المنسحب ، من عنوان الشركة (١) .

ب - اذا اندمجت الشركة بشركة اخرى جاز للشركة الجديدة الاحتفاظ بعنوانها القديم .

ج - اذا تحولت شركة التضامن الى شركة توصية ، واصبح احد الشركاء المتضامنين شريكاً موصياً ، وجب حذف اسم هذا الشريك الموصى من العنوان . ولتعديل عنوان الشركة يقتضي رضاء جميع الشركاء بالعنوان الجديد ، لأن هذا العمل يخرج عن الاعمال الادارية الداخلية التي يجوز لمدير الشركة او

(١) نقض فرنسا ٢٧ اذار ١٩٠٠ دالوز ١٩٠٠ ، ١ ، ٣٣٩ - ١٩ اذار ١٩٠٢

دالوز ١٩٠٢ ، ١ ، ٤٩٤ .



لمن يمثلها الافراد بها ، ويعتبر تعديلاً في عقد الشركة الاساسي (١) . على انه في حال اختلاف الشركاء ، فيما بينهم ، فقد منح الاجتهاد المحاكم حق تقدير وجهات نظر كل من الشركاء للوصول الى عنوان يتفق ووضع الشركة الجديد (٢) .  
 وأخيراً ، يجب التفريق بين عنوان الشركة وشعارها ( Enseigne ) . فالشعار إنما يستنبط من غرض الشركة ، ولا علاقة له باشخاص الشركاء ، وهو غالباً ما يوضع على لوحة المحل الخارجية . وقد يكون هذا الشعار مأخوذاً من تسمية شارع او يكون رسماً او اشارة او صورة . ويعتبر الشعار تابعاً للمحل التجاري وينقل معه عند تخلي الشركة عن متجرها للغير ، وان لم ينص عقد البيع صراحة على ذلك . اما العنوان التجاري فلا يجوز فصله عن المتجر والتفرغ عنه مستقلاً ، كما ان التفرغ عن المتجر لا يشمل العنوان التجاري ما لم ينص العقد على ذلك صراحة او ضمناً ( المادة ٤٧ تجاري ) .

ثالثاً - مسؤولية الشركاء ، او بعضهم ، التضامنية وغير المحدودة

٢٦١ - يعتبر جميع الشركاء في شركات التضامن ، والشركاء المتضامنون في شركات التوصية ، مسؤولين عن ديون الشركة ، لا بالنسبة لحصتهم من رأسمال الشركة فحسب ، بل وبجميع ثروتهم الشخصية . وتعتبر هذه المسؤولية غير المحدودة ركناً اساسياً في شركات الاشخاص ، وقد نص عليها قانون

(١) استئناف بوازنون ١١ تموز ١٨٧٨ جريدة الشركات عام ١٨٨١ ص ١٦٦ -  
 محكمة تجارة ليون ٢٧ آب ١٩٠٧ - جريدة الشركات عام ١٩٠٨ ص ٣٧١ .  
 (٢) استئناف ليون ١٦ تموز ١٨٩٦ دالوز ١٨٩٨ ، ١٨٠٢ ، ٩٨٠٢ .

التجارة في المادة ٥٩ بالنسبة لشركات التضامن ، والمادة ٣١٠ بالنسبة لشركات التوصية .

غير أن هذه المسؤولية ، وإن كانت متوجبة في علاقات شركات الأشخاص بالغير ، بمعنى أنه لا يجوز أن يتضمن عقد الشركة نصاً يقيدها ، إلا أنها ليست من خصائص هذه الشركات بالنسبة للشركاء انفسهم ، ولذلك فإنه يجوز أن يتضمن عقد الشركة نصاً يخفف من هذه المسؤولية بالنسبة لبعض الشركاء ، تجاه الشركاء الآخرين (١) .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن جميع الشركاء المتضامنين في شركات التوصية ، يعتبرون مسؤولين على وجه التضامن عن التزامات الشركة (٢) .  
وتضامن الشركاء حاصل ولو لم يذكر صراحة في عقد الشركة ، لأنه من مستلزمات القانون كما نصت على ذلك المادتان ٥٩ و ٣١٠ من قانون التجارة ويشمل هذا التضامن جميع الشركاء المتضامنين ، حتى لو لم يرد اسمهم في عنوان الشركة (٣) .

---

(١) نقض فرنسا ٢٢ ايار ١٨٨٩ دالوز ١٨٨٩ ، ١ ، ٣٧٠ ، ١ ، ٢٧ اذار ١٩٠٠ دالوز ١٩٠٠ ، ١ ، ٣٩٩ ، ١ ، ١٩ ايار ١٩٠٢ دالوز ١٩٠٢ ، ١ ، ٤٠٤ ، ٤٠٤ - ليون كان ورينو جزء ٢ رقم ١٥٦ - تاليروبيك جزء ١ رقم ٣٩٣ - لاكور وبوترون رقم ٢٣٦ - هوبان وبوفيو جزء ١ رقم ٢٨ .

(٢) جاء في قرار محكمة استئناف لبنان مافجواه : ان الاقرار الصادر عن احد الشركاء في الشركة الكولكتيف يلزم الشركة لان الشركاء في مثل هذه الشركة متضامنون ولان الاقرار الصادر عن احد المديونين المتضامنين يسري مفعوله لجهة قطع مرور الزمن على سائر المديونين الاخرين ( استئناف لبنان رقم ٥٦ تاريخ ١٦ نيسان ١٩٤٨ ، النشرة القضائية اللبنانية عام ١٩٤٩ عدد ٢ ص ١٠٩ ) .

(٣) جاء في قرار محكمة استئناف لبنان مافجواه : « ان المادة ٦٣ تجارة لبناني نصت =



رابهاً - اكتساب الشركاء ، او بعضهم ، صفة التاجر

٢٦٢ - ينتج عن مسؤولية الشريك المتضامن غير المحدودة ، في شركات

التضامن وشركات التوصية ، وعن تضامنه مع باقي شركاء التضامن بالنسبة لديون الشركة ، اكتسابه صفة التاجر بمجرد توقيعه على عقد الشركة ، ولو لم يذكر اسمه في عنوان الشركة .

ولا يخالف هذا المبدأ القاعدة العامة التي اقرتها المادة التاسعة من قانون التجارة من ان التاجر هو « الشخص الذي تكون مهنته القيام باعمال تجارية لان الشريك المتضامن انما هو في الحقيقة كفيل لديون الشركة بصورة مستمرة . والكفالة على وجه التضامن تعتبر عملاً تجارياً اذا كان للكفيل مصلحة شخصية في العمل التجاري المكفول ، فيكون الشريك المتضامن كأنه قام باعمال تجارية ، ولو لم يشترك بالفعل باعمال الشركة . »  
وقد اقر قانون التجارة هذه القاعدة اذ نصت الفقرة الاولى من المادة ٦٥ منه على ان « كل شريك في شركة تضامن يعد كأنه يتعاطى بنفسه التجارة تحت عنوان الشركة ، فكل منهم يكتسب صفة التاجر القانونية » .  
ويستنتج من اعتبار الشريك المتضامن تاجراً :

= على انه يحق لدائي الشركة ان يقاضوها كما يحق لهم ان يقاضوا كل شريك كان في عداد شركائها وقت التعاقد وان هؤلاء الشركاء يكونون ملزمين بالايفاء على وجه التضامن من ثروتهم الخاصة . ولا يستدل من نص هذه المادة ان الدائنين لا يمكنهم مقاضاة كل شريك اذا كانت الشركة قائمة وانما اشترطت لامكان ملاحقة الشريك منفرداً ، ان في حال بقائه في الشركة او في حال خروجه منها ، ان يكون في عداد الشركاء وقت التعاقد » ( استئناف لبنان رقم ٤٥٣ تاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٨ ، النشرة القضائية اللبنانية ١٩٤٩ عدد ٥

ص ٣١١ ) .

- ١ - وجوب توفر الاهاية الكاملة في الشريك المتضامن .
- ٢ - يؤدي شهر افلاس الشركة الى شهر افلاس الشريك المتضامن ( الفقرة ٢ من المادة ٦٥ تجاري ) . على ان افلاس الشريك المتضامن لا يوجب حتما افلاس الشركة ، بل قد يؤول هذا الافلاس الى فسخها فقط .
- ٣ - اذا كان القانون التجاري يحتم على التاجر المتزوج شهر عقد زواجه ، فانه يجب على الشريك المتضامن القيام بهذا الواجب .

٤ - يلزم الشريك المتضامن بمسك دفاتر تجارية لشخصه مستقلة عن دفاتر الشركة .

بين اجنات لا يشاء الجمع ان يفرق من كفتا لا يشاء ...  
 لا يشاء من بلا كالمسقا ، كانه لو لم يفرق من كفتا لا يشاء ...  
 لو كان في القدر او المقتضى في لينة لهما كما في ...  
 تتوكله في القربان في سلا ...  
 ن لفتات لا كشر لا كفتا ...  
 قسما ...  
 الشركة ، ومنها يتعلق بادارة الشركة \*\*\*

وان لفتات لا يشاء ...  
 لا يشاء ...  
 ...  
 ...  
 الفرع الثاني : ادارة شركة التضامن .

الفرع الثالث : مسؤولية الشركاء في الشركة ...  
 ...



# الفصل الثاني

## شركات التضامن

Sociétés en nom collectif

٢٦٣ - شركات التضامن هي من أبسط الشركات التجارية واكثرها شيوعاً . فهي تشكل في سورية ، حتى يومنا هذا ، القسم الاكبر من الشركات التجارية الموجودة ، ولم تتخل عن منزلتها نسبياً في معظم الدول الغربية الا بعد ان قبلت تشريعات هذه الدول بالشركات المحدودة المسؤولية ، اذ تهافت الافراد على تأسيس هذا النوع من الشركات وفضلوه على شركات التضامن لامكان تحديد مسؤولية الشركاء ، بالنسبة لديون الشركة ، بما يدفعونه كحصة في رأسمالها .

ويرجع الفضل في تسمية هذا النوع من الشركات بشركات التضامن الى العالم سافاري Savary اذ عرفها بانها « شركات يباشر فيها الشركاء التجارة باسمهم جميعاً بصورة التضامن » (١) . واخذ بهذه التسمية العالم بوتيه Pothier (٢) ثم انتقلت الى قانون التجارة الفرنسي الموضوع سنة ١٨٠٧ . وكانت هذه

(١) القاموس العالمي للتجارة ، بحث الشركات .

(٢) في الشركات ، رقم ٥٦ .

الشركات تعرف قبلا بالشركات العمومية او بالشركات العادية ، حتى ان قانون التجارة العثماني استعمل في بعض الاحيان تعبير الشركة العمومية للدلالة على شركة التضامن .

٢٦٤ - وقد عرف قانون التجارة شركة التضامن بانها « الشركة التي تعمل تحت عنوان معين لها وتؤلف ما بين شخصين او عدة اشخاص مسؤولين بصفة شخصية ويوجه التضامن عن ديون الشركة » ( المادة ٥٩ تجاري ) . وتميز شركة التضامن عن غيرها من الشركات ، حسب هذا التعريف ، بمسؤولية جميع الشركاء الشخصية عن جميع ديون الشركة . ولعل هذه الصفة هي التي تميز شركات التضامن ، اكثر من العنوان ، لان العنوان ليس من خصائص شركات التضامن فحسب بل يوجد ايضاً في شركات التوصية البسيطة وفي شركات التوصية المساهمة والشركات المحدودة المسؤولة .

تخضع شركات التضامن للقواعد العامة التي تحكم الشركات عموماً . وهي بالاضافة الى ذلك ، تنفرد بخصائص وصفات خاصة بها ، منها ما يتعلق بعقد الشركة ، ومنها ما يتعلق بادارة الشركة ، ومنها ما يتعلق بتوزيع الارباح والخسائر .

#### تقسيم البحث

٢٦٥ - يقسم البحث في شركات التضامن الى الفروع التالية :

الفرع الاول : تكوين شركات التضامن .

الفرع الثاني : ادارة شركات التضامن .

الفرع الثالث : مسؤولية الشركاء عن اعمال الادارة .



## الفرع الاول

تكوين شركات التضامن

٢٦٦ - يخضع تكوين شركات التضامن الى فئتين من الشروط : موضوعية وشكلية . فالشروط الموضوعية تتعلق بالرضا والاهلية والسبب المشروع التي يجب توفرها في عقود جميع الشركات على السواء . والشروط الشكلية هي التي نص عليها قانون التجارة ولم يحصرها في شركات التضامن بل جعلها شاملة جميع انواع الشركات التجارية ، عدا شركات المحاصة ، مع بعض الفوارق - بالنسبة لنوع الشركة - من جهة شهر عقود الشركات .

ويمكننا تلخيص الشروط الشكلية بشرطين : الاول ان يكون عقد الشركة مكتوباً ، والثاني ان يصير شهر هذا العقد وجميع التعديلات الطارئة عليه .  
اولاً - اثبات عقد الشركة بالكتابة

٢٦٧ - نصت المادة ٤٧٥ من القانون المدني على انه « يجب ان يكون عقد الشركة مكتوباً والا كان باطلا » ، وقضت المادة ٥٦ من قانون التجارة بان جميع « الشركات التجارية ، ماعدا الشركات المحاصة ، يجب اثباتها بعقد مكتوب » . وجاء في المادة ٦٠ من القانون نفسه بانه يجوز ان تكون وثيقة التأسيس رسمية ، كما يجوز ان تكون سنداً عادياً .

ولعل السبب في جعل اثبات عقد الشركة بالكتابة يرجع الى ان عقود الشركات تتضمن على الغالب اتفاقات كثيرة ومتشعبة يصعب اثباتها بالشهادة مما حمل المشرع على اشتراط تدوينها كتابة منعاً لكل التباس وحفظاً لحقوق الشركاء . ولعل السبب يعود ايضاً الى ما فرضه القانون من ضرورة شهر عقد الشركة بتسجيله وشهره . ولا يمكن عملياً ان تتم عمليات الشهر اذا لم يكن العقد مكتوباً .

اذا حرر عقد الشركة بصورة رسمية، فانه يكفي ان ينظم على نسخة واحدة تحفظ لدى الموظف المكلف بذلك . اما اذا حرر بصورة عادية ، فانه يجب ان ينظم على عدة نسخ بعدد الموقعين عليه ( الفقرة ٢ من المادة ٦٠ تجاري ) . وسواء جرى تحرير عقد الشركة بصورة رسمية او جرى تحريره بصورة عادية ، فان من الضروري ان يتضمن عقد شركة التضامن البيانات الآتية :

- ١ - اسماء الشركاء والقيامهم .
- ٢ - العنوان التجاري للشركة .
- ٣ - اسماء مديري الاعمال من الشركاء او من غيرهم المأذونين بالتوقيع عن الشركة .
- ٤ - رأس المال ، سواء دفع او سيدفع .
- ٥ - تاريخ ابتداء الشركة وانتهائها .

#### ثانياً - شهر عقد الشركة

٢٦٨ - اوجب القانون شهر عقد الشركة بقصد اطلاع الغير على مضمونه



ويجري الشهر بايداع صورة او نسخة من العقد في قلم المحكمة الابتدائية المدنية الكائنة في مركز الشركة ، خلال الشهر الذي تؤسس فيه الشركة ( الفقرة الاولى من المادة ٦١ تجاري ) . كما يجب تسجيل الشركة ، خلال المدة نفسها في سجل التجارة الكائن في منطقة مركزها ( الفقرة الاولى من المادة ٦٢ تجاري ) .

وقضى القانون ايضاً بضرورة شهر كل تعديل يطرأ على البيانات الضرورية في عقد الشركة ، كانسحاب احد الشركاء ، او دخول شركاء جدد ، او تعديل رأسمال الشركة زيادة او نقصاناً ، او تغيير شخص الشريك المكلف بالتوقيع عن الشركة بغيره . ويتم الشهر بالطريقة نفسها التي تم فيها شهر وثيقة التأسيس ( الفقرة ٢ من المادة ٦١ والفقرة ٢ من المادة ٦٢ تجاري ) .

اما من جهة النتائج المترتبة على عدم اتمام هذين الشرطين او احدهما ، فقد اجمع الفقه والاجتهاد على اقرار القواعد الآتية :

٢٦٩ - اولاً - اذا لم يكن قد نظم صك خطي بتأسيس الشركة ، فانه لا يجوز للشركاء اثبات وجود الشركة تجاه الغير باي وسيلة من وسائل الاثبات . اما الغير فيجوز له ذلك بوسائل الاثبات المقبولة في مواد التجارة ، لأن اهمال الشركاء يجب ان لا يكون سبباً لتهمهم من الواجبات التي قد تترتب عليهم من جراء قيام الشركة (١) .

(١) نقض فرنسا ٩ تموز ١٩٠٠ سيره ١٩٠٣ ، ١٠ ، ٢٢٢ ؛ نقض فرنسا ٢ كانون الثاني ١٩٠٦ سيره ١٩٠٨ ، ١٠ ، ٢٣٧ ؛ استئناف تولوز ١٥ حزيران ١٩١٠ جريدة الشركات عام ١٩١٠ ص ٥١٨ ؛ نقض فرنسا ٢٥ ايار ١٩٤٠ سيره ١٩٤٠ ، ١٦ ، ٧٧ ؛ نقض سوريا المختلط ١١ ايار ١٩٣٣ ؛ نقض سوريا المختلط ٥ شباط ١٩٣٧ .

واما من جهة علاقة الشركاء ببعضهم ، فمن المتفق عليه انه يحق للشركاء اثبات وجود الشركة بمواجهة بعضهم بجميع وسائل الاثبات المعتمدة في المواد التجارية ، لا بقصد بقاء الشركة في المستقبل بل من اجل تصنيفتها بالنسبة للماضي (١) .

وقد ايد المشرع السوري هذه القاعدة في المادة ٤٧٥ من القانون المدني .  
٢٧٠ - ثانياً - اجمع الاجتهاد الفرنسي على اعتبار الشركة التي لم يشهر عقد تأسيسها باطلة بطلاناً مطلقاً واعطى كل ذي مصلحة الحق بطلب البطلان . ولكنه منع هذا الحق عن الشركاء تجاه الغير ، وقد استند الاجتهاد في ذلك الى نص صريح ورد في المادة ٥٨ من القانون الصادر في ٢٤ تموز سنة ١٨٦٧ . ومن الرجوع الى قانون التجارة القديم ، نجد ان المادة ٣٢ منه اكتفت بالقول ان عقود الشركة « يجري قيدها في محكمة التجارة ويحصل اعلانها » دون ان تؤيد عدم اتمام هذا الشرط بالبطلان ، بعكس المادة ٣٥ من القانون نفسه التي ايدت بالبطلان عدم شهر التعديلات الطارئة على عقد الشركة ، بقولها « وعلى فرض عدم اتمام ذلك تكون مقاولتهم غير معتبرة ولكن هذا الاهمال لا يؤخذ سبباً ووسيلة لابطال حقوق المدعين الخارجين عن الشركة » .

---

(١) بداية ليون ٢١ تموز ١٨٦٧ دأور ١٨٦٧ ، ٢٠ ، ٨٧٣ ؛ استئناف باريس ١٥ ايار ١٨٨٠ جريدة الشركات عام ١٨٨٢ ص ٢٣٢ ؛ استئناف باريس ١٩ كانون الثاني ١٨٩٤ ؛ جريدة العدالة فيرس ١٨٩٢ - ١٨٩٧ بحث الشركات عموماً رقم ٩ ، استئناف لبنان قرار رقم ٢٨ تاريخ ٢٥/١١/١٩٠٨ ، النشرة القضائية اللبنانية ١٩٤٩ عدد ٥ ص ٣٠١ .



فتجاه الاختلاف الظاهر بين هذين النصين. ذهبت محكمة النقض في لبنان الى ان عدم شهر عقد الشركة لا يكون سبباً لبطانها وفقاً للقاعدة الحقوقية «لابطلان بدون نص» وان البطلان لا يشمل سوى التعديلات الطارئة على العقد استناداً الى نص المادة ٣٥ من قانون التجارة (١).

٢٧١ — واما قانون التجارة الجديد فقد قضى ببطلان الشركة في حال التخلف عن ايداع وثيقة التأسيس في قلم المحكمة او عدم تسجيلها في سجل التجارة وجعل جميع الشركاء مسؤولين بوجه التضامن عن الاضرار التي قد تقع للغير من جراء هذا التخلف. واما التخلف عن ذكر نص يهم الغير في وثيقة التأسيس المودعة قلم المحكمة أو في الخلاصة المدرجة في سجل التجارة، فمن شأنه جعل هذا النص غير نافذ في حق ذوي الشأن انفسهم. واما التخلف عن شهر التعديلات الطارئة على وثيقة التأسيس، فانه يؤدي الى عدم نفاذ التعديلات في حق الغير فقط (المادة ٦٣ تجاري).

ومهما يكن من امر، فان بطلان الشركة لعله عدم شهر العقد انما هو في الحقيقة فسخ للعقد، اذ يتعلق بمستقبل الشركة لا بماضيها، فالشركة التي يحكم بطلانها انما تجري تصفيها وفقاً للشروط المدرجة في العقد نفسه (٢).

---

(١) نقض لبنان ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٧، مجلة المحاكم اللبنانية السورية السنة ١٣ ص ٥٥٤.  
(٢) جاء في حكم المحكمة الابتدائية في بيروت ما فوجاه «ان عدم تقديم صورة عن عقد الشركة لقلم المحكمة يؤدي لبطلان الشركة عملاً بالمادتين ٤٨ و٥١ من قانون التجارة والمادة ٢ من قانون ٣٠ ايلول ١٩٤٤ ويقتضي تصفيها. على ان عبارة البطلان التي استعملها المشرع ليست صحيحة من حيث النتائج المترتبة عليها بالنسبة للشركة لان الحلل الذي يعثور الشركة لا يتناول اركانها الاساسية وشروط انعقادها وان كان يؤدي الى زوالها من الوجود.»

هذا ولا يسقط بالتقادم البطلان الناشئ عن عدم الشهر ، لان سبب البطلان في هذه الحالة يتجدد في كل يوم لا تشهر فيه وثيقة تأسيس الشركة . اما اذا اجريت معاملات الشهر متأخرة ، فيزول سبب البطلان بالنسبة للمستقبل ؛ وأما بالنسبة للماضي ، فيحق لكل من عاقد الشركة قبل الشهر الاحتجاج بالبطلان الذي استهدفت له ( المادة ٦٤ تجاري ) .

## الفرع الثاني

### ادارة شركات التضامن

٢٧٢ — ذكرنا فيما سبق ان للشركات التجارية ، ومنها شركات التضامن ، شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية اعضاءها ، وان هذه الشخصية لا يمكنها ان تظهر بصورة مادية للوجود وتقوم بالاعمال التي من اجلها انشئت الشركة الا بواسطة اشخاص طبيعيين . لذلك كان لا بد من ان يتفق الشركاء في عقد الشركة او في وثيقة لاحقة على تسمية شخص او عدة اشخاص من بينهم او شخص غريب عنهم لادارة اعمال الشركة . أما اذا لم يتضمن عقد الشركة تسمية مدير لها ، ولم يتفق الشركاء على تسمية المدير بعقد لاحق ، فانهم يعتبرون عندئذ جميعاً وكلاء لبعضهم في ادارة اعمال الشركة . وقد تأيد هذا المبدأ بالمادة ٤٨٨ من القانون المدني القائلة « اذا لم يوجد نص خاص على طريقة الادارة ،

---

= ولهذا تكون عقوبته بمنزلة الفسخ المفضي الى انحلال الشركة قبل وقوع الاجل وال تصفيتها وفقاً لبند العقد الذي يعتبر قائماً بين الشركاء . وساري المفعول لغاية اعلان التصفية » ، حكم ١٩ اذار ١٩٤٧ ، النشرة القضائية اللبنانية ١٩٤٨ ص ١٨٧ .



اعتبر كل شريك مفوضاً من الآخرين في ادارة الشركة . وتكون ادارة الشركة منوطة عندئذ بجميع الشركاء ، عملاً باحكام المادة ٦٨ من قانون التجارة التي نصت على انه « يعود الحق في ادارة الاعمال الى جميع الشركاء ، الا اذا قضى نظام الشركة او وثيقة لاحقة بان تناط الادارة بشريك واحد او بعدة شركاء او بشخص آخر » . على ان هذا الافتراض بعيد الاحتمال ؛ ففي الغالب ، يصار الى تعيين مدير او اكثر للشركة في عقد الشركة نفسه، ويطلق عليه اسم « المدير الاتفاقي » Gérant statutaire او يعين فيما بعد بعقد لاحق لعقد الشركة ويسمى بالمدير غير الاتفاقي Gérant non statutaire .

٢٧٣ — ولا يجوز ، مبدئياً ، عزل المدير الاتفاقي بدون رضائه اذا كان احد اعضاء الشركة ، وبدون رضاء جميع الشركاء اذا كان شخصاً غريباً عنهم . كما لا يحق للمدير ، اذا كان شريكاً ، ان يعتزل العمل الا برضاء الشركاء ، ما لم توجد اسباب تمنعه من العمل كالمرض مثلاً . ويرجع السبب في عدم قابلية المدير للعزل الى ان اختياره يعتبر شرطاً من شروط عقد الشركة ، فكل تغيير في شخص المدير انما هو في الحقيقة تغيير في نص اساسي من عقد الشركة يتطلب ، كما رأينا ، اجماع الشركاء من اجل حصوله .

ويحق للشركاء ان يطلبوا من المحكمة عزل المدير لاسباب وجيهة يرجع امر تقديرها لقضاة الموضوع ، كأن يرتكب المدير اخطاء فادحة في الادارة تم عن جهل مطلق او يسيء ، عن قصد ، التصرف في شؤون الشركة . على اننا نعتقد ان العزل في هذه الحالة يؤدي الى فسخ الشركة حتماً ، اذا طلب ذلك

احد الشركاء بما فيهم المدير المطلوب عزله اذا كان شريكاً<sup>(١)</sup> .  
اما المدير غير الاتفاقي ، فانه يعتبر وكيلًا عاديًا عن الشركاء ويجوز بهذه  
الصفة عزله . ويتم العزل باكثرية الآراء اذا جرى تعيينه بالأكثرية والا  
فباجماع الرأي<sup>(٢)</sup> .

٢٧٤ — تحدد سلطة المدير على الغالب في عقد تأسيس الشركة أو في  
عقد لاحق له . فاذا جرى تحديدها ، فانه يترتب على المدير ان لا يخرج عن  
نطاق الصلاحيات المعطاة له . فان فعل ذلك عرض مسؤوليته الشخصية تجاه  
شركائه . ولكن هل يلزم عمله الذي تعدى به حدود سلطته الشركة تجاه  
الغير ؟ لاشك ان تحديد سلطة المدير لا يلزم الغير مطلقاً اذا لم يشهر الصك  
الذي بموجبه جرى التحديد . اما اذا كان الغير سيء النية ، أي اذا كان  
علماً بمدى حدود سلطة المدير رغم عدم الشهر ، فلا يحق له الرجوع عندئذ  
على الشركة الا اذا كانت قد استفادت من عمل المدير فتكون ملزمة تجاه  
الغير بالقدر الذي استفادت منه عملاً بنظرية الاتراء بلا سبب .

ولكن اذا تم الشهر ، فهل يحق للشركة ان تتنصل من المسؤولية في الحالات  
التي يكون فيها المدير قد تجاوز حدود سلطته ؟ يرى الاجتهاد الفقهي عدم  
مسؤولية الشركة تجاه الغير في مثل هذه الحالة ؛ اما الاجتهاد القضائي فانه  
مازال غير ثابت على مبدأ معين ، اذ بينما ترى محكمة النقض الفرنسية<sup>(٣)</sup> ان

(١) راجع بهذا المعنى مقال الاستاذ كوردونيه La notion du gérant statutaire

المنشور في جريدة الشركات عام ١٩٣١ ص ١ .

(٢) لاكور جزء ١ رقم ٢٧٧ ؛ انظر المادة ٤٧٤ من القانون المدني .

(٣) نقض فرنسا ١٦ أيار ١٩٢٧ سيره ي ١٩٢٨ ، ١ ، ٤١ ، ٢ .



محدد سلطة المدير في عقد الشركة يلزم الغير اذا تم شهر العقد ، ذهبت الى  
الاخذ بعكس ذلك في قضية مماثلة للاولى بقرار اصدرته بتاريخ ٨ ايار  
سنة ١٩٤٠ (١) .

وفي رأينا ان الشرط القاضي بتحديد سلطة المدير ، اذا ماتم شهره قانوناً ،  
يجب ان يسري اثره على الغير ، عملاً باحكام المادة ٣٩ من قانون التجارة القائلة  
ان « البيانات المسجلة ، سواء اكانت اختيارية ام اجبارية ، تعتبر نافذة  
في حق الغير اعتباراً من تاريخ تسجيلها » ؛ هذا ما لم ينص القانون نفسه على  
بطلان كل شرط يحد من سلطة المدير بالنسبة للغير كما فعل المشرع الالماني  
( المادة ١٢٦ فقرة ٢ والمادة ١٣٠ فقرة ٢ من قانون التجارة ) والمشرع السويسري  
( المادة ٥٦٤ فقرة ٢ من قانون الموجبات ) والمشرع الفرنسي ( المادة ٢٤  
من القانون المؤرخ في ٧ آذار سنة ١٩٢٥ المتعلق بالشركات المحدودة المسؤولة )

٢٧٥ — واذا لم يحدد سلطة المدير ، فانه يحق له ان يقوم بجميع الاعمال  
الضرورية لتسيير شؤون الشركة وتحقيق الغرض الذي من اجله تم تأسيسها (٢) .  
وقد اجمع الاجتهاد على اعتبار سلطة المدير في هذا الصدد اوسع من سلطة الوكيل  
العادي ، لان طبيعة العمل تقضي احياناً بان لا تقتصر صلاحيات المدير على  
اعمال الادارة فقط ، بل تتناول بعض اعمال التصرف بالقدر اللازم لاستغلال  
اموال الشركة ، كاستئجار الاماكن اللازمة وتجهيئتها ، والتعاقد مع العمال

(١) نقض فرنسا ٨ ايار ١٩٤٠ مجلة الحقوق التجارية عام ١٩٤٠ ص ٣٤٩ .

(٢) انظر المادة ٧٠ من قانون التجارة .

والموظفين ، وشراء الادوات ، والبيع نسيئة ، وتظهير الاسناد التجارية ،  
واجراء عقود التأمين ... الخ .

على ان الاجتهاد منع على المدير ، دون اجازة صريحة من الشركاء ، بيع  
عقارات الشركة اذا لم يكن غرض الشركة الاتجار بغير المنقول (١) ، كما منع  
عليه ادماج الشركة الموكول اليه امر ادارتها بشركة اخرى (٢) ، او التعاقد مع  
الشركة باسمه بحيث تصبح طرفاً ثانياً في العقد (٣) ، او ادارة مشروع مشابه  
لمشروع الشركة ، وذلك خشية ان تتعارض مصلحة الشركة مع مصلحة المدير  
الشخصية فتظني مصلحة المدير على مصلحة الشركة .

٢٧٦ - اذا تعدد المديرون وجرى تحديد سلطة كل واحد منهم في  
عقد الشركة الاساسي ، او قضى العقد بان لا ينفرد احدهم بعمل لوحده ، فانه  
يجب مراعاة الشرط الوارد في العقد . وهو يلزم الغير اذا جرى شهره ، فلا  
تسأل الشركة عن عمل احد المديرين اذا تجاوز به مدى سلطته او قام به منفرداً  
خلافاً للشرط . اما اذا لم يعين العقد دائرة عمل لكل مدير ، فان كل واحد  
منهم يستطيع ان يقوم بمفرده بجميع اعمال الشركة . وقد اعطى القانون الحق  
لكل واحد من المديرين في ان يعارض في العمليات التي ينوي الآخرون  
عقدها ، ويتخذ القرار عندئذ بغالبية اصوات المديرين ما لم تكن المعارضة

(١) نقض فرنسا ٢١ نيسان ١٨٤١ سيره ي ١٨٤١ ، ٣٩٥٤١ ؛ لا كور رقم ٣٨٠

(٢) نقض فرنسا ١٨ كانون الاول ١٨٧٨ داللو ١٨٧٩ ، ٥١١ ؛ نقض فرنسا ٣١

تشرين الاول ١٨٨٥ داللو ١٨٨٨ ، ٤٧٢ .

(٣) انظر المادة ٧١ من قانون التجارة .



مستندة الى مخالفة نظام الشركة، اذ يعود للمحكمة عندئذ حق الفصل في الخلاف القائم بين المديرين ( المادة ٧٢ تجاري ) (٢) .

٢٧٧ - تلتزم الشركة باعمال المدير اذا تعاقد باسمها . والتعاقد باسم الشركة يكون باستعمال المدير عنوانها في التوقيع ، او باستعمال توقيعها الشخصي على ان يسبقه بعبارة « عن شركة فلان وشركاه » . فاذا لم يستعمل المدير عنوان الشركة ولم يسبق توقيعها بهذه العبارة ، اعتبر العمل بالنسبة للغير كأنه جرى لحساب المدير الشخصي ، فلا يجوز رجوع الغير على الشركة الا اذا اثبت ، بجميع وسائل الاثبات ، ان العمل انما تم في الحقيقة لحساب الشركة . واذا اساء المدير استعمال عنوان الشركة او وقع بالوكالة عنها من اجل دين شخصي له ، التزمت الشركة تجاه الغير ما لم يثبت سوء نية هذا الغير ( المادة ٨٣ تجاري ) . على انه يحق للشركاء ، في مثل هذه الحالات ، الرجوع على المدير بما تحملوه من خسائر ، كما يمكنهم ملاحقته جزائياً اذا توفرت في عمله عناصر الجرم الجزائي ( اساءة الايمان ) .

ويخضع المدير لمراقبة الشركاء باعتباره وكيلاً عنهم . وتحصل هذه المراقبة اما بشكل جماعي كأن يقوم الشركاء بتعيين مراقب على اعمال المدير يكون مسؤولاً تجاههم ، او بشكل فردي فيكون لكل منهم الحق بالاطلاع على حسابات الشركة وطلب المعلومات عن سير امورها (٢) . وقد اختلف الاجتهاد حول حق الشريك بالاستعانة بشخص خارج عن الشركة للقيام باعمال المراقبة ؛

(١) انظر المادة ٤٨٥ من القانون المدني والمادة ٧٢ من قانون التجارة .

(٢) انظر المادة ٤٨٧ من القانون المدني .





في عقد الشركة ، في علاقات الشركاء بالدائنين (١) .  
ومن آثار مسؤولية الشركاء الشخصية والتضامنية ان لكل دائن الحق في  
مقاضاة كل شريك كان في عداد الشركاء وقت التعاقد . وقد قضى قانون  
التجارة بذلك صراحة ، اذ نصت الفقرة الثانية من المادة ٧٤ على انه « يحق لهم  
( اي لدائني شركة التضامن ) ان يقاضوا كل شريك كان في عداد شركائها  
وقت التعاقد ، ويكون هؤلاء الشركاء ملزمين بالايفاء على وجه التضامن من  
ثرواتهم الخاصة » .

وقد اثار وضع الشركاء الحقوقي ، بالنسبة لما نصت عليه المادة ٥٩ من قانون  
التجارة ، كثيراً من الجدل بين الفقهاء وفي الاجتهاد القضائي ، فمن قائل ان  
الشريك المتضامن يعتبر بمثابة الكفيل لديون الشركة تجاه دائنيها ، ولذلك  
يقتضي ان يطبق ' في علاقاته مع دائني الشركة ، ما قضت به المادة ٧٥٤ من  
القانون المدني من انه :

« ١ - لا يجوز للدائن ان يرجع على الكفيل وحده الا بعد رجوعه على  
المدين ، ٢ - ولا يجوز له ان ينفذ على اموال الكفيل الا بعد تجريد المدين  
من امواله . ويجب على الكفيل في هذه الحالة ان يتمسك بهذا الحق » .  
ومن قائل ان الشريك المتضامن يعتبر ، بالنسبة لدائني الشركة ، بمثابة المدين

---

(١) هومان وبوفيو جزء ١ رقم ٢٧٠ - ليون كان ورينو جزء ٢ رقم ١٥٩ -  
نقض فرنسا ١٢ تموز ١٨٨٨ سيره ي ١٨٨٩ ، ٣٠٨ ، ١٨٩٨ ، ٢٨ آذار ١٨٩٨ ، دالوز ١٨٩٩ ،  
٥٠١ - ٨ نيسان ١٩٠٣ سيره ي ١٩٠٣ ، ١٠١٩٠٣ - ٣٥٢ تشرين الثاني ١٩١٣ دالوز  
١٩١٧ ، ٦٨ ، ١٠١٩١٧ - ٢ آذار ١٩٢٨ جريدة الشركات عم ١٩٢٨ ص ٢٥٦ .

المتضامن لا الكفيل فلا تطبق بحقه القواعد التي نصت عليها المادة ٧٥٤ من القانون المدني .

وقد استقر الاجتهاد في النهاية على الاخذ بالرأي الثاني ، الا انه الزم الدائنين باعداد الشركة قبل ملاحقة الشريك شخصياً<sup>(١)</sup> . ويبدو ان المشرع السوري اخذ بهذا الاجتهاد اذ نصت الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من قانون التجارة على انه « يحق لدائني الشركة ان يقاضوها وانما يجب عليهم قبل ذلك ان يرسلوا اليها اذاراً يطلب الایفاء » . ولا بد ، عند ملاحقة الشريك دون الشركة ، من اثبات ان الدين ترتب في ذمة الشركة ، ويستلزم ذلك ادخال مدير الشركة بصفة شخص ثالث في الدعوى<sup>(٢)</sup> .

#### نتائج التضامن

٢٧٩ — يجدر بحث هذا الموضوع من الناحيتين التاليتين :

آ — اثر التضامن بين الشركاء .

ب — أثر التضامن بين الشركاء والشركة

---

(١) نقض فرنسا ٣ أيار ١٩٢٦ دالوز . الاسبوعي ١٩٢٦ ص ٢٩٨ — ٦ كانون الثاني ١٩٣٦ سيره ١٠٧٠١ ، ١٩٣٦ — محكمة تجارة الدین ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٢ جريدة الشركات عام ١٩١٣ ص ٢٤٤ .

(٢) هوبان وبوفيو جزء ١ رقم ٢٧٠ — فاليروبيك جزء ١ رقم ٤٨٦ — نقض فرنسا ٢٨ اذار ١٨٩٨ دالوز ١٨٩٩ ، ١٤ ، ٤٩٤١ — كانون الاول ١٩١٨ سيره ١٨٩٢ ، ١٤٨٦ ، ٢٧ ايار ١٩١٤ دالوز ١٩٢١ ، ١٤ ، ١٢١٠١ — ٢٤ تشرين الاول ١٩٣٨ دالوز الاسبوعي ١٩٣٩ ص ٦٥ .



## أ - اثر التضامن بين الشركاء

ينتج عن التضامن بين الشركاء الامور التالية :

- ١) يسري مفعول الاعذار الموجه الى احد الشركاء على جميع الشركاء الاخرين.
- ٢) تقطع الملاحقة القضائية الجارية بحق احد الشركاء التقادم بالنسبة للشركاء الاخرين .
- ٣) اذا صدر حكم قضائي بمواجهة احد الشركاء واكتسب صفة القضية المقضية ، سرى مفعوله على سائر الشركاء .
- ٤) اذا استأنف احد الشركاء الحكم الصادر بحقه ، استفاد سائر الشركاء الاخرين من هذا الاستئناف .

## ب - اثر التضامن بين الشركة والشركاء

ينشأ عن التضامن بين الشركاء والشركة النتائج التالية :

- ١) ان اعدار الشركة من شأنه جعل الفوائد القانونية سارية بحق الشركاء .
- ٢) تقطع الملاحقة القضائية الجارية بحق الشركة التقادم بالنسبة للشركاء .
- ٣) اذا صدر حكم قضائي بمواجهة الشركة واكتسب صفة القضية المقضية سرى مفعوله على الشركاء .
- ٤) اذا كان من حق الشركاء ان يتدخلوا في الدعوى ، فانه لايجوز لهم ان يعترضوا اعتراض الغير بعد صدور الحكم .
- ٥) عندما يقوم احد الشركاء بدفع دين مترتب على الشركة فانه يحل محل الدائن في جميع حقوقه بالنسبة لها .

٦) يؤدي افلاس الشركة الى افلاس الشركاء شخصياً ، ويشهر افلاس الشركة والشركاء بحكم واحد . اما المحكمة المختصة بشهر افلاس الشركة والشركاء فهي محكمة مراكز الشركة الرئيسي ، وان كان الشركاء مقيمين في دائرة قضائية اخرى .

٧) يحق لدائني الشركة ان يثبتوا كامل دينهم في تفليسة الشركة وفي تفليسة كل من الشركاء .

### مسؤولية الشركاء من حيث الزمن

٢٨٠ - لما كانت المسؤولية الشخصية والتضامنية هي من مستلزمات صفة الشريك ، فان من الطبيعي ان لا يسأل الشريك الا عن ديون الشركة المترتبة بدمتها في الوقت الذي كان عضواً فيها ، او على الاصح في الوقت الذي كان من حق دائني الشركة ان يعتبروه عضواً فيها . على ان الاجتهاد القضائي لم يؤيد هذه القاعدة بصورة مطلقة ، ولذلك فانه لا بد لنا من تحديد مسؤولية الشريك الذي ينسحب من الشركة ومسؤولية الشريك الذي يدخل في الشركة بعد تأسيسها .

### ١) مسؤولية الشريك الذي ينسحب من الشركة

يعتبر الشريك مسؤولاً حتماً عن ديون الشركة والتزاماتها المعقودة قبل تاريخ انسحابه . اما فيما يتعلق بالديون والالتزامات التي عقدت بعد تاريخ انسحابه ، فيقتضي لانتفاء المسؤولية عنه تحقق شرطين :



أ - ان يكون قد تم شهر انسحابه من الشركة .  
 ب - ان يرفع اسمه من عنوان الشركة اذا كان موجوداً فيها (١) .  
 واذا تضمن نظام الشركة نصاً يقضي بعدم مسؤولية الشريك الذي ينسحب  
 من الشركة عن الديون والالتزامات المعقودة قبل تاريخ انسحابه ، فان هذا  
 النص يعتبر نافذاً في حق الغير اذا جرى شهر العقد اصولاً (٢) .

## ٢ - مسؤولية الشريك الجديد

يعتبر الشريك الجديد مسؤولاً ، مبدئياً ، عن ديون الشركة والتزاماتها  
 السابقة لتاريخ دخوله فيها . وقد اقر الاجتهاد هذه المسؤولية بالاستناد الى  
 المادة ٥٩ من قانون التجارة التي تنص على مسؤولية الشركاء بصفة شخصية  
 وبوجه التضامن عن ديون الشركة ، دون تمييز بين الديون السابقة لدخول  
 الشريك في الشركة والديون اللاحقة لدخوله (٣) .

(١) هوبان وبوفيو جزء ١٤ رقم ٢٦٦ - ليون كان ورينو جزء ٢ رقم ٢٧٠ تاليرويك  
 جزء ١٤ رقم ٤٩٠ - ايسكارا ، الشركات التجارية جزء ١٤ رقم ٢٤٨ - نقض فرنسا ٨ نيسان  
 ١٨٧٢ دالوز ١٨٧٣ ، ١٤ ، ١٠٧ ، ٣ ايار ١٩٢٦ سيره ١٩٢٦ ، ١ ، ٤ ، ٨ ، ٣ - ١٦  
 اذار ١٩٠٢ .

(٢) هوبان وبوفيو جزء ١٤ رقم ٢٦٦ - ليون كان ورينو جزء ٢ رقم ٢٧٠ -  
 تاليرويك جزء ١٤ رقم ٣٦٤ .

(٣) هوبان وبوفيو جزء ١٤ رقم ٢٦٦ - ليون كان ورينو جزء ٢ رقم ٢٧٧ -  
 نقض فرنسا ٢٣ تشرين الثاني ١٨٩٧ ، دالوز ١٨٩٨ ، ١ ، ٣٢١ ، ١٢ - اذار ١٩٢٨  
 جريدة الشركات عام ١٩٢٩ ص ٩٨ - ٤ شباط ١٩٣٠ جريدة الشركات عام ١٩٣١  
 ص ٥٣١ .

وإذا تضمن نظام الشركة نصاً صريحاً يقضي بعدم مسؤولية الشريك الجديد عن ديون الشركة السابقة لتاريخ دخوله ، وجرى شهر هذا النظام اصولاً ، فإن هذا النص يعتبر نافذاً في حق الغير <sup>(١)</sup> . وكذلك الامر اذا ابدى الشريك الجديد تحفظات بالنسبة للديون السابقة وجرى شهر هذه التحفظات <sup>(٢)</sup> .

### مساهمة الشركاء في دفع ديون الشركة

٢٨١ - للشريك الذي دفع ديناً مترتباً على الشركة ان يرجع عليها بما دفعه ، وله ايضاً ان يرجع على شركائه بقدر الحصة التي تخصصت لكل واحد منهم في ارباح الشركة ( المادة ٤٩١ فقرة ٢ مدني ) <sup>(٣)</sup> واذا اعسر احد الشركاء وزعت حصته في الدين على الباقيين كل بقدر نصيبه في تحمل الخسارة ( المادة ٤٩٢ فقرة ٢ مدني ) <sup>(٤)</sup> .

وإذا كان احد الشركاء دائماً شخصياً للشركة فانه يحق له مطالبة الشركة وكل من الشركاء بكامل دينه ، اما اذا انحلت الشركة وكانت موجوداتها

(١) نقض فرنسا ٢٣ تشرين الثاني ١٨٩٧ دالوز ١٨٩٨ ، ١ ، ٣٢١ .

(٢) نقض فرنسا ١٢ اذار ١٩٢٨ سيره ١٩٢٨ ، ١٠ ، ٢٢٦ .

(٣) هوبان وبوفيو جرم ١٠ رقم ٢٧١ - ليون كان ورينو جزء ٢ رقم ١٦٢ -  
تاليروبيك جزء ١٤ رقم ٤٨٨ - نقض فرنسا ٨ كانون الثاني ١٨٦٢ سيره ١٨٦٢ ، ١٠ ، ٤٧٧ -  
٨ تموز ١٨٨٧ سيره ١٨٨٩ ، ١ ، ٢٥٢ - ٥ تموز ١٩٢٣ جريدة الشركات عام  
١٩٢٢ ص ٧٠ .

(٤) انظر المادة ٢٩٧ من القانون المدني ،



غير كافية لوفاء ديونها ، فانه ينزل من دين الشريك مقدار الحصة التي يجب عليه تحملها (١) .

## الفرع الرابع

### توزيع الارباح والخسائر

٢٨٢ - عندما تغلق حسابات الشركة في آخر كل سنة مالية ، بعد تنظيم الجرد والميزانية وحساب الارباح والخسائر يمكن معرفة ما اذا كانت اعمال الشركة قد اسفرت عن ارباح او خسائر . والارباح على نوعين : ارباح اجمالية وارباح صافية . فالارباح التي يمكن توزيعها على الشركاء هي الارباح الصافية فقط ، وهي عبارة عن الارباح الاجمالية بعد خصم سائر التكاليف المتوجبة عليها من فوائد الخصص ، وفوائد الديون ، والضرائب ، وسائر المبالغ التي نص عقد الشركة على ضرورة اقتطاعها من الارباح السنوية وعدم توزيعها على الشركاء كالاموال الاحتياطية ( Réserves ) والاستهلاكات

(٢) A mortissements .

- (١) هوبان وبوفيو جزء ١ رقم ٢٧١ - ليون كان ورينو جزء ٢ رقم ١٦٣ -  
تالروبيك جزء ١ رقم ٤٨٨ - نقض فرنسا ٢٨ شباط ١٨٥٩ سيره ي ١٨٥٩ ، ١٠٩٠١ ، ٥٠٩ -  
١١ نيسان ١٨٨٣ دالوز ، ١٤ ، ٣١٨ - ٨ تموز ١٨٨٧ سيره ي ١٨٨٩ ، ١ ، ٢٥٢ -  
١٧ تموز ١٨٨٩ سيره ي ١٨٩١ ، ١ ، ٣٩٤ .  
(٢) يختلف الاحتياطي عن الاستهلاك ، من حيث ان الاحتياطي في الحقيقة هو ربح =

يقوم بتنظيم ميزانية الشركة المدير المسؤول عن ادارة اعمالها ، ويعرضها على الشركاء ليدلوا برأيهم في نتيجة حساب الارباح والخسائر .  
ويحق للشركاء ان يعترضوا على الحساب و يطلبوا تصحيحه اذا لم يصدقه ، وذلك خلال المدة الممنوحة لهم للتصديق اذا نص عقد الشركة على ان عدم الاعتراض على الحساب ضمن مدة معينة يعتبر تصديقاً ضمناً له (١) . واذا صدقه ، فان باب الاعتراض يبقى ايضاً مفتوحاً امامهم من اجل تصحيح خطأ او سهو مادي (٢) .

٢٨٣ — توزيع الارباح بين الشركاء حسب الشروط المتفق عليها في عقد الشركة ، او حسب نص القانون اذا لم يتضمن عقد الشركة شروطاً خاصة بذلك (٣) .  
اما الخسائر فيتحملها الشركاء عادة عند انقضاء الشركة ، وللشركاء مبدئياً ملء الحرية في الاتفاق على تقسيم الارباح بينهم ، بنسب مختلفة ، بشرط ان لا ينطوي هذا الاتفاق في الواقع على حرمان احدهم من الربح او على اعفائه من الخسارة ،

= حقيقي يمكن توزيعه في آخر كل سنة مالية ، لولا اتفاق الشركاء على ابقائه مجرداً خشية وقوع الشركة في احدى السنين التابعة بخسارة مالية يصعب تلافيها بدون وجود احتياطي لديها . اما الاستهلاك فهو ما يقطع كل سنة من الارباح مقابل التدني الذي يصيب بعض موجودات الشركة كالالات المستعملة لديها مثلاً . فاذا كانت قيمة الآلات حين تأسيس الشركة عشرة الاف ليرة سورية وكانت مدة الشركة عشر سنين وقدر ان لا تبلغ قيمة هذه الآلات ، بعد استعمالها هذه المدة اكثر من خمسة الاف ليرة فانه يقطع في كل سنة ، من الارباح الاجمالية ، مبلغ خمسمائة ليرة سورية باسم استهلاك .

(١) نقض فرنسا ٢٢ حزيران ١٩٣٩ سيرهـي ١٩٣٩ . ٧ . ٢ . ١٩٣٩

(٢) ستئناف ليون ٢١ اذار ١٩٣٥ سيرهـي ١٩٣٦ . ٧٢ . ١٩٣٦

(٣) انظر المادة ٨٢ : من القانون المدني .



اذان مثل هذا الاتفاق المعروف بشرط الاسد Clause leonine يؤدي الى بطلان الشركة .

وقد يتفق الشركاء على اعطاء احدهم مبلغاً سنوياً او مقطوعاً ، ولو لم تربح الشركة ، فيعتبر هذا المبلغ بمثابة دين على الشركة ويقيد في باب المصاريف العامة . وقد تترتب على امثال هذه الشروط نتائج وخيمة سواء بالنسبة للشركة او بالنسبة لدائنيها ، اذ تزيد المبالغ التي تدفع الى الشركاء دون حصول الربح في خسارة الشركة وتؤدي بها الى الاضمحلال . وقد اقر الاجتهاد صحة هذه الشروط ولكنه اشترط لاقرارها ان لا يكون من نتيجتها اعفاء احد الشركاء من الخسارة بكاملها (١) .

٢٨٤ - واذا سكت عقد الشركة عن كيفية توزيع الارباح والخسائر بين الشركاء ، فيرجع عندئذ الى احكام القانون او الى العرف عند فقدان النص القانوني . وقد تستخلص المحاكم ارادة المتعاقدين من العقد نفسه ، فتقضي مثلاً بتوزيع الخسائر بنفس النسبة التي اشترطها العقد في توزيع الارباح ، اذ كثيراً ما يغفل الشركاء بيان كيفية توزيع الخسائر لاعتقادهم ، حين تكوين الشركة ، ان الخسارة بعيدة الوقوع .

وتعتبر الارباح ملكاً للشركاء عند حصولها ، لا في التاريخ المحدد في العقد لتوزيعها . وينتج عن هذه القاعدة انه اذا باع احد الشركاء حصته من الغير برضاء باقي شركائه ، فالارباح التي تلحق هذه الحصصة تقسم عند توزيعها بين

(١) نقض فرنسا ٧ تشرين الثاني ١٨٩٩ دالوز ١٠١٩٠٠ ، ٣٦٩ ، (٦)

الشريك القديم والشريك الجديد ، فيعطى للاول حصته منها حتى تاريخ البيع  
ويأخذ الثاني رصيد هذه الحصص (١) .

وتصبح الارباح ملكا للشريك عند توزيعها ، ولا تجوز المطالبة باستردادها  
حتى ولو منيت الشركة بخسارة في السنين اللاحقة . ولكن يشترط ان تكون  
الارباح الموزعة حقيقية لا وهمية ، فالارباح الحقيقية هي التي لا تمس رأسمال  
الشركة ، في حين تقطع الارباح الوهمية من رأس المال وتمس حقوق الدائنين  
لأن رأس المال يعتبر قانوناً رهناً لهم . فاذا كانت الارباح الموزعة وهمية  
جاز لدائني الشركة طلب استرجاعها من الشركاء وادخالها في صندوق الشركة (٢) .  
ولا يسمع من الشريك الدفع بحسن نيته وجهله وهمية الربح الذي قبضه .

\*\*\*

لها اول الابن ، له امتياز في كل رتبة النصف من حيث له حق في النصف من  
(١) نقض فرنسا ٢١ تشرين الاول ١٩٣٣ سيره ١٩٣٣ ، ١٠١٩٣٣ ، ١٣٦٠١٩٣٣  
و (٢) نقض فرنسا ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٢ ، ١٩١٢ ، ١٠١٩١٢ ، ٩٧٠١٩١٢ ، ١٠١٩١٢ ، ٩٧٠١٩١٢



## الفصل الثالث

### شركات التوصية البسيطة

Sociétés en commandite simple

#### تعريف شركات التوصية واهميتها

٢٨٥ - يرجع تاريخ شركات التوصية الى عهد الرومان ، عندما كانت التجارة منبوذة من قبل الرومانيين ومتروكة للشعوب الخاضعة لسيطرة روما او للارقاء المعتقين . فقد كان الاغنياء من الرومان ، الذين حرّمهم القانون حق تعاطي التجارة باعتبارها مهنة غير شريفة لا تليق بمركزهم الاجتماعي ، يتاجرون بصورة مستترة بقسم من اموالهم ، فيسلمونها الى بعض التجار وخاصة ربانة السفن ويرمون معهم عقداً اطلق عليه اسم *Nauticum foenus* يتعهد ربان السفينة بمقتضاه بشحن البضائع التي يكون قد استلمها من رب المال وايصالها الى مرفأ معين وبيعها . فاذا عادت السفينة سالمة والصفقة التجارية رابحة ، صار اقتسام الارباح وفقاً لشروط العقد ، واذا لم تعد السفينة او خسرت الصفقة ، تحمل رب المال الخسارة الحاصلة .

وقد اخذ النبلاء في فرنسا ، في القرون الوسطى ، عن الرومان هذا النوع من الشركات للاسباب نفسها التي وجدت من اجلها في القرون الاولى اذ لم يكن بإمكانهم ايضاً ، بالنظر للتقاليد التي كانت تحرم عليهم تعاطي الاعمال التجارية ، القيام بهذه الاعمال باسمهم الشخصي . ولذلك فقد كانوا يلجؤون للتعاقد مع احد التجار لاستثمار اموالهم وسميت هذه العقود بعقود التوصية La commande لان صاحب المال اوما يوصي التاجر بموجبها القيام بتجارة معينة . وانتقلت هذه التسمية الى التشريع الحديث فاطلقت على شركات التوصية . - ٧٨٧

٢٨٦ - وقد عرفت الشريعة الاسلامية عقداً شبيهاً بعقد التوصية ، سمي بعقد المضاربة ، وهو عبارة عن شركة في الربح يقدم احد الشركاء فيها المال والآخر العمل . واطلق اسم المضاربة على هذا النوع من الشركات ( وكان اهل الحجاز يسمونها المقارضة ) لأن الشريك بعمله يضرب في الأرض سعياً وراء الربح . ولشركة المضاربة بنظر الفقهاء معنى الاجارة ، لان رب المال انما يقوم بتأخير ماله الى رب العمل لقاء اجرة هي حصة معينة من الربح (١) . ثم اخذت المجلة بدورها بهذا النوع من الشركات وافردت له باباً مستقلاً مؤلفاً من ثلاثة فصول وسبعة وعشرين مادة .

---

(١) « وباع رسول الله واشترى ... وأجر واستأجر واستجاره أكثر من إيجاره وإنما يحفظ عنه انه اجر نفسه قبل النبوة في رعاية الغنم ، واجر نفسه من خديجة في سفره بها الى الشام وان كان العقد مضاربة فالمضارب امين واجير ووكيل وشريك . امين اذا قبض المال ، ووكيل اذا تصرف فيه ، واجير فيما يباشره بنفسه من العمل ، وشريك اذا ظهر فيه الربح ... » ( زاد المعاد جزء ١ ص ٥٦ و ٥٧ )



على ان شركات المضاربة تختلف عن شركات التوصية اختلافاً كلياً، لان المضارب في شركات المضاربة تنحصر حصته في رأسمال الشركة بعمله فقط، في حين يساهم الشريك الموصي، في شركات التوصية، في تكوين رأس المال بالمال المقدم من قبله، ولكن مسؤوليته تنحصر بحصته منه بالنسبة لديون الشركة وقد تكون شركات المضاربة اقرب الى شركات التضامن التي يساهم فيها بعض الشركاء بعمله وبعضهم الآخر بماله، منها الى شركة التوصية التي نحن بصددھا

٢٨٧ - وقد عرفت المادة ٣١٠ من قانون التجارة شركة التوصية بانھا « شركة تقوم باعمال تحت عنوان، وتشمل فئتين من الشركاء المتضامنين الذين يحق لهم دون سواھم ان يقوموا باعمالھا الادارية وهم مسؤولون بصفتهم الشخصية وبوجه التضامن عن ايفاء ديون الشركة، والثانية فئة الموصين الذين يقدمون المال ولا يلزم كل منهم الا بنسبة ما قدمه » .

وقد راجت هذه الشركة في الماضي رواجاً كبيراً لانھا مكنت من تحديد مسؤولية بعض الشركاء وجعلھا قاصرة على حصتهم فقط في رأسمال الشركة، بعكس شركات التضامن التي يكون فيها كل شريك مسؤولاً بجميع ثروته عن اعمال الشركة . غير ان انتشار هذا النوع من الشركات تضاعف بعد رواج الشركات المساهمة، وبعدها ادخلت الشركات المحدودة المسؤولية في تشريعات معظم الدول .

وشركات التوصية على نوعين: اولھا ما يلاحظ فيها شخصية جميع الشركاء ومنھم الشركاء الموصون، ويدخل هذا النوع في عداد شركات الاشخاص، وثانيھا ما لا يلاحظ فيها شخصية الشريك، بالنسبة للشريك الموصي، اذا كانت

حصته من رأسمال الشركة اسهماً ، ويدخل هذا النوع في عداد شركات الاموال .

وتخضع شركات التوصية البسيطة للقواعد العامة التي تحكم الشركات عموماً والتي اتينا على تفصيلها ( المادة ٣١٥ من قانون التجارة ) ، وهي تمتاز بصفات خاصة بها ، سواء بالنسبة لتكوينها اولادارتها ، او لتوزيع الارباح والخسائر فيها .

### الخصائص المميزة لشركات التوصية البسيطة:

٢٨٨ - تتفق شركات التوصية وشركات التضامن في ناحيتين : الاولى انها ، كشركة التضامن ، تعاطى التجارة تحت عنوان الشركة ، والثانية ان حصص الشركاء المتضامنين والموصين غير قابلة للتفرغ والبيع الا برضى جميع الشركاء . اما مسؤولية الشركاء غير المحدودة والتضامنية وصفة التاجر فهي خاصة ، في شركات التوصية ، بالشركاء المتضامنين فقط باستثناء الشركاء الموصين . ولذلك يمكننا القول ان جميع الايضاحات التي سبق لنا ان اعطيناها عن شركات التضامن تشمل شركات التوصية ايضاً باستثناء بعض الفروق الناتجة عن وجود الشركاء الموصين ، والتي يمكن حصرها بالامور الاربعة التالية :

#### اولاً - عنوان الشركة

٢٨٩ - نصت الفقرة الاولى من المادة ٣١٢ من قانون التجارة على انه « تعلن شركة التوصية للجمهور تحت عنوان لا يشتمل الا على اسماء الشركاء



المتضامنين . واذا لم يكن هناك الا شريك واحد فيمكن اضافة كلمة وشركاؤه الى اسمه .

فعنوان شركة التوصية يؤلف اذن من اسماء الشركاء المتضامنين فقط . ويجوز ان يتضمن اسماء جميع الشركاء المتضامنين او اسم بعضهم او اسم احدهم فقط مع اضافة كلمة « وشركاؤه » . واذا كانت الشركة مؤلفة من شريك واحد متضامن ومن شركاء موصين فان القانون اجاز ، ومن قبله الاجتهاد ، ان تضاف الى اسم الشريك المتضامن كلمة « وشركاؤه » دون ان تنتج عن هذه الاضافة مسؤولية الشركاء الموصين . وقد تكون هذه الاضافة ضرورية لتفريق الاعمال التي يقوم بها الشريك المتضامن باسم الشركة عن اعماله ذات الصفة الشخصية . واذا ورد في عنوان الشركة اسم احد الشركاء الموصين ، فان صفة هذا الشريك تنقلب من شريك موصي الى شريك متضامن ، ويصبح ملزماً تجاه الغير بديون الشركة كباقي الشركاء المتضامنين . على انه يشترط من اجل ذلك ان يكون علماً بوضع اسمه في عنوان الشركة<sup>(١)</sup> . غير ان هذا العلم يعتبر ثابتاً بمجرد وجود الاسم ، ويتحتم على الشريك الموصي - لكي يتخلص من المسؤولية - ان يأتي بالدليل العكسي ، كما يحق له ان يرجع بالعطل والضرر على شركائه المتضامنين الذين اساؤوا استعمال اسمه . وقد يتعرض هؤلاء لعقوبة جرم الاحتيال اذا توفرت في عملهم عناصر هذا الجرم .

ثانياً - صفة الشركاء الموصين

٢٩٠ - اذا كان الشريك المتضامن يعتبر مسؤولاً عن ديون الشركة

(١) انظر الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون التجارة

بحصته في رأسمال الشركة وبمواله الخاصة ، فان الشريك الموصي لا يسأل عن هذه الديون الا بالنسبة لحصته فقط . وينتج عن هذا الفرق الهام ان الشريك المتضامن يعتبر تاجراً بمجرد دخوله في الشركة . اما الشريك الموصي فان اتخاذه هذه الصفة وحدها لا يكفي لاعتباره تاجراً ، ولذلك اجاز الاجتهاد للقاصر الذي لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره ان يدخل بصفة شريك موصي في شركات التوصية .

ولما كان الدخول في شركة التوصية بصفة موصي لا يعتبر من قبيل احتراف التجارة ، فانه يجوز للاشخاص الذين حرّموا من حق تعاطي التجارة ، بسبب الوظيفة التي يشغلونها او المهنة التي يتعاطونها ، ان يدخلوا كشركاء موصين في شركات التوصية . كما ان الشريك الموصي لا يلزم بقيد اسمه في سجل التجارة ولا بمسك دفاتر تجارية ، ولا يخضع لنظام الافلاس ولا تحقق له الاستفادة من الصلح الوافي .

غير ان رفع صفة التاجر عن الشريك الموصي لم يمنع الاجتهاد القضائي من اعطاء الصفة التجارية لالتزام هذا الشريك بتقديم حصته من رأس المال الى الشركة . وقد استند في ذلك الى نظرية الاعمال التجارية بالتبعية<sup>(١)</sup> . ويترتب على هذه الصفة تطبيق قواعد الاختصاص التجاري والاصول الخاصة بالاثبات في المسائل التجارية .

(١) استئناف باريس ٢١ ايار ١٨٨٠ سيبرمي ١٧٨٥ ، ٩٧٠٢ ، نقض فرنسا ٢٥ تشرين الاول ١٨٩٩ سيبرمي ١٩٠٠ ، ٦٥٠١ ، وتعليق لبون كان ؛ وبالعكس تالير جزء ٢٠ رقم ٤٧٠ و ٦٨٦ مكرر ، وتالير وبرسو رقم ٣٣٣ . وايسكار جزء ١٤ رقم ٦٧٧



٢٩١ - على ان مما لاشك فيه ان صفة الشريك الموصي تختلف عن صفة  
دائن الشركة ؛ وينتج عن هذا الاختلاف امور عديدة اهمها :  
اولاً - يتحمل الشريك الموصي نتائج العمل المشترك ؛ فاذا ربحت الشركة  
اخذ قسماً من هذا الربح واذا خسرت فهو مسؤول عن قسم من الخسارة في  
حدود حصته . اما الدائن او المقرض فحقه في الفائدة مضمون وان منيت  
الشركة بالخسارة .

ثانياً - تندمج حصة الشريك الموصي برأسمال الشركة وينقلب حقه  
بسبب هذا الاندماج من حق عيني الى حق شخصي ؛ وعند انقضاء مدة الشركة  
او انحلالها واجراء قسمتها ، عقب انتهاء التصفية ، لا يحق له المطالبة بما قدمه  
عيناً بل يأخذ من موجودات الشركة حصة يختلف مقدارها تبعاً لنتائج التصفية  
اما المقرض فيستولي على حقه كاملاً قبل اجراء القسمة بين الشركاء .  
ثالثاً - اذا افلست الشركة فانه لا يحق للشريك الموصي ان يشترك في  
التفليسة لانه شريك خاطر بحصته . اما المقرض فهو دائن ، وبهذه الصفة يدخل  
في التفليسة بمقدار دينه كاملاً ويأخذ من موجودات الشركة كسائر الغرماء .  
رابعاً - يحق للموصي ، باعتباره شريكاً ، ان يطلع على حسابات الشركة  
اطلاعاً كلياً دون ان يتدخل في ادارتها ، كما يحق له ابداء الملاحظات بصد  
هذه الادارة . اما المقرض فحقه محصور بالاطلاع الجزئي على حسابات الشركة  
وليس له ابداء الملاحظات حول ادارتها .

على انه يصعب احياناً التفريق بين الشريك الموصي وبين الدائن المقرض ؛  
فقد يشترط المقرض ان يأخذ حصة نسبية من الأرباح اذا فاقت هذه الحصة مقدار





٢٩٣ — ولكن هل يحق لدائني الشركة مطالبة الشريك الموصي بتأدية

حصته لصندوق الشركة ؟

اعطت تشريعات بعض الدول ، ومنها التشريع السوري الحديث ، للدائنين حق مطالبة مدين مدينهم<sup>(١)</sup> ، وسميت الدعوى التي يقيمها الدائن بهذا الصدد بالدعوى غير المباشرة ، لان الدائن لا يطالب بحق ناتج عن علاقة مباشرة بينه وبين المدعى عليه — تعاقدية كانت او غير تعاقدية — بل يقوم باستعمال حق مدينه اذا تأخر هذا الاخير عن استعماله .

على ان الاجتهاد في فرنسا شعر ان الدعوى غير المباشرة لا تأتي بالنتائج المرغوبة بالنسبة لدائني الشركة ، اذا انها تمكن الشريك الموصي من التمسك بمواجهة الدائن بسائر الدفوع التي يستطيع ان يرد بها دعوى الشركة كما لو قدمت من قبلها مباشرة ، فعمد الى الاعتراف للدائن بحق مباشر تجاه مدين الشركة وبني هذا الحق على ان عقد الشركة ينص على حصة كل من الشركاء ، سواء كانوا متضامنين او موصين ، في رأسمال الشركة وهذا العقد الذي لا بد من شهره ليصبح نافذاً بحق الشركة يخلق بمجرد علاقة تعاقدية اوشبه تعاقدية بين الشريك الموصي ودائن الشركة تنتج عنها دعوى مباشرة بين الدائن والشريك<sup>(٢)</sup> .

٩ تشرين الثاني ١٨٩٢ داللو ١٨٩٣ ، ١٤٠١٨٩٣ ، ٧٣٠١٨٩٣ نقض فرنسا ١ ايار ١٩٠٧ داللو ١٩٠٨ ، ٣٧٣ ، ١ .

(١) انظر المادة ٢٣٦ من القانون المدني .

(٢) نقض فرنسا ٢٥ تشرين الاول ١٨٩٧ داللو ١٨٩٨ ، ١٠١٨٩٧ ، ١٩٧٤١٠ ؛ نقض فرنسا ٣١ ايار ١٩٠٢ داللو ١٩٠٢ ، ١٤٠١٨٩٤ ؛ استئناف باردس ٢٢ ايار ١٩٠٩ جريدة الافلاسات =

٢٩٤ - وتمتاز الدعوى المباشرة عن الدعوى غير المباشرة بالامور التالية:

١ - لا يستطيع الشريك الموصي ان يتمسك بمواجهة الدائن بالدفع التي له تجاه الشركة او بقية الشركاء ، كأدعاء المقاصة او الغش (١) .

٢ - لا يستطيع الشريك الموصي ان يتمسك بمواجهة الدائن ببطلان الشركة بسبب عدم الشهر (٢) .

٣ - اذا تضمن عقد الشركة شرطاً يجيز للشريك الموصي استرجاع قسم من حصته في رأسمال الشركة في وقت معين قبل انقضاء الشركة ، فانه لا يجوز له استعمال هذا الحق بالنسبة لدائني الشركة كما لا يجوز اعفاء الشريك الموصي - ولا غيره من الشركاء - من قسم من حصته في الشركة تطبيقاً لقاعدة ثبات رأس المال Fixité du capital بالنسبة لدائني الشركة (٣) ويحق للدائن مطالبة الشريك الموصي بحصته رغم هذا الاعفاء (٤) .

---

عام ١٩٠٩ ص ٣٩١ ؛ ليون كان ورينو جزء ٢ رقم ٤٧٣ . تالير وبيك جزء ١٤ رقم ٥٠٤  
تالير وبرسرو ، في الافلاس ، جزء ٢٤ رقم ١٦٥٧ .

(١) نقض فرنسا ٢٥ ايار ١٨٨٥ داللو ١١٠١٨٨٧ ، ٣٧٩ ؛ نقض فرنسا ٢٦ تموز ١٩٠٥ داللو ١٩٠٦ ، ١٩٣ ، ١٩٠٦ ، ١٩٣ ، ١٩٣ ؛ تعليق برسرو ؛ ليون كان ورينو جزء ٢٤ رقم ٤٧٤ ؛ تالير وبيك جزء ١٥ رقم ٥٠٥ .

(٢) نقض فرنسا ١٨ تموز ١٩٠٦ داللو ١٩٠٨ ، ٢١٤ ، ١٩٠٨ .  
(٣) ورد ذكر هذه القاعدة بصورة صريحة في قانون التجارة الالمانى (المادة ١٧٢) وفي القانون المجرى (المادة ١٢٩) وفي القانون الانكليزي المادة ؛ (limited partnership) وفي القانون السوفيتي (المادة ٣٠٦) .

(٤) نقض فرنسا ٩ ايار ١٨٦٥ داللو ١٠١٨٦٥ ، ١٧٧ ؛ تميز فرنسا ١١ تموز ١٨٩٢ داللو ١٠١٨٩٢ ، ٧٩ ؛ تميز فرنسا ٢٢ حزيران ١٩٠٢ داللو ١٠١٩٠٢ ، ٣٩٥ .



## رابعا - ادارة الشركة

٢٩٥ - تحكم ادارة شركة التوصية البسيطة القواعد نفسها التي تحكم ادارة شركة التضامن من جهة تعيين المدير وعزله واستقالته وسلطته ومسؤوليته وعلاقاته مع الغير ومع الشركاء .

على ان ادارة شركة التوصية تختلف عن ادارة شركة التضامن في بعض الامور بسبب وجود الشركاء الموصين وانحصار مسؤوليتهم بالنسبة لديون الشركة بحصتهم فقط من رأس المال . اذ بينما يعترف قانون التجارة للشركاء المتضامنين بحق ادارة شركة التضامن وشركة التوصية ، نجد ان هذا الحق عن الشركاء الموصين . فقد نصت المادة ٣١٤ على انه « لا يجوز للشريك الموصي ان يتدخل في ادارة اعمال الشركة تجاه الغير ، ولو كان تدخله مسنداً الى وكالة » .

ولم يكن قصد المشرع من منع الشركاء الموصين من التدخل في ادارة شركة التوصية الا المحافظة على حقوق الاشخاص الذين يتعاملون مع الشركة . وينتج عن ذلك ان الاعمال الممنوعة على الشريك الموصي هي اعمال الادارة الخارجية فقط Actes de gestion extérieure اي الاعمال التي يقوم بموجبها المدير بتمثيل الشركة تجاه الغير ، لاعمال الادارة الداخلية التي ينحصر مفعولها بين الشركاء والتي لا تكون سبباً في ايجاد الالتباس لدى الدائنين حول صفة الشريك الموصي .

٢٩٦ - وقد اقر الاجتهاد هذه النظرية وبنى عليها النتائج الآتية :

اولا - تعتبر من اعمال الادارة الممنوعة ، حسب نص المادة ٣١٤ من قانون

التجارة ، جميع الاعمال التي تجري مع الغير باسم الشركة كاعمال البيع والشراء  
والايجار وفتح الاعتمادات ... الخ (١) .

ثانياً — لا يخالف الشركاء الموصون المنع الوارد في المادة ٣١٤ اذا اشتركوا  
في مداوات الهيئة العامة للشركة فاقروا مثلاً تعديل عقد الشركة الاساسي  
او حلها قبل اقضاء مدتها او غير ذلك (٢) .

ثالثاً — لا يعتبر تدخلا في امور الادارة قيام الشركاء الموصين باستعمال  
الحق المعطى لهم في عقد الشركة الاساسي بتعيين المدير او ابداله بغيره اذا توفي  
او استقال او عزل (٣) .

رابعاً — يحق للشركاء الموصين الاشراف على الادارة ، والاطلاع على  
حسابات المدير ، وتوجيه الارشادات له بشرط ان لا تكون لها صفة الالتزام ،  
والرقابة على اعمال المدير ، ولا يعتبر عملهم هذا تدخلا في امور الادارة (٤) .

خامساً — يجوز استخدام الشريك الموصي في امور الشركة دون ان

---

(١) نقض فرنسا ١٣ ايار ١٨٨٢ داللو ١٨٨٢ ، ١٨٨٢ ، ١٠ ، ٤٨٧ ، ١٠ ؛ نقض فرنسا ١٠ تموز  
١٩٠٠ داللو ١٩٠١ ، ١٠ ، ٣٦ ، ١٠ ؛ نقض فرنسا ٣٠ كانون الاول ١٩٠٧ سيره ١٩٠٨ ، ١٣ ، ١٠

(٢) استئناف بواتيه ٣٠ كانون الثاني داللو ١٨٦٨ ، ١٤٢ ، ٢٠ .

(٣) نقض فرنسا ٢٥ تشرين الثاني ١٨٧٢ داللو ١٨٧٥ ، ١٤ ، ٧٩ ، ١٠ ؛ نقض فرنسا ٩  
كانون الثاني ١٨٨٨ داللو ١٨٨٩ ، ١٠ ، ٢٠ ؛ نقض فرنسا ٩ تموز ١٨٩١ داللو ١٨٩٤ ، ١٨٩ ، ١٠ ؛  
استئناف ليموج ٢٨ كانون الثاني ١٨٩٨ داللو ١٨٩٩ ، ١٨٩٩ ، ٢٥٣ ، ٣٠ .

(٤) نقض فرنسا ٢٨ شباط ١٨٨٨ داللو ١٨٨٨ ، ١٠ ، ٢٧ ، ١٠ ؛ نقض فرنسا ٢٤  
كانون الثاني ١٨٩٩ داللو ١٨٩٩ ، ١٠ ، ٢٦٠ ، ١٠ ؛ نقض فرنسا ٤ شباط ١٨٩٥ داللو ١٨٩٥ ، ١٨٣ ، ١٠ ؛  
استئناف باريس ٢٥ نيسان ١٨٩٥ جريدة الشركات عام ١٨٩٦ ص ٧ ؛ بداية باريس كانون  
الاول ١٩٠٢ جريدة الشركات عام ١٩٠٣ ص ٣٢٥ .



يكون في هذا العمل مخالفة لنص المادة ٣١٤ ، بشرط ان لا يستخدم كمدبر او يقوم باعمال تدخل عادة ضمن سلطة المدير (١) .

سادسا — اذا تعاقد الشريك الموصي مع الشركة ، بصفته الشخصية ، كأن باعها سلعاً او اشترى منها بضاعة او اقترضها مالا ، فان اعماله هذه لا تعتبر تدخلا في امور الادارة . وكثيراً ما يحدث ذلك في التعامل اذا كان الشريك الموصي يتعاطى التجارة لحسابه او كان صاحب مصرف (٢) .

٢٩٧ — هذا ويجوز اثبات تدخل الشريك الموصي في اعمال الادارة بجميع وسائل الاثبات المقبولة في امور التجارة ، ومنها الكشف على دقاير الشركة والمراسلات والقرائن القضائية (٣) واثبات التدخل من المسائل الواقعية التي يعود امر تقديرها لقضاة الموضوع (٤) .

واذا ثبت تدخل الشريك الموصي في اعمال الادارة ، انقلبت صفته من شريك موصي الى شريك متضامن واصبح مسؤولاً حتى النهاية مع الشركاء المتضامين . على ان هذه المسؤولية تطورت في تشريعنا الحديث عما كانت عليه في قانون التجارة العثماني اذ بينما كانت مسؤولية الشريك الموصي في هذه الحالة ، تشمل جميع ديون الشركة السابقة لتدخله واللاحقة لها ( المادة ١٩

(١) نقض فرنسا ١٧ كانون الثاني ١٨٥٥ دالوز ١١٨٥٥ ، ١١٨٥٩ ، ٢٥٥٩ .

(٢) نقض فرنسا ٣ تموز ١٨٩٩ دالوز ١٨٩٩ ، ١٨٩٩ ، ٥٠٢٠ .

(٣) نقض فرنسا ١٠ تموز ١٩٠٠ دالوز ١٩٠١ ، ١٩٠١ ، ٣٤٦٤ ؛ — ليون كان ورينو

جزء ٢ رقم ٤٩٨ تالير ويك جزء ١ رقم ٥٣٦ .

(٤) نقض فرنسا ٢٥ تشرين الاول ١٨٩٨ دالوز ١٨٩٨ ، ١٨٩٨ ، ٥٦٥٤ ؛ نقض فرنسا ١٠

تموز ١٩٠٠ دالوز ١٩٠١ ، ١٩٠١ ، ٤٣٦٤ ؛ ليون كان ورينو جزء ٢ رقم ٣٠٥ ؛ تالير ويك

جزء ١ رقم ٥٣٨ .

تجاري قديم) أصبحت ، حسب نص المادة ٣١٤ من قانون التجارة الجديد ،  
منحصرة في العمل الذي قام به الشريك الموصي ، الا اذا قررت المحكمة ثموها  
لجميع ديون الشركة آخذة بعين الاعتبار عدد الاعمال التي قام بها هذا الشريك  
وجسامها .

و اذا قام الشريك الموصي باعمال الادارة بتفويض من الشركاء المتضامين  
يحق لهؤلاء الرجوع عليه بالضرر الذي اصابهم من جراء هذه الاعمال الا اذا  
اثبتوا سوء تصرفه . اما اذا قام باعمال الادارة من تلقاء نفسه وبدون وكالة  
من الشركاء المتضامين ، فالشركاء المتضررين من هذه الاعمال حق الرجوع  
عليه بما اصابهم من ضرر .

على ان صفة الشريك الموصي لا تتغير بالنسبة لشركائه ، بل بالنسبة للغير  
فقط الذي يحق له وحده الادعاء بذلك (١) .

\*\*\*

(١) - تقض فرنسا ١٦ شباط ١٨٦٤ دالوز ١٠٨٦٤ . ١٠٨٦٤ - ٢٥ تشرين الاول  
١٨٩٨ دالوز ١٠٨٩٨ . ٥٦٥٠١٠٨٩٨ .



# الفصل الرابع

٤٠٢

## شركات المحاصة

Les sociétés en participation

٢٩٨ — بعد ان انتهى قانون التجارة من تعداد الشركات التجارية ووضع القواعد التي تنظم كلا منها، اعترف بوجود نوع آخر من هذه الشركات، يختلف اختلافاً جوهرياً عن سائر أنواع الشركات الاخرى التي اتى على ذكرها اطلق عليه اسم « شركات المحاصة » وخص بها الباب السابع من الكتاب الثاني من قانون التجارة ( المواد ٣٣١ الى ٣٣٧ ) .

## الفرع الاول

اعطام عامة

تعريف شركات المحاصة وصفتها

٢٩٩ — لم يعط قانون التجارة تعريفاً لشركة المحاصة، بل اكتفى بتمييزها عن الشركات التجارية الاخرى تاركاً للفقهاء استخلاص تعريف لها من الفوارق

المحاصة بها ، فنصت المادة ٣٣١ من قانون التجارة على مايلي : « تتميز شركات المحاصة ، عن الشركات التجارية الاخرى ، بان كيانها منحصر بين المتعاقدين وبانها غير معدة لاطلاع الغير عليها » .

ويستفاد من هذا النص ان شركة المحاصة لا تملك ذمة خاصة بها ، ولا عنواناً تجارياً تظهر به تجاه الغير ، وهي تختص بعمل واحد او اكثر من الاعمال التجارية ، وتراعى في جميع الاجراءات المتعلقة بها ، وفي انصبه الشركاء من الارباح ، شروط المتعاقدين .

ويلاحظ ان المشرع الفرنسي لاقى بعض الحيرة عند بحثه في شركات المحاصة فلم يتخذ موقفاً حاسماً منها عندما اراد تصنيفها بين فئات الشركات التجارية الاخرى ، ولذلك بدأ النص المتعلق بها ( المادة ٤٧ من قانون التجارة الفرنسي المعدلة بالقانون المؤرخ في ٢٤ حزيران سنة ١٩٢١ ) بعبارة « وفيما عدا انواع الشركات الثلاث المذكورة في المادة ١٩ اعلاه ٠٠٠ » حتى انه فضل ان يطلق عليها اسم « جمعية » ( Association ) بدلا من « شركة » ( Société ) مع انها ليست في الواقع جمعية ، بالمعنى الحقوقي ، لانها تستهدف الربح و اقتسامه بين الشركاء ، وانهى المشرع الفرنسي العبارة ، التي بدأها ، بقوله « ... يعترف القانون بوجود جمعيات المحاصة التجارية » .

وقد نشأ خلاف في تعيين نوع شركة المحاصة ، الا ان الرأي السائد والصحيح هو انها تدخل في عداد شركات الاشخاص لانها تقوم على اعتبار الشركاء الشخصي ( Intuitu personae ) . وينتج عن ذلك :

(١) ان الغلط في شخص احد الشركاء يفسد العقد ، كما ان وفاة احدهم ، او



افلاسه ، او فقدانه الاهلية قد يؤدي الى انحلال الشركة (١) .

(٢) لا يمكن ان تمثل حصص الشركاء باسناد قابلة للتداول بالطرق التجارية ، ولا يجوز التفرغ عن هذه الحصص الا برضاء جميع الشركاء مالم ينص عقد الشركة على خلاف ذلك (٢) .

وقد اختلف الشراح في بيان خصائص شركات المحاصة ، فرأى بعضهم انها تمتاز عن غيرها من الشركات بانها تختص بعمل واحد او اكثر يتطلب مدة قصيرة للقيام به ، وقد اعتمدوا في ذلك على النص الوارد في قانون التجارة القديم من ان شركات المحاصة « تختص بعمل او اكثر من الاعمال التجارية » وأخذ الاجتهاد بهذا الرأي حينما من الزمن (٣) .

(١) نقض فرنسا ١٨ كانون الثاني ١٨٨١ دالوز ١٨٨١ ، ١٤ ، ١٤ ، ٢٤١ ، ١ - اذار ١٨٨٦ دالوز ١٨٨٧ ، ١٤ ، ٦٥ - وجاء في قرار محكمة استئناف مصر ما فحواه : « ١ - موت الشريك في شركة المحاصة لا يؤثر على بقائها بين ورثة الشريك المتوفي وباقي الشركاء الا اذا ثبت ان شخصية الشريك المتوفي كانت الباعث على قيام الشركة لما لذلك الشريك من صفات ادارية خاصة بحيث لا يمكن للشركة للقيام بعملها بدونها ٢ - استمرار شركة المحاصة بين ورثة الشريك المتوفي والشريك او الشركاء الباقين على قيد الحياة حق لورثة الشريك المتوفي ( وقد يكون التزاماً يجب عليهم مراعاته ) سواء اكانوا قسراً ام بالتعين وسواء نص في عقد الشركة على ذلك ام لم يرد به نص مادامت طبيعة العمل او الغرض الذي انشئت من اجله هذه الشركة يتعارضان مع حلها بوفاة الشريك ( محكمة استئناف مصر قرار ١٢ تشرين الثاني ١٩٠٢ المجموعة الرسمية للمحاكم الاهلية والشريعة عدد ٧٥ سنة ١٩٠٣ ص ٢٨٨ )

(٢) ريبير رقم ٧٨٨ - نقض فرنسا ١٩ تموز ١٩٣٣ سيره ي ، ١٩٣٣ ، ١٠ ، ٣٢٩ وتعليق روسو - كانون الثاني ١٩٣٦ سيره ي ، ١٩٣٦ ، ١٤ ، ٢٣٠ - استئناف باريس ٨ كانون الثاني ١٩٠٠ دالوز ١٩٠٢ ، ٢٠ ، ١٠٥ وتعليق لاكور .

(٣) باردسو جزء رقم ١٠٤٦ - استئناف بوردو ٩ تموز ١٨٣٠ سيره ي ، ١٨٣١ ، ٢٠١٨٣١ - ٧٥ - استئناف غرنوبيل ٩ تموز ١٨٣١ سيره ي ، ١٨٣٢ ، ١٨٣٢ ، ٣٢٣ - استئناف دويه ٣ شباط ١٨٧٦ دالوز ١٨٧٧ ، ١٠ ، ١٤٠ - استئناف ديجون ٢٨ شباط ١٨٨٠ جريدة الشركات عام ١٧٨٠ ص ٥٠١ .

ورأى غيرهم ان ما يميز شركة المحاصة عن غيرها من الشركات هو صفتها المستترة (Caractère occulte) اي انه ليس لها وجود تجاه الغير ، وان ما يقوم به الشركاء من اعمال انما تعود نتائجها الحقوقية على شخص الشريك لا على مجموع الشركاء<sup>(١)</sup> . وقد رجع الاجتهاد القضائي عن رأيه الاول وايد هذه النظرية<sup>(٢)</sup> ، حتى ان المشرع الفرنسي اخذ بها في القانون الصادر في ٢٤ حزيران سنة ١٩٢١ الذي جاء معدلا للنصوص المتعلقة بشركات المحاصة ، كما اخذ بها التشريع السوري في المادة ٣٣١ من قانون التجارة التي اتينا على ذكرها. على ان الاجتهاد لاحقا خيراً ان هذه النظرية لا تكفي دائماً لتمييز شركات المحاصة عن غيرها ، فقد لا تقوم شركة تضامن مثلاً باجراءات الشهر اللازمة فتبقى مستترة بالنسبة للجمهور ، دون ان يغير ذلك من طبيعتها ، اذ تبقى شركة تضامن ولكنها باطلة بالنسبة للغير وفيما بين الشركاء كما ذكرنا ، ولا تنقلب الى شركة محاصة بمجرد عدم شهر عقد تأسيسها<sup>(٣)</sup> .

وقد تظهر ايضاً شركة المحاصة للوجود فتعلن عن نفسها وتشر عقد تأسيسها دون ان يغير ذلك من نوعها<sup>(٤)</sup> . على ان الاجتهاد القضائي اللبناني خالف

(١) الوزه جز ١ رقم ٤٠٧ - بيداريد جزء ٢ رقم ٤٣١ - هوبان جزء ١ رقم ٢٤٥  
ليون كان ورينو جزء ٢ رقم ١٠٥٣ - روسو جزء ٢ رقم ١٧٣٢  
(٢) استئناف باريس ٢٧ كانون الثاني ١٧٧٦ سيره ي ١١٠٢، ١٨٨٠ - نقض فرنسا  
٣٠ تموز ١٩٠٧ جريدة الشركات عام ١٩٠٨ ص ٣٥٠ - ٢٨ آذار ١٩٠٨ جريدة الشركات  
عام ١٩٠٨ ص ٣٤٢ - ٢١ تشرين الاول ١٩٤١ سيره ي ١٥٠١، ١٩٤٣ .  
(٣) استئناف مونيبييه ٣٠ نيسان ١٩٣٧ جريدة الشركات عام ١٩٣٨ ص ٤٩٢ .  
(٤) نقض فرنسا ١٥ تشرين الاول ١٩٤٠ سيره ي ١٩٤٢، ١٠٨٠ هذا وان امر  
تعيين نوع الشركة واعتبارها محاصة او تضامن او توصية يعود لقضاة الموضوع ، ويجرج عن =



الاجتهاد الفرنسي اذ جاء في قرار لمحكمة استئناف لبنان ما فحواه : « ان الشركة المحاصة التي تتعرف الى الغير بهذه الصفة يجوز ان تعامل بالنظر اليه كشركة فعلية ، ويحق عندئذ للاشخاص الثالثين الدائنين الا يقتصروا بملاحقتهم على الشريك المديون ، بل ان يلاحقوا ايضا مباشرة الشركاء الآخرين ، ويعتبر جميع الشركاء متضامنين فيما بينهم » (١) .

وقد ايد المشرع السوري هذا الاجتهاد اذ نصت المادة ٣٣٦ من قانون التجارة على انه « لا يكون للغير رابطة قانونية الا مع الشريك الذي تعاقده معه ، على ان شركة المحاصة الذي تظهر تجاه الغير بهذه الصفة يجوز ان تعامل بالنسبة اليه كشركة فعلية » .

وفي الحقيقة ان ما يميز شركة المحاصة عن غيرها من الشركات ، هو ان اتفاق الشركاء لا يخلق شخصاً اعتبارياً مستقلاً عنهم ( المادة ٣٣٥ تجاري ) ، و بعبارة اخرى ان شركة المحاصة لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية على خلاف سائر الشركات التجارية والمدنية .

٣٠٠ - وينتج عن ذلك امور كثيرة اهمها :

١ - ليس لشركة المحاصة اسم تجاري ، او عنوان ، او مركز ، او جنسية . (٢)

= اختصار محكمة النقض ( نقض فرنسا ) كانون الثاني ١٨٤٠ سيرة ١٨٤٠ ، ١٠ ، ١٩٠١ ، ٨ ايار ١٨٦٧ سيرة ١٨٦٧ ، ١٠ ، ٣١٣ ، ٢١ اذار ١٨٧٦ سيرة ١٨٧٩ ، ١٤ ، ٤٥٩ - ٨ تموز ١٨٨١ سيرة ١٨٨١ ، ١٠ ، ٣٥٧ ، ٢٦ آب ١٨٧٩ سيرة ١٨٧٩ ، ١٤ ، ٤٠٤ - ٣١ تموز ١٨٩٣ سيرة ١٨٩٦ ، ١٤ ، ٢٩٤ )

(١) استئناف لبنان ١٥ كانون الاول ١٩٠٨ النشرة القضائية اللبنانية عام ١٩٤٩ ص ٣١٦ .

(٢) هوبافان وبوفيو جزء ١٠ رقم ٣٢٧ - تالير وبيك جزء ٣ رقم ١٩٩٥ - نقض =

وإذا اتخذت الشركة لنفسها مركزاً أو عنواناً تجارياً، فإنه يحق للمحاكم اعتبارها من نوع شركات التضامن أو التوصية، ولو اطلقت على نفسها، في عقد تأسيسها، اسم المحاصة<sup>(١)</sup>.

٢ - ليس لشركة المحاصة، تجاه الغير، رأسمال خاص بها، ولذلك يبقى كل شريك مالكا للحصة التي قدمها الا اذا جرى الاتفاق على خلاف ذلك، كما سنرى.

٣ - لا تقبل الدعوى المقامة باسم الشركة ولا يجوز مقاضاتها، بل تقام الدعوى من الشريك او عليه بصفته الشخصية<sup>(٢)</sup>.

٤ - لا يمكن شهر افلاس الشركة، بل يترتب على التوقف عن الدفع افلاس الشريك الذي تعاقد مع الغير اذا كانت له صفة التاجر<sup>(٣)</sup>.

---

= فرنسا ٨ كانون الثاني ١٨٤٠ سيره ي ١٩٤٠، ١٩٨٤، ١٩٤٠ - ٣٠ تموز ١٨٧٧ دالوز ١٨٧٨  
٢٩٠٤١ - ٢٨ تشرين الثاني ١٩٠٤ دالوز ١٩٠٦، ١٩٠٤، ٣١ اذار ١٩٣٦ دالوز  
الاسبوعي ١٩٣٦ ص ٣٠٠ .

(١) استئناف بوردو ٦ شباط ١٨٤٩ سيره ي ١٨٤٩، ٢٠، ١٨٤٩ - استئناف نانسي  
٢٥ نيسان ١٨٥٣ سيره ي ١٨٥٥، ٢٠، ٢٣٥ - استئناف كولار ٢٣ حزيران ١٨٥٧  
دالوز ١٨٥٧، ٢٠، ٤٤ - نقض فرنسا ٢٩ تموز ١٨٦٣ سيره ي ١٨٦٣، ١٠، ٤٧١  
- ١٩ شباط ١٨٦٨ سيره ي ١٨٦٨، ١٠، ٢٩٨ - ٢٢ كانون الاول ١٨٧٤ سيره ي  
١٨٧٥، ١٠، ٢١٤ - ٩ اذار سيره ي ١٨٧٧، ١٠، ١٠٣ - ٢٨ حزيران ١٨٩٣ دالوز ١٨٩٣،  
٤٨٨، ١ .

(٢) استئناف لبنان قرار رقم ٢٣ تاريخ ٣١ اذار ١٩٤٦ النشرة القضائية اللبنانية  
عام ١٩٤٦ ص ٢٠٩ - نقض فرنسا ٣ كانون الاول ١٩١٤ دالوز ١٩١٦، ١٤، ١٩١  
- ١٥ تشرين الاول ١٩٤٠ سيره ي ١٩٤٢، ١٠، ٥٨٤ - استئناف باريس ٥ اذار ١٩٤٦  
جريدة المدلية ١٩٤٦، ١٠، ٢٠٣ .

(٣) هوبان وبوفيو جزء ١٤ رقم ٢٥١ - لاكور وبوترون رقم ٧٢٤ - نقض فرنسا  
٩ شباط ١٩٠٣ جريدة الشركات عام ١٩٠٤ ص ٥٥ - استئناف كان ١٨ ايار ١٨٦٤ =



## الفرع الثاني

### تأسيس شركات المحاصة

موضوع الشركة

٣٠١- يختلف الموضوع، الذي تنشأ من أجله شركة المحاصة، بين شركة  
وأخرى. فقد تنشأ للقيام بأعمال مدنية، فتحكم عقد الشركة عندئذ قواعد  
القانون المدني<sup>(١)</sup>، أو تنشأ لاستثمار مشروع ذي صفة تجارية، فتطبق عليها  
أحكام قانون التجارة وخاصة ما يتعلق منها بوسائل اثبات وجودها كما سنرى<sup>(٢)</sup>.  
وقد تكون شركة المحاصة ذات صفة مختلطة، أي مدنية بالنسبة لبعض  
الشركاء، وتجارية بالنسبة لبعضهم الآخر<sup>(٣)</sup>.

= سيرمي ١٨٦٥، ١٠٣، ٢، استئناف روان ٣ كانون الثاني ١٨٩٨ جريدة الشركات عام  
١٨٩٨ ص ٤٠٤

(١) نقض فرنسا ١٧ تموز ١٨٦٦ سيرمي ١٨٦٦، ١٠١، ١٤٠، ٣٧٤، استئناف دويه ٣  
كانون الثاني ١٨٦٩ دالوز ١٨٧٢، ٩٠ - محكمة سيدان المدنية ١٠ تموز ١٩٣٤ سيرمي  
١٩٣٥، ٢، ٢٤ - محكمة لاون الجزائية ٣ تشرين الثاني ١٩٣٤ دالوز الاسبوعي  
١٩٣٥ ص ٦٤ - استئناف مونييليه ٢٧ نيسان ١٩٣٧ دالوز الاسبوعي ١٩٣٧  
ص ٤١٤ .

(٢) نقض فرنسا ٢٩ تشرين الثاني ١٨٩٠ دالوز ١٨٩٢، ١٠٤، ١ - ٢٨ نيسان  
١٩٠٣ دالوز ١٩٠٣، ١٠٤، ٢٧٢، استئناف دويه ٢٦ تموز ١٩٠٦ جريدة الشركات عام  
١٩٠٧ ص ٤٣ - نقض فرنسا ٢٥ ايار ١٩٤٠ جريدة الشركات عام ١٩٤٢ ص  
٤١ - ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٦ مجلة الاسبوع الحقوقي ١٩٤٧، ٢، ٣٥٣٢ .  
وتعليق باستيتان .

(٣) محكمة السين المدنية ٤ حزيران ١٨٩٦ سيرمي ١٨٩٩، ٢١٧، ٢٠

ويجب ان يكون موضوع الشركة مشروعاً ، اي غير مخالف للنظام العام او الآداب ، فاذا تأسست شركة محاصة بقصد التلاعب في اسعار البضائع او التأثير على نتيجة المزايدة العامة ، اعتبرت هذه الشركة باطلاً بطلاناً مطلقاً. (١)

اثبات الشركة

٣٠٢- ينظم شركاء المحاصة ، على الغالب ، عقداً خطياً فيما بينهم يتضمن الشروط التي اتفقوا عليها ، وخاصة ما يتعلق منها بمدة الشركة وموضوعها وادارتها وانصبة كل شريك في الربح والخسارة (٢) .

ولم يقيد القانون الاتفاقات باشاء شركة محاصة بأي شرط يحد من حرية المتعاقدين ( عدا ما يتعلق منها بتطبيق المبادئ العامة المتعلقة بعقد الشركة ) سواء فيما يتعلق باهلية المتعاقدين او بالرضا او بالسبب المشروع او بالمساهمة في الارباح والخسائر اذ جاء في المادة ٣٣٢ من قانون التجارة ان « الاتفاقات التي تعقد بين ذوي الشأن تعين بحرية تامة الحقوق والالتزامات المتبادلة بين الشركاء ، وتقاسم الارباح والخسائر فيما بينهم ، مع الاحتفاظ بتطبيق المبادئ العامة المختصة بعقد الشركة » .

على ان اثبات وجود شركة المحاصة ، خلافاً للقاعدة العامة ، لا يحتاج الى الكتابة حتى في علاقات الشركاء ببعضهم . ولم يكتف المشرع بايراد هذا

(١) راجع المواد ٦٧٠ وما يليها من قانون العقوبات .

(٢) فيما يتعلق بشركات المحاصة التي تفسأ بصورة فعلية راجع نقض فرنسا ٢١ تشرين

الاول ١٩٤١ سيره ي ١٩٤٣ ، ١٥١٠ - ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٦ مجلة الاسبوع الحقوق ١٩٤٧ ، ٢ ، ٣٥٠٢ وتعليق باتيسان .



المبدأ في المادة ٥٦ من قانون التجارة التي استثنت ، صراحة ، شركات المحاصة من الاثبات الخطي بقاها : « جميع الشركات التجارية - ما عدا شركات المحاصة - يجب اثباتها بعقد مكتوب » ، بل رددته ثانية عند بحثه في شركات المحاصة فنصت المادة ٣٣٣ من القانون المذكور على انه « يمكن اثبات وجود الاتفاقات المتقدم ذكرها بجميع طرق الاثبات المقبولة في المواد التجارية » .  
ويطبق المبدأ المذكور ايضاً في اثبات التعديلات التي قد تطرأ على هذه الاتفاقات اثناء وجود الشركة (١) .

وبالاستناد الى المادة ٢٣٣ المذكورة ، اقر الاجتهاد امكان اثبات وجود شركة المحاصة والتعديلات الطارئة على العقد بوسائل الاثبات التالية :

- (١) بالكتابة ، ولو نظم من عقد الشركة نسخة واحدة فقط (٢) .
- (٢) بالدفاتر التجارية او المراسلات المتبادلة بين الشركاء (٣) .
- (٣) بالشهود ، اذا رأت المحكمة وجوب قبول الاثبات بالشهادة ، حتى ولو لم يوجد بدء اثبات بالكتابة (٤) .

---

(١) نقض فرنسا ١٠ كانون الثاني ١٨٣١ سيره ١٨٣٢ ، ١٤ ، ٢٠٧ - ٣٠ تموز ١٨٧٧ دالوز ١٤ ، ١٨٧٧ ، ١٠٣ - ٢٠ تشرين الثاني ١٨٩٠ دالوز ١٤ ، ١٨٩٢ ، ١٠٤ .  
(٢) هوبان وبوفيو جزء ١ رقم ٣٣٢ - بمكس هذا الرأي تالير وبيك جزء ٣ رقم ٣٠١٧ - استئناف ، كوار ١٨ آب ١٨١٦ سيره ١٨١٧ ، ٢٤ ، ٠٨٤ .  
(٣) نقض فرنسا ٣ كانون الثاني ١٨٦٠ سيره ١٨٦٠ ، ١٠ ، ٢٨ - ٨ كانون الثاني ١٩٠٦ دالوز ١٤ ، ١٩٠٦ ، ٢٦٣ .

(٤) هوبان وبوفيو جزء ١ رقم ٢٨٩ - تالير وبيك جزء ٣ رقم ٢٨٩ - نقض فرنسا ٣٠ تموز ١٨٧٧ سيره ١٤ ، ١٨٧٧ ، ٤٧٣ - ٢٩ نيسان ١٨٩٠ جريدة الشركات عام ١٨٩٢ ص ١٠ - استئناف اورليان ١١ آب ١٨٨٥ جريدة الشركات عام ١٨٨٦ ص ٢٠ .

٤) بالقرآن (١) .

٥) بالاقرار واليمين الحاسمة (٢) .

### حصص الشركاء في شركات المحاصة

٣٠٣ - لا بد لتحقيق المشروع الذي تأسست شركة المحاصة من اجله من مال يتعهد الشركاء بتقديمه ، كما هي الحال في سائر انواع الشركات المدنية والتجارية ، ولكن الفرق بين شركة المحاصة وسائر انواع الشركات الاخرى يظهر من انعدام الشخصية الاعتبارية في شركات المحاصة . وينتج عن ذلك انتفاء وجود ذمة خاصة بتلك الشركة مستقلة عن ذمم الشركاء ، وفي شركات التضامن او شركات التوصية او الشركات المغفلة تنتقل ملكية ما يقدمه الشريك كحصة له الى الشركة بوصفها شخصا اعتباريا ، واما في شركات المحاصة ، فلا بد من افتراض حالات ثلاثة :

(١) يحتفظ كل شريك بملكه حصته .

(٢) تنتقل ملكية جميع الحصص الى مدير الشركة .

(٣) تصبح جميع الحصص ملكا مشاعا بين الشركاء .

### الحالة الاولى

٣٠٤ - يتعهد الشريك ، في هذه الحالة ، بان يضع بعض الاموال تحت

(١) نقض فرنسا ٣٠ تموز ١٨٧٧ سيرهى ١٨٧٧، ١٨٧٧، ٤٧٣٠١، ٢٠ حزيران ١٨٨١

سيرهى ١٨٨٤، ٣٠٠١، ٢٩ نيسان ١٨٩٢ جريدة الشركات ١٠٨٩٢، ١٠٠١، ٢٦ تشرين الثاني

١٩٤٦ جريدة الشركات عام ١٩٤٨ ص ٧٣

(٢) نقض فرنسا ٣٠ تموز ١٨٦٢ سيرهى ١٨٦٣، ١٨٦٣، ١٣٦



تصرف مدير الشركة محتفظاً بملكيتها ما لم تكن من المثليات (١) . فاذا افلس مدير شركة المحاصة يحق للشريك ان يسترد حصته اذا كانت من القيميات ويدخل في التفليسة كسائر الدائنين العاديين اذا كانت تلك الحصة من المثليات (٢) .

وقد استخلص الاجتهاد من هذا المبدأ النتائج التالية :

- (١) ليس للشركة ذمة مستقلة ، كما اشرنا .
- (٢) تعتبر الاموال التي يكتسبها مدير الشركة ملكاً له ، ولو تم اقتناؤها بالنقود المسلمة اليه من الشركاء ، الا اذا وجد اتفاق مخالف . ويترتب على المدير ان يقدم الى شركائه حساباً بما يشتره وان توزع الارباح الناشئة عن بيع الاموال المشترية بين الشركاء وفقاً لاتفاقهم (٣) .
- (٣) في حال افلاس مدير شركة المحاصة ، لا تدخل الاموال - التي ليست

---

(١) هوبان ووفيو جزء ١٤ رقم ٣٣٦ - تاير وبيك جزء ٣ رقم ٢٠٣٣ -  
لاكور وبوترون رقم ٧٢٥ - نقض فرنسا ٢ حزيران ١٨٧٠ سيرهى : ١٨٧٠ ، ١٤١ ، ١٨٧٠ : ٦٠٣ -  
٢٢ كانون الاول : ١٨٧٠ سيرهى ١٨٧٥ ، ١٤١ ، ٤٦٠ - ٢ شباط ١٩٠١ جريدة  
الشركات عام ١٩٠٢ ص ١١٤ - ٧ ايار ١٩٠٢ سيرهى ١٩٠٢ ، ١٤١ ، ٤٥٠ : ٢٩ -  
حزيران ١٩٢٢ سيرهى ١٩٢٢ ، ١٤١ ، ٣١٦ - استئناف باريس ١٥ ايار ١٩١٤ جريدة  
الشركات عام ١٩١٥ ص ١٩٨ - ٢٢ كانون الاول ١٩٣٣ دالوز الاسبوعي  
١٩٣٤ ص ١٣٧ .  
(٢) نقض فرنسا ٢١ شباط ١٩١١ دالوز ١٩١٣ ، ١٠١ ، ١٦٧ - ٢٥ اذار ١٩٤١ دالوز  
الاسبوعي : ١٩٣٤ ص ١٣٧ .  
(٣) نقض فرنسا ١٣ نيسان ١٨٦٠ سيرهى ١٨٦٤ ، ١٤١ ، ٧٣ - ٢٢ كانون الاول  
١٨٧٤ سيرهى ١٨٧٥ ، ١٤١ ، ٢٦٠ - ٧ ايار ١٩٠٢ ، ٧ ايار ١٩٠٢ سيرهى ١٩٠٢ ، ١٤١ ، ٥٠٤ .

من المثليات - المسلمة اليه من قبل الشركاء في تفليسته ، بل يعتبر المدير وكيلا مؤتمناً عليها فيحق لكل شريك طلب استردادها عملاً باحكام المادة ٧٣٣ وما يليها من قانون التجارة . فاذا باع المدير هذه الاموال ودفعت قيمة المبيع الى التفليسة بعد شهر الافلاس ، يسترد الشريك قيمة المبيع من التفليسة (١) .

(٤) يحق لدائني الشركاء الشخصيين ان يحصلوا ديونهم من الاموال المسلمة الى المدير، بتوقيع الحجز الاحتياطي عليها بين يدي المدير وبالتنفيذ عليها (٢) . وكذلك يحق لدائني المدير الشخصيين التنفيذ على الاموال المخصصة لتحقيق المشروع الذي انشئت الشركة من اجله (٣) .

(٥) تتلف الاموال الموضوعه تحت تصرف المدير على حساب الشريك اذا كانت من القيميات ، الا اذا كان التلف ناشئاً عن خطر ملازم للمشروع نفسه ، فيتحمل عندئذ جميع الشركاء قيمة الأموال المتلفة (٤) .  
(٦) عند انحلال شركة المحاصة يستعيد كل شريك الاموال التي وضعها تحت تصرف المدير عينا اذا كانت لم تزل موجودة في جوزته (٥) .

- 
- (١) نقض فرنسا ٢ شباط جريدة الشركات عام ١٩٠٢ ص ١١٤ .  
(٢) نقض فرنسا ٥ ايار ١٨٥٩ سيره ١٨٥٩ ، ١ ، ٢٢٣ - ٢٢٢ كانون الاول ١٨٧٤ سيره ١٨٧٥ ، ١٠ ، ٢١٤ - ٢٧ حزيران ١٨٩٣ سيره ١٨٩٤ ، ١٨٩٤ - استئناف ايكس ٢ ايار ١٨٧١ سيره ١٨٧١ ، ٢ ، ٢٦١ - استئناف بوردو ٢٩ اذار ١٨٨٧ سيره ١٨٨٩ ، ٢٣ ، ٢٢٠ .  
(٣) نقض فرنسا ٥ ايار ١٨٥٨ سيره ١٨٥٩ ، ١٤ ، ٢٢٣ - كانون الاول ١٨٧٤ سيره ١٨٧٥ ، ١٠ ، ٢١٤ - ٢٧ حزيران ١٨٩٣ سيره ١٨٩٤ ، ٣٥٠ .  
(٤) استئناف بوانيه ٨ كانون الاول ١٨٩٢ سيره ١٨٩٨ ، ١٠ ، ٤٦٠ .  
(٥) استئناف باريس ٩ اذار ١٨٤٣ سيره ١٨٤٣ ، ٢ ، ٢٧٣ .



## الحالة الثانية

٣٠٥ - قد يتفق الشركاء على التخلي عن ملكية حصصهم، ولكن هذا التخلي لا يمكن ان يتم لمصلحة الشركة نفسها اذ ليس لها ذمة مستقلة لانتفاء الشخصية الاعتبارية عنها، فيصبح المالك للحصص في هذه الحالة، هو المدير شخصياً. وتنتقل ملكية الحصص الى المدير في حالتين: الاولى، كما ذكرنا اذ تبين من نصوص عقد الشركة، الصريحة او الضمنية، ان الشركاء قصدوا التخلي عن ملكية حصصهم، مها تكن ماهية هذه الحصص الحقوقية، والثانية اذا كانت هذه الحصص اموالاً مثلية واختلطت باموال المدير (١).

ويجب على المدير في هذه الحالة ان يستعمل تلك الأموال في الجهة المخصصة لها، اي في استثمار المشروع الذي تأسست شركة المحاصة من اجله، وذلك تحت طائلة المسؤولية المدنية تجاه الشركاء والمسؤولية الجزائية، عند الاقتضاء، بجرم اساءة الأمانة (٢).

## الحالة الثالثة

٣٠٦ - وقد يتفق الشركاء، اخيراً، على ان الاموال التي يقدمونها كحصة لهم في الشركة تصبح ملكاً مشتركاً فيما بينهم. ففي هذه الحالة يصبح كل شريك مالكا على الشيوع لهذه الاموال فيقتضي، عند حل الشركة، تطبيق قواعد القسمة التي نص عليها القانون المدني لتوزيع الاموال المشتركة

(١) نقض فرنسا ٢٥ اذار ١٩٤١ دالوز الاسبوعي عام ١٩٤١ ص ١٧٨ .

(٢) نقض فرنسا ٢١ تشرين الاول ١٩٤٠ جريدة الشركات عام ١٩٤٤ ص ١٠٤ .

بين الشركاء (١) .

### فوائد التأخير

٣٠٧ - وقد اختلف الفقهاء فيما اذا كانت فوائد التأخير تترتب على الشريك ، بالنسبة لما تعهد بتقديمه من مال كحصه له في الشركة ، اعتباراً من تاريخ الاعذار او المطالبة القضائية او من تاريخ استحقاق ماتعهد به ، فيبين يرى بعضهم ان فوائد التأخير لا تلزم الشريك الا من تاريخ الاعذار او المطالبة القضائية ، على اعتبار ان شركة المحاصة لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية (٢) ، يخالف معظم الفقهاء هذا الرأي معتبرين ان نص المادة ٤٨٧ من القانون المدني ورد بصورة عامة ولا ينحصر مفعوله بالشركات ذات الشخصية الاعتبارية (٣) وكذلك اذا اخذ احد شركاء المحاصة او احتجز مالا يعود للشركة لزمته فوائده من يوم اخذه او احتجازه بدون حاجة الى مطالبة قضائية او اعذار (المادة ٤٩٠ فقرة ١ مدني) (٤) .

(١) نقض فرنسا ٢٣ اذار ١٨٧٠ دالوز ١٨٧٠ ، ١٠ ، ١٨٧٠ ، ١٢٤ ، ٢٧ - حزيران ١٨٩٣ دالوز ١٨٩٣ ، ١٠ ، ٨٨٠ ، ٧ - كانون الثاني ١٩٣٦ سيرمي ١٩٣٦ ، ١٠ ، ١٣٠٠ - ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٠ جريدة الشركات عام ١٩٤٤ ص ١٠٥ .  
(٢) بول . موسوعة شركات المحاصة النظرية والعملية ، رقم ١٣٧ - روسو الشركات التجارية الفرنسية والاجنبية ، رقم ٣٠٢٧ .

(٣) هوبان وبوفير جزء ١ رقم ٣٣٥ - تالير وبيك جزء ٣ رقم ٢٠٢٥ - ايسكارا الشركات التجارية ، جزء ١ رقم ٤٨٧ - وقد نصت المادة ٤٧٨ من القانون المدني على مايلي : « اذا تعهد الشريك ان يقدم حصته في الشركة مبلغاً من النقود ، ولم يقدم هذا المبلغ ، لدمته فوائده من وقت استحقاقه من غير حاجة الى مطالبة قضائية او اعذار ، وذلك دون اخلال بما قد يستحق من تعويض تكفيلي عند الاقتضاء» .

(٤) استئناف باريس ١٥ ايار ١٨٦٨ جريدة محاكم التجارة الجزء ١٧ رقم ١٧٥



وبالعكس ، اذا امد احد الشركاء الشركة من ماله او انفق في مصلحتها شيئاً من المصروفات التافهة عن حسن نية وتبصر ، وجبت له على الشركة فوائده هذه المبالغ من يوم دفعها ( المادة ٤٩٠ فقرة ٢ مدني ) (١) .

#### مدة الشركة

٣٠٨ - يعين اتفاق الشركاء ميعاد اقتضاء شركة المحاصة ، فقد تنشأ الشركة لمدة معينة فتنتضي عندئذ بانتهاء العمل الذي وجدت من اجله .  
وإذا كانت شركة المحاصة تؤسس على الغالب للقيام بمشروع يتطلب وقتاً قصيراً ، فقد اجاز الاجتهاد مشروعية انشاء شركة محاصة لاستثمار مشروع طويل الامد ، كاصدار جريدة يومية او دورية مثلاً (٢) .

#### وضع الحصص الحقوقية

٣٠٩ - يشبه الوضع الحقوقية للحصص ، في شركات المحاصة ، وضعها في شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة ، فهي عبارة عن حقوق غير مادية ( Droits incorporels ) لا تمثل باسناد قابلة للتفرغ او الانتقال ، ويثبت حق الشريك عليها من نصوص عقد الشركة .

ويظهر الفرق بين وضع الحصص في شركات المحاصة ووضعها في شركات الاموال في ان المشرع نص صراحة ، في المادة ٣٣٧ من قانون التجارة ، على انه

---

(١) نقض فرنسا ٢١ تموز ١٨٨٤ سيرمي ١٠١٨٨٦ ، ٢٩١ - ٢٩ آذار ١٩٠١ سيرمي ١٩٠١ ، ٢١٦٠ - بعكس هذا الرأي نقض فرنسا ١١ ايار ١٨٥٧ سيرمي ١٨٥٧ ، ١٠١٨٥٧ ، ٨٤٣ - ٢٠ آذار ١٩٠٠ سيرمي ١٩٠٢ ، ٣٢١٤١ .  
(٢) استئناف باريس ٩ آذار ١٩٤٣ ، ٥٧٣ ، ٢٤١٩٤٣ .

لا يجوز لشركة المحاصة ان تصدر اسهماً او اسناداً قابلة للتفرغ او التداول لمصلحة الشركاء . ويلاحظ ان النصوص المتعلقة بشركات الاشخاص التي اتينا على ذكرها ، لا تتضمن مثل هذا المنع القانوني .

وقد ايد اجتهاد المحاكم المستمر <sup>(١)</sup> ماورده المشرع في المادة ٣٣٧ المذكورة .

على ان الاجتهاد اختلف في مؤيدات النص المذكور ، فبينما ترى بعض المحاكم بطلان الاسناد التي تصدرها الشركة ، وبالتالي بطلان عمليات البيع الجارية على هذه الاسناد <sup>(٢)</sup> ، يقول رأي آخر ان حق المحاكم ان تعتبر الشركة التي تصدر اسناداً قابلة للتفرغ والانتقال من نوع شركات التوصية المساهمة الفعلية <sup>(٣)</sup> .

ولكن الرأي السائد يميل الى اعتبار شركة المحاصة باطلة اذا خالفت احكام المادة ٣٣٧ من قانون التجارة <sup>(٤)</sup> .

واخيراً تنتقل ملكية حصص الشركاء وفقاً للقواعد العامة التي تحكم انتقال الحقوق غير المادية .

- (١) محكمة تجارة السين ١٠ كانون الاول ١٩٠١ جريدة الشركات عام ١٩٠٢ ص ٣٧٠ - استئناف ليون ٢٣ كانون الاول ١٩٠٠ .
- (٢) استئناف باريس ٨ كانون الثاني ١٩٠٠ دالوز ٢، ١٩٠٢، ١٠٥، ٢، وتعليق لاكور
- استئناف ليون ٢٣ كانون الاول ١٩٠٠ جريدة الشركات عام ١٩٠٥ ص ٤٩٥ -
- استئناف باريس ٢٧ حزيران ١٩٠٥ دالوز ١٩٠٨، ٣٩٥، ٢، محكمة السين الجزئية ١٩ آذار ١٩٠٧ دالوز ١٩٠٨، ٣٩٥، ٢، وتعليق لاكور .
- (٣) محكمة تجارة ليون ٩ شباط ١٩٠٥ جريدة الشركات عام ١٩٠٥ ص ٥٠٥
- (٤) ايسكارا ، الشركات التجارية . جزء ١ رقم ٨٩ - تقض فرنسا ٢٨ كانون الثاني ١٩١٤ جريدة الشركات عام ١٩١٤ ص ١٠٠ .



## الفرع الثالث

### ادارة شركات المحاصة

#### مدير الشركة

٣١٠ - يتولى ادارة شركة المحاصة مدير واحد او اكثر يعين على الغالب بمقتضى نص يتضمنه عقد الشركة ، واذا لم ينظم عقد خطي او لم يتضمن العقد تعيين مدير للشركة يتولى جميع الشركاء اعمال الادارة وفقاً للقاعدة العامة . ولكن العقود التي يجريها الشريك مع الغير تتم دائماً باسمه الشخصي لا بالنيابة عن الشركة ، لانتهاء الشخصية الاعتبارية عنها . وقد اراد المشرع ان يؤكد هذا المبدأ ، فنصت الفقرة الاولى من المادة ٣٣٦ على انه « لا يكون للغير ابطه قانونية الا مع الشريك الذي تعاقد معه » .

ويكتسب مدير شركة المحاصة صفة التاجر اذا كان المشروع الذي تأسست الشركة من اجله تجارياً ، وقد يكون المدير شريكاً في الشركة او شخصاً غريباً عنها (١) . وتحدد مدة المدير في عقد الشركة . ويعين المدير النظامي غالباً لمدة وجود الشركة ، ولا يجوز عزل المدير بدون مبرر مشروع (٢) .

يجب على المدير ان يمتنع عن اي نشاط يلحق الضرر بالشركة او يكون مخالفاً للغرض الذي انشئت من اجله (المادة ٤٨٩ ققرة ١ مدني) (٣) .

(١) نقض فرنسا ٣ كانون الاول ١٨٩٠ جريدة الشركات عام ١٨٩٠ ص ٣١٠

(٢) هوبان وبوفيو جزء ١٤ رقم ٢٣٨ - تالير ويك جزء ٣ رقم ٢٦ ٢ .

(٣) نقض فرنسا ٢ كانون الثاني ١٩٠١ دالوز ١٩٠١ ، ٢٤٤١ ، استئناف باريس

١٠ ايار ١٨٨٩ جريدة الشركات عام ١٨٩٠ ص ٧٨ .

ويعين عقد الشركة الاجرة التي يستحقها المدير، وتكون هذه الاجرة غالباً نسبة مئوية من ارباح الشركة الصافية . واذ لم يتضمن عقد الشركة تعيين اجرة المدير فمن حقه ان يطالب بتعويض عن اعمال الادارة عملاً باحكام المادة ٣٦٨ من قانون التجارة التي تنص على مايلي : « ١٥ - في المواد التجارية يستحق الوكيل الاجر في جميع الاحوال ما لم يكن هنالك نص مخالف ، ٢ - واذ لم يحدد هذا الاجر في الاتفاق فيعين بحسب تعريف المهنة او بحسب العرف او الظرف » (١) .

#### سلطة مدير الشركة

٣١١ - تحدد سلطة المدير عادة في عقد الشركة . ولكن هذا التحديد لا اثر له بالنسبة لعلاقات الشركاء فيما بينهم ، اما بالنسبة للغير فالمدير لا يتعاقد باسم الشركة وفي حدود السلطة الممنوحة له، بل باسمه الشخصي ويلتزم بهذه الصفة. فسلطة المدير اذن واسعة لاحد لها وهي تفوق سلطة المدير في الشركات المحدودة المسؤولية ، لأن ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون التجارة من ان تحديد سلطة المدير في الشركات المحدودة المسؤولية لا يسرى على الغير، ليس معناه انه يحق للمدير في هذه الشركات ان يلزمها تجاه الغير حتى بالنسبة للاعمال التي تتعدى موضوع الشركة نفسه . اما في شركات المحاصة فهذا القيد غير وارد ايضاً بالنسبة لعلاقات المدير بالغير طالما انه يتعاطى العمل باسمه الشخصي ولا وجود للشركة مطلقاً بالنسبة للغير .

(١) استئناف رين ٢٩ نيسان ١٨٨١ سيره ي ١٨٨٦ ، ٢٤٢ - نقض فرنسا آب

١٨٨٣ دالوز ١٨٨٤ ، ١٤٣٥٧ .



وينتج عن ذلك ان جميع ما يقوم به المدير من اعمال قانونية ، بالنسبة للاموال والقيم والبضائع الموضوعة تحت تصرفه من قبل شركاء المحاصة ، يسري مفعولها عليهم. فاذا خرجت هذه الاعمال عن حدود السلطة المعطاة للمدير فليس للشركاء ان يدعوا ببطلان التصرفات التي قام بها المدير بل ينحصر حقهم في ملاحقة المدير بدعوى المسؤولية المدنية عما اصابهم من ضرر (١) ، الا اذا ثبت من ملاسبات القضية سوء نية الشخص الذي تعاقد معه (٢) .

ولا يحق للمدير ان ينيب عنه غيره للقيام باعمال الادارة ، تحت طائلة المسؤولية تجاه الشركاء (٣) . ولكن هذا المنع لا يحول دون توكيل الغير في بعض الاعمال ويعتبر المدير مسؤولاً عن اعمال وكيله تجاه الشركاء كما يعتبر الوكيل نفسه مسؤولاً مباشرة تجاههم (٤) .

#### واجبات المدير والشركاء

٣١٢ - يجب على المدير ، بصفته وكيلاً مأجوراً ، ان ييندل في ادارة الشركة عناية الرجل المعتاد Bon père de famille ( المادة ٦٧٠ فقرة ٢ مدني). فعليه ان يقوم بجميع الاعمال الضرورية لتحقيق الغاية التي انشئت

(١) نقض فرنسا ٥ أيار ١٨٥٨ سيرهبي ١٨٥٩ ، ١ ، ٢٢٣ - ٢٤ آذار ١٩٠٣ سيرهبي ١٠ ، ١٩٠٣ ، ٤٥٦ - استئناف كان ٧ تموز ١٩٠٩ جريدة الشركات عام ١٩١٠ ص ٣١٦ - نقض لبنان ٣٢ ايار ١٩٢٩ جريدة المحاكم اللبنانية السورية السنة الخامسة ص ١١ .

(٢) استئناف باريس ١٦ ايار ١٨٨٩ جريدة الشركات عام ١٨٩٠ ص ٧٨ .

(٣) محكمة السين التجارية ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٢ مجلة الحقوق المصرفية عام ١٩٢٢ -

١٩٢٣ ص ٢١٥ .

(٤) استئناف روان ٣١ آذار ١٨٧٤ دالوز ١٨٧٦ ، ٢ ، ٧١ .

الشركة من اجلها وان يتقيد بالشروط المنصوص عليها في عقد الشركة .  
ويلزم المدير بان يقدم الى شركائه حسابا عن اعماله . ويعتبر باطلا كل  
نص مخالف (١) .

ويجب - مبدئياً - ان لا يتدخل الشركاء غير المفوضين بالادارة في اعمال  
الشركة ، الا اذا انتدبهم المدير للقيام ببعض هذه الاعمال (٢) ، فان اشترك احدهم  
باعمال الادارة اصبح مديناً متضامناً مع المدير بالنسبة لهذه الاعمال ، عملاً  
بالقواعد العامة (٣) .

ويحق للشركاء مراقبة اعمال المدير ومطالبته بتقديم حساب دوري عن  
تلك الاعمال (٤) .

#### علاقة الشركاء بالغير

٣١٣ - لما كان كيان الشركة منحصراً بين المتعاقدين وغير معد لاطلاع  
الغير عليه ، فان الأشخاص الذين يتعاملون مع الشركة يتعاقدون في الحقيقة مع

- 
- (١) محكمة تجارة بروكسل ٧ نيسان ١٩٠٨ مجلة الاجتهاد التجاري عام ١٩٠٨ ص ٣٢٠  
(٢) نقض فرنسا ٨ حزيران ١٩١٢ جريدة الشركات عام ١٩١٣ ص ٣٠٢ - ٨  
شباط ١٩٢٦ سيره ي ١٠١٩٢٦ ، ١٦١٠ .  
(٣) نقض فرنسا ٢٣ تموز ١٨٧٨ دالوز ١٨٧٨ ، ١٠١٨٧٨ ، ٨٨٠١ - ٣١ آذار ١٩٣٦  
دالوز الاسبوعي ١٩٣٦ ص ٣٠٠ - ٤ ايار ١٩٣٩ جريدة العدالة ١٩٣٩ ، ٢ ، ٢٩٣  
(٤) استئناف نانسي ٣ شباط ١٨٤٨ سيره ي ١٨٤٨ ، ٢٠١٩٤٨ - استئناف  
باريس ٢٦ كانون الثاني ١٨٦١ جريدة محاكم التجارة الجزء ١ ص ٢٩٦ - نقض فرنسا  
٨ تموز ١٨٨٧ سيره ي ١٠١٨٨٩ ، ١٠٢٥٢٠ - استئناف باريس ١٣ آذار ١٩١٢ جريدة  
الشركات عام ١٩١٣ ص ٤٢٧ - محكمة السين المدنية ٢٥ ايار ١٩١٧ جريدة الشركات  
عام ١٩١٨ ص ١٣ .



المدير بصفته الشخصية ويتحمل هذا الاخير وحده ، تجاه الغير ، نتائج العقود التي اجرها (١) .

وليس لدائني المدير اي امتياز او حق افضلية بالنسبة لدائنيه الشخصيين لعدم وجود ذمة مستقلة للشركة (٢) .

ولا يملك الشخص الذي تعاقد مع المدير حق الرجوع على الشركاء ، حتى ولو اثبت وجود الشركة ، عملاً بمبدأ نسبية العقود ، ولكن يحق له ذلك اذا تعاقد المدير باسم الشركاء (٣) او ظهرت الشركة تجاه الغير فاعتقد الشخص الذي تعاقد مع المدير انه يتعاقد مع شركة تضامن لاشركة محاصة (٤) .

(١) نقض فرنسا ٨ كانون الثاني ١٨٤٠ سيرهوي ١٨٤٠ ، ١٩ ، ١٠ - آب ١٨٧٠ سيرهوي ١٨٧٧ ، ١٠ ، ١٢١٤ - ٢١ آذار ١٨٧٦ دالوز ١٨٧٦ ، ١٠ ، ١٩٨ ، ٢٦ - آب ١٨٧٩ سيرهوي ١٨٧٩ ، ١٠ ، ٤٥٤ ، ١ - ١ آذار ١٩٣٦ دالوز الاسبوعي ١٩٣٦ ص ٣٠٠ - ٢١ تشرين الاول ١٩٤١ سيرهوي ١٩٤٣ ، ١٥ ، ١٠ .

(٢) نقض فرنسا ١٣ حزيران ١٨٤٦ ، ١٨٤٦ ، ٢٨٩ ، ٢٢ كانون الاول ١٨٧٤ دالوز ١٨٧٥ ، ١٠ ، ٢١٤ - استئناف دييون ٢٣ شباط ١٨٨٥ مجلة الشركات عام ١٨٨٥ ص ٦٩٩ - استئناف اورليان ١١ آب ١٨٨٥ مجلة الشركات عام ١٨٨٦ ص ٢٠ - استئناف بواتيه ٢٢ كانون الاول ١٨٨٧ مجلة الشركات عام ١٨٨٨ ص ٢١٧ - استئناف باريس ٩ كانون الثاني ١٩٣٢ جريدة الشركات عام ١٩٣٥ ص ٤٢٤ .

(٣) نقض فرنسا ٢٢ شباط ١٨٨٦ دالوز ١٨٨٦ ، ١٠ ، ٤٤ ، ٤ - ٣ كانون الاول ١٨٩٠ جريدة الشركات عام ١٨٩١ ص ٣١٠ - استئناف دوي ١٥ تموز ١٨٩٢ مجلة الشركات عام ١٨٩٣ ص ٢٠ .

(٤) نقض فرنسا ٢٤ حزيران ١٩٣١ مجلة الشركات عام ١٩٣١ ص ٣٥٦ - استئناف باريس ٢٨ شباط ١٩٢٩ جريدة الشركات عام ١٩٢٩ ص ٤٢٩ .

## الفصل الخامس

الشركات المحدودة المسؤولة

Sociétés à responsabilité limitée

تعريف الشركات المحمودة المسؤولة وتطورها

٣١٤ - يمكن تعريف الشركة المحدودة المسؤولة بأنها « شركة تجارية تتألف من شريك فاكثر، على ان لا يتجاوز العدد الخمسة والعشرين، لا يتمتعون بالصفة التجارية، ولا يسألون الا عن حصتهم في رأس المال، ولا يقسم رأس المال الى اسهم » .

لم يتعرض قانون التجارة الفرنسي الصادر عام ١٨٠٧ للشركات المحدودة المسؤولة. وقد ادخلت في التشريع الفرنسي بالقانون المؤرخ في ٧ آذار سنة ١٩٢٥ بعد النتائج الحسنة التي وصلت اليها، في التطبيق، في مقاطعتي الازناس والورين. وقد اخذ المشرع الفرنسي معظم الأحكام التي تضمنها القانون المؤرخ في ٧ آذار سنة ١٩٢٥ عن القانون الألماني المؤرخ في ٢٩ نيسان سنة ١٨٩٢، والمعدل بالقانون المؤرخ في ٢٠ ايار سنة ١٨٩٨. وتأثرت تشريعات الدول الاخرى



بالتشريع الألماني ، فوضعت النمسا قانونها المؤرخ في ٦ آذار سنة ١٩٠٦ نقلا  
عن القانون الألماني، واحتفظت تشكوسلوفاكيا بأحكام القانون المذكور بالقانون  
الصادر في ١٥ نيسان سنة ١٩٢٠ . وكذلك تأثر تشريع المجر بالتشريع الألماني  
بقانونه المتعلق بالشركات المحدودة المسؤولة الصادر عام ١٩٢٥ .

وقد أدى ادخال الشركات المحدودة المسؤولة في التشريع الفرنسي الى  
مبادرة التشريع البلجيكي بالأخذ بها بالقانون الصادر في ٩ تموز سنة ١٩٣٥ ،  
وتشريع لوكسمبورج بالقانون الصادر في ١٨ ايلول سنة ١٩٢٣ ، وتشريع  
مراكش بالقانون المؤرخ في ١ ايلول سنة ١٩٤٦ .

ولم يتعرض التشريع الانكليزي للشركات المحدودة المسؤولة ، ولكنه  
اوجد نوعا من الشركات شبيها بها يسمى بالشركات الخاصة private companies  
٣١٥- ومن الرجوع الى التقرير الموضوع من قبل اللجنة المكلفة بدراسة  
مشروع قانون التجارة اللبناني ، يتبين ان المشرع اللبناني لم يشأ ان يأخذ بهذا  
النوع من الشركات خشية التلاعب باعتبار ان الشركاء قد يعقدون ، تحت عنوان  
الشركة ، صفقات تجارية تربو على رأسمالها فلا يجد الدائنون ، في حال تأخر  
الشركة عن الدفع ، اي مسؤول تجاههم .

ويظهر ان المشرع السوري لم يخش هذا الاحتمال ؛ ولعله اعتقد ان تقييد  
تأسيس الشركة المحدودة المسؤولة بترخيص يصدر بقرار عن وزارة الاقتصاد  
هو خير ضامن للغير ، فادخلها في قانون التجارة مستوحيا أحكامها من  
التشريع الفرنسي .

الصفة المحققة للمركبة المحمودة المسؤولية

٣١٦ - اختلف علماء الحقوق في المكان الذي يجب ان تحتله الشركة المحدودة المسؤولية من التقسيم العلمي الذي اوردناه للشركات ، وفيما اذا كان يجب ان تعتبر من شركات الاشخاص القائمة على اساس الاعتبار الشخصي ومسؤولية الشركاء التضامنية، او شركات الاموال التي لا تأثير مطلقاً للاعتبار الشخصي في تكوينها .

فالقائلون بالرأي الاول يأتون بحجج قوية تدعم رأيهم اهمها ان للاعتبار الشخصي تأثيراً كبيراً في تكوين الشركة المحدودة المسؤولية. ويتمثل هذا الاعتبار في ان الشركة تتألف من عدد محدود من الشركاء يعرفون بعضهم بعضاً ويدخلون في الشركة على اساس الثقة المتبادلة بينهم ، بعكس شركات الاموال حيث لا يعرف الشركاء بعضهم ، وليس للثقة الشخصية اي تأثير في تكوينها. وفضلا عن ذلك ، فان ادارة الشركة المحدودة المسؤولية تعهد الى مدير يتمتع بصلاحيات واسعة دون ان تكون ثمة ضرورة لوجود مجلس ادارة ، كما ان رأسمال الشركة لا يقسم الى اسهم ، والحصص التي يتألف منها غير قابلة مبدئياً للتداول الا في حالات معينة وضمن شروط خاصة . وقد ايد الاستاذ ريبير الرأي القائل بأن موضع الشركة المحدودة المسؤولية هو في قسم شركات الاشخاص<sup>(١)</sup>.

اما القائلون بالرأي الثاني ، ومنهم الاستاذ ايسكارا<sup>(٢)</sup> ، فانهم يدعمون رأيهم

(١) ريبير ، موجز الحقوق التجارية ، ص ٣١٤ .

(٢) ايسكارا ، موجز الحقوق التجارية ، ص ٥٤٢ .



بحجج لا تقل أهمية عن الأولى ، منها ان مسؤولية الشركاء في الشركة المحدودة  
المسؤولية لا تتجاوز حصصهم من رأس المال، وان الشريك فيها لا يعتبر تاجراً  
بمجرد دخوله في الشركة .

## الفرع الاول

تأسيس الشركة

الترخيص الحكومي

٣١٧ - لم يشأ المشرع ان يترك الحرية للأفراد في تأسيس الشركات  
المحدودة المسؤولة، فاشترط سبق الاذن الحكومي ؛ الا انه ذهب في الترخيص  
مذهباً متساهلاً بالنسبة لما ذهب اليه في الشركات المغفلة ، فاكتمى بقرار يصدر  
عن وزير الاقتصاد . وهكذا يترتب على من يود تأسيس شركة محدودة  
المسؤولية ان يقدم الى وزارة الاقتصاد طلباً بالترخيص مع نسخة من نظام  
الشركة الاساسي موقع عليها من جميع المؤسسين . ويجب ان يصادق على  
تواقيع المؤسسين اما من الكاتب بالعدل او من موظف مختص في وزارة  
الاقتصاد او دواؤها في المحافظات .

ويحق لوزارة الاقتصاد ، بعد دراسة مشروع النظام الاساسي المقدم اليها ،  
ان تطلب من المؤسسين ادخال التعديلات اللازمة عليه ليصبح متفقاً وأحكام  
قانون التجارة .

يصدر القرار بالترخيص والمصادفة على النظام الاساسي خلال شهرين من تاريخ قيد طلب الترخيص في الوزارة . فاذا مضت هذه المدة دون صدور القرار ، اعتبر الطلب بتأسيس الشركة مرفوضاً . ويلاحظ ان المشرع لم ينص على طرق الطعن التي يحق للمؤسسين اتباعها في حال رفض الطلب ؛ وفي رأينا ان للمؤسسين الحق في مراجعة مجلس الدولة وفقاً للقواعد العامة .

### شهر الشركة

٣١٨ - تتفق اجراءات الشهر في الشركات المحدودة المسؤولة مع اجراءات الشهر التي نص عليها القانون بخصوص الشركات المغفلة . فيجب ، بادىء ذي بدء ، نشر قرار الترخيص والنظام الاساسي في الجريدة الرسمية ، وتقوم وزارة الاقتصاد بهذه الاجراءات . ويجب على المؤسسين ان يودعوا نسخة من عقد التأسيس والنظام الاساسي في ديوان المحكمة الابتدائية المدنية في مركز الشركة الرئيسي وان يسجلوا الشركة في سجل التجارة . ولم يكتف المشرع بهذه الاجراءات ، بل اوجب ان « يشهر اسم الشركة ، مضافاً عليه كلمة « محدودة » مع بيان رأسمالها في جميع مطبوعات الشركة من اوراق ورسائل وفواتير ونشرات وغيرها » ( المادة ٢٨٢ فقرة ٢ و٣ تجاري ) .

وقد رتب القانون على عدم ايداع نسخة من عقد التأسيس والنظام الاساسي في ديوان المحكمة وعدم التسجيل في سجل التجارة بطلان الشركة بطلاناً مطلقاً كما سنرى . غير انه اكتفى بجعل مديري الشركة مسؤولين شخصياً



وبالتضامن عن التزاماتها تجاه الغير اذا لم يقوموا باجراءات شهر الاسم في مطبوعات الشركة ( الفقرة ٤ من المادة ٢٨٢ تجاري ) .  
وقد ذهب الاجتهاد القضائي الى القول بان اهمال شهر الاسم في مطبوعات الشركة لا يؤدي الى بطلانها (١) .

### صفة الشركة واسمها

٣١٩ - تعتبر الشركة المحدودة المسؤولة ذات صفة تجارية ، مهما كان موضوعها وغايتها ، وتخضع من اجل ذلك الى احكام قانون التجارة والعرف التجاري ( المادة ٢٨٣ تجاري ) . فالشركة المحدودة المسؤولة تستهدف الافلاس عند تأخرها عن وفاء ديونها التجارية (٢) . على ان افلاس الشركة لا يؤدي الى افلاس الشركاء ، لأن صفة الشريك في الشركة المحدودة المسؤولة لا تكسب صاحبها الصفة التجارية .

وتستمد الشركة اسمها من غايتها او من اسم شخص طبيعي ، ويجوز ان يتضمن اسم الشركة اسم شخص او اكثر من المؤسسين او من غيرهم . واذا تضمن اسم الشركة اسم احد من المؤسسين ، فانه لا يصبح من اجل ذلك مسؤولاً عن ديون الشركة ، وهذا ما يميز الشركة المحدودة المسؤولة عن شركة التضامن وشركة التوصية بنوعها .

٣٢٠ - على انه يجب ، منعاً لكل التباس ، ان يتبع اسم الشركة

(١) نقض فرنسا ٢٦ كانون الاول ١٩٤٣ سبرهي ١٩٤٤ ١٠١٩٠٠ .

(٢) محكمة تجارة باريس ١٤ كانون الثاني ١٩٢٧ دالوز ١٩٢٧ ، ٢٤ ، ٢٦ وتعليق بيك

عبارة « محدودة » مع بيان مقدار رأسمالها . وقد جرى العرف ، نظراً لطول هذه العبارة في اللغة الفرنسية واللغة الألمانية، على الاكتفاء بالإشارة الى الحروف الاولى فيضاف الى اسم الشركة في اللغة الفرنسية S. A. R. L. وهي تقابل : Société à responsabilité limitée وفي اللغة الألمانية G. M. B. H. وهي تقابل : Gesellschaft Mit Beschränkter Haftung. أما في اللغة الانكليزية فتقابل هذه العبارة كلمة Ltd .

ويترتب على عدم ذكر كلمة « محدودة » وبيان رأس المال بعد اسم الشركة مسؤولية المديرين ، الشخصية والتضامنية ، تجاه الغير . على انه يشترط في ذلك ان يكون الغير قد خدع في نوع الشركة فاعتقدها شركة تضامن<sup>(١)</sup> . هذا فضلاً عن المسؤولية الجزائية اذ فرض القانون عقوبة الغرامة من مائتين الى الف ليرة سورية على كل من مديري الشركة الذي يهمل نشر اسم الشركة في جميع مطبوعاتها . او يهمل ذكر كلمة « محدودة » وبيان رأسمال الشركة بعد اسمها ( المادة ٢٨٢ فقرة ٥ تجاري ) .

### رأسمال الشركة

٣٢١ — حدد المشرع حداً ادنى لرأسمال الشركة فنصت الفقرة الأولى من المادة ٢٩١ من قانون التجارة على انه « لا يجوز ان يقل رأس المال عن خمسة

(١) استئناف كولمار ١٠ تشرين الاول ١٩٣٢ سيره ١٩٣٣، ٣٠٢؛ محكمة تجارة الهافر ٢٠ شباط ١٩٣٣ جريدة المدلية ٨ كانون الثاني ١٩٣٤؛ مونبيلييه ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٥ سيره ١٩٣٦، ١٧٠٢؛ استئناف باريس ٥ ايار ١٩٣٦ سيره ١٩٣٦، ١٤٨٤٢ .



وعشرين الف ليرة سورية » . ويقسم رأس المال الى حصص ولا يجوز تقسيمه الى اسهم . وقد اجاز القانون ان تكون الحصص متفاوتة القيمة . وقد تكون الحصص نقدية او عينية ، على انه من الضروري ان يثبت الوفاء برأس المال كاملا حين التأسيس ( المادة ٢٩١ فقرة ١ تجاري ) .

ويلاحظ هنا الفرق بين الشركة المغفلة والشركة المحدودة المسؤولة . ويعود السبب في هذا التشدد بالنسبة للشركة المحدودة المسؤولة الى قلة رأسمال هذا النوع من الشركات بالنسبة للشركات المغفلة واعتبار رأس المال هذا الضمان الوحيد لدائني الشركة .

ويكون دفع قيمة الحصص النقدية في مصرف من المصارف المقبولة ويجب ان تودع الشهادة المثبتة للدفع دائرة سجل التجارة مع عقد تأسيس الشركة عند الاكتمال .

وقد منع القانون المصرف الذي دفعت قيمة الحصص النقدية في صندوقه ان يسلم المبالغ المدفوعة الى المديرين الشركة .

٣٣٢ - اما الحصص العينية ، فيجب تقدير قيمتها وذكر تفاصيلها مع تلك القيمة في نظام الشركة الاساسي . ويجب ان تسلم المقدمات العينية الى الشركة عند التأسيس . ويستهدف المؤسسون ، في حال التخمين المخالف للواقع ، للمسؤولية الشخصية والتضامنية تجاه الغير ، كما ان وهمية التخمين تؤدي الى بطلان الشركة اذا كانت القيمة الحقيقية للمقدمات العينية تنقص عن قيمتها التقديرية عشرة في المائة بسبب غش ، او كان ذلك النقص يبلغ خمسين في المائة ولو بدون وجود عنصر الغش والتدليس ( المادة ٢٩٣ تجاري ) .

هذا ، وقد رفض الاجتهاد الفقهي والقضائي تقديم العمل كحصة في رأسمال الشركة . على ان السبب في ذلك يختلف عن السبب في عدم جواز قبول عمل الشريك الموصي كحصة في رأسمال شركات التوصية ، فبالنسبة للشريك الموصي لا يجوز قبول عمله في الشركة كحصة له في رأسمالها باعتبار انه لا يجوز له ان يتدخل في اعمال الشركة ، كي لا يظهر للغير بمظهر الشريك المتضامن . اما الشريك في الشركة المحدودة المسؤولية ، فعدم جواز تقديم عمله كحصة له في رأس المال ناتج عن ان المادة ٢٩١ من قانون التجارة قضت بان يثبت الوفاء برأس المال كاملا حين التأسيس ولا يمكن تحقيق هذا الشرط في العمل ، لانه يقدم تباعاً من الشريك (١) .

ويرى الاستاذ ريبير ان عدم جواز تقديم العمل كحصة في رأس المال يرجع الى ان رأس المال هو الضمان الوحيد للدائنين في الشركات المحدودة المسؤولية ، فلا يجوز اتقاص هذا الضمان بقبول حصص العمل (٢) .

وقد منع القانون على الشركات المحدودة المسؤولية ان تصدر اسناد قرض لعدم وجود ضمانه كافية للدائنين يطمئنون اليها من جهة ، ولان اصدار اسناد القرض يستلزم دفع فائدة سنوية ثابتة قد تؤدي الى استنفاد رأسمال الشركة من جهة اخرى (٣) .

---

(١) محكمة تجارة فالنسين ٢١ شباط ١٩٣٥ دالوز ١٩٣٨ ، ٩٤٢ ، وتعليق بيك .  
(٢) ريبير ، موجز الحقوق التجارية . ص ٣٢٠ ؛ راجع بهذا المعنى نقض فرنسا ٩ تموز

١٩٤١ سيرهوي ١٩٤٢ ، ٦٤١

(٣) نقض فرنسا ١٢ شباط ١٩٤١ سيرهوي ١٩٤١ ، ١٦٩٤١ .





## التفرغ عن الحصص

٣٢٤ - يحق لكل شريك ان يتفرغ عن حصته في الشركة او عن جزء منها الى شركائه . ولا يشترط في ذلك رضا جميع الشركاء لان التفرغ عن الحصة ، في مثل هذه الحالة ، يعتبر توزيعاً لرأس المال بين الشركاء بشكل يختلف عما كان عليه حين تأسيس الشركة ، لا تبديلاً لعقد الشركة الاساسي ، الا اذا نص نظام الشركة على خلاف ذلك اذ لا بد عندئذ من موافقة جميع الشركاء .

اما اذا كان المتفرغ له اجنبياً عن الشركة ، فانه يجب عندئذ على الشريك الذي عزم على بيع حصته من اجنبي ان يبلغ سائر شركائه العرض الذي تلقاه . ويحق لكل شريك ان يظهر حقه بالرجحان فيبيدي استعداداه لشراء الحصة بالشروط نفسها التي عرضها الاجنبي . واذا استعمل حق الرجحان اكثر من شريك ، قسمت عندئذ الحصة بينهم بنسبة حصة كل منهم في الشركة . وقد اقر الاجتهاد المبدأ القاضي بانه لا يجوز للشريك الذي عزم على بيع حصته من اجنبي ان يرجع عن عزمه اذا استعمل احد الشركاء حقه في الرجحان (١) .

فاذا انقضت مدة شهر على تبليغ العرض دون ان يستعمل احد الشركاء حقه في الرجحان ، اصبح الشريك حراً في التصرف بحصته .

٣٢٥ - وقد يتفق الشريك الذي عزم على بيع حصته مع شخص اجنبي عن الشركة ، فيتقدم هذا الاخير بشروط وهمية للبيع كأن يضع قيمة للحصة

(١) نقض فرنسا ١٢ كانون الثاني ١٩٠٢ سيرهوي ١٩٠٣ ، ١٤ ، ١٧٠١ .



تفوق قيمتها الحقيقية بقصد الحيولة دون استعمال الشركاء حق الرجحان. ويلاحظ ان قانون التجارة لم يحترز من مثل هذه الواقعة؟ وفي رأينا انه يحق للشركاء اثبات وهمية الشروط المعروضة من الشخص الاجنبي بجميع طرق الاثبات القانونية، وفقاً للقواعد العامة.

وسواء انتقلت حصة الشريك بالتفرغ او بسبب الوفاة، فانه لا يكون لنقل الحصة اثر بالنسبة الى الشركاء الا من وقت القيد في دفتر الشركة (المادة ٢٩٧ فقرة ٣ تجاري).

هذا، وتعتبر حصص الشركاء قابلة للحجز من قبل دائئهم، كما انها تدخل في حال افلاس الشريك في موجودات التفليسة<sup>(١)</sup>. على ان بيع الحصة في المزاد العلني يتوقف على قبول الشركاء، ضمن الشروط نفسها التي يتوقف عليها التفرغ عن الحصة لاجنبي.

## الفرع الثالث

### ادارة الشركة

#### اولاً - المديرون

#### تعيين المديرين وسلطتهم

٣٢٦ - يجري تعيين مدير او مديري الشركة بمقتضى نص في النظام

(١) استئناف باريس ٩ كانون الاول ١٩٣٢ دالوز ١٩٢٤، ١٩٠٢، وتعليق بيك نقض فرنسا ٩ آذار ١٩٣٦ دالوز الاسبوعي ١٩٣٦ ص ٢٨٣.

الاساسي او بقرار من الهيئة العامة ، وقد حدد قانون التجارة الحد الأدنى للمدير بواحد والحد الأقصى بسبعة . ولا يشترط في المدير ان يكون شريكاً في الشركة ( المادة ٢٩٩ فقرة ١ تجاري ) .  
يعتبر مديروا الشركة وكلاء عنها، ويتمتعون بصلاحيات تفوق صلاحيات الوكيل العادي كما هي الحال في مديري شركات الاشخاص . الا ان المشرع نص على ان سلطة المديرين تعين في النظام الاساسي ، ولكنه جعل تحديد سلطتهم غير نافذ في حق الغير والزم الشركة بتوقيع المديرين دون قيد (المادة ٣٠٣ تجاري) (١) . فاذا تضمن النظام الاساسي نصاً يقيد سلطة المديرين بالنسبة لبعض الاعمال ذات الصفة الادارية ، كأن يمنعهم من التعاقد الا ضمن حدود معينة او يمنعهم من الاستدانة لصالح الشركة ، فان هذا النص لا يعتبر نافذاً في حق الغير رغم شهر النظام الاساسي للشركة . واما بالنسبة للشركاء ، فان تحديد سلطة المديرين يسري عليهم (٢) .

(١) جاء في قرار محكمة النقض السورية مانصه : « من يهد إليه في الادارة من بين الشركاء في الشركات المحدودة المسؤولية يملك هذه الصفة حق القيام بجميع الاعمال التي يقتضيها المشروع سواء جرى تعيينه بمقد الشركة الاساسي او بعقد لاحق » قرار ٢ تموز ١٩٥٠ مجلة القانون عام ١٩٥١ ص ١٧ .  
(٢) نقض فرنسا ١٧ كانون الاول ١٩٣٥ : سيره ي ١٩٣٥ ، ١ ، ٢٨٧ ؛ ايكارا ، الشركات التجارية ، جزء ١ رقم ٤١٧ . خلافاً لهذا الرأي : محكمة السين المدنية ٢٢ شباط ١٩٢٩ جريدة الشركات عام ١٩٢٩ ص ٥٠٣ ، استئناف ليون ٢٠ ايار ١٩٤٠ سيره ي ١٩٤٠ ، ٢ ، ٤٤٩ ، استئناف دويه ٢ تشرين الثاني ١٩٥٠ مجلة الشركات عام ١٩٥١ ص ٢٩ . وقد ذهبت محكمة استئناف ميمز المدنية الى ان النص الموجود في عقد الشركة الاساسي والذي يقضي بان يوقع المديرين جميعهم ، في حالة تمددهم ، على الاسناد التجارية المحررة باسم الشركة لتكون هذه الاسناد نافذة في حق الغير وملزمة للشركة يعتبر تقيداً لسلطة المديرين وبالتالي غير نافذ في حق الغير » ( قرار ٢٥ نيسان ١٩٥١ ) .



٣٢٧ - يجب على المديرين ان يشرفوا على مسك دفتر تقييد فيه اسماء الشركاء وموطن كل منهم وقيمة الحصص التي يملكها ؛ ويحق للشركاء ولدائني الشركة الاطلاع على هذا الدفتر ( المادة ٣٠٠ تجاري ) . كما يجب على المديرين ان يودعوا الميزانية السنوية و تقرير مفتشي الحسابات وزارة الاقتصاد خلال الايام العشرة التالية لتصديق الميزانية من قبل الهيئة العامة ( المادة ٣٠٧ فقرة ٢ تجاري ) .

وقد حرم قانون التجارة على المديرين ، بغير موافقة الهيئة العامة ، تولى الادارة في شركة اخرى منافسة لشركتهم او ذات اغراض مماثلة او ان يقوموا بحسابهم او لحساب الغير بعمليات في تجارة منافسة او مماثلة لتجارة الشركة . ويجب على المديرين ان يدعوا الهيئة العامة للشركة للاجتماع في مركز الشركة مرة على الاقل في السنة ، كما ان عليهم ان يوجهوا هذه الدعوة كلما طلب ذلك عدد من الشركاء يملك ربع رأسمال الشركة . وتوجه الدعوة بكتاب مسجل قبل الموعد المعين للاجتماع بثانية ايام على الاقل .

#### اقالة المديرين ومسؤوليتهم

٣٢٨ - لم يتعرض قانون التجارة لموضوع اقالة المديرين الا بصدد حالة واحدة وهي توليهم الادارة في شركة اخرى منافسة او ذات اغراض مماثلة او قيامهم بحسابهم او لحساب الغير بعمليات في تجارة مماثلة او منافسة لتجارة الشركة . ففي هذه الحالات ، نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٠٤ على انه « يترتب على مخالفة احكام الفقرة السابقة جواز عزل المديرين والزامهم بالتعويض » .

وفي رأينا ان المدير ، سواء جرت تسميته في نظام الشركة الاساسي او في عقد لاحق ، يمكن عزله اذا تعدى حدود سلطته او اساء استعمالها او ارتكب خطأ او اهمالا في ادارة الشركة .

ولما كان قانون التجارة لم يجعل امر الاقالة من اختصاص الهيئة العامة - وقد يصعب ذلك اذ قد يملك المدير اغلبية رأس المال فيتعذر صدور القرار من الهيئة العامة باقالته - فان الاجتهاد يميل الى ترك امر الاقالة الى القضاء بناء على طلب احد الشركاء<sup>(١)</sup> . ويبقى المدير محتفظاً بوظيفته حتى صدور قرار الاقالة<sup>(٢)</sup> .

٣٢٨- ويعتبر المديرون مسؤولين بالتضامن ، سواء تجاه الشركة او الغير عن مخالفتهم لاحكام القوانين او لنظام الشركة الاساسي وعن اخطأهم في ادارة الشركة وفقاً للقواعد المنصوص عليها بالنسبة للشركة المغفلة (المادة ٣٠١ تجاري) . وكذلك يلزم المديرون بالتعويض تجاه الشركة اذا تولوا ، بغير موافقة الهيئة العامة ، الادارة في شركة اخرى منافسة او ذات اغراض مماثلة او اذا قاموا لحسابهم او لحساب الغير بعمليات في تجارة مماثلة او منافسة لتجارة الشركة .

ولما كان المدير في الشركة المحدودة المسؤولية ، كالشريك فيها، لا يكتسب صفة التاجر فلا يجوز شهر افلاسه ما لم تثبت صورية الشركة وانه قام بالأعمال التجارية لحسابه الشخصي تحت اسم الشركة<sup>(٣)</sup> .

(١) استئناف باريس ١٣ كانون الاول ١٩٤٥ سيره ١٩٤٦ ، ٢٤ ، ٦٩ وتعليق لاغادر

(٢) نقض فرنسا ٢١ اذار ١٩٣٩ جريدة الشركات ١٩٤٠ ص ١٨٢ .

(٣) استئناف باريس ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٢ دالوز ١٩٣٤ ، ٢٤ ، ١١٨ وتعليق بيك ،

نقض فرنسا ٢٠ حزيران ١٩٣٥ جريدة العدلية ٩ تشرين الاول ١٩٣٥ .



## ثانياً - الهيئة العامة للشركاء

٣٢٩ - ان الهيئة العامة في الشركات المحدودة المسؤليه مقتبسة عن الهيئة العامة في الشركات المغفلة . وقد جعل بعض التشريعات الاجنبية وجود الهيئة العامة تابعاً لقله عدد الشركاء او اكثرتهم ، كالقانون الفرنسي مثلا الذي لم يشترط وجود هيئة عامة اذا لم يتجاوز عدد الشركاء العشرين . اما قانون التجارة السوري ، فقد افترض وجود الهيئة العامة ( المادة ٢٩٩ فقرة ١ تجاري ) كما انه اوجب على المديرين دعوة الهيئة العامة مرة على الأقل في السنة او كلما طلب ذلك عدد من الشركاء يملك ربع رأس المال ( المادة ٣٠٣ فقرة ١ تجاري ) .

٣٣٠ - والقرارات التي تصدر عن الهيئة العامة على نوعين :  
أ- القرارات العادية التي تتخذ بموافقة الشركاء الحازنين لأغلبية رأس المال مالم يصف النظام الأساسي عليها اغلبية عديدة من الشركاء .  
ب- القرارات ذات الصفة الخاصة المتعلقة بتعديل النظام الأساسي والتي يشترط فيها اغلبية ثلاثة ارباع رأس المال مالم يصف النظام الأساسي على هذه الأغلبية اغلبية عديدة من الشركاء . وتخضع هذه القرارات الأخيرة لتصديق وزارة الاقتصاد ( المادة ٣٠٣ فقرة ٤ و ٥ تجاري ) .

وفما عدا ذلك من احكام ، لم يتعرض قانون التجارة الى الأصول الواجب اتباعها في مداوات الهيئة العامة وفي التصويت . ولعله اراد الرجوع بذلك الى الأحكام المنصوص عليها في الشركات المغفلة ، و كان جديراً به ان ينص على

ذلك صراحة. ولكنه اشترط حضور مندوب عن وزارة الاقتصاد في اجتماع  
الهيئة العامة للشركة ( المادة ٣٠٨ فقرة اولى تجاري ) .

### ثالثاً - الرقابة والتفتيش

٣٣١ - لم يشأ المشرع ، كما رأينا ، ان يترك امر تأسيس الشركات  
المحدودة المسؤولية حراً فقيده باذن حكومي يصدر بقرار عن وزير الاقتصاد .  
كما انه لم يشأ ان يترك امر العمل في الشركة حراً ، فقضت المادة ٣٠٨ من قانون  
التجارة بان « لوزارة الاقتصاد الوطني حق الرقابة على الشركات المحدودة  
المسؤولية ضمن الشروط المنصوص عليها في الشركات المغفلة » .  
وكذلك اخضع المشرع الشركات المحدودة المسؤولية للتفتيش على حساباتها ،  
اذ وجب ان يتضمن نظام الشركة الاساسي نصاً يقضي بانتخاب مفتش  
للهسابات او اكثر يختارهم الشركاء في الهيئة العامة من الجدول الذي تضعه  
وزارة الاقتصاد .  
ويخضع مفتشو الحسابات ، في سلطتهم ومسؤوليتهم واجراءاتهم ، للقواعد  
المقررة للشركات المغفلة ( المادة ٣٠٦ تجاري ) .

\* \* \*



## الفرع الثالث

بطلان الشركة

- ٣٣٢ - تعتبر الشركة المحدودة المسؤولة باطلة بطلاناً مطلقاً في الحالات التالية :
- ١ - إذا استت بدون ترخيص وزاري وبدون قرار بالمصادقة على نظامها الاساسي .
  - ٢ - اذا لم يجر ايداع قيمة الحصص النقدية في مصرف من المصارف المقبولة .
  - ٣ - اذا لم تودع الشهادة التي تثبت ايداع قيمة الحصص النقدية في مصرف من المصارف المقبولة مع عقد التأسيس في سجل التجارة .
  - ٤ - اذا لم تسلم المقدمات العينية الى الشركة فور التأسيس .
  - ٥ - اذا كان في تخمين المقدمات العينية غش او تدليس ادى الى نقصان قيمتها الحقيقية عشرة بالمائة ، او اذا نقص التخمين عن القيمة الحقيقية بنسبة خمسين بالمائة حتى بدون وجود غش او تدليس .
- وقد اقر الاجتهاد ان الزيادة في التخمين لا تؤدي الى بطلان الشركة (١) .
- ٦ - اذا لم تراعى معاملات الشهر .

(١) نقض فرنسا ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٠ جريدة الشركات ١٩٤١ ص ١٧٩ .

وفي جميع هذه الحالات ، لا يجوز للمؤسسين او الشركاء ان يدعوا ببطلان الشركة تجاه الغير .

٣٣٤ - تقام الدعوى بالبطلان من قبل كل ذي مصلحة (١) . وتطبق المحاكم في حال اقرار البطلان نظرية الشركات الفعلية Sociétés de fait (٢) . وقد اخذ المشرع بعين الاعتبار الجهود التي بذلها المؤسسون في تأسيس الشركة فلم يشأ ان يعتبر البطلان واقعا حتماً بمجرد وجود سببه، وقضى بسقوط الادعاء بالبطلان اذا زال سببه قبل الحكم النهائي الذي تصدره محكمة الدرجة الاولى على ان تتحمل الشركة ، في هذه الحالة ، كافة نفقات الدعوى ورسومها ؛ كما انه اجاز للمحكمة ان تمنح الشركاء ، بناء على طلبهم او من تلقاء نفسها، ميعاداً لازالة اسباب البطلان ( المادة ٢٩٦ فقرة ١ و ٢ تجاري ) .

هذا ، وتسقط دعوى البطلان بعد انقضاء خمس سنوات على تسجيل الشركة في سجل التجارة ( المادة ٢٩٥ فقرة ٢ تجاري ) . وعند الحكم بالبطلان ، يصبح المؤسسون والمديرون الذين ادت مخالفتهم الى الحكم بالبطلان مسؤولين بالتضامن ، تجاه الشركاء الآخرين وتجاه الغير ، عن الاضرار الناتجة عن بطلان الشركة .

\* \* \*

(١) استئناف باريس ٩ كانون ١٩٣٢ دالوز ١٩٣٤ ، ٢٠ ، ١٩ .

(٢) نقض فرنسا ٩ كانون الثاني ١٩٤٠ دالوز ١٩٤٢ ، ١٦ ، ٧٩ .



## الفرع الرابع

### العقوبات

- ٣٣٣ - يعاقب كل من الشركاء والمديرين بالعقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات لجريمة الاحتيال في الحالات التالية :
- ١ - اذا قامت الشركة باعمال التأمين او اعمال الاقتصاد والتوفير .
  - ٢ - اذا اصدرت الشركة اسناد قرض .
  - ٣ - اذا باشرت الشركة اعمالها قبل صدور الترخيص والمصادقة على النظام الاساسي .
- ويعاقب المديرون بغرامة تقديية من مائة الى الف ليرة سورية في الحالات التالية :
- ١ - اذا لم يسكوا دفترأ لتفيد اسماء الشركاء وموطن كل منهم وقيمة الحصة التي يملكها .
  - ٢ - اذا لم يدعوا الهيئة العامة للشركاء للاجتماع في مركز الشركة مرة على الاقل في السنة وكلما طلب ذلك عدد من الشركاء يملك ربع رأس المال .
  - ٣ - اذا تولوا بغير موافقة الهيئة العامة الادارة في شركة اخرى منافسة او ذات اغراض مماثلة او قاموا بحسابهم او لحساب الغير بعمليات في تجارة مماثلة او منافسة لتجارة الشركة .
  - ٤ - اذا لم يودعوا ، خلال الايام العشرة التالية للتصديق على الميزانية السنوية وتقرير مفتشي الحسابات ، هذه المستندات وزارة الاقتصاد .

تخصياً والتفانين، كما الشركات والتفانين في شركات التضامن، من جمع  
ديون الشركة والتزاماتها.

## الباب الثالث

### شركات الأموال

٣٣٥ - يقسم هذا الباب الى الفصول التالية :

الفصل الاول : احكام عامة

الفصل الثاني : الشركات المغفلة

الفصل الثالث : شركات التوصية المساهمة .



# الفصل الأول

## احكام عامة

### انواع شركات الاموال وخصائصها المميزة

٣٣٦ - تمتاز شركات الاشخاص عن شركات الاموال بان العنصر الاساسي في الاولى هو اعتبار الشركاء الشخصي ، اذ تستمد شركات الاشخاص سلطانها المالي من شخصية الشركاء المتضامنين والمسؤولين عن اعمالها اكثر مما تستمده من مقدار رأسمالها ، بينما لا تقوم شركات الاموال على اعتبار الشركاء الشخصي ، وانما تقدر قوتها المالية ودرجة ملاءتها بالنسبة لرأسمالها فقط . وتسمى هذه الشركات بالشركات ذات الاسهم Sociétés par actions لان حصص الشركاء فيها تظهر الوجود بشكل اسهم قابلة للتداول بالطرق التجارية .

وشركات الاموال على نوعين : الشركات المغفلة وشركات التوصية المساهمة وتتفق خصائص هذين النوعين من الشركات كما تتفق القواعد القانونية الموضوعية من اجلها في اغلب نواحيها . ولكنها تختلف عن بعضها من حيث ان مسؤولية الشركاء في الشركات المغفلة تحدد بقدر حصتهم من رأس المال فقط ، في حين يبقى الشركاء المتضامنون في شركات التوصية المساهمة ، مسؤولين

شخصياً وبالتضامن ، كالشركاء المتضامنين في شركات التضامن ، عن جميع ديون الشركة والتزاماتها .

### لمحة تاريخية عن شركات الاموال ونظور التشريع فيها

٣٣٧ - يرجع تأسيس اول شركة مساهمة الى اواخر القرون الوسطى حيث اسست عام ١٤٠٧ ، في مدينة جنوة بايطاليا ، شركة مغلقة سميت «مصرف سان جورج» الغرض منها اقراض جمهورية جنوة المال اللازم لها . وكان من نتائج اكتشاف القارة الاميركية والتوسع الاستعماري انتقال فكرة الشركات المساهمة من ايطاليا الى غيرها من الدول الاوربية ، فأسست في انكلترا ، في ٣١ كانون الاول سنة ١٥٩٩ ، شركة الهند الشرقية المساهمة برأسمال قدره (٧٠٠٠٠) جنيهاً قسم الى اسهم قابلة للتداول بقيمة ٥٠ جنيهاً للسهم الواحد . وقد نجحت هذه الشركة نجاحاً عظيماً مما حدا بهولاندا ، عام ١٦٠٢ ، الى انشاء شركة مساهمة شبيهة بها . وسلكت فرنسا الطريقة نفسها منذ القرن السابع عشر ، فأنشأت ايضاً ، سنة ١٦٦٤ ، الشركة الفرنسية للهند الشرقية ، واجازت للمالي الايقوسي الشهير «لاو» Law ، سنة ١٧١٦ ، بانشاء شركة مساهمة لتعاطي الاعمال المصرفية ، كما سمحت له بانشاء شركات اخرى مساهمة اهمها شركة الميسيسيبي . وقد انتهت جميع هذه الشركات الى افلاس مريع وضع كيان فرنسا الاقتصادي وادى الى نفور الشعب من الشركات المساهمة .

٣٣٨ - وقد كانت جميع الشركات خاضعة ، من اجل تأسيسها ، الى اذن مسبق ، وكان صاحب الاختصاص في اعطاء الاذن هو الملك في فرنسا ،



والبرلمان في انكلترا ، والهيئات النيابية المجتمعة في هولندا .  
ثم جاءت الثورة الفرنسية التي نادى بالحرية التامة ، ومنها حرية التجارة ،  
فاطلقت الحرية للشركات المساهمة لتؤسس دون تدخل السلطة الادارية . وكان  
من نتيجة ذلك ان كثرت الشركات المساهمة ونشأ معظمها بقصد المضاربة ،  
مما ادى الى ابتعاد الناس عنها وحمل حكومة الاتفاق La Convention على  
استصدار قانون يقضي بالغاء الشركات المساهمة الموجودة ومنع تأسيسها في المستقبل .  
ولكن هذا المنع لم يدم طويلا ، اذ صدر في السنة الرابعة للثورة الفرنسية  
قانون اباح انشاء الشركات المساهمة دون قيد او شرط .  
وفي عام ١٨٠٧ صدر قانون التجارة الفرنسي ، فأقر بقاء الشركات المغفلة  
وشركات التوصية المساهمة ، الا انه اشترط من اجل انشاء الشركات المغفلة ،  
الحصول على اذن حكومي ، واخضعها للرقابة الادارية حماية لحقوق المكتسبين .  
واستثنى القانون من شرط الاذن شركات التوصية المساهمة ، معتبرا ان مسؤولية  
الشركاء المتضامين فيها كفيلة بالمحافظة على حقوق الدائنين والمساهمين .

٣٣٨ - على ان التشريع المتعلق بالشركات المغفلة تطور في القرن التاسع  
عشر تطورا محسوسا ، وسار شطر الحرية في تأسيسها . وقد رأت فرنسا نفسها  
مضطرة لتعديل تشريعها واباحة تأسيس الشركات المغفلة ، دون اذن حكومي  
بعد ان عقدت مع انكلترا معاهدة تجارية بتاريخ ٣٠ نيسان سنة ١٨٦٢ اعترفت  
بموجبها للشركات المساهمة الانكليزية بحق التقاضي امام المحاكم الفرنسية . وكانت  
الشركات الانكليزية تنشأ دون تدخل الحكومة منذ عام ١٨٥٥ ، فلم يعد بالامكان  
ابقاء هذا القيد في التشريع الفرنسي لان الشركات الفرنسية وجدت نفسها ،

بسبب هذا القيد ، في مركز حرج بالنسبة للتنافس الدولي. ولذلك عمدت فرنسا الى تعديل نصوص قانونها واصدرت القانون المؤرخ في ٢٤ تموز سنة ١٨٦٤ ، المتعلق بالشركات المغفلة وشركات التوصية المساهمة ، الذي الغى شرط الاذن الحكومي المسبق .

وحذا كثير من الدول حذوا انكلترا وفرنسا في اباحة حريه تأسيس الشركات المغفلة ، فالغت اسبانيا شرط الاذن الحكومي في عام ١٨٦٩ ، كما الغته المانيا في عام ١٨٧٠ ، وبلجيكا في عام ١٨٧٣ ، والمجر في عام ١٨٧٥ ، وايطاليا في عام ١٨٨٢ ، والبرتغال في عام ١٨٧٨ ، والسويد في عام ١٨٧٥ .

٣٣٩ - وبقيت حكومة الاتحاد السوفيتي محتفظة بشرط الاذن بقانونها المتعلق بالشركات المساهمة الصادر عام ١٩٢٢ والمعدل بتاريخ ١٧ آب سنة ١٩٢٧ ، ومصر في المادة ٤١ من القانون التجاري الاهلي ، والجمهورية اللبنانية بقانونها التجاري المؤرخ في ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٤٢ ( المادة ٨٠ المعدلة بقانون ٣٠ ايلول سنة ١٩٤٤ ) ، وسورية بقانونها التجاري لعام ١٩٤٩ . على ان ما يجدر ذكره ان الشركات المغفلة الاجنبية ، عدا شركات التأمين وشركات الاقتصاد والتوفير ، لا تخضع الى الاذن المسبق اذا ما ارادت العمل في سورية ، بل يكتفى منها بتصريح يسجل في وزارة الاقتصاد ( دائرة الشركات ) وفقاً لاحكام المرسوم التشريعي رقم ١٥١ المؤرخ في ٣ آذار سنة ١٩٥٢ وتعديلاته .



## وظائف الشركات المساهمة الاقتصادية

٣٤٠ - كانت الشركات المساهمة ، وخاصة الشركات المغفلة ، الاداة الفعالة للنهضة الاقتصادية التي شاهدها العالم خلال القرن التاسع عشر . وقد قال الاستاذ ريبير في هذا الصدد « ان الفقيه هو خادم الاقتصاد ، فقد طلب اليه ان يتدع وسيلة لجمع رؤوس الأموال بغية انشاء المشاريع الكبرى وتسييرها فابتدع الشركات المغفلة » (١) .

ومما قاله الاستاذ نوغارو ايضاً « لا يمكن ان نتصور الانتاج الواسع بدون الشركات المغفلة كما لا يمكن ان نتصور العلوم الفيزيائية بدون الاكتشافات الكبرى » (٢) . حتى ان العالم بوتلر يعتبر الشركات المغفلة من اعظم اكتشافات العصور الحديثة ، وهي تفوق باهميتها اكتشاف الكهرباء والمبخار (٣) .

على ان من أهم المآخذ التي يأخذها علماء الاقتصاد على الشركات المغفلة ، في وضعها التشريعي الحاضر ، هي انها تمثل الرأسمالية باجلى مظاهرها ، وهم يقولون بضرورة تعديل التشريع النافذ بغية تخفيف حدة هذه الرأسمالية ، وذلك بتنظيم العلاقات القائمة بين رأس المال والعمل على اسس جديدة . وقد لا يكون هذا الموضوع محصوراً بالشركات المغفلة فقط ، بل يتعداه الى سائر المشاريع التجارية الكبرى التي ينال فيها الشخص ، الذي يقتصر عمله على تقديم حصة من رأس المال ، نسبة من الارباح التي يحققها المشروع دون ان يقوم باي عمل او جهد

(١) ريبير . المظاهر القانونية للرأسمالية الحديثة ، ص ٧٠ .

(٢) نوغارو « مبادئ الاقتصاد السياسي » جزء ١ ص ٢٥ .

(٣) ليمان . المدينة الحرة (La cité libre) ص ٣٢ .

فكري او يدوي ، ولكنه يتجلى بصورة اوسع في الشركات المغفلة باعتبار ان  
المشاريع التجارية والصناعية الكبرى تتخذ عادة هذا الشكل في تأسيسها .  
ولا شك ان الارباح التي تجنيها هذه المشاريع ، والتي توزع على المساهمين ،  
ليست وليدة رأس المال وحده بل ان اليد العاملة تساهم ، بقسط كبير ، في  
وجودها . فالعامل هو في الحقيقة شريك في المشروع بما يقدمه من عمل ، كما ان  
المساهم شريك بما يقدمه من مال ، فمن العدل اذن ان تنظم العلاقات بينهما على  
اسس غير الاسس الحالية التي لا تعطي مبدئياً للعامل اي حق في الارباح .

ويبدو ان هذه الفكرة التي نادى بها مؤخراً علماء الاقتصاد لاقت بعض  
التأييد لدى فريق من الرأسماليين ، فضمنت عدة شركات مغفلة انظمتها  
الاساسية نصوصاً منحت بموجبها اعمالها والمستخدمين لديها نسبة مئوية من الارباح  
مستبقة في ذلك عمل المشرع . وقد يؤدي تعديل التشريع على هذه الصورة الى  
زيادة الانتاج من جهة ، والى تخفيف الضغط الحاصل على الرأسمالية من الاتجاهات  
اليسارية الحديثة من جهة اخرى .

ولكن ما قد يحشاه التعديل الجاري على هذه الصورة هو ايقاع الضرر بالعمال  
اكثر من اجتناء الربح ، لان الاجور التي تدفع للعمال في كثير من الشركات  
المغفلة ، تفوق بكثير ما يوزع على المساهمين من ارباح سنوية ، ويرجع السبب  
في ذلك غالباً الى ما تجنيه الدولة من ضرائب تصاعديّة تضعها على هذه الشركات .  
فاذا ما اراد المشرع ان يعدل النصوص التشريعية المتعلقة بالشركات ، ليجعل  
العامل شريكاً في الربح ، يجب عليه ان يتغلب اولاً على عقبات عديدة تعترض  
سبيله اهمها :



( ١ ) ان لا يأتي تعديل التشريع على هذه الصورة منقضا من سلطة القائم على ادارة المشروع ومقيدا لحرية في العمل .  
( ٢ ) ان لا ينتج عن التعديل اتقاص الاحتياطي الذي يعتبر عاملا اساسيا في ازدهار الشركات التجارية ونموها .  
( ٣ ) ان يحسن اختيار القواعد التي تنظم توزيع الارباح بين المساهمين والعمال من جهة ، وبين العمال فيما بينهم من جهة ثانية (١) .

\* \* \*

(١) راجع بهذا الخصوص ايسكارا « الشركات التجارية » جزء ٢ رقم ٥٠٨ .

# الفصل الثاني

## الشركات المغفلة

### خصائص الشركات المغفلة

٣٤١ - للشركات المغفلة خصائص تمتاز بها عن شركات الاشخاص ،

اهمها :

اولا - ليس للشركة المغفلة عنوان تجاري باسم احد اعضاءها باعتبار ان لا تأثير لشخصية الشركاء في تكوينها ، بل يجب ان يكون لها اسم تجاري يميزها عن غيرها ويظهرها للناس كوحدة حقوقية تتمتع بالشخصية الاعتبارية . وقد تتخذ من الغرض الذي انشئت لتحقيقه اسماً لها ، فتسمى مثلاً شركة السكر او شركة النسيج . ولا يجوز مبدئياً ان يكون هذا الاسم مستمداً من اسم شخص طبيعي الا اذا كانت غاية الشركة استثمار براءة اختراع مسجلة قانوناً باسم هذا الشخص . على انه يجوز لوزارة الاقتصاد ان تقبل ان يدخل في اسم الشركة اسم شخص طبيعي اذا كانت له شهرة تجارية واسعة (المادة ٩٠ تجاري) . ويجب ان يتبع اسم الشركة المغفلة عبارة « مساهمة مغفلة » وبيان مقدار رأس المال المكتتب به ، ورأس المال المدفوع ، مع التعديلات التي تطرأ عليه زيادة او نقصاناً .



ثانياً — يحدد رأسمال الشركة بالنقد السوري ويجب ان لا يقل عن خمسين الف ليرة سورية ( الماد ٩٢ تجاري ) . ويقسم رأس المال الى اسهم Actions متساوية القيمة ، على ان لا يقل سعرها الاسمي عن ( ١٠ ) ليرات سورية وان لا يزيد على ( ٥٠٠ ) ليرة ( المادة ٩٣ تجاري ) . وهذه الاسهم تكون ثابتة بسندات قابلة للتداول بالطرق التجارية ، اي انه يحق لكل شريك ان يخرج من الشركة دون حاجة الى رضاه باقي الشركاء ، بعكس شركات الاشخاص التي يمنع الشريك فيها من التفرغ عن حصته الى الغير دون رضاه شركائه . ويعود السبب في هذا التفريق الى انعدام الاعتبار الشخصي للشركاء في الشركات المغفلة .

ثالثاً — يعتبر جميع المساهمين في الشركة المغفلة شركاء توصية ، اي انهم لا يسألون عن خسائر الشركة الا بقدر الاسهم التي يملكونها .

رابعاً — يجب على جميع الشركات المغفلة المؤسسة في سورية ان يكون مركزها الرئيسي في الاراضي السورية ، ويجب اتخاذ هذا المركز الرئيسي اما في مكان الاستثمار او في مكان ادارة الشركة . وتكون جنسيتها عربية حكماً رغم كل نص مخالف ( المادة ٩٩ تجاري ) .

## الفرع الاول

### تأسيس الشركة المغفلة

٣٤٢ — يحتاج تأسيس الشركة المغفلة الى اجراءات مادية وقانونية عديدة

لا وجود لها في شركات الاشخاص ، لان انشاء شركات الاشخاص انما يتم بين افراد يعرف بعضهم بعضاً ، بينما تؤلف الشركة المغفلة من شركاء مجهولون وجود بعضهم . وبالإضافة الى ذلك ، فشركات الاشخاص تظهر للوجود بمجرد اتفاق ارادة المتعاقدين وشهر العقد الجاري بينهم بتسجيله في ديوان المحكمة وفي سجل التجارة ، في حين لا تتكون شخصية الشركة المغفلة الا بعد الحصول على الاذن الحكومي القاضي بحلقها .

فتأسيس الشركة المغفلة يخضع اذن لاجراءات خاصة بها ، ويمر بادوار مختلفة سنائي على تلخيصها بقدر المستطاع .

#### فكرة الشركة وتأليف هيئة المؤسسين

٣٤٣ — تنشأ فكرة تأسيس الشركة المغفلة من اجل القيام بمشروع تجاري او صناعي او بمشروع ذي صفة مدنية بحمة عند شخص او عدة اشخاص يطلق عليهم اسم المؤسسين *Fondateurs* . وقد سكت قانون التجارة عن تعريف المؤسس . غير ان الاجتهاد الفرنسي عرفه بانه « الشخص الذي يقوم من تلقاء نفسه وبدون سابق توكيل من الغير بالاعمال المادية والقانونية اللازمة لتأسيس الشركة وايجاد المكتتبين في رأسمالها » (١) . ووجد الاجتهاد تعريف المؤسس ضرورياً لتضمينه الاضرار التي تصيب الغير من جراء الاعمال القانونية التي يرتكبها في تأسيس الشركة ،

(١) نقض فرنسا ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٨ دالوز ١٩٣٠ ، ١٠ ، ٩ : نقض فرنسا ١

تموز ١٩٣٠ دالوز ١٩٣١ ، ١ ، ٩٧ .



او للحكم عليه بالغرامات التي فرضها القانون من جراء اهماله بعض اجراءات  
شكلية نص عليها . وقد وضع القانون على المؤسسين واجبات عديدة عند  
طرح الاسهم على الاكتتاب . كما اوجب عليهم ، خلال شهر من اغلاق الاكتتاب ،  
ان يقدموا الى وزارة الاقتصاد تصريحاً يعلنون فيه عن عدد الاسهم التي جرى  
الاكتتاب بها ، وقيام المكتتبين بدفع القسط او الاقساط الواجب دفعها عند  
الاكتتاب ، وان يربطوا بهذا التصريح نص بيان الاكتتاب وجدولاً باسماء  
المكتتبين وبعده الاسهم التي اکتتب بها كل منهم (المادة ١١٥ تجاري) . ورتب  
القانون على من يخالف من المؤسسين احكام القانون والنظام الاساسي مسؤوليات  
كثيرة ودعمها بمؤيدات زجرية واعتبرهم مسؤولين بالتضامن (المادة ١٢٠ تجاري)  
واعطى المتضررين حق اقامة دعوى المسؤولية عليهم (المادة ١٢٣ تجاري) .  
وقد قضت التشريعات الحديثة بان يكون المؤسسون اكثر من واحد ،  
ولعلها قصدت من ذلك ان في كثرة عددهم او تنوع شخصياتهم حافزاً للجمهور  
على الاكتتاب في رأسمال الشركة . وقد اوجب القانون السوري ان لا يقل  
عدد المؤسسين عن الخمسة (المادة ١٠٣ تجاري) ، كما نص القانون اللبناني بان  
يكون الحد الادنى للمؤسسين ثلاثة على الاقل .

٣٤٤ - هذا ويحتاج تأسيس الشركة ، في بعض الاحيان ، الى اعمال  
تحضيرية تتطلب الاتفاق كالقيام بالدعاية اللازمة او ببعض الابحاث العلمية .  
فيستفق المؤسسون فيما بينهم ، من اجل ذلك ، على ايجاد مال مشترك ويتعاقدون  
مع الغير ، فاذا نجحت الفكرة واسست الشركة اعتبر ما انفق من اجل تأسيسها  
ديناً عليها ودخل في نفقات التأسيس وحلت الشركة محل المؤسسين في العقود

التي ابرموها مع الغير . اما اذا فشل المشروع ، فان جميع النفقات تبقى على عاتق من انفقها ، كما ان المؤسسين يتحملون نتيجة العقود التي كانوا قد ابرموها . ويعتبر المؤسس بالنسبة للشركة التي هي في دور التكوين - حسب رأي الاجتهاد - بحكم الفضولي Gérant d'affaires . وينتج عن هذه الصفة انه اذا عدل المؤسس عن تأسيس الشركة دون سبب مقبول ، وجب عليه التعويض على المتضررين من جراء عمله . واذا قبض مالا محسوباً على قيمة الاسهم قبل تأسيس الشركة ، وجب عليه اعادة ما قبضه اذا لم يتم التأسيس . كما ينتج عن تلك الصفة تحميله جميع النفقات التي قام بها اذا لم ينجح المشروع . وقد ايد المشرع السوري هذا الاجتهاد اذ نصت المادة ١١٣ من قانون التجارة على مايلي :

« ١ - المؤسسون مسؤولون بالتضامن والتكافل عن ارجاع المبالغ المكتتب بها كاملة عند وجوب اعادتها ؛ ٢ - ويتحملون بالتضامن والتكافل النفقات التي بذلت في سبيل تأسيس الشركة اذا لم يتم هذا التأسيس » .

#### مراحل تأسيس الشركة المغفلة والرقابة الحكومية

٣٤٥ - متى تمت الاعمال التحضيرية اللازمة لدراسة المشروع ، ووجد المؤسسون ان الاسس التي تم الاتفاق عليها - فيما بينهم لتكوين شركة مغفلة صادفت تحبيداً من الجمهور ، تقدموا بطلب الترخيص لهم بتأسيس الشركة الى وزارة الاقتصاد . ويجب ان يكون هذا الطلب خطياً وان يوقع من قبلهم شخصياً وان يصادق على تواقعهم اما من قبل موظف محلف في دائرة الشركات او من قبل الكاتب بالعدل . ويحق للمؤسسين ان يضمنوا طلب الترخيص



تفويض شخص او اكثر بالتوقيع على مشروع النظام الاساسي للشركة وعلى  
نصه النهائي ( المادة ١٠٢ تجاري ) .

لم ينص القانون على وجوب ارفاق طلب الترخيص بمشروع نظام الشركة  
الاساسي . على اننا نرى من الضروري ان يقدم هذا المشروع مصرفاً بطلب  
الترخيص لتمكن وزارة الاقتصاد من دراسته والخروج منه بنتيجة ايجابية او  
سلبية . ودليلنا على ذلك ان المادة ١٠٤ من قانون التجارة ، المعدلة بالقانون  
رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٩ ، قضت بان يمنح الترخيص بمرسوم جمهوري بالنسبة  
للشركات التي تطرح اسهمها على الاكتاب العام وبقرار يصدر عن وزير الاقتصاد  
بالنسبة للشركات التي تغطي اسهمها من قبل المؤسسين ، فيجب اذن ارفاق الطلب  
بنسخة عن النظام الاساسي ليصدر قرار الوزير في الحالة الثانية بالترخيص  
بتأسيس الشركة وبالمصادقة على النظام .

وتؤدي الدراسة التي تقوم بها وزارة الاقتصاد الى احدي نتيجتين :

٣٤٦ - الاولى - فاما ان ترى الوزارة ان المشروع لا يأتلف والمصلحة  
العامة او انه غير جدي او صعب التحقيق او ان موضوع الشركة يخالف النظام  
العام او الآداب العامة ، وعندئذ يرفض طلب الترخيص اما صراحة او ضمناً  
بعدم الاجابة على الطلب خلال شهرين من تاريخ تسجيله في سجل الوزارة .  
وفي هذه الحالة يحق للمؤسسين ان يراجعوا مجلس الوزراء ( رئيس الجمهورية )  
للاعتراض على الرفض ، وقرار المجلس لا يقبل اي طريق من طرق الطعن . ولا  
يحق للمؤسسين ، في حالة الرفض ، ان يتقدموا بطلب ترخيص جديد الا بعد  
مضي ستة اشهر على القرار الصادر بالرفض ( المادة ١٠٤ فقرة ٤ تجاري ) .

٣٤٧ - الثانية - واما ان توافق الوزارة على تأسيس الشركة ، وعندئذ  
تعتمد ، بعد صدور المرسوم او القرار الوزاري بالترخيص ، الى درس مشروع  
نظام الشركة الاساسي من حيث الموضوع ، ويحق لها ان تطلب من المؤسسين  
ادخال التعديلات التي تراها لازمة لتوفيق المشروع مع احكام قانون التجارة  
( المادة ١٠٥ تجاري ) .

و يصادق على مشروع نظام الشركة الاساسي بعد ذلك بقرار من الوزير .  
واذا رفض الوزير التصديق على النظام ، او لم يصدر قراره بالتصديق خلال  
شهرين من صدور مرسوم الترخيص ، يحق للمؤسسين مراجعة مجلس الدولة ،  
وفقاً للاصول المرعية في الحقوق الادارية .

والمرسوم الجمهوري او القرار الوزاري هو الذي يسمح بايجاد الشخص  
الاعتباري الذي تتكون منه الشركة ، اذ بدون هذا المرسوم او القرار لا تعتبر  
الشركة قائمة قانوناً . وينسحب اثر المرسوم او القرار الى الماضي ليتمكن الزام  
الشركة بما انفق على تأسيسها وتحميلها جميع التعهدات التي تكون قد اجريت  
لمنفتها ، كما ينتقل اليها الامتياز الذي يكون قد حصل عليه احد المؤسسين  
وانشئت الشركة من اجل استناره .

٣٤٨ - وقد اخضع القانون اعمال الشركات المغفلة للرقابة الحكومية ،  
اذ نصت المادة ٢٧٥ من قانون التجارة على انه « ١ - يحق للوزارة ان تراقب  
الشركات المغفلة في كل ما يتعلق بتنفيذ احكام القانون والنظام الاساسي .  
وللوزارة ان تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تؤلف جرماً لملاحقة المسؤولين  
قضائياً . ولها ان تطلب من قاضي الامور المستعجلة تسمية ممثل قضائي عن



المساهمين تنحصر مهمته باقامة الدعوى على المسؤولين مدنياً في الاحوال التي تستوجب ذلك ؛ ٢ - ويحق للوزارة ان تكلف في كل وقت مفقش حسابات الشركة او من تنتدبه للقيام بتفتيش حسابات الشركة وتدقيق قيودها ودفاتها وسجلاتها وسائر اعمالها وتقديم تقرير بذلك ؛ ٣ - وللوزارة ان تصدر القرارات والتعليمات والنماذج اللازمة لتنفيذ احكام القانون وعلى الشركات ان تعمل بمقتضاها .

٣٤٩ - وفوق ذلك ، فان لوزارة الاقتصاد الحق :

- ١ - في دعوة المكتتبين الى عقدهيئة العامة التأسيسية ، اذا لم يقيم المؤسسون بتلك الدعوة خلال شهر من اغلاق الاكتماب ( المادة ١١٦ تجاري ) .
- ٢ - في دعوة الهيئة العامة للاجتماع ، بعد اخطار مجلس الادارة بلزوم القيام بهذه الدعوة ، وتنظيم جدول الاعمال على نفقة الشركة اذا تقاعس مجلس الادارة عن القيام بهذه المهمة ( المادة ٢٧٦ تجاري ) .

واوجب القانون ضرورة الحصول على الاذن الحكومي في حال تعديل النظام الاساسي واعتبر ان قرارات الهيئة العامة غير العادية بتعديل النظام الاساسي او بجل الشركة واندماجها بشركة اخرى لا تصبح نافذة الا بعد تصديقها بقرار من الوزير ينشر في الجريدة الرسمية ( المادة ٢٥١ تجاري ) .

البيانات التي يتضمنها النظام الاساسي

- ٣٥٠ - يجب ان يتضمن نظام الشركة الاساسي عدداً من البيانات اهمها :
- ١ - غرض الشركة واسمها ومركزها ومقدار رأسمالها ومدتها .

- ٢ - احكام قسائم الارباح وكونها للحامل او اسمية ( المادة ٩٧ ) .
- ٣ - مكافآت التأسيس المنوحة لمساهمين معينين مع اسماء المستفيدين منها والشكل الذي منحت به ( المادة ١٣٤ فقرة ١ والمادة ١٣٩ تجاري ) .
- ٤ - عدد الاقساط المشروطة لدفع قيمة الاسهم ( المادة ١٤١ تجاري ) .
- ٥ - عدد اعضاء مجلس ادارة الشركة ، ومدة العضوية دون ان تزيد على اربع سنوات ، واصول الدورة الانتخابية ، وكيفية انتهاء مدة العضوية دفعة واحدة او بالتناوب ( المادة ١٧٨ تجاري ) .
- ٦ - عدد الاسهم التي يجب امتلاكها للحصول على عضوية مجلس الادارة ( المادة ١٨٠ تجاري ) .
- ٧ - الحدود والشروط التي يسمح بها لمجلس الادارة الاستدانة ورهن عقارات الشركة واعطاء الكفالات ( المادة ١٩٠ تجاري ) .
- ٨ - تحديد التفاصيل المتعلقة بادارة الجلسات والدعوة اليها والامور الاخرى التي لم يرد النص عليها في قانون التجارة ( المادة ٢٠٥ تجاري ) .
- ٩ - تحديد مواعيد اجتماع الهيئة العامة العادية ( المادة ٢١٤ تجاري ) .
- ١٠ - النسبة المئوية الواجب اقتطاعها سنوياً من الارباح غير الصافية باسم استهلاك موجودات الشركة و التعويض عن تدني قيمتها ( المادة ٢٤٥ تجاري ) .
- ٣٥١ - ويجوز ان يتضمن نظام الشركة الاساسي ايضاً البيانات التالية :
- ١ - تحديد مدة ولاية رئيس مجلس الادارة ونائبه ، وفي حال عدم التحديد يكون انتخابها لمدة سنة ( المادة ١٩١ تجاري ) .



٢ - تحديد عدد الاصوات التي يحق للمساهمين الذين يملكون عدداً كبيراً من الاسهم ( المادة ٢٢٦ فقرة ٣ تجاري ) .

٣ - مضاعفة عدد الاصوات لمصلحة المساهمين الذين احتفظوا بملكية اسهمهم مدة لا تقل عن ثلاث سنوات متوالية ( المادة ٢٢٦ فقرة ٤ تجاري ) .

٤ - تحديد بدء السنة المالية للشركة وانتهائها ( المادة ٢٤٢ ) .

٥ - ايجاد صندوق خاص لانشاء او لمساعدة مؤسسات اسعاف مستخدمي الشركة ( المادة ٢٥٠ تجاري ) .

٦ - تحديد الحالات الخاصة بأحلال الشركة ، غير تلك التي نص عليها القانون ( المادة ٢٦٥ تجاري ) .

٧ - تعيين مصفي الشركة عند انحلالها ( المادة ٢٦٩ تجاري ) .

شهر الشركة Publi. ité

٣٥٢ - اذا كان انشاء الشركة المغفلة يتوقف على صدور مرسوم جمهوري او قرار وزاري وعلى تصديق النظام الاساسي بقرار من وزير الاقتصاد ، كما رأينا ، فالمرسوم والقرار لا يصبحان نافذين الا من تاريخ نشرهما في الجريدة الرسمية . ويجب ايضاً نشر نظام الشركة الاساسي تبعاً للقرار الوزاري ، عملاً بأحكام الفقرة الثالثة من المادة ١٠٥ من قانون التجارة .

على ان هذا النشر ، وحده ، لا يكفي قانوناً لشهر الشركة ، وإنما يجب على اعضاء مجلس الادارة ان يجرؤوا معاملات الشهر الاولية المفروضة على جميع الشركات وهي الايداع لدى ديوان المحكمة والتسجيل في سجل التجارة ( المادة ١٢٤ تجاري ) .

وإذا كان عدم الشهر لا يستلزم، حسب قانون التجارة القديم، بطلان الشركة فإن القانون الجديد نص صراحة، في المادة ١٢٥ منه، على أن عدم الشهر « يستلزم بطلان الشركة أو بطلان البند المغفل والقاء المسؤولية التضامنية على الاعضاء الاولين لمجلس الادارة وعلى مفتشي الحسابات الاولين الذين يجب عليهم مراقبة القيام بجميع المعاملات » .

٣٥٣ - وبالإضافة لمعاملات الايداع في ديوان المحكمة والتسجيل في سجل التجارة ونشر نظام الشركة الاساسي في الجريدة الرسمية، تخضع الشركة المغفلة لنوع آخر من الشهر المستمر على الصورة التالية :

أ - يعلق نظام الشركة الأساسي في مكاتبها .  
ب - يحق لكل شخص ان يطلب نسخة طبق الأصل عنه مقابل ثمن معقول .  
ج - في جميع العقود التي تعقدها الشركة وفي جميع الرسائل والنشرات والاعلانات وسائر المطبوعات التي تصدر عنها، يجب ان يعين بوضوح اسم الشركة ونوعها ومركزها وتاريخ انشائها ومقدار رأسمالها المكتتب به ورأسمالها المدفوع مع التعديلات التي قد تطرأ عليه زيادة او نقصاناً ورقم تسجيلها في سجل التجارة ( المادة ١٢٦ تجارى ) .

ويقتضي شهر كل تعديل يطرأ على نظام الشركة الأساسي وشهر كل قرار يتخذ باعلان انحلال الشركة .

#### الاكتتاب Soudscription

٣٥٤ - عندما تم الاجراءات القاضية بتأسيس الشركة المغفلة وصدور



القرار الوزاري بتصديق النظام الاساسي ونشره اصولا في الجريدة الرسمية ، يقوم المؤسسون بطرح اسهمها على الاككتاب لجمع رأس المال المحدد في نظامها الاساسي . والا ككتاب هو العمل الحقوقي الذي يتعهد الشخص بموجبه بالدخول في الشركة المغفلة بصفة شريك وتقديم حصة من رأسمالها .

ويعتبر الاككتاب في اسهم الشركة عملا تجارياً<sup>(١)</sup> . على ان هذا العمل لا يكسب ، بمجرد اتيانه ، صفة التاجر للشخص الذي قام به لأنه يفقد عنصر الاعتياد الذي اشترطه المشرع لاكتساب هذه الصفة . ويتم الاككتاب بتوقيع المكتتب وثيقة تتضمن : ( ١ ) الاككتاب ؛ ( ٢ ) قبول المكتتب بنظام الشركة الاساسي ؛ ( ٣ ) الموطن الذي اختاره المكتتب على ان يكون في سورية ؛ ( ٤ ) جميع المعلومات الاخرى الضرورية .

وقد اعتبر الاجتهاد الفرنسي تعهد المكتتب من العقود الثنائية الطرف ، اذ ينتج عنه - من جهة - التزام المكتتب بالدخول في الشركة وبتقديم حصته من رأسمالها ، ومن جهة ثانية التزام المؤسسين بتسليم المكتتب الاسهم التي جرى الاككتاب بها . فاذا لم يتم المؤسسون بتنفيذ تعهدهم ، حق للمكتتب طلب الغاء الاككتاب<sup>(٢)</sup> .

وينشأ الاككتاب حقاً شخصياً للمكتتب لا يجوز التنازل عنه للغير على ان هذا الحق يدخل في ذمة المكتتب وينقل لورثته من بعده<sup>(٣)</sup> .

(١) نقض فرنسا ٣ اذار ١٨٦٣ سيردي ١٠١٨٦٣ ، ١٣٧ ، نقض فرنسا ٢٥ تشرين الاول ١٨٩٨ سيردي ١٩٠٠ ، ١٤ ، ٦٥ .

(٢) بداية باريس التجارية ٢ آذار ١٩٣٥ ، ١٤ ، ٢٠١ وتعليق روسو .

(٣) نقض فرنسا ٨ تشرين الثاني ١٩٠٤ دالوز ١٩٠٥ ، ١٤ ، ٣٤ .

ويجب ان يكون الاكتتاب غير معلق على شرط ، فاذا وجد الشرط  
اعتبر لاغياً ولا يبطل الاكتتاب (١) كما ان يشترط المكتتب اعطائه  
وظيفة ما في الشركة .

٣٥٥ - لم يرد في قانون التجارة السوري ، بخلاف تشريعات بعض  
الدول (٢) ، نص يتعلق بالحد الأدنى للمساهمين الذين يجب ان تتشكل منهم  
الشركة المغفلة ، ولذلك فقد اصبح من الجأزان تنحصر اسهم الشركة بعدد  
ضئيل من الاشخاص قد لا يتجاوز عدد المؤسسين . كما ان القانون لم يجبر  
المؤسسين على طرح عدد معين من الاسهم على الاكتتاب الا اذا كانت غاية  
الشركة استثمار امتياز ، وهو لم يعين ، في هذه الحالة مقدار الاسهم التي يجب  
طرحها على الاكتتاب . وقد قضت المادة ١٠٧ من قانون التجارة بانه « ١ - يجوز  
للمؤسسين ، باستثناء الشركات التي تكون غايتها استثمار امتياز ، ان يغطوا كل  
قيمة الاسهم وحدهم او بالاشتراك مع غيرهم بدون ان يطحروها الاكتتاب  
العام ، ٢ ) ولهم ان يكتبوا بقسم من الاسهم على وجه لا يقبل التنقيص  
ويعرضوا الباقي للاكتتاب ، ٣ ) وعلى كل حال يجب ذكر ذلك صراحة

---

(١) استئناف باريس ٧ ايار ١٨٦٧ دالوز ١٨٦٧ ، ٢ ، ١٧٥ ، بداية ليون التجارية  
٢٨ شباط ١٩٤٤ جريدة الشركات عام ١٩٤٥ ص ١١٥ .  
(٢) يشترط التشريع الفرنسي ان يكون عدد الشركاء اي المكتتبين في الشركة المغفلة  
سبعة على الاقل ( قانون ١٨٦٧ ) ولا يجوز حسب التشريع اللبناني ان يكون عدد الشركاء  
اقل من ثلاثة لان القانون اشترط ان لا يقل عدد المؤسسين عن الثلاثة ، وكذلك التشريع  
الانكليزي فقد جعل القانون الصادر عام ١٨٦٢ الحد الأدنى للمؤسسين سبعة وفي مصر لم  
يتمضمّن القانون التجاري نصاً بهذا الخصوص الا ان مجلس الوزراء اتخذ قراراً عام ١٨٩٩  
مازال معمولاً به مآله ان لا يكون عدد الشركاء اقل من سبعة .



في طلب الترخيص وفي النظام الاساسي مع بيان عدد الاسهم التي اكتب بها كل مؤسس . فمن الجائز اذن ان يشترك المؤسسون وحدهم في تغطية رأسمال الشركة . على انه يجوز ان يتضمن النظام الاساسي للشركة نصاً يلزم المؤسسين بعرض نسبة مئوية من الاسهم - الثلث او الربع مثلاً - على الاكتتاب العام .

٣٥٦ - يتبين مما ذكر ان الاكتتاب في اسهم الشركة قد يقتصر على المؤسسين وحدهم ، وعندئذ لا تكون هنالك ضرورة للاعلان عن ابتداء عمليات الاكتتاب ، ولا لتحديد المدة التي يجب ان تتم خلالها تغطية رأس المال . اما اذا طرحت اسهم الشركة على الاكتتاب ، كما هو الغالب ، فيجب على المؤسسين عندئذ ان يذكروا في الدعوة اليه ، تحت طائلة العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٨٠ من قانون التجارة ، بياناً يتضمن الامور الآتية :

أ - غاية الشركة ورأسمالها وعدد اسهمها .

ب - المقدمات العينية ومكافآت التأسيس في حال وجودها .

ج - تاريخ الاكتتاب ومكانه وشروطه وقيمة السهم .

ويجب نشر هذا البيان في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين على الاقل في مركز الشركة ، وفي صحيفة على الاقل في كل من المدن التي طرحت فيها الاسهم للاكتتاب ( المادة ١٠٧ تجاري ) .

٣٥٧ - وقد حدد القانون مدة الاكتتاب من عشرة ايام الى ثلاثة اشهر .

على انه اذا لم تبلغ الاكتتابات خلال الميعاد المحدد لها ثلاثة ارباع الاسهم ، جاز للمؤسسين تمديد الاكتتاب بموافقة وزارة الاقتصاد مدة لا تجاوز ثلاثة اشهر

من تاريخ هذه الموافقة . فاذا لم يكتمل الاككتاب بثلاثة ارباع الاسهم في نهاية هذا الميعاد الجديد ، فانه يجب على المؤسسين عندئذ اما الرجوع عن تأسيس الشركة واعادة المبالغ المدفوعة من قبل المكتتبين الى اصحابها كاملة، او انقاص رأسمال الشركة الى الحد المطلوب قانوناً . وفي حالة انقاص رأس المال ، يحق للمكتتبين تثبيت اكتتابهم او الرجوع عنه ضمن ميعاد لا يقل عن مدة الاككتاب الاولى . فاذا لم يرجعوا عن اكتتابهم اعتبر مثبتاً وقطعياً ( المادة ١١٢ تجاري ) .

٣٥٨ - يجري الاككتاب في مصرف او اكثر من المصارف المقبولة لدى وزارة الاقتصاد . ويقوم المكتتبون ، لدى المصرف ، بدفع الأقساط الواجب دفعها عند الاككتاب بمقتضى النظام الأساسي . وتقيض المبالغ المقبوضة في حساب جار يفتح باسم الشركة ، ويعطى المكتتب ايضاً بالمبالغ المدفوعة منه يتضمن اسمه وموطنه المختار وتاريخ الاككتاب وعدد الأسهم والقسط المدفوع وغير ذلك من البيانات الضرورية . وعلى المصرف الذي يجري الاككتاب لديه ان يقوم بجميع العمليات المتعلقة به وفقاً لأحكام نظام الشركة الأساسي ، وهو مسؤول عن مراعاة احكامه .

وقد اوجب القانون على المصرف ، تحت طائلة المسؤولية المدنية ، حفظ جميع الأموال المقبوضة من المكتتبين ، وعدم تسليمها الى المجلس الادارة الاول المنتخب وفقاً للاحكام التي سيرد بيانها .

٣٥٩ - وبعد تأسيس الشركة نهائياً ، يبرز المكتتب الى الشركة ايصال المصرف الذي ثبت دفعه المبلغ المطلوب ويستلم عوضاً عنه سنداً مؤقتاً . ويتضمن



هذا السند : اسم المساهم وعدد الاسهم وعدد الاقساط المشروط دفعها في نظام الشركة  
الأساسي ، وما دفع من هذه الأقساط وتاريخ الدفع ، والرقم المتسلسل للسند  
الموقت وارقام الأسهم التي يحويها ، ورأس المال الشركة ومركزها وخاتمها وتواقيع  
المفوضين بالتوقيع ( المادة ١٤١ تجاري ) . وتصبح هذه الأسناد قابلة للتداول  
بعد ان يكون قد سدد من قيمتها ما يعادل اربعين بالمائة على الأقل ( المادة  
١٤٤ فقرة ١ تجاري ) .

وقد يعمد المؤسسون ، خصوصاً اذا كان متوجباً عليهم عرض قسم من  
الأسهم على الاكتتاب لتغطيتها من قبل الجمهور ، الى استعمال الغش لأجراء  
التغطية بتواطئهم مثلاً مع جماعة مسخرين لهذه الغاية . فدرءاً لهذا الخطر ، اجمع  
الاجتهاد على القول بان الاكتتاب يجب ان يكون جيداً وصحيحاً ، فاذا كان  
صورياً اعتبرت الشركة باطلة بطلاناً مطلقاً (١) . والصفة الصورية  
للاكتتاب من المسائل الواقعية التي يعود امر البت فيها لقضاة الموضوع دون  
تدخل محكمة النقض (٢) .

---

(١) محكمة تجارة باريس ٣١ كانون الثاني ١٨٨٣ جريدة المحاكم التجارية عام ١٨٨٣  
ص ٤٦٣ ، استئناف ريوم ١٥ كانون الاول ١٨٨٦ داللو ١٨٨٧ ، ٢ ، ٣٤٦ ، استئناف  
باريس ٢٧ حزيران ١٨٨٨ داللو ١٨٩٠ ، ٢ ، ٣٢٥ ؛ استئناف باريس ١٤ نيسان  
١٨٩٢ سيره ١٨٩٢ ، ٢ ، ١٢٠ ، نقض فرنسا ١٧ كانون الاول ١٨٩٤ داللو  
١٨٩٥ ، ١٤ ، ١٠١ ، نقض فرنسا ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٦ .

(٢) نقض فرنسا ٢٠ تشرين الثاني ١٨٨٨ سيره ١٨٩١ ، ١ ، ١٢ ؛ نقض فرنسا  
١٧ كانون الاول ، ١٨٩٤ داللو ١٨٩٥ ، ١ ، ١٠٠ ؛ نقض فرنسا ١٣ كانون الثاني  
١٩٣٦ جريدة العدلية ٣٠ آذار ١٩٣٦ .

٣٦٠ - وأخيراً ، ليس في القانون نص يقضي بوجوب طرح الأسهم على الاكتتاب - جميعها او عدد معين منها على الأقل - في الجمهورية العربية المتحدة ، او بوجوب اقتنائها كلها او قسم منها من قبل رعايا هذه الجمهورية . واذن ، فانه يجوز قانوناً ان تطرح الاسهم في البلاد الاجنبية وان تباع الى اشخاص اجانب اذا لم يتضمن النظام الاساسي للشركة نصاً مخالفاً وتكون الشركة متمتعة ، رغم ذلك ، بجنسية الجمهورية العربية المتحدة . وفي رأينا أنه يجب وضع حد ادنى لمساهمة الأموال الوطنية في رؤوس اموال الشركات المساهمة الوطنية ، وذلك لتشجيع الادخار على دعم المؤسسات التجارية والاقتصاد القومي .

#### الهيئة العامة التأسيسية Assemblée générale constitutive

٣٦١ - عندما تم عمليات الاكتتاب وتغطي اسهم الشركة كلها او يغطي القسم الواجب تغطيته منها ، على ان لا يقل عن ثلاثة ارباع الاسهم ، يصار الى دعوة جميع المساهمين الى الاجتماع ، وتشكل من اجتماعهم اول هيئة عامة يطلق عليها اسم الهيئة العامة التأسيسية . وقد اوجب قانون التجارة على المؤسسين دعوة الهيئة العامة التأسيسية للاجتماع خلال شهر من اغلاق عمليات الاكتتاب . فاذا لم يقيم المؤسسون بهذا الواجب في الميعاد المحدد قانوناً ، جاز لوزارة الاقتصاد توجيه الدعوة بنفسها ( المادة ١١٦ تجاري ) .

توجه الدعوة لحضور اجماع الهيئة العامة التأسيسية باعلان ينشر على مرتين في صحيفتين يوميتين على الاقل ، ويجوز الاستعاضة عن الاعلان في الصحف



بكتب مسجلة ترسل الى جميع المساهمين (١) .  
ينظم المؤسسون جدول الأعمال للهيئة العامة التأسيسية . وتقوم وزارة الاقتصاد  
مقامهم في حال تقاعسهم عن ذلك . ومن الضروري ان يتضمن هذا الجدول  
المسائل التالية :

١ - الاطلاع على تقرير المؤسسين والموافقة عليه . ويجب ان يحتوي  
هذا التقرير على المعلومات الوافية عن جميع عمليات التأسيس مع الوثائق  
المؤيدة لها .

٢ - البحث في الاسهم العينية والمكافآت الممنوحة للمؤسسين .

٣ - انتخاب مجلس الادارة ومفتشي الحسابات .

٤ - اعلان تأسيس الشركة نهائياً .

ويجب ان تتضمن الدعوة ، سواء وجهت بواسطة الصحف او بكتب مسجلة ،  
خلاصة واضحة عن جدول الأعمال .

٣٦٢ - وقد سها القانون عن تحديد الميعاد الذي يجب ان تجتمع خلاله  
الهيئة العامة التأسيسية . فاذا كان من الواجب ان توجه الدعوة للاجتماع خلال  
شهر من تاريخ اغلاق الاكتتاب ، فليس في القانون اي نص يلزم المؤسسين  
بتعيين تاريخ الاجتماع خلال مدة معينة . وقد اكتفى المشرع بالقول انه « لا  
يجوز ان تقل المدة بين نشر اول اعلان وبين يوم الاجتماع عن عشرة ايام »  
( المادة ٢٢٤ فقرة ٤ تجاري ) . على ان هذه المادة ليست ، حسب رأي

---

(١) افر الاجتهاد في حالات معينة قانونية الدعوة الشفوية عندما يكون عدداً المكتتبين  
قليلاً اذا ثبت عليهم بتاريخ الاجتماع : استئناف اورليان : ١ حزيران ١٨٩٣ جريدة الشركات  
عام ١٨٩٣ ص ٣٨٨ .

الاجتهاد، من النظام العام، بمعنى ان حضور جميع المكتتبين اجتماع الهيئة العامة وقبولهم المذاكرة بالمسائل المعروضة عليهم في جدول الاعمال، دون اعتراض على عدم قانونية الدعوة، يسقط حقهم في هذا الاعتراض<sup>(١)</sup>.

٣٦٣ - يجوز التوكيل لحضور اجتماع الهيئة العامة التأسيسية. ولكن يشترط في الوكيل ان يكون من المساهمين وان لا يحمل، بصفته وكيلا، عدداً من الأسهم يزيد على الحد الذي يعينه نظام الشركة الاساسي. ولا يجوز، على كل حال، ان يزيد عدد الاسهم التي يحملها الوكيل، بهذه الصفة، على خمسة في المائة من رأسمال الشركة التي طرحت اسهمها على الاكتتاب العام وعلى عشرة في المائة من رأسمال الشركة التي لم تطرح اسهمها على الاكتتاب العام. وقد رفض الاجتهاد الحديث ان يكون المساهم الذي قدم حصصاً عينية او منح مكافآت تأسيس وكيلا، باعتبار ان القانون منع على هذه الفئة من المساهمين حق التصويت في القرارات المتعلقة بحصصهم العينية او منافعهم الخاصة (المادة ١١٩ فقرة ٢ تجاري)<sup>(٢)</sup>.

وليس من الضروري ان تكون الوكالة مصدقة من مرجع رسمي بل يكفي ان تكون بكتاب عادي بشرط ان يبرز الوكيل الاسناد او الاسهم التي يحمل توكيلا من صاحبها (المادة ١٥١ فقرة ٢ تجاري).

(١) بداية بروكسل ١١ ايار ١٨٨٧ جريدة الشركات عام ١٨٩٠ ص ١٤٨ - استئناف باريس ٢١ كانون الأول ١٨٨٩ جريدة الشركات عام ١٨٩١ ص ١٨.

(٢) نقض فرنسا ٣١ كانون الاول ١٩٠٦ داللو ١٩٠٨، ١٣٠٥١٣ وتعليق برسرو: نقض فرنسا ٣ نيسان ١٩١٣ جريدة الشركات عام ١٩١٤ ص ٣٩٦؛ بنفس المعنى بيك. « الشركات التجارية »، جزء ٢ ص ٢٩٥.



وقد نصت المادة ١١٩ المعدلة من قانون التجارة على انه « يشترط لصحة القرارات التي تصدرها هذه الهيئة حضور مكنتين يمثلون نصف الاسهم المكتتب بها على الاقل وموافقة الاكثرية المطلقة للاسهم المثلة » . ومنع القانون حق التصويت على المكنتين الذين قدموا حصصاً عينية او منحوا منافع خاصة في القرارات المتعلقة بحصصهم او منافعهم الخاصة ( المادة ١١٩ فقرة ٣ ) .

٣٦٤ - واذا لم يحصل النصاب في الاجتماع الاول ، فليس في القانون اى ذكر للعدد الواجب حضوره في الاجتماع الثاني ليكون الاجتماع قانونياً ، في حين ان المشرع افترض عدم حصول النصاب في الاجتماع الاول وامكان توجيه الدعوة الى اجتماع ثان ، اذ نصت المادة ٢٢٤ على انه « اذا لم تعقد الجلسة الاولى لفقدان النصاب ، يجب ان لا تقل المدة بين اعلان الدعوة للجلسة الثانية وبين ميعاد انعقادها عن عشرة ايام . وفي جميع الاحوال يجب ان لا تزيد المدة بين الجلستين الاولى والثانية ، على خمسة عشر يوماً » .

ويلاحظ ان قانون التجارة اللبناني ، الذي اخذ عنه المشرع السوري ، بحث هذه الحالة بصورة مستفيضة . ونصت المادة ١٩٣ منه على انه « لا تكون مناقشات الجمعية التأسيسية قانونية الا اذا كان عدد المساهمين الذين تتألف منهم يمثل ثلثي رأسمال الشركة على الاقل . واذا لم يتم النصاب فيمكن عقد جمعية جديدة ، بناء على دعوة تنشر في الجريدة الرسمية مرتين يفصل بين الواحدة والاخرى اسبوع واحد . ويذكر في الدعوة جدول اعمال الجمعية السابقة والنتائج التي اسفرت عنها ، وتكون مناقشات هذه الجمعية الثانية قانونية اذا كان عدد المساهمين الذين تتألف منهم يمثل نصف رأسمال الشركة على الاقل . واذا

لم يتم لها هذا النصاب فيمكن عقد جمعية نالته ، ولا يلزمها ان تمثل حينئذ الا  
ثلث رأسمال الشركة على الاقل .»

٢٦٥ - ولعل اهم عمل تقوم به الهيئة العامة التأسيسية عادة هو البحث  
في المقدمات العينية وفي مكافآت التأسيس ، على ما جاء في المادة ١١٧ من القانون.  
على اننا نلاحظ ان المشرع اكتفى باعطاء الهيئة حق البحث في هذين  
الموضوعين دون ذكر النتيجة التي يمكن ان تتوصل اليها في هذا البحث . ونحن  
نعتمد بأنه لا يحق للهيئة ان تتوصل في بحثها الى عدم الاعتراف بالحصص  
العينية او بالتخمين الجاري لهذه الحصص . اذ من الرجوع الى القانون يتبين لنا  
ان الحصص العينية تقدر ، بناء على طلب وزارة الاقتصاد وقبل صدور القرار  
بالتصديق على النظام الاساسي ، من قبل خبير او اكثر يصير تعيينهم من  
قبل رئيس المحكمة الابتدائية المدنية في مركز الشركة من قائمة الخبراء التي  
تضعها وزارة العدل ، وان للوزارة الحق برفض التصديق اذا تبين من تقدير  
الخبراء ان قيمة المقدمات العينية لا تبلغ القيمة المقدرة من قبل المؤسسين (المادة  
١٢٨ و المادة ١٢٩ فقرة ٣ تجارى) (١) .

ولكن اذا وجدت الهيئة العامة التأسيسية ان التقدير مبالغ به فيمكنها ،  
لهذا السبب ، ان ترفض اعلان تأسيس الشركة نهائياً .

(١) انظر المادتين ٨٦ و ٩٠ من قانون التجارة اللبناني .



## الفرع الثاني

### مؤيدات قواعد التأسيس

٣٦٦ - ينتج عن عدم مراعاة قواعد تأسيس الشركة المغفلة :

١ - بطلان الشركة .

٢ - مسؤولية المؤسسين و اعضاء مجلس الادارة الاولين المدنية .

٣ - مسؤولية المؤسسين و اعضاء مجلس الادارة الاولين الجزائية .

## البحث الاول

### بطلان الشركة

#### اسباب البطلان

٣٦٧ - نصت المادة ١٢٢ من قانون التجارة على انه يحق لكل ذي

علاقة بالشركة ان يطلب الحكم ببطلانها اذا اسست على وجه غير قانوني ولم

تقم باتمام المعاملات المهمة خلال شهر من تاريخ اذارها .

وتعتبر الشركة مؤسسة على وجه غير قانوني اذا خالفت القواعد التالية :

أ - القواعد المتعلقة بالشركات ذات الاسهم عموماً

( ١ ) اذا باشرت الشركة عملها قبل صدور مرسوم الترخيص والقرار الوزاري

- القاضي بالتصديق على نظامها الاساسي (١) .
- (٢) اذا باشرت الشركة بالاكتتاب العام دون الدعوة اليه بيان يتضمن الامور المنصوص عليها في المادة ١٠٨ ودون نشر هذا البيان في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين على الاقل في مركز الشركة ، وفي صحيفة على الاقل في كل من المدن التي طرحت فيها الاسهم للاكتتاب .
- (٣) اذا جرى الاكتتاب باسم الشركة خلافاً لاحكام المادتين ١٠٩ و ١١٢ في قانون التجارة .
- (٤) اذا لم تدع الهيئة العامة التأسيسية او تمت دعوتها بصورة مخالفة للقانون ،

(١) جاء في قرار لمحكمة الاستئناف المختلطة في مصر ما فحواه « تعتبر باطلة ولا وجود لها شركة المساهمة الانكليزية التي ليس لها من الانكليزية الا الاسم اذا لم تؤسس طبقاً للقانون المصري » ( ١٣ نيسان ١٩١٠ مجموعة التشريع والقضاء عام ٢٢ ص ٢٥٧ ) .

وجاء في قرار آخر للمحكمة نفسها « اذا أسست شركة دون ان يصدر بتأسيسها مرسوم ملكي بطل الإكتتاب بالاسهم التي اصدرها المؤسسون ( ١٧ تشرين الثاني ١٩١٠ مجلة التشريع والقضاء عام ٢٣ ص ٢٦ ) .

وجاء في حكم اصدرته محكمة بور سعيد الجزئية المختلطة ما فحواه « تتوقف صحة تأسيس شركة مساهمة على صدور الاذن بالتأسيس ولا تتوقف على صحة البيانات التي صدر بها المرسوم ، وعلى ذلك فلا يجوز للشركاء او الغير طلب بطلان الشركة بدعوى عدم مراعاة ما نصت عليه قرارات مجلس الوزراء والتي لا تدخل في عداد القوانين ، فان هذه القرارات تقيد الحكومة نفسها ، ولا تمنعها من ان ترفض الاذن بالتأسيس ولو راعيتها الشركة او تسمح بها ولو لم تراعاها » ( ١ ايار ١٩٣٥ مجلة المحاكم المختلطة عام ٢ ص ٤٣ ) .

وأصدرت محكمة مصر التجارية المختلطة حكماً جاء فيه « إن البطلان لا يزول بصدور المرسوم . والمحكمة ان تحكم بالبطلان إذا حصل المؤسسون على المرسوم بطريق الغش كما في حالة الاكتتاب السوري » ( ٥ شباط ١٩٣٥ مجلة المحاكم المختلطة عام ٢٥ ص ٢٧٦ ) .

وجاء في حكم آخر للمحكمة نفسها ما فحواه « لا يجوز للحكومة إذا أصدرت المرسوم بخدوعه بغش المؤسسين أن تضل من القضاء الغاء الشركة . ويسأل الذين استصدروا المرسوم بغش الحكومة وايقاعها في الغلط . في مواجهة كل من أصابه ضرر عن التعويضات ( ١٨ ايار ١٩٣٥ مجلة المحاكم المختلطة عام ٢٥ ص ٢٧٧ ) .



سواء من جهة شكل الدعوة والمهل (١) ، أو من جهة تشكيل الهيئة العامة (٢) أو من جهة الاشتراك بالتصويت (٣) ، أو من جهة النصاب والاكثرية (٤) أو من جهة تنظيم محضر ضبط لأثبات أتمام المعاملات القانونية مع العلم انه يجوز اثبات هذه المعاملات القانونية بجميع طرق الاثبات (٥).

(٥) إذا كان السعر الاسمي للاسهم اقل من عشر ليرات او اكثر من خمسية ليرة .

(٦) إذا لم يغط رأس المال الواجب تغطيته ، سواء ا كانت بعض الاكتتابات وهمية (٦) أم الغيت بعض الاكتتابات بسبب عدم اهلية المكتتب ، او انعدام

(١) نقض فرنسا ٣٠ نيسان ١٩١٣ جريدة الشركات عام ١٩١٤ ص ٣٩٦ - محكمة

ستراسبورغ الاقليمية ١٨ تشرين الأول ١٩٢٥ جريدة المدلية ١٩٢٥، ٧١، ١٤، ١٩٢٥

(٢) نقض فرنسا ٢٠ تموز ١٩٢٧ جريدة الشركات عام ١٩٣٠ ص ٧٠ .

(٣) نقض فرنسا ٦ تشرين الثاني ١٨٩٤ جريدة الشركات عام ١٨٩٥ ص ١٤ - ١٨

كانون الأول ١٨٩٤ جريدة الشركات عام ١٨٩٥ ص ٢٠٢ - ٣٠ كانون الأول ١٩٠٦

دالوز ١٩٠٨، ١٠، ٥٢ - استئناف باريس ٩ ايار ١٩١٤ جريدة الشركات عام ١٩١٥

ص ٨٤ .

(٤) نقض فرنسا ٦ تشرين الثاني ١٨٩٤ دالوز ١٨٩٥، ١٤، ١٥١ - ٨ تشرين الثاني

١٨٩٩ سيره ي ١٩٠١، ١٠، ٨١ - ٣٠ آب ١٩١٣ دالوز ١٩١٤، ١٠، ٢٧٩ .

(٥) نقض فرنسا ٢٠ كانون الأول ١٨٨٢ دالوز ١٨٨٣، ١٠، ٣٠ - ٣٠ نيسان ١٩١٣

دالوز ١٩١٣، ١٠، ٢٧٩ .

(٦) نقض فرنسا ٢ آذار ١٩٢٥ سيره ي ١٩٣٠، ١٤، ١٥١ - استئناف باريس ١٧

حزيران ١٩٠٤ دالوز ١٩٠٧، ٢، ١٥٢ - نقض فرنسا ٩ حزيران ١٨٩١ دالوز

١٨٩٢، ١٤، ٣٦ - ١٧ كانون الاول ١٨٩٤ دالوز ١٨٩٥، ١٠، ١٠١ - استئناف باريس

٢٢ نيسان ١٨٩١ جريدة الشركات عام ١٨٩١ ص ٢٨٩ - استئناف روان ٢٦ تموز

١٩١٢ دالوز ١٩١٦، ٢، ١١٣ - استئناف ليون ١٥ آذار ١٩٣٥ دالوز

١٩٣٨، ٢، ٤٩٤ .

الرضا<sup>(١)</sup> ، أم أصدرت بعض الأسهم بأقل من قيمتها الاسمية<sup>(٢)</sup> (٧) اذا لم تراعى قواعد تسديد قيمة الأسهم أو ايداع المبالغ الناجمة عن الاكتتاب أو سحب المبالغ من المصرف المودعة فيه قبل تأسيس الشركة نهائياً<sup>(٣)</sup> (٨) اذا لم تراعى قواعد تخمين المقدمات العينية والمنافع الخاصة<sup>(٤)</sup> ، (٩) اذا لم تسدد قيمة الاسهم العينية كاملة، سواء في حال عدم تسليم جميع المقدمات العينية ، أو اذا ظهر ان المكتتب لم يكن مالكا لها أو كانت هذه المقدمات مثقلة برهن أو تأمين<sup>(٥)</sup> .

(١٠) اذا لم تراعى الاحكام المتعلقة بشكل الاسهم او بتداولها..

#### ب - القواعد الخاصة بالشركات المغفلة

(١) اذا حدد رأسمال الشركة بأقل من خمسين الف ليرة .

- 
- (١) استئناف بو ١٥ كانون الثاني ١٨٩٦ جريدة الشركات عام ١٨٩٧ ص ٤٣١ -  
 (٢) نقض فرنسا ١٥ ايار ١٩٣٦ جريدة الشركات عام ١٩٣٧ ص ٥٣٦  
 (٣) نقض فرنسا ١٧ كانون الاول ١٨٩٤ جريدة الشركات عام ١٨٩٥ ص ٢٠٢ -  
 ٢٦ شباط ١٩٠٤ دالور ١٧، ١١، ١٩٠٥  
 (٤) نقض فرنسا ١٩ تموز ١٨٩٣ سيره ١٨٩٤، ١٧١٠١، ١٨٩٤ - استئناف بوزانسون ٣  
 آب ١٨٩٨ جريدة الشركات عام ١٩٠٤ ص ١٤ - محكمة تجارة ليون ٣ كانون الاول ١٩٠٣  
 جريدة الشركات عام ١٩٠٤ ص ٥٠٩ - نقض فرنسا ٢٦ حزيران ١٩١٣ دالور ١٦١٤١، ١٩١٤  
 - استئناف باريس ١١ ايار ١٩٣٤ جريدة الشركات عام ١٩٣٧ ص ١٠٣ - استئناف  
 ليون ١٥ آذار ١٩٣٥ دالور الاسبوعي ١٩٣٥ ص ٢٦٠  
 (٥) بداية السين ١٧ كانون الثاني جريدة الشركات عام ١٩١١ ص ٤٥٢ -  
 نقض فرنسا ٢٣ تموز ١٩٢٣ جريدة الشركات عام ١٩٢٩ ص ١٨٥ - ص ١٥٨ - ٢٤  
 تموز ١٩٢٥ جريدة الشركات عام ١٩٢٧ ص ١٤٣



- (٢) اذا كان عدد المؤسسين أقل من خمسة (١)
- (٣) اذا كان عدد اعضاء مجلس الادارة اقل من ثلاثة او اكثر من سبعة اعضاء .
- (٤) اذا نص النظام الاساسي على جواز تولي عضوية مجلس الادارة من قبل اشخاص غير مساهمين .
- طبيعة البطلان

٣٦٨ - كان الاجتهاد الفقهي ، في ظل التشريع القديم ، يعتبر بطلان الشركة المغفلة ذا صفة مطلقة مستنداً الى الصفات المميزة التي اعطاها العالمان اوبري ورو للبطلان (٢) ، وكان الاجتهاد القضائي يسمي هذا البطلان باسم البطلان المطلق تارة ( Nullite absolue ) وباسم البطلان المتعلق بالنظام العام ( Nullite d'ordre public ) تارة اخرى (٣) ، فكان يحكم هذا البطلان ، بسبب صفته المطلقة ، القواعد التالية :

(١) ان لكل ذي مصلحة حق الادعاء بالبطلان .

(٢) ان البطلان لا يزول بزوال سببه .

- (١) نقض فرنسا ٢٨ كانون الاول ١٨٩١ دالوز ١٧٣،١٤،١٨٩٣ - ١١ نيسان ١٩٢٧ دالوز ٢٥٠،١٤،١٩٢٩ وتعليق بيك
- (٢) ايسكار، الشركات التجارية، جزء ٢ رقم ٧٨٧
- (٣) نقض فرنسا ١٠ شباط ١٨٧٩ دالوز ٢٥٦،١٤،١٨٧٩ - ٢٥ شباط ١٨٧٩ دالوز ٣٠،١٤،١٩٨٠ - استئناف ليون ٢١ كانون الاول ١٨٨٤ جريدة الشركات عام ١٨٨٤ ص ٣٩٧ - استئناف تولوز ٩ كانون الاول ١٨٨٥ جريدة الشركات عام ١٨٨٦ ص ٤٤٦ - نقض فرنسا ١٩ تشرين الاول ١٨٩٢ دالوز ٥٩٣،١٤،١٨٩٢

(٣) ان اسقاط الحق بالادعاء بالبطلان باطل بطلاناً مطلقاً .

(٤) ان الادعاء بالبطلان لا يسقط التقادم .

ولكن التشريع الجديد بدل ولاشك من صفة البطلان ، بدليل انه قيد الادعاء به بضرورة اعدار الشركة اولا بوجوب اتمام المعاملة التي يوجب اهمالها البطلان وذلك خلال مدة شهر من تاريخ الاعذار ، وجعل الادعاء بالبطلان خاضعاً لتقادم قصير مدته خمس سنوات ، ومنع الشركاء من الاحتجاج به تجاه الغير ، وقضى بتصفية الشركة المقرر بطلانها كالشركة الفعلية ( المادة ١٢٢ تجاري).

#### دعوى البطلان

٣٦٩ - لا بد لبطلان الشركة من صدور حكم يقضي بالبطلان ، سواء كان سبب البطلان ناشئاً عن مخالفة شروط صحة العقود عامة ، ام عن مخالفة شروط صحة عقد الشركة ، ام كان مصدره مخالفة القواعد الخاصة بالشركات المغفلة (١) .

وتبقى الشركة قائمة الى ان يصدر حكم ببطلانها ، ومتى تقرر بطلان الشركة قضائياً فان أثر البطلان لا ينسحب الى الماضي ، بفضل نظرية الشركة الفعلية ، اذ تبقى معظم الاعمال التي قامت بها الشركة ، قبل الحكم ببطلانها ، صحيحة ونافذة .

ويسقط الحق بالادعاء بالبطلان اذا ازلت الشركة سببه ، خلال شهر من

---

(١) هوبان وبوفيو جزء ١٠ رقم ٧٦٩ - تاير وبيك جزء ٢ رقم ٩٨٠ - هيمار ، رقم ٤٣٤ - نقض فرنسا ١٦ ايار ١٨٥٩ سيره ي ١٨٦٠ ، ١٨٨٩ ، ٦ كانون الثاني ١٨٨٦ سيره ي ١٨٨٦ ، ١١ ، ٢٤ ، ١٢ حزيران ١٩٠١ جريدة الشركات عام ١٩٠٢ ص ١٩ - استئناف دوى ١٥ تشرين الثاني ١٩٠٠ جريدة الشركات عام ١٩٠١ ص ٢٠٣ .



تاريخ اعذارها ، او تقادم الادعاء به بمرور خمس سنوات .  
 على انه لا بد من وجود ادعاء للحكم بالبطلان ، سواء ا كان هذا الادعاء  
 بشكل دعوى اصلية ام اتخذ صفة الطلب العارض او الدفع (١) .  
 ويمكن الادلاء بالدفع بالبطلان امام كافة المحاكم وفي جميع درجاتها (٢) ، على  
 انه لا يجوز الادلاء به لاول مرة امام محكمة النقض (٣) .  
 يستدل مما ذكر انه لا يجوز لقضاة الموضوع ان يتمسكوا بالبطلان عفواً (٤) ،  
 على انه يحق لهم الحكم به اذا كان داخلاً ضمناً في موضوع الدعوى ، كأن  
 تهدف الدعوى المقامة الى طلب حل الشركة بسبب عدم شهرها (٥) .  
 ويقبل الادعاء بالبطلان مجرداً عن كل ادعاء بالمسؤولية ضد المؤسسين (٦) .

#### تعيين المحكمة ذات الاختصاص

٣٧٠ - يعود امر النظر في دعوى البطلان مبدئياً الى القضاء المدني ،

(١) نقض فرنسا ١٤ تشرين الثاني ١٨٨٧ داللو ١٨٨٨ ، ١٠ ، ٢٠٣ ، ٢١ - تشرين  
 الاول ١٨٩٥ جريدة الشركات عام ١٨٩٦ س ١٣ - ١٠ تشرين الثاني ١٨٩٧ سيره ١٠١٨٩٧ ،  
 ٥٠٥ - استئناف غرنوبل ٣٠ تشرين الاول ١٩٠١ جريدة الشركات عام ١٩٠٢ س ١٥٩  
 - استئناف دوى ٩ كانون الاول ١٩٢٤ جريدة الشركات عام ١٩٢٥ س ٦٤٩ .  
 (٢) محكمة تجارة نانسي ٤ كانون الاول ١٩٢٤ داللو الاسبوعي عام ١٩٢٤  
 ص ٢٤٩ .

(٣) نقض فرنسا ٢١ ايار ١٨١٢ داللو ١٨٦٣ ، ١٠ ، ٢١١ ، ٢٤ - كانون الثاني  
 ١٨٧٢ داللو ١٨٧٢ ، ١٠ ، ٣٠٠ ، ١٦ - حزيران ١٩٢٥ داللو ١٩٢٦ ، ١٠ ، ٢٤٩ .

(٤) نقض فرنسا ١٦ ايار ١٨٥٩ سيره ١٠١٨٦٠ ، ١٠ ، ٨٨٩ ، ٥ - كانون الثاني  
 ١٨٨٦ سيره ١٠١٨٨٦ ، ١٠ ، ٤١٤ ، ١٢ - حزيران ١٠٩١ سيره ١٠١٩٠٢ ، ١٠ ، ٣١٣ .

(٥) محكمة تجارة السين ٢٢ كانون الثاني ١٨٦٢ جريدة محاكم التجارة عام ١٨٦٢  
 ص ٥١٠ - نقض فرنسا ١ آب ١٨٨١ جريدة الشركات عام ١٨٨٢ ص ٣٠ .

(٦) استئناف باريس ١ آب ١٨٥٨ جريدة الشركات عام ١٨٨٩ ص ١٠ .

دون القضاء الجزائي ، لان هذه الدعوى تثير تقاطعاً هامة يجدر عدم حلها عرضاً  
اثناء نظر دعوى جزائية (١) .

ولكن هذا لا يمنع المحاكم الجزائية من ان تقرر وجود سبب للبطلان ، اثناء  
النظر في دعوى جزائية مقامة على مؤسسي الشركة لاصدارهم ، مثلاً ، اسهماً  
قبل صدور مرسوم الترخيص بتأليف الشركة عملاً باحكام المادة ٢٧٨ من  
قانون التجارة ، دون ان يكون لها الحق في الحكم بالبطلان (٢) .

على ان هنالك حالة تكون المحكمة الجزائية فيها ذات اختصاص للحكم  
بالبطلان ، وهي عندما تقيم الشركة نفسها مدعية شخصية ويدفع الظنين دعوى  
الشركة بادعاء بطلانها (٣) .

ويجب ان تقام الدعوى بالبطلان امام المحكمة الابتدائية المدنية التي يوجد  
في منطقتها مركز ادارة الشركة (٤) .

### صفات الحكم الصادر في دعوى البطلان واثاره

٣٧١ - تختلف صفات الحكم الصادر في دعوى البطلان ، في حالة رد  
الدعوى عنه في حالة الحكم بالبطلان .

---

(١) هيار رقم ٤٦٠ - استئناف باريس ٢٥ نيسان ١٩١٣ جريدة الشركات عام  
١٩١٤ ص ٤٥٦ .

(٢) هوبان وبوفيو جزء ١ ص ٩١٥ - هيار رقم ٤٦٠ .

(٣) ايسكارا ، الشركات التجارية ، جزء ٢ رقم ٧٨٩ .

(٤) هوبان وبوفيو جزء ١ رقم ٧٧٠ - هيار رقم ٤٦٠ - نقض فرنسا ١١

حزيران ١٨٨٨ دالوز ١٨٨٩ ، ١٨٠٤١ - محكمة السين البدائية ٧ تموز ١٨٩٧ جريدة  
الشركات عام ١٨٩٨ ص ٧٦ .



آ - الاحكام القاضية برد دعوى البطلان شكلا او موضوعاً .  
يرى الاجتهادان الفقهي والقضائي ان للحكم الصادر برد دعوى البطلان ،  
ان شكلا او موضوعاً ، صفة نسبية وفقاً للقاعدة العامة ، اي ان أثره ينحصر في  
الاشخاص الماثلين او الممثلين في الدعوى التي انتهت بالحكم المذكور ولا  
يتعداه الى غيرهم (١) .

ولا تطبق هذه القاعدة فقط على دائي الشركة - في حال رد الدعوى  
بالبطلان المرفوعة من قبل احد المساهمين - بل تشمل المساهمين انفسهم ايضا  
ولاشك ان هذه القاعدة من شأنها ان تحول دون رفع دعاوى صورية بالبطلان  
يقصد منها الحصول على حكم بالرد يكون أثره شاملا كل ذي مصلحة في  
بطلان الشركة .

فينتج عن هذه القاعدة انه لا يحق للشركة ان تدفع الدعوى بالبطلان المقامة  
عليها من قبل احد المساهمين بسبق صدور حكم برد دعوى مماثلة رفعها مساهم  
آخر ، حتى ولو كانت اسباب البطلان التي استندت اليها الدعوى الاولى هي  
الاسباب نفسها التي رفعت من اجلها الدعوى الثانية .

وقد ذهبت محكمة النقض الفرنسية الى ابعاد من ذلك اذا اجتهدت ان من  
يشترى اسهماً يحق له رفع دعوى البطلان على الشركة صاحبة الاسهم ، حتى

---

(١) هوبان وبوفيو جزء ١ رقم ٧٧٢ - تالير وبليك جزء ٢ رقم ١٠١٠ - نقض  
فرنسا ٢٥ كانون الثاني ١٨٨١ سيره ي ١٠١٨٨١ . ٤٥١ - استئناف باريس ٨ تموز  
١٩٣١ جريدة الشركات عام ١٩٣٢ ص ٣٣٩ - بداية ليون المدنية ٣١ كانون الاول  
١٩٠٣ جريدة الشركات ١٩٠٤ ص ٥٠٩ .

ولو كانت هذه الدعوى قد رفعت من قبل البائع وردت بحكم اكتسب  
الدرجة القطعية (١) .

ب - الاحكام القاضية بالبطلان

اجمع الاجتهادان الفقهي والقضائي ، باستثناء الاستاذين ليون كان ورينو (٢)  
على القول بان للحكم القاضي ببطلان الشركة الصفة المطلقة اي انه ينتج أثره  
القانوني في حق كل من له علاقة في الشركة سواء اكان طرفا في الدعوى ام  
لم يكن (٣) . وقد استند الاستاذ ايسكارا في اقرار هذا المبدأ ، الذي يخالف  
في ظاهره المبدأ العام القائل بنسبية قوة القضية المقضية ، الى النص الوارد في  
المادة ٧ من قانون عام ١٨٦٧ ، بتفسيره العاكس ، والقائل انه « لا يجوز  
للشركاء ان يحتجوا تجاه الغير ببطلان الشركة » ، فاذا كان لايجوز للشركاء -  
كما يقول الاستاذ ايسكارا - ان يحتجوا تجاه الغير بالحكم القاضي ببطلان  
الشركة ، فانه يجوز بالتالي للغير ، وان كان غير طرف في الدعوى ، ان يحتج  
تجاه الشركاء بالحكم المذكور ، كما يحق لكل مساهم ان يحتج به سواء تجاه

(١) نقض فرنسا ٢٥ شباط ١٨٨١ دالوز ١٨٨١، ١٨٨١، ٢٥٢٠ .

(٢) ليون كان ورينو جزء ٢ رقم ٢٣١ .

(٣) هومان وبوفيو جزء ١٤ رقم ٧٧٢ تاليروبيك جزء ٢ رقم ١٠١٢ - لاكوروبوترون

رقم ٢٧١ - هيار رقم ٤٧٥ ومايليه - نقض فرنسا ١٢ نيسان ١٨٦٤ سيرمي ١٨٦٤، ١٨٦٤،

٦٩-٢ تموز ١٨٧٣ سيرمي ١٨٧٣، ١٨٧٣، ٦٠٦-٣-٦ شباط ١٨٩٣ سيرمي ١٨٩٦، ١٨٩٦، ١١٤٠ تولوز

٤ حزيران ١٨٩٦ مجلة الشركات عام ١٨٩٧ ص ٣١ - استئناف باريس ٨ نيسان ١٩١١

جريدة الشركات عام ١٩١٢ ص ٣١٩ - نقض فرنسا ١٨ حزيران ١٩٠٢ سيرمي ١٩٠٣

٣٨٥، ١ وتعليق واهل



الشركة او تجاه المساهمين الآخرين (١) ، ويقارن آخرون ، واخصهم الاستاذ البيرواehl ، بين اثر الحكم القاضي بحل الشركة واثر الحكم القاضي ببطانها ويخرجون من هذه المقارنة الى انه لو اعترف للحكم القاضي بالحل باثر مطلق فلا بد وأن يعطى نفس الاثر للحكم القاضي بالبطان ، لان البطان هو نوع من انواع الحل (٢) .

## البحث الثاني

### المسؤولية المدنية

#### انواع المسؤولية المدنية وصفتها الخاصة

٣٧٢ — ينشأ عن عدم اتمام المعاملات التي فرضها القانون ، من اجل تأسيس الشركات المغفلة ، نوعان من المسؤولية المدنية : الاول المسؤولية الناتجة عن بطلان الشركة ، والثاني المسؤولية الناتجة عن المخالفة القانونية بحد ذاتها، حتى ولو لم تؤد الى الحكم ببطلان الشركة .

ونلاحظ ان المشرع الفرنسي بحث في النوع الاول من المسؤولية المدنية فقط ، الناتجة عن ارتكاب مخالفة لاحكام التأسيس الازامية ، مما حدا ببعض

(١) ايسكارا الشركات التجارية ، جزء ٢٠٥ رقم ٨٥٦ .

(٢) راجع تعليق البير واهل على قرار صادر عن محكمة استئناف باريس في ٧ نيسان

١٩١١ منشور في سيره ي ١٩١٢ ، ٢٣٥٠٢ ،

الفقهاء ، واخصهم الاستاذين تالبرويك ، الى القول بان مسؤولية المؤسسين المدنية متوقفة على صدور حكم ببطلان الشركة <sup>(١)</sup> .  
ويخالف الاستاذ ايسكارا هذا الرأي <sup>(٢)</sup> ، فهو يعتبر ان النصوص التي اوردها قانون التجارة والمتعلقة بالمسؤولية المدنية لاتنفي تطبيق القواعد العامة التي نص عليها القانون المدني ، سواء منها مايتعلق بالمسؤولية التعاقدية او ماهو خاص بالمسؤولية التقصيرية . وقد اخذ الاجتهاد القضائي بهذه النظرية <sup>(٣)</sup> .  
هذا وان قانون التجارة السوري لم يعلق شرط مسؤولية المؤسسين المدنية على سبق صدور حكم ببطلان الشركة ، بدليل ان المادة ١٢٠ منه مرتبت هذه المسؤولية على المؤسسين والمساهمين العينيين والاشخاص الحائزين على منافع خاصة واعضاء مجلس الادارة ومفتشي الحسابات الاولين عندما يتضح وجود زيادة كبيرة مقصودة في تخمين المقدمات العينية او الخدمات المؤداة ، دون تقييد هذه المسؤولية ببطلان الشركة ، وان المادة ١٢٣ بحثت من جديد في المسؤولية ذاتها المترتبة على الاشخاص انفسهم وقيدتها بشرط اقامة دعوى البطلان .

### طبيعة المسؤولية المدنية

٣٧٣ - تعتبر هذه المسؤولية ، بنظر بعض الفقهاء <sup>(٤)</sup> ، ذات صفة قانونية

- 
- (١) تالبرويك جزء ٢٥ رقم ١٠٢٤ - ريبير رقم ١٨١٠ .  
(٢) ايسكارا ، الشركات التجارية ، جزء ٢٤ رقم ٨٧٧ .  
(٣) نقض فرنسا ١٣ شباط ١٩٠٧ سيرهى ١٩١٠ ، ١٣٨٠ .  
(٤) هوبان وبوفيو جزء ١٤ رقم ٨٠٦ - ايسكارا الشركات التجارية ، جزء ٢٤ رقم ٨٧٩ .



وهي تتميز عن المسؤولية المدنية التي نص عليها القانون المدني بالاوجه التالية :

( ١ ) ان القانون عدد على سبيل الحصر الاشخاص الذين تقع عليهم هذه المسؤولية .

( ٢ ) اخضع القانون قبول دعوى المسؤولية، مبدئياً ، الى سبق بطلان الشركة .

( ٣ ) اخضع القانون دعوى المسؤولية لتقدم خاص يختلف ، من حيث مدته ، عن التقدم العادي .

( ٤ ) ان المسؤولية التي نصت عليها المادتان ١٢٣ و ١٢٥ هي ذات صفة تعاقدية بالنسبة للمساهمين ، وذات صفة تقصيرية بالنسبة لدائني الشركة (١) .

وقد سميت هذه المسؤولية ايضاً بالمسؤولية المهنية (Responsabilité professionnelle) لانها تلزم الاشخاص الذين تحم عليهم وظيفتهم السهر على اتمام معاملات التأسيس . فالمسؤولية اذن مرتبطة بالوظيفة اكثر من ارتباطها بالشخص نفسه ، وهي متوجبة بمجرد مخالفة احد النصوص القانونية المتعلقة بتأسيس الشركة ، دونما حاجة للبحث في وجود الخطأ او عدمه (٢) ، وقد تشبه هذه المسؤولية مسؤولية حارس الاشياء ، التي نصت عليها المادتان ١٧٨ و ١٧٩ من القانون المدني ، ولكنها اشد منها باعتبار ان القانون اجاز للحارس التخلص من المسؤولية اذا اثبت ان وقوع الضرر كان بسبب اجني لايد له فيه ، في حين انه لم يسمح للمؤسسين واعضاء مجلس الادارة الاول ومقشي الحسابات الاولين

(١) مازو ، موسوعة المسؤولية المدنية ، جز ١ رقم ٦٥٠ .

(٢) نقض فرنسا ١٨ كانون الاول ١٩٣١ دالوز ١٩٣٣ ، ١٩٤١ ، ٨٩ ، وتعليق هامل .

اثبات القوة القاهرة او خطأ المتضرر للتخلص من المسؤولية المدنية الملقاة على عاتقهم . ولعل السبب في ذلك يرجع الى ان اسباب الاعفاء من المسؤولية بصورة عادية لا تحول دون بطلان الشركة ، ومسؤولية الاشخاص الذين اتينا على ذكرهم متوجبة حتما في حالة البطلان .

### الاشخاص المسؤولون

٣٧٤ - الاشخاص المسؤولون بحسب التعداد الوارد في القانون هم :

- ( ١ ) المؤسسون .
- ( ٢ ) اعضاء مجلس الادارة الاول .
- ( ٣ ) مفتشوا الحسابات الاولون .
- ( ٤ ) المساهمون العينيون والاشخاص الحائزون على منافع خاصة .

وتتوجب مسؤولية المساهمين العينيين والاشخاص الحائزين على منافع خاصة اذا ثبت ان معاملات التقدير لم تتم بصدق وامانة ، اي عندما يتضح وجود زيادة كبيرة مقصودة في تخمين المقدمات العينية او الخدمات المؤداة ، بينما تتم مسؤولية المؤسسين واطباء مجلس الادارة الاول ومفتشي الحسابات الاولين جميع حالات بطلان الشركة الناجمة عن اغفال شرط من شروط التأسيس او عن عدم الشهر .

### ( ١ ) المؤسسون

٣٧٥ - يعتبر جميع المؤسسين مسؤولين بالتضامن فيما بينهم عن بطلان



الشركة ، ولو كان البطلان ناشئاً عن اهمال او خطأ ارتكبه بعضهم فقط ، لان النص الوارد في المادتين ١٢٠ و ١٢٣ من قانون التجارة جاء مطلقاً .

ولو رجعنا الى المادة ٤٢ من القانون الفرنسي لعام ١٨٦٧ لوجدنا ان نص هذه المادة يختلف عن النص الذي تبناه المشرع السوري ، فالقانون الفرنسي رتب المسؤولية المدنية على المؤسسين الذين كانوا سبباً في البطلان ( Les fondateurs auxquels la nullité est imputée ) . وقد أثارنا هذه العبارة خلافاً في الاجتهاد الفقهي والقضائي ، فبينما يرى الاجتهاد الفقهي ان هذه العبارة لا تحصر المسؤولية المترتبة على المؤسسين بالاشخاص الذين كانوا سبباً في البطلان ، بل تشمل جميع المؤسسين على السواء ، اسوة بالمسؤولية الملقاة على اعضاء مجلس الادارة الاول ، يقول الاجتهاد القضائي بعكس هذا الرأي ، فيعني من المسؤولية المدنية المؤسسين الذين لم يشتركوا في المخالفات القانونية التي ادت الى البطلان (١) .

وتتوجب المسؤولية ايضاً على المؤسسين بالنسبة للمخالفات التي يرتكبها وكلاؤهم او الاشخاص الذين في خدمتهم (٢) .

---

(١) نقض فرنسا . ٣ كانون الثاني ١٨٩٣ جريدة الشركات عام ١٨٩٤ ص ٢٣٢ - استئناف تولوز ٢٢ تموز ١٨٩١ جريدة الشركات عام ١٨٩٢ ص ٦٥ - استئناف دوي ١٥ نيسان ١٨٩٧ جريدة الشركات عام ١٨٩٨ ص ٢٦ - استئناف انجيه ٢٢ تموز ١٩٣١ جريدة الشركات عام ١٩٣٢ ص ١٤٩

(٢) هوبان وبوفيو جرم ١٠ رقم ٨١٢ - نقض فرنسا ١٠ كانون الثاني ١٨٨٧ سيرمي ١٠٨٨٨ ، ٣٧٤ ، ١٨ - كانون الثاني ١٨٩٩ جريدة الشركات عام ١٨٩٩ ص ٢٠٨ استئناف اميان ٢٦ كانون الاول ١٨٨٦ جريدة الشركات عام ١٨٩٠ ص ١٥٢ - استئناف ليون ١٢ حزيران ١٨٩٥ جريدة الشركات عام ١٨٩٥ ص ٤٩٩ .

## ٢ ) اعضاء مجلس الادارة الاول

٣٧٦ - يختلف النص الوارد في المادة ٤٢ من قانون عام ١٨٦٧ الفرنسي المتعلق بمسؤولية اعضاء مجلس ادارة الشركة المغفلة ، في حالة بطلانها ، عن النص الذى اورده قانون التجارة السوري المتعلق بالموضوع نفسه ، فالمادة ٤٢ تجعل مسؤولاً عن بطلان الشركة « اعضاء مجلس الادارة القائمين على العمل في وقت حصول البطلان » ، بينما يقضي قانون التجارة السوري بمسؤولية « اعضاء مجلس الادارة الاول » .

وقد اثار تفسير النص شيئاً من الجدل ، فرأى بعضهم ان اعضاء مجلس الادارة الاول لا يمكن اعتبارهم مسؤولين بحسب النص المذكور لان المخالفة في اجراءات التأسيس التي ادت الى البطلان ارتكبت اثناء التأسيس ، اى قبل انتخابهم ، باعتبار ان اول مجلس ادارة ينتخب من قبل الهيئة العامة التأسيسية التي لاتدعى للانعقاد الا بعد اتمام معاملات تأسيس الشركة (١) . ورأى بعضهم الآخر أن المسؤولية التي نصت عليها المادة ٤٢ تترتب على اعضاء مجلس الادارة الاول اذا جرى تعيينهم بمقتضى نص في نظام الشركة الاساسي ، ولا تشمل اعضاء مجلس الادارة اذا جرى انتخابهم من قبل الهيئة العامة التأسيسية (٢) . على ان الاجتهاد القضائي الفرنسي فسر نص المادة ٤٢ تفسيراً اكثر

(١) ماتيو وبورغينيا ، تفسير قانون عام ١٨٦٧ رقم ٢٤٣ - الوزرة ، رقم ٧٥٩

(٢) بونت رقم ١٢٩٣ ٨ - ارتويز جزء ١ رقم ٣٩١ - استئناف مونييه شباط ١٨٨٠

جريدة الشركات عام ١٨٨٠ ص ١٩٣



اتفاقاً مع فكرة المشرع ، اذ اعتبر ان الاشخاص المقصودين بالمادة المذكورة هم اعضاء مجلس الادارة الاول ، سواء جرى تعيينهم بمقتضى نص في نظام الشركة الاساسي او جرى انتخابهم من قبل الهيئة العامة التأسيسية (١) .

وقد اخذ المشرع السوري ، صراحة ، بالاجتهاد المذكور وذلك في المواد ١٢٠ و ١٢٣ و ١٢٥ من قانون التجارة .

وتترتب هذه المسؤولية على اعضاء مجلس الادارة الاول بمجرد قبولهم المهمة التي انتخبوا من اجلها ، سواء تم انتخابهم بصورة قانونية او غير قانونية . فليس لهم ان يدعوا مثلاً ، للتخلص من المسؤولية ، انهم لم يكونوا مساهمين بتاريخ انتخابهم (٢) او انهم لم يكونوا مالكيين للحد الأدنى من الاسهم التي

(٣) نقض فرنسا ٢٧ كانون الثاني ١٨٧٣ سيرمي ١١٧٨٣ ، ١٦٣ ، ١٩ تشرين الاول ١٨٨٦ جريدة الشركات عام ١٨٨٧ ص ١٠ - ٨ تشرين الثاني ١٨٨٦ سيرمي ١٨٨٧ ، ٢٥٤ ، ١ و تعليق لاييه - ٩ حزيران ١٨٩١ دالوز ١٨٩٢ ، ٣٦١ ، ١ ، ٧ كانون الثاني ١٩٣٠ دالوز ١٩٣٢ ، ١٩١ ، ١ ، ١٩١ ، ١ و تعليق كوردونيه - ١٣ كانون الثاني ١٩٣٦ جريدة العدلية ١٩٣٦ ، ٢ ، ٤٨٧ - استئناف باريس ٨ آب ١٨٨٩ صدق نقضا في ٩ حزيران ١٨٩١ دالوز ١٨٩٢ ، ١٤ ، ٣٦١ - استئناف باريس ٣٠ كانون الاول ١٩٠٥ مجلة الشركات عام ١٩٠٦ ص ٢٨٣ - استئناف ايكس ٢١ شباط جريدة الشركات عام ١٩٠٩ ص ٤٢٠ استئناف باريس ٢٨ تشرين الاول ١٩٢٢ مجلة الشركات عام ١٩٣٢ ص ٢٨٨ - استئناف باريس ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٩ جريدة الشركات عام ١٩٣٠ ص ٢٧٩ - استئناف باريس ١١ تموز ١٩٣١ جريدة العدلية ١٩٢١ ، ٢٤ ، ٦١ - هوبان وبوفيو جزء ١ رقم ٨١٣ تالير وبيك جزء ٢ رقم ١٠٣٩ - لاكور و بوترون رقم ٥٠٧ - ايسكارا رقم ٧٣٣ - ريبير رقم ١٠١٨ .

(٢) هوبان وبوفيو جزء ١ رقم ٨١٣ - تالير وبيك جزء ٢ رقم ١٠٣٠ - نقض فرنسا ٨ تشرين الثاني ١٨٨٦ سيرمي ١٨٨٧ ، ٣٠٣ ، ١ ، ١٨٨٧ سيرمي ١٨٩١ ، ١ ، ٥٠١ - تشرين الثاني ١٩٣٠ سيرمي ١٩٣١ ، ٣٠٨ ، ١ ، ٣٠٨ ، ١ ، ٢٣ تموز =

يتطلبها النظام الاساسي ، او ان اجتماع الهيئة العامة التأسيسية كان باطلا .  
ولكن المسؤولية التي نص عليها قانون التجارة تنحصر باعضاء مجلس  
الادارة الاول فقط، سواء اقاموا بالعمل لم يقوموا ، فاذا تعذر على بعضهم القيام  
بالمهمة الموكولة اليه او استقال منها بعد انتخابه ، وجرى انتخاب اعضاء آخرين  
فانه لا يمكن ملاحقة هؤلاء بالمسؤولية وفقاً لاحكام قانون التجارة (١) ، بل  
يعتبرون مسؤولين ، عند الاقتضاء ، وفقاً للقواعد العامة اذا ارتكبوا  
خطأ في الادارة (٢) .

### ٣) مفتشو الحسابات الاولون

٣٧٧ - ادخل قانون التجارة في عداد المسؤولين عن مخالفة قواعد  
التأسيس وبطلان الشركة المغفلة مفتشي الحسابات الاولين ، باعتبار انه اوجب  
عليهم ان يتحققوا من ان الشركة اسست على وجه قانوني ( المادة ١٢١ تجاري )  
ومن ان معاملات الشهر اللازمة قد تمت بصورة قانونية ( المادة ١٢٥ تجاري ) .  
وتشبه مسؤولية مفتشي الحسابات مسؤولية اعضاء مجلس الادارة الاول ،  
وتحكمها القواعد نفسها التي اتينا على ذكرها .

= ١٩٣١ دالوز ١٩٣١ ، ١٠ ، ٥٢١ ، ٢٩ - كانون الاول ١٩٣١ دالوز ١٩٣٢ ،  
٠ ٢١٠١

(١) هوبان وبوفيو جزء ١ رقم ٨١٣ - تالير وبيك جزء ١ رقم ١٠٣٠ - استئناف  
نيم ٢١ كانون الثاني ١٨٨١ دالوز ١٨٨١ ، ١٢٦ ، ١٠٨٨١ - استئناف باريس ٢٧ تشرين الاول  
١٨٨٣ دالوز ١٨٨٥ ، ٢ ، ٢٢٢ - استئناف باريس ١٤ نيسان ١٨٩٢ دالوز  
٠ ٣٧ ، ٢ ، ١٨٩٢

(٢) استئناف باريس ٨ كانون الثاني ١٨٨٦ دالوز ١٨٨٦ ، ٢ ، ٢١٦ - استئناف  
باريس ٥ كانون الاول ١٨٨٧ جريدة الشركات عام ١٨٨٨ ص ٣٥٢



٤ ) المساهمون العينيون والاشخاص الحائزون على منافع خاصة

٣٧٨ — اعتبر قانون التجارة المساهمين العينيين والاشخاص الحائزين على منافع خاصة مسؤولين بالتضامن مع المؤسسين واعضاء مجلس الادارة الاول ومفتشي الحسابات الاولين في حالتين :

الاولى — اذا اتضح وجود زيادة كبيرة مقصودة في تخمين المقدمات العينية والخدمات المؤداة ، ولو لم ترفع الدعوى ببطلان الشركة لهذا السبب ، بدليل ما نصت عليه المادة ١٢٠ من قانون التجارة من ان « اتمام المعاملات المتقدم ذكرها لا يمنع من إقامة دعوى المسؤولية بوجه التضامن على المؤسسين والمساهمين العينيين والاشخاص الحائزين على منافع خاصة واعضاء مجلس الادارة ومفتشي الحسابات الاولين عندما يتضح وجود زيادة كبيرة مقصودة في تخمين المقدمات العينية او الخدمات المؤداة » .

الثانية — اذا كانت معاملات تقدير المقدمات العينية والمنافع الخاصة لم تتم بصدق وامانة . ولكن يشترط لسماع دعوى المسؤولية هذه ان ترفع في وقت رفع دعوى البطلان ، على ما جاء في المادة ١٢٣ من قانون التجارة .

وتختلف مسؤولية المساهمين العينيين والاشخاص الحائزين على منافع خاصة عن مسؤولية المؤسسين واعضاء مجلس الادارة الاول ومفتشي الحسابات الاولين في الامور التالية:

١ ) ان المؤسسين واعضاء مجلس الادارة الاولين مسؤولون في حالة تقدير

المقدمات العينية والخدمات المؤداة خلافاً للحقيقة ، وهم مسؤولون ايضاً في حالة بطلان الشركة ، مهما كان سبب البطلان ، في حين ان المساهمين والاشخاص الحائزين على منافع خاصة لا يعتبرون مسؤولين الا في حالة الزيادة المقصودة في تخمين المقدمات العينية والخدمات المؤداة ، سواء أدت هذه الزيادة الى بطلان الشركة ام لم تؤد (١) .

(٢) يسأل المؤسسون وأعضاء مجلس الادارة الاول ومفتشو الحسابات الاولون عن جميع المخالفات التي أدت الى بطلان الشركة ولو لم يرتكبوا شخصياً هذه المخالفات ، في حين ان المساهمين العينيين والاشخاص الحائزين على منافع خاصة لا يسألون الا بالنسبة لمقدماتهم المؤداة ، اذا جرى تقديرها على غير حقيقتها .

## البحث الثالث

### المسؤولية الجزائية

٣٧٩ - اذا نظرنا الى المخالفات التي قد تعترى تأسيس الشركة المغفلة ، من الوجهة الجزائية ، لأمكننا تقسيم الموضوع الى ثلاثة اوضاع حقوقية مختلفة: (١) ان بعض قواعد التأسيس خالية من المؤيدات الجزائية ، كالقواعد

---

(١) هوبان وبوفيو جزء ١ رقم ٨١٧ - تالير وبيك جزء ٢ رقم ١٠٢٧ - تالير رقم ٥٦٣ - تقض فرنسا ١٠ تشرين الثاني ١٨٩٧ جريدة الشركات عام ١٨٩٨ ص ١٢ - استئناف ليون ١٤ حزيران ١٨٩٥ جريدة الشركات عام ١٨٩٥ ص ٤٩٩ .



المتعلقة مثلاً بدعوة الهيئة العامة التأسيسية وبنعقادها والتصويت فيها والقواعد المتعلقة بالحد الأدنى من عدد المؤسسين الخ ...

ولا بد أيضاً من ملاحظة أن تأسيس شركة مغفلة بصورة غير قانونية لا يشكل جرماً جزائياً مستقلاً بذاته<sup>(١)</sup>.

(٢) فرض المشرع عقوبة الحبس على بعض مخالفات قواعد التأسيس التي وضعت للمحافظة على الثروة العامة.

(٣) فرض المشرع عقوبة الغرامة فقط على بعض المخالفات التي اعتبرها ثانوية بالنسبة للأولى.

#### عقوبة الحبس

٣٨٠ - قضى القانون بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات لجرمة الاحتيال على كل من اقدم على ارتكاب أحد الأفعال الآتية المتعلقة بتأسيس الشركة :

(١) اصدار الاسهم أو حصص التأسيس أو اسنادها الموقفة أو النهائية أو تسليمها لأصحابها أو عرضها للتداول قبل صدور مرسوم الترخيص بتأليف الشركة أو صدور القرار الوزاري القاضي بتصديق نظامها الاساسي أو بالسماح

---

(١) نقض فرنسا ١٢ كانون الاول ١٩٢٥ دالوز الاسبوعي عام ١٩٢٦ ص ٣٧٥  
١٥ تموز ١٩٢٦ جريدة المدلية عدد ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٠ دالوز الاسبوعي عام ١٩٣٠ ص ١٤٩ - ٢٠ شباط ١٩٣٠ التشرة الجنائية عام ١٩٣٠ ص ٢٠٥ - ٢٣ شباط ١٩٣٨  
مجلة الشركات عام ١٩٣٨ ص ١٠٩ - ٣ نيسان ١٩٣٩ مجلة الشركات عام ١٩٣٩ ص ١٩٥ .

- بزيادة رأسمالها (المادة ٢٧٨ فقرة آ تجاري) (١) .
- (٢) اصدار الاسهم وعرضها للتداول قبل أوانها بصورة مخالفة لاحكام القانون (المادة ٢٧٧ فقرة ب تجاري) (٢) .
- (٣) اجراء اكتتابات صورية بالاسهم او قبول دفع الاكتتابات بصورة وهمية او غير حقيقية (المادة ٢٧٨ فقرة د تجاري) .
- (٤) نشر وقائع كاذبة لحمل الجمهور على الاكتتاب بالاسهم (المادة ٢٧٨ فقرة ه تجاري) .

#### ١ - جرم الاصدار والتسليم

٣٨١ - اعتبر القانون من قبيل الاحتيال اصدار الاسهم او حصص التأسيس أو اسنادها الموقته او النهائية او تسليمها لاصحابها «قبل صدور مرسوم الترخيص بتأليف الشركة او صدور القرار الوزاري القاضي بتصديق نظامها الاساسي» . ويقصد بالاصدار (Emission) خلق وثائق اسمية تجمع الصفات المميزة للسهم ، فيفترض الاصدار اذن ان تكون هذه الوثائق مطبوعة وان تحوي على توابع الاشخاص المفوضين بالتوقيع عن الشركة (٣) . ولا يقوم الايصال

(١) زالت حصص التأسيس في التشريع السوري بالقانون رقم ٦٦ لعام ١٩٥٩ .  
 (٢) ان الفقرة ب من المادة ٢٧٨ بحثت في اسناد القرض وذكرت الفقرة ج من المادة نفسها «الاسهم» و«نعتقد انه وقع خطأ من المشرع فكان يجب ان تذكر كلمة «اسهم عوضاً عن اسناد قرض و « اسناد قرض » عوضاً عن اسهم بدليل المادة ١٦٨ التي بحثت عنها الفقرة ج تتعلق باسناد القرض لا بالاسهم .  
 (٣) نقض فرنسا ٢٤ تموز ١٩٢١ سيره ي ١٩٢١، ١٩٢١، ٥١٠١ - استئناف باريس ١٩ اذار ١٨٨٣ سيره ي ١٨٨٣، ٩٧، ٢٤ .



المعطى من المصرف عند الاكتتاب ، عملاً بحكام المادة ١٠٩ من قانون التجارة ،  
مقام السهم ولو انشئ هذا الايصال بشكل سند للحامل (١) .

ويشترط في الاصدار ان يستلم المساهمون استلاماً فعلياً للاسهم المنشأة (٢)  
او على الاقل ان توضع هذه الاسهم تحت تصرفهم (٣) .

ويرى الاجتهاد ان جرم الاصدار يشكل مخالفة مادية فقط ، أي ان حسن  
نية الظنين لا تأثير لها على وجود الجرم او عدم وجوده ، فالعنصر الوحيد  
للجرم المذكور هو اهمال الذين يديرون اعمال الشركة عند اصدار الاسهم التأكد  
من ان الشركة التي سيصدرون اسهمها ، قد تأسست بصورة قانونية (٤) .

---

(١) نقض فرنسا ٨ شباط ١٨٦١ ، سيرهيه ١٤١٨٦١ ، ٦٦٨ - ١٠ تموز ١٩٢٦  
اللوذ الاسبوعي ١٩٢٦ ص ٥٣٤ - استئناف باريس ١٩ آذار ١٨٨٣ سيرهيه ١٨٨٣  
٢ ، ٩٧ - محكمة السين الجزائية ٤ ، حزيران ١٩١٢ جريدة الشركات عام ١٩١٣  
ص ٤٦٠ .

(٢) نقض فرنسا ٣ كانون الثاني ١٩٣٠ جريدة الشركات عام ١٩٣٠ ص ٢٧٥  
استئناف اورليان ٢٨ نيسان ١٨٨٧ مجلة الشركات عام ١٨٨٨ ص ٣٧ - استئناف بوردو  
٢ آب ١٩٠٧ مجلة الشركات عام ١٩٠٨ ص ٣٤٣ - استئناف باريس ١٩ كانون الثاني  
١٩٣٣ جريدة الشركات عام ١٩٢٣ ص ٦١٤ محكمة السين الجزائية ٢ كانون الثاني ١٩٢٦  
داللوذ الاسبوعي عام ١٩٢٦ ص ١٠٩ .

(٣) استئناف باريس ٩ آذار ١٨٨٣ مجلة الشركات عام ١٨٨٣ ص ٢٨٩ - استئناف  
اورليان ٢٨ نيسان ١٨٨٧ مجلة الشركات عام ١٨٨٨ ص ٣٧ .

(٤) تالير وبيك جزء ٢٠٥ رقم ١٠٥٩ - نقض فرنسا ١٧ تموز ١٨٨٥ داللوذ ١٨٨٦  
٢٨٣٤١ - ١٢ كانون الاول ١٩٢٥ داللوذ الاسبوعي عام ١٩٢٦ ص ٣٧ - ٢٥ تموز  
١٩٢٧ جريدة الغدلية ١٩٢٧ ، ٢٤ ، ٧٢٦ - ٣٠ ايار ١٩٣٠ سيرهيه ١٩٣٣ ، ١٤ ، ١٩٥٠  
٣١ آذار ١٩٣٣ جريدة الشركات عام ١٩٣٣ ص ٥٢٩

اما الأشخاص المسؤولون عن جرم الاصدار فهم ولا شك المؤسسون ، اذا صدرت الاسهم قبل تأسيس الشركة ، او اعضاء مجلس الادارة القائمون على العمل اذا صدرت الاسهم ، في حال زيادة رأس المال ، قبل السماح بهذه الزيادة بصورة رسمية<sup>(١)</sup> .

ولا يهم كثيراً ان يكون المؤسس او عضو مجلس الادارة الملاحق بالجرم المذكور قد اشترك فعلياً بالاصدار ، فقد تطبق بحقه العقوبة احياناً حتى ولو تم الاصدار بغفلة منه اذا ثبت انه لم يتخذ الاحتياطات اللازمة لمنعه<sup>(٢)</sup> .

ولكن يحق للشخص المتهم ان يدفع التهمة اذا اثبت انه كان في وضع يستحيل عليه معه منع ارتكاب الجريمة<sup>(٣)</sup> .

وإذا اصحح خلل التأسيس قبل تسليم الاسهم المصدرة ، فتعتبر الشركة كأنها تأسست بصورة قانونية منذ البدء ، ويحول اصلاح الخلل دون اقامة الدعوى

---

(١) نقض فرنسا ١٨ شباط ١٩١٣ جريدة الشركات عام ١٩١٥ ص ١٦٥ - ٣١ كانون الثاني ١٩٣٠ جريدة الشركات عام ١٩٣٠ ص ١٠٩ .

(٢) نقض فرنسا ٣٠ ايار ١٩٣٠ جريدة الشركات عام ١٩٣١ ص ٥٥٢ - ١٢ كانون الثاني ١٩٣٤ دالوز الاسبوعي ١٩٣٤ ص ١٠٣ - استئناف باريس ٢ شباط ١٩٣٤ جريدة الشركات عام ١٩٣٥ ص ١٠٧ - استئناف غرونوبل ٦ كانون الاول ١٩٣٤ مجلة الشركات عام ١٩٣٥ ص ٤٢ .

(٣) نقض فرنسا ٦ كانون الاول ١٩٢٤ جريدة الشركات عام ١٩٢٦ ص ٤٦٦ استئناف باريس ٢ كانون الاول ١٨٨٤ سيره ي ١٨٨٦ ، ٢٠ ، ٢٤ - محكمة السين الجزائية ١٠ شباط ١٩١١ جريدة الشركات عام ١٩١٢ ص ٧٥ - محكمة السين الجزائية ١١ تموز ١٩٣٣ جريدة الشركات عام ١٩٣٣ ص ٦٩٥ - محكمة السين الجزائية ٩ تشرين الثاني ١٩٣٦ مجلة الشركات عام ١٩٣٧ ص ٣٤٦ .



العامة<sup>(١)</sup> . ولكن اذا اصحح الخلل بعد تسليم الاسهم المصدرة فلا يؤثر ذلك على الدعوى العامة ، وقد ينحصر أثره في الدعوى الشخصية من حيث المطالبة بالتعويض المدني ، لان الحكم بالتعويض المدني متوقف دائماً على اثبات الضرر .

## ٢ - جرم التداول

٣٨٢ - لم يكتف القانون بجرم اصدار الاسهم وتسليمها قبل اتمام المعاملات القانونية اللازمة لتأسيس الشركة ، بل اعتبر من قبيل الاحتيال « تداول الاسهم او حصص التأسيس او اسنادها الموقته او النهائية قبل صدور مرسوم الترخيص بتأليف الشركة او صدور القرار الوزاري القاضي بتصديق نظامها الاساسي او بالسماح بزيادة رأسمالها » .

وقد تطور الاجتهاد القضائي في فرنسا في مسألة تحديد مفهوم « التداول »<sup>(٢)</sup> ، فاعطت المحاكم لهذه الكلمة ، في السابق ، معناها الفني فقط اذ كان يقصد بالتداول

---

(١) هوبان وبوفيو جزء ١٠ رقم ٨٥٨ - تالير ويك جزء ٢ رقم ١٠٥١ - نقض فرنسا ١٢ كانون الاول ١٩٢٥ جريدة المدلية ١٩٢٦ ، ١٠ ، ١٨٢٤ - استئناف باريس ١٦ تشرين الثاني ١٩٠٥ جريدة الشركات عام ١٩٠٦ ص ١٦٧ - استئناف باريس ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٥ مجلة الشركات عام ١٩٢٦ ص ٢١٧ - استئناف باريس ١٩ كانون الثاني ١٩٣٣ جريدة الشركات عام ١٩٣٣ ص ٢١٦ .

(٢) نقض فرنسا ٣١ كانون الاول ١٩٠٦ سيره ١٩٠٨ ، ١٠ ، ١٣٧ آذار ١٩٢٥ دالوز الاسبوعي ١٩٢٥ ص ٢١٩ ، ٢٥ حزيران ١٩٢٧ النشرة الجنائية رقم ١٥٥ استئناف نيم ٢٠ آذار ١٩٠٣ جريدة الشركات عام ١٩٠٣ ص ٤٩٥ - استئناف باريس ١٦ تشرين الثاني ١٩٠٥ جريدة الشركات عام ١٩٠٦ ص ١٦٧ - كانون الثاني ١٩٣٣ جريدة الشركات عام ١٩٣٣ ص ٤١٦ .

طرق الانتقال الخاصة بالمواد التجارية التي تأتلف مع شكل السند ، كالتسجيل اذا كان اسمياً ، والتظهير اذا كان للامر ، والتسليم اذا كان للحامل<sup>(١)</sup> . فاذا جرى انتقال ملكية السهم بطريق الحوالة المدنية ، فان هذا الانتقال لا يعتبر تداولا للسهم ولا تطبق بحق هذا الفعل العقوبة الجزائية<sup>(٢)</sup> .

وفي ٣ تموز سنة ١٩٢٥ أصدرت محكمة النقض الفرنسية قراراً اعتبرت بموجبه أن بيع الاسهم بالتراضي يشكل بمذاته تداولا<sup>(٣)</sup> ، ومنذ ذلك التاريخ تطور مفهوم التداول في الاجتهاد فاصبح يشمل انتقال الملكية سواء بطريق التسجيل أو بطريق البيع العادي<sup>(٤)</sup> .

#### عقوبة الغرامة

٣٨٣ — قضت المادة ٢٨٠ من قانون التجارة بعقوبة الغرامة من مائة الى

الف ليرة سورية على المؤسسين :

أ — اذا لم يذكروا عند طرح الاسهم على الاكتاب العام وفي الدعوة اليه

بياناتاً يتضمن الامور الآتية :

(١) نقض فرنسا ٦ حزيران ١٨٨٥ مجلة الشركات عام ١٨٨٥ ص ٥١٩ - ٢١  
اذا ١٨٩٣ دالوز ١٨٩٤ ، ٩١٤ - استئناف ليون ٢ اذار ١٨٨٣ مجلة الشركات عام  
١٨٨٣ ص ٣٧٥ .

(٢) نقض فرنسا ١٠ تموز ١٩٢٦ دالوز الاسبوعي عام ١٢٩٦ ص ٥٣٤ .

(٣) نقض فرنسا ٣ تموز ١٩٢٥ النشرة الجنائية رقم ٢١٥ .

(٤) نقض فرنسا ١٠ تموز ١٩٢٦ جريدة الشركات عام ١٩٢٧ ص ٩٢ - ٢٥ تشرين الأول

١٩٣٤ دالوز الاسبوعي عام ١٩٣٤ ص ٥٧٤ استئناف باريس ٢٣ كانون الثاني  
١٩٣٥ جريدة الشركات عام ١٩٣٥ ص ٥٦٦ .



- ١) غاية الشركة ورأسمالها وعدد اسهمها .
- ٢) المقدمات العينية والمزايا الممنوحة للمؤسسين او سواهم ، في حال وجودها .
- ٣) تاريخ الاكتتاب ومكانه وشرائطه وقيمة الاسهم ( المادة ١٠٨  
فقرة ١ تجاري ) .

ب - اذالم ينشر والبيان المذكور في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين على الاقل في مركز الشركة ، وفي صحيفة على الاقل في كل من المدن التي طرحت فيها الاسهم للاكتتاب ( المادة ١٠٨ فقرة ٢ تجاري ) .

ج - اذالم يقدموا ، خلال شهر من اغلاق الاكتتاب ، لوزارة الاقتصاد تصريحاً يعلنون فيه عن عدد الاسهم التي جرى الاكتتاب بها ، وقيام المكتتبين بدفع القسط او الاقساط الواجب دفعها عند الاكتتاب ، ولم يربطوا بهذا التصريح نص بيان الاكتتاب وجدولاً باسماء المكتتبين وبعدد الاسهم التي اکتتب بها كل منهم ( المادة ١١٥ تجاري ) .

وكذلك تفرض العقوبة نفسها على كل من يدعو للاكتتاب في مصرف غير مقبول من وزارة الاقتصاد لتدفع لديه الاقساط الواجب دفعها عند الاكتتاب بمقتضى نظام الشركة الاساسي .

## الفرع الثالث

### الاسهم

٣٨٤ - لكلمة سهم معنيان فهي تطلق على حصة الشريك في شركة الاموال وتعني ، في الوقت نفسه ، الصك الذي يعطى له اثباتاً لحقه . ولا شك ان المعنى الثاني طغى ، في التعامل التجاري ، على المعنى الاول فاصبح يفهم من « السهم » السند الذي تصدره الشركة للمساهمة لاثبات حق الشريك فيها ، وقد سمي هذا الشريك بحامل السهم او بالمساهم تمييزاً له عن الشريك في شركات الاشخاص .

وللسهم خصائص مميزة ينفرد بها لانجدها في حصة الشريك في شركات الاشخاص ، كما انه يظهر للوجود على انواع مختلفة ، سواء بالنسبة لنوع الحصة التي يدفعها الشريك ، او بالنسبة لشكل السهم ، او بالنسبة للحقوق التي يعطيها السهم لحامله .

### اولا - خصائص السهم

يتميز السهم بالخصائص التالية :

٣٨٥ - اولاً - تعين قيمة السهم مدى حدود مسؤولية الشريك في الشركة المساهمة ، فلا يتحمل المساهم من الديون التي على الشركة اكثر من حصته فيها



المثلة بالسهم . فالشريك المساهم يشبه اذن ، من هذه الناحية ، الشريك الموصي ،  
الا انه يختلف عنه من حيث ان مسؤوليته المحدودة لا تنقلب الى مسؤولية  
تضامنية غير محدودة اذا تدخل في ادارة الشركة ، كما هي الحال في الشريك الموصي .  
٣٨٦ - ثانياً - يقسم رأسمال الشركة المغفلة الى اسهم متساوية القيمة .  
ولا يجوز ان يقل السعر الاسمي للسهم عن ١٠ ليرات سورية ولا ان يزيد على  
٥٠٠ ليرة ( المادة ٩٣ تجاري ) .

وقد منع القانون تجزئة السهم الى اجزاء ( المادة ٩٨ فقرة ٣ تجاري ) .  
غير انه اجاز ان يشترك في ملكية السهم شخصان او اكثر على ان يمثلهم ، تجاه  
الشركة ، شخص واحد . وتتبع القاعدة نفسها في حالة الاشتراك في عدة اسهم .  
واذا توفي حامل السهم ، فلا تجوز تجزئة السهم قانوناً بين الورثة بل يتحتم  
على الورثة في هذه الحالة اجراء قسمة التركة بشكل يكون فيه السهم بكامله  
من نصيب احد الورثة ، او بيع السهم واقتسام قيمته . واذا بقي السهم مشاعاً  
بينهم ، وجب عليهم ان يتدبوا احدهم لتمثيلهم في الشركة (١) .

٣٨٧ - ثالثاً - يجب ان يكون جميع المساهمين متساوين في الحقوق  
لتساوي قيمة الاسهم . وقد خالف بعض التشريعات هذا المبدأ كقانون التجارة  
اللبناني في المادة ١١٠ منه والقانون السوري اذ نصت المادة ٩٨ منه على انه :  
١٥ - يتمتع جميع مساهمي الشركة بنفس الحقوق ويخضعون لالتزامات  
واحدة ؛ ٢ - الا انه يجوز ، في جميع الاحوال التي لم ينص فيها النظام الاساسي

(١) نقض فرنسا ٢٩ حزيران ١٩٤١ جريدة الشركات ١٩٤٣ ص ٢٠٩ .

على منع صريح ، اصدار اسهم امتياز بقرار من الهيئة العامة غير العادية ،  
٣ - اسهم الامتياز تمنح اصحابها حق الاولوية في الارباح او في اموال الشركة  
عند تصفيها او في كليهما او اية ميزة اخرى ؛ ٤ - يخضع اصدار اسهم الامتياز  
الى التحقيق المنصوص عليه بشأن الاسهم العينية .

على انه اذ جاز قانوناً ان تصدر الشركة عدة فئات من الاسهم يتمتع  
اصحابها بحقوق مختلفة ، فانه لا يجوز ان يكون هنالك تفاوت في الحقوق بين  
المساهمين ضمن الفئة الواحدة (١) .

٣٨٨ - رابعاً - يجب ان تكون الاسهم قابلة للتداول بالطرق التجارية.  
والتداول هو من اهم خصائص السهم ؛ فاذا نص نظام الشركة الاساسي على  
عدم قابلية السهم للتداول فقدت الشركة صفتها المساهمة. وعلى العكس من ذلك ،  
اذا ورد في عقد شركة اشخاص ان حصص الشركاء قابلة للتداول ، تكون  
هذه الشركة عبارة عن شركة مساهمة انشئت بصورة مخالفة للقانون (٢) . على  
ان الاجتهاد الفرنسي اجاز تقييد حرية التداول بالنظر لصفة بعض الاشخاص ،  
فاعتبر مثلاً الشرط الوارد في نظام الشركة الاساسي بان يكون حامل السهم  
من الجنسية الفرنسية صحيحاً ، رغم ان مثل هذا الشرط يقيد من حرية  
تداول السهم .

(١) ايسكارا ، جزء ١ ص ٤٠٩ رقم ٧٣٧ .

(٢) نقض فرنسا ١٠ آب ١٨٨٧ دالوز ١٨٨٧ ، ٤٤٠٤٠٤ : نقض فرنسا ٢٣ حزيران

١٩١٣ دالوز ١٩١٣ ، ٥١٠١٤٠١ .



## ثانياً - انواع الاسهم

تقسم الاسهم عادة الى ثلاثة اقسام :

- ١ - من حيث نوع الحصة التي يدفعها الشريك : اسهم نقدية واسهم عينية.
- ٢ - من حيث الشكل الذي تظهر به : اسهم اسمية واسهم للامر واسهم للحامل.
- ٣ - من حيث الحقوق التي تعطى لها لصاحبها : اسهم عادية واسهم امتياز واسهم تمتع .

اولا - الاسهم النقدية Actions de numéraires

٣٨٩ - وهي التي تدفع قيمتها نقداً الى المصرف الذي يجري فيه الاكتتاب .

ثانياً - الاسهم العينية Actions d'apport

٣٩٠ - تمثل هذه الاسهم اموالاً وحقوقاً يتعهد الشريك بتقديمها الى الشركة . وهي تتضمن ما تتضمنه الاسهم النقدية من بيانات وتعطى ارقاماً متسلسلة ويذكر فيها انها اسهم عينية .

ولا يجوز للشركة تسليم هذه الأسهم الى اصحابها الا عند اتمام تسليم المقدمات التي تقابلها وتعتبر قيمتها مدفوعة بكاملها . وقد منع القانون تداول الاسهم العينية الا بعد انقضاء سنتين على اصدارها . ويعتبر تاريخ اصدارها التاريخ الذي قررت فيه الهيئة العامة التأسيسية تأسيس الشركة نهائياً ، اذا

صدرت هذه الاسهم عند التأسيس وفقاً لنظام الشركة الاساسي . اما اذا صدرت بعد التأسيس ، فيعتبر تاريخ صدور المرسوم بالموافقة على تعديل النظام الاساسي واحداث هذه الاسهم تاريخاً لاصدارها (المادة ١٣٢ تجاري) .

وقد اراد المشرع بهذا المنع الحيلولة دون تهافت المؤسسين على التفرغ عن الاسهم العينية المعطاة لهم لقاء ما قدموه للشركة من اموال وحقوق . على ان هذا المنع يقتصر مفعوله - حسب الاجتهاد - على الشركة ؛ اما في علاقات صاحب السهم العيني بالمشتري ، فيجوز التفرغ عن الاسهم العينية بالطرق التي نص عليها القانون المدني (١) .

وقد استثنى القانون صراحة من هذا المنع الأسهم العينية المعطاة لمساهمي شركة مندبجة كانت اسهمها متداولة قبل الاندماج (المادة ١٣٢ فقرة ٤ تجاري) .

### ثالثاً - الاسهم الاسمية Actions nominatives

٣٩١ - قضت الفقرة الثانية من المادة ٩٧ من قانون التجارة بانه « يجب ان تكون اسهم الشركات المؤسسة في سورية اسمية » . وبذلك منع المشرع السوري على هذه الشركات اصدار اسهم للامر واسهم للحامل .

يكون السهم اسمياً عندما يحمل اسم صاحبه ويسجل هذا الاسم في

---

(١) استئناف باريس ١٤ كانون الثاني ١٨٩٥ سيره ١٨٩٥ ، ٢ ، ١٨٠ ؛  
استئناف باريس ١٢ نيسان ١٩٠٢ ، دالوز ١٩٠٦ ، ٢ ، ٣٤٥ ؛ استئناف تولوز ١٦  
كانون الثاني ١٩٢٤ ، دالوز الاسبوعي ١٩٢٤ ص ٢٧٦ .



سجلات الشركة . ويتضمن السهم الاسمي البيانات نفسها التي يجب ان يتضمنها السند الموقت ، عدا ما يشير الى عدد الاقساط ، ويذكر فيه ان قيمة السهم قد سددت بكاملها ( المادة ١٤٣ تجاري ) .

ويستخرج السهم الاسمي عادة من دفتر ذي قسيتين Registre à souche ويذكر في القسيمة الثانية من الدفتر اهم البيانات المتعلقة بالسهم والمساهم . ويلحق بالسهم قسائم ارباح Coupons . وليس من الضروري ان تحمل هذه القسائم اسم صاحب السهم ، بل يكفي ان تحمل رقم السهم ؛ على ان دفع قيمة هذه القسائم لا يتم الا بابرار السهم نفسه .

تنتقل ملكية السهم الاسمي بالتسجيل في دفاتر الشركة . ويجري التسجيل في مجلس بيع مؤلف من المتعاقدين او ممثليهما امام مرجع مختص او امام مندوب الشركة المعين بقرار مجلس الادارة لحضور البيوع وتسجيلها بعد التثبت من هوية المتعاقدين واهليتهما . وينظم بالبيع عقد يذكر فيه اسم البائع واسم المشتري وموظفيها والممثلين عند وجودهم وعدد الاسهم المباعة وارقامها وعدد قسائمها والاقرار بقبض الثمن وتاريخ البيع وتعمداً من المشتري بقبول نظام الشركة الاساسي وتنفيذه . ويحتفظ مندوب الشركة المفوض بعقد البيع او بصورة عنه مصدقة ومسجلة في السجل الخاص الموجود لدى الشركة ويدون ذلك على ظهر السند او السهم ويوقع عليه بعد وضع خاتم الشركة . ويجري التسجيل اما استناداً الى محضر البيع المنظم حسب الاصول واما تنفيذاً لحكم مكتسب قوة القضية المقضية وبناء على مذكرة من دائرة التنفيذ ( المادة ١٤٥ تجاري ) .

وتبدل عندئذ بالسهم المتنازل عنه سهم آخر يحمل اسم المالك الجديد  
(المادة ١٥٢ تجاري) .

٣٩٢ - لا يجوز للشركة ان ترفض التنازل عن السهم الاسمي الا اذا  
كان المتنازل والمتنازل له عديمي الاهلية او فاقدني هذه الاهلية بسبب الحجر  
او الافلاس او اذا كان السهم مرهوناً او محجوزاً او محبوساً او كان البيع  
مخالفاً لنظام الشركة الاساسي ، كأن ينص نظام الشركة مثلاً على ان حامل  
السهم يجب ان يكون من جنسية معينة او صاحب صناعة معينة .  
على ان شرط تسجيل التنازل بدفاتر الشركة لا يفهم منه ان انتقال ملكية  
السهم نفسه خاضع لقيود جوهرية بين المتنازل والمتنازل له . وفي رأينا ان ملكية  
السهم الاسمي تنتقل بين المتعاقدين بمجرد الايجاب والقبول ، وفقاً للقواعد العامة  
التي اقرها القانون المدني ؛ على ان اثر التنازل لا يسري على الغير وخاصة على  
الشركة الا من تاريخ قيده في سجلاتها (١) .

وقد استخلص الاجتهاد من هذه القاعدة نتائج عديدة اهمها :

١ - يحق لدائني البائع ان يحجزوا اسهم مدينهم بين يدي الشركة طالما  
ان التسجيل لم يجر في سجل الشركة على اسم المشتري (٢) .

---

(١) نقض فرنسا ٣ اذار ١٨٨٦ دالوز ١٨٨٧ ، ١ ، ٣٢٠ . وجاء في الفقرة الثالثة من  
المادة ١٤٠ من قانون التجارة انه « لا يعتبر البيع سارياً بالنسبة الى الشركة الا اذا دون في  
السجل الخاص الموجود لديها » .

(٢) نقض فرنسا ١٨ تموز ١٨٩٨ سيره ١٨٩٩ ، ١ ، ٧٣٤ : استئناف باريس ٢١ شباط  
١٨٩٦ سيره ١٨٩٨ ، ٢ ، ٢٨٩ .



٢ - الى ان يتم تسجيل البيع ، يبقى صاحب السهم وحده مسؤولاً تجاه الشركة عن دفع الاقساط المستحقة كما ان دفع فوائد السهم بين يديه يبرء ذمة الشركة (١) .

٣ - اذا رفض البائع اجراء التسجيل ، فانه يحق للمشتري اجباره قضائياً على ذلك . ويصار عندئذ الى التسجيل تنفيذاً للحكم القاضي بذلك بعدا كتسابه قوة القضية المقضية وبلاستناد الى مذكرة من دائرة التنفيذ ( المادة ١٤٥ ققرة ٣ تجاري ) (٢) .

٣٩٣ - وقد نظم قانون التجارة الاجراءات اللازمة لرهن السهم الاسمي ، فقضى بان يسجل الرهن في سجلات الشركة وفقاً للشروط الخاصة ببيع السهم وان يذكر الرهن في السهم ويسلم الى المرتهن ، وان ينص في عقد الرهن على مصير الارباح المستحقة مدة الرهن وما يوزع من حقوق للمساهم وعلى سائر الشروط المتعلقة بهذا الرهن . ولا يجوز رفع اشارة الرهن الا بعد تسجيل اقرار المرتهن بذلك في سجل الشركة او تنفيذاً لحكم مكتسب قوة القضية المقضية (المادة ١٤٧ تجاري) . وتسري على المرتهن جميع القرارات التي تتخذها الهيئات العامة ( المادة ١٥٠ تجاري ) .

وتعرض القانون ايضاً لحجز الاسهم ، فقضت المادة ١٤٨ بان اشارة الحجز توضع على الاسهم ويشار الى ذلك في سجل الاسهم الموجود لدى الشركة ، بناء على تبليغ صادر من مرجع مختص .

(١) نقض فرنسا ٣١ كانون الثاني ١٨٨٧ سيره ي ١٨٩٠ ، ٥٢٧٠١٤

(٢) راجع تعليق لابه على قرار محكمة نقض فرنسا المنشور في سيره ي : ١٨٧ ، ٥٠٩٠١٤

٣٩٤ - اذا فقد سهم من صاحبه ، وجب على مالكة ان يقوم  
بالاجراءات الآتية :

١ - ان يقدم طلباً الى الشركة باعطائه سهماً جديداً بدلا عن  
السهم الضائع .

٢ - ان يعلن هذا الضياع في جريدتين يوميتين لمرة واحدة على الأقل مع  
ذكر ارقام الاسهم وعددها وعدد القسائم المتعلقة بها وارقامها .

ولا يعطى المساهم سهماً جديداً الا بعد مضي شهرين على الاقل من تاريخ  
الاعلان . ويتضمن السهم الجديد عبارة تفيد انه اعطي بدلا عن ضائع . ويبقى  
المساهم مسؤولاً مالياً تجاه الشركة عن نتائج هذا الفقدان ( المادة ١٥٤ تجاري ) .

رابعاً - السهم للامر *action à ordre*

٣٩٥ - قد يتضمن السهم عبارة للامر ، فيكون عندئذ قابلاً للتداول  
بطريق التظهير كسائر السندات التي تحمل شرط الأمر . على ان هذا النوع من  
الاسهم قليل الوجود في الواقع .

خامساً - السهم للحامل *Action au porteur*

٣٩٦ - يكون السهم للحامل عندما لا يتضمن اسم صاحبه . ويعتبر  
حامله - بنظر الشركة والغير - مالكا له بمجرد حيازته المادية عملاً بالبدء الحقوقي  
القائل « الحيازة في المنقول سند الملكية » . وترفق بالسهم للحامل ايضاً قسائم



ارباح ؛ على أنه يشترط ، لدفع هذه القسائم من قبل الشركة ، تقديم السهم نفسه كما هي الحال في الاسهم الاسمية .

ويمتاز السهم للحامل عن غيره بسهولة تداوله ، اذ تنتقل ملكيته بمجرد التسليم tradition كسائر الاموال المنقولة . ويعتبر حامله مالكا له فيحق له حضور مداورات الهيئات العامة ، والمقاضاة من اجل الحقوق التي تنبثق عنه ، والاشراك في قسمة اموال الشركة عند انقضاء مدتها او حلها وتصفيتها .

#### سادساً - اسهم الامتياز actions de Priorité

٣٩٧ - وهي التي نص عليها القانون بقوله « يجوز في جميع الاحوال التي لم ينص فيها النظام الاساسي على منع صريح اصدار اسهم امتياز بقرار من الهيئة العامة غير العادية » (المادة ٩٨ فقرة ٢ تجاري) (١) . ويصار الى اصدارها عندما ترغب الشركة في زيادة رأسمالها مثلا ، فتعطي الاسهم الجديدة بعض الامتيازات التي لا تتمتع بها الاسهم القديمة ، وذلك لتشويق الجمهور الى الاكتتاب بها . وتمنح اسهم الامتياز اصحابها حق الاولوية اما في استيفاء قسم معين من الارباح او في استيفاء فائدة سنوية تحدد نسبتها وتوزع على المساهمين المتمازين دون النظر الى وجود ارباح في الشركة او عدمه ، او في استعادة قيمة الاسهم بكاملها عند تصفية الشركة قبل اجراء القسمة بين سائر المساهمين العاديين .

(١) اجاز المشرع الفرنسي اصدار اسهم امتياز بالقانون المؤرخ في ٩ قوز ١٩٠٢ ، وكذلك فعل المشرع اللبناني في المادة ١١٠ من قانون التجارة .

سابعاً - اسهم التمتع actions de jouissance

٣٩٨ - يقصد باسهم التمتع الاسهم التي تمنحها الشركات المساهمة للمساهمين مقابل استهلاك اسهمهم . ويجري الاستهلاك بان تشتري الشركة ، في فترات دورية ، جزءاً من اسهمها من مالها الخاص او ان تسحب من التداول ، بطريقة القرعة ، في كل سنة عدداً معيناً من اسهمها تدفع لاصحابها قيمتها من صندوقها . لم يأت قانون التجارة السوري القديم على بحث اسهم التمتع واكتفى النموذج العثماني بالاشارة اليها في المادة ٢٧ منه . اما القانون الحالي فقد نص صراحة على وجودها في المادة ٢٦٣ بقوله « على الشركة ان تمنح اصحاب الاسهم التي تم شراؤها او استهلاكها اسهماً تدعى اسهم التمتع » .

وسياتي بحث اسهم التمتع بالتفصيل عند البحث في استهلاك الاسهم .

ثالثاً - استيفاء قيمة السهم

٣٩٩ - يتم دفع قيمة الاسهم بكاملها عند الاكتتاب ، مالم ينص النظام الاساسي للشركة على خلاف ذلك . وتتضمن انظمة الشركات المغفلة المؤسسة في سورية نصوصاً تحول المكتتب الحق في دفع جزء من قيمة السهم حين الاكتتاب على ان يصير تسديد الباقي على اقساط . وقد تعرض قانون التجارة لهذا الموضوع فقضى بان لا تقل قيمة القسط الاول عن خمس قيمة السهم ، وان تسدد - على كل حال - ثلاثة ارباع هذه القيمة خلال خمس سنوات من تاريخ مرسوم الترخيص ( المادة ٩٧ تجاري )<sup>(١)</sup> . وقد يحدد نظام الشركة استحقاق

(١) يقضي التشريع الفرنسي بوجوب دفع ربع القيمة سلفاً حين الاكتتاب ( قانون عام

١٨٦٧ ) وكذلك التشريع اللبناني ( المادة ٨٤ من قانون التجارة )



هذه الاقساط او يترك امر هذا التحديد الى مجلس ادارة الشركة او الى  
الهيئة العامة .

٤٠٠ - اذا تأخر المساهم عن اداء القسط المستحق عليه من قيمة الاسهم  
التي اكتب بها ، سواء بحلول اجل الدفع اذا كان معيناً في نظام الشركة الاساسي  
او بتبليغه القرار المتخذ بالمطالبة بالقيمة الباقية او بقسط منها ، سرت على المبلغ  
المستحق الفائدة من تاريخ استحقاق القسط بالمعدل الذي نص عليه النظام  
الاساسي دون اللجوء الى اعذار المدين ( المادة ١٥٨ فقرة ٢ تجاري ) . ويعتبر  
المساهم مديناً للشركة بالباقي من قيمة الاسهم التي اكتب بها . ويحق للمساهم  
ان يدفع المطالبة بادائه المقاصة<sup>(١)</sup> ، ولكن ليس له الحق في الاعتراض على  
القرار الصادر عن الشركة بلزوم الدفع<sup>(٢)</sup> ، ولا الامتناع عن الدفع بداعي ان  
مديري الشركة لم يحسنوا ادارتها<sup>(٣)</sup> .

وعند افلاس الشركة تستحق قيمة الاسهم غير المدفوعة جميعها ؛ ولا  
يستطيع المساهم ان يدعي على الشركة بالمقاصة ، لأن الدائن في حالة الافلاس هو  
التفليسة المثلة بوكيلها لا الشركة<sup>(٤)</sup> .

٤٠١ - ولو اننا اردنا تطبيق القواعد العامة ، لوجب ان يطالب المساهم

---

(١) استئناف باريس ٢٩ حزيران ١٩٣٤ جريدة المدلية ٣١ تشرين الاول ١٩٣٥ .  
(٢) استئناف تولوز ١١ كانون الثاني ١٩٣٤ جريدة الشركات عام ١٩٣٥ ص ٢٤٠ .  
(٣) استئناف باريس ٢٩ اذار ١٩٣٩ جريدة المدلية ٤ حزيران ١٩٣٩ .  
(٤) نقض فرنسا ٢ تشرين الثاني ١٩٤٠ مجلة الاسبوع الحقوقي عام ١٩٤٠ رقم ١٥٤٨ ؛  
نقض فرنسا ٢٧ اذار ١٩٣٩ جريدة الشركات عام ١٩٤١ ص ٣٠٧٠

بدفع قيمة الاقساط المستحقة عليه بواسطة المحاكم . غير انه ينجم عن المطالبة القضائية محاذير شتى ، منها اضطرار الشركة الى رفع دعاوى متعددة اذا امتنع عدة مساهمين عن الدفع ، وتحملها مصاريف قد تفوق قيمة المبالغ المستحقة . ولهذا اوجد العرف التجاري اسلوباً آخر لتحصيل قيمة السهم ، وهو البيع بالمزاد العلني *Vente aux enchères pnbliques* . وهو يتلخص في ان تبلغ الشركة المساهم المتأخر عن الدفع ، في موطنه المختار ، بطاقة مكشوفة مسجلة يذكر فيها اسمه وعدد الاسهم وارقامها ويكلف فيها بتسديد الاقساط المستحقة في ميعاد اسبوع من تاريخ وصول البطاقة اليه . فاذا لم يسدد المساهم الاقساط المستحقة خلال هذه المدة ، جاز للشركة ان تعرض الاسهم للبيع في المزاد العلني . وعليها ان تعلن ذلك في صحيفتين يوميتين من الصحف المنتشرة في مركز ادارة الشركة على مرتين على الاقل . ويجب ان يتضمن الاعلان موعد البيع ومكانه وعدد الاسهم المطروحة بالمزاد وارقامها ، وان لا تقل المدة التي تفصل تاريخ البيع عن تاريخ نشر الاعلان في الصحيفتين لاول مرة عن عشرين يوماً (المادة ١٤٢ تجارى) . وعند انقضاء هذه المدة تقوم الشركة بالتنفيذ رأساً على الاسهم ببيعها بالمزاد العلني ، في الزمان والمكان المعينين في الاعلان . ولا يقبل تسديد القسط المتأخر دفعه في اليوم المحدد لاجراء المزايدة .

٤٠٢ - ويعتبر المزايد الاخير مالكا للسهم وتعطى له نسخة جديدة عنه تحمل الرقم نفسه ويلغى السهم الاول . فاذا كانت قيمة المزايدة تغطي مطلوب الشركة ، بما فيه الفائدة والنفقات ، تكون الشركة عندئذ قد استوفت حقها . واذا لم تكف هذه القيمة ، رجعت الشركة عن طريق القضاء بالباقي على صاحب



السهم الاخير وعلى مالكي الاسهم السابقين ، ويعتبر هؤلاء مسؤولين بالتضامن والتكافل تجاه الشركة عن تسديد الاقساط الباقية لغاية ٧٥٪ من قيمة الاسهم الاسمية، ويبقى مالك السهم الاخير مسؤولاً وحده عن الاقساط الباقية بعد تسديد ثلاثة ارباع قيمة السهم (المادة ١٥٨ تجاري). اما اذا زادت قيمة المبيع عن مطلوب الشركة ، فان الزيادة تعتبر امانة بيد الشركة لحساب مالك السهم . ولا يصار عادة الى البيع بالميزاد العلني الا اذا كانت الاسهم غير متداولة في البورصة . اما اذا كان للاسهم قيمة معروفة في البورصة ، فتتبع عندئذ في البيع طريقة اخرى سميت بالتنفيذ بالبورصة Exécution en bourse . وهذه الطريقة لا تتطلب للقيام باجراءات الاعلان في الصحف بل يكفي من اجلها اصدار المساهم المتأخر ببطاقة مكشوفة مسجلة . وقد اخذ المشرع السوري بهذه الطريقة ايضاً في التنفيذ (المادة ١٤٢ فقرة ٨ تجاري).

## الفرع الرابع

### حصص ومطافات التأسيس

Les parts de fondateurs

٤٠٣ - يمكن تعريف حصص التأسيس بانها اسناد قابلة للتداول تعطي حاملها الحق في الاشتراك بارباح الشركة . وتمنح هذه الحصص ، على الغالب ، لمؤسسي الشركة كمكافأة لهم على الجهود التي بذلوها في سبيل تأسيسها ، كما تمنح

ايضاً لمخترع مقابل حق الشركة باستغلال اختراعه ، او للحكومة مقابل امتياز اعطته للشركة اذا لم يكن بالامكان تقدير هذا الاختراع وهذا الامتياز بالنقد. والسند الذي يمثل حصص التأسيس يشبه السهم ، وهو يصدر بالشكل الاسمي او للامر او للحامل .

لم يكن هذا النوع من الاسناد معروفاً في فرنسا سنة ١٨٠٧ عندما وضع قانون التجارة الفرنسي ، ولم يتضمن هذا القانون نصاً يميز انشاءها الا ان التعامل سبق المشرع في هذا المضمار وظهرت حصص التأسيس الى الوجود ، في كثير من الشركات المغفلة — وخاصة في شركة قناة السويس — بالاستناد الى نص صريح تضمنه عقد تأسيسها . وافر الاجتهاد القضائي مشروعيتها ، لعدم تعارضها مع النظام العام ولان العقد شريعة المتعاقدين . وقد قبل بها ، فيما بعد ، معظم التشريعات الحديثة ونظمتها بشكل يحول دون اساءة الاستعمال ، اذ كثيراً ما كانت الشركات تمنح حصص تأسيس دون مبرر وتخصها بنسبة من الارباح تفوق بكثير ما يصيب الاسهم النقدية <sup>(١)</sup> ، ورفضها بعض التشريعات الاخرى معتبرة ان في وجودها ضرراً على الشركاء الحقيقيين <sup>(٢)</sup> .

٤٠٤ — اما في سورية ، فقد اقر قانون التجارة لعام ١٩٤٩ مشروعية حصص التأسيس مشروطاً ، لامكان منحها ، ان يرد نص بشأنها في نظام

(١) راجع القانون الفرنسي الصادر في ٢٣ كانون الثاني سنة ١٩٢٩ .

(٢) نصت المادة ١٥٣ من قانون التجارة اللبناني على انه لا يجوز للشركات المغفلة ان تصدر حصص تأسيس اي سندات تمنح للمؤسسين حقاً في الحصول على نصيب من ارباح الشركة بدون رأسمال مقدم من قبلهم .



الشركة الأساسي وفي بيان الاكتتاب ، وان تنظم كيفية تداولها والحقوق التي تمنحها لأصحابها. واذا لم يتضمن النظام الاساسي وبيان الاكتتاب ذكراً لخصص التأسيس ، فلا يجوز ان يحتج تجاه الشركة بالاتفاقات التي نصت عليها ولا بالتصرقات القانونية الجارية لانفاذها ( المادة ١٣٤ فقرة ٤ تجاري ) .

الا ان القانون رقم ٦٦ الصادر في آذار سنة ١٩٥٩ الغى حصص التأسيس واجاز منح مبالغ معينة عند تأسيس الشركة للمساهمين او لغيرهم من الاشخاص باسم مكافأة تأسيس لقاء جهودهم المبذولة في سبيل تأسيس الشركة . كما اجاز منح مكافآت التأسيس بشكل اسهم عادية تعتبر مدفوعة القيمة .

ويجري تقدير مكافآت التأسيس الممنوحة بشكل مبالغ معينة او بشكل اسهم عادية بواسطة خبراء يعينهم رئيس المحكمة الابتدائية بناء على طلب وزارة الاقتصاد. وتتناول مهمة الخبراء تقدير ما اذا كانت هناك جهود ومساعد مبذولة فعلاً من قبل مستحقي مكافآت التأسيس وما اذا كانت هذه المكافآت تتناسب مع قيمة تلك الجهود والمساعد . ويجب ان يذكر في النظام الاساسي للشركة اسماء الاشخاص الذين منحت لهم مكافآت التأسيس ومقدار هذه المكافآت والشكل الذي منحت به .

٤٠٥ - هذا ، وقد نصت المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٦ على الاحكام الانتقالية التالية : « ١ - تلغى حصص التأسيس القائمة عند صدور هذا القانون ؛  
٢ - تدفع الشركة المساهمة لصاحب الحصة تعويضاً عادلاً تحدده الهيئة العامة في اجتماع تعقده خلال ثلاثة اشهر من تاريخ صدور هذا القانون على ان لا يتجاوز مقدار التعويض خمسة امثال معدل الارباح السنوية المستحقة للحصة

بموجب ميزانيات الدورات الثلاث السابقة لتاريخ صدور هذا القانون ؛  
٣ - يجري حساب التعويض بمعرفة مقيس حسابات الشركة ، ويبلغ ذلك الى  
وزارة الاقتصاد ؛ ٤ - يدفع تعويض حصص التأسيس المشار اليها خلال سنة  
من تاريخ صدور هذا القانون . الا انه يجوز للشركة بناء على موافقة وزارة  
الاقتصاد دفع التعويض على قسطين سنويين على الاكثر يدفعان خلال سنتين من  
تاريخ صدور هذا القانون ؛ ٥ - وتحدد بقرار من وزير الاقتصاد الاسس  
والتواعد التي يجب مراعاتها عند تقدير التعويض لحملة حصص التأسيس . »

## الفرع الخامس

### اسناد القرض

#### Les obligations

#### اولاً - تعريف السند وخصائصه

٤٠٦ - الشركات المغفلة ، كالأفراد ، قد تحتاج اثناء حياتها الى مال  
سواء بسبب عجز طارئ اصابها او بقصد توسيع مشاريعها ؛ فتعمد من  
اجل ذلك الى زيادة رأسمالها اما باصدار اسهم جديدة و طرحها على الاكاتب  
او بالاقتراض . وقد يفضل المساهمون طريقة الاقتراض على زيادة رأس المال ،  
لان هذه الطريقة الأخيرة تؤدي الى زيادة عدد المساهمين وبالتالي الى تخفيض  
نصيب كل مساهم من الربح ، في حين تؤدي طريقة الاقتراض عادة الى دفع



فوائد ثابتة للمقرضين ، لا ترتفع نسبتها اذا أصابت الشركة أرباحاً طائلة كما ترتفع نسب ما يصيب كل مساهم من هذه الأرباح . ومن جهة أخرى . فقد يحجم الجمهور عن الاكتتاب في اسهم جديدة تطرحها الشركة للبيع اذ يخشى ان لا تعطي هذه الاسهم ارباحاً ، خصوصاً اذا كان احتياج الشركة الى المال ناتجاً عن رزوحها تحت عبء ازمة مالية طارئة ويفضل اقراضها مقابل فائدة معينة ثابتة لا تتأثر نسبتها بتقلبات الجو التجاري . ولذلك كثيراً ما نرى الشركات تعتمد الى الاقتراض ، عوضاً عن زيادة رأسمالها باصدار اسهم جديدة .

٤٠٧ — والاموال التي تحتاجها الشركة قد تفوق بالنظر لوفرتها مقدرة شخص بمفرده على اقراضها إيها ، كما انه قد يتعذر على الشركة وفاؤها خلال المهل المعطاة عادة لوفاء الديون التجارية . فلهذه الأسباب ، اوجد العرف التجاري طريقة للاقتراض خاصة بالشركات المغفلة وهي الاعلان عن المبلغ الذي تحتاجه ، وتقسيمه الى اجزاء متساوية القيمة ، وتحديد أجل طويل للدفع ، واصدار اسناد بهذا المبلغ تعرضها الشركة على الجمهور وتدعوه الى الاكتتاب بها وترغبه في ذلك بما تمنحه من فوائد ثابتة او منافع اخرى سيأتي البحث عنها .

فالسند اذن هو الوثيقة التي تثبت حق دائن الشركة تجاهها . ويمكن تعريفه بأنه دسك قابل للتداول تصدره الشركة . ويتعلق بقرض طويل الاجل يعقد عادة عن طريق دعوة الجمهور للاكتتاب . ويعطي صاحبه الحق في

استيفاء فوائد سنوية وفي استرداد قيمته عند حلول الأجل او في اي وقت  
تعينه القرعة » .

٤٠٨ — وقد عرف قانون التجارة اسناد القرض بانها « وثائق ذات  
قيمة اسمية واحدة قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة تعطى للمكتسبين لقاء المبالغ  
التي اقترضوها للشركة قرصاً طويلاً الأجل » ( المادة ١٥٩ تجاري ) . ويتبين  
من هذا التعريف ان لأسناد القرض خصائص تميزها عن السهم من جهة ، وعن  
سائر الأسناد التجارية من جهة ثانية ؛ وهذه الخصائص هي :

١ — يمثل السند ديناً على الشركة في حين يمثل السهم حصة في رأسمالها .  
فاذا افلست الشركة او قامت باعمال كان من نتائجها اضعاف التأمينات الخاصة  
الممنوحة من قبلها لحملة الاسناد ، سقط اجل الدين .

٢) يتقدم حملة اسناد القرض على حملة الاسهم في استيفاء قيمة اسنادهم من  
اموال الشركة عند تصفيتها .

٣) يستوفي حملة اسناد القرض فائدة ثابتة ، سواء ربحت الشركة أو لم  
تربح ، في حين ينال المساهمون حصة من أرباح الشركة الصافية اذا ربحت .

٤) لا يشترك حملة الاسناد في الهيئات العامة للمساهمين ولا يكون لقرارات  
هذه الهيئات اي تأثير بالنسبة لهم .

٥) لا يحق لحملة الاسناد التدخل في الدعاوى القائمة بين الشركة والغير  
لاتهم ، بوصفهم دائنين عاديين ، يعتبرون ممثلين من قبل مدينهم ما لم يكونوا  
حازين على تأمينات خاصة يخشى عليها من نتيجة الدعوى القائمة (١) .

(١) نقض فرنسا ٣١ ايار ١٩٣٧ .



٦) يكون السند طويل الاجل في حين يكون باقي الاسناد التجارية عادة قصيرة الاجل .

### ثانياً - شروط اصدار اسناد القرض

٤٠٩ - لم ير المشرع ضرورة ، عندما ابتدعت الشركات المساهمة ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، اسلوب الاقتراض عن طريق اسناد القرض ان يتدخل لتنظيم هذا النوع الجديد من العقود ، بل ترك للمتعاقدين الحرية التامة في الاتفاق على شروط العقد وكيفية تنفيذه . وقد كان من نتيجة هذه الحرية ان عمد بعض الشركات ذوات رأس المال الضئيل الى اصدار اسناد قرض بمقدار لا يتناسب مع رأسمالها والى تشويق الجمهور على الاكتتاب بها بوعود خلافة ، مما حدا بالمشرع ، في معظم الدول ، ان يتدخل في الامر صيانة لحقوق المدخرين ، فقيّد اصدار اسناد القرض بقيود شتى ، اهمها :

(١) لا يجوز للشركات ان تصدر اسناد قرض بمبلغ يربو على رأسمالها الموجود حسب الميزانية الاخيرة التي جرت الموافقة عليها (١) . وقد استثنى المشرع من هذا القيد شركات التسليف العقاري او الزراعي ( المادة ١٦٢ فقرة ب تجاري ) (٢) .

(١) قانون التجارة اللبناني ، المادة ١٢٤ : قرار مجلس الوزراء المصري الصادر في ١٧ نيسان سنة ١٨٩٩ ، المادة ٩ .

(٢) اجازت المادة السابعة من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٨ المتضمن تأسيس المصرف الصناعي الخروج على هذه الاحكام .

(٢) لا يجوز للشركة ان تصدر اسناد القرض الا بعد موافقة الهيئة العامة ، بشرط ان ينص نظام الشركة الاساسي على جواز اصدارها (١) . وقد اشترط المشرع السوري موافقة وزارة الاقتصاد على قرار الهيئة العامة ( المادة ١٦٢ فقرة ٣ تجاري ) .

(٣) لا يجوز للشركة اصدار لسناد القرض الا بعد ان تكون قد استوفت كامل قيمة الاسهم المكتتب بها ، لان الشركة التي يمكنها ان تحصل على اموال من مساهميها هي دين لها في ذمتهم ليس لها ان تقترض من الغير (٢) .

### ثانياً - انواع اسناد القرض

الاسناد ، كالاسهم ، اما ان تكون اسمية او للامر او لحاملها ، وهي تقسم الى خمسة انواع :

اولاً - السند المستحق الوفاء بعلاوة اصدار - Obligation remboursable à prime

٤١٠ - تمنح الشركات المكتتبين احياناً بعض الفوائد ترغيباً لهم على

الاكتتاب ، من ذلك ان تصدر اسناد قرض بمبلغ معين Au taux d'émission ولكنها تباعها للمكتتب بسعر اقل ، كأن تحدد الشركة مثلاً قيمة السند بمبلغ ١٠٠ ليرة سورية وتستوفي قيمته من المكتتب مبلغ ٩٠ ليرة سورية . وعند

(١) قانون التجارة البناني ، المادة ١٢٥ .

(٢) القانون الفرنسي الصادر في ٤ آذار ١٩٤٣ : قانون التجارة السوري ، المادة

١٦١ فقرة اولى



استحقاقاً تدفع الى حاملة قيمته الاسمية اي ١٠٠ ليرة سورية . فالفرق بين قيمة السند والقيمة المستوفاة من المكتبتين يسمى بعلاوة اصدار .  
وقد اختلف الشراح في مشروعية العلاوة ، فاعترض بعضهم عليها مبنياً صفة الربا الكامنة فيها اذ ان صاحب السند يأخذ الفائدة المقررة له ويأخذ ايضاً عند استحقاق سنده الفرق بين قيمته الحقيقية والقيمة المدفوعة حين الاكتتاب ، فيكون قد قبض بالنتيجة المبلغ الذي دفعه مضافاً اليه مبالغ لو جمعت لتعدت في كثير من الاحيان الفائدة القانونية . ويلاحظ ، في الواقع ، ان الفائدة المقررة لهذا النوع من الاسناد تكون اقل من الفائدة القانونية حتى لا ينتهي الأمر الى الخروج على الاحكام التي تنظم الفائدة القانونية .

٤١١ - وكثيراً ما تعرض هذه المشكلة الحقوقية على المحاكم عند افلاس الشركة ، اذ تندرج التفليسة عندئذ بالقانون القاضي بتحديد معدل الفائدة للتهرب من دفع قيمة السند الاسمية الى حامله . وقد ذهب القضاء الفرنسي ، في هذا الصدد ، الى انه لا يحق لحامل السند ان يطالب بعلاوة الاصدار بكاملها اذا كانت هذه العلاوة تروبو على الفائدة فيما لو جمعت مع الفوائد التي تم استيفائها ، بل يقتضي اجراء الحساب بين الفائدة المقررة للسند والفائدة التي كان يمكن ان يحصل عليها صاحبه لولا صدوره بعلاوة اصدار ، او الحكم له بجزء من العلاوة يتناسب وهذا الفرق .

ثانياً - السند ذو النصيب Obligation à lot

٤٢١ - يصدر هذا النوع من الاسناد بقيمة اسمية وحقيقية واحدة

اي تستوفي الشركة من المكتتب القيمة المعينة في السند ، وتحدد له فائدة ثابتة ويكون له تاريخ استحقاق معين . ولكن الشركة تجري في كل عام قرعة لاجراج عدد معين من هذه الاسناد من التداول واستهلاكها ، اي تعتبرها مستحقة الاداء وتدفع لاصحابها ، عدا عن قيمتها ، مكافأة مالية تكون عادة كبيرة القيمة . وتجري الشركة ايضاً في نفس الوقت قرعة ثانية لتعيين الاسناد التي تستهلك بدون مكافأة . ويلاحظ ان معدل الفائدة لهذا النوع من الاسناد يكون عادة اقل من المعدل العادي فستفيد الشركة من هذا الفرق لمنح المكافآت المالية .

وقد تعرض المشرع السوري لهذا النوع من الاسناد ، فنصت المادة ١٦٧ من قانون التجارة على انه « لا يجوز اصدار اسناد القرض ذات النصيب الا بقانون خاص » .

ثالثاً - السند الصادر بسعر الاصدار والمستحق الوفاء في ميعاد معين

Obligation à échéance fixe et au taux d'émission

١٣٤ - لا يتمتع هذا النوع من الاسناد بالملزايا التي تتمتع بها الاسناد التي اتينا على ذكرها . فقيمة الاصدار والقيمة المدفوعة من السند واحدة ، وهو يستحق الوفاء بتاريخ معين ويعطي صاحبه فائدة ثابتة . وتطرح الشركات عادة هذا النوع من الاسناد على الاكتتاب عندما يكون القرض قصير الاجل . وتكون الفائدة التي يمنحها هذا السند بمعدل يزيد على معدل الفائدة الممنوحة في اسناد القرض الاخرى .



## رابعاً - الاسناد المضمونة Obligation garantie

٤١٤ - يعتبر حامل سند القرض دائناً للشركة ؛ وبهذه الصفة تكون جميع موجودات الشركة رهناً له حتى استيفاء دينه عملاً بالقاعدة الحقوقية القائلة ان للدائن رهناً عاماً على اموال مدينه .

ولكن قد تضطر الشركة ، في بعض الاحيان ، الى الاقتراض اكثر من مرة وتخشى ان لا تجد من يكتتب في اسناد القرض الجديدة التي تطرحها على الجمهور فتعمد عندئذ الى اعطاء حملة الاسناد الجديدة تأمينات بصفة رهن ، ويكون هذا الرهن مالا منقولاً او عقارات او غيرها من الحقوق العينية .

تطبق على الرهن جميع القواعد المنصوص عليها في القانون العام . فاذا كان غير منقول وجب تسجيله في السجل العقاري . ويكون لحملة اسناد القرض المضمونة الحق في تتبع المال المرهون لاستيفاء ديونهم ، ويكون لهم عند بيعه حق الاولوية على ثمنه بالنسبة لسائر الدائنين .

ويبدأ الرهن - عندما تعمد الشركة الى الاقتراض وتعلن عنه - على صورة وعد بالرهن معلق على تحقق القرض . فاذا تم الاكتتاب بجميع الاسناد المطروحة لتغطية القرض وجب عندئذ على الشركة تنفيذ وعدها بوضع اشارة الرهن لصالح هيئة حاملي اسناد القرض في السجل العقاري اذا كان المال المرهون غير منقول ، او بتسليمها الرهن وفقاً لاحكام القانون المدني اذا كان منقولاً .

هذا ، وقد منع قانون التجارة على الشركات الاستقراض برهن اسهمها ( المادة ٢٦٤ تجاري ) .

## رابعاً — اجراءات اصدار اسناد القرض

٤١٥ — قد ينص نظام الشركة الاساسي على حق الشركة باصدار اسناد قرض وعلى الاجراءات الخاصة باصدارها ، فيرجع عندئذ الى نصوص النظام وتقيد الشركة باحكامه كلما احتاجت الى الاقتراض . على ان معظم التشريعات لم تكتف بما قد يتضمنه عقد الشركة من نصوص ، بل عمدت الى تنظيم الاجراءات الواجب اتباعها من قبل الشركة عند اصدار اسناد القرض . واهم هذه الاجراءات هي :

( ١ ) يتوقف اصدار اسناد القرض على قرار من الهيئة العامة العادية ، مالم ينص النظام الاساسي على وجوب اعطاء القرار بذلك من قبل هيئة عامة غير عادية .

( ٢ ) يجب على اعضاء مجلس ادارة الشركة ، قبل نشر اي اعلان يتعلق بدعوة الجمهور الى الاكتتاب في اسناد القرض ، ان ينشروا في الجريدة الرسمية بياناً بتوقيعهم يتضمن تاريخ قرار الهيئة العامة الذي اجاز الاصدار ، مع الاشارة الى موافقة وزارة الاقتصاد ، وعدد الاسناد التي يراد اصدارها ، وقيمتها ومعدل الفائدة ، وموعد الوفاء وشروطه وضماناته ، وعدد الاسناد التي اصدرت قبلاً مع ضماناتها ، ومبلغ رأسمال الشركة والجزء المدفوع منه ، وقيمة المقدمات العينية ، ونتائج الميزانية الاخيرة المصدقة .

( ٣ ) يجب ان تشمل وثيقة الاكتتاب ووثيقة السند والاعلانات والاذاعات



والمنشورات على الايضاحات المبينة في نظام الشركة الاساسي ، مع الاشارة الى عدد الجريدة الرسمية الذي نشرت فيه .

٤) تعرض الشركة الاسناد للاكتتاب اماً رأساً من قبلها او بواسطة مصرف او عدة مصارف تتفق معها على مساعدتها في عملية الاكتتاب لقاء عمولة . وقد تتألف من هذه المصارف نقابة اصدار Syndicat d'émission غرضها نجاح تغطية الاسناد ؛ وقد تتعهد المصارف بان تغطي هي ما يبقى من الاسناد دون تغطية .

٥) تحدد الهيئة العامة مدة الاكتتاب ؛ فاذا انتهت المدة دون ان تتم التغطية جاز تمديدتها كما يحق للهيئة ان تقرر الاكتفاء بالاسناد التي تمت تغطيتها .

٦) يجب على اعضاء مجلس الادارة ، بعد اغلاق الاكتتاب بالاسناد ، ان يقدموا الى وزارة الاقتصاد تصريحاً بمقدار الاسناد المكتتب بها ( المواد ١٦٢ - ١٦٥ تجاري ) .

### خاصة — حقوق حاملي اسناد القرض وواجباتهم

٤١٦ — يتمتع حامل سند القرض بالحقوق الآتية :

١) استيفاء الفوائد في مواعيدها المعينة ؛ وعلى الشركة ان تقوم بتأديتها قبل توزيع الارباح على المساهمين .

٢) استرداد قيمة السند عند حلول اجله او عند استهلاكه ؛ ولا يجوز للشركة ان تقدم ميعاد الوفاء او تؤخره .

٣) وضع سنده في التداول وفقاً للاصول التجارية . فاذا كان السند للحامل

باعه للغير بمجرد التسليم ، و اذا كان اسماً سجل البيع في سجلات الشركة ،  
و اذا كان للامر نقل ملكيته بالتظهير .

( ٤ ) اقامة دعوى الافلاس على الشركة عند تأخرها عن دفع ديونها والاشتراك  
في التفليسة بقيمة سنده مع مراعاة الشروط التي اتينا على ذكرها سابقاً .

( ٥ ) ملاحقة بيع الرهن اذا كان السند موثقاً برهن .  
( ٦ ) وبصورة عامة ، يتمتع حامل السند بجميع الحقوق التي يتمتع بها الدائن  
تجاه مدينه وفقاً للاحكام القانونية .

٤١٧ — و يترتب على حامل السند ان يقوم بدفع الاقساط المتوجبة  
عليه في مواعيد استحقاقها ، وهو مسؤول شخصياً عن هذه الاقساط تجاه الشركة .  
ويحق للشركة مقاضاته امام المحاكم من اجل دفع قيمتها كما يحق لها ان تلجأ الى  
طريقة بيع الاسناد بالمراد العلني او بالبورصة - ان وجدت - وفقاً للاجراءات  
التي اتينا على ذكرها والمتعلقة ببيع الاسهم . ولها ايضاً ان تضمنه كل عطل  
و ضرر اصابها من جراء تأخره عن تأدية الأقساط حين استحقاقها . وقد تكون  
قيمة الضمان معادلة للفائدة القانونية <sup>(١)</sup> وقد تتجاوزها ، والامر في تقدير ذلك  
متروك لقضاة الموضوع <sup>(٢)</sup> .

و اذا افلست الشركة ، فهل يجب على حامل سند القرض تأدية الاقساط

(١) استئناف باريس ٣٠ حزيران ١٨٩٢ جريدة الشركات عام ١٨٩٢ ص ٤٦١ :  
ونقض فرنسا ١١ تموز ١٨٩٥ جريدة الشركات عام ١٨٩٥ ص ٤٨٧ .

(٢) نقض فرنسا ٢٥ حزيران ١٨٧٧ سيره ي ١٨٧٧ ، ١٠ ، ٤٢٠٤ : نقض فرنسا  
١٣ تشرين الثاني ١٨٨٩ سيره ي ١٨٩٠ ، ١٠ ، ٢٠١٠ .



الباقية عليه الى التفليسة باعتبار ان هذه الاقساط ليست في الحقيقة ديناً عليه بل هي دين له يترتب بذمة الشركة حال تأديته ؟

اختلف الاجتهاد القضائي والاجتهاد الفقهي في ذلك: فبينما ترى المحاكم ان صاحب السند لا يلزم بدفع الاقساط الباقية من سنده عند افلاس الشركة او اعلان تصفيتها القضائية<sup>(١)</sup>، يخالف الاجتهاد الفقهي هذا الرأي ويرى فيه اضراراً بحق سائر دائني الشركة من غير اصحاب الاسناد<sup>(٢)</sup>.

### سأولاً — هيئة حملة اسناد القرض

٤١٨ — لا بد لحملة اسناد القرض من هيئة تمثلهم تجاه الشركة وتتكلم باسمهم. وقد اعطى المشرع حملة اسناد القرض الحق بتأليف هيئة عند كل اصدار للدفاع عن حقوقهم المشتركة اذ جاء في الفقرة الاولى من المادة ١٧٠ من قانون التجارة انه «يتكون حكماً من اصحاب اسناد القرض هيئة موحدة تتألف من تلقاء نفسها عند كل اصدار».

ولا تتمتع هذه الهيئة بالشخصية الاعتبارية ويمثلها ، عند الاقتضاء ، عضو واحد او اكثر ينتخب عند اول اجتماع تعقده . ولمثل الهيئة صفة الوكيل عنها ويدخل ضمن صلاحياته اتخاذ جميع التدابير التحفظية لصيانة حقوق حملة الاسناد (المادة ١٧٥ تجاري).

---

(١) محكمة بداية باريس ٢٣ تموز ١٨٨٩ جريدة الشركات عام ١٨٩٠ ص ٥٠٩؛ محكمة بداية باريس ٦ كانون الاول ١٨٨٩ جريدة الشركات عام ١٨٩٠ ص ٥٠٨؛ محكمة بداية Gray ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٦ جريدة الشركات عام ١٩٤٠ ص ١٤٧.

(٢) ليون كان ورينو، جزء ٢ رقم ٥٦٨ مكرر؛ مورو ، الشركات المفصلة جزء ٢ رقم ٥٧٩ .

## اولاً - اجتماعات هيئة حملة اسناد القرض

٤١٩ - تجتمع هيئة حملة اسناد القرض ، لأول مرة ، بناء على دعوة الشركة المصدرة . وقد اوجب القانون على الشركة دعوة الهيئة للاجتماع خلال اسبوعين من تاريخ اختتام الاكتاب (المادة ١٧١ فقرة ١ و ٢ تجاري). على ان القانون سها عن تعيين المرجع الذي يحق له توجيه الدعوة عند تأخر الشركة عن توجيهها خلال المدة المحددة. وفي رأينا ان من حق قاضي الامور المستعجلة توجيه هذه الدعوة بناء على مراجعة اصحاب اسناد القرض.

تقوم هيئة حملة اسناد القرض ، عند اول اجتماع تعقده ، بوضع نظام داخلي لها وبانتخاب ممثلها .

وتعقد الهيئة ايضاً اجتماعات اخرى دورية ، تحدد مواعيدها في نظامها الداخلي ، بناء على دعوة ممثلها . كما انها تجتمع بصورة طارئة ، بناء على دعوة ممثلها ، عند طلب فريق من حملة الاسناد يمثلون ٥٪ من قيمة القرض ، كما تجتمع بناء على دعوة مجلس ادارة الشركة كلما رأى لزوماً لاجتماعها.

توجه الدعوة لاجتماعات هيئة حملة اسناد القرض باعلان في الجريدة الرسمية ينشر لمرة واحدة ، وباعلان في الصحف المحلية الاكثر ذيوعاً في محافظات دمشق وحمص وحلب ينشر على مرتين تفصل بينهما ثمانية ايام ، وتتضمن جدولاً للاعمال ، ولا يجوز ان يتناول البحث في الاجتماع سوى الموضوعات المدرجة في الجدول (المادة ١٧٣ تجاري).

٤٢٠ - يحق لكل حامل سند قرض حضور اجتماعات الهيئة سواء شخصياً او بواسطة وكيل بدليل ان الفقرة الاخيرة من المادة ١٧٤ من قانون



التجارة نصت على انه « تتخذ القرارات بموافقة ثلثي اصوات الحاضرين والممثلين » .

ولم يتعرض القانون للاشخاص الذين يحق لهم تمثيل حملة اسناد القرض في الهيئة ، في حين منع المشرع الفرنسي حق التمثيل عن بعض الاشخاص بسبب صفتهم ، كاعضاء مجلس ادارة الشركة واعضاء هيئة المراقبة وموظفي الشركة المصدرة وموظفي الشركات التي كفلت الاصدار (١).

تعتبر اجتماعات الهيئة قانونية اذا كان الحاضرون يمثلون ثلثي الاسناد المصدرة . فاذا لم يكتمل هذا النصاب في الاجتماع الاول، يصار الى دعوة الهيئة لاجتماع ثان وفقاً للاصول التي قضى بها القانون للاجتماع الاول. ويكفي في الاجتماع الثاني ان يمثل ثلث قيمة الاسناد، وتتخذ القرارات، سواء في الاجتماع الاول او في الاجتماع الثاني ، بموافقة ثلثي اصوات الحاضرين والممثلين ، الا اذا كانت القرارات المتخذة تمس حقوق حملة الاسناد فيقتضي لصحتها ان يمثل الحاضرون ثلثي حملة الاسناد على الاقل وان تتخذ القرارات باكثرية الثلثين ايضاً (المادة ١٧٤ و ١٧٦ تجاري).

ثانياً - سلطة هيئة حملة اسناد القرض

٤٢١ - يحق للهيئة اتخاذ جميع القرارات التي توول الى المحافظة على حقوق حملة اسناد القرض . وتسري قراراتها على الغائبين وعلى المخالفين من الحاضرين ، اذا صدرت بالاكثرية القانونية .

---

(١) راجع المادة ١٥ فقرة ٢ من المرسوم التشريعي الفرنسي المؤرخ في ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩٣٥ .





## الفرع السادس

### استهلاك اسناد القرض والاسهم

L'amortissement

#### اولاً - استهلاك اسناد القرض

٤٢٢ - رأينا ان اسناد القرض تمثل بمجموعها قيمة القرض الممنوح للشركة وان حامل السند دائن للشركة بقيمة سنده وان الدين يستلزم الوفاء بحلول اجله . على انه قد يصعب على الشركة وفاء كامل قيمة القرض مرة واحدة عند استحقاقه ، فتمعدالى وفاقه على دفعات سنوية متعددة وتلجأ من اجل ذلك الى تعيين عدد من الاسناد تحدد ميعاد استحقاقها بطريق القرعة Tirage au sort ؛ ويسمى هذا التدبير « باستهلاك الاسناد » . فلو فرضنا ان قيمة القرض الممنوح للشركة هي مائة الف ليرة سورية وان مدة القرض عشر سنوات وان عدد الاسناد بلغ الف سند بقيمة مائة ليرة للسند الواحد ، فانها تستهلك في كل عام مائة سند ، بمبلغ عشرة الاف ليرة ، يصير اختيارها بطريق القرعة .

وتدفع قيمة الاسناد المستهلكة مبدئياً من ارباح الشركة الاجمالية . غير انه عند عدم وجود ربح في سنة من السنين ، يصار الى دفع القيمة اما من

الاموال الاحتياطية او من رأسمال الشركة. وليس في هذا العمل اضرار بالدائنين لان مجموع الدين ينقص بنسبة تقصان رأس المال فيظل الضمان العام الذي يتمتع به الدائنون متناسباً مع الديون الباقية على الشركة . ومتى تم استهلاك السند زالت كل رابطة حقوقية بين حامله وبين الشركة .

### ثانياً -- استهلاك الاسهم

٤٢٣ - اما المساهم ، فهو ، على خلاف حامل السند ، شريك في الشركة لان السهم يمثل حصته من رأس المال . فالاصل اذن ان لا يخرج سهم من الشركة قبل اقتضاء اجلها او حلها ، لان في اخراج الاسهم أضعافاً لحقوق دائني الشركة اذا كان هذا الاخراج سيؤدي الى تخفيض رأس المال . فاذا أراد المساهم ان يخرج من الشركة ، كان له ذلك ببيع اسهمه ، ولكن هذا البيع يبدل شخص المساهم فقط ويبقى السهم في الشركة .

على أن الشركة قد تلجأ في بعض الحالات الاستثنائية الى استهلاك اسهمها ، واهم هذه الحالات :

- ١) اذا كانت موجودات الشركة مما يستهلك بالاستعمال ، كأن يكون موضوع الشركة استغلال منجم مثلا او بئر بتروول او سفن تجارية فقد يخشى ان لا تجد الشركة ، عند انتهاء مدتها ، ما يكفيها لدفع قيمة الاسهم فتعمد الى استهلاكها بصورة تدريجية ، حتى اذا ما حل اجلها تكون قد وفت جميع المساهمين حصصهم من رأس المال .
- ٢) اذا كانت الشركة تستثمر امتيازاً حكومياً ، واشترط في صك الامتياز



ان الدولة تصبح مالكة لجميع موجودات الشركة الثابتة عند اقتضاء مدة الامتياز ، كشركات الجر والتنوير وشركات الخطوط الحديدية في سورية .  
ففي مثل هذه الحالة ، تقوم الشركة باستهلاك الاسهم حتى لا يبقى لاحد من المساهمين رأسمال في الشركة عند اقتضاء مدتها .

٤٢٤ - واستهلاك الاسهم إنما يتم من أرباح الشركة لا من رأسمالها ، اذ يجب ان يبقى رأس المال بمجموعه في الشركة لضمان حقوق دائئنها . فاذا لم ترباح الشركة في سنة من السنين ما يمكنها من استهلاك بعض اسهمها ، ووجب عليها ان توقف عملية الاستهلاك في هذه السنة . واذا عمدت الى الاستهلاك باخذ قسم من رأس المال ، جاز للدائنين المطالبة باسترداد هذا القسم من المساهمين واعادته الى صندوق الشركة .

ولا يؤدي الاستهلاك حتماً الى انقطاع كل صلة بين المساهم والشركة ؛ فقد تمنح الشركة صاحب السهم المستهلك سهماً آخر يسمى *Action de jouissance* الذي تكلمنا عنه سابقاً . غير أنه ليس من مستلزمات استهلاك الاسهم اصدار اسهم تمتع ؛ فقد تلجأ الشركة الى استهلاك اسهمها عن طريق البورصة *Amortissement en bourse* بان تشتري في كل عام عدداً معيناً من الاسهم وتلغه . ولكن هذا الاسلوب يؤدي الى ارتفاع قيمة الاسهم غير المستهلكة اذ تزداد نسبة الارباح التي تحصل عليها هذه الاسهم ، بسبب انخفاض عددها ، فتخسر الشركة الفرق الحاصل بين القيمة الاسمية وقيمة الشراء عندما تضطر الى شرائها من الاسواق المالية . ولهذا تقوم الشركة ، على الغالب ، باستهلاك اسهمها بصورة جزئية وتدرجية *Amortissement graduel* فتدفع في

كل عام الى المساهمين جزءاً من قيمة الاسهم - ١٠ ٪ مثلاً - حتى اذا ما اتقضى  
اجل الشركة تكون قد سددت جميع قيمة الاسهم .

## الفرع السابع

### ادارة الشركة المغفلة

٤٢٥ - تتطلب ادارة الشركة المغفلة وجود ثلاث هيئات :

- (١) مجلس الادارة .
- (٢) مفتشو الحسابات .
- (٣) الهيئة العامة التي تقسم الى هيئة عامة عادية وهيئة عامة غير عادية (بالاضافة الى الهيئة العامة التأسيسية التي بحثنا عنها سابقاً) .

## البحث الاول

### مجلس الادارة

Conseil d'administration

لابد لكل شخص اعتباري ان يستعين باشخاص طبيعيين لادارة اعماله وتمثيله تجاه الغير . ولذلك نصت الفقرة الاولى من المادة ١٨٧ من قانون التجارة على انه « يتولى ادارة امور الشركة مجلس ادارة مؤلف من ثلاثة أعضاء على الاقل وسبعة أعضاء على الاكثر (١) » .

---

(١) بمقتضى المرسوم التشريعي رقم ١٢ وتاريخ ٥ تشرين الاول سنة ١٩٦١ اصبح الحد الاقصى لاعضاء مجلس الادارة في الشركات المساهمة تسعة أعضاء .



اولاً - عدد اعضاء مجلس الادارة والشروط التي يطالب توفرها فيهم

٤٢٦ - لم يتضمن قانون التجارة القديم نصاً بتحديد عدد اعضاء مجلس الادارة . واكتفى النموذج العثماني بالقول ان عدد هؤلاء الاعضاء يجب ان يتراوح بين خمسة وعشرة ( المادة ) . ولكن هذا النص لم يكن ملزماً للشركات لانه ذا صفة تشريعية ، وكثيراً ما كانت الشركات تتجاوز في نظامها الاساسي العدد الذي حدده النموذج المذكور .

اما قانون التجارة لعام ١٩٤٩ فقد حدد اعضاء مجلس الادارة بثلاثة على الاقل واثنى عشر على الاكثر ، واجاز بصورة استثنائية ابلاغ هذا العدد الى خمسة عشر اذا كان رأسمال الشركة خمسة ملايين ليرة او اكثر ( المادة ١٧٨ فقرة ٢ تجاري ) (١) .

الا ان المشرع وجد مؤخراً ان هذا العدد مبالغ فيه وان كثرة اعضاء مجلس الادارة من شأنها عرقلة الاعمال وتحميل الشركة اعباء مالية كبيرة . ولذلك عمد ، في القانون رقم ٦٦ الصادر في ١٢ آذار ١٩٥٩ ، الى اتقاص هذا العدد فجعله ثلاثة على الاقل وسبعة على الاكثر دون تفريق بين الشركات ذات رأس المال الكبير والشركات ذات رأس المال الصغير (٢) .

---

(١) حدد المشرع الفرنسي بالقانون الصادر بتاريخ ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤٠ عدد اعضاء مجلس الادارة بثلاثة على الاقل ، واثنى عشر على الاكثر ( المادة ١ ) واخذ بنفس التحديد القانون البناني ، المادة ١٤٤ . وقضت قوانين اخرى بان لا يقل عدد الاعضاء عن ثلاثة دون ذكر الحد الاعلى ( القانون التركي مادة ٣١٢ ، والقانون البلجيكي مادة ٥٥ )

(٢) نص المرسوم التشريعي رقم ١٢ وتاريخ ٥ تشرين الأول سنة ١٩٦١ على مايلي :

١ - يتولى ادارة امور الشركات المساهمة مجلس ادارة مواف من تسعة اعضاء على الاكثر ،

٢ - يجب ان يكون ضمن الاعضاء المنوه بهم في الفقرة السابقة عضوان احدهما يمثل مستخدمي =

٤٢٧ - ويحق للأشخاص الاعتبارية من الحقوق العامة ، كالدولة او المحافظات او البلديات ، عندما تساهم في شركة مغفلة ، انتداب ممثلين عنها في مجلس الادارة (المادة ١٨٢ فقرة ١ تجاري) . ولا تتدخل الاشخاص الاعتبارية في هذه الحالة في انتخاب الاعضاء الباقين او في اقالمتهم . وتكون مدة ممثلي الاشخاص الاعتبارية غير مقيدة بالمدة المنصوص عليها في النظام الاساسي لعضوية مجلس الادارة .

وقد اشترط معظم التشريعات الحديثة ، ومنها قانون التجارة السوري ، ان يكون العضو مساهماً ، كما فرضت على كل عضو ان يقدم الى الشركة على سبيل الضمان عدداً معيناً من الاسهم . وتبقى هذه الاسهم محبوسة لدى الشركة ولا يجوز تداولها قبل مضي ستة اشهر من تاريخ نهاية مدة العضوية والتصديق على الحساب الختامي لآخر سنة كان العضو عاملاً فيها . ولا شك ان هذا الشرط يؤمن حسن سير الاعمال في الشركة اذ يكون عضو مجلس الادارة ذا مصلحة فيسعى جهده لازدهار الشركة وزيادة ارباحها (١) .

---

= الشركة والاخر يمثل عمالها ، ويتم انتخابها بالاقتراع السري المباشر تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حسب اجراءات الترشيح والانتخاب والقواعد الخاصة بها التي تصدر بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، ويجوز في الشركات التجارية التي لا يتوافر فيها عدد كاف من العمال او من المستخدمين والتي تعين بقرار من وزيرى الاقتصاد والشؤون الاجتماعية والعمل ان يمثل العضوان المبحوث عنها مستخدمين في الشركة وعمالها مما ، ٣ - تكون عضوية النضويين المذكورين في الفقرة السابقة لمدة سنتين ، - يحق لعضو مجلس الادارة الذي يمثل المستخدمين والعمال ان يستفيد علاوة على الراتب او الاجر الذي يتقاضاه من الشركة من بدل حضور الجلسات الذي يحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء .

(١) اوجب القانون السوري ان ينص نظام الشركة الاساسي على عدد الاسهم التي يجب امتلاكها للحصول على عضوية مجلس الادارة . وللوزارة تقدير هذا العدد حسب وضع الشركة =



٤٢٨ - وليس من الضروري ، حسب التشريع السوري ، ان يكون العضو مالكا للعدد المطلوب من الاسهم عند اجراء الانتخاب ، بل يحق له اكمال النصاب خلال شهر من يوم الانتخاب ، تحت طائلة سقوط العضوية .  
واذا نقص العدد المطلوب من الاسهم خلال مدة العضوية ، فانه يجب على العضو ذي العلاقة اكماله خلال شهر ، والا سقطت العضوية عنه ايضاً . على انه لا يشترط للتفرغ عن الاسهم الى اسم العضو المنتخب ، في هاتين الحالتين ، ان تكون الاقساط المشترط دفعها قد سددت بتمامها لصندوق الشركة ( المادة ١٨٠ فقرة ٤ و٥ والمادة ١٨١ تجاري ) .

يشترط في عضو مجلس الادارة ان لا يكون محكوماً عليه بالجناية على الاطلاق ولا بجنحة السرقة والاحتيال واساءة الامانة والافلاس التقصيري والشهادة واليمين الكاذبتين<sup>(١)</sup> . ويثبت العضو عدم محكوميته بابراز نسخة عن سجله العدلي الى وزارة الاقتصاد عقب الانتخاب ( المادة ١٨٣ تجاري ) .  
ويجب ايضاً ان تكون اغلبية اعضاء مجلس الادارة على الاقل من جنسية الجمهورية العربية السورية ، وان لا تكون نسبة الاجانب في مجلس الادارة

---

= ضمناً لمصحتها ولمصلحة المساهمين ( المادة ١٨٠ فقرة ١ و٢ و٣ تجاري ) . وجاء في القانون اللبناني ان عضو مجلس الادارة يجب ان يكون من المساهمين الذين يملكون من الاسهم حداً ادنى يمينه قانون الشركة ، وتبقى هذه الاسهم اسمية ويالصق عليها طابع يشير الى عدم جواز التفرغ عنها وتودع صندوق الشركة ، وهي تخصص كلها اثنان جميع الاخطاء الادارية التي قد يرتكبها هؤلاء الاعضاء ( المادة ١٥٧ ) ؛ وورد النص نفسه في القانون الفرنسي المؤرخ في ٣ تموز سنة ١٨٦٧ ، المادة ٢٦ ، وفي قانون الموجبات السويسري . المادة ٧٠٩ .  
ولاشك ان هذا الشرط لا يطبق ، عندما يكون عضو مجلس الادارة ممثلاً لمؤسسة حكومية او عندما يكون من الموظفين او العمال .

(١) القانون اللبناني ، المادة ٨ : ١ او المرسوم التشريعي الفرنسي المؤرخ في ٨ آب ١٩٣٥ المادة ٦ .

اكثر من نسبة اشترك المساهمين الاجانب في رأسمال الشركة . واذا اختلفت  
احدى هذه الشروط ، فلوزير الاقتصاد ان يمنح الشركة مهلة معينة لتتوفق  
وضعها مع القانون تحت طائلة بطلان الانتخاب ( المادة ١٧٩ تجاري ) .

٤٢٩ - اما الجمع بين عضوية مجلس الادارة والوظيفة ، فقد تناولتها في  
الجمهورية العربية السورية وفي معظم البلاد الاخرى نصوص تشريعية واوامر  
ادارية كثيرة . فقد نصت المادة ٤١ من الدستور الموقت على عدم جواز الجمع  
بين عضوية مجلس الادارة والنيابة .

اما الموظفون فقد حظر عليهم قانون الموظفين الاساسي ذي الرقم ١٣٥  
المؤرخ في ١٠ كانون الثاني سنة ١٩٤٥ الجمع بين الوظيفة وبين اي عمل آخر  
يؤديه الموظف بالذات او بالواسطة اذا كان من شأنه ان يضر باداء الوظيفة ، او  
غير متفق مع ما يقتضيه المنصب ، وبوجه خاص كل عمل من الاعمال التجارية او  
المضاربات المالية او الاشتراك في تأسيس الشركات او قبول عضوية مجالس  
ادارتها او اي منصب آخر فيها .

وقد تأيد هذا الحظر ، بالنسبة للموظفين ، بقانون التجارة نفسه اذ نصت  
المادة ١٨٥ على انه « ١ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الادارة واي وظيفة  
عامة ؛ ٢ - ويعتبر باطلا انتخاب الموظف الخاضع لقانون الموظفين الاساسي  
الى عضوية مجلس ادارة هذه الشركات » .

واما المحامي ، فقد منعه القانون من تعاطي التجارة . غير انه اجاز له في الوقت  
نفسه ان يكون عضواً في مجلس ادارة شركة مغفلة ، لان القيام باعمال الادارة



لا يعتبر من الاعمال التجارية ولا يكسب صاحبه صفة التاجر (١) .  
٤٣٠ - وقد منع قانون التجارة ان يكون الشخص الواحد عضواً في  
مجلس ادارة اكثر من خمس شركات مساهمة على ان لا يكون من بينها اكثر  
من شركتين عرضت اسهمها على الاكتتاب العام (٢) . ويشترط في العضو  
الذي يجمع بين عضوية اكثر من شركتين ان يكون مالكا لعشرة بالمائة  
على الاقل من رأسمال الشركات التي يزيد عددها عن هذا الحد . ولا يجوز  
للشخص الواحد ان يكون عضواً ادارياً مفوضاً او رئيساً لمجلس الادارة في  
اكثر من شركتين .

وفيا عدا العضو الذي يملك على الاقل عشر اسهم الشركة ، لا يجوز لمن  
تبلغ سنه الستين سنة ميلادية ، في نهاية السنة المالية للشركة التي طرحت  
اسهمها على الاكتتاب العام ، ان يمارس عضوية مجلس الادارة فيها الا بعد الحصول على  
ترخيص خاص من رئيس الجمهورية ؛ ويمنح هذا الترخيص لمدة لا تتجاوز المدة  
المحددة للعضوية . وعلى مجلس الادارة ان يرسل الى وزارة الاقتصاد ، على  
مسؤوليته ، وعقب اجتماع الهيئة العامة العادية في كل سنة جدولاً يتضمن سن

---

(١) رغم عدم وجود النص في فرنسا ، فقد منع التعامل على المحامين ان يكونوا اعضاء  
في مجلس ادارة الشركات المساهمة وايدت قرارات المجالس التأديبية واجتهادات المحاكم هذا التعامل  
نقض فرنسا ٢٢ شباط ١٩٣٨ دالوز ١٩٣٨ ، ٧٠٠٢ ، وتعليق ابلتون وسيروي ١٩٣٨  
س ١٦٩ وتعليق روسو .

(٢) جاء في القانون الفرنسي الصادر في ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤٠ بانه لا يجوز ان يكون  
الشخص الواحد عضواً في اكثر من ثمانية مجالس ادارية ويخفف هذا العدد لاثنتين بالنسبة للاشخاص  
الذين تجاوز عمرهم سبعين سنة .

الاعضاء وجنسياتهم واسمهم واسماء الشركات المساهمة الاخرى التي يمارسون فيها اي منصب ( المادة ١٨٤ تجاري ) .

### ثانياً - انتخاب اعضاء مجلس الادارة وافانهم

٤٣١ - يصار الى انتخاب اول مجلس ادارة من قبل الهيئة العامة التأسيسية . اما المجالس الاخرى فنتخبها الهيئات العامة العادية السنوية . ولا يشترط ان يكون عضو مجلس الادارة شخصاً طبيعياً ؛ فقد يجوز ان تنتخب شركة متمتعة بالشخصية الاعتبارية عضواً في مجلس ادارة شركة اخرى ، فتختار عندئذ اشخاصاً يمثلونها في هذا المجلس ، واذا تعدد الممثلون ، فانه لا يكون لهم في مجلس الادارة الا صوت واحد . ولا يجوز مطلقاً ان تكون عضوية مجلس الادارة دائمية . وكل نص يخالف ذلك في نظام الشركة الاساسي يعتبر باطلاً . وقد جرى العرف ، في الانظمة الاساسية للشركات ، على تحديد مدة العضوية باربعة سنوات . ونلاحظ ان التشريعات الحديثة سارت على تحديد هذه المدة فجاء في القانون اللبناني مثلاً « ان اعضاء مجلس الادارة المعينين بمقتضى نظام الشركة تكون مدة تعيينهم خمس سنوات على الاكثر ؛ اما الذين يعينون بقرار جمعية المساهمين فمدتهم ثلاث سنوات على الاكثر » ( المادة ١٤٩ )<sup>(١)</sup> . كما نصت المادة ١٧٨ من قانون

( ١ ) جاء في القانون البلجيكي ان مدة عضوية مجلس الادارة لا يجوز ان تزيد على ست سنوات واذا نص العقد التأسيسي على مدة زائدة خفضت بحكم القانون الى هذه المدة . ونص القانون السويسري على ان يكون تعيين الاعضاء لاول مرة لمدة ثلاث سنوات ومن ثم لمدة لا تتجاوز ست سنوات . وحدد القانون التركي مدة عضوية بثلاث سنوات .



التجارة السوري على عدم جواز تحديد مدة العضوية في نظام الشركة الاسامي  
باكثر من اربع سنوات .

٤٣٢ - هذا وقد اجاز معظم التشريعات اعادة انتخاب الاعضاء عند  
انتهاء مدتهم لكي لا تحرم الشركة من الخبرة التي اكتسبوها في ادارة اعمال الشركة  
(المادة ١٧٨ فقرة ٥ تجاري).

على انه يجب الا يفهم من تجديد العضوية عدم جواز اقالة العضو في اي وقت  
كان قبل انتهاء مدته ، لان العضو يعتبر وكيلا عن المساهمين ويحق للموكل ،  
حسب القواعد العامة ، اقالة وكيله متى شاء دون بيان اسباب الاقالة . وكل نص  
يتضمنه نظام الشركة يكون مخالفاً لحق المساهمين في الاقالة يعتبر باطلاً (١) . حتى  
ان الاجتهاد الفرنسي ذهب الى ابعد من ذلك ، واعتبر باطلاً الشرط الذي يوجبه  
يعطي نظام الشركة الحق للمحاكم بتقدير اسباب الاقالة و اقرار اعطاء تعويض للوكيل  
الذي اقبل دون مبرر ، كما اعتبر باطلاً الشرط الذي ينص على عدم استحقاق  
الوكيل تعويضاً عند اقالته (٢) .

(١) نقض فرنسا ٢٠ نيسان ١٨٧٨ سيره ي ١٨٧٨ ، ١٠ ، ٣١٣ - نقض فرنسا ١٠  
كانون الثاني ١٨٨١ سيره ي ١٨٨٠ ، ١٠ ، ٢٠١ .

(٢) نقض فرنسا ٢ تموز ١٨٨٨ سيره ي ١٨٨٨ ، ١٠ ، ٣١٣ : استئناف باريس ٢٠  
كانون الثاني ١٨٨٦ سيره ي ١٨٨٦ ، ٢ ، ٢٣٤ : استئناف باريس ٢٥ تموز ١٨٩٣ سيره ي  
٤٥٤٢ ، ١٨٩٤ : وقد اعطى القانون السويسري للهيئة العامة حق اقالة مجلس الادارة والمراقبين  
مع حفظ حقهم بالتعويض عند الاقضاء (المادة ٧٠٥ من قانون الموجبات) واخذ القانون  
الاماني بنفس المبدأ ( المادة ٢٣١ من قانون التجاره ) . ولم يتضمن القانون الايطالي نصاً يشير  
الى اقالة اعضاء مجلس الادارة غير ان الاجتهاد اقر مبدأ الاقالة مع التعويض اذا كانت الاقالة  
بدون مبرر . ونص القانون اللبناني على « ان اعضاء مجلس الادارة قابلون للاقالة المجردة عن  
كل سبب وكل نص مخالف لا يعتمد به » (المادة ١٥٠) .

غير ان هذا الاجتهاد الاخير يخالف القواعد التي اقرها القانون المدني اذ نصت المادة ٨٦١ من القانون المذكور على انه «يجوز للموكل في اي وقت كان ان ينهي الوكالة او يقيدھا ولو وجد اتفاق يخالف ذلك. فاذا كانت الوكالة باجر، فان الموكل يكون ملزماً بتعويض الوكيل عن الضرر الذي لحقه من جراء عزله في وقت غير مناسب او بغير عذر مقبول».

٤٣٣ — وتم الاقالة بقرار من الهيئة العامة بناء على اقتراح مجلس الادارة المستند الى قرار يتخذه باكثرية المطلقة او بناء على طلب موقع من مساهمين يمثلون خمساً وعشرين بالمائة من اسهم الشركة المكتتب بها. فاذا قدم طلب الاقالة الى مجلس الادارة قبل شهرين او اكثر من تاريخ اجماع الهيئة العامة العادية، وجب على مجلس الادارة ان يوجه — خلال عشرة ايام من تاريخ وصول الطلب اليه — الدعوة لعقد هيئة عامة؛ واذا لم يتم المجلس بهذه الدعوة، ووجهتها وزارة الاقتصاد بناء على مراجعة المساهمين.

ونلاحظ ان المشرع اغفل تحديد المدة التي يجب ان تجتمع خلالها الهيئة العامة للبحث في الاقالة. وقد يكون هذا الاغفال سبباً في ابعاد مدة الاجتماع ما يمكن، خصوصاً وان تعيين تاريخ الاجتماع انما يجري من قبل مجلس الادارة والغاية من الاجتماع اقالة بعض اعضائه.

ومن الضروري ان يتضمن جدول اعمال الهيئة العامة البحث في الاقالة مع بيان اسم العضو المطلوب اقالته لتجاوز المداكرة فيها من قبل الهيئة<sup>(١)</sup>. ويجري الاقتراع على الاقالة بالتصويت السري وقبل المصادقة على تقرير مجلس الادارة

(١) نقض فرنسا ٢ حزيران ١٩٤٤ سيرهبي ١٩٢٧، ٢٠٢٠١.



وتقرير مفتشي الحسابات (المادة ٢١٠ فقرة ٣ و ٤ تجاري) (١).

هذا ، ولا يجوز لعضو مجلس الادارة ان ينيب عنه غيره للقيام بالوظيفة الملقاة على عاتقه، كما لا يجوز التصويت بالوكالة او بالمراسلة في اجتماعات المجلس (المادة ٢٠٧ تجاري) (٢).

٤٣٤ — على انه يجوز لعضو مجلس الادارة ان يستقيل من العضوية متى شاء دون ان يدلي باسباب تبرر استقالته ، ولكنه يتحمل نتائج هذه الاستقالة تجاه الشركة اذ جاءت في وقت غير مناسب وادت الى ايقاع الضرر بالشركة. ويجب ان تقدم الاستقالة بصورة خطية وان تبلغ الى مجلس الادارة . وهي تعتبر واقعة من تاريخ تبليغها الى المجلس ولا تتوقف على قبول منه، كما لا يجوز الرجوع عنها بعد تقديمها (المادة ٢٠٩ تجاري).

وقد يحدث ان يتقدم جميع اعضاء مجلس الادارة باستقالتهم او ان يتعذر الوصول الى تعيين اعضاء لمجلس الادارة لاختلاف في الرأي بين فريقين متساويين من حملة الاسهم ، فيصار عندئذ الى تعيين مدير موقت للشركة من قبل قاضي الامور المستعجلة بناء على طلب اصحاب العلاقة (٣).

---

(١) ليون كان وريينور رقم ٨١٢ مكرر ؛ تالير وبرسرور رقم ٦٥٠ ؛ استئناف باريس ٨ حزيران ١٩١٢ سيره ١٩١٣ ، ١٢٠٢٠ ؛ نقض فرنسا ١١ اذار ١٩٣٦ سيره ١٩٣٦ ، ١٤٩٩٩ ؛ وجاء في المادة ١٥١ من قانون التجارة اللبناني مانصه « اذا قررت العزل جمعية المساهمين العمومية ولم تكن مسألة العزل مدرجة في جدول اعمالها فلا يعمل بمقتضى هذا القرار الا بعد ان تؤيد جمعية عمومية جديدة يشتمل جدول اعمالها على تلك المسألة . وتنعقد هذه الجمعية الثانية بمنابة مفوضي المراقبة في خلال شهرين من تاريخ انعقاد الجمعية الاولى ويتولى احدهم رئاستها » .

(٢) حرم القانون التركي النيابة في التصويت (المادة ٣٣٠)

(٣) نقض فرنسا ٧ تشرين الثاني ١٩٣٣ جريدة الشركات عام ١٩٣٣ ص ؛ نقض فرنسا

٣ اذار ١٩٤١ جريدة الشركات عام ١٩٤٢ ص ٢٠١ .

ويعتبر عضو مجلس الادارة مستقيلاً ايضاً اذا تغيب عن حضور اربع جلسات متوالية او تغيب عن حضور نصف الجلسات في ستة اشهر دون عذر شرعي . كما انه يعتبر مستقيلاً حكماً اذا تغيب عن حضور اجتماعات مجلس الادارة مدة ستة اشهر متتابة ولو كان هذا التغيب بسبب مشروع (المادة ٢١١ تجاري).

### ثالثاً — رئيس مجلس الادارة والعضو المفوض

٤٣٥ — نظم قانون التجارة الجديد امراً سها عنه القانون القديم في ادارة الشركة فقضت المادة ١٩١ منه بان «يجتمع مجلس الادارة في مكتبه خلال اسبوع واحد من انتخابه وينتخب بالاقتراع السري رئيساً ونائباً للرئيس» . ويعتبر رئيس مجلس الادارة ، بحكم القانون ، رئيساً للشركة . وهو يمثلها لدى الغير ويعتبر توقيعه كتوقيع مجلس الادارة بكامله في علاقات الشركة مع الغير . ويجوز لرئيس مجلس الادارة او نائبه ان يقوم بوظيفة مدير عام للشركة ، ويجوز ذلك لاي شخص آخر من غير اعضاء مجلس الادارة سواء كان من المساهمين او من غيرهم ، بناء على تكليف من مجلس الادارة . ومنع القانون اعضاء مجلس الادارة الآخرين من تولي اية وظيفة ذات اجر او تعويض في الشركة (المادة ١٩٣ تجاري) .

وقد يرى مجلس الادارة ، في بعض الاحيان ، ضرورة لاعطاء حق التوقيع عن الشركة لغير المدير . ولذلك نصت المادة ١٩١ من قانون التجارة على انه «يجوز لمجلس الادارة ان ينتخب بالاقتراع السري ، عندما يرى ذلك مناسباً ، عضواً مفوضاً او اكثر يكون له او لهم حق التوقيع عن الشركة مجتمعين او



منفردين حسبما يفوضهم بذلك مجلس الادارة» .  
وتحدد في نظام الشركة مدة ولاية رئيس مجلس الادارة ونائبه؛ وبدهي ان  
لا تتجاوز هذه المدة مدة العضوية . وعند عدم ورود النص على تحديد المدة  
في النظام الاساسي تعتبر مدة الرئاسة سنة واحدة (المادة ١٩١ فقرة ٢ تجاري).

#### رابعاً - اجتماعات مجلس الادارة

٤٣٦ - يجتمع مجلس الادارة في مواعيد دورية يحددها عادة نظام  
الشركة الاساسي . وقد نص قانون التجارة على تحديد اجتماعات مجلس الادارة  
مرة واحدة في الشهر على الاقل (المادة ٢٠٢ فقرة ٣ تجاري) . ويجتمع  
المجلس ايضاً كلما دعت الضرورة الى اجتماعه بدعوة من رئيسه او بناء  
على طلب ربع اعضائه على الاقل . ويجب ان تحتوي الدعوة على جدول  
اعمال الجلسة .

ولكي يكون الاجتماع قانونياً يجب ان يحضره نصف عدد الاعضاء على  
الاقل (المادة ٢٠٤ تجاري) ، وتؤخذ القرارات بالاكثرية المطلقة للاعضاء  
الحاضرين ، وعند تساوي الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحاً ( المادة  
٢٠٦ تجاري) ، او يصار الى تأجيل البحث في الموضوع الى اجتماع آخر .

تعقد اجتماعات مجلس الادارة في مركز الشركة او في محل آخر يعينه الرئيس  
اذا تعذر الاجتماع في مركز الشركة ، على ان يكون في سورية ( المادة ٢٠٢  
فقرة ٢ تجاري) .

ويقوم الرئيس بادارة الجلسة وينوب عنه ، عند غيابه ، نائب الرئيس وعند

غياب هذا الاخير من يقع الاختيار عليه من اعضاء المجلس . ويقوم أمين سر المجلس بتنظيم محضر بالاجتماع ، يسجل في سجل خاص يوقعه الرئيس والاعضاء الحاضرون . ويجب على العضو المخالف ان يبين خطياً سبب مخالفته فوق توقيعه ( المادة ٢٠٣ تجاري ) . ويجب ان يمسك هذا السجل وان يرقم كما يمسك وترقم الدفاتر التجارية عملاً بأحكام المادتين ١٧ و ١٨ من قانون التجارة .

### فامساً — سلطة مجلس الادارة

٤٣٧ — لم يبين القانون العثماني القديم سلطة مجلس الادارة ، وقد جرى العرف على تحديد هذه السلطة في نظام الشركة الاساسي . ويمنح هذا النظام لمجلس الادارة اوسع سلطة ممكنة لتسيير اعمال الشركة بشكل يتفق مع اهدافها ، باستثناء الموضوعات التي يترك امر اقرارها الى الهيئة العامة العادية او الاستثنائية كتعديل شروط العقد ، وزيادة رأسمال الشركة باصدار اسهم جديدة او الاقتراض باصدار اسناد قرض ( راجع المادة ٢٠ من النموذج العثماني ) .

على ان بعض التشريعات الحديثة ومنها التشريع السوري بحثت في سلطة مجلس الادارة وحددتها بشكل يتفق ومصلحة المساهمين . فقضت المادة ١٩٠ من قانون التجارة السوري بان « لمجلس الادارة السلطات والصلاحيات الواسعة للقيام بجميع الاعمال التي يقتضيها سير الشركة وفقاً لغاياتها ، وليس لهذه الصلاحيات من حد الا ما هو منصوص عليه في هذا القانون او في نظام الشركة » .



على ان المشرع اشترط ، في الوقت نفسه ، ان يتقيد مجلس الادارة بتوجيهات  
الهيئة العامة وان لا يخالف قراراتها .

٤٣٨ - ومن البدهي ان لمجلس الادارة حق القيام بالاعمال الادارية  
Actes d'administration لبالاعمال التصرفية Actes de disposition :

فله تعيين الموظفين وعزلهم وتحديد مرتباتهم ، والانفاق على اعمال الشركة ،  
وشراء ما يلزمها من المعدات والآلات ، ووفاء الديون وقبضها ، وتأجير العقارات  
لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات ، والمحافظة على حقوق الشركة ... اما الاعمال  
التي تتطلب توكيلا خاصاً ، كبيع العقارات ورهنها والاستدانة واعطاء  
الكفالات ، فانه لا يجوز لمجلس الادارة القيام بها الا بناء على تفويض خاص  
من الهيئة العامة ، او بالاستناد الى الشروط التي نص عليها نظام الشركة الاساسي  
( المادة ١٩٠ تجاري ) .

واشترط المشرع ايضاً ان لا يكون لرئيس مجلس الادارة او لاحد اعضائه  
مصلحة مباشرة في العقود والمشاريع التي تعقد مع الشركة او لحسابها الا بناء  
على اذن خاص من الهيئة العامة يعطى لسنة واحدة قابلة للتجديد . وكذلك  
لا يجوز لرئيس واعضاء مجلس الادارة ان يشتركوا في ادارة شركة مشابهة او منافسة  
لشركتهم الا اذا حصلوا على ترخيص يحدد في كل سنة ( المادة ٢١٦ فقرة  
١ و ٢ و ٤ تجاري ) .

ساراً - مسؤولية اعضاء مجلس الادارة

٤٣٩ - لما كان اعضاء مجلس الادارة وكلاء باجر ، فهم مسؤولون  
تجاه الشركة عن جميع الاخطاء التي يرتكبونها في القيام بوكالتهم ، كعدم

مقاضاة مدين في الوقت المناسب، وعدم التنفيذ عليه في وقت كان فيه موسراً، وكشراء عقار مرهون ودفع ثمنه دون رفع اشارة الرهن عنه، واقراض شخص قبل التحقق من مقدرته المالية، وعدم التأمين على أموال الشركة، وتحميل الشركة مصاريف لا تتناسب ومركزها المالي. ويعود تقدير الخطأ الذي يوجب مسؤولية اعضاء مجلس الادارة لقضاة الموضوع باعتباره من الامور الواقعية. ويقضي اقامة الدليل على ان الشركة تضررت بسبب هذا الخطأ وعلى وجود علاقة السببية Relation de cause à effet بين الخطأ والضرر الذي اصاب الشركة.

٤٤٠ - أولاً - مسؤولية اعضاء مجلس الادارة حدود سلطتهم، النظامية أو القانونية، بل ارتكبوا خطأ في القيام باعمالهم فان مسؤوليتهم تترتب تجاه الشركة فقط، لان المسؤولية في هذه الحالة انما تكون ناشئة عن عقد الوكالة فينحصر اثرها بين الموكل والوكيل ولا يحق للمساهمين مقاضاة الاعضاء شخصياً من أجلها. ويتوقف رفع الدعوى على قرار من الهيئة العامة التي تمثل شخصية الشركة الاعتبارية. واذا اراد احد المساهمين اثارة نزاع من هذا القبيل، فان عليه ان يخطر مجلس الادارة به قبل انعقاد الهيئة العامة، لدرجه في جدول الاعمال، وله ان يثيره في الهيئة اذا اغفل المجلس درجه في الجدول. فاذا قبلت شكوى المساهم اقيمت الدعوى على العضو المسؤول باسم الشركة. وإذا لم تمارس الشركة هذا الحق « فلكل مساهم ان يدعي بالنيابة عنها بقدر المصلحة التي تكون له في الشركة » ( المادة ١٩٦ فقرة ٢ تجاري ).



٤٤١ - ولا ينشئ الخطأ الاداري مبدئياً مسؤولية تجاه الغير ، الا ان  
المشرع السوري اخذ بالمبدأ الذي اقره المشرع الفرنسي وهو جعل رئيس واعضاء  
مجلس الادارة مسؤولين شخصياً وبالتضامن عن ديون الشركة ، في حالة افلاسها  
وظهور عجز في موجوداتها ، اذ نصت الفقرة الثالثة من المادة ١٩٥ من قانون  
التجارة « على انه في حالة افلاس الشركة وظهور عجز في الموجودات ، يحق  
لمحكمة الابتدائية المدنية ، بناء على طلب وكيل التفليسة او النيابة العامة او  
عفواً من تلقاء نفسها، ان تقرر تحميل رئيس واعضاء مجلس الادارة وكل شخص  
سواهم موكل بادارة اعمال الشركة او تفتيش حساباتها، ديون الشركة كلاً او  
بعضاً». وتعين المحكمة، بالنسبة لجسامة الخطأ وتأثيره على اعمال الشركة وبالنسبة  
للاعضاء الذين ساهموا في ارتكاب الخطأ ، المبالغ التي يكونون مسؤولين عنها  
وما اذا كانوا متضامين في المسؤولية ام لا . ويشكل الافلاس والعجز قرينة  
على ارتكاب رئيس واعضاء مجلس الادارة خطأ يوجب مسؤوليتهم ، على ان  
هذه القرينة تقبل الدليل العكسي اذ جاء في الفقرة الاخيرة من المادة ١٩٥ من  
قانون التجارة بأنه «يجب عليهم لدفع هذه المسؤولية اقامة الدليل على انهم اعتنوا  
بادارة اعمال الشركة اعتناء الوكيل المأجور» (١) .

٤٤٢ - ثانياً - مسؤوليتهم تجاه المساهمين - اذا كانت مسؤولية اعضاء  
مجلس الادارة ناشئة عن الغش وعن عدم مراعاة القانون او نظام الشركة ، جاز  
للمساهم المتضرر رفع الدعوى الشخصية عليهم اذا قصرت الشركة في ذلك ويشترط  
لقبول هذه الدعوى ان يكون للمساهم مصلحة ، عملاً بالقاعدة المعروفة « حيث

(١) راجع القانون الفرنسي الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٠ .

لا مصلحة فلا دعوى « Pas d'intérêt pas d'action . ولا يسقط حق المساهم برفع الدعوى ولو أبرأت الهيئة العامة ذمة العضو (المادة ١٩٤ تجاري) . حتى أن بعض التشريعات اعتبر كل نص في نظام الشركة يحرم على الشريك استعمال هذا الحق باطلاً (١) .

٤٤٣ — مسؤوليتهم تجاه الغير — اذا نتج عن العمل الذي قام به اعضاء مجلس الادارة ضرر بالغير ، جاز للمتضرر مقاضاة اعضاء المجلس بدعوى مباشرة . ويقصد بالغير كل شخص تعامل مع الشركة كالذائنين وحملة اسناد القرض . فاذا كان العمل الضار داخلاً ضمن حدود سلطة اعضاء مجلس الادارة ، اعتبرت الشركة مسؤولة عن نتائجها تجاه الغير . واذا تعدى اعضاء مجلس الادارة حدود سلطتهم او كان الضرر الذي ارتكبه ناشئاً عن جرم او فعل ضار ، فالمسؤولية تترتب على من أوقع الضرر شخصياً الا اذا كان الشخص المسؤول مرتبطاً بعقد عمل مع الشركة وتمتعاً بصفة المستخدم لأن مسؤولية الشركة المدنية ، في هذه الحالة ، انما تستمد من صفة رب العمل التي تتمتع بها وفقاً للقواعد المنصوص عليها في القانون .

٤٤٣ مكرر — ويتحمل العضو المسؤول شخصياً نتيجة عمله الضار ، سواء كانت

---

(١) انظر المادة ١٩٦ من قانون التجارة اللبناني . هذا وقد اعرّب المؤتمر الدولي المنعقد في لاهاي سنة ١٩٣٧ عن امنيته في حذف القيود القانونية والاتفاقية التي تمنع اقلية المساهمين من رفع الدعوى للدفاع عن مصالح الشركة والخدم من تصف مجلس الادارة واغلبية المساهمين : راجع Revue de L'Institut Belge de Droit Comparé 1937 p. 197 راجع ايضاً نقض فرنسا ٢٥ كانون الثاني و ١١ تموز ١٨٧٠ دالوز ١٨٧٧، ١٠، ١٨٧٠ و ١٣٧، ١٠، ١٨٧١ ؛ نقض فرنسا ٣ كانون الاول ١٨٩٠ دالوز ١٨٩١، ١٠، ١١ ؛ نقض فرنسا ٢١ كانون الثاني ١٨٩١ دالوز ١٨٩٢، ١٠، ٢٣٧ .



هذه المسؤولية ناجمة عن عمل اقتضته الوكالة أم عن فعل ضار . وللمحاكم أن تبحث في الاعمال التي قام بها كل عضو اذا كانت دعوى المسؤولية موجهة ضد جميع الأعضاء او بعضهم ، وان تقرر عدم مسؤولية بعض الاعضاء او توزع الضمان بينهم بنسبة درجة مسؤولية كل واحد منهم (١) .

على ان الاجتهاد اقر مسؤولية الاعضاء التضامنية في حالتين : الاولى اذا كانت للعمل صفة الجرم الجزائي اذ تستمد المسؤولية التضامنية من القواعد التي قررها قانون العقوبات ، والثانية اذا كان الضرر ناشئاً عن عمل قام به جميع اعضاء مجلس الادارة ولم يكن بالامكان تحديد درجة مسؤولية كل واحد منهم بالنسبة له (٢) .

### سابعاً - اجور اعضاء مجلس الادارة

٤٤٤ - يعتبر كل عضو في مجلس الادارة وكيلا عن الشركة ويتقاضى اجرة عن وكراته تحدد في نظام الشركة . وقد تكون هذه الاجرة اما مرتباً سنوياً او مبلغاً مقطوعاً *Jetons de présence* . عن كل جلسة يحضرها العضو والاثنين معاً . وقد اشترط المشرع ان لا يتجاوز ما يتقاضاه العضو ، في هذه

(١) نقض فرنسا ٢٥ شباط ١٨٧٩ سيره ١٨٨١ ، ٤٦١ ، ١٠٤٦١ ؛ نقض ١٥ تموز ١٨٩٥ دالوز ١٨٩٦ ، ١٠٤٦١ ، ٣١ ؛ نقض فرنسا ٢٠ كانون الثاني ١٩٠٢ دالوز ١٩٠٤ ، ١٠٤٦١ ، ١٠٤٦١ ؛ استئناف باريس ٢٥ تشرين الثاني ١٩٠٤ دالوز ١٩٠٦ ، ٢٤١٩٠ ، ١٦٥٠٠ .

(٢) نقض فرنسا ١٦ كانون الاول ١٨٩١ دالوز ١٨٩١ ، ١٠٤٦١ ، ١٧٩٠١ ؛ نقض فرنسا ٥ ايار ١٨٩٦ دالوز ١٨٩٧ ، ١٠٤٦١ ، ٢٠٤١٦ ؛ استئناف ديجون ١١ اذار ١٩٠٢ جريدة الشركات عام ١٩٠٢ ص ٤٣ ؛ استئناف باريس ١٣ ايار ١٩٠٨ جريدة الشركات عام ١٩٠٩ ص ١١٢ ، استئناف ليون ١٠ تشرين الثاني ١٩٢١ مجلة الشركات عام ١٩٢٢ ص ٢٣١

الحالة ، مبلغ ثلاثة آلاف ليرة سورية والرئيس مبلغ ستة آلاف ليرة سورية سنوياً .  
ويمكن ان يحدد التعويض بنسبة معينة لا تتجاوز عشرة بالمائة من الارباح  
الصافية بعد تنزيل الاحتياطي الاجباري واحتياطي ضريبة الدخل وريع الاسهم  
والاسناد التي تملكها الشركة ، على ان لا يتجاوز معدل ما يتقاضاه العضو الواحد  
من اعضاء مجلس الادارة ستة آلاف ليرة سورية والرئيس اثني عشر الف ليرة  
وقد اجاز القانون للهيئة العامة العادية ان تعدل طريقة تحديد تعويض اعضاء  
مجلس الادارة المبينة في النظام الاساسي بقرار تتخذه بالاكثرية المطلقة للاسهم  
الممثلة . ويخضع هذا القرار الى تصديق وزارة الاقتصاد ، ويكون اثره محصوراً  
بالسنوات المالية المقبلة ( المادة ٢٠١ تجاري ) .

## البحث الثاني

### مفتسو الحسابات او المحاسبون القانونيون

Commissaires aux comptes

٤٤٥ — من الوظائف الاساسية للهيئة العامة تصديق حسابات الشركة والميزانية  
المقدمة من قبل مجلس الادارة . ولما كان من العسير ان يعطى لكل مساهم حق  
تدقيق هذه الحسابات ومراقبة ادارة الشركة شخصياً مراقبة فعالة مستمرة ، فان  
هذا العمل يناط عادة بهيئة تسمى هيئة المحاسبين القانونيين او مفتشي الحسابات .



## اولاً - كيفية تعيين مفتشي الحسابات وصفهم

٤٤٦ - لم ينص قانون التجارة العثماني القديم على كيفية تعيين مفتشي الحسابات وقد جرى التعامل على ان يقوم المؤسسون بتعيينهم على ان يكون للهيئة العامة الخيار في المصادقة على تعيينهم او تعيين غيرهم ولم يشترط القانون ان لا يكون مفتش الحسابات مساهماً ، على أنه يمنع عليه ان يكون عضواً في مجلس ادارة الشركة لأن وظيفته هي مراقبة تصرفات هذا المجلس فلا يمكن التوفيق بين عضوية الادارة ووظيفة المراقبة (راجع المادة ٣٠ من النموذج العثماني)

وقد اقر قانون التجارة لعام ١٩٤٩ وجود مفتشي الحسابات وجعله امراً ضرورياً، اذ قضت المادة ٢٣٥ منه بان « تنتخب الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين الذي تضعه وزارة الاقتصاد الوطني مفتشاً للحسابات او اكثر لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد . واذا اهملت الهيئة انتخاب المفتش او اعتذر هذا المفتش او امتنع عن العمل ، فعلى مجلس الادارة ان يقترح على الوزارة ثلاثة اسماء لتنتقي منهم من يملأ المركز الشاغر .

وبالاستناد الى المادة ٢٣٥ من قانون التجارة صدر القرار الجمهوري رقم ١١٠٩ بتاريخ ١٣ سبتمبر ( ايلول ) سنة ١٩٥٨ المتضمن نظام المحاسبين في الجمهورية العربية السورية .

وقد اشترط القرار المذكور للشخص الذي يرغب في ممارسة مهنة المحاسب القانوني ان يحصل على رخصة من وزارة الاقتصاد والتجارة وان يسجل اسمه في جدول المحاسبين القانونيين الذي تضعه هذه الوزارة .

ولا تعطى الرخصة بممارسة مهنة المحاسب القانوني الا للاشخاص الطبيعيين  
وضمن الشروط التالية :

اولاً - ان يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية السورية او من رعايا  
الدول العربية شرط المعاملة بالمثل

ثانياً - ان يكون قد بلغ من العمر الخامسة والعشرين سنة ميلادية .

ثالثاً - ان يكون متمتعاً بكامل الأهلية المدنية ومقيماً في أراضي الجمهورية  
العربية السورية .

رابعاً - ان يكون حازراً على المؤهلات المذكورة في احدى الفقرات التالية:  
١ - ان يكون متخرجاً من كليات ومعاهد التجارة العالية - شعبة المحاسبة -  
وامضى بعد تخرجه مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في احدى الاعمال التالية:

أ - مدقق في مكتب من مكاتب المحاسبين القانونيين .

ب - في الاعمال الرئيسية في المحاسبة او التفتيش المحاسبي لدى الشركات  
او المؤسسات العامة او الخاصة الخاضعة قانوناً لتفتيش الحسابات .

ج - في تعاطي مهنة تفتيش ومراجعة الحسابات بصورة منتظمة قبل صدور  
القرار رقم ١١٠٧ اي قبل ١٣ ايلول سنة ١٩٥٨ .

د - في وظيفة مفتش مالي او مراقب دخل او مدقق في ديوان المحاسبات .

هـ - في تدريس مواد المحاسبة او المراجعة في احدى الكليات او المعاهد  
التجارية او المدارس التجارية الثانوية .

٢ - ان يكون من حملة الشهادات العالية في العلوم التجارية او المالية او



الاقتصادية التي تتضمن برامج دراستها مواد المحاسبة وامضى بعد تخرجه مدة خمس سنوات في احدى الاعمال المنصوص عليها في البنود آ، ب، ج، د، هـ من الفقرة ١ السابقة .

٣ - ان يكون حاملا شهادة حقوق وامضى بعد تخرجه مدة تمرين خمس سنوات في احد الاعمال المذكورة في البنود آ، ب، ج، د من الفقرة ١ وان ينجح في فحص مسلكي امام لجنة خاصة لدراسة طلبات الترخيص والموافقة عليها والاشراف على اجراء الفحوص (١) .

٤ - ان يكون حاملا شهادة تجارية ثانوية ، او شهادة ثانوية مع شهادة اختصاص رسمية في المحاسبة لانتقل الدراسة فيها عن سنتين وامضى بعدها مدة تمرين عشر سنوات في احد الاعمال المذكورة في البنود آ، ب، ج، د من

---

(١) تؤلف هذه اللجنة ، بمقتضى احكام المادة : من القرار رقم ١١٠٩ ، على الشكل التالي :

- ١ - الامين العام لوزارة الاقتصاد والتجارة ، رئيسا .
  - ٢ - مندوب عن وزارة الخزانة من حملة الشهادات العليا الاختصاصية في شؤون المحاسبة ، عضوا .
  - ٣ - مندوب عن معهد العلوم التجارية ( كلية التجارة ) ، عضوا .
  - ٤ - مندوب عن جمعيات او نقابات المحاسبين ( عند وجودها ) شرط ان يكون حاملا شهادة عالية في المحاسبة ويساعد اللجنة امين السر .
- ويجوز للجنة الاستعانة في اعمالها بخبير او اكثر في امور المحاسبة التجارية والصناعية والشركات على اختلاف انواعها من اعضاء جمعية المحاسبين القانونيين في سوريا او من غيرهم .
- ويتقاضى هؤلاء الخبراء تعويضا يحدد بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة في حدود الاعتمادات المرصدة في الموازنة لهذه الغاية .
- وتحدد قواعد اجراء الفحوص وموادها ومعدلات النجاح فيها بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة بناء على اقتراح اللجنة . وتجتمع اللجنة بناء على دعوة رئيسها وتصدر قراراتها بالاكثرية .

- الفقرة ١ اعلاه وان ينجح في الفحص المسلكي المشار اليه في الفقرة السابقة (١) .
- ٤٤٧ - وقد يتضمن القانون او الانظمة الاساسية للشركات نصوصاً تقضي بعدم جواز تعيين الاشخاص الآتي ذكرهم مراقبين للحسابات :
- ١ - الذين يتقاضون ، لاي سبب كان ، اجراً او تعويضاً من الشركة او من احد اعضاء مجلس الادارة او من اي شخص ، طبيعي او اعتباري ، يملك عشر رأسمال الشركة أو تملك الشركة عشر رأسماله (المادة ٢٣٤ فقرة ١ تجاري) .
  - ٢ - كل شريك لاحد اعضاء مجلس ادارة الشركة او قريب له حتى الدرجة الرابعة (٢) (المادة ٢٣٦ فقرة ٢ تجاري) . ونصت ايضاً الفقرة ٢ من المادة ٣ من القرار رقم ١١٠٩ على انه « لايجوز للمحاسب القانوني ان يقوم بتدقيق حسابات شركة يشرف على ادارتها او على حساباتها شخص يمت اليه بصلة القرابة حتى الدرجة الرابعة بما فيها هذه الدرجة » .
  - ٣ - كل شخص منع من ممارسة وظيفة مدير او عضو مجلس ادارة في شركة مساهمة او اسقط عنه حق ممارسة هذه الوظيفة .
  - ٤ - كل شخص حكم عليه قبل الترخيص او بعده باحدى الجرائم الآتية :
    - أ - اية جناية ، ب - جنحة السرقة والاحتيال واساءة الامانة والتزوير والافلاس التقصيري والشهادة واليمين الكاذبتين (٣) .
- ومقتشو الحسابات هم وكلاء عن المساهمين ويتقاضون ، بهذه الصفة ، اجوراً

(١) يعمل بالفقرة ٣ و١ : لمدة انتقالية تنتهي في غاية عام ١٩٦٣

(٢) المادة ٢٣٦ فقرة ٢ تجاري والمادة ٣ فقرة ٢ من القرار رقم ١١٠٩ .

(٣) المادة ٣ فقرة ١ من القرار رقم ١١٠٩ .



عن وكالتهم . ويجوز للهيئة العامة ، كما هو الحال بالنسبة لاعضاء مجلس الادارة ، عزلهم ، في كل وقت ، على ان القضاء في فرنسا يميل الى نزع حق العزل عن الهيئة العامة وجعله منوطاً بالسلطة القضائية (١) .

٤٤٨- هذا وقد تضمن نظام المحاسبين القانونيين للاقليم السوري (القرار ١١٠٩) نصاً يجهز لوزير الاقتصاد ان يلغي الترخيص الممنوح لمفتش الحسابات او يمنع صاحبه من حق ممارسة مهنة مفتش الحسابات لمدة معينة او مدى الحياة وذلك في الحالات الآتية :

١ - اذا ارتكب احدى الجرائم الوارد ذكرها في المادة ١٨٣ من قانون التجارة (٢) او جريمة مشابهة لها تمس الامانة .

٢ - اذا وضع تقريراً او شهادة تتضمن معلومات غير صحيحة وذلك عن قصد او اهمال مفرط .

٣ - اذا ارتكب الاخطاء المنصوص عليها في المادة ٢٤٠ من قانون التجارة (٣) او خالف احكام المواد ٢٤١ و ٢٥٧ و ٣٠٦ من القانون المذكور .

(١) استئناف باريس ٢٦ حزيران ١٩٣٣ سيرمي ٤٩٠٢٤١٩٤٤ .

(٢) نصت المادة ١٨٣ من قانون التجارة على مايلي : « يجب على عضو مجلس الادارة ان يثبت بسجل عدلي يبرز للوزارة عقب الانتخاب انه لم يحكم عليه باحدى الجرائم الآتية :  
أ - باية جنابة ب - بجنحة السرقة والاحتيال واساءة الامة والتزوير والافلاس التصوير والشهادة واليمين الكادبتين .

(٣) لا يجوز للمفتشين ان ينقلوا للمساهمين بصورة فردية او الى الغير المعلومات التي اطلموا عليها اثناء قيامهم بوظيفةهم تحت طائلة العزل والتمويض .

ونصت المادة ٢٨٥ على مايلي : ١ - يحق للوزارة ان تراقب الشركات المغفلة في كل مايتعلق بتنفيذ احكام القانون والنظام الاساسي . للوزارة ان تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تؤلف جرماً للملاحقة المسؤولين قضائياً . ولها ان تطلب من قاضي الامور المستعجلة تسمية ممثل قضائي عن المساهمين تنحصر مهمته باقامة الدعوى على المسؤولين مدنيافي الاحوال التي تستوجب =

## مُنياً — سلطة مفتشي الحسابات

٤٤٩ — يقوم مفتشو الحسابات عادة بالمهمة المحددة لهم في نظام الشركة. وتنص انظمة الشركات غالباً على مايلي «مهمة المراقبين مراقبة سير اعمال الشركة والسهر على تطبيق هذا النظام الاساسي والقوانين العامة وتدقيق حساباتها وتفتيشها ولهم الحق بان يطلبوا من مجلس الادارة ان يوافقهم بالمعلومات اللازمة للقيام بوظيفتهم وعلى هذا المجلس ان يضع تحت تصرفهم كل مامن شأنه تسهيل مهمتهم. ويجب على مفتشي الحسابات ان يضعوا تقريراً خطياً يقدمونه للهيئة العامة عن حالة الشركة وموازنتها والحسابات التي قدمها اعضاء مجلس الادارة، وعن الاقتراحات المختصة بتوزيع حصص الارباح، ويقترحون في هذا التقرير اما المصادقة على الموازنة (البيلانجو) بصورة مطلقة او مع التحفظ، واما اعادتها لمجلس الادارة. ولا يعتبر قرار الهيئة العامة بتصديق الحسابات في الاجتماع قانونياً قبل تلاوة تقرير مفتشي الحسابات، ويحق لمفتشي الحسابات ان يطلبوا الى مجلس الادارة دعوة الهيئة العامة اذا رأوا ذلك مفيداً» (١).

== ذلك، ٢ - ويحق للوزارة ان تكلف في كل وقت مفتش حسابات الشركة او من تنتدبه للقيام بتفتيش حسابات الشركة وتدقيق قيودها ودفاترها وسجلاتها وسائر اعمالها وتقديم تقرير بذلك ٣ - وللوزارة ان تصدر القرارات والتعليمات والنماذج اللازمة لتنفيذ احكام القانون وعلى الشركات ان تعمل بمقتضاها .

ونصت المادة ٣٠٦ على مايلي : ١ - يجب ان ينص نظام الشركة على انتخاب مفتش للحسابات او اكثر يختارهم الشركاء في الهيئة العامة من الجدول الذي تضمه وزارة الاقتصاد الوطني (١) راجع المادة ٤٥ من النظام الاساسي لشركة الشبهاء لصنع الاسمنت ومواد البناء المصدق بالمرسوم رقم ١٤٨٣ تاريخ ١ تموز ١٩٤٨ والمنشور في العدد ٣٦ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩ اب ١٩٤٨ .



٤٥٠ - على ان المشرع لم يشأ ترك امر تحديد مهمة مفتشي الحسابات للشركة ، فنصت المادة ٣٣٧ من قانون التجارة على ان «يقوم مفتشو الحسابات مجتمعين او منفردين بمراقبة سير اعمال الشركة وتدقيق حساباتها ، وعليهم بصورة خاصة ان يبحثوا عما اذا كانت الدفاتر منظمة بصورة اصولية ، وعما اذا كانت الميزانية وحسابات الشركة قد نظمت بصورة توضح حالة الشركة الحقيقية وهؤلاء المفتشين ان يطلعوا في كل وقت على دفاتر الشركة وحساباتها واوراقها وصندوقها ولهم ان يطلبوا من مجلس الادارة ان يوافيهم بالمعلومات اللازمة للقيام بوظيفتهم ، وعلى هذا المجلس ان يضع تحت تصرفهم كل مامن شأنه تسهيل مهمتهم» .

ويجب على مفتشي الحسابات ، اذا ما اهل مجلس الادارة دعوة الهيئة العامة للاجتماع في المواعيد المقررة في النظام الأساسي او في قانون التجارة ، ان يطلبوا اليه دعوتها ، كما يحق لهم ايضاً ، منفردين او مجتمعين ، ان يطلبوا دعوة الهيئة العامة في أي وقت اذا رأوا ذلك مفيداً (المادة ٢٣٩ تجاري).

٤٥١ - ويجب على مفتشي الحسابات عند اجتماع الهيئة العامة ان يتقدموا اليها بتقرير عن حالة الشركة وميزانيتها ، والحسابات التي قدمها اعضاء مجلس الادارة ، والاقتراحات المختصة بتوزيع انصبة الارباح على المساهمين . وعليهم ان يقترحوا في هذا التقرير اما المصادقة على الميزانية السنوية بصورة مطلقة أو مع التحفظ او اعادتها لمجلس الادارة .

ويتضمن التقرير ، بصورة خاصة ، البحث عن الأمور التالية :

١ - مطابقة الميزانية وحساب الارباح والخسائر المعروضة على الهيئة العامة

للقانون ولدفاتر الشركة وحالتها المالية .

٢ - موقف المديرين واعضاء مجلس الادارة من مقتشي الحسابات وهل وضعت العراقيل امامهم لمنعهم من القيام بوظيفتهم ام استجاب مجلس الادارة لطلب المفتشين بتقديم جميع البيانات المطلوبة منه في سبيل القيام بوظيفتهم وتسهيل اجراء التحقيق المادي عن كل الشؤون التي ارادوا دراستها .

٣ - المنافع الخاصة والنقاط التي اوجب القانون التقيد بها .  
ويضع مفتشو الحسابات تقريرهم اما بالاجماع او بالاكثرية، ويحق للمخالف ان يوضح اسباب مخالفته بتقرير على حدة يرفع للهيئة العامة .  
وتقرير مقتشي الحسابات ضروري، اذ بدونه يعتبر كل قرار يصدر عن الهيئة العامة بتصديق الحسابات وتوزيع الارباح باطلا (المادة ٢٣٨ تجاري) .  
واذا اطلع المفتشون على مخالفات للقانون او لنظام الشركة الاساسي فعليهم ان يبلغوا ذلك المرجع مربوط به الشخص المسؤول ورئيس مجلس الادارة ووزارة الاقتصاد كما ان عليهم ، في الاحوال الهامة ، ان يرفعوا الامر الى الهيئة العامة .

### ثالثاً - مسؤولية مقتشي الحسابات

٤٥٢ - تخضع مسؤولية مقتشي الحسابات للقواعد نفسها التي تخضع لها مسؤولية اعضاء مجلس الادارة . فهم مسؤولون تجاه الشركة باعتبارهم وكلاء عنها، كما انهم مسؤولون تجاه المساهمين وتجاه الغير ، أما لعدم قيامهم بالمهمة الملقاة على عاتقهم او لارتكابهم تقصيراً أو إهمالاً في امور المراقبة . ومسؤولية مقتشي



الحسابات تكون اما شخصية او بالتضامن فيما بينهم وبين اعضاء مجلس الادارة<sup>(١)</sup> وقد ايد قانون التجارة هذه القواعد التي سبق للاجتهاد اقرارها ، فنصت المادة ٢٤٠ على ما يلي : « ١ - مفتشو الحسابات مسؤولون اما بصورة فردية او بالتضامن عن الاخطاء التي يرتكبونها في عملهم ؛ ٢ - وتسقط بالتقادم دعوى المسؤولية هذه بمرور خمس سنوات على تاريخ انعقاد الهيئة العامة التي تلي فيها تقريرهم » .

#### رابعاً - المراقبة في القوانين الأجنبية:

٤٥٣ - عني معظم التشريعات الاجنبية الحديثة بامر المراقبة في الشركات لما لها من تأثير على الثروة العامة . فاشتراط المرسوم التشريعي الفرنسي المؤرخ في ٨ آب سنة ١٩٣٥ ، المعدل بالمرسوم التشريعي المؤرخ في ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩٤٥ ، توفر بعض الضمانات الخلقية والكفاءات الفنية في الاشخاص الذين ينتخبون بصفة مفتشين للحسابات ، كما انه حقق استقلالهم عن مجلس الادارة وخولهم جميع السلطات التي تمكنهم من اجراء التدقيق في الحسابات ، وحرم الجمع بين المراقبة وعضوية مجلس الادارة ، كما منع مفتش الحسابات ان يكون عضواً في مجلس الادارة قبل اقتضاء خمس سنين على انتهاء وظيفته ، ونظم الشروط اللازم توفرها في الشخص ليصلح لهذه الوظيفة ، كالحصول على اجازة مدرسية بالخبرة الحسابة او الاشتغال خمس سنوات خبيراً حسابياً امام المحاكم

---

(١) نقض فرنسا ١٥ كانون الثاني ١٨٧٨ دالوز ١٨٧٨ ، ١٠٨٤ ، ١٨٧٨ ، نقض نرسا ٢٥ شباط ١٩٣٥ دالوز الاسبوعي ١٩٣٥ ص ١٦١ .

او عشر سنوات محاسباً في احدى المحلات التجارية .  
٤٥٣ - ونظم قانون التجارة الايطالي امر المراقبة ، فقضت المادة ١٨٣  
منه بوجوب تعيين ثلاثة مفتشين للحسابات على الاقل في كل شركة مساهمة  
لفحص ميزانيتها ومراقبة اعمالها . ثم صدر القانون المؤرخ في ١٣ نيسان سنة  
١٩٣٧ فالزم مفتشي الحسابات في الشركة بضرورة الاجتماع كل ثلاثة اشهر مرة على  
الاقل كما الزمهم بمسك دفتر لتدوين محاضر باجتماعهم وواجب عليهم حضور  
جلسات مجلس الادارة والهيئات العامة - العادية وغير العادية - واعتبرهم  
مسؤولين شخصياً عن اعمال مجلس الادارة اذا تبين ان الضرر الذي اصاب  
الشركة كان من الممكن اجتنابه فيما لو قاموا بواجب المراقبة على الوجه الصحيح.  
وتقوم وزارة العدل بوضع جدول باسماء المفتشين الذين ينجحون في فحص  
مسلكي يحدد لهم، وتلتزم الشركات باختيار مفتشي الحسابات من بين الاشخاص  
الواردة اسماؤهم في هذا الجدول .

وفي ألمانيا نظم القانون الصادر في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٧ امر المراقبة  
ففرض على الشركات ضرورة طبع اسم رئيس هيئة مفتشي الحسابات ورئيس  
مجلس الادارة على اوراق المراسلات ليعرف الناس اسماء الاشخاص الذين  
يشرفون على ادارة الشركة ويقومون بمراقبة اعمالها .

واشترط القانون البلجيكي على مفتشي الحسابات تقديم ضمان كالضمان  
المشروط تقديمه من قبل اعضاء مجلس الادارة (المادة ٦٩ من قانون الشركات).  
اما في انكلترا ، فتقوم بمراقبة الشركات جمعيات تؤلف براسم ملكية ،  
ويشترط للحصول على عضوية هذه الجمعية خبرة حسابية وكفاءات علمية .



٤٥٤ - وفي لبنان ، نص قانون التجارة على تعيين مفتش او عدة مفتشين للحسابات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد ، من قبل الجمعية التأسيسية اولا ومن قبل الجمعيات العادية التي تليها . وقضى القانون ايضاً بان ينضم الى هؤلاء مفتش اضافي يختار من جدول خبراء الحسابات لدى المحكمة الابتدائية - تكون له نفس السلطة ويخصص له نفس المرتب - يجري تعيينه بقرار يصدره رئيس المحكمة التي يكون مركز الشركة واقعاً ضمن نطاقها ، بناء على طلب مجلس الادارة ، خلال الشهرين التاليين لتأسيس الشركة . ثم يصدر كل سنة مثل هذا القرار خلال الشهر الذي يلي انعقاد الهيئة العادية ( المادة ١٧٣ ) ، كما انه اوجب على مفتشي الحسابات دعوة الهيئة العامة في كل مرة يتخلف فيها اعضاء مجلس الادارة عن دعوتها في الاحوال المعينة في القانون او في نظام الشركة ، وفي كل مرة يطلب اليهم ذلك فريق من المساهمين يمثل خمس رأسمال الشركة ( المادة ١٧٦ ) .

\*  
\* \*

## البحث الثالث

### الريثات العامة

Assemblées Générales

توجد في الشركات المغفلة انواع عديدة من الهيئات العامة اهمها :

الهيئة العامة التأسيسية التي اتينا على ذكرها ، والهيئة العامة العادية ، والهيئة العامة غير العادية<sup>(١)</sup> .

اولاً - القواعد التي تشمل جميع الهيئات العامة

تتعلق هذه القواعد بواجب توجيه الدعوة للاجتماع ، وبحق حضور الاجتماع ، وبحق التصويت ، وبمداولات الهيئة ، وبتنائج القرارات المتخذة .

اولاً -- واجب توجيه الدعوة للاجتماع :

٤٥٥ - يجب ان يعلن عن اجتماع الهيئة العامة في الوقت المناسب ليتمكن كافة المساهمين من حضورها . فيقتضي اذن ان تراعى ، بين تاريخ توجيه الدعوة وموعد الاجتماع ، المدة اللازمة لتنقلات المساهمين من بلد الى بلد آخر . وقد نص قانون التجارة على ان يتم توجيه الدعوة بواسطة الصحف او بكتب مسجلة ترسل الى جميع المساهمين دون استثناء ، وان تتضمن الدعوة خلاصة واضحة عن جدول الاعمال ، وان لا تقل المدة بين يوم توجيه الدعوة ويوم اجتماع الهيئة العامة عن عشرة ايام (المادة ٢٢٤ تجاري) . ويقوم المؤسسون بتنظيم جدول الاعمال للهيئة العامة التأسيسية ، ومجلس الادارة للهيئتين العامتين العادية وغير العادية ؛ ولا يجوز البحث فيما هو خارج عن جدول الاعمال (المادة ٢٢٥ تجاري) .

---

(١) قد يوجد في الشركة هيئات عامة اخرى . كالهيئات التي تهدف الى تعديل حقوق فئة من المساهمين تجاه فئة اخرى والهيئات العامة التي تتكون اثناء تصفية الشركة لبحث امور التصفية .



## ثانياً - حق حضور الاجتماع

٤٥٦ - لا يحق لغير المساهمين، مبدئياً، حضور اجتماعات الهيئات العامة. فصفة المساهم اذن شرط اساسي لقبول الاشتراك في مداورات الهيئة<sup>(١)</sup>. ولذلك يحرم من حضور اجتماعات هيئات المساهمين العامة، على اختلاف انواعها، اصحاب حصص التأسيس. أما حملة اسناد القرض فقد اعطاهم قانون التجارة حق حضور اجتماعات الهيئات العامة، بواسطة ممثليهم، والزم الشركة بان توجه لهم الدعوة نفسها التي توجهها للمساهمين، واجاز لهم الاشتراك في المباحثات دون التصويت (المادة ١٧٧ تجاري). ولا فرق بين ان يكون حامل السهم قد سدد قيمته كاملة الى الشركة او لم يسدها، الا اذا نص نظام الشركة الاساسي على حرمانه من هذا الحق قبل التسديد<sup>(٢)</sup>.

٤٥٧ - وللمساهم ان يحضر بالذات اجتماعات الهيئة او ان ينتدب وكيلاً عنه لهذه الغاية، بشرط ان يكون الوكيل مساهماً وان لا يحمل بصفته وكيلاً

(١) اذا كان السهم مرهوناً، فحق حضور الاجتماع يعود الى الراهن؛ استئناف باريس ١٩ كانون الثاني ١٨٩٧ جريدة الشركات عام ١٩٧ ص ٢٦؛ استئناف باريس ١ حزيران ١٩٣٥ مجلة الشركات عام ١٩٣٥ ص ٢٣٠. واذا كان حق الانتفاع بالسهم عائداً لشخص ورقبته عائداً لشخص آخر، فحق حضور الاجتماع يعود الى صاحب حق الانتفاع (راجع تعليق روسو في سيره ١٩٣٦، ٢٣٠٢). واذا كانت ملكية السهم مختلفاً عليها فليس لاحد من مدعي الملكية حضور الاجتماع مالم يبت القضاء نهائياً في الامر: استئناف باريس ٢٤ تموز ١٩٢٩ مجلة الشركات عام ١٩٣١ ص ١٣٠ محكمة تجارة باريس ١١ تشرين الاول ١٩٢٩ جريدة الشركات عام ١٩٢٢ ص ٣٧.

(٢) محكمة تجارة باريس ٩ كانون الاول ١٨٩٣ مجلة الشركات عام ١٨٩٤ ص ٢٥١؛ استئناف باريس ١١ ايار ١٩٣٩ جريدة الشركات عام ١٩٤٢ ص ٢١٣؛ نقض فرنسا ٢٦ تشرين الاول ١٩٤٣ جريدة الشركات عام ١٩٤٥ ص ٤٥.

عدداً من الاسهم يزيد على الحد الذي يعينه النظام الاساسي للشركة ، على ان لا يزيد عدد الاسهم التي يحملها الوكيل بهذه الصفة على خمسة في المائة من رأسمال الشركة التي طرحت اسهمها على الاكتتاب وعلى عشرة بالمائة من رأسمال الشركة التي لم ت طرح اسهمها على الاكتتاب العام ( المادة ٢٢٧ فقرة ٢ تجاري ) .

ويجب على من يود حضور اجتماعات الهيئة العامة ان يسجل في سجل خاص بمركز الشركة طلب الاشتراك في الهيئة ، وعدد الاسهم التي يحملها ، اصاله ووكالة ، ويستند في ذلك الى السجل الخاص الموجود لدى الشركة .  
وتشترط انظمة الشركات على المساهمين ، عادة ، ايداع اسهمهم لدى الشركة او احد المصارف قبل موعد الاجتماع بمدة معينة ، لاثبات حقهم في حضور الاجتماع .

يفتح باب التسجيل للاشتراك في الهيئة العامة قبل اسبوع على الاقل من تاريخ الاجتماع ويفلق قبل موعد عقد الجلسة . ويقوم بالتسجيل احد اعضاء مجلس الادارة على مسؤولية المجلس ، ويعطى المساهم بطاقة دخول يذكر فيها عدد الاصوات التي يستحقها . وتبقى البطاقات المعطاة لحضور الاجتماع الاول الذي لم يكتمل النصاب فيه معتبرة في الاجتماع الثاني ما لم يطلب صاحب العلاقة تعديلها خلال المدة المفتوحة للتسجيل الثاني ( المادة ٢٨٨ فقرة ٣ و ٥ تجاري ) .

ثالثاً - حق التصويت

٤٥٨ - من الصفات المميزه للسهم ، انه يعطي حامله حق التصويت في



الهيئات العامة (١) . ولذلك يجب ان يكون هذا الحق حراً طليقاً، وكل شرط من شأنه تقييده يعتبر باطلاً (٢) .

وقد اقر المشرع لكل مساهم عدداً من الاصوات يوازي عدد اسهمه ، الا انه اجاز ان تتضمن انظمة الشركات الاساسية نصاً بتحديد عدد الاصوات التي تحق للمساهمين الذين يملكون عدداً كبيراً من الاسهم . وقد جرت العادة في الاقليم السوري ، قبل صدور قانون التجارة ، ان يتضمن النظام الاساسي شرطاً يمنع على كل شخص لا يحمل عدداً معيناً من الاسهم من حضور مداورات الهيئة العامة والتصويت ، مع السماح للمساهمين الذين يملكون اقل من هذا العدد بان يتكثروا لتأليف النصاب المطلوب وان يختاروا احدهم لتمثيلهم في الهيئة . وكانت اكثر انظمة الشركات المغفلة تحدد نصاب الحضور بعشرين سهماً . ولا شك ان هذا الشرط اصبح لا يأتلف وصرحة المادة ٢٢٦ من قانون التجارة ويجب اعتباره باطلاً .

وقد اجاز المشرع السوري ايضاً ان يتضمن نظام الشركة نصاً يقضي بمضاعفة عدد الاصوات لمصلحة المساهمين الذين احتفظوا بملكية اسهمهم مدة لا تقل عن ثلاث سنوات متوالية (المادة ٢٢٦ تجاري).

رابعاً - مداورات الهيئة العامة

٤٥٩ - تجتمع الهيئة العامة في الزمان والمكان المعينين في الدعوة ،

(١) نقض فرنسا ٧ نيسان ١٩٣٢ جريدة الشركات عام ١٩٣٤ ص ١٨٩ .

(٢) استئناف ليون ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣١ جريدة الشركات عام ١٩٣٢ ص ٤١٠ ؛

استئناف باريس ٢٢ شباط ١٩٣٣ جريدة الشركات عام ١٩٣٤ ص ٢٢٣ ؛ ونصت الفقرة الاولى من المادة ٢٢٦ تجاري علي مايلي : « لكل مساهم حق الاشتراك في اجراءات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف » .

بمحضور مندوب عن وزارة الاقتصاد تحت طائلة بطلان الاجتماع . وينظم جدول  
باسماء المساهمين الحاضرين وعدد الاصوات التي يملكونها ، ويجري توقيعه من  
قبلهم للاستدلال منه ، عند الاقتضاء ، على حصول الاكثرية المطلوبة لقانونية  
الاجتماع . وقد قضى بعض التشريعات ، ومنها التشريع السوري ، بمنح الحق  
للمساهمين في الاطلاع على هذا الجدول (١) ، كما اقر الاجتهاد حقهم في الحصول  
على صورة مصدقة منه لاستعمالها ، عند الحاجة ، في طلب اعلان بطلان الاجتماع  
لعدم اكتمال النصاب القانوني او النظامي (٢) .

واذا لم يكتمل النصاب في اول اجتماع ، فانه يصار الى توجيه دعوة ثانية لاجتماع  
يعقد بعد مدة قريبة يحددها نظام الشركة ، على ان لا تقل المدة بين اعلان  
الدعوة للاجتماع الثاني وبين ميعاد انعقاد الهيئة عن عشرة ايام ، وان لا تزيد  
المدة بين الاجتماع الاول والاجتماع الثاني على خمسة عشر يوماً ( المادة ٢٢٤  
فقرة ٥ تجاري ) . ويعتبر الاجتماع الثاني قانونياً مهما بلغ عدد الاعضاء الحاضرين  
الا اذا كان الامر يتعلق بزيادة رأس المال أو حل الشركة قبل اوانها او دمجها  
بشركة أخرى ، فيشترط النظام - على الغالب - اغلبية خاصة لصحة الاجتماع الثاني .  
٤٦٠ - يتولى ادارة الهيئة مكتب يؤلف وفقاً لما نص عليه نظام الشركة  
الاساسي . وقد جرى التعامل في سوريا على ان يرأس الاجتماع رئيس  
مجلس الادارة ، وعند غيابه يقوم نائب الرئيس بدلا عنه ، وعند غياب نائب

---

(١) انظر المادة ١٨٢ من قانون التجارة اللبناني . وجاء في المادة ٢٣١ من قانون  
التجارة السوري ما يلي « يجوز اعطاء صور عن المحضر يوقعها الرئيس » .  
(٢) استئناف باريس ٢٤ آب ١٨٨١ جريدة الشركات عام ١٨٨٣ ص ٢٦٣ .



الرئيس يعين مجلس الادارة احد اعضاءه لرئاسة الاجتماع . وينتدب الرئيس ،  
لمجمع الاصوات وتصنيفها ، عضواً واحداً من اعضاء مجلس الادارة واثنين آخرين  
من اكثر الحاضرين اسهماً ، ويعين الرئيس كاتباً لتسجيل وقائع الجلسة .  
تبحث الهيئة في الشؤون الواردة في جدول الاعمال المنظم من قبل مجلس  
الادارة . ويمكن ان يتناول البحث ، عدا هذه الامور ، المقترحات الخطية التي  
يتمها المساهمون الذين يحملون نسبة معينة من مجموع اسهم الشركة ( عشرة  
بالمائة مثلاً ) قبل مدة من تاريخ الاجتماع يحددها نظام الشركة . ولا تجوز  
المذكرة الا في الامور الواردة في جدول الاعمال .

ولا يحق للرئيس ان يقرر ، من تلقاء نفسه ، رفع الاجتماع قبل الانتهاء من  
جدول الاعمال . واذا فعل ذلك ، فلهيئة ان ترفض قراره وتناظر على الاجتماع  
برئاسة نائب الرئيس او مساهم يقع اختيارها عليه (١) .

٤٦١ - لا تكون قرارات الهيئة العامة صحيحة وملزمة لجميع المساهمين  
الا اذا صدرت بالاغلبية التي نص عليها نظام الشركة وتختلف هذه الاغلبية ،  
عادة ، حسب نوع الهيئة والموضوعات التي يتناولها البحث ؛ فهي ، في الهيئات  
العامة التأسيسية والعادية ، الاغلبية المطلقة للاسهم الممثلة ، وفي الهيئات العامة غير  
العادية اكثرية ثلثي الاسهم الممثلة في الاجتماع . ويجب ان تزيد الاكثرية على  
نصف مجموع اسهم الشركة الا اذا كان الامر يتعلق بزيادة رأسمال الشركة او

---

(١) محكمة تجارة باريس ١٦ تموز ١٩٢٤ جريدة الشركات عام ١٩٢٦ ص ١١٢ : استئناف  
باريس ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٨ جريدة الشركات عام ١٩٣٠ ص ١٥٦ : محكمة تجارة رين  
١٧ نيسان ١٩٣٤ دالوز الاسبوعي عام ١٩٣٥ ص ٨ .

تعديل احكام نظامها الاساسي او دمجها بشركة او مؤسسة اخرى او حلها قبل  
اوانها ، او اقالة اعضاء مجلس الادارة او اعدام ( المادة ٢٢٢ تجاري ) .  
ويجري التصويت بالطريقة التي يعينها رئيس الهيئة . اما في الانتخابات  
والاقالة من العضوية ، فيكون التصويت بالاقتراع السري ؛ على انه يجوز  
لرئيس الهيئة ، بموافقة مندوب الوزارة ، ان يعمد الى طريقة اخرى في التصويت  
اذا لم ير محذوراً من ذلك ، مالم يطالب بالتصويت السري مساهم واحد ( المادة  
٢٣٢ تجاري ) .

تسجل القرارات المتخذة في سجل خاص يوقعه الرئيس والمراقبون والكتاب  
ومندوب وزارة الاقتصاد ؛ ويعتبر الضبط المنظم بوقائع الجلسة مصدقاً مالم  
يثبت عكسه<sup>(١)</sup> .

٤٦٢ - وقد منع المشرع على الهيئة العامة للمساهمين ، تحت طائلة البطلان :

- ١ - زيادة اعباء المساهم المالية او زيادة قيمة الاسهم الاسمية .
- ٢ - اتقاص النسبة المئوية الواجب توزيعها من الارباح الصافية على المساهمين  
والمحددة في نظام الشركة الاساسي .
- ٣ - فرض شروط جديدة غير مذكورة في النظام الاساسي تتعلق باهلية  
المساهم لحضور الهيئات العامة والتصويت فيها .
- ٤ - تقييد حق اقامة الدعوى على جميع اعضاء مجلس الادارة او على

---

(١) استئناف باريس ٢٩ كانون الثاني ١٨٩٤ جريدة الشركات عام ١٨٩٤ ص ٤٧٤  
استئناف باريس ٧ ايار ١٩١٤ جريدة الشركات عام ١٩١٤ ص ٤١٤ ؛ استئناف ريو م  
نيسان ١٩٢٤ دالوز الاسبوعي عام ١٩٢٧ ص ٣٩٢ .



احدهم والمطالبة بالتعويض عما يصيب المساهمين من ضرر وفقاً لاحكام قانون التجارة .

على انه يجوز الخروج على هذه الاحكام بقبول جميع المساهمين كتابياً او بتصويت اجماعي يشترك فيه جميع مساهمي الشركة ( المادة ١٥٦ تجاري ) .

خامساً - نتائج المقررات المتخذة:

٤٦٣ - لما كانت الهيئة العامة تمثل الشركة ، وبالتالي مجموع المساهمين فإن القرارات التي تتخذها وفقاً للاحكام السالفة تلزم هيئة الادارة وجميع المساهمين ، سواء الغائبين منهم او الحاضرين والمخالفين . ويجوز لهيئة عامة اخرى ان ترجع عن القرار المتخذ من قبل هيئة سابقة ، بشرط عدم مساس الحقوق المكتسبة<sup>(١)</sup> . وليس للمحاكم الحق بايقاف تنفيذ قرار اتخذ وفقاً للاصول<sup>(٢)</sup> .

ويسقط حق سماع الدعوى ببطلان القرارات المتخذة من قبل الهيئة العامة بعد مضي سنة واحدة على صدوره .

اما القرارات التي من شأنها انقاص الحقوق العائدة لفئة من حملة الاسهم ، فلا تصبح نافذة الا بعد موافقة هيئة خاصة مؤلفة من حملة اسهم الفئة ذات الشأن ( المادة ٢٣٤ فقرة ١ تجاري ) .

---

(١) استئناف باريس ١ اذار ١٩٣٧ مجلة الشركات عام ١٩٣٨ ص ١٦٣ ؛ استئناف

باريس ٢٧ تموز ١٩٣٧ مجلة الشركات عام ١٩٣٨ ص ٣٣ ؛ استئناف باريس ٢٢ تموز ١٩٣٨  
مجلة الشركات عام ١٩٣٨ ص ٣٠٠ .

(٢) نقض فرنسا ٣١ كانون الاول ١٩١٣ جريدة الشركات عام ١٩١٥ ص ١٨ ؛

استئناف ليون ٢٢ كانون الاول ١٩٣٧ سيرهبي ١٩٣٨ ، ٢٧ ، ٢٠ .

## ثانياً - الهيئات العامة العادية

الهيئات العامة العادية نوعان : الهيئة العامة السنوية التي تنحصر وظيفتها في تدقيق حسابات الشركة والتصديق عليها ، والهيئة العامة التي تدعى كلما مست الحاجة للمداولة في بعض امور تتعلق بإدارة الشركة . وقد اطلق بعضهم على هذه الهيئة اسم «هيئة عامة عادية تدعى بصورة غير عادية » Assemblée ordinaire convoquée extraordinairement .

### أولاً - الهيئة العامة السنوية :

٤٦٤ - تعقد هذه الهيئة العامة مرة على الاقل في كل سنة ، بناء على دعوة من مجلس الادارة ، في الميعاد المحدد في نظام الشركة على ان لا يتجاوز الا شهر الخمسة التالية لنهاية السنة المالية للشركة ( المادة ٢١٥ فقرة ١ تجاري ) . ويدخل ضمن اختصاصها : ( ١ ) تدقيق حسابات الشركة ، وتعيين نسبة الارباح التي يجب توزيعها على المساهمين او استعمالها في شؤون الشركة ؛ ( ٢ ) توزيع مبلغ على حساب حصة كل سهم من الارباح اذا اقتضى الامر ؛ ( ٤ ) انتخاب اعضاء مجلس الادارة او تثبيت التعيينات التي يكون قد اجراها المجلس خلال السنة ؛ ( ٤ ) اعطاء ابراء لاعضاء مجلس الادارة الذين يتكون وظائفهم ؛ ( ٥ ) تعيين مفتشي الحسابات وعزلهم اذا اقتضى الامر ؛ ( ٦ ) تصديق الاتفاقات الجارية بين الشركة وبعض اعضاء مجلس الادارة ، اذا اجاز القانون او نظام الشركة مثل هذه الاتفاقات ؛ ( ٧ ) اتخاذ القرارات في كافة الشؤون المعروضة عليها . وتتخذ الهيئة قراراتها بعد الاستماع الى تقرير مجلس الادارة وتقرير مفتشي



الحسابات و مناقشتها . فاذا قررت الهيئة العامة تصديق حسابات مجلس الادارة ، فان هذا التصديق يعتبر بمثابة ابراء لذمة اعضاء مجلس الادارة عن المدة التي تشملها هذه الحسابات .

ثانياً - الهيئة العامة العادية التي تدعى بصورة غير عادية :

٤٦٥ - قد يحتاج مجلس الادارة ، اثناء السنة ، وقبل حلول ميعاد الهيئة العامة العادية السنوية ، الى الحصول على ترخيص خاص من الشركة للقيام ببعض الاعمال التي تخرج عن حدود سلطته الادارية كسواء عقارات او بيعها . فيضطر عندئذ لدعوة الهيئة العامة بصورة غير عادية . وتراعى في هذه الدعوة الاصول التي نص عليها القانون ، كما تراعى في الاجتماع قواعد النصاب والاكثرية التي نص عليها القانون والنظام الاساسي .

وفي جميع الاحوال ، يجوز دعوة الهيئة العامة بناء على طلب خطي مبلغ الى مجلس الادارة من مفتشي حسابات الشركة او من مساهمين يحملون ما لا يقل عن عشر اسهم الشركة ( المادة ٢١٥ فقرة ٢ تجاري ) .

ثالثاً - الهيئات العامة غير العادية

٤٦٦ - تدعى هذه الهيئات عادة لبحث امور تتعلق بتعديل نظام الشركة الاساسي ، كاستبدال جنسية الشركة بغيرها ، او تغيير موضوعها او شكلها ، او حلها قبل اجلها بسبب خسارة طرأت عليها ادت الى ضياع قسم كبير من رأسمالها .

وتجتمع هذه الهيئة بناء على دعوة من مجلس الادارة ، كلما رأى المجلس ضرورة لاجتماعها ، بناء على طلب خطي مبلغ لرئيس مجلس الادارة من مساهمين يحملون ما لا يقل عن عشر اسهم الشركة ، او بناء على طلب خطي من مفتشي الحسابات ( المادة ٢٢٠ تجاري ) .

ويجب على مجلس الادارة ، في الحالتين الاخيرتين ، ان يدعو الهيئة العامة للاجتماع في ميعاد لا يجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول الطلب اليه .  
لا يكون اجتمع الهيئة العامة غير العادية قانونياً ما لم يحضره مساهمون يمثلون ثلاثة ارباع اسهم الشركة . واذا لم يتم النصاب في الجلسة الأولى ، فانه يكتفى في الجلسة الثانية بثلاث اسهم الشركة على الاقل .

٤٦٨ - ويشترط لصحة القرارات المتخذة ان تصدر باكثرية من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن ثلثي الاسهم الممثلة في الاجتماع . على أنه يشترط - خلافاً لهذه القاعدة - ان تصدر القرارات باكثرية تزيد على نصف مجموع اسهم الشركة في الاحوال التالية : تعديل نظام الشركة الاساسي ، واندماج الشركة في شركة او مؤسسة اخرى ، وحل الشركة ، واقالة اعضاء مجلس الادارة او احدهم . واذا كان الامر يتعلق بنقل مركز الشركة الى خارج اراضي الجمهورية ، فيجب ان توافق عليه اكثرية تمثل ثلاثة ارباع رأسمال الشركة ( المادة ٢٢٢ تجاري ) .

ولا تصح المداكرة في المواضيع المتعلقة بتعديل نظام الشركة الاساسي او اندماج الشركة في شركة او مؤسسة اخرى او حل الشركة او اقالة اعضاء مجلس



الادارة او نقل مركز الشركة الى خارج اراضي الجمهورية الا اذا ذكرت صراحة  
بالنص الكامل في الدعوة الموجهة الى المساهمين .

وعلى كل ، فان القرارات التي من شأنها تعديل النظام الاساسي او حل  
الشركة او اندماجها بشركة او مؤسسة اخرى ، لا تصبح نافذة الا بعد تصديقها من  
وزير الاقتصاد بقرار ينشر في الجريدة الرسمية . فاذا لم يصدر القرار الوزاري بالتصديق  
في ميعاد شهرين من وصول الطلب الى الوزير ، اعتبر طلب التصديق مرفوضاً  
ويحق للشركة عندئذ مراجعة القضاء الاداري للاعتراض على قرار الرفض  
( المادة ٢٥١ تجاري ) .

#### رابعاً — بطلان مداورات الهيئات العامة

٤٦٨ — الحالات التي قد تستوجب بطلان مداورات الهيئات العامة  
كثيرة يمكن تلخيصها فيما يلي :

اولاً — تعتبر مداورات الهيئة العامة ، مهما كان نوعها ، باطلة اذا وجهت  
الدعوة من قبل اشخاص لا صفة لهم لتوجيهها (١) ، وكذلك اذا لم تراعى الشروط  
الشكلية والمدة التي يجب توفرها في الدعوة ، حتى ولو حصل النصاب المطلوب (٢) .  
ثانياً — اذا رفض قبول بعض المساهمين في مداورات الهيئة العامة بدون

---

(١) محكمة تجارة باريس ١ شباط ١٩١٦ جريدة الشركات عام ١٩١٨ ص ١٦٥ ؛ نقض  
١٠ ايار ١٩٢٦ جريدة الشركات عام ١٩٢٧ ص ٤٠ .  
(٢) استئناف مونتيليه ١٧ كانون الاول ١٩٣٠ مجلة الشركات عام ١٩٣١ ص ٣٨٤ ؛  
محكمة تجارة بوردو ٩ كانون الثاني ١٩٣١ جريدة الشركات عام ١٩٣١ ص ٦٧٧ .

حق ، فانه لا يحكم ببطلان هذه المداولات الا اذا ثبت ان اشتراكم في التصويت كان من شأنه ان يؤدي الى تعديل في نتائج التصويت ، او اذا قررت المحكمة ان الملاحظات التي كان بإمكانهم ابدائها في الاجتماع قد تؤثر على التصويت (١) .

ثالثاً — اذا قبل في الاجتماع اشخاص لا يتمتعون بجميع الشروط اللازمة لقبولهم ، فان مداولات الهيئة العامة لا تعتبر باطلة الا اذا تعذر اكمال النصاب بدونهم (٢) .

رابعاً — ان عدم تنظيم جدول باسماء الاعضاء الحاضرين يكون سبباً لبطلان مداولات الهيئة العامة ما لم يشتمل محضر وقائع الجلسة على اسماء الحاضرين وتواقيعهم (٣) .

خامساً — تعتبر القرارات المتخذة في حالة عدم حصول النصاب باطلة بطلاناً مطلقاً ولو قبلت بها الاغلبية المطلوبة (٤) .

- 
- (١) محكمة تجارة باريس ١٨ ايار ١٨٩٨ جريدة الشركات عام ١٨٩٩ ص ٨٥ : محكمة تجارة ليل ٣ كانون الاول ١٩٢٣ جريدة الشركات عام ١٩٢٦ ص ٢١٧ .
- (٢) استئناف ليون ١٧ ايار ١٩١٣ جريدة الشركات عام ١٩١٧ ص ٣٠ : نقض فرنسا ٣١ كانون الاول ١٩١٣ جريدة الشركات عام ١٩١٥ ص ٨١ . نقض فرنسا ٢٥ شباط ١٩١٨ جريدة الشركات عام ١٩١٩ ص ٣٥ ، استئناف باريس ٢٢ تموز ١٩٣٨ جريدة الشركات عام ١٩٤٠ ص ٤٠٥ .
- (٣) محكمة تجارة باريس ٢٠ حزيران ١٩١٠ جريدة الشركات عام ١١٩١ ص ٣٧١ : محكمة تجارة ليل ٣ كانون الاول ١٩٢٣ جريدة الشركات عام ١٩٢٦ ص ٢١٧ .
- (٤) استئناف ليون ٢٠ شباط ١٩٢٠ جريدة الشركات عام ١٩٢١ ص ١٦٣ . محكمة تجارة باريس ١٥ اذار ١٩٢١ جريدة الشركات عام ١٩٢٣ ص ٢٤ .



هذا ويحق لجميع المساهمين ، حتى الذين واقفوا على القرارات المتخذة ، إقامة دعوى البطلان اذا كان السبب الذي من اجله اقيمت الدعوى يتعلق بالنظام العام ، كعدم وجود الاعلانية او مخالفة نص قانوني . أما دعاوى البطلان المستندة الى اسباب لا تتعلق بالنظام العام ، فلا تسمع الا من المساهمين الذين لم يصادقوا على القرارات المطلوب ابطالها .

## الفرع السابع

تعديل نظام الشركة الاساسي

تمهيد

٤٧٠ - بحث قانون التجارة في الفصل الحادي عشر من الباب الثالث من الكتاب الثاني ( المادة ٢٥١ وما يليها ) تحت عنوان « تعديل النظام الاساسي » في زيادة رأسمال الشركة المغفلة وتخفيفه . على أن هنالك تعديلات اخرى ، لا تقل عن هذه اهمية ، قد تطرأ على نظام الشركة ، كاندماج الشركة بشركة اخرى ، او عميد مدة الشركة ، او نقل مركز الشركة الرئيسي . وقد تعرض لها المشرع عرضاً عند بحثه في الاكثرية اللازمة لصحة القرارات في الهيئة العامة .

وقد اثار تعديل نظام الشركة جدلاً بين الفقهاء . فرأى البعض ان الشركة

المغفلة ، شأنها في ذلك شأن جميع الشركات ، إنما تقوم على اساس تعاقدية فلا يجوز بالتالي ادخال اي تعديل على نظامها الا برضاء جميع المساهمين وموافقهم ، الا اذا ورد في النظام نفسه نص يجيز التعديل باغلبية خاصة .

وقد بحث المشرع في تعديل نظام الشركة ولكنّه ، حرصاً منه على حقوق المساهمين ، وضع له قيوداً خاصة ، منها دعوة الهيئة العامة الى اجتماع غير عادي ونصاً بالخاصة لصحة اجتماعها واكثرية معينة تفوق الاكثرية العادية لصحة القرارات المتخذة .

ولم يكتف المشرع بذلك ، بل منع ادخال اي تعديل على نظام الشركة اذا كان من شأنه المساس بحقوق المساهمين الاساسية ، فنصت المادة ١٥٦ من قانون التجارة على مايلي :

« ١ — لا يجوز للهيئة العامة للمساهمين تحت طائلة البطلان :

آ — زيادة اعباء المساهم المالية او زيادة قيمة السهم الاسمية .

ب — اتقاص النسبة المئوية الواجب توزيعها من الارباح الصافية على المساهمين والمحددة في نظام الشركة الاساسي .

ج — فرض شروط جديدة غير مذكور في النظام الاساسي تتعلق بأهلية المساهم في حضور الهيئات العامة المختلفة والتصويت فيها .

د — تقييد حرية اقامة الدعوى على جميع اعضاء مجلس الادارة او على احدهم بالمطالبة بالتعويض عما يصيب اسهم المساهمين من ضرر وفاقاً لاحكام هذا القانون .

٢ — على انه يجوز الخروج على هذه الاحكام بقبول جميع المساهمين كتابياً



او بتصويت اجماعي يشترك فيه جميع مساهمي الشركة .  
 وقد سبق لنا ان بحثنا في النصاب والاكثرية المطلوبتين لصحة اجتماع الهيئة  
 العامة غير العادية وصحة القرارات المتخذة فيها .  
 وسنكتفي ، في هذا الكتاب المدرسي ، ببحث أهم التعديلات التي يمكن ان  
 تطرأ على نظام الشركة ، وهي :  
 اولاً — زيادة رأسمال الشركة .  
 ثانياً — تخفيض رأسمال الشركة .  
 ثالثاً — تمديد مدة الشركة .

## البحث الأول

### زيادة رأسمال الشركة

#### الغرض من زيادة رأسمال الشركة

٤٧١ — تهدف الشركة ، من وراء زيادة رأسمالها ، الى الحصول على وسائل  
 وامكانيات جديدة لدعم وضعها المالي وتنقيته بغية توسيع اعمالها التجارية ،  
 ويعود لمجلس الادارة حق اقتراح زيادة رأسمال الشركة على الهيئة العامة غير  
 العادية للمساهمين . ويجب على المجلس ، عندما يريد الحصول على رؤوس اموال  
 جديدة ، أن يدرس بادىء ذي بدء اذا كان من مصلحة الشركة الحصول على  
 هذه الاموال عن طريق الاقتراض ام عن طريق زيادة رأس المال ، اذ لا يجوز  
 اللجوء الى طريق زيادة رأس المال الا اذا تحقق المجلس من الدراسات التي قام

بها ان في وسع الشركة ان تؤمن في المستقبل ، للمساهمين الجدد ، حصة من الارباح دون ان تنقص الانصبه المقررة في نظام الشركة الاساسي للمساهمين الاولين .

ولا ينشأ عن زيادة رأسمال الشركة ظهور شركة جديدة ، بل تبقى الشركة محتفظة بشخصيتها الاعتبارية ولو ادت الزيادة الى تعديل جوهري في نظامها الاساسي .

ولزيادة رأس المال محسنات كثيرة أهمها :

(١) تحصل الشركة عن زيادة رأسمالها على الاموال اللازمة لها ، سواء لدعم وضعها المالي او لتوسيع نشاطها دون ان تكون عرضة ، في المستقبل ، الى الخطر الناشئ عن حلول اجل الدين فيما لو لجأت الى طريقة الاقتراض للحصول على المال .

(٢) تحصل الشركة بواسطة زيادة رأسمالها على مقدمات عينية قد تكون مضطرة اليها من اجل توسيع نشاطها .

(٣) تتمكن الشركة من قيد الاحتياطي كـ رأسمال لها ، بدلا من توزيعه على المساهمين . على ان زيادة رأس المال تمتاز بصفة الديمومة ، فهي تؤثر بالتالي على الشركة طوال مدة وجودها الا اذا لجأت الشركة ، فيما بعد ، الى تخفيض رأسمالها . فقد تصبح هذه الزيادة عبئا على الشركة من الوجهة المالية وقد تضر بمصلحة المساهمين القداماء لما ينتج عنها من تخفيض في انصبتهم من الارباح .

الاساليب المختلفة لزيادة رأس المال

٤٧٢ — يمكن تحقيق زيادة رأس المال بوسائل مختلفة أهمها :



- ١) طرح اسهم تقديدية جديدة على الاكتاب العام .
- ٢) اصدار اسهم عينية تغطي بمقدمات عينية جديدة تكون الشركة بحاجة اليها .
- ٣) دمج الاحتياطي برأس المال .
- ٤) دمج الشركة بشركة اخرى .
- ٥) تحويل الديون التي على الشركة الى اسهم .

هذا ، ولا تجوز زيادة رأس المال عن طريق زيادة قيمة الاسهم المكتتب بها الا بقبول جميع المساهمين كتابياً او بتصويت اجماعي يشترك فيه جميع مساهمي الشركة ، عملاً بأحكام المادة ١٥٦ من قانون التجارة ، باعتبار ان هذا الاسلوب من شأنه ان يزيد في اعباء المساهمين .

#### الاسهم العادية والاسهم ذات الافضلية

٤٨٣ - للشركة ، عندما تريد زيادة رأسمالها ، ان تصدر اما أسهماً عادية او اسهماً ذات افضلية ، فاذا كانت جميع الاسهم التي اصدرتها الشركة سابقاً تمنح نفس الحقوق ، أمكنها ان تحقق زيادة رأسمالها عن طريق اصدار اسهم ذات افضلية . واذا كانت الشركة قد اصدرت اسهماً عادية واسهماً ذات افضلية فلها ملء الحرية عندئذ في ان تزيد رأسمالها عن طريق اصدار اسهم جديدة ، عادية او ذات افضلية ، ويعود امر تقدير ما اذا كان الافضل اصدار اسهم عادية او اسهم ذات افضلية الى الشركة حسب وضعها المالي ، فدائماً الشركة لا يقبلون مثلاً تبديل اسناد دينهم باسهم اذا لم تمنح لهم اسهم ذات افضلية .

ويجب ان لا يغرب عن البال انه اذا ارادت الشركة اصدار اسهم ذات افضلية تمنح اصحابها حقوقاً تشابه الحقوق الممنوحة للأسهم ذات افضلية اصدرت سابقاً أو تزيد عليها ، فلا بد ، لكي يصبح القرار الصادر عن الهيئة العامة غير العادية نافذاً ، ان توافق عليه هيئة خاصة من حملة الأسهم ذات الافضالية عملاً باحكام المادة ٢٣٤ من قانون التجارة .

#### اصدار اسهم نقدية جديدة

٤٧٤ - لا بد من قرار يصدر عن الهيئة العامة غير العادية لزيادة رأسمال الشركة عن طريق اصدار اسهم نقدية ، ومن مصادقة هذا القرار من وزارة الاقتصاد الوطني بقرار من الوزير ينشر في الجريدة الرسمية . ويعتبر باطلاً كل نص في النظام الأساسي يمنح مجلس الادارة الحق في زيادة رأس المال دون قرار من الهيئة العامة .

ولا يجوز ، تحت طائلة البطلان ، زيادة رأس المال اذا كان رأسمال الشركة الاساسي لم يغط بكامله او كانت اقساط الاسهم لم تدفع بكاملها ( المادة ٢٥٢ فقرة ١ تجاري) . ولا يعني هذا الالزام القانوني انه يجب ان تكون قيمة الاسهم قد سددت بصورة فعلية ، بل يكفي ان يكون مجلس الادارة قد قرر المطالبة بتلك القيمة ضمن الشروط والمواعيد المحددة في القانون ، وقام باجراءات التنفيذ الجبري على الاسهم التي لم تسدد قيمتها .

ويجب ان تكون القيمة الاسمية للاسهم الجديدة معادلة للقيمة الاسمية للاسهم القديمة ، ولو كانت الاسهم الجديدة قد اصدرت بسعر يزيد على قيمتها ، وفي



هذه الحال يقيد الفرق بين القيمة الاسمية وقيمة الاصدار ربحاً في حساب الاحتياطي (المادة ٢٥٢ فقرة ٢ تجاري)، وتسمى هذه الزيادة بعلاوة الاصدار. وهي تستعمل عادة للتعويض على اصحاب الأسهم القديمة عن الخسارة التي قد تصيبهم من جراء دخول مساهمين جدد في الشركة يتمتعون بالحقوق نفسها التي يتمتع بها المساهمون الأولون (١).

فعلاوة الاصدار اذن هي عبارة عن رسم دخول يدفعه المساهمون الجدد لقاء اشتراكهم في ارباح الشركة على قدم المساواة مع المساهمين القداماء، فلا مبرر لها اذن، من الوجهة القانونية، اذا استعمل مساهمو الشركة حق الافضلية في الاكتتاب بالاسهم الجديدة، الذي منحهم اياه قانون التجارة، كما سنرى. ولا تعتبر علاوة الاصدار ربحاً خاضعاً لضريبة الدخل على القيم المنقولة عند توزيعها على المساهمين الذين دفعوها، ولكن يشترط لذلك ان تكون هذه العلاوة قد سجلت في حقل خاص في دفاتر الشركة وجمدت في صندوقها (٢) ولكنها تخضع لضريبة الدخل عند توزيعها على المساهمين القداماء (٣).

وبالرغم من ان القانون نص على ان علاوة الاصدار تقيد ربحاً في حساب الاحتياطي، فهي، بحسب الاجتهاد القضائي، لا تعتبر ربحاً بالمعنى الحقيقي فلا

---

(١) هوانان تملين في جريدة الشركات عام ١٩١٥ ومايلها.

(٢) نقض فرنسا ٢ آب ١٩٣٥ جريدة الشركات عام ١٩٣٦ ص ٤٥٩ - ٧ ايار ١٩٤١ جريدة الشركات عام ١٩٤٤ ص ٢١ - ١٨ كانون الاول ١٩٤٤ جريدة العدلية ١٩٤٥، ١٤، ٩٩٠.

(٣) نقض فرنسا ٢ آب ١٩٣٥ جريدة الشركات عام ١٩٣٦ ص ٤٥٩ - ٧ ايار ١٩٤١ جريدة الشركات عام ١٩٤٤ ص ٢١.

تدخل في حساب التوزيع بالنسبة لاصحاب حصص التأسيس الا اذا نص نظام الشركة الاساسي على ذلك<sup>(١)</sup>.

### حق الافضلية بالاكتتاب

٤٧٥ — نصت الفقرة الاولى من المادة ٢٥٤ من قانون التجارة على ان «لكل مساهم حق الافضلية بالاكتتاب بحصة من الاسهم الجديدة متناسبة مع عدد اسهمه ، رغم كل نص يخالف في النظام الاساسي».

ولا يستعمل حق الافضلية ، في الواقع ، الا بالنسبة للاسهم النقدية، رغم ان قانون التجارة لم يحصره بتلك الاسهم كما فعل التشريع الفرنسي في المرسوم التشريعي المؤرخ في ٨ آب سنة ١٩٣٥ . وهذا الحق يتعلق بالنظام العام ، ولذلك يعتبر كل نص يخالف له في النظام الاساسي باطلا بطلاناً مطلقاً. ويستفيد من الحق المذكور جميع المساهمين ، دون استثناء . وبصرف النظر عن نوع الأسهم التي يحملونها ( اسهم نقدية او اسهم عينية او اسهم تمتع ) وعن تاريخ اقتنائهم ايها ، ولكن يحصر هذا الحق بالمساهمين فقط .

ويعود استعمال حق الأفضلية لصاحب السهم المقيد على اسمه في سجل الشركة فان كان حق الانتفاع عائدا لشخص وملكيته لشخص آخر، فحق الافضلية بالاكتتاب يعود للمالك لا لصاحب حق الانتفاع<sup>(٢)</sup>.

(١) نقض فرنسا ٨ كانون الثاني ١٩٣٥ جريدة الشركات عام ١٩٣٥ ص ٢٩٨ -

٦ تموز ١٩٤٣ سيرهوي ١٩٤٥، ١٠٢٥٠٤٠.

(٢) استئناف اورليان ١٦ اذار ١٩٤٣ مجلة الشركات عام ١٩٤٤ ص ١٨٨ - نقض

فرنسا ٦ تشرين الاول ١٩٤١ مجلة الشركات عام ١٩٤٣ ص ٢٩٨ .



وإذا كان السهم مرهوناً ، يتمتع المدين بحق الأفضلية بالاكتتاب دون الدائن (١).

وحق الأفضلية بالاكتتاب بالأسهم الجديدة الممنوح للمساهمين يستعمل كما يتبين من نص المادة ٢٥٤ ، بنسبة عدد الأسهم التي يملكها كل مساهم ، وقد جرى العرف على تسمية اكتتاب المساهم بنسبة عدد أسهمه بالاكتتاب القطعي (Souscription irréductible) ، ويمنح المساهم مدة خمسة عشر يوماً لممارسة حقه المذكور ، تبدأ من تاريخ نشر دعوة المساهمين لذلك ( المادة ٢٥٤ فقرة ٢ تجاري ) . وقد لا يستعمل جميع المساهمين حقهم بالاكتتاب ، فيبقى قسم من الأسهم الجديدة دون تغطية من قبل المساهمين الأولين ، ولذلك منح العرف للمساهمين القدماء ، الذين يريدون الاكتتاب بالأسهم الجديدة ، الحق في ان يكتتبوا بصورة قطعية بعدد من هذه الأسهم يتناسب مع عدد أسهمهم وان يكتتبوا ، بالوقت ذاته ، بصورة غير قطعية (Souscription réductible) بالأسهم الباقية ، ويجرى هذا الاكتتاب الاخير أيضاً بصورة متناسبة مع عدد الاسهم ، وتوزع في النهاية الاسهم الجديدة ، بعد حسم الاسهم المكتتب بها بصورة قطعية ، على المساهمين بالنسبة لعددهم (٢).

٤٧٦ - مثال ذلك :

---

(١) استئناف دوي ١٦ ايار مجلة الشركات عام ١٩٢٦ ص ٢٤٠ .  
(٢) ايد المشرع الفرنسي صراحة هذا العرف في المادة ٨ من المرسوم التشريعي المؤرخ في ٨ آب سنة ١٩٣٥ .

شركة مغفلة مؤسسة برأسمال قدره ١٦,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية مقسم الى  
٢٠٠٠ سهم بقيمة ٥٠٠ ليرة للسهم الواحد، ارادت ان تزيد رأسمالها لغاية  
٣٦,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية باصدار ٤٠٠٠ سهم تقدي بقيمة ٥٠٠ ليرة للسهم .  
وقد تم الا ككتتاب بصورة قطعية بمبلغ ١٦,٦٠٠,٠٠٠ ليرة وبقي ٤,٠٠٠,٠٠٠ ليرة  
ممثلة بـ ٨٠٠ سهم لتوزيعها على المكتتبين بصورة غير قطعية .

فاذا ا ككتتب عمرو الذي يملك ٢٠٠ سهما بصورة غير قطعية بـ ٨٠ سهما  
جديداً ، وا ككتتب زيد الذي يملك ٤٠٠ سهما بصورة غير قطعية  
بـ ٦٠٠ سهم جديد ، وا ككتتب بكر الذي يملك ٢٠٠ سهما  
بصورة غير قطعية بـ ٢٨٠ سهم جديد ففي التوزيع الاول يستحق  
عمرو ٢٠٠ سهما ولكن لما كان قد ا ككتتب فقط بـ ٨٠ سهم فيبقى من  
اصل ما يستحقه ١٢٠ سهما يقتضي اجراء توزيع جديد بشأنها ، ويعطى زيد  
٤٠٠ سهما من اصل ٦٠٠ سهما التي ا ككتتب بها ، ويعطى بكر ٢٠٠ سهما  
من اصل ٢٨٠ سهما التي ا ككتتب بها .

وفي التوزيع الثاني الذي يجرى على الـ ١٢٠ سهما الباقية من استحقاق  
عمرو يستحق زيد ٨٠ سهما وبكر ٤٠ سهما . وهكذا تكون الاسهم الجديدة  
قد وزعت بين المساهمين الثلاثة الذين ا ككتتبوا بها بصورة غير قطعية على  
الشكل التالي :

يعطى لعمرو ٨٠ سهما ويعطى لزيد ٤٨٠ سهما ويعطى لبكر ٢٤٠ سهما وهكذا  
يكون ا ككتتاب زيد قد خفض من ٨٠٠ سهما الى ٤٨٠ سهما وخفض ا ككتتاب  
بكر من ٢٨٠ سهما الى ٢٤٠ سهما .



### زيادة رأس المال عن طريق مقدمات عينية :

٤٧٧ — تطبق قواعد التأسيس نفسها عند زيادة رأس المال عن طريق المقدمات العينية ، فيقتضي والحالة هذه تخمين قيمة هذه المقدمات بواسطة خبير أو أكثر يعينهم رئيس المحكمة الابتدائية المدنية ، بناء على طلب وزارة الاقتصاد من قائمة الخبراء التي تضعها وزارة العدل ، وتراعى في هذا التخمين وفي الاجراءات الواجب اتخاذها احكام المادة ١٢٩ من قانون التجارة ولا تعتبر الشركة مالكة للمقدمات العينية الا بعد موافقة الهيئة العامة عليها، عملاً باحكام المادة ١١٢ من القانون المذكور (١).

### زيادة رأس المال عن طريق دمج الاحتياطي

٤٧٨ — يمكن زيادة رأسمال الشركة عن طريق دمج الاحتياطي به . ويتم هذا الدمج بقرار من الهيئة العامة غير العادية اما باصدار اسهم جديدة بقيمة الاحتياطي وتوزيعها مجاناً على الشركاء ، او بالموافقة على توزيع الاحتياطي على المساهمين ، واللجوء الى طرح اسهم جديدة للاكتتاب ، واجراء المقاصة بين قيمة تلك الاسهم ونصيب كل مساهم من الاحتياطي . واذا كانت زيادة رأس المال تفوق الاحتياطي ، فلا بد عندئذ للمساهمين الذين يريدون الاكتتاب باسمهم تفوق قيمتها ما يصيبهم من الاحتياطي من تسديد ما يجب تسديده نقداً من قيمة هذه الاسهم ، وفقاً لاحكام النظام الاساسي .

(١) نقض فرنسا ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٥ جريدة الشركات عام ١٩٣٨ ص ١٤٨

ويعتبر الاحتياطي الاجباري . في شركات الاموال ، بمثابة رأس المال  
لابمثابة ارباح مجمدة<sup>(١)</sup> . وينتج عن ذلك ان توزيع هذا الاحتياطي على المساهمين  
اثناء وجود الشركة ، يعتبر بمثابة تخفيض لرأس المال ، فلا بد لصحته من  
قرار صادر عن الهيئة العامة غير العادية مقترن بتصديق وزارة الاقتصاد ،  
كما سنرى . على انه يستثنى من هذه القاعدة مايجري توزيعه على المساهمين من  
الاحتياطي ، لتأمين دفع نصيبهم الثابت من الارباح السنوية المقررة في النظام  
الاساسي ، في السنين التي لا تكفي فيها ارباح الشركة لذلك .

#### زيادة رأس المال عن طريق الاندماج

٤٧٩ - يمكن ان تتحقق زيادة رأسمال الشركة عن طريق اندماج شركة  
اخرى بها يكون موضوعها مماثلا لموضوع الشركة التي اندمجت بها او مشابها  
له ، ولا فرق في ذلك بين ان تكون الشركة المندمجة من شركات الاشخاص  
او من شركات الاموال ، وبين ان تكون قائمة أو منحلّة ، ولكنها لم تزل  
في دور التصفية . ويجري الاندماج ، بحسب نص المادة ٢٥٥ من قانون التجارة ،  
بقرار من الهيئة العامة غير العادية للشركتين المندمجتين يتخذ حسب القواعد

---

(١) استئناف بوردو ٥ تموز ١٨٧٠ داللو ١٨٧١، ٢، ٧٤ - نقض فرنسا ١٤ اذار  
١٨٧٧ سيره ١٠١٨٧٨ - ٦٠ - ٥ شباط ١٨٩٠ داللو ١٨٩٠، ١٠١، ٣٠٠ - بداية السين  
المدنية ١٦ شباط ١٩٠٦ واستئناف نانسى ١٠ اذار ١٩٠٦ جريدة كتاب المعدل عام ١٩٠٦  
ص ٣١١ - محكمة بداية السين المدنية ١ نيسان ١٩٢٢ جريدة الشركات عام ١٩٢٤ ص ١٢٧  
استئناف مونبيليه ١٩ تشرين الاول ١٩٢٦ جريدة الشركات عام ١٩٢٨ ص ٢٥ - بداية  
السين المدنية ٢٨ اذار ١٩٣٠ جريدة الشركات عام ١٩٣١ ص ٥٧٣ .



المتعلقة بزيادة رأس المال ، اذا كانت الشركة المندجة شركة اموال ، او بقرار من الهيئة العامة غير العادية للشركة المغفلة وقرار من جميع الشركاء في شركات الاشخاص ، الا اذا نص عقد هذه الشركة الاخيرة على امكان اتخاذ القرار بالاكثرية .

ويؤدي اندماج الشركة بشركة اخرى ، الى انحلال الشركة المندجة<sup>(١)</sup> فيعطى للشركاء فيها اسهما جديدة مقابل حصتهم من رأسمال شركتهم .

زيادة رأس المال عن طريق تحويل الديون على الشركة الى اسهم

٤٨٠ - تستعمل طريقة زيادة رأسمال الشركة بتحويل الديون المترتبة في ذمتها الى اسهم عندما تكون الشركة مثقلة بالديون ، فيتضعض اعتمادها المالي وتخشى ، اذا ما ارادت اللجوء الى الاقتراض عن طريق اسناد قرض ، او اذا ما عمدت الى زيادة رأسمالها عن طريق اصدار اسهم جديدة ، ان لا تلاقي اقبالا من الجمهور للاكتتاب باسناد القرض او يعرض المساهمون انفسهم عن استعمال حق الأفضلية الذي منحهم اياه القانون للاكتتاب بالأسهم الجديدة فيؤدي جميع ذلك الى تدهور قيمة اسهم تلك الشركة في الأسواق المالية وينتهي الأمر بها الى الافلاس .

وقد لا يكون من مصلحة الدائنين ان ينتهي الأمر بالشركة الى شها افلاسها لأن موجوداتها القابلة للتحقيق قد لا تغطي الا جزءاً يسيراً من الديون التي

(١) نقض فرنسا ٢٦ تشرين الاول ١٩٣٠ جريدة الشركات عام ١٩٣١ ص ٩٦ -

٢١ تموز ١٩٣٢ جريدة الشركات عام ١٩٣٢ ص ٦٥٤ .

على الشركة فيقبلون عند ذلك ، وهم مرغون ، العرض الذي يوجه لهم منها ،  
بتحويل صفتهم من دائنين الى شركاء ، وبهذه الوساطة تتخلص الشركة من  
الديون التي كانت عبئا ثقيلا عليها تمنعها من السير في مشاريعها ، فيقوى اعتمادها  
في الاسواق وترتفع معه قيمة الاسهم .

ولابد لزيادة راس المال عن طريق تحويل الديون التي على الشركة الى اسهم  
من قرار تتخذه الهيئة العامة غير العادية ، ومن تصديق وزارة الاقتصاد . ويحق  
للدائنين ان يسدوا قيمة الاسهم الجديدة التي ستعطى لهم مقابل ديونهم عن  
طريق المقاصة القانونية (١) مهما كان القرار المتخذ بخصوص ذلك في الهيئة العامة  
شريطة ان تكون الديون خالية من النزاع ومستحقة الاداء .

كما انه يحق للدائنين ان يسدوا قيمة الاسهم عن طريق المقاصة الرضائية في  
الحالة التي لا تكون فيها ديونهم على الشركة مستحقة الاداء ، اذا رضيت بذلك  
الهيئة العامة غير العادية . ويعتبر القرار الصادر عن الهيئة العامة بزيادة رأس  
المال ، بطريق تحويل الديون التي عليها الى اسهم ، تنازلا من قبل المساهمين عن  
استعمال حق الافضلية بالاكتتاب بالاسهم الجديدة الذي منحهم اياه قانون  
التجارة في المادة ٢٥٤ منه .

(١) نصت المادة ٣٦٠ من القانون المدني على مايلي : « للمدين حق المقاصة بين ما هو  
مستحق عليه لدائنه وما هو مستحق له قبل هذا الدائن ولو اختلف سبب الدينين ، اذا كان  
موضوع كل منهما نقودا او مثليات متحدة في النوع والجودة وكان كل منهما خالياً من النزاع  
مستحق الاداء ، صالحاً للطالبة به قضاء ، ٢ - ولا يمنع المقاصة ان يتأخر ميعاد الوفاء لمهلة  
منحها القاضي او تبرع بها الدائن » .



ولا يحق للشركة، على ما نعتقد، أن تلزم الدائنين بتحويل ديونهم الى اسهم ولكن عند شهر افلاس الشركة يجوز لهيئة المصالحة التي تنعقد من دائني الشركة عملاً بأحكام المادة ٦٧٤ من قانون التجارة ان تقرر بموافقة وكيل تفيلسة الشركة وبالأغلبية المنصوص عليها في القانون، تحويل الديون التي على الشركة الى اسهم، ويعتبر عقد الصلح نافذاً في حق جميع دائني الشركة عند صيرورته مبرماً بعد تصديقه من المحكمة الابتدائية المدنية الموجودة في مركز ادارة الشركة. ولكن يندر جداً ان يتم عقد الصلح بين الدائنين والشركة على هذا الشكل، بل يتضمن على الغالب نصاً يمنح الدائنين حتى الخيار بين استيفاء جزء من ديونهم يعينه العقد وبين دخولهم في الشركة بصفة مساهمين. واذا كانت الديون التي على الشركة ممثلة باسناد قرض، فانه يقتضي عندئذ دعوة هيئة حاملي اسناد القرض الى الاجتماع واتخاذ القرار بذلك.

#### بطلان عملية زيادة رأس المال

٤٨١ - تخضع زيادة رأس المال الى جميع الاجراءات التي نص عليها قانون التجارة والمتعلقة بتأسيس الشركة، كما ان القرار الصادر عن الهيئة العامة غير العادية والقاضي بالزيادة يخضع لتصديق وزارة الاقتصاد بقرار من الوزير ينشر في الجريدة الرسمية. فكل مخالفة لأحكام التأسيس وللأحكام الأخرى المتعلقة بقانونية اجتماع الهيئة العامة، ولصحة القرار المتخذ، تؤدي حتماً الى بطلان عملية زيادة رأس المال.

على ان بطلان زيادة رأس المال لا يمس وجود الشركة بشيء، اذ ينحصر

أثره بالمداورات التي أدت الى زيادة رأس المال فقط (١) . ولكن بطلان القرار المتخذ بالزيادة ينتج عنه بطلان جميع القرارات التالية القاضية بزيادات أخرى لرأس المال ، لأن هذه القرارات تكون قد صدرت باكثرية عدد من الاسهم الجديدة التي يشوبها البطلان (٢) .

أما في علاقات المساهمين القدماء بالمساهمين الجدد ، فيقتضي التمييز بين الحالة التي تكون فيها الشركة قد استعملت الاموال الجديدة والحالة التي لم تستعمل فيها بعد تلك الأموال .

ففي الحالة الأولى تؤلف بين المساهمين القدماء والمساهمين الجدد نوع من الشركة الفعلية التي يقتضي تصفيتها وفقاً لنصوص عقد الشركة (٣) . اما في الحالة الثانية ، فيقتضي بطلان الزيادة اعتبار الاسهم الجديدة كأنها لم تكن واعادة الاموال المكتتب بها الى اصحابها بدون فائدة ، الا اذا اجمع المكتتبون على استعمال هذه الأموال في جهة جديدة أخرى (٤) .

---

(١) نقض فرنسا ٢١ تموز ١٨٧٩ جريدة الشركات عام ١٨٨٠ ص ١٤ - استئناف لي موج ٢٧ تموز ١٨٨٨ جريدة الشركات عام ١٨٨٩ ص ٣٠ - نقض فرنسا كانون الثاني ١٨٩٥ جريدة الشركات عام ١٨٩٥ ص ١٠٢ .

(٢) محكمة السين التجارية ١٨ ايار ١٨٨٦ جريدة الشركات عام ١٨٩٠ ص ١٣٥ .

(٣) نقض فرنسا ١٥ كانون الثاني ١٨٨٩ مجلة الشركات عام ١٨٨٩ ص ١٢٢ - استئناف باريس ٢٥ كانون الثاني ١٨٩٧ جريدة الشركات عام ١٨٩٧ ص ١٧٩ - على عكس هذا الرأي استئناف اورليان ١٤ اب ١٨٩٥ جريدة الشركات عام ١٨٩٥ ص ٥١٣ .

(٤) استئناف روان ؛ كانون الثاني ١٩١١ جريدة الشركات عام ١٩١٢ ص ٥٩ - نقض فرنسا ١٦ حزيران ١٩١٤ جريدة الشركات عام ١٩١٥ ص ١٥ - ؛ كانون الاول ١٩١٤ اللوز ١٩١٦ ، ١٤ ، ١٤ استئناف روان ١٤ ايار ١٩٢٥ جريدة الشركات عام =



## البحث الثاني

### تخفيض رأسمال الشركة

القصـد من تخفيض رأسمال الشركة

٤٨٢ - قد يصار الى تخفيض رأسمال الشركة ، في حالة رخاء المشروع وازدهاره ، كما يصار الى ذلك في حالة تدهور اعمال الشركة واصابها بخسارة يتعذر عليها تلافئها مما يمكن ان تقطعه من الارباح لاستهلاك هذه الخسارة .

ففي حالة الرخاء ، يفيض رأسمال الشركة عن حاجتها بما تكون قد جمعتها من احتياطي ، فتصبح هذه الزيادة عبئاً مالياً على الشركة اذ تضطر الى تجميدها في صندوقها او ايداعها في مصرف من المصارف لقاء فائدة زهيدة ، وقد تكون من مصلحة الشركاء توزيع الزيادة عليهم لتستعمل من قبلهم في جهات قد تأتي عليهم بالفائدة ، عوضاً عن بقائها موضوعة دون استعمال لدى الشركة . ولا شك أن هذه العملية تفيد الاقتصاد القومي بمجموعه لأنها تطرح في الأسواق اموالاً مجمدة يؤدي تداولها حتماً الى انعاش الحركة التجارية والاقتصادية .

وقد تقع الشركة في خسائر يصعب استهلاكها ، او قد يؤدي هذا الاستهلاك

١٩٢٦ ص ٢١١ - استئناف باريس ٣ تشرين الثاني ١٩٣٣ جريدة الشركات عام

١٩٣٥ ص ٣٠٤

الى حرمان المساهمين من الأرباح سنين طويلة ، فتتري الشركة من  
مصلحتها تخفيض رأسمالها قصد ارجاعه الى مقداره الحقيقي ، وقد تتمكن  
بهذه الوسطة من ايقاف تدهور قيمة اسهمها المستمر وتثبيت هذه القيمة في  
حدود معقولة .

ولا شك ان عملية التخفيض تخالف مبدأ ثبات رأس المال ( Fixité du  
capital ) ولذلك نصت الفقرة الاولى من المادة ٢٥٦ من قانون التجارة على أن  
« للشركة المساهمة ان تخفض رأسمالها اذا زاد على حاجتها او اذا طرأت عليها  
خسارة ورأت الشركة اعادته الى قيمته الموجودة لديها » .

#### الاساليب المختلفة لتخفيض رأس المال

٤٨٣ — يمكن تخفيض رأسمال الشركة باساليب مختلفة اهمها :

( ١ ) تنزيل قيمة الاسهم بالغاء الالتزام بدفع الاقساط غير المستحقة ، اذا  
كانت هذه الاقساط تفيض عن حاجة الشركة .

( ٢ ) تنزيل قيمة الاسهم الاسمية بالغاء جزء من ثمنها المدفوع يوازي  
مبلغ الخسارة .

( ٣ ) اعادة جزء من ثمن الاسهم اذا رأت الشركة ان رأسمالها يزيد  
عن حاجتها .

ويصار عادة الى شراء الاسهم الاسمية ذات الأفضلية في حالة الرخاء ، لأن  
هذه الاسهم تصبح عبئاً ثقيلاً على الشركة . اما في حالة اصابة الشركة بخسارة ،  
فيعمد على الغالب ، باديء ذي بدء ، الى تنزيل قيمة الاسهم العادية .



## اجراءات التخفيض - سلطة الهيئة العامة

٤٨٤ - ان تخفيض رأسمال الشركة هو عبارة عن تعديل لنظامها الاساسي ، فلا بد له من قرار يصدر عن الهيئة العامة بالأغلبية اللازمة لتعديل النظام الأساسي ، وان يقترن هذا القرار بتصديق وزارة الاقتصاد . وقد اراد المشرع ان يؤكد هذا المبدأ من جديد ، بعد أن أورده في المادتين ٢٢٢ و ٢٥١ من قانون التجارة ، فنصت الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٦ على أنه « يجب أن يستند التخفيض الى قرار صادر عن الهيئة العامة غير العادية ، وان يقترن هذا القرار بتصديق الوزارة » .

ولا يجوز ان يتضمن النظام الاساسي نصاً يمنح بموجبه لمجلس الادارة حق اقرار تخفيض رأس المال وتحقيقه دون الحصول على قرار من الهيئة العامة غير العادية ، لان تعديل النظام الاساسي يدخل في اختصاص الهيئة العامة وحدها (١) .  
ولا يتم تخفيض رأسمال الشركة دفعة واحدة بل على مراحل ، كأن توافق الهيئة العامة غير العادية على الاقتراح بالتخفيض ، الصادر عن مجلس الادارة ، وبعد تصديق هذا القرار من وزير الاقتصاد ونشر قرار التصديق في الجريدة الرسمية ، يعمد مجلس الادارة الى تنفيذه ويصار بعد ذلك الى تسجيل القرار الصادر عن وزير الاقتصاد الوطني في سجل التجارة وفي ديوان المحكمة الابتدائية المدنية . ويعتبر هذا القرار ، بعد تسجيله ، انه حل محل ما يقابله في نظام الشركة

(١) محكمة تجارة البين ٩ نيسان ١٨٩٤ جريدة العدلية ١٠١٨٩٤ ، ٦٣٢ .

الاساسي ويجب ادخاله في كل نسخة من النظام تصدر او تسلم الى المساهمين اوالى الغير ( المادة ٢٦٠ تجاري ) .

ويجوز للهيئة العامة ، بحسب الاجتهاد القضائي ، اذا سمح لها بذلك نظام الشركة الاساسي ، ان تخفض رأس المال الى مبلغ ادنى من القيمة الحقيقية لموجودات الشركة (١) .

على أنه يمنع عليها ، بدون قبول جميع المساهمين كتابياً او بدون تصويت اجماعي يشترك فيه جميع مساهمي الشركة ، مخالفة قاعدة المساواة بين مساهمين من فئة واحدة . ويقتضي تطبيق هذا المبدأ سواء في حالة زيادة رأس المال او في حالة تخفيضه (٢) .

وإذا كان رأسمال الشركة مقسماً الى عدة فئات من الاسهم تتمتع بحقوق مختلفة ، فانه يشترط لصحة قرار الهيئة العامة القاضي بتخفيض قيمة اسهم من فئة معينة ، موافقة هيئة خاصة مؤلفة من حملة اسهم هذه الفئة ، عملاً باحكام المادة ٢٣٤ من قانون التجارة .

---

(١) محكمة تجارة السين ١١ حزيران ١٩١٠ صدق بقرار من محكمة استئناف باريس في ٢٢ اذار ١٩١١ دالوز ١٩١٢ ، ٣٠ ، ١٥٣ - محكمة تجارة السين ١١ كانون الاول ١٩٣٣ جريدة الشركات عام ١٩٣٥ ص ٩١ .  
(٢) نقض فرنسا ٣٠ ايار ١٨٩٢ جريدة الشركات عام ١٨٩٢ ص ٤٠٥ - ٢٩ كانون الثاني ١٨٩٤ دالوز ١٨٩٤ ، ١٨٩٤ ، ٣١٣ - ٢٩ كانون الاول ١٨٩٦ جريدة الشركات عام ١٨٩٧ ص ١١٠ - ٣ شباط ١٩٠٣ سيرهي ١٩٠٤ ، ١١٠ ، ٣٢٩ .



## وضع دائني الشركة من تخفيض رأس المال

٤٨٥ - لا يجوز ان يؤثر تخفيض رأسمال الشركة على دائئنها ، بما فيهم حملة اسناد القرض ، السابقين لتاريخ شهر القرار القاضي بالتخفيض (١) . وقد اراد المشرع ان يؤكد هذا المبدأ العام فنصت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٦ من قانون التجارة على انه « لا يجوز ان يقرر التخفيض الا مع الاحتفاظ بحقوق الغير » .

وبالاستناد الى المبدأ المذكور يحق لدائني الشركة الزام المساهمين ، بدعوى مباشرة ، على دفع الاقساط الباقية من الاسهم التي اكتبوا بها ، بالرغم من قرار الهيئة العامة القاضي بابطال الالتزام بدفع الاقساط غير المستحقة (٢) .

أما الاشخاص الذين نشأت لهم حقوق لدى الشركة بعد شهر القرار القاضي بتخفيض رأس المال ، فيحق لهم ادعاء عدم بطلان هذا التخفيض بالنسبة لهم ، اذا اثبتوا وفقاً للقاعدة العامة التي اقرتها المادة ٢٣٧ من القانون المدني ، ان هذا التصرف ينطوي على غش من المدين (٣) .

(١) نقض فرنسا ٣٠ تشرين الثاني ١٨٩٣ دالوز ١٨٩٤ ، ١٨٩٤ ، ٨٣٤١٠ - اما الاشخاص الذين نشأت لهم حقوق عند الشركة بعد شهر قرار تخفيض رأس المال ، فالقرار المذكور يسري عليهم باستثناء حالة التدليس (نقض فرنسا ١ آب ١٨٩٣ دالوز ١٨٩٤ ، ١٨٩٤ ، ٢٢٦٤١٤ .

(٢) استئناف باريس ١١ كانون الثاني ١٨٨٨ جريدة الشركات عام ١٨٨٩ ص ٤٤١ استئناف باريس ٢٧ تموز ١٨٨٨ جريدة الشركات عام ١٨٨٨ ص ٥٣٥ - نقض فرنسا

٢٧ حزيران ١٨٩٩ مجلة الشركات عام ١٨٩٩ ص ٤٨٨ .  
(٣) نقض فرنسا ٢٧ حزيران ١٨٩٩ جريدة الشركات عام ١٩٠٠ ص ١١٣ .

ويعتبر الغش موجوداً اذا عمدت الشركة الى تخفيض رأسمالها ، في حال  
اصابتها بخسائر ، بقصد التهرب من تنفيذ الالتزامات التي تنوي عقدها<sup>(١)</sup> .

#### اولا - تخفيض رأس المال في حالة الازدهار

٤٨٦ - عندما تكون اعمال الشركة في حالة ازدهار ، يتم تخفيض رأسمالها  
اما بشراء الاسهم واستهلاكها او بابطال الالتزامات بدفع الاقساط غير المستحقة .  
وإذا عمدت الشركة الى شراء الاسهم بقصد استهلاكها ، فان قيمة هذه الاسهم  
تدفع الى اصحابها بالسعر المتفق عليه او الثابت في المصارف وان كان هذا السعر  
يفوق قيمة الاسهم الاسمية التي صدرت بها ، بعكس ما لو جرى استهلاك الاسهم  
تدريجياً ، عملاً بأحكام النظام الاساسي ، من المبالغ المخصصة لهذا الغرض من  
الاحتياطي ، فسعر السهم الذي يجب دفعه الى المساهم الذي استهلك اسهمه  
بالقرعة ، هو السعر الاسمي الذي صدر به ، سواء كان هذا السعر ادنى او اكثر  
من السعر الحقيقي .

#### تخفيض رأس المال عن طريق اعادة جزء من قيمة الاسهم

٤٨٧ - يتم تخفيض رأس المال ايضاً عن طريق اعادة جزء من قيمة  
الاسهم الى مالكيها ، وفي هذه الحالة ، اما ان يحتفظ اصحاب الاسهم بالاسهم  
عينها بعد تخفيض قيمتها الاسمية بقدر الجزء الذي وزع عليهم ، او تبطل تلك  
الاسهم وتستبدل باسهم جديدة بقيمة اسمية محفظة . واذا كانت الشركة قد  
اصدرت اسهماً عادية ، واسهماً ذات افضلية تعطي اصحابها حق الاولوية

(١) استئناف باريس ٦ شباط ١٨٩١ دالوز ١٨٩١ ، ٣٨٥ ، ٢٤ .



في استيفاء قيمة اسهمهم من رأس المال ، فيجب المباشرة بدفع جزء من قيمة هذه الاسهم الاخيرة او كاملها قبل اللجوء الى دفع جزء من قيمة الاسهم العادية .

وإذا وجدت لدى الشركة اسهم رأسمال واسهم تمتع ، ودفع جزء من قيمة اسهم رأس المال ، فانه يقتضي تخفيض قيمة هذه الاسهم وقيمة اسهم التمتع معا لكي لا تختل المساواة في الاكثريّة المطالوبة لصحة قرارات الهيئة العامة في المستقبل ، اذا كانت هذه الاكثريّة تعتمد على قيمة الاسهم الممثلة في الاجتماع لا على عدد المساهمين . ويقيّد المبلغ الذي يصيب حصة اسهم التمتع من التخفيض في حساب احتياطي خاص .

مثال ذلك شركة برأسمال قدره ١٠٠٠٠٠٠ ليرة سورية مقسم الى ١٠٠٠٠٠ سهم بقيمة ١٠ ليرات للسهم ، منها ٥٠٠٠ سهم رأسمال و ٥٠٠٠ سهم تمتع . فاذا ارادت هذه الشركة ان تدفع جزءاً قدره ليرتين سوريتين من قيمه اسهم رأس المال ، وجب على الهيئة العامة غير العادية ان تتخذ القرار التالي : اولاً — تخفيض مبلغ قدره ١٠٠٠٠٠ ليرة سورية بتوزيع ليرتين من قيمة اسهم رأس المال الاسمية وتنزيل قيمتها الى ٨ ليرات ، ثانياً — تخفيض مبلغ ١٠٠٠٠٠ ليرة سورية من رأس المال بنقله الى حساب احتياطي خاص ، وهكذا يكون رأسمال الشركة الاجمالي قد خفض الى ٨٠٠٠٠٠ ليرة سورية ممثلة بـ ١٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية قدرها ٨ ليرات منها ٥٠٠٠ سهم رأسمال و ٥٠٠٠ سهم تمتع .

تخفيض راس المال عن طريق شراء قسم من الاسهم

٤٨٨ — يمكن ان تخفض الشركة رأسمالها عن طريق شراء قسم من اسهمها





هذه الطريقة اذا كانت اسهم الشركة مسعرة في المصافق ، وهي لا تسمى قاعدة المساواة بين المساهمين لان كل مساهم حر في ان يبيع اسهمه او لا يبيعها ، ولا يفرض الشراء على احد منهم .  
 ويتم الشراء اما بقيمة تفوق قيمة الاسهم الاسمية عند الاصدار (Au dessus du pair) او بقيمة عند الاصدار ( Au pair ) او باقل من قيمة الاصدار ( Au dessous du pair ) .

فاذا جرى شراء الاسهم بقيمة تفوق قيمتها عند الاصدار، يخفض رأس المال مبلغاً يساوي قيمة الأسهم المشتراة الاسمية ، ويعطى الفرق باقتطاع مبلغ مساوٍ له من الاحتياطي . واذا جرى الشراء بقيمة اقل من القيمة الاسمية ، يخفض رأس المال بمبلغ مساوٍ لقيمة الاسهم المشتراة الاسمية ويعتبر الفرق الحاصل لدى الشراء ربحاً للشركة يجب قيده في حساب الارباح والخسائر واستعماله وفقاً لقرار الهيئة العامة .

ب ( شراء الاسهم بمقتضى عقد بالتراضي ) ( Rachat de gré à gré )

لا بد لصحة هذا الشراء من توفر الشروط التالية : آ - ان يعرض الشراء على جميع المساهمين من الفئة المقرر شراء قسم من اسهمها ، ب - ان يعلن عن الشراء ليطلع عليه جميع المساهمين اصحاب العلاقة ، ج - ان لا يتم الشراء بصورة عاجلة .

فاذا لم يعرض الشراء على جميع المساهمين من الفئة المقرر شراء قسم من اسهمها ، بل خص بمساهمين معينين ، تكون الشركة قد أخلت بقاعدة

المساواة بين المساهمين اذ قد يفضل بعضهم قبض قيمة أسهمه وعدم التعرض للخسائر التي قد تلحق الشركة في المستقبل .  
وإذا لم يعلن عن الشراء ليطلع عليه جميع المساهمين ، تتخذ عملية الشراء شكلاً سرياً مخالفاً بقاعدة المساواة ايضاً ، وكذلك الامر اذا لم يعط للمساهمين الوقت الكافي للتفكير والاشتراك في عملية الشراء المنوي اجراؤها (١) .

### ثانياً - تخفيض رأس المال في حالة الخسارة

٤٨٩ - قد تتبأ الشركة خسائر متتالية تضعف من اعتمادها المالي في الأسواق التجارية وينعكس ذلك على قيمة أسهمها فتدهور ، او قد تهبط قيمة موجوداتها ، فتصبح الارقام الماثلة في الميزانية لقيمة رأسمال الشركة ارقاماً اسمية تبتعد عن الحقيقة ابتعاداً كلياً ، فمن مصلحة الشركة ، في مثل هذه الحالة ، ان تخفض رأسمالها الظاهر والمسجل في حساباتها لتجعله اكثر انسجاماً مع الحقيقة والواقع . وقد تتمكن الشركة بهذه الطريقة من استعادة اعتبارها بعض الشيء فيسهل عليها الحصول على اموال جديدة عن طريق طرح اسهم جديدة للاكتتاب ، ولذلك يلاحظ غالباً ان تخفيض رأس المال ، بسبب الخسارة ، تعقبه زيادة في رأس المال .

### مراعاة قاعدة المساواة بين المساهمين

٤٩٠ - يجب عند تخفيض رأس المال ، المحافظة على حقوق ذوي العلاقة

(١) استئناف باريس ٢٠ شباط ١٩٠٤ جريدة الشركات عام ١٩٠٤ ص ٢١٣ -

نقض فرنسا ٢٣ تشرين الاول ١٩٠٥ جريدة الشركات عام ١٩٠٦ ص ١٩٥٤ .



من المساهمين اذ لا يجوز ان تـمس عملية التخفيض حقوق المساهمين دون غيرهم، بل يجب ان يشمل التخفيض جميع المساهمين التابعين، على الاقل لفئة واحدة من الاسهم، كما يجب ان يتم التخفيض بالاستناد الى اسباب حقيقية تبرره وان لا يتحدد المبالغ المقرر تخفيضها بصورة اعتباطية<sup>(١)</sup>. على ان الاجتهاد اجاز ان تزيد المبالغ المحفـضة عن قيمة الخسارة التي اصابـت الشركة شريطة ان لا يشوب عملية التخفيض الغش والتدليس<sup>(٢)</sup>.

واذا كان رأسمال الشركة مقسماً إلى اسهم عادية واسهم ذات افضلية، يجب ان يتناول التخفيض الاسهم العادية اولا وان لم يتضمن نظام الشركة الاساسي نصاً بذلك. وترى محكمة استئناف كولمار<sup>(٣)</sup> انه لا بد في هذه الحالة من موافقة حملة الاسهم العادية على القرار المتخذ في الهيئة العامة بالتخفيض، عملاً باحكام المادة ٢٣٤ من قانون التجارة، الا ان اغلبية الفقهاء تخالف هذا الاجتهاد.

مثال ذلك شركة برأسمال قدره ٢٠٠٠٠٠٠ ليرة مقسم الى ٤٠٠٠ سهم بقيمة ٥٠٠ ليرة للسهم الواحد منها ٢٠٠٠ سهم ذات افضلية و ٢٠٠٠ سهم عادي. فاذا ارادت الشركة ان تخفض رأسمالها بمعدل ٢٥٪ بسبب الخسائر التي لحقت بها، فانه يقتضي لذلك تخفيض قيمة الاسهم العادية الى النصف دون

---

(١) استئناف باريس ٢٤ تموز ١٨٩٥ جريدة الشركات عام ١٨٩٦ ص ٢٣ - محكمة تجارة السين ١٣ تشرين الثاني ١٩٠١ جريدة الشركات عام ١٩٠٢.

(٢) استئناف باريس ٢٢ اذار ١٩١١ دالوز ١٩١٢، ٣٥٣، ٢ - محكمة تجارة السين ١١ كانون الاول ١٩٢٣ جريدة الشركات عام ١٩٣٥ ص ١٩١.

(٣) استئناف كولمار ٢٤ اذار ١٩٣٩ جريدة الشركات عام ١٩٣٩ ص ٥٣٩.

ان تمس قيمة الاسهم ذات الافضلية فتصبح قيمة السهم العادي ٢٥ ليرة .  
وبذلك يخفض رأس المال الى مبلغ قدره ١٥٠٠٠٠٠٠ ليرة مقسم الى ٤٠٠٠  
سهم منها ٢٠٠٠ سهم ذات افضلية بقيمة ٥٠٠ ليرة السهم الواحد و ٢٠٠٠  
سهم عادي بقيمة ٢٥٠ ليرة السهم .

واذا وجدت لدى الشركة اسهم عادية واسهم تمتع يجب ان يشمل التخفيض  
هاتين الفئتين من الاسهم ، ولكن من الضروري ، في الوقت نفسه ، ان  
يحافظ للاسهم العادية ، بالنسبة لاسهم التمتع ، على الحقوق التي تتمتع بها سواء  
من جهة توزيع نصيب اولي من الارباح أو من جهة وفاء قيمتها عند انحلال  
الشركة وتصفيتها .

مثال ذلك شركة برأسمال قدره ٤٠٠٠٠٠٠ ليرة مقسم الى ٨٠٠٠ سهم  
بقيمة ٥٠٠ ليرة منها ٤٠٠٠ سهم عادي و ٤٠٠٠ سهم تمتع ، ارادت ان  
تخفض رأسمالها عقب خسارة اصابتها بمقدار ١٠٠٠٠٠٠ ليرة فيجب في هذه  
الحالة ان يصيب الاسهم العادية تخفيض بقيمة ٥٠٠٠٠٠ ليرة فتخضع قيمة  
السهم الى ٣٧٥ ليرة وتخضع اسهم التمتع المبلغ نفسه فتصبح قيمتها ٣٧٥ ليرة  
للسهم الواحد ايضاً .

#### المحافظة على حقوق الدائنين

٤٩١ - اوجد قانون التجارة اصولاً جديدة للمحافظة على حقوق دائني  
الشركة في حالة تخفيض رأس المال ، اذ قضت المادة ٢٥٩ من القانون  
المذكور بان لكل دائن حق الاعتراض على التخفيض المنوي اجراؤه . ويقدم



الدائنون اعتراضهم الى وزارة الاقتصاد ، خلال ثلاثة اشهر من تاريخ آخر اعلان ، فتسعى الوزارة لتصفية الاعتراضات بالطرق الحبية خلال شهر من تاريخ انتهاء ميعاد الاعتراض. فاذا لم تصل الوزارة الى توفيق وجهات النظر تكلف المعارضين بتقديم دعوى امام المحكمة الابتدائية المدنية في مركز الشركة الرئيسي خلال شهر من وقوع التكليف . وعند رفع الدعوى يجب على كاتب المحكمة ان يرسل الى وزارة الاقتصاد اشعاراً بها تحت طائلة المسؤولية المسلكية ، فتؤجل الوزارة التصديق على تخفيض رأس المال الى ان تقرر المحكمة ان هذا التخفيض لا يضر بحقوق الدائنين .

وإذا لم يقع الاعتراض لدى وزارة الاقتصاد او امام القضاء خلال المواعيد المعينة ، او وقع اعتراض وفصلت فيه المحكمة بان التخفيض لا يضر بحقوق المعارضين ، قامت الوزارة باجراءات التصديق والشهر بقرار منها .  
بطلان تخفيض رأس المال

٤٩٢ - ان اهم الاسباب التي تؤول الى بطلان تخفيض رأس المال هي :

( ١ ) عدم قانونية اجتماع الهيئة العامة غير العادية التي قررت البطلان ، او عدم قانونية القرار المتخذ بهذا الشأن (١) .

( ٢ ) تخفيض قيمة الاسهم الاسمية الى اقل من عشر ليرات سورية (المادة

٩٣ فقرة ٢ تجاري) .

---

(١) استئناف بوردو ١٦ شباط ١٩٠٣ جريدة الشركات عام ١٩٠٣ ص ٢٤٨ -

محكمة تجارة السين ٢ كانون الثاني ١٩٣٠ جريدة الشركات عام ١٩٣٠ ص ٦٧٠ -

محكمة تجارة الهافر ١٨ اذار ١٩٣٠ جريدة الشركات عام ١٩٣١ ص ٥٧٩ - استئناف

وونبيليه ٢٧ ايار ١٩٣١ جريدة الشركات عام ١٩٣٢ ص ٣٥٤ .

٣) عدم مراعاة قاعدة المساواة بين مساهمين من فئة واحدة (١).  
ويعود الى وزارة الاقتصاد الوطني امر التحقق من مراعاة احكام القانون  
والنظام الاساسي من قبل الهيئة العامة ، قبل التصديق على القرار القاضي  
بتخفيض رأسمال الشركة . ولكن صدور القرار الوزاري بالتصديق لا يمنع  
ذوي العلاقات من الادعاء بالبطلان امام المحكمة الابتدائية المدنية الموجودة في  
مركز الشركة الرئيسي ، وفقاً للقواعد العامة .

### البحث الثالث

#### شروط التمديد

٤٩٣ — نصت الفقرة الثالثة من المادة ٩١ من قانون التجارة على انه  
لا يجوز تمديد مدة الشركة المغفلة تمديداً حكيمياً بموجب تص في نظامها الاساسي ،  
وانما يمكن تمديد مدة الشركة بقرار من الهيئة العامة غير العادية على ان  
يقترح بالموافقة على ذلك وفقاً لاحكام المادة ٢٢٢ .

يستفاد من هذا النص ان الشركة المغفلة تنقضي حتماً بحلول اجلها المحدد في  
نظامها الاساسي ، ولا يجوز ان يتضمن هذا النظام نصاً يقضي بالتمديد الحكمي

(١) استئناف باريس ٢٢ اذار ١٩١١ دالوز ١٩١١ ، ٢ ، ٢٥٣ - محكمة تجارة السين  
١١ كانون الاول ١٩٣٣ جريدة الشركات عام ١٩٣٥ ص ٩١ .



عند انتهاء الاجل ، ولكن يجوز للهيئة العامة غير العادية ان تقرر التمديد بتعديل النص الوارد في النظام الاساسي ، القاضي بتحديد مدة الشركة ويجب ان يتخذ هذا القرار باكثرية تزيد على نصف مجموع اسهم الشركة ( المادة ٢٢٢ فقرة ٢ تجاري ) .

ولكى تتمكن الهيئة العامة من تمديد مدة الشركة ، يجب ان تكون هذه الشركة موجودة عند صدور القرار بالتمديد فاذا انتهت الشركة باقتضاء الميعاد المعين لها ، او بانتهاء العمل الذي قامت من اجله ( المادة ٤٩٤ مدني ) او بهلاك جميع مالها او جزء كبير منه بحيث لا تبقى فائدة في استمرارها ( المادة ٤٩٥ مدني ) وانتهت بحلها قبل حلول اجلها ، فانه لا يحق للهيئة العامة بعد ذلك ان تقرر تمديد لان الشركة التي تنتهي بصورة طبيعية باقتضاء اجلها ، او بانتهاء العمل الذي قامت من اجله ، او بحلها قبل اقتضاء اجلها ، تفقد شخصيتها الاعتبارية الا ما يتعلق باعمال التصفية فقط ، ولا شك ان التمديد لا يدخل في اعمال التصفية ، فيخرج اذن عن اختصاص الهيئة العامة للتصفية ان تقرر تمديد شركة منتهية لتبعث الحياة مجدداً في شخص اعتباري فقد وجوده القانوني .

ولا يشترط في تمديد الشركة المغفلة اخذ موافقة اصحاب حصص التأسيس فيها او حملة اسناد القرض لان التمديد لا يؤثر مطلقاً على حقوقهم ، بل على العكس يستفيد اصحاب حصص التأسيس من التمديد باستمرارهم على قبض انصبتهم من ارباح الشركة ، اما حملة اسناد القرض غير المستحقة فان اقتضاء الشركة لا ينتج عنه حلول اجل ديونهم .

ويجب ان تبقى الشركة ، بعد التمديد ، محتفظة بشخصيتها الاعتبارية نفسها ،

فاذا ادخلت على النظام الاساسي ، عند تمديد مدة الشركة ، تعديلات جوهرية  
اقتدها شخصيتها الاعتبارية فان ذلك لا يعتبر تمديداً بل انشاء لشركة جديدة<sup>(١)</sup>.

### بطلان التمديد

٤٩٤ - يجب ، لصحة التمديد ، توفر الشروط التالية :

(١) يجب ان يتخذ القرار بالتمديد من هيئة عامة غير عادية وبالاكثرية  
المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٢٢ من قانون التجارة .

(٢) ان يصادق على هذا القرار بقرار من وزير الاقتصاد الوطني ينشر في  
الجريدة الرسمية .

(٣) ان يشهر القرار القاضي بالتمديد وفقاً لاصول شهر نظام الشركة الاساسي  
المنصوص عليها في القانون ، فاذا لم تراخ هذه الشروط ، اعتبر التمديد باطلاً ،  
وتقام دعوى البطلان على الشركة امام المحكمة الابتدائية المدنية الموجودة في مركز  
الشركة الرئيسي ، فان حكمت المحكمة بالبطلان وجب اعتبار الشركة منحلة  
واخضاعها لاجراءات التصفية .

وتتوجب مسؤولية البطلان على اعضاء مجلس الادارة وفقاً للقواعد العامة.

## الفرع الخامس

### توزيع الارباح والخسائر

٤٩٥ - لم ينص قانون التجارة العماني على قواعد خاصة بتنظيم ميزانية

(١) نفذ فرنسا ٣ كانون الثاني ١٩١٢ سيره ي ١٩١٢ ، ١٢٩٠١ ، ١٢٩٠٢ .



الشركة وبتوزيع الأرباح على المساهمين ، وأما ترك امر ذلك الى النظام الاساسي لكل شركة . ويلاحظ الشبه العظيم في النصوص المتعلقة بتوزيع الأرباح في انظمة الشركات المغفلة التي انشأت في سورية حتى يومنا هذا .

على ان التشريعات الحديثة ، ومنها التشريع السوري ، لم تترك للمؤسسين حرية التصرف في القواعد الواجب اتباعها لتنظيم ميزانية الشركة ولتوزيع الأرباح ، بل قيدتها بنصوص اعتبرت ذات صفة الزامية لتعلقها بالنظام العام .

### اولاً - تنظيم الميزانية

٤٩٦ - لم يتدخل المشرع في الاصول التي يجب على اعضاء مجلس الادارة اتباعها من الوجبة الحسابية لتنظيم الميزانية . ولكنه اوجب على مجلس الادارة ان يضع خلال الشهور الثلاثة الاولى من كل سنة مالية <sup>(١)</sup> تقريراً عن اعمال الشركة في السنة المنصرمة . ويجب ان يتضمن هذا التقرير : ( ١ ) كيفية سير أعمال الشركة وحالتها المالية والاقتصادية ؛ ( ٢ ) شرحاً لحساب الأرباح والخسائر ؛ ( ٣ ) التزامات الشركة التي تدخل في الميزانية والتزاماتها الناشئة عن سحب الشيكات والسفانج ؛ ( ٤ ) كامل مخصصات ومكافآت اعضاء مجلس الادارة ومفتشي الحسابات بما في ذلك اجورهم وارباحهم والتعويضات عن تنقلاتهم وضماناتهم ومهماتهم ؛ ( ٥ ) اقتراحاً بتوزيع الأرباح ؛ ( ٦ ) كل تغيير حدث في اسلوب وضع الميزانية او تقديمها .

٤٩٧ - ووجب المشرع ايضاً على مجلس الادارة ان يضع خلال المدة

(١) تنبع السنة المالية للشركة السنة الشمسية ( المادة ٢٤٣ فقرة ١ تجاري ) .

نفسها : ١) جرداً بموجودات الشركة وبيونها ؛ ٢) ميزانية الشركة عن السنة المالية المنصرمة ؛ ٣) حساب الأرباح والخسائر . ويجب ان تكون الميزانية واضحة منسقة ، وان يبين فيها مقدار ما يملكه الشركة من الأسهم ومن الحصص في المشروعات الأخرى ومبلغ السلف التي تكون قد اعطيت لشركات فرعية Filiales تابعة لها .

وقد اوجب القانون تبليغ هذه المستندات الى مفتشي الحسابات والى وزارة الاقتصاد قبل ثلاثين يوماً على الأقل من اجتماع الهيئة العامة ، كما اوجب على مجلس الادارة ان يوزع على المساهمين نسخاً عن تقريره السنوي مع تقرير مفتشي الحسابات عند تسجيل الاسهم قبل اجتماع الهيئة العامة (المادة ٢٤٢ تجاري) .

### ثانياً - الأرباح التي يجوز توزيعها

رأى المشرع ان من واجبه ان يتدخل في الاصول التي يجب اتباعها في توزيع الأرباح على المساهمين ، وما يجب ان يرفع منها قبل التوزيع لتأمين حقوق دائني الشركة وحقوق المساهمين انفسهم ، فجاء - كمعظم التشريعات الحديثة - متضمناً القواعد التالية :

٤٩٨ - اولاً : ضرورة تجميد مبلغ من المال يقطع كل سنة بنسبة معينة من ارباح الشركة الصافية ، يسمى بالاحتياط الاجباري - Fouds de ré serves او القانوني . وقد تضمن كل من التشريع اللبناني والفرنسي والسوري نصاً يلزم اعضاء مجلس الادارة باقتطاع نسبة مئوية من الأرباح الصافية (١٠٪) .



في لبنان ، ٥٪ في فرنسا ، ١٠٪ في سورية ) في كل سنة لتشكيل  
الأحتياطي الإجباري الى ان يعادل هذا الأحتياطي نصف رأسمال الشركة  
( المادة ٢٤٦ تجاري ) .

ويستخدم الأحتياطي الاجباري عادة لسد الحاجات الاستثنائية وغير  
المنتظرة ، كتأمين توزيع الحد الأدنى للدخل المعين في النظام الاساسي للمساهمين  
وذلك في السنوات الي لا تسمح فيها ارباح الشركة بتأمين هذا الحد . واذا زاد  
الأحتياطي الاجباري عن نسبة معينة - نصف رأسمال الشركة مثلا - فانه يجوز  
لمجلس الادارة ، بموافقة الهيئة العامة ، ان يقرر توزيع الزيادة او جزء منها على  
المساهمين ، اما تقدماً او بشكل اسهم جديدة تزيد في رأسمال الشركة .

٤٩٩ - ثانياً : يجوز للهيئة العامة ، بناء على اقتراح مجلس الادارة ،  
ان تقرر اقتطاع جزء من الأرباح الصافية باسم احتياطي اختياري على ان لا  
يزيد المبلغ المقرر اقتطاعه سنوياً عن ربع الأرباح الصافية لتلك السنة . ولا يجوز ان  
يتجاوز مجموع المبالغ المقتطعة باسم الأحتياطي الاختياري كامل قيمة رأسمال  
الشركة وذلك باستثناء شركات التأمين والمصارف ( المادة ٢٤٨ تجاري ) .

وتقرر الهيئة العامة جهة استعمال الأحتياطي الاختياري على الوجه الذي تراه  
مناسباً ، بناء على اقتراح مجلس الادارة .

٥٠٠ - ثالثاً : يجب اقتطاع نسبة مئوية معينة في كل سنة باسم استهلاك  
موجودات الشركة او التعويض عن انخفاض قيمتها . وتكون هذه النسبة ، على  
الغالب ، ١٠٪ من قيمة الاموال المنقولة و ٥٪ من قيمة الاموال غير المنقولة .  
وتستعمل المبالغ المقتطعة لشراء المواد والآلات والمنشآت المستبدلة او اصلاحها  
( المادة ٢٤٥ تجاري ) .

٥٠١ - رابعاً : يجب اقتطاع نسبة مئوية من الارباح في كل سنة وقيدھا في حساب التعويضات التي تلتزم الشركة بدفعھا لمستخدميھا وعمالھا وفقاً لاحكام قانون العمل ( المادة ٢٢٩ تجاري )

وبعد ان تنزل كافة مصاريف الشركة ، من اجور مستخدمين وتعويضات اعضاء مجلس الادارة وفوائد ثابتة تدفع لبعض حملة الاسهم او لحملة اسناد القرض ، يوزع الربح الصافي على المساهمين .

٥٠٢ - هذا ، وقد نص معظم القوانين على ضرورة توزيع حصص الاسهم من الارباح الصافية ، وقضت بأن توزيع ارباح وهمية يجعل اعضاء مجلس الادارة مسؤولين مديناً تجاه اي شخص يصيبه ضرر من ذلك ، كما يجعل مفتشي الحسابات مسؤولين أيضاً اذا ارتكبوا خطأ في المراقبة وتترتب على اعضاء مجلس الادارة مسؤولية جزائية ، بجرم الاحتيال ، اذا جرى توزيع حصص الارباح دون قائمة جرد او بمقتضى قائمة جرد مغشوشة .

أما المساهمون ، فلا يلزمون بارجاع ما قبضوه من ارباح وهمية الا اذا ثبت سوء نيتهم او ثبت ارتكابهم خطأ فادحاً ، فيحكمون عندئذ بالمبلغ الذي قبضوه وبفائدته القانونية اعتباراً من يوم قبضه .

هذا ، ويندر جداً ان يبحث نظام الشركة الاساسي في الخسائر . فاذا حققت الشركة خسارة في احدى السنوات فانها تحولها الى السنوات التالية لاستهلاكها بالارباح المتحققة . واذا بقيت هنالك خسائر عند انتهاء مدة الشركة او عند حلها وتصفيتها ، فانها توزع على حملة الاسهم بالنسبة لقيمة هذه الاسهم فقط ، ولا يجوز ان تتعدها اذ لا تصح ملاحظة حامل السهم بأكثر مما دفعه في الشركة .



## الفصل الثالث

### شركات التوصية المساهمة

Sociétés en commandite par actions

اولاً - تعريف شركات التوصية المساهمة: وخصائصها المميزة

٥٠٣ - يمكن تعريف شركة التوصية المساهمة بأنها شركة تجارية تؤلف من فئتين من الشركاء : شريك او عدة شركاء متضامنين ومسؤولين شخصياً عن جميع التزامات الشركة ، وشركاء موصين لا يسألون الا بالنسبة لحصصهم من رأسمال الشركة المثلة بقيمة اسهمهم .

تدخل شركة التوصية المساهمة في عداد شركات الاشخاص اذا نظرنا الى الشركاء المتضامنين، وفي عداد شركات الاموال اذا نظرنا الى الشركاء المساهمين؛ فهي تخضع للاصول المقررة لشركات الاشخاص ، من حيث مسؤولية الشركاء المتضامنين غير المحدودة ومن حيث شهر عقد الشركة والبطان المقرتب على عدم الشهر . ولما كان اختيار الشركاء المتضامنين يقوم على الاعتبار الشخصي ، فلا يجوز لهؤلاء الشركاء التنازل عن حصصهم في الشركة الا برضاء كافة الشركاء المتضامنين الآخرين . كما تخضع هذه الشركة لبعض الاصول المقررة للشركة

المغفلة والمتعلقة باجتماع الهيئات العامة وبالنتائج المترتبة على المقرارات المتخذة من قبل هذه الهيئات .

ثانياً - الفواعم التي تخضع لها شركات التوصية المساهمة

٥٠٤ - هذا قانون التجارة العثماني حذو القانون الفرنسي ، فلم يشترط لتأسيس شركات التوصية المساهمة سبق الاذن الحكومي معتبراً أن في مسؤولية الشركاء المتضامنين الشخصية وغير المحدودة الضمان الكافي لاصحاب العلاقة مع هذه الشركات .

وقد كان الاقبال عظيماً على هذا النوع من الشركات في فرنسا عندما كانت الشركات المغفلة خاضعة في تأسيسها ، قبل صدور القانون المؤرخ في ٢٤ تموز سنة ١٨٦٧ ، الى ترخيص حكومي . وقد نتج عن تلك الحرية الممنوحة للافراد في تأسيس شركات التوصية المساهمة كثير من سوء الاستعمال ، اذ كان بعض الاشخاص يختارون هذا النوع من الشركات فيحصلون على اموال طائلة من فئة المساهمين ويديرون أعمالها كما يشاؤون دون ان يكون لمجموع المساهمين الحق في التدخل بامور الادارة ، مما أدى في بعض الاحيان الى كوارث مالية لا تحول دونها مسؤولية الشركاء المتضامنين الشخصية ، خصوصاً اذا قامت الشركة باعمال واسعة وتحملت ديوناً بسبب هذه الاعمال تجاوزت ثروة اغني الافراد .

اما في سورية فلم يفكر التجار في انشاء هذا النوع من الشركات ، وهي في الواقع غير موجودة .



٥٠٥ - على ان هذا الامر لم يمنع المشرع السوري من الاهتمام بشركات

التوصية المساهمة ، فتضمن قانون التجارة بشأنها القواعد التالية :

١ - يخضع الشريك الموصي للنظام القانوني الذي يخضع له المساهم في الشركات المغفلة ( المادة ٣١٦ ) .

٢ - تخضع شركات التوصية المساهمة ايأ كان موضوعها ، لاحكام قانون التجارة وعرفها ( المادة ٣١٧ ) . وينتج عن ذلك ان شركات التوصية المساهمة تعتبر ذات صفة تجارية وان كان موضوعها مدنياً مجتأ .

٣ - تطبق على شركات التوصية المساهمة جميع القواعد القانونية المختصة بتأسيس الشركات المغفلة وبسير اعمالها ( المادة ٣١٨ ) .

٤ - تطبق على مديري شركة التوصية المساهمة جميع الموجبات التي يفرضها القانون على اعضاء مجلس الادارة في الشركة المغفلة ( المادة ٣١٩ ) .

٥ - ينتخب الشركاء المساهمون مفتشاً للحسابات او اكثر ، حسب ما يقضي به النظام الاساسي ، من جدول المحاسبين القانونيين الذي تضعه وزارة الاقتصاد وتعين مدة وظيفة مفتش الحسابات في نظام الشركة ( المادة ٣٢٠ ) .

٦ - جميع قرارات الهيئة العامة ، ماعدا القرارات المتعلقة بتصديق التصرفات الادارية ، تفيد ضمناً موافقة الشركاء المتضامنين الشخصية طبقاً للقواعد المعينة في نظام الشركة .

٥٠٦ - هذا ، وقد اشترط القانون الفرنسي لتكوين شركات التوصية المساهمة شروطاً خاصة بها ، فرضها تحت طائلة البطلان ، اهمها :

١ - ان يحصل الاكتتاب بكامل رأسمال الشركة .

- ٢ - ان لا تقل قيمة السهم عن ٢٥ فرنكا ، اذا كان رأسمال الشركة لا يجاوز ٢٠٠ الف فرنك ، وعن ١٠٠ فرنكا اذا زاد عن هذا المبلغ .
- ٣ - ان يدفع ربع قيمة السهم على الاقل عند الاكتتاب .
- ٣ - ان يصرح امام الكاتب بالعدل بان الاكتتاب قد تم بمجموع رأسمال الشركة وبان ربع قيمة الاسهم قد وقع فعلا .
- ٥ - ان يتم تقدير قيمة الحصص العينية من قبل هيئة عامة تأسيسية .
- ٦ - ان تقوم على مراقبة حسابات الشركة هيئة لا يقل عدد اعضاءها عن ثلاثة .
- ٧ - ان تدعى هيئة المساهمين العامة الى الاجتماع مرة على الاقل في كل سنة للمداولة في شؤون الشركة ولسماع تقرير هيئة مفتشي الحسابات .
- وبجري توزيع الارباح بين الشركاء ، المتضامنين منهم والمساهمين ، وفقاً لنصوص عقد الشركة التأسيسي . فاذا لم يرد فيه نص بهذا الشأن وجب اتباع القواعد العامة التي اتينا على ذكرها في بحث الشركات المغفلة . اما الخسائر فلا يتحملها الشريك المساهم الا بالنسبة ل حصته من رأسمال الشركة الممثلة بالسهم الذي يحملة ، ويتحملها الشركاء المتضامنون بالنسبة لجميع اموالهم . والشريك المساهم لا يعتبر تاجراً بعكس الشريك المتضامن .



# الباب السابع

## في الانواع الاخرى للشركات التجارية

٥٠٧ - فيما عدا شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة وشركات التوصية المساهمة والشركات المغفلة التي تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية افرادها، جاء قانون التجارة على ذكر نوع آخر من الشركات التجارية سماه شركات المحاصة. وهذا النوع، كما رأينا، يختلف عن سائر انواع الشركات الاخرى اختلافاً كلياً. وقد اوجد القانون ايضاً الى جانب هذه الشركات، شركات اخرى تجارية من نوع خاص، اهمها: الشركات ذات رأس المال القابل للتغيير (شركات التعاون).

ويتناول بحثنا في هذا الباب، فضلاً عن هذا النوع من الشركات، شركات الاقتصاد المختلط.

# الفصل الأول

## الشركات ذات رأس المال القابل للتغيير

٥٠٨ - في الباب السادس من الكتاب الثاني من قانون التجارة لعام ١٩٤٩ (المواد ٣٢٢ الى ٢٣٠) وضع المشرع احكاماً خاصة تتعلق بنوع جديد من الشركات لم يكن معروفاً في قانون التجارة العثماني سماه « الشركات ذات رأس المال القابل للتغيير (شركات التعاون) »

وقد نقل المشرع السوري هذه الاحكام من قانون التجارة اللبناني (المواد ٢٣٨ الى ٢٤٦) ، الذي نقلها بدوره من القانون الفرنسي الصادر في ٢٤ تموز سنة ١٨٦٤ .

وقد اخطأ المشرع السوري ، كما اخطأ المشرع اللبناني من قبله ، عندما اعتبر في العنوان الذي اعطاه لهذا النوع الجديد من الشركات ، ان لا فرق بين الشركات ذات رأس المال القابل للتغيير وشركات التعاون . فشركات التعاون قد تختلف كثيراً عن الشركات ذات رأس المال القابل للتغيير ، فقد يحدث ان تكون شركات التعاون ذات رأسمال ثابت وقد تختلف احكامها التنظيمية الخاصة بها عن احكام المواد ٣٢٢ وما يليها من قانون التجارة .



وتخضع لأحكام المواد ٣٢٢ وما يليها كل شركة ، سواء اكانت من شركات  
الاشخاص او من شركات الأموال « تضع في نظامها الاساسي نصاً يفيد ان  
رأسمالها قابل للتغيير » ( المادة ٣٢٢ تجاري ) .

### الاحكام المشتركة لجميع الشركات ذات رأس المال القابل للتغيير

٥٠٩ - نصت المادة ٣٢٢ من قانون التجارة على أن الشركات ذات  
رأس المال القابل للتغيير « تخضع لاحكام المواد الآتية علاوة على القواعد العامة  
المختصة بها حسب شكلها الخاص » .

ويتبين من تلاوة المادة ٣٢٣ وما يليها من قانون التجارة ان هذه الشركات  
تخضع لأحكام مشتركة بينها تتعلق : اولا بتغيير رأس المال . وثانياً بتغيير  
الشركاء ، وثالثاً بالشهر ، ورابعاً باسباب الانحلال .

### اولا - تغيير رأس المال

٥٠٩ مكرر - يقتضي ، كشرط اساسي لتغيير رأس المال ، ان ينص  
على ذلك صراحة في عقد تأسيس الشركة او في نظامها الاساسي . ولا شك أن  
وجود هذا النص ضروري لان تغيير رأس المال يشذ عن مبدأ ثبوته .

ويكون رأس المال قابلاً للتغيير « اما بزيادته او بقبول ادخال شركاء جدد في  
الشركة ، كما يجوز ان ينقص رأس المال باسترداد الشركاء كل ما وضعوه فيها او  
جزءاً منه » ( المادة ٣٢٣ تجاري ) .

ويستفاد مما ذكر ان المشرع اشترط التغيير في رأس المال من ناحيته هبوطاً

وصعوداً ، فلا يجوز بالتالي للشركة ان تضع ، في عقد تأسيسها او في نظامها الاساسي ، نصاً يفيد ان رأس مالها قابل للزيادة وغير قابل للانقاص ، او انه يقبل الانقاص دون الزيادة . فاذا وجد مثل هذا الشرط ، لا تعتبر الشركة عندئذ من نوع الشركات ذات رأس المال القابل للتغيير فلا تطبق بالتالي عليها أحكام المادة ٣٢٣ وما يليها من قانون التجارة <sup>(١)</sup> . وقد تنشأ الشركة رأساً كشركة ذات رأسمال ثابت وقد تنقلب الى شركة ذات رأسمال قابل للتغيير وذلك عن طريق تعديل عقد تأسيسها او نظامها الاساسي بالوضع المنصوص عليها في القانون . وفي هذه الحالة تبقى الشركة محتفظة بشخصيتها الاعتبارية ولا ينتج عن التعديل الذي ادخل على عقد التأسيس او نظامها الاساسي وجود شركة جديدة <sup>(٢)</sup> . وتفترض الشركات ذات رأس المال القابل للتغيير وجود رأسمال لها ، فالشركة التي تؤسس بين منتجين ويكون موضوعها بيع منتجاتهم بالسعر الانسب لا يمكن ان تكون شركة ذات رأسمال قابل للتغيير <sup>(٣)</sup> . ولا فرق ، في تكوين رأس المال ، ان تكون الحصص قد دفعت نقداً او عيناً . على انه لا يجوز ان يكون رأس المال الابتدائي اكثر من خمسة وعشرين الف ليرة .

(١) هوبان وبوفيو جزء ٢ رقم ١٥٧٨ - ليون كان ورينو رقم ١٠٤٠ - تاليروبيك رقم ١٩١٠ - استئناف ليون ١٢ كانون الثاني ١٨٧٢ سيرهي ١٨٧٣ ، ٢ ، ٦٥ - استئناف بواتيه ١١ كانون الثاني ١٩٠١ مجلة الشركات ١٩٠١ ص ٢٣٥ - نقض فرنسا ١٠ ايار ١٩٢٦ جريدة الشركات ١٩٢٧ ص ٨٩ .  
(٢) نقض فرنسا ٢٢ شباط ١٩٣٧ دالوز اسبوعي ١٩٣٧ ص ٢٥١  
(٣) استئناف بواتيه ١١ كانون الثاني ١٩٠١ مجلة الشركات ١٩٠١ ص ٢٣٥



ويلاحظ ان هذا التحديد في رأس المال قد أخذه المشرع اللبناني ومن بعده المشرع السوري عن المادة ٤٩ من القانون الفرنسي لعام ١٨٦٢ . وقد خص هذا التحديد في الحد الاعلى لرأس المال لان الشركات ذات رأس المال القابل للتغيير انما وجدت في الاصل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصة للتعاونيات . على أن هذا النص أثار اعتراضات كثيرة مما حدا بالمشرع الفرنسي الى الغائه بالقانون الصادر في ٢٠ ايار سنة ١٩٥٥ فاصبحت الشركات ذات رأس المال القابل للتغيير تخضع ، فيما يتعلق بالحد الأدنى او الاعلى لرأس مالها ، للقواعد العامة التي نص عليها قانون التجارة والمختصة بها حسب شكلها الخاص . ولا يقتضي زيادة رأس المال تعديل عقد الشركة او نظامها الاساسي ويكفي لذلك ، بمقتضى الفقرة ٢ من المادة ٣٢٤ من قانون التجارة صدور « قرارات عن الهيئة العامة العادية سنة فسنة » . ويخال من هذا النص ان شرط زيادة رأس المال او انقاصه يقتصر فقط على شركات الاموال ، في حين ان هذا الشرط يمكن وجوده في عقود تأسيس شركات الاشخاص ايضاً التي لا توجد فيها هيئات عامة .

وسواء تقرر زيادة رأس المال من قبل الهيئة العامة العادية في شركات الاموال او من قبل أغلبية الشركاء في شركات الاشخاص ، فانه لا يجوز ان تبلغ كل زيادة اكثر من خمسة وعشرين الف ليرة .

ويجري انقاص رأس المال اما باسترداد ما دفعه بعض الشركاء او بخروج بعضهم . ويجب ان يعين نظام الشركة الاساسي او عقد تأسيسها مبلغاً لا يجوز ان ينقص عنه راس المال في حالة استرداد ما وضعه بعض الشركاء او في حالة

خروج بعضهم من الشركة . ولا يجوز ان يكون ذلك المبلغ أقل من خمس رأسمال الشركة . وقد وجد المشرع ضرورة تحديد المبلغ الذي يمكن ان ينقص من رأسمال الشركة خشية من ان يؤدي سحب الشركاء حصصهم او انسحاب بعضهم من الشركة الى زوال رأس المال بكامله او خفضه الى درجة كبيرة تجعله في الواقع كأنه غير موجود .

### ثانياً - تغيير الشركاء

٥١٠ - قد تكون اهم اسباب تغيير رأس المال تغيير الشركاء في الشركة ويتم هذا التغيير اما بادخال شركاء جدد او بخروج بعض الشركاء من الشركة .

وتتضمن انظمة الشركات او عقود تأسيسها شرط قبول شركاء جدد في الشركة وتعيين الهيئة التي يحق لها قبول شريك جديد . فقد تكون هذه الهيئة ، في شركات الاموال ، اما مجلس الادارة او الهيئة العامة العادية . وقد يكون المدير في شركات الاشخاص او اكثرية معينة من الشركاء .

ويحق ايضاً لكل شريك في الشركات ذات رأس المال القابل للتغيير ان ينسحب متى شاء من الشركة . وقد يكون الانسحاب كاملاً فتنقطع معه صلة الشريك بالشركة وقد يكون جزئياً كأن يكون الشريك مالكا عدة حصص في الشركة فيتفرغ عن بعضها ويبقى محتفظاً ببعضها الآخر .

وقد اعتبر الاجتهاد القضائي حق الشريك بالانسحاب من المبادئ الاساسية



في الشركات ذات رأس المال القابل للتغيير <sup>(١)</sup> ويعتبر بالتالي هذا الحق من النظام العام ويكون باطلا كل نص يخالفه <sup>(٢)</sup>.  
على انه يجوز ان تتضمن انظمة الشركات الاساسية أو عقود تأسيسها نصوصاً تنظم حق انسحاب الشريك من الشركة ، كأن ينص على ضرورة اخبار سائر الشركاء قبل مدة معينة عن الرغبة في الانسحاب او ينص على انه لايجوز للشريك المنسحب ان يتعاطى تجارة مماثلة لتجارة الشركة خلال مدة معينة <sup>(٣)</sup>.

وقد اعتبر الاجتهاد مشروعاً الشرط القائل بانه لايجوز الانسحاب قبل وفاء الديون المترتبة للغير بذمة الشركة <sup>(٤)</sup>.

على انه لايجوز ان يحد نظام الشركة من حرية الشريك بالانسحاب كأن يتضمن نصاً يترك امر تقدير هذا الانسحاب الى مجلس الادارة او الهيئة العامة او المديرين او يقضي بعدم جواز الانسحاب قبل مدة معينة من انتساب الشريك الى الشركة.

على ان حرية الانسحاب مقيدة بالمادة ٣٢٥ من قانون التجارة التي لا تجيز اتقاص رأسمال الشركة عن المبلغ المنصوص عليه في عقد الشركة

- 
- (١) نقض فرنسي ٨ حزيران ١٩٣٩ سيره ١٩٣٩، ١٤٠١، ١٩٣٩.  
(٢) استئناف بوردو ٧ نيسان ١٩٢٧ جريدة الشركات ١٩٢٧ ص ٥٠٨ - هوبان وبوفيو جزء ٢٤ رقم ١٨٥٠  
(٣) محكمة تجارة السين ١٢ نيسان ١٨٨٧ مجلة الشركات ١٨٨٧ ص ٣٣٧ - استئناف انجيه ١٦ ايار ١٨٩٧ سيره ١٨٩٤، ١٨٠٤.  
(٤) استئناف انجيه ٢٨ آذار ١٩٣٣ دالوز اسبوعي ١٩٣٣، ١٤٠١، ٣١١١.

او نظامها الأساسي ، على ان لا يكون ذلك المبلغ اقل من خمس  
رأسمال الشركة .

ولكن هل يمكن اعتبار حرية انسحاب الشريك مقيدة بالشرط الذي  
نصت عليه المادة ٤٩٧ من القانون المدني والمادة ٣٦ من قانون التجارة  
بأن يكون الانسحاب قد تم بعد اعلانه لسائر الشركاء وان لا يكون عن غش  
او في وقت غير لائق أي ان لا يعود الانسحاب بالضرر على مصالح الشركة  
المشروعة في الوقت الذي يحدث فيه ؟

يرى بعض الفقهاء ان حرية الشريك في الانسحاب تبقى مقيدة بالشرط  
المنصوص عليه في المادة ٧٦ من قانون التجارة والمادة ٤٩٧ من القانون المدني،  
فلا يجوز بالتالي للشريك الانسحاب اذا كان عن غش او في وقت غير لائق (١)  
وقد اخذت بهذا الرأي محكمة استئناف دويه الفرنسية بقرار اصدرته بتاريخ ١٦  
آذار سنة ١٩١١ (٢)

على ان الرأي الراجح هو ان المادة ٤٩٧ من القانون المدني والمادة ٧٦ من  
قانون التجارة انما تبحثان في حل الشركة بمجرد خروج احد الشركاء منها ،  
فلا يمكن تطبيق الشرط الوارد فيهما على حالة خروج الشريك من الشركة مع  
بقائها مستمرة (٣).

وكما يجوز للشريك ان ينسحب من الشركة ذات رأس المال القابل للتغيير  
متى اراد ضمن القيود والتحفظات التي اتينا على ذكرها ، فقد سمح المشرع للشركة

(١) هوبان وبوفيو جزء ٢ رقم ١٥٨٠ - ليون كان ورينو رقم ١٠٤١

(٢) دالوز ١٩١٤، ٢٠٨٩، ٨٩، وتعليق برسرو.

(٣) المحكمة الابتدائية المدنية في روان ٢٨ تموز ١٩١٣ دالوز ٢٩١٤، ٢٠٨٩، ٨٩ -

تاليرويك رقم ١٩١٦



اخراج الشريك او عدة شركاء منها ، فقد نصت المادة ٣٢٦ من قانون التجارة على مايلي : « يجوز وضع نص في نظام الشركة يقضى بأنه يحق للهيئة العامة ان تقرر بالاغلبية المعينة لتعديل نظام الشركة ، اخراج شريك او عدة شركاء منها بدون ان يجرموا حقوقهم المكتسبة في المال الاحتياطي المختص بها »  
ويتبين من النص المذكور ان حق اخراج الشريك من الشركة مقيد بشروط ثلاثة :

الاول - يجب ان يتضمن نظام الشركة نصاً صريحاً يقضي بجواز اخراج الشريك من الشركة . ويوجد عادة هذا النص عند تأسيس الشركة ، ولكن اذا لم يكن موجوداً عند تأسيسها فهل يجوز ادخاله عليها فيما بعد وذلك عن طريق تعديل نظام الشركة او عقدها الاساسي وبالاكثرية المطلوبة للتعديل ؟  
يرى بعض الفقهاء جواز ذلك ، خصوصاً وان هذا التعديل لا يدخل في عداد المواضيع التي منعت المادة ١٥٦ من قانون التجارة على الهيئة العامة في الشركات المغفلة بحثها واقرارها تحت طائلة البطلان ، ما لم يكن القرار بها قد صدر بقبول جميع المساهمين كتابياً او بتصويت اجماعي يشترك فيه جميع مساهمي الشركة (١) .

- 
- (١) نصت المادة ١٥٦ من قانون التجارة على مايلي :
- ١ - لا يجوز للهيئة العامة للمؤسسين تحت طائلة البطلان :
  - أ - زيادة اعباء المساهم المالية او زيادة قيمة السهم الاسمية .
  - ب - انقاص النسبة المئوية الواجب توزيعها من الارباح الصافية على المساهمين والمحددة في نظام الشركة الاساسي .
  - ج - فرض شروط جديدة غير مذكورة في النظام الاساسي تتعلق باهلية المساهم في حضور الهيئات المختلفة والتصويت فيها .
- ==

الا ان الرأي الراجح هو ان حق بقاء الشريك في الشركة هو من الحقوق الشخصية التي لا يجوز للاغلبية مسها ولا بد من اجماع الرأي<sup>(١)</sup> .

وقد يتضمن نظام الشركة حق اخراج الشريك مع بيان اسباب ذلك وقد يمنح النظام هذا الحق للهيئة العامة دون بيان الاسباب . فاذا اشترط نظام الشركة على الهيئة العامة بيان الاسباب التي ادت الى اخراج الشريك وصدر قرارها غير مسبب او مبنياً على اسباب غير صحيحة ، جاز للشريك المتضرر طلب ابطال القرار<sup>(٢)</sup> وللمحاكم ان تحكم على الشركة بالتضمنيات لمصلحة الشريك اذا كان لها وجه<sup>(٣)</sup> .

واذا لم يشترط نظام الشركة على الهيئة العامة بيان الاسباب ، فهل يحق لهذه الهيئة ان تقرر اخراج الشريك من الشركة دون سبب ؟ يرى بعض الفقهاء ان المشرع اراد ان يجعل من اخراج الشريك مسألة تتعلق بحسن ادارة الشركة ، فلا يشترط ارتكاب الشريك خطأ لاخرجه ، بل يجوز للشركة اخراجه كلما وجدت من مصلحتها ذلك<sup>(٤)</sup> .

---

د - تقييد حق اقامة الدعوى على جميع اعضاء مجلس الادارة او على احدهم بالمطالبة بالتعويض عما يصيب اسمهم المساهمين من ضرر وفاقاً لاحكام هذا القانون .

٢ - على انه يجوز الخرج على هذه الاحكام بقبول جميع المساهمين كتابياً او بتصويت اجماعي يشترك فيه جميع مساهمي الشركة » .

راجع بهذا المعنى استئناف رين ١٤ نيسان ١٩٠٤ جريدة الشركات ١٩٠٧ ص ٣٢١

(١) ليون كان و. ينو رقم ١٠٤١ مكرر - هوبان وبوفيو جزء ٢ ص ٨٥٩ .

(٢) نقض فرنسي ١١ اذار ١٩٢٥ مجلة الشركات ١٩٢٥ ص ٢٣٠ - ١٧ كانون الثاني

١٩٣٣ دالوز اسبوعي ١٩٣٣ ص ١٦٣ .

(٣) محكمة تجارة السين ٢١ نيسان ١٨٩٨ جريدة الشركات ١٨٩٨ ص ٤٢٥ .

(٤) تعليق بروكار على قرار منشور في سيرهوي ١٩٢٧ ، ٨١ ، ١٠١ .



وقد استقر الاجتهاد على انه لا يجوز للمحاكم ان تناقش قرار الهيئة العامة في هذا الخصوص وان تحقق في ما اذا كان القرار مبنيًا على اسباب جديدة ، حتى انه لا يشترط على الهيئة العامة تسبيب قرارها بالاخراج (١) .

ولكن اذا كان نظام الشركة يشترط لاخراج الشريك ارتكابه خطأ فلا بد عندئذ للهيئة العامة من تسبيب قرارها لتمكن المحاكم من التحقق من مشروعية القرار وصحته (٢) .

الثاني - يجب ان يصدر باخراج الشريك قرار من الهيئة العامة . فلا يجوز بالتالي منح حق الاخراج لمجلس الادارة ويعتبر كل شرط من هذا القبيل تضمنه نظام الشركة باطلا (٣) . على أنه يجوز للمحاكم ان تقرر اخراج الشريك اذا ما ارتكب اخطاء فادحة (٤)

ويقضي لصحة القرار الصادر من الهيئة العامة ان تكون الدعوة قد وجهت الى الاعضاء بصورة قانونية وان يكون جدول الاعمال قد تضمن طلب الاخراج (٥) . ويجب ابلاغ الشريك المطلوب اخراجه الاسباب الداعية لذلك

---

(١) استئناف ايكس ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٨ مجلة الشركات ١٢٩٢٩ ص ٧٥ - هوبان وبوفيو جزء ٢ رقم ١٥٨٣ .

(٢) استئناف مونتيليه ٢٥ شباط ١٨٨٨ سيرمي ١٨٩٠، ٧٩٤٢٠ - استئناف بوردو ٢٢ كانون الثاني و ٢٢ شباط ١٨٨٩ سيرمي ١٨٨٩، ١٤٩٤٢٠ - استئناف تولوز ١٤ شباط ١٨٩٥ مجلة الشركات ١٨٩٥ ص ٢٨٩ .

(٣) نقض فرنسي ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٦ دالوز اسبوعي ١٩٢٦ ص ٥٦١ - نقض فرنسي ١٧ كانون الثاني ١٩٣٣ دالوز اسبوعي ١٩٣٣ ص ١٦٣ - هوبان وبوفيو جزء ٢ رقم ١٥٨٣ - ليون كان ورينو رقم ١٠٤١ مكرر .

(٤) نقض فرنسي ١١ آذار ١٩٢٥ مجلة الشركات ١٩٢٥ ص ٢٣٠ .

(٥) محكمة سانت اتيان المدينة ٢٢ تموز ١٨٩١ جريدة الشركات ١٨٩٢ ص ٣٦٨ - استئناف ليون ١٩ آذار ١٨٩٧ .

وتحويله حق الدفاع عن نفسه امام الهيئة العامة<sup>(١)</sup>.  
الثالث - يجب ان يصدر القرار من الهيئة العامة بالاغلبية المعينة لتعديل نظام الشركة .  
وينص على هذه الاكثرية ، بالنسبة لشركات الاشخاص ، عقد الشركة الاساسي ، فاذا لم يتضمن العقد نصا على الاكثرية اللازمة لتعديله ، يشترط عندئذ اجماع الشركاء لاجراء الشريك .  
واما بالنسبة للشركات المغفلة ، اذا تضمن نظامها نص يفيد ان راسمالها قابل للتغيير ، فالأكثرية المطلوبة لاجراء الشريك هي التي نصت عليها المادة ٢٢٢ فقرة ٢ من قانون التجارة ( نصف مجموع اسهم الشركة ) .

#### آثار انسحاب الشريك

٥١١ - عندما ينسحب الشريك من الشركة ذات رأس المال القابل للتغيير او يقرر اخراجه منها ينشأ عن ذلك نوع من الحل الجزئي للشركة بمعنى ان من حق الشريك المنسحب - ومن حق ورثته من بعده - ان يطلب استرجاع ما يصبه من راسمال الشركة بنسبة الحصة التي دفعها في تكوينه وتقدر حصته هذه بتاريخ انسحابه او اخراجه .  
واذا كان الشريك قد قدم عيناً كحصة له في راسمال الشركة ، واقلب حقه من حق عيني الى حق شخصي فلا يحق له طلب استرجاع العين .  
وفضلاً عن حق الشريك في استرجاع حصته من راسمال الشركة ، هل يحرم من حقه في الاموال الاحتياطية المخصصة بها ؟

(١) نقض فرنسي ١٧ نيسان ١٩٢٣ سيره ي ١٩٢٣، ١، ٢٠٩، ١. وتعليق روسو .





٥١٣ - تخضع الشركات ذات رأس المال القابل للتغيير لاحكام الشهر المنصوص عليها في قانون التجارة . فيقتضي ايداع نسخة من عقد الشركة او نظامها الاساسي ديوان المحكمة الابتدائية الموجودة في مركز الشركة وتسجيل الشركة في سجل التجارة .

ويجب ايضاً بمقتضى احكام المادة ٣٢٢ وما يليها من قانون التجارة المتعلقة بالشركات ذات رأس المال القابل للتغيير :

١ - شهر النص الذي يفيد ان رأسمال الشركة قابل للتغيير ( المادة ٣٢٢ فقرة ٢ ) .  
٢ - شهر زيادة رأس المال او تنقيصه اذا نص نظام الشركة على ضرورة الشهر ( المادة ٣٢٣ فقرة ٢ ) .

٣ - شهر النص الموجود في نظام الشركة والقاضي بتعيين المبلغ الذي لا يجوز ان ينقص عنه رأس المال باسترداد ما وضعه بعض الشركاء او بخروج بعضهم على ان لا يكون ذلك المبلغ أقل من رأسمال الشركة ( المادة ٣٢٥ ) .

رابعاً - أسباب انحلال الشركة

٥١٤ - تنحل الشركة ذات رأس المال القابل للتغيير باسباب الانحلال الخاصة والعامة التي أتى على ذكرها قانون التجارة .

وفضلاً عن ذلك فقد نصت المادة ٣٢٩ من القانون المذكور على ان الشركة ذات رأس المال القابل للتغيير « لا تنحل مهما كان شكلها ، بخروج أحد الشركاء او افلاسه او اعساره او فقده الأهلية او وفاته بل تظل قائمة بين سائر الشركاء » .



وقد نقل المشرع السوري هذا النص من المادة ٥٤ من القانون الفرنسي لعام ١٨٦٧ وهو يشكل شذوذاً للقاعدة التي أتت على ذكرها المادة ٧٦ من قانون التجارة.

وقد أقر الاجتهاد ان النص الوارد في المادة ٣٢٩ لا يتعلق بالنظام العام فيجوز بالتالي وضع شرط مخالف له في نظام الشركة (١).

فيستلزم القانون المذكور ان يكون النظام الذي يحد من سلطة المندوبين في الشركة لا يتعارض مع النظام العام.

(١) المادة ٣٢٩ من القانون المذكور.

فيستلزم القانون المذكور ان يكون النظام الذي يحد من سلطة المندوبين في الشركة لا يتعارض مع النظام العام.

(٢) المادة ٣٢٩ من القانون المذكور.

فيستلزم القانون المذكور ان يكون النظام الذي يحد من سلطة المندوبين في الشركة لا يتعارض مع النظام العام.

فيستلزم القانون المذكور ان يكون النظام الذي يحد من سلطة المندوبين في الشركة لا يتعارض مع النظام العام.

(٣) المادة ٣٢٩ من القانون المذكور.

فيستلزم القانون المذكور ان يكون النظام الذي يحد من سلطة المندوبين في الشركة لا يتعارض مع النظام العام.

فيستلزم القانون المذكور ان يكون النظام الذي يحد من سلطة المندوبين في الشركة لا يتعارض مع النظام العام.

فيستلزم القانون المذكور ان يكون النظام الذي يحد من سلطة المندوبين في الشركة لا يتعارض مع النظام العام.

فيستلزم القانون المذكور ان يكون النظام الذي يحد من سلطة المندوبين في الشركة لا يتعارض مع النظام العام.

فيستلزم القانون المذكور ان يكون النظام الذي يحد من سلطة المندوبين في الشركة لا يتعارض مع النظام العام.

(١) هوبان وبوفيو وليون كان ورينو.

## الفصل الثاني

### شركات الاقتصاد المختلط

#### تعريف شركات الاقتصاد المختلط

٥١٥ - الاقتصاد المختلط هو نوع من التعاون بين الدولة ورأس المال الخاص من شأنه رعاية الحرية الفردية والمصلحة العامة معاً. ويظهر هذا التعاون بين الدولة أو إحدى مؤسساتها العامة وبين الأفراد على أشكال مختلفة قد يكون أبرزها انشاء شركات تسمى بشركات الاقتصاد المختلط.

لم يتناول معظم التشريعات تعريف شركة الاقتصاد المختلط وقد عرفها بعض الفقهاء بأنها « شركة تجارية تؤسس غالباً على شكل شركة مساهمة وتخضع في معظم قواعدها للنصوص المتعلقة بالشركات المغفلة ويكون رأسمالها وادارتها مشتركين بين الافراد والمؤسسات العامة (١) ».

ويقتضي التفريق بين شركات الاقتصاد المختلط والشركات او المشاريع التي تساعد الدولة دون ان تتعرض لشؤون ادارتها، كما يقتضي التفريق ايضاً بين هذه الشركات والشركات التي تصبح الدولة فيها مساهمة لسبب من الاسباب

(١) بونار ، الحقوق الادارية ، ص ٧٠٤ - لوفان بورغر « تدخل الدولة في النظام

الاقتصادي » ص ٢٧٢ .



( كما لو آلت بعض الاسهم الى الدولة في حالة وفاة المساهم بلا وارث ) دون ان يكون لها من الحقوق اكثر مما للمساهم العادي .

### تأسيس شركة الاقتصاد المختلط

٥١٦ - يتم على الغالب تأسيس شركات الاقتصاد المختلط بمقتضى قانون يرخص بانشاء الشركة وينص على القواعد الخاصة المتعلقة بها فضلا عن الأحكام العامة المنصوص عليها في قانون التجارة .

وقد اتبعت مصر هذه القاعدة في التأسيس منذ عام ١٩٣٠ (١) كما اتبعتها سورية (٢) وافتي مجلس الدولة في فرنسا بضرورة اتباعها (٣) .

ولكن القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٠ الخاص بانشاء المؤسسة الاقتصادية السورية الشبيهة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٣ المتعلق بانشاء المؤسسة الاقتصادية في مصر ، قد بدل من الوضع السابق ، فلم يعد من الضروري اصدار قانون لانشاء شركة اقتصاد مختلط ، إذ أجازت المادة الخامسة من القانون المذكور للمؤسسة الاقتصادية ان تتبع شتى الطرق لتحقيق الغرض الذي انشئت من أجله وعلى وجه الخصوص :

- 
- (١) القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ المتعلق ببنك التسليف الزراعي والتعاوني ، والقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ المتعلق بالبنك الصناعي ، والقانون رقم ٩٠١ لسنة ١٩٥٣ المتعلق بشركة التعمير والمساكن الشعبية ، والقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٤ المتعلق بشركة الحديد والصلب .
  - (٢) المرسوم التشريعي رقم ٣٨ وتاريخ ١٢ شباط ١٩٥٠ المتعلق بشركة مرفأ اللاذقية والقانون رقم ١٧٧ لعام ١٩٥٨ المتعلق بالبنك الصناعي .
  - (٣) فتوى صدرت في شهر تموز ١٩٣٨ .

١ - تأسيس شركات ومنشآت تجارية او صناعية او مالية لاغراض التنمية الاقتصادية .

٢ - الاشتراك في شركات او منشآت قائمة وذلك عن طريق شراء اسهمها او الا ككتاب بها .

٣ - زيادة او انقاص اموالها المستثمرة في المشروعات التي تساهم فيها وذلك بغير اخلال بالحقوق والضمانات المكتسبة بمقتضى القوانين ( المادة ٥ ) .

### وضع اسهم شركات الاقتصاد المختلط

٥١٧ - تدخل الدولة في شركات الاقتصاد المختلط مبدأ عدم المساواة بين المساهمين ومبدأ الاعتبار الشخصي وذلك خلافاً لما هو عليه الوضع في الشركات المساهمة . فالدولة تحدد كما تشاء كيفية اشتراكها في رأسمال الشركة دون ان تطبق عليها القواعد العامة التي تحكم تقويم الحصص العينية كما أنها لا تنقيد بالحقوق التي تعطى عادة للمساهم بالنسبة للاسهم التي يحملها . وقد تلجأ أحياناً انظمة بعض شركات الاقتصاد المختلط الى تقسيم اسهمها الى مجموعات تختص بكل منها فئة معينة من الأفراد او الهيئات العامة بحيث يحتفظ للملكي كل مجموعة من الاسهم بطابع معين تقتضيه المصلحة العامة (١) .

### تغطية رأس المال

٥١٨ - يحدد عادة القانون الصادر بانشاء شركة اقتصاد مختلط مساهمة

(١) الدكتور غريب الجمال « الشركات المساهمة العامة » ص ٨٠ .



الدولة في رأسمال الشركة . وتختلف هذه المساهمة باختلاف الهدف الذي تسعى الدولة الى تحقيقه من انشاء الشركة . فاذا كان الهدف هو مجرد اشتراك الدولة في ادارة الشركة لمراقبة اعمالها وتوجيهها وجهة اجتماعية معينة ، تكون عندئذ مساهمة الدولة بأقل من نصف رأسمال الشركة ، وأما اذا كان الهدف من تأسيس الشركة القيام بمشروع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد القومي ، فقد يحدد القانون مساهمة الدولة باكثر من نصف رأسمالها ، لينخضعها لسيطرة الدولة كاملة .

وقد يتضمن القانون القاضي بانشاء شركة الاقتصاد المختلط نصاً يحدد مبدأياً نسبة مساهمة الدولة في تكوين رأسمالها ويقضى بأن تغطي الدولة رأس المال غير المكتتب به .

فبالنسبة لشركة مرافأ اللاذقية مثلاً ، نصت المادة الثالثة من المرسوم التشريعي رقم ٣٨ لعام ١٩٥٠ على ما يلي « تشترك الدولة بثلث رأس المال بصورة الزامية وتأخذ على عاتقها تغطية الاسهم غير المكتتب بها ، ولها زيادة حصتها بشراء الاسهم من الاسواق الحرة » .

كما نصت المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٨ المتعلق بتأسيس المصرف الصناعي في سورية على ما يلي :

« ١ - تكتتب الدولة ( صندوق الدين العام ) ٢٥٪ من رأسمال المصرف بصورة الزامية وتأخذ على عاتقها تغطية الاسهم غير المكتتب بها ضمن الاعتمادات المحددة او التي ستحدد لهذه الغاية .

« ٢ - للدولة ( صندوق الدين العام ) حق الاحتفاظ بالاسهم التي اكتتبت

بها بصورة اختيارية او بيعها في الاسواق الحرة تبعاً لمقتضيات المصلحة .  
« ٣ - يكتتب مصرف سورية المركزي بنسبة لا تقل عن ٨٠٪ من رأسمال المصرف »

#### ادارة شركات الاقتصاد المختلط

٥١٩ - يشرف على ادارة الشركات المغفلة الهيئات العامة للشركة ومجلس الادارة .

١ - بالنسبة للهيئات العامة ، في شركات الاقتصاد المختلط ، تقوم على الغالب هذه الهيئات بدور محدود اذ لا يحق لها ان تمس حقوق الدولة التي عينها القانون ، فلا يجوز لها مثلاً ان تخفض رأسمال الشركة الا اذا تضمن القانون نصاً صريحاً يجيز ذلك ، كما لا يحق للهيئة العامة ان تتدخل في تعيين اعضاء مجلس الادارة الممثلين للدولة او عزلهم .

وتمثل الدولة في الهيئات العامة بواسطة احد موظفيها ولا يشترط ان يكون هذا الموظف مساهماً . وخلافاً للقاعدة العامة ، لا يجوز للدولة ، بوصفها مساهمة ، ان تنيب عنها احد المساهمين لحضور اجتماعات الهيئات العامة والتصويت فيها . ويتمتع ممثلو الدولة في الهيئات العامة بالحقوق نفسها التي يتمتع بها المساهمون العاديون . ويجب عليهم - اذا كان اشتراك الدولة عن طريق المؤسسة الاقتصادية - ابلاغ رئيس مجلس ادارة المؤسسة بالقرارات التي تصدرها الهيئات العامة خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدورها واذا كانت حصة المؤسسة في رأسمال الشركة لا تقل عن ٢٥٪ . كان لرئيس مجلس ادارة المؤسسة حق طلب اعادة النظر في



كل قرار يصدر من مجلس ادارة تلك الشركة او هيئتها العامة خلال اسبوع من تاريخ ابلاغه والا اعتبر القرار نافذاً . واما اذا اعترض على القرار فلا ينفذ الا اذا وافق عليه مجلس ادارة الشركة او هيئتها العامة باغلبية ثلثي الاصوات على الاقل .

٢ - واما فيما يتعلق بمجلس ادارة شركات الاقتصاد المختلط ، فهو يتألف بطريقة خاصة تختلف ، على الغالب ، عن الطريقة المتبعة في تأليف مجالس ادارة الشركات المغفلة .

فقد قضى القانون المتعلق بتأسيس شركة مرفأ اللاذقية بان تنتخب الهيئة العامة عدداً من اعضاء مجلس الادارة بنسبة ما يملكه الافراد من الاسهم على اساس عضو واحد عن كل عشرين الف سهم او كسورها ، وان يعين الاعضاء الباقون الذين يمثلون مساهمة الدولة في الشركة بقرار من مجلس الوزراء . ولا يشترك ممثلو حصة الدولة في الهيئة العامة بانتخاب اعضاء مجلس الادارة الذين تنتخبهم هذه الهيئة .

كما قضى القرار بقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٨ المتعلق بتأسيس المصرف الصناعي السوري على اشتراك الدولة في مجلس ادارة المصرف بممثل واحد عن كل من وزارة الصناعة والاقتصاد والخزانة والتخطيط ومصرف سورية المركزي . ويسمى هؤلاء بقرارات تصدر عن الوزير المختص باستثناء ممثل مصرف سورية المركزي الذي يجري تسميته بقرار يصدر عن مجلس النقد والتسليف . ونصت المادة ٧ من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٠ المتعلق بانشاء المؤسسة الاقتصادية السورية على ان « يكون للمؤسسة ممثلان في مجالس ادارة الشركات

التي تشترك في رأسمالها ويصدر بتعيينهم وانتهاء عضويتهم قرار من مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية .

كما نصت المادة ١٤ على مايلى : « يكون تعيين رئيس مجلس الادارة والعضو الاداري المفوض ( العضو المنتدب ) والمدير العام واحد مقتضى الحسابات في الشركات التي تملك المؤسسة ٢٥ . على الاقل من رأسمالها بقرار من رئيس الجمهورية من بين ثلاثة يرشحهم مجلس ادارة الشركة لكل منصب وبعد اخذ رأي مجلس ادارة المؤسسة » .

ولا يتقاضى على الغالب ممثلو الدولة في مجالس ادارة شركات الاقتصاد المختلط تعويضاتهم وفقاً لما نص عليه النظام الاساسي ، فقد تحدد هذه التعويضات من قبل الدولة وتحل الدولة محلهم في تناول هذه التعويضات . وقد اخذ المشرع بهذه القاعدة في المؤسسة الاقتصادية اذ نصت المادة ١٣ من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٠ على مايلى : « تؤول الى المؤسسة الاقتصادية المبالغ التي تستحق لممثليها في مجالس ادارة الشركات باية صورة كانت . وللمؤسسة ان تحدد المراتب والتعويضات التي تصرف من خزائنها الى هؤلاء الممثلين » .

#### شركات الاقتصاد المختلط والقانون الخاص

٥٢٠ - تعتبر شركات الاقتصاد المختلط شركات تجارية وتخضع عادة لاحكام قانون التجارة الا اذا تضمن القانون نصاً مخالفاً . فيحق لشركات الاقتصاد المختلط التعاقد وفقاً للقواعد العامة ، وهي تخضع للاحكام المتعلقة بمسك الدفاتر التجارية وتكون الدعاوى التي تنشأ بينها وبين الافراد من اختصاص القضاء



العادي لا القضاء الاداري (١).  
ويجوز مبدئياً شهر افلاس شركات الاقتصاد اختلط اذا توقفت عن دفع ديونها التجارية . ولكن افلاس هذه الشركات يؤثر تأثيراً قوياً على ائتمان الدولة ولذلك تقضي بعض التشريعات بعدم جواز شهر افلاسها عند توقفها عن الدفع بل بتطبيق الاحكام المتعلقة بتصفية الشركات في مثل هذه الحالة .

\*\*\*

(١) مجلس الدولة الفرنسي ٢٠ شباط ١٩٥٣ ، مجلة مجلس الدولة ص ٨٣-٧ ايار ١٩٥٤  
مجلة الحقوق الادارية عام ١٩٥٤ ص ٢٠٩ .

# الباب الخامس عشر

## في انحلال الشركات وتصفيتها وقسمتها

٥٢١ — انحلال الشركة هو انقضاؤها ، اي انقطاع الرابطة الحقوقية التي تجمع بين الشركاء . واسباب الانحلال كثيرة ، منها ما يشمل جميع الشركات مهما كان نوعها ، ومنها ما يختص بفئة معينة منها .

لم يبحث قانون التجارة الفرنسي في اسباب انحلال الشركة وفي القواعد التي تنظم تصفيتها وقسمتها بين الشركاء لان القانون المدني الفرنسي ، الذي يرجع اليه عند فقدان النص في قانون التجارة ، تضمن بحثاً ضافياً حول هذا الموضوع .

وقد جاء قانون التجارة العماني القديم ، على غرار القانون الفرنسي ، ناقصاً من جهة تعيين اسباب الانحلال وتنظيم الاجراءات القانونية التي تقتضيها التصفية . على ان المجلة ، خلافاً للقانون الفرنسي ، خلت من ذكر هذه الاسباب والقواعد ، عدا بعض احكام قليلة تضمنتها المواد ١٣٥٢ و ١٣٥٣ و ١٣٥٣ لاتكفي لما قد يحصل من منازعات وخلافات بصدد انحلال الشركات وتصفيتها .

٥٢٢ — ولم يلاحظ هذا النقص كثيراً في التشريع عندما كانت



المحاكم الأجنبية قائمة في سورية وكان معظم الدعاوى التجارية يرى امام هذه المحاكم ، لانها كانت تطبق على هذه الدعاوى القواعد الحقوقية العامة التي اقرها الفقه وقبلها الاجتهاد الفرنسي ، فكانت تقضي بالحلل الشركات للاسباب نفسها التي وردت في القانون المدني الفرنسي ، وتطبق على تصنيفها نفس القواعد التي اقرها الاجتهاد الفرنسي .

اما في القضاء الوطني ، فقد كان النقص في التشريع يبدو بشكل واضح كلما عرضت عليه قضية تتعلق بالحلل شركة وتصنيفها ، اذ سار الاجتهاد في الماضي — بفضل المبدأ الذي اقرته محكمة النقض — على رفض كل دعوى تقدم بطلب تصفية شركة مدنية او تجارية لفقدان النص القانوني ؛ حتى ان المحاكم امتنعت ، للسبب نفسه ، عن بيع موجودات الشركة المنحلة لوفاء الديون التي عليها وتوزيع ما تبقى بين الشركاء<sup>(١)</sup> وطبقت احكام المهايأة التي نصت عليها المجلة ، على موجودات الشركة ، فكانت تقضي بتسليم مال الشركة لاحد الشركاء مدة من الزمن للانتفاع به ، على ان يسلم المدة نفسها الى الشريك الثاني وهكذا .

٥٢٣ — ولم يكن هذا الاجتهاد لياً تلف والمبادئ الحقوقية الصحيحة لان القضاء في الامور المدنية لا يشترط وجود النص في الموضوع المعروض على

---

(١) جاء في قرار لمحكمة النقض السورية صادر بتاريخ ٢٥ حزيران سنة ١٩٣٦ رقم ٨٠٠ (مجلة نقابة المحامين بدمشق عام ١٩٣٩ ص ٦١٣) مانصه « لما كان لا يوجد ما يخول بيع مال الغير جبراً الا ما نص عليه في الاموال غير المنقولة المشتركة غير القابلة للتقسيم ، كان الحكم ببيع السيارة وتقسيم ثمنها بين الشركاء امراً لا ينطبق على الاحكام القانونية ولذا اجتمعت الاراء على نقض الحكم المعبر »

المحاكم ، فلا يجوز للقاضي ان يمتنع عن الحكم في دعوى مدنية بحجة ان النص القانوني مفقود للحكم بها بل عليه ان يطبق ، للوصول الى نتيجة عادلة ، المبادئ الحقوقية التي اقرها الفقه وسار عليها الاجتهاد ، مستبقاً في ذلك عمل المشرع .

وقد سد التشريع الجديد هذا النقص ، فبحث القانون المدني في طرق اقتضاء الشركة<sup>(١)</sup> ، كما بحث قانون التجارة في الاسباب العامة لانحلال الشركات وفي اسباب انحلال كل شركة على حدة .

(١) راجع المواد ٩٤٠ الى ٩٥٠ هـ من القانون المدني لا سيما المادة ٩٤٠



# الفصل الأول

## انحلال الشركات

Dissolution des sociétés

٥٢٤ - بحث القانون المدني ، في مواده ٤٩٤ - ٥٠٠ ، في اسباب انحلال الشركات المدنية ، وذكر قانون التجارة في مادته ٧٥ اسباب الانحلال الشاملة لجميع الشركات التجارية ، كما تعرض في المادة ٧٦ لاسباب انحلال شركات التضامن ؛ ونص في المادة ٢٦٥ وما يليها على اسباب انحلال الشركات المغفلة . ومن مقارنة جميع هذه النصوص التي يشبه بعضها بعضاً ، يمكننا ان نقسم اسباب انحلال الشركات الى قسمين :

( ١ ) اسباب الانحلال الشاملة لجميع الشركات .

( ٢ ) اسباب الانحلال الخاصة بشركات الاشخاص .

## الفرع الاول

اسباب الانحلال الشاملة لجميع الشركات

تحل الشركة ، مهما كان نوعها ، بوجود احد الاسباب الآتية : ( ١ )

اولاً -- انقضاء المرة التي صدرها العقد<sup>(١)</sup>

٥٢٥ - اذا انقضت المدة المحددة للشركة في عقد تأسيسها، اعتبرت الرابطة الحقوقية التي تجمع بين الشركاء منحلة بحكم القانون<sup>(٢)</sup> ما لم يتضمن عقد الشركة شرطاً يجيز تمديد مدتها اذا لم يعلن احد الشركاء عن رغبته بعدم التمديد قبل مدة من انتهاء اجل العقد. وقد يقال ان هذا الشرط لا معنى له طالما ان التمديد منوط برغبة الشركاء الذين لهم ، عند انقضاء المدة ، ان يبدوا رغبتهم في ابقاء الشركة قائمة بينهم . على ان فوائدها هذا الشرط تظهر بوضوح عندما يلاحظ ان اتفاق الشركاء على تجديد العقد بعد انتهاء مدته يخلق بينهم رابطة حقوقية غير الرابطة الاولى - تنشأ عنها شخصية اعتبارية غير الشخصية الاعتبارية الاولى - التي تعتبر منتهية حتماً بانقضاء مدة العقد ، مما يلزم الشركاء القيام بجميع الاجراءات التي يتطلبها تأسيس شركة جديدة ، من تسجيل العقد وشهره ، في حين ان التمديد الناشئ عن الشرط الذي يتضمنه العقد لا يستلزم القيام بمثل هذه الاجراءات لان الشخصية الاعتبارية لا تنعدم بانتهاء المدة، بل تبقى موجودة بفعل التمديد . ولذلك نلاحظ، في التعامل ، ان معظم عقود الشركات - وخاصة شركات الاشخاص - تتضمن شرط التمديد ، ويعتبر هذا الشرط ملزماً للشركاء لان العقد شريعة المتعاقدين ، وهو بالوقت ذاته ملزم للغير اذا جرى شهره مع عقد الشركة وفقاً للاصول التي نص عليها القانون .

(١) انظر المادة ٧٥ فقرة ١ تجاري والمادة ٤٩٤ مدني .

(٢) نقض فرنسا ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ دالوز ١٩١٨ ، ١٩١٧ ، ١٩١٨ ، ١٩١٩ ، ١٩٢٠ .



٥٢٦ - واذا اتفق الشركاء على تمديد العقد بينهم بعد تأسيس الشركة ،  
فالاتفاق صحيح وملزم لهم وان لم يجر شهره ، ويجوز اثباته ، فيما بينهم ، بجميع  
طرق الاثبات القانونية (١) .

وكما انه يحق للشركاء الاتفاق على تمديد العقد ، فانه يحق لهم ايضاً الاتفاق  
على حل الشركة قبل انقضاء مدتها . على انه يجب في هذه الحالة رضاه جميع  
الشركاء بالحل ، ما لم يتضمن عقد الشركة نصاً يبيح الحل باغلبية معينة . ولا  
يكون الحل قبل انقضاء المدة ملزماً للغير الا بعد شهره (٢) .

ثانياً - انتهاء المشروع الذي اسست الشركة من اجله (٣)

٥٢٧ - قد تؤسس الشركة للقيام بعمل معين ، فتعتبر عندئذ منحلّة  
حكماً بانتهاء العمل الذي اسست من اجله . واذا تضمن العقد مدة ما ، كأن يقدر  
الشركاء مدة سنتين مثلاً للعمل ، فان الشركة تعتبر منتهية بانتهاء العمل رغم  
عدم انقضاء مدة العقد ، لان انتظار انقضاء المدة لا يجدي نفعاً ويعود بالضرر  
على الشركاء اذ يكلفهم مصاريف هم في غنى عنها .  
على انه قد يحدث في بعض الاحيان ان تنتهي المدة المحددة في عقد الشركة

---

(١) نقض فرنسا ٤ شباط ١٩٣٠ دالوز ١٩٣٢ ، ١٩٣١ ، ١٢٨٠ .  
(٢) نقض فرنسا ٦ كانون الثاني ١٨٨٤ سيرهي ١٨٨٤ ، ١٠١٨٨٤ ، ٢٠٠٠ : استئناف روان .  
٣٠ كانون الثاني ١٨٩٥ جريدة الشركات عام ١٨٩٥ ص ٨١ ؛ بداية روان ١١ آب  
١٨٩٧ جريدة المحاكم عدد ٢٨ تشرين الاول ١٨٩٧ ؛ هوبان جزء ١ رقم ٢٠١ ؛ راجع  
المادة ٥٥ من القانون الفرنسي لعام ١٨٦٧ والمادة ٦٨ من قانون التجارة اللبناني .  
(٣) انظر المادتين ٧٥ فقرة ٢٦٥٠٢ تجاري والمادة ٩٤ مدني .

دون ان ينتهي العمل الذي اسست الشركة من اجله ؛ ففي مثل هذه الحالة  
تستطيع المحاكم ، تفسيراً لارادة المتعاقدين ، الحكم ببقاء الشركة حتى انتهاء  
المشروع المراد اجراؤه على وجه مألوف .

ثالثاً - زوال موضوع المشروع نفسه (١)

٥٢٨ - اذا هلك مال الشركة جميعه او هلك معظمه بحيث يتعذر استمرار  
الشركة ، اعتبرت منحلة حكماً (٢) ، كأن تقوم الشركة باستثمار معمل فيلنتهمه  
الحريق ، او باستثمار باخرة فتغرق ، او باستثمار ارض زراعية فتغمرها المياه .  
ففي هذه الحالات تعتبر الشركة منحلة لضياع موجوداتها . ولكن اذا كانت  
هذه الموجودات مؤمناً عليها لدى شركة تأمين وكان مبلغ التأمين كافياً  
لمتابعة الاستثمار المشترك ، فلا تنحل الشركة .

و تعتبر الشركة منحلة ايضاً اذا كانت تعمل بمقتضى ترخيص حكومي فسحب  
الترخيص منها ، او اذا استردت الحكومة او ابطلت امتيازاً اسست الشركة  
من اجل استثماره .

وقد يتضمن عقد الشركة نصاً يقضي بانحلالها حكماً اذا استنفدت خسائرها  
قسماً معيناً من رأسمالها . وقد ذهب المشرع السوري بخصوص الشركات المغفلة  
الى انه « اذا خسرت الشركة ثلاث ارباع رأسمالها ، وجب على مجلس الادارة  
ان يعقد هيئة عامة غير عادية ليقرر ما اذا كانت الحالة تستوجب حل الشركة

(١) انظر المادتين ٧٥ فقرة ٣ و ٢٦٥ تجاري والمادة ٤٩٥ مدني .

(٢) نقض فرنسا ١٦ حزيران ١٨٧٣ سيرمي ١٨٧٣ ، ١٨٧٤ ، ٣٨٦ ، ١٨٧٤ .



قبل الاجل او تخفيض رأس المال او اتخاذ غير ذلك من التدابير المناسبة. واذ اهل مجلس الادارة عقد الهيئة العامة المذكورة او لم يتم تأليفها لعدم وجود النصاب القانوني او رفضت الهيئة حل الشركة ، يبقى لكل مساهم الحق في مراجعة القضاء » ( المادة ٢٦٦ تجاري )

### رابعاً — وجود اسباب عارضة Justes motifs (١)

٥٢٩ — تنحل الشركة اذا وجدت المحكمة اسباباً عادلة تقضي بحلها ، كأن يحصل نزاع بين الشركاء لا يمكن معه بقاء الرابطة الحقوقية بينهم ، فيرفع احدهم الامر الى المحكمة التي تقضي بحل الشركة حسماً للنزاع مراعية في ذلك مصلحة الشركاء انفسهم. ويعود لحكام الموضوع الحق في تقدير الاسباب الداعية لحل الشركة قبل حلول اجلها (٢) .

هذا وقد اقرت المحاكم ان حق طلب حل الشركة لوجود اسباب عادلة يتعلق بالنظام العام فلا يجوز تقييده بعقد الشركة (٣) . وقد ايد المشرع السوري هذا المبدأ اذ نصت الفقرة الاخيرة من المادة ٤٩٨ من القانون المدني على انه

(١) انظر الفقرة الاخيرة من المادة ٧٥ تجاري والمادة ٤٩٨ مدني .

(٢) نقض فرنسا ٣ شباط ١٩٣١ سيرمي ١٩٣١، ١٠١٩٣١ : وجاء في قرار لمحكمة الاستئناف المدنية في حلب مانصه « من حيث أن توسع الخلاف وانعدام الثقة بين الفريقين ووصم الفريق الثاني للفريق الاول بقلّة الامانة وعدم اجراء الحساب حتى نهاية السنتين من تأليف الشركة تعد اسباباً عادلة لحل الشركة » : (قرار ٣١ اب ١٩٥٠ مجلة القانون عام ١٩٥١ ص ١١٣) (٣) نقض فرنسا ٩ اذار ١٩٠٣ دالوز ٤١٩٠٤، ٨٩٤١٩٠٤ وتعليق برسرو : نقض فرنسا ٣ شباط ١٩٣٠ سيرمي ١٩٣١، ١٠١٩٣١ : نقض فرنسا ٤ كانون الثاني ١٩٤٠ جريدة الشركات عام ١٩٤٠ ص ٩٩ .

« يكون باطلاً كل اتفاق يقضي بغير ذلك » .

### خامساً - اندماج الشركة بشركة اخرى Fusion

٥٣٠ - يحصل الاندماج بأحد شكلين :

آ - اما باندماج شركة بشركة اخرى فتبقى الشركة الثانية محتفظة بشخصيتها الاعتبارية وتزول شخصية الاولى ، ويترتب على ذلك شهر الاندماج لانه يحدث تعديلاً في عقد الشركة الباقية .

ب - او بزوال الشركتين وقيام شركة جديدة محلها ، ففي هذه الحالة تنعدم شخصية كلتا الشركتين وتظهر للوجود شخصية اعتبارية جديدة . ويتطلب وجود الشركة الجديدة القيام باجراءات التسجيل والشهر . والاندماج على هذه الصورة كثير الوقوع في الشركات المغفلة ، ويعود امر اقراره الى هيئة عامة غير عادية .

## الفرع الثاني

### اسباب الانحلال الخاصة بشركات الأشخاص

تقوم شركات الأشخاص على اعتبار الشركاء الشخصي وعلى الثقة المتبادلة بينهم . فاذا زال هذا الاعتبار او فقدت تلك الثقة ادى الامر الى انحلال الرابطة الحقوقية التي تجمع بين الشركاء .



وينتج عن ذلك وجود اسباب خاصة تقضي بالحلل شركات الاشخاص ،  
عدا الأسباب العامة التي اتينا على ذكرها. وهذه الأسباب هي :

اولاً - رغبة امر الشركاء في عدم البقاء في الشركة: (١)

٥٣١ - قد يحدث احياناً أن لا يحدد عقد الشركة مدة لها او يحدد مدة  
تجاوز حياة الفرد ، كأن ينص العقد على بقاء الشركة قائمة مدة تسعين سنة  
مثلاً ؛ ففي مثل هذه الحالات يجوز لكل شريك ان يطلب الخروج من الشركة  
واذا كان هذا الامر سهلاً في شركات الاموال اذ ان المساهم الذي لا يريد دوام  
الشركة بالنسبة له يمكنه التفرغ عن أسهمه للغير ، فهو ليس كذلك في شركات  
الاشخاص اذ يقضي خروج الشريك الى انحلال الشركة بكاملها.

على انه كثيراً ما تتضمن عقود الشركات نصاً يميز للشريك الخروج من  
الشركة دون ان يؤدي ذلك الى حلها ، كأن يسمح له بالتفرغ عن حصته ضمن  
شروط خاصة يراعى فيها الاعتبار الشخصي (٢).

وقد اعتبر الاجتهاد ان حق الشريك بالخروج من الشركة التي لم تحدد مدتها  
او التي اسست لمدة طويلة جداً يتعلق بالنظام العام ، فلا يجوز تقييده بعقد  
الشركة (٣).

---

(١) نصت المادة ٧٦ فقرة اول تجاري على مايلي : « تخضع شركات التضامن ، علاوة على  
ما تقدم ، لاسباب الانحلال الآتية : آ - مشيئة احد الشركاء اذا كانت الشركة مؤلفة لمدة غير  
محدودة الخ » وجاء في المادة ٩٧ : مدني مانصه « تنتهي الشركة بانسحاب احد الشركاء اذا  
كانت مدتها غير معينة الخ ».

(٢) نقض فرنسا ٢٩ نيسان ١٨٩٧ سيره ي ١٤١٨٩٩ : ٨٠ ، وتعليق روسو .

(٣) استئناف اميان ٢٥ تموز ١٩٤٥ جريدة العدلية ١٩٤٥ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ .

ولا شك ان حق الشريك بالخروج من الشركة التي لم تحدد مدتها يجب ان لا يستعمل بقصد الاضرار بسائر الشركاء . ولذلك اوجب بعض التشريعات ان يبلغ الشريك الى شركائه رغبته في الانسحاب قبل مدة معينة وان يختار الوقت المناسب لذلك ، كي لا يؤدي انسحابه الى ايقاع خسائر جسيمة بالشركة او حرمانها من ارباح محتملة الحصول (١) .

### ثانياً -- وفاة احد الشركاء

٥٣٢ - تؤدي وفاة احد الشركاء ، عادة ، الى انحلال الشركة (٢) سواء كان الشريك المتوفي متضامناً او موصياً لأن هذه الشركات انما تقوم على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين اشخاص الشركاء انفسهم ، فيزول هذا الاعتبار وتفقد هذه الثقة عند وفاة احدهم بالنسبة لمن قد يخلفه من ورثته .

غير ان تطبيق هذه القاعدة بصورة مطلقة واعتبار كل شركة تقوم على الثقة الشخصية منحلّة بسبب وفاة احد الشركاء قد يؤدي الى نتائج غير حسنة ، سواء بالنسبة لورثة الشريك المتوفي او بالنسبة للاحياء ، اذ قد تكون

---

(١) راجع المادة ١٨٦٩ من القانون المدني الفرنسي ، والفقرة الاولى من المادة ٦٥ من قانون التجارة اللبناني والمادة ٩٧ ، من القانون المدني السوري والمادة ٧٦ من قانون التجارة ؛ نقض فرنسا ٢ ايار ١٩٤٦ جريدة المدلية ١٩٤٦ ، ١٥٤٢ ؛ راجع ايضاً قرار صادر عن محكمة الاستئناف المدنية (الغرفة الثالثة) في لبنان بتاريخ ٢٠ اذار ١٩٤٨ رقم ٧٢ منشور في النشرة القضائية اللبنانية عام ١٩٤٨ ص ٥٠٥ .

(٢) اخذ القانون المدني بهذا السبب اذ نصت المادة ٩٦ ؛ منه على ان الشركة تنتهي بموت احد الشركاء او بالحجر عليه او باعباره او بافلاسه .



الشركة في حالة ازدهار او قادمة على جني ارباح طالماسعت من اجل الحصول عليها ، فتمنعها الوفاة من تحقيق مبنغها ، او تكون في حالة تأخر مالي موقت فيؤدي انحلالها ، بسبب الوفاة ، الى الحاق خسائر جسيمة بالورثة والشركاء الباقين على قيد الحياة من اليسير اجتنابها فيما لو بقيت الشركة قائمة .

٥٣٣ - فحفظاً على مصلحة الاحياء من الشركاء وورثة المتوفين منهم ، اوجد التعامل انواعاً متعددة من الشروط ضمنها عقود الشركات ، للحيلولة دون انحلالها بسبب الوفاة . وقد أقر معظم التشريعات صحة هذه الشروط وقال بوجوب احترامها وتنفيذها اذا لم تكن منافية للقواعد المقررة في قوانين الأحوال الشخصية ، كأن تخفي مثلاً تعاقد على تركة مستقبلية *Pacte sur succession future* <sup>(١)</sup> ، او وصية لوارث ، او يقصد منها تغيير الانصبة المقررة لكل وارث حسب احكام الشريعة .

والشروط التي تنص عليها عقود الشركات عادة للحيلولة دون انحلالها بسبب الوفاة هي : ( ١ ) شرط بقاء الشركة بين الشركاء الأحياء ؛ ( ٢ ) شرط استمرار الشركة بين الشركاء الأحياء وورثة الشريك المتوفي ؛ ( ٣ ) شرط استمرار الشركة بين الشركاء الأحياء وبعض ورثة الشريك المتوفي .

اولا - شرط بقاء الشركة بين الشركاء الأحياء

٥٣٤ - قد يتضمن عقد الشركة نصاً يقضي ببقاء الشركة قائمة بين الشركاء

---

(١) قضت الفقرة الثانية من المادة ١٣٢ من القانون المدني بطلان التعامل في تركة انسان على قيد الحياة ولو كان برضاه ، الا في الاحوال التي نص عليها القانون .

الأحياء ؛ وهذا النص يفترض طبعاً وجود أكثر من شريكين في الشركة ، لان الشركة المؤلفة من اثنين فقط تنحمل حكماً بوفاة احدهما لعدم امكان تصور قيام شركة بشخص واحد . وهذا الشرط سهل التنفيذ ولم يثر في التطبيق اي جدل حول مشروعيته . ولعل الصعوبة الوحيدة التي يلاقيها تتعلق بكيفية تقدير حصة الشريك المتوفي بالنقد دون اللجوء الى تصفية موجودات الشركة ، او بكيفية فرز هذه الحصة من رأس المال دون ان يؤدي ذلك الى وضع الشركة في حالة عسر وضيق . ويتلافى عقد الشركة ، على الغالب ، هاتين الصعوبتين بالنص على ان حصة المتوفي في المال المشترك تقدر حسب آخر جرد جرى في الشركة او بصورة مقطوعة ، بواسطة خبير يعينه رئيس المحكمة ، وعلى ان تدفع هذه الحصة الى الورثة ، حسب الفريضة وعلى اقساط سنوية .

٥٣٥ - وقد اعتبر الاجتهاد القضائي هذا النص ، في عقود شركات الأشخاص ، صحيحاً ونافاً بحق الورثة ومنع عليهم حق طلب فسخ الشركة وقسمتها (١) .

وقد اقر المشرع السوري هذا الاجتهاد فنصت المادة ٧٧ من قانون التجارة على انه « اذا لم يكن في نظام الشركة نص مخالف ، فان شركة التضامن في حال وفاة احد شركائها تستمر بين الاحياء من الشركاء » . ولذلك فقد اصبح استمرار

(١) تالير رقم ٤٣٦ ؛ لاكور رقم ٣٣٥ ؛ ايسكارا رقم ٦٤٤ ؛ نقض فرنسا ١٣ نيسان ١٩٢١ سيرمي ١٩٢٤ ، ١٩١٤ ، ٣٠٨١ ؛ نقض فرنسا ١٤ حزيران ١٩٣٧ سيرمي ١٩٣٧ ٣٢٩٠١ ؛ نقض فرنسا ٢٦ تشرين الاول ١٩٤٣ سيرمي ١٩٤٤ ، ٧٣٤١ ، ١٩٤٤ ؛ نقض فرنسا ٣ ايار ١٩٤٤ سيرمي ١٩٤٤ ، ١١٠١٩٤٤ .



الشركة ، رغم وفاة احد شركائها ، امرأً ممكناً بحكم القانون ولولم يوجد عليه نص في عقد الشركة مالم يشترط الشركاء صراحة في العقد انحلال الشركة في حالة وفاة احدهم (١) .

ثانياً - شرط استمرار الشركة بين الشركاء الاحياء وورثة الشريك المتوفى (٢) يلاحظ وجود هذا الشرط اكثر من غيره في عقود شركات الاشخاص ، وقد اقره بعض التشريعات كما رأينا . وهو لا يلاقي صعوبة في التطبيق عندما يتوفى الشريك عن ورثة يتمتعون بالاهلية المطلوبة ليكونوا تجاراً او يقبلون البقاء في الشركة ، ولكنه يثير بعض الصعوبات القانونية في حالتين :

٥٣٦ - الاولى - اذا رفض الورثة او بعضهم البقاء في الشركة ، ففي هذه الحالة اجمع الاجتهاد على القول بانه لا يحق للوارث ان يخالف الشرط الذي اقره مورثه لان هذا الشرط انما يعتبر من الالتزامات المترتبة على المتوفى والتي تنتقل الى ورثته من بعده ، فلا يجوز ان يقبل الورثة بما لمورثهم من حقوق وان يرفضوا ما عليه من واجبات . واذا لم يشأ الوارث البقاء في الشركة ، وجب عليه ان يتخلى عن حصته من التركة (٣) . هذا مع العلم ان الزام الوارث بالبقاء

(١) جاء في قرار محكمة النقض السورية صادر في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٩ مافجواه : « حيث ان انحلال الشركة بوفاة احد الشركاء لا يعني انها لم تعد موجودة فعلاً ، بل تعتبر موجودة اذا ما تبين انها لم تزل مستمرة على اعمالها السابقة واستثمار الاموال الموجودة المشتركة بموافقة خلف الشريك المتوفى او من يقوم مقامه كما يقضي بذلك العرف التجاري النج ... »

(٢) ذهبت محكمة استئناف بوردو الى ان شرط استمرار الشركة بين الشركاء الاحياء وورثة الشريك المتوفى لا يسري الاعلى الورثة الاولين فلا يلزم بهورثة لورثة ، قراره كان من الاول ١٩٣٢ سيره ٩٣٣ ١٧٤٢ .

(٣) قالير ، رقم ٤٣٧ .

في الشركة او بالتخلي عن حصته من التركة لا يسري الا عندما يكون عقد الشركة قد وضع لمدة معينة . اما اذا لم تحدد للشركة مدة او حددت لها مدة طويلة تفوق حياة الانسان ، فلوارث عندئذ ان يطلب حل الشركة مستعملا في ذلك الحق نفسه الذي كان لمورثه من قبله كما رأينا .

٥٣٧ — الثانية — اذا كان الورثة او بعضهم لم يبلغوا ، حـ بين الوفاة ، السن اللازمة لاحتراف التجارة ، كأن يموت احد الشركاء تاركا ولداً دون الثامنة عشرة من عمره . فاذا كان المتوفى شريكاً موصياً جاز للوارث ان يحل محله في الشركة بالصفة نفسها لانه لا يشترط في الشريك الموصي ، كما رأينا ، ان يكون متمتعاً بالاهلية اللازمة لتعاطي التجارة .

اما اذا كان المتوفى شريكاً متضامناً ، فهل يحق للقاصر — تنفيذاً للشرط الذي تضمنه عقد الشركة — ان يحل محل مورثه ، مع العلم ان الشريك المتضامن يعتبر تاجراً والقاصر كما نعلم لا يحق له مطلقاً احترام التجارة ؟ لاحظ بعض التشريعات هذه الصعوبة القانونية فحلها بطرق مختلفة ، منها ان تنقلب صفة الوارث القاصر من متضامن الى موصي ، كما جاء في التشريع الالماني والتشريع اللبناني والتشريع السوري (١) ، ومنها ان يسمح لوصي القاصر بالقيام بجميع الاعمال التجارية بالنيابة عن القاصر حتى بلوغه ، كما نص على ذلك التشريع المصري والتشريع البلجيكي (٢) .

(١) انظر الفقرة ٢ من المادة ٧٧ تجاري .

(٢) جاء في المادة ٢٣ من قانون المجالس الحسبية المصري الصادر في ٢٣ تشرين الاول سنة ١٩٢٥ مانصه « اذا كان للقاصر او المحجور عليه او الغائب مال في همل تجاري او صناعي =



٥٣٨ - ولم يتعرض القانون الفرنسي لهذه الصعوبة ؛ ولذلك احتار الاجتهاد القضائي في كيفية حل هذه المشكلة بشكل يتفق والشرط التعاقدي من جهة ، ومصصلحة الشركاء والقاصرين من جهة اخرى .

ولو اننا رجعنا الى قرارات المحاكم في فرنسا لرأينا أن الاجتهاد إنما اعتمد ، لتقرير صحة الشرط ونفاذه بحق القاصرين ، على المبدأ القائل بان التركة تشكل بمجموعها وحدة حقوقية مستقلة عن الورثة طالما انها لم تقسم بينهم ؛ فوجود شرط بقاء الورثة في الشركة تظل الشركة مستمرة مع الورثة ، ولذلك ليس هنالك مجال للبحث في اهلية كل وارث لان الوارث لا يتمتع ، في مثل هذه الحالة ، بصفة الشريك فلا تشترط فيه الاهلية <sup>(١)</sup> ولا يجوز شهر افلاسه ؛ على انه لا يسأل عن ديون الشركة بأكثر من حصته من الاموال التي آلت اليه من التركة بسبب وفاة المورث . وتظل الوحدة الحقوقية للتركة قائمة حتى بلوغ الورثة السن اللازمة لاحتراف التجارة ، فتضمحل عندئذ هذه الوحدة ويصبح الوارث شريكاً متضامناً ويلتزم ، بهذه الصفة ، بجميع الواجبات الملقاة على عاتق الشركاء المتضامنين ويصبح مسؤولاً بالتضامن وبصورة غير محدودة عن ديون الشركة والتزاماتها ،

---

= فللمجلس الحسي ان يأمر بتصفية ماله وكسبه من هذا العمل او باستمرار وجوده فيه ، وذلك بحسب ما يراه من المصلحة . فان امر باستمراره فله ان يأذن اذنأ عاماً باجراء التصرفات المبينة بالمادة ٢١ جميعها - اي التصرفات التي تقتضيها التجارة - اربعض منها بدون توقف على اذن خاص لكل منها .

(١) استئناف ايكس ١٦ كانون الاول ١٨٦٨ دالوز ١٨٧١ ، ٢ ، ٧٠ : نقض فرنسا ٢٣ تشرين الاول ١٩٠٦ سيرمي ١٩٠٨ ، ١٧٧ : نقض فرنسا ١٣ كانون الثاني ١٩١٣ دالوز ١٩١٤ ، ١ ، ١٦ : استئناف باريس ١٧ كانون الاول ١٩٣٥ دالوز ١٩٣٦ ، ٨٨٩٤٢ .

ويكتسب صفة التاجر مع ما يترتب عليها من واجبات .

على ان اكثر الفقهاء انتقدوا هذا الاجتهاد لانه ، في الحقيقة ، لا يستند الى مبدأ حقوقي صحيح لتبرير وضع حقوقي اقتضته المصلحة ؛ ولكنهم لم يجاربهوا محاربة فعالية ولم يتقدموا بحلول معاكسة <sup>(١)</sup> سوى أنهم اوصوا الشركات ، للخروج من هذا المأذق القانوني ، ان تضمن عقود تأسيسها شرطاً يقضي بان تنقلب صفة الوارث - عندما يحل محل مورثه في الشركة - من شريك متضامن الى شريك موصي .

غير ان القضاء المصري لم يشأ ان يجاري الاجتهاد الفرنسي فيما ذهب اليه من اعتبار صفة التاجر ملزمة للتركة ، كوحدة حقوقية ، بغض النظر عن اشخاص الورثة اذا كانوا قاصرين ، بل اوجد حلاً آخر يقضي بان يعتبر القاصر تاجراً رغم عدم بلوغه الاهلية التجارية ، على ان يفرق ، في حالة الافلاس ، بين الاحكام الخاصة بثروة المدين والاحكام المتعلقة بشخصه ( كالمحافظة على شخصه ، والحبس ، وسقوط الحقوق المدنية ) فلا يسري هذا النوع الثاني من احكام الافلاس على القاصر ، لانه يفترض فكرة المسؤولية التي لا يمكن تصورها في القاصر <sup>(٢)</sup> .

ثالثاً - شرط استمرار الشركة بين الشركاء الاحياء وبعض ورثة الشرك المتوفى ٥٣٩ - واخيراً ، قد يتضمن عقد الشركة نصاً يقضي باستمرار الشركة ،

(١) ريبير الحقوق التجارية ، رقم ٧٤٧ .

(٢) ذهبت محكمة مصر التجارية المختلطة الى اعتبار القاصر شريكاً موصياً ورفضت الحكم بشهر افلاسه ( حكم صادر بتاريخ ١١ تشرين الثاني ) ؛ وقضت محكمة الاستئناف المختلطة بفسخ الحكم وبشهر افلاس القاصر على ان تسري عليه حكم الافلاس التي يقصدها المحافظة على ثروة المدين ( قرار صادر بتاريخ ١١ شباط ١٩٢٤ )



بعد وفاة احد الشركاء ، بين الشركاء الاحياء وبعض وريثة الشريك المتوفى او مع ابنه الا كبر دون بقية الورثة . وقد درج التعامل على هذا الشرط لان استمرار الشركة مع جميع الورثة يعرضها لشتى المخاطر المجهولة ، اذ قد يتعدد الورثة او تتعدد الوفيات بين الشركاء فيزداد عدد الشركاء بشكل يتعذر معه ادارة اعمال الشركة .

على ان هذا الشرط قد يخلق عدم المساواة في توزيع الارث بين الورثة . فاذا تضمن وصية لصالح احد الورثة واجب اعتباره باطلاً لتعارضه مع القاعدة الفقهية القائلة « لا وصية لوارث » ، كأن تكون الحصة التي آلت الى الوارث ، بموجب هذا الشرط ، اكثر من حصة بقية الورثة من مال المورث غير الداخل في الشركة .

٥٤٠ - وبفرض صحة هذا الشرط ، فانه يثير من حيث التكييف القانوني صعوبة من العسير حلها . فاذا اعتبر تعاقداً لحساب الغير *Sitpulation pour autrui* ، وجب لصحته ان يعطى الوارث الذي وضع الشرط لصالحه الحق بقبول التعاقد الذي جرى لحسابه او برفضه<sup>(١)</sup> ، ولو انه ترك للوارث الحق في قبول الشرط او رفضه لما حصلت الغاية المنشودة من وضعه في عقد الشركة ، اذ قد يرفض الوارث البقاء في الشركة ويؤدي ذلك الى اعتبارها منحلّة وهذا ماسعى الشركاء الى اجتنابه .

وقد رأى بعض الفقهاء ان الشرط المذكور يتضمن معنى التعاقد على تركة مستقبلية *Pacte sur succession future* وهو بهذه الصفة باطل بطلائناً مطلقاً .

(١) انظر المواد ١٥٦-١٥٧ من القانون المدني .

على ان الاجتهاد الفرنسي ابعده عن الشرط المذكور صفة التعاقد لحساب الغير، لكي لا يعرضه للاخطار التي تنجم عن هذا التكييف القانوني، كما لم يشأ أن يعتبره اتفاقاً على تركة مستقبلية لكي لا يقضي ببطلانه، بل اقر صحته لسبب واحد وهو ان المادة ١٨٦٨ من القانون المدني الفرنسي سمحت بوجوده (١).

ثالثاً - فقراره امر الشرط بالاهلية (٢)

٥٤١ - تنحل الشركة اذا فقد احد الشركاء اهليته، كأن يصاب بعته او جنون او يحكم بقوابة الاسقاط من الحقوق المدنية. على ان الاجتهاد قضى بصحة الشرط القائل باخراج الشريك الذي يفقد اهليته ودوام الشركة بين باقي الشركاء وتعين حصة الشريك عندئذ وفقاً لنصوص العقد او بمعرفة خبراء تعيينهم المحكمة.

وقد قضى المشرع بامكان بقاء الشركة قائمة رغم فقدان احد الشركاء اهليته اذا قرر الشركاء بالاجماع استمرار الشركة فيما بينهم بمعزل عن الشريك الذي فقد اهليته (المادة ٧٦ تجاري).

(١) نقض فرنسا ٩ شباط ١٩٣٧ سيرهى ١٩٣٧. ١٩٣٧. ٧٣٠١٠ : نقض فرنسا ٢٦ تشرين الاول ١٩٠٣ : سيرهى ١٩٤٤، ١٠١٩٤٤ : هذا وقد اعتبر الاجتهاد الفرنسي مثل هذا الشرط في عقود الزواج باطلاً بطلانا كلياً لمخالفته المادة ١١٣٠ من القانون المدني التي تمنع التعاقد على تركة مستقبلية: نقض فرنسا ١١ كانون الثاني ١٩٣٣ سيرهى ١٩٣٣، ١٠١٩٣٣، ١٦١٠١٩٣٣.

(٢) انظر الفقرة ٢ من المادة ٧٦ تجاري؛ وحاء في قرار محكمة استئناف لبنان مافجوا « ان قانون التجارة العثماني لم ينص على الاسباب التي تؤدي لفسخ الشركات. الا ان العلم والاجتهاد استندا الى المواد الحقوقية المتعلقة بالتمهيدات وبالوكالة وقد استقر الرأي على ان حصول تغيير في اهلية احد الشركاء او وفاته او الحكم عليه بالجنون او الافلاس يؤدي لفسخ الشركة » : استئناف لبنان رقم ٨ : ٢ تاريخ ٨ حزيران ١٩٤٩ النشرة القضائية اللبنانية عام ١٩٤٩ ص ١١٦.



## رابعاً - اعسار احد الشركاء او الافلاس

٥٤٢ - اذا تعاطى احد شركاء التضامن تجارة مستقلة عن الشركة وتوقف عن دفع الديون المترتبة بذمته بسبب هذه التجارة ، فانه يصار الى شهر افلاسه . ولا يسري هذا الافلاس على الشركة ، لانفصال شخصيتها الحقوقية عن شخصية الشركاء . غير ان افلاس احد الشركاء يؤدي الى انحلال الشركة لسببين : الاول لان الشركة انما تقوم على اعتبار الشركاء الشخصي ، والثاني لان الافلاس يؤدي الى تصفية الشركة ، بناء على طلب وكيل تقييسة الشريك المفلس ، ليصار الى وضع يد الوكيل على حصته في الشركة وادخالها في التقييسة لتوزيعها على الدائنين .

وكذلك فان اعسار احد الشركاء Déconfiture يوجب انحلال الشركة ، لان الشخص الذي يعلن اعساره من قبل المحكمة يفقد ملاءته فيؤثر ذلك في سمعة الشركة المالية ويوقع الضرر بالشركاء .

على انه ، تفادياً من انحلال الشركة بسبب افلاس احد الشركاء او اعساره ، يجوز الاتفاق على استمرارها على الرغم من الافلاس او الاعسار ، على ان تفرز حصة الشريك المفلس او المعسر بالكيفية التي تكلمنا عنها في حالة الوفاة .

وإذا كان افلاس احد الشركاء او اعساره يؤدي الى انحلال الشركة ، فافلاس الشركة نفسها لا يكون له المفعول نفسه الا اذا لم تتمكن من عقد الصلح مع دائنيها كما سنرى .

وفي جميع الاحوال ، يعتبر الحكم القاضي بحل الشركة منشئاً للحق ؛ وينتج

عن ذلك ان الشركة تعتبر منحلة بتاريخ صدور الحكم بحلها واكتسابه قوة  
القضية المقضية<sup>(١)</sup>.

## الفرع الثالث

### شهر انحلال الشركات

٥٤٣ - جاء في المادة ٧٦ من قانون التجارة انه « ١ - فيما عدا الحالة التي  
يكون فيها الانحلال منطبقاً على نص وثيقة التأسيس ، يجب شهر انحلال الشركة  
كما شهرت الوثيقة نفسها وفي ذات الميعاد ؛ ٢ - ويجري الامر كذلك على هذا  
المتوال عند اخراج احد الشركاء واستمرار الشركة بعد وفاة احدهم » .  
ويستفاد من هذا النص ان المشرع لم يلزم الشركاء بشهر انحلال الشركة  
الا في الحالات العارضة، كفسخ الشركة قبل انقضاء المدة التي حددها العقد او  
انسحاب احد الشركاء او وفاته. اما في الحالات الطبيعية، كالانحلال الشركة بسبب  
انقضاء مدتها او انتهاء العمل الذي اسست من اجله، فلا حاجة لشهر الانحلال.  
ويحصل شهر الانحلال بالطرق نفسها التي يتم فيها شهر عقد الشركة ويترتب  
على عدم الشهر عدم امكان الاحتجاج تجاه الغير بانحلال الشركة مالم يثبت الشركاء  
علم الغير بانحلالها .

(١) نقض فرنسا ٢ حزيران ١٩٤٧ مجلة الحقوق التجارية عام ١٩٤٨ ص ٨٠



# الفصل الثاني

## تصفية الشركات

Liquidation des sociétés

### اولاً - تعريف التصفية وموضوعها

٥٤٤ - يقضي انحلال الشركة بقسمة موجوداتها بين الشركاء بعد تأدية ما عليها من ديون. وللوصول الى هذه النتيجة يجب المبادرة الى تصفية الشركة. والتصفية هي « مجموع الاجراءات الضرورية لانهاء عمليات الشركة ودفع ما عليها من ديون وتحصيل مالها من ذمم وتحويل موجوداتها الى تقود لا مكان توزيعها على الشركاء بواسطة القسمة » .

لم يرد في قانون التجارة القديم اي نص يتعلق بتصفية الشركات ، وسكت القانون المدني ايضاً عن هذا الموضوع رغم اهميته . ويلاحظ ايضاً ان التشريع التجاري الفرنسي خلا من نص يتعلق بالتصفية ، في حين بحث القانون المدني الفرنسي بصورة مستفيضة في انحلال الشركات واسبابه .

٥٤٥ - وقد نتج عن فقدان النص في التشريع السوري اختلاف جوهري في الاجتهاد بين المحاكم الأجنبية والمحاكم الوطنية ، اذ بينما اقتبست المحاكم

الاجنبية القواعد التي طبقتها في اجراءات التصفية مما اجمع عليه الاجتهاد الغربي والفرنسي خاصة ، لم تشأ المحاكم الوطنية الخروج على القواعد التي اقرتها المجلة في بحث الأموال المشاعة ، فاقرت مبادئ لا تنسجم ومقتضيات المصلحة . ويكفينا كمثل على ذلك ما اوردها سابقاً من اقرار محكمة النقض مبدأ عدم جواز بيع مال الشركة لتوزيع ثمن المبيع بين الشركاء ، لفقدان النص على جواز هذا البيع ، وضرورة اللجوء في مثل هذه الحالة الى المهايأة التي نصت عليها المجلة . وقد سد التشريع الحديث في سورية هذا النقص ، فبحث القانون المدني في تصفية الشركة وقسمتها - المواد ٥٠٠ الى ٥٠٥ - كما بحث قانون التجارة في الموضوع نفسه في المواد ٨٠ الى ٨٧ الخاصة بشركات الاشخاص ، وفي المواد ٢٦٥ الى ٢٧٤ المتعلقة بشركات الاموال .

اما التشريع الأجنبي ، فقد حوى معظمه نصوصاً كثيرة بحثت في تصفية الشركات وخاصة شركات التضامن (١) .

### ثانياً - تصفية الشركات أثناء التصفية

٥٤٦ - يؤدي انحلال الشركة ، تطبيقاً للمبادئ الحقوقية العامة ، الى اضمحلال شخصيتها الاعتبارية فتصبح ذمتها ملكاً مشاعاً بين كافة الشركاء

(١) راجع بهذا الخصوص : قانون التجارة الهولندي ، مادة ٣٣ الى ٣٥ . وقانون التجارة الألماني ، مادة ٤٥ الى ١٥٨ ، والقانون البلجيكي المؤرخ في ١٨ ايار ١٨٧٣ ، مادة ١١١ الى ١٢١ ، وقانون التجارة الايطالي . مادة ١٩٧ الى ٢١٨ ، وقانون الموجبات السويسري مادة ٥٨٠ الى ٥٨٤ ، وقانون التجارة الروماني . مادة ١٩٩ الى ٢٢٠ ، وقانون التجارة البرتغالي ، مادة ١٣٠ الى ١٤٤ ، وقانون الشركات الانكليزي لعام ١٨٦٢ ، مادة ٧٤ الى ٢٠٠ ، والقانون الخاص بشركات التضامن لعام ١٨٩٠ ، مادة ٥٣ و٥٤ ، وقانون التجارة اللبناني . مادة ٦٩ الى ٧٦ .



بعد ان كانت مستقلة عن ذمة كل شريك . الا ان الاجتهاد وجد ان تطبيق هذا المبدأ يلحق الضرر بدائني الشركة لخرمانهم من حق الضمان الخاص بهم على اموال مدينهم ، وهي الشركة ، ويجبرهم على مقاضاة جميع الشركاء من اجل تحصيل ديونهم . ولذلك اقر الاجتهاد مبدأ بقاء شخصية الشركة موجودة طوال تصفيها وبسبب هذه التصفية فقط (١) .

وقد أخذ القانون المدني وقانون التجارة بهذا المبدأ ، فنصت المادة ٥٠١ من القانون المدني على انه « تنتهي عند حل الشركة سلطة المديرين ، اما شخصية الشركة فتبقى بالقدر اللازم للتصفية والى ان تنتهي هذه التصفية » ، كما قضت المادة ٨٠ من قانون التجارة بانه « بعد الانحلال تبقى شخصية الشركات التجارية كأنها موجودة في المدة اللازمة للتصفية ولالجل حاجة التصفية فقط » .

٥٤٧ - ويترتب على هذا المبدأ ، حسب الاجتهاد، نتائج كثيرة اهمها :

١ - لدائني الشركة حق الافضلية ، بالنسبة لدائني الشركاء الشخصيين ،

في استيفاء ديونهم من موجودات الشركة .

٢ - تظل الشركة محتفظة بموطنها ، اي مركزها الرئيسي ، فتقام الدعاوى

عليها اثناء التصفية امام المحكمة التي يقع في دائرتها هذا المحل كما تبلغ فيه جميع الاوراق المتعلقة بالتصفية (٢) .

---

(١) نقض فرنسا ٢٧ تموز ١٨٦٣ سيره ي ١٨٦٣ ، ١٨٦٣ ، ٤٥٧ ، ١ ، نقض فرنسا ٢٩ ايار

١٨٦٥ سيره ي ١٨٦٥ ، ١٤١ ، ٣٢٥ : نقض فرنسا ٧ تشرين الثاني ١٨٩٨ سيره ي ١٨٩٩ ، ١٠١٨٩٩

٢٦٩ : نقض فرنسا ٢٨ تموز ١٨٩٦ سيره ي ١٩٠٠ ، ١١٠١ ، ٣٩١ : نقض فرنسا ٣ كانون

الثاني ١٩٠٠ سيره ي ١٩٠٠ ، ١١٠١ ، ٣٩١ : نقض فرنسا ٢١ تموز ١٩٢٠ سيره ي ١٩٢١ ، ٣١٦ ، ١ .

(٢) نقض سوريا المختلط ، قرار رقم ٣١٩٨ تاريخ ٣١ كانون الاول ١٩٤٤ .

٣ - تقام الدعاوى على الشركة اثناء تصفيتها بمواجهة المصفي فقط دون حاجة لادخال جميع الشركاء (١) .

٤ - لا يحق لاحد الشركاء المطالبة بدين يعود للشركة ، بل يرجع هذا

الحق للمصفي الذي له أيضاً ان يطالب الشركاء انفسهم بدفع ما عليهم للشركة وخاصة حصصهم النقدية فيها (٢) . على ان الاجتهاد القضائي الاخير في فرنسا منح

الشركاء الحق بمقاضاة مديني الشركة اذ أهمل المصفي استعمال هذا الحق ، مستنداً في ذلك الى ان احتفاظ الشركة بشخصيتها لا يجوز ان يكون سبباً في ضياع

حقوق الشركاء خصوصاً وان هذا الاحتفاظ لم يكن الا الحاجة التصفية فقط (٣) .

٥ - تعتبر حصة كل شريك مالا منقولاً ولو قدم للشركة عند تأسيسها عقاراً .

٦ - اذا توفي احد الشركاء فلا يجوز لو رثته ، حتى ولو كان احدهم قاصراً ، ان يطلبوا وضع الاختتام على اموال الشركة او القيام باجراءات تحرير التركة ،

لان في ذلك مساساً باستقلال شخصية الشركة .

٧ - ان وفاة احد الشركاء او الحجر عليه او افلاسه ، بعد اعلان التصفية ، لا يكون سبباً لبطلان وكالة المصفي ، لأن وكالته مستمدة من الشركة لا من

الشركاء انفسهم وشخصية الشركة مستقلة عن شخصية افرادها .

٨ - يمكن للمصفي ان يقوم بعمليات بيع موجودات الشركة دون اتباع

---

(١) نقض فرنسا ٣٠ كانون الثاني ١٩١٢ سيره ي ١٩١٦ ، ١٤ ، ١١٣ .

(٢) نقض فرنسا ٢٧ تموز ١٨٦٢ سيره ي ١٨٦٣ ، ١٤ ، ٥٧٧ ؛ نقض فرنسا ١٦ كانون

الثاني ١٨٦٧ سيره ي ١٨٦٧ ، ١٤ ، ٣٧٠ .

(٣) نقض فرنسا ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٠ سيره ي ١٩٣٠ ، ١٤ ، ١٨٠ ؛ نقض فرنسا

٢ تموز ١٩٣٤ سيره ي ١٩٣٥ ، ١٤ ، ٤٩٤ وتعليق روسو .



الاصول المفروضة في بيع اموال القاصرين او المحجور عليهم فيما اذا وجد بين الشركاء من هو قاصر او محجور عليه .

٩ - يجوز شهر افلاس الشركة وهي في دور التصفية .

٥٤٨ - على ان احتفاظ الشركة بشخصيتها الاعتبارية ، رغم انحلالها ، لم تقره تشريعات بعض الدول ولم يقبله الاجتهاد في بعضها الآخر الا لتسهيل اعمال التصفية ولذلك يجب ان يكون اثر هذه الشخصية منسجماً الى الماضي ولا يتعداه الى الاعمال المستقبلية . ومن اجل هذا نرى ان الاجتهاد لم يسمح للمصفي بالقيام باعمال تجارية جديدة باسم الشركة لا تعلق لها بشؤون التصفية (١) ما لم تكن هذه الاعمال لازمة لاتمام اعمال سابقة . وقد اقر المشرع السوري هذا المبدأ ، اذ جاء في المادة ٥٠٣ من القانون المدني انه « ليس للمصفي ان يبدأ اعمالاً جديدة للشركة ، الا ان تكون لازمة لاتمام اعمال سابقة » .

#### ثانياً - تعيين المصفي وعزله

٥٤٩ - يمكن تعريف المصفي بانه الشخص الذي يتولى ادارة الشركة في فترة التصفية ، اي من تاريخ انحلال الشركة حتي توزيع موجوداتها بين الشركاء بعد تسديد ديونها وتسوية حساباتها بصورة نهائية .

يقوم باعمال التصفية مصف واحد او اكثر . وقد تنص عقود الشركات على اسم المصفي الذي يختار عادة من الشركاء ، وقد يكون مدير الشركة

---

(١) نقض فرنسا ٢٧ تموز ١٨٦٤ سيرمي ١٨٦٥ ، ١٨٦٥ ، ٢٥٧ ؛ نقض فرنسا ٢٥ اب ١٨٧٩ دالوز ١٠ ، ١٨٧٩ ، ٤٦٣ ؛ استئناف باريس ٨ اب ١٨٧٠ دالوز ١٨٧١ ، ٢٠٧٤ .

نفسه ، او تعين هذه العقود الاصول التي يجب اتباعها في تعيين المصفي ، كأن تقضي بان يتم تعيينه بالأغلبية النسبية او بأغلبية الثلثين (١) . ويعين المصفي في الشركات المغفلة في نظام الشركة الاساسي او من قبل الهيئة العامة العادية ، مالم يجر حل الشركة قبل انقضاء المدة المحددة لها ، ففي هذه الحالة تعينه الهيئة العامة غير العادية في الوقت نفسه الذي تقرر فيه حل الشركة ( المادة ٢٦٩ فقرة ١ تجاري ) . وليس من الضروري اختيار المصفي من بين الشركاء الا اذا نص العقد على ذلك . ويسمى المصفي الذي يعين وفقاً لنصوص عقد الشركة بالمصفي النظامي او الاتفاقي Liquidateur statutaire .

٥٥٠ - واذا لم يتضمن عقد الشركة اسم المصفي او الاصول التي يجب اتباعها من اجل تعيينه ، فالشركة حق تعيينه ، ولكن يشترط عندئذ اجماع الرأي على شخصه . وقد يتعذر حصول الاجماع خصوصاً اذا كان انقضاء الشركة ناتجاً عن وقوع خلاف بين الشركاء .

فاذا لم يتفق الشركاء جميعهم على شخص المصفي ، او اذا انحلت الشركة بنتيجة حكم قضائي ، فان المصفي يعين من قبل المحكمة . ويجري التعيين عادة في الحكم نفسه الذي يقضي بانحلال الشركة ويسمى هذا المصفي بالمصفي القضائي Liquidateur judiciaire (٢) .

يعزل المصفي الذي جرى تعيينه من قبل الشركاء بالكيفية نفسها التي عين

(١) انظر المادة ٥٠٢ فقرة ١ من القانون المدني والمادة ٨١ من قانون التجارة .

(٢) انظر المادة ٥٠٢ فقرة ٢ من القانون المدني والمادة ٢٦٩ فقرة ٢ من قانون التجارة .



بها ، وتطبق على عزله القواعد المطبقة في عزل مدير الشركة . اما المصفي الذي جرى تعيينه من قبل المحكمة ، فحق عزله عائد لها . على ان الاجتهاد اقر للشركاء الحق في الزام المحكمة بابدال شخص المصفي المعين من قبلها بشخص آخر يجمعون على اختياره . ويعود سبب ذلك الى صفة الوكيل التي يتمتع بها كل من المصفي النظامي والمصفي القضائي (١) .

#### رابعاً - صفة المصفي

٥٥١ - يعتبر المصفي وكيلا عن الشركة ، وعن الشركاء بوصفهم اعضاء فيها ، فتلزم الشركة بجميع الاعمال التي يقوم بها ضمن حدود سلطته ، كما يلزم بها الشركاء المتضامنون حتى باموالهم الخاصة . وهذه الوكالة تختص بشخص المصفي ، فلا يجوز له ان ينيب شخصاً آخر عنه دون اجازة الشركاء . على ان المصفي ليس وكيلا للدائنين ، وهذا ما يميزه عن وكيل التفليسة لان التفليسة تؤلف من دائني المفلس كتلة Masse تتمتع بشخصية يمثلها وكيل التفليسة كما يمثل المفلس بحيث لا يحق لكل دائن بمفرده ان يلاحق المفلس قضائياً من اجل دينه . اما في حالة تصفية الشركة بصورة رضائية ، فان كل دائن يحتفظ بحقه كاملاً في ملاحقة المصفي من اجل تحصيل ديونه ، وله ان يعترض اعتراض الغير على حكم يصدر بمواجهة المصفي يكون ماساً بحقوقه ، كما له ان يطلب شهر افلاس الشركة رغم اعلان تصفيته .

(١) ليون كان ورينو جزء ٢ رقم ٣٦٧ مكرر ؛ ايسكارا ، رقم ٦٥٦ .





السوري على تعيين الاجرة بصورة مقطوعة بالنسبة لاتساع اعمال التصفية والمدة التي اقتضتها .

والمصفي مسؤول عن اخطائه واهماله تجاه الشركة ، ومسؤوليته هذه ذات صفة تعاقدية لانها ناتجة عن عقد الوكالة . وهو مسؤول ايضاً تجاه الدائنين ، ولكن مسؤوليته مستمدة من القواعد العامة التي تحكم المسؤولية غير التعاقدية اذا لم يكن وكيلا عنهم كما رأينا .

### خامساً - وظائف المصفي

٥٥٤ - قلنا ان المصفي هو وكيل عن الشركاء للقيام باعمال التصفية ، فوضعه الحقوقي يشبه اذن ، من هذه الناحية ، وضع مدير الشركة . وقد يعهد في كثير من الاحيان الى المدير نفسه بامر تصفية الشركة ، ولكن المدير يتمتع بالسلطة اللازمة لاستغلال المشروع الذي من اجله اسست الشركة ، بينما تنحصر وظائف المصفي بتصفية اعمالها . وعندما يجري تعيين المصفي من قبل المحكمة ، فانه يعطى اوسع الصلاحيات الممكنة ، وللمصفي ان يقوم بجميع الاعمال التي من شأنها الوصول الى تصفية الشركة تصفية عادلة .

٥٥٥ - ويمكننا تلخيص وظائف المصفي بما يلي :

١ - القيام بجميع الاعمال التي تهدف الى المحافظة على موجودات الشركة ، كتنظيم جرد بالموجودات ومطالبة المدير بتقديم حسابات الشركة (١) .

(١) انظر المادة ٨٣ من قانون التجارة

٢ - تحصيل مال الشركة من ديون سواء عند الغير او عند الشركاء انفسهم ودفع ما عليها (١) . ويلاحظ هنا الفرق بين التصفية والافلاس في ان التصفية لا تقضي بحلول اجل الديون التي على الشركة ، فليس على المصفي ان يفي ديناً على الشركة لم يستحق بعد .

٣ - ولكي يتمكن المصفي من الوفاء بالديون المستحقة بذمة الشركة ومن القيام بسائر عمليات التصفية ، يحق له بيع موجودات الشركة المنقولة وغير المنقولة ، مالم ينص قرار تعيينه على تقييد هذه السلطة (٢) . هذا ، وقد منعه بعض التشريعات من حق التفرغ عن المتجر بالجملة الا بترخيص خاص من الشركاء ؛ فقد جاء في الفقرة الثانية من المادة ٨٤ من قانون التجارة انه لا يجوز للمصفين «ان يتنازلوا عن المتجر بالجملة الا بمقتضى ترخيص خاص من الشركاء» .

٤ - يجوز للمصفي ، دون اذن خاص من الشركاء ، ان يلجأ الى التحكيم والصلح لانهاء قضية تخص الشركة (٣)

وفي رأينا انه يجب ان يعترف للمصفي بجميع الحقوق التي تمكنه من القيام بالاعمال التي تقتضيها التصفية مالم يرد نص صريح يحدد من سلطته بالنسبة لبعض الاعمال او تكون هذه السلطة مقيدة في عقد الشركة او في الحكم القاضي بتعيينه .

(١) انظر المادة ٨٤ من قانون التجارة .

(٢) انظر ماجاه في المادة ٥٠٣ فقرة ٣ من القانون المدني والمادة ٨٤ من قانون

التجارة .

(٣) استئناف بورديو ٢٧ تموز ١٨٩٨ جريدة الشركات عام ١٨٩٩ ص ٣٠٨، نقض

فرنسا ١٨ شباط ١٩٠٣ سبرهي ١٩٠٤، ١٩٤٠١٤٠٤ .



## ساراً - افعال التسمية والقسمة:

٥٥٦ - تعتبر التصفية منتهية عندما يقدم المصفي حسابه النهائي الى الشركاء ويفترض ذلك انتهاء جميع الاعمال اللازمة لتحويل موجودات الشركة الى تقود وايفاء ما عليها من ديون . ويلجأ بعد ذلك الى قسمة موجودات الشركة بين الشركاء وفقاً لشروط العقد ، او بالنسبة لحصة كل شريك في رأسمال الشركة وبعد ان يعطى لكل شريك مبلغاً يوازي حصته ، يوزع الباقي على الشركاء وفقاً للقواعد المقررة في توزيع الارباح التي اتينا على ذكرها (١) .

واذا لم تكف موجودات الشركة لتسديد حصص الشركاء النقدية ، فان ذلك يعني ان تجارة الشركة قد انتهت بالخسارة ، وتوزع هذه الخسارة عندئذ على الشركاء حسب قواعد توزيع الخسائر .

وليس من الضروري ان تجري القسمة بتحويل موجودات الشركة الى تقود وتوزيعها على الشركاء . فقد يتفق الشركاء على توزيع موجودات الشركة عيناً بينهم ، وهذا الاتفاق جائز وصحيح مالم يكن ضاراً بحقوق دائني الشركة فلهم عندئذ حق معارضته . واذا جرت القسمة عيناً فانها تعتبر معلنة للحق Déclaratif de droit لامنشئة له Constitutif de droit ، اي ان الشريك

(١) انظر المادة ٨٦ من قانون التجارة والمادة ٥٠٤ من القانون المدني .

الذي يؤول اليه مال بالقسمة يعتبر مالاً لهذا المال من يوم انحلال الشركة  
واعلان تصفيته لامن يوم التوزيع .

وقد نصت المادة ٥٠٥ من القانون المدني على انه «تتبع في قسمة الشركات  
القواعد المتعلقة بقسمة المال الشائع»

٥٥٦ — على انه اذا ظهرت بعد اقفال التصفية ديون لم يطالب بها اصحابها  
اثناء قيام التصفية ، فلا يستطحق هؤلاء بمجرد انتهاء التصفية بل لهم ان يطالبوا  
بها . ولكن مطالبهم تكون بمواجهة جميع الشركاء لا بمواجهة الشركة الممثلة  
بشخص المصفي لان اقفال التصفية من شأنه زوال شخصية الشركة الاعتبارية  
التي لم يعتبرها القانون موجودة بعد انحلال الشركة الالاحاجة التصفية فقط .

هذا ، وقد ذهب معظم التشريعات الى تقصير مدة التقادم بخصوص الديون  
التي على الشركة وهي في حالة التصفية ، فجعلتها خمس سنوات دون تفريق  
بين الديون ذات الصفة المدنية والديون ذات الصفة التجارية (المادة ٨٧ تجاري)  
والسبب في هذا الشذوذ عن المبدأ العام ، في امور تصفية الشركات ، يرجع الى  
اعتبارات عملية واقتصادية : عملية بالنسبة للشركاء كي لا يكونوا مضطرين لوفاء  
ديون يجملون وجودها بعد مضي مدة طويلة من الزمن ويضطرون للرجوع من  
اجلها على شركائهم القداماء - وقد يتعذر ذلك بسبب تفرقهم او اختفائهم  
او اعسارهم - واقتصادية لتشجيع روح الاقدام على العمل وذلك بتأمين الشركاء  
ضد المطالبات المتأخرة ،



الصفحة

القسم الاول - المقدمة

٣

الفصل الاول - تمهيد

- موضع الحقوق التجارية من سائر اقسام الحقوق. - لمحة تاريخية عن الحقوق التجارية. - ضرورة استقلال القانون التجاري عن القانون المدني. - التشريع التجاري لدى مختلف الدول. - مصادر الحقوق التجارية البرية في سورية. - الصفة الخفية والصفة الموضوعية للقانون التجاري.

٢٣

الفصل الثاني - تنظيم التجارة

٢٤

الفرع الاول - الغرف التجارية

- تعريف الغرف التجارية ووضعها القانوني. - احداث الغرف التجارية - اختصاصات الغرف التجارية. - التسجيل في الغرف التجارية وفقد العضوية. - اركان الغرف التجارية. - مجلس الادارة. - مكتب الغرفة التجارية. - الهيئة العامة. - مالية الغرفة التجارية.

٣٦

الفرع الثاني - سجل التجارة

- تعريف سجل التجارة. - وظائف سجل التجارة في التشريع المقارن

- تنظيم سجل التجارة . - الاشخاص الخاضعون للتسجيل . - مدة التسجيل ومحل . - كيفية تقديم التصريح . - تصريح الشخص الطبيعي . - تصريح الشخص الاعتباري . - التصريحات الاضافية . شطب التسجيل . - الاطلاع على مضمون سجل التجارة . - مؤيد التسجيل في سجل التجارة .

الفرع الثالث - الأهلية التجارية ٥٥

- البحث الاول : القاصر والمجنون والمعنوه . - البحث الثاني : الامراة المتزوجة .

الفرع الثالث : حرية تعاطي التجارة ٦١

- تقييد الحرية بالنسبة لبعض الاعمال . - تقييد الحرية بالنسبة لبعض المشاريع . - تقييد الحرية بنتيجة عقد رضائي .

الفرع الرابع : الاجنبي وتعاطي التجارة في سورية ٦٦

الفصل الثالث اشخاص الاعتبارية والتجارة ٧٠

الفرع الاول : الاشخاص الاعتبارية من الحقوق الخاصة ٧١

الفرع الثاني : الاشخاص الاعتبارية من الحقوق العامة ٧٣

الفرع الثالث : المؤسسة الاقتصادية ٧٦

القسم الثاني - في الاعمال التجارية

الفصل الاول - مبادئ عامة ٨٤

- النصوص المتعلقة بالاعمال التجارية . - ميزان التفريق بين الاعمال



التجارية والاعمال المدنية . - فوائد التمييز بين الاعمال التجارية والاعمال المدنية . - لم تذكر الاعمال التجارية في القانون على سبيل الحصر . - تطبيق النظرية الموضوعية والنظرية الشخصية على الاعمال التجارية .

٩٩ الفصل الثاني - احوال التجارية بحكم ما هيئتها

٩٩ الفرع الاول : الاعمال التجارية المنفردة

- الشراء لاجل البيع والتأجير . - الاستئجار لاجل التأجير ثانية .  
أعمال الصرافة والمبادلات المالية ومعاملات المصارف العامة والخاصة  
- الاعمال المتعلقة بالتجارة البحرية .

١٠٩ الفرع الثاني : المشاريع التجارية

- مشروع المصانع . - مشروع العمالة والسمسرة . - مشروع النقل .  
- مشروع تقديم المواد . - مشروع وكالة الاشغال . - مشروع البيع  
بالمزاد العلني والمخازن العامة . - مشروع المشاهد العامة . - مشروع  
الاشغال العقارية . - مشروع التأمين . - مشروع الاعلان .

الفصل الثالث - حماية المشاريع التجارية

١٢٥ الفرع الاول : المنافسة غير المشروعة

- الطبيعة الحقوقية للمنافسة غير المشروعة .

١٢٨ الفرع الثاني : الملكية التجارية والصناعية

البحث الاول : براءات الاختراع

- تعريف الاختراع والحصول على البراءة . الاختراعات التي تحميها  
البراءة . - البراءات الاضافية . - التفرغ عن براءات الاختراع .  
- حجز براءات الاختراع . - ابطال البراءات وسقوطها . - الحقوق  
الممنوحة لصاحب براءة الاختراع ومؤيدياتها .  
البحث الثاني : الرسوم والنماذج .  
- احكام عامة . - الايداع . - الاعلان عن الرسوم والنماذج . - مؤيديات  
التسجيل والاعلان .  
البحث الثالث : العلامات الفارقة التجارية والصناعية . - التعريف .  
- الايداع ومدته . - حقوق المودع على العلامة . - حماية حقوق  
المودع .
- الفصل الثالث - الاعمال التجارية بالتبعية ١٤٩  
- نظرية الاعمال التجارية بالتبعية . - تطبيق نظرية الاعمال التجارية  
بالتبعية .
- الفصل الرابع - الاعمال المختلطة ١٥٧
- الفصل الخامس - تنازع القوانين في الاعمال التجارية ١٥٩  
- القانون الواجب تطبيقه لتعيين صفة العمل - القانون الواجب تطبيقه  
لتحديد شروط الصحة في العمل التجاري . القانون الواجب تطبيقه  
لتحديد مفاعيل العمل التجاري .



- القسم الثالث - التاجر ١٦٩
- الباب الاول - في شروط احتراف التجارة
- الفصل الاول - في شروط احتراف التجارة ١٧١
- الفصل الثاني - احتراف الاعمال التجارية ١٧٦
- الفصل الثالث - فوائدها التفريق بين التاجر وغير التاجر ١٨٠
- الباب الثاني - في الواجبات المترتبة على التاجر ١٨٢
- الفصل الاول - الدفاتر التجارية ١٨٤
- مبادئ عامة . - الأشخاص المزمون بمسك الدفاتر التجارية . -  
 انواع الدفاتر التجارية . - الدفاتر التجارية الالزامية . - الدفاتر  
 التجارية الاختيارية . - الاجراءات التي تخضع لها الدفاتر الالزامية  
 . - حفظ الدفاتر التجارية . - قوة الدفاتر التجارية في الاثبات . -  
 تقديم الدفاتر التجارية . - الاطلاع الكلي . - الاطلاع الجزئي .
- الفصل الثاني - شهر عقد الزواج ٢١٠
- في التشريع المصري . - في التشريع اللبناني . - في التشريع السوري .
- الفصل الثالث - التسجيل في سجل التجارة ٢٥١
- الباب الثالث - المتجر ٢٥٢
- تعريف المتجر ، المتجر في الحقوق المقارنة . -

٢٢٠ الفصل الاول - عناصر المتجر

الفرع الاول : العناصر المادية

الفرع الثاني : العناصر غير المادية للمتجر

الزبائن . - الاسم التجاري . - الشعار . - حق الايجار . - العلامات

الفارقة الصناعية والتجارية . - براءات الاختراع . -

الرسوم والنماذج الصناعية .

٢٢٣ الفصل التالي - الطبيعة الحقوقية للمتجر

اهمية العناصر اللازمة للاستثمار . - المتجر مجموعة حقوقية . - المتجر

منقول غير مادي .

٢٢٦ الفصل الثالث - بيع المتجر ورفقه

الفرع الاول : بيع المتجر

اولاً - شروط البيع وصحته .

الصفة التجارية - شهر عقد البيع .

ثانياً - التزامات البائع .

التزام تسليم المتجر - التزام الضمان .

ثالثاً - التزام المشتري .

امتياز البائع .

الفرع الثاني : رهن المتجر

الفرع الثالث : التنفيذ على المتجر



- ٢٥٠ القسم الرابع - الشركات التجارية  
الباب الاول - احكام عامة
- ٢٥١ الفصل الاول - لمحة تاريخية عن الشرطت  
الشركات في قانون حمورابي . - الشركات في تشريع اليونان . -  
الشركات في تشريع روما . - الشركات في الشريعة الاسلامية .
- ٢٥٨ الفصل التالي - المصادر التشريعية للشرطت  
المصادر التشريعية الاجنبية - المصادر التشريعية في سورية
- ٢٦٥ الفصل الثالث - الشخصية الاعتبارية للشرطت  
الفرع الاول : قواعد عامة  
الركن الحقوقي للشخصية الاعتبارية . - التفسير الحقوقي للشخصية  
الاعتبارية . - نظرية الوجود الواقعي . - نظرية الملكية الجماعية . -  
استقلال الشخصية الاعتبارية عن اجراءات الشهر .  
الفرع الثاني : آثار الشخصية الاعتبارية
- ٢٧٢ الاهلية - الموطن - ذمة الشركة - حق التقاضي .  
الفصل الرابع - جنسية الشرطت  
تعيين جنسية الشركات . - تغيير جنسية الشركات
- ٢٨٩ الفصل الخامس - شروط الصحة في عقد الشركة
- ٢٩٠ الفرع الاول : الرضا

الصفحة

٢٩٣

الفروع الثاني : السبب المشروع

٢٩٩

الفصل السادس - العناصر الاساسية لعقد الشركة

الفروع الاول المساهمة في رأس المال

- الحصبة في رأس المال . - تصنيف الحصص بالنسبة لموضوعها . -
- تصنيف الحصص بالنسبة للحقوق المنوحة للشركة عليها . -
- تقديم الحصبة .

٣٠٦

الفروع الثاني : المساهمة في الارباح والخسائر

- مفهوم الربح والخسارة . - المساهمة في ارباح الشركة . - المساهمة في
- الخسارة . - كيفية توزيع الارباح والخسائر .

٣١٣

الفروع الثالث : نية المشاركة

- نية المشاركة . - التعاون المشترك .

٣١٩

الفصل السابع - الشرطت الفعلية

- تعريف الشركات الفعلية . - التفريق بين الشركات الفعلية وبين
- الشركات التي تنشأ بصورة فعلية .

٣٢٣

الفروع الاول : القواعد التي تحكم الشركات الفعلية

- أثر عقد الشركة قبل البطلان وبعده بالنسبة للشركاء ، بالنسبة للغير -
- الشخصية الاعتبارية للشركة الفعلية .

٣٢٨

الفروع الثاني : تصفية الشركات الفعلية

- تصفية حقوق الشركاء . - تصفية حقوق الدائنين . - علاقات



دائني الشركة بالشركة والشركاء . - علاقات دائني الشركة مع

بعضهم . - علاقات دائني الشركة بدائني الشركاء الشخصيين .

الفصل الثامن - تصنيف الشركات ٣٢٦

الفروع الاول : التمييز بين الشركات المدنية والشركات التجارية

ميزان التفريق . - الشركات ذات الموضوع المزدوج . - الأخذ

بمبدأ التفريق الشكلي . - فوائد التمييز بين الشركات التجارية

والشركات المدنية . - صفة الاعمال التي تقوم بها الشركات

التجارية من حيث الشكل .

الفروع الثاني - انواع الشركات التجارية ٣٤٦

الباب الثاني - شركات الاشخاص ٣٥١

الفصل الاول - اقسام عامة

تعريف شركات الاشخاص - الصفات المميزة لشركات الاشخاص -

عدم قابلية حصص الشركاء للتفرغ والانتقال - عنوان الشركة -

مسؤولية الشركاء او بعضهم التضامنية وغير المحدودة - اكتساب

الشركاء او بعضهم صفة التاجر

الفصل الثاني - شركات التضامن ٤٦٤

الفروع الاول : تكوين شركات التضامن ٣٦٦

اثبات عقد الشركة بالكتابة - شهر عقد الشركة -

الفروع الثاني : ادارة شركات التضامن ٣٧١

٣٧٧

الفرع الثالث : مسؤولية الشركاء عن اعمال الادارة

الوضع الحقوقي لشركاء التضامن - نتائج التضامن - اثر التضامن بين

الشركاء والشركة - مسؤولية الشركاء من حيث الزمن - مسؤولية

الشريك الذي ينسحب من الشركة - مسؤولية الشريك الجديد -

مساهمة الشركاء في دفع ديون الشركة -

٣٨٤

الفرع الرابع : توزيع الارباح والخسائر

٣٨٨

الفصل الثالث - شروط التوصية البسيطة

تعريف شركات التوصية البسيطة - الخصائص المميزة لشركات التوصية

البسيطة عنون الشركة ، صفة الشركاء الموصين ، حقوق دائني الشركة .

ادارة الشركة -

٤٠٢

الفصل الرابع - شروط المحاصة

الفرع الاول : احكام عامة

تعريف شركات المحاصة وصفتها -

٤٠٨

الفرع الثاني : تأسيس شركات المحاصة

موضوع الشركة - اثبات الشركة - حصص الشركاء في شركات

المحاصة - فوائد التأخير - وضع الحصص الحقوقي

٤١٨

الفرع الثالث : ادارة شركات المحاصة

مدير الشركة - سلطة مدير الشركة - واجبات المدير والشركاء -

علاقة الشركاء بالغير .



٤٢٣ الفصل الخامس - الشركات المحدودة المسؤولة

تعريف الشركات المحدودة المسؤولة وتطورها - الصفة الحقوقية للشركة المحدودة المسؤولة -

٤٢٦ الفرع الاول : تأسيس الشركة

الترخيص الحكومي - شهر الشركة - صفة الشركة واسمها - رأسمال الشركة - موضوع الشركة وعدد أعضائها - التفريغ عن الحصص -

٤٣٤ الفرع الثاني: ادارة الشركة

اولا - المديرون : تعيين المديرين وسلطتهم - اقالة المديرين ومسؤوليتهم .

ثانياً - الهيئة العامة للشركة

ثالثاً - الرقابة والتفتيش

٤٤٠ الفرع الثالث : بطلان الشركة

٤٤٢ الفرع الرابع : العقوبات

الباب الثالث - شركات الاموال

٤٤٤ الفصل الاول - اعظم عامة

لمحة تاريخية عن شركات الاموال وتطور التشريع فيها - وظائف الشركات المساهمة الاقتصادية

٤٥١ الفصل الثاني - الشركات المغفلة

خصائص الشركات المغفلة

٤٥٢ الفرع الاول : تأسيس الشركة المغفلة

فكرة الشركة وتأسيس هيئة المؤسسين - مراحل تأسيس الشركة  
المغفلة والرقابة الحكومية - البيانات التي يتضمنها النظام الاساسي -  
شهر الشركة - الاكتتاب - الهيئة العامة التأسيسية -

٤٧٢ الفرع الثاني : مؤيدات قواعد التأسيس

البحث الاول : بطلان الشركة

اسباب البطلان : القواعد المتعلقة بالشركات ذات الاسهم عموما -  
القواعد الخاصة بالشركات المغفلة - طبيعة البطلان - دعوى البطلان -  
تعيين المحكمة ذات الاختصاص - صفة الحكم الصادر في دعوى  
البطلان وآثاره .

٤٨٢ البحث الثاني : المسؤولية المدنية

انواع المسؤولية المدنية وصفتها الخاصة - طبيعة المسؤولية المدنية -  
الاشخاص المسؤولون

٤٩١ البحث الثالث : المسؤولية الجزائية

عقوبة الحبس : جرم الاصدار والتسليم - جرم التداول - عقوبة  
الغرامة .

٤٩٩ الفرع الثالث : الاسهم

خصائص الاسهم - انواع الاسهم - استيفاء قيمة الاسهم

٥١٢ الفرع الرابع : حصص ومكافات التأسيس

٥١٥ الفرع الخامس : اسناد القرض



تعريف السند وخصائصه - شروط اصدار اسناد القرض - انواع اسناد القرض - اجراءات اصدار اسناد القرض حقوق حاملي اسناد القرض وواجباتهم - هيئة حملة اسناد القرض

الفرع السادس : استهلاك اسناد القرض والاسهم ٥٣٠

استهلاك اسناد القرض - استهلاك الاسهم -

الفرع السابع : ادارة الشركة المغفلة ٥٣٣

البحث الاول: مجلس الادارة - عدد اعضاء مجلس الادارة والشروط التي يطلب توفرها فيهم - انتخاب اعضاء مجلس الادارة واقتلتهم - رئيس مجلس الادارة والعضو المفوض - اجتماعات مجلس الادارة - سلطة مجلس الادارة - مسؤولية اعضاء مجلس الادارة - اجور اعضاء مجلس الادارة .

البحث الثاني : مفتشو الحسابات او المحاسبون القانونيون ٥٥١

كيفية تعيين مفتشي الحسابات و صفتهم - سلطة مفتشي الحسابات -

مسؤولية مفتشي الحسابات - المراقبة في القوانين الاجنبية .

البحث الثالث : الهيئات العامة ٥٦٢

القواعد التي تشمل جميع الهيئات العامة - حق حضور الاجتماع - حق التصويت -

مداولات الهيئة العامة - الهيئات العامة العادية - الهيئة العامة السنوية -

الهيئة العامة العادية التي تدعى بصورة غير عادية -

الهيئات العامة غير العادية - بطلان مداولات الهيئات العامة .

القص من زيادة رأسمال الشركة - الاساليب المختلفة لزيادة رأسمال الشركة - الاسهم العادية والاسهم ذات الافضلية - اصدار اسهم نقدية جديدة - حق الافضلية بالاكتتاب - زيادة رأس المال عن طريق مقدمات عينية - زيادة رأس المال عن طريق دمج الاحتياطي - زيادة رأس المال عن طريق الاندماج - زيادة رأس المال عن طريق تحويل الديون على الشركة الى اسهم - بطلان عملية زيادة رأس المال

القص من تخفيض رأسمال الشركة - الاساليب المختلفة لتخفيض رأس المال - اجراءات التخفيض - سلطة الهيئة العامة - وضع دائني الشركة من تخفيض رأس المال - تخفيض رأس المال في حالة الازدهار تخفيض رأس المال عن طريق اعادة جزء من قيمة الاسهم - تخفيض رأس المال عن طريق شراء قسم كبير من الاسهم - تخفيض رأس المال في حالة الخسارة - مراعاة المساواة بين المساهمين - المحافظة على حقوق الدائنين - بطلان تخفيض رأس المال

شروط التمديد - بطلان التمديد



٦٠٧ الفروع الثامن : توزيع الارباح والخسائر

تنظيم الميزانية - الارباح التي يجوز توزيعها

٦١٢ الفصل الثالث - شركات التوصية المساهمة

تعريف شركات التوصية المساهمة وخصائصها المميزة - القواعد التي

تخضع لها شركات التوصية المساهمة

الباب الرابع - في الانواع الاخرى للشركات التجارية

٦١٧ الفصل الاول - الشركات ذات رأس المال القابل للتغيير

الاحكام المشتركة لجميع الشركات ذات رأس المال القابل للتغيير -

تغيير رأس المال - تغيير الشركاء - آثار انسحاب الشريك -

التزامات الشريك - الشهر - اسباب انحلال الشركة .

٦٣١ الفصل الثاني - شركات الاقتصاد المختلط

تعريف شركات الاقتصاد المختلط - تأسيس شركات الاقتصاد المختلط -

وضع أسهم شركات الاقتصاد المختلط - تغطية رأس المال - ادارة

شركات الاقتصاد المختلط .

٦٣٩ الباب الخامس - انحلال الشركات وتصفيتها

٦٤٢ الفصل الاول - انحلال الشركات

الفروع الأول : أسباب الانحلال الشاملة لجميع الشركات

اقضاء المدة التي حددها العقد - انتهاء المشروع الذي أسست الشركة

من أجله - زوال موضوع المشروع نفسه - وجود أسباب عادلة -

اندماج الشركة بشركة أخرى

٦٤٧ الفروع الثاني : أسباب الانحلال الخاصة بشركات الأشخاص

رغبة أحد الشركاء في عدم البقاء في الشركة - وفاة أحد الشركاء -

فقدان أحد الشركاء الأهلية - إعسار أحد الشركاء أو إفلاسه .

٦٥٩ الفروع الثالث : شهور انحلال الشركة

٦٦٠ الفصل الثاني - تصفية الشركات

تعريف التصفية وموضوعها - شخصية الشركات أثناء التصفية -

تعيين المصفي وعزله - صفة المصفي - وظائف المصفي - اقفال التصفية

والقسمة

انتهى بعونه تعالى



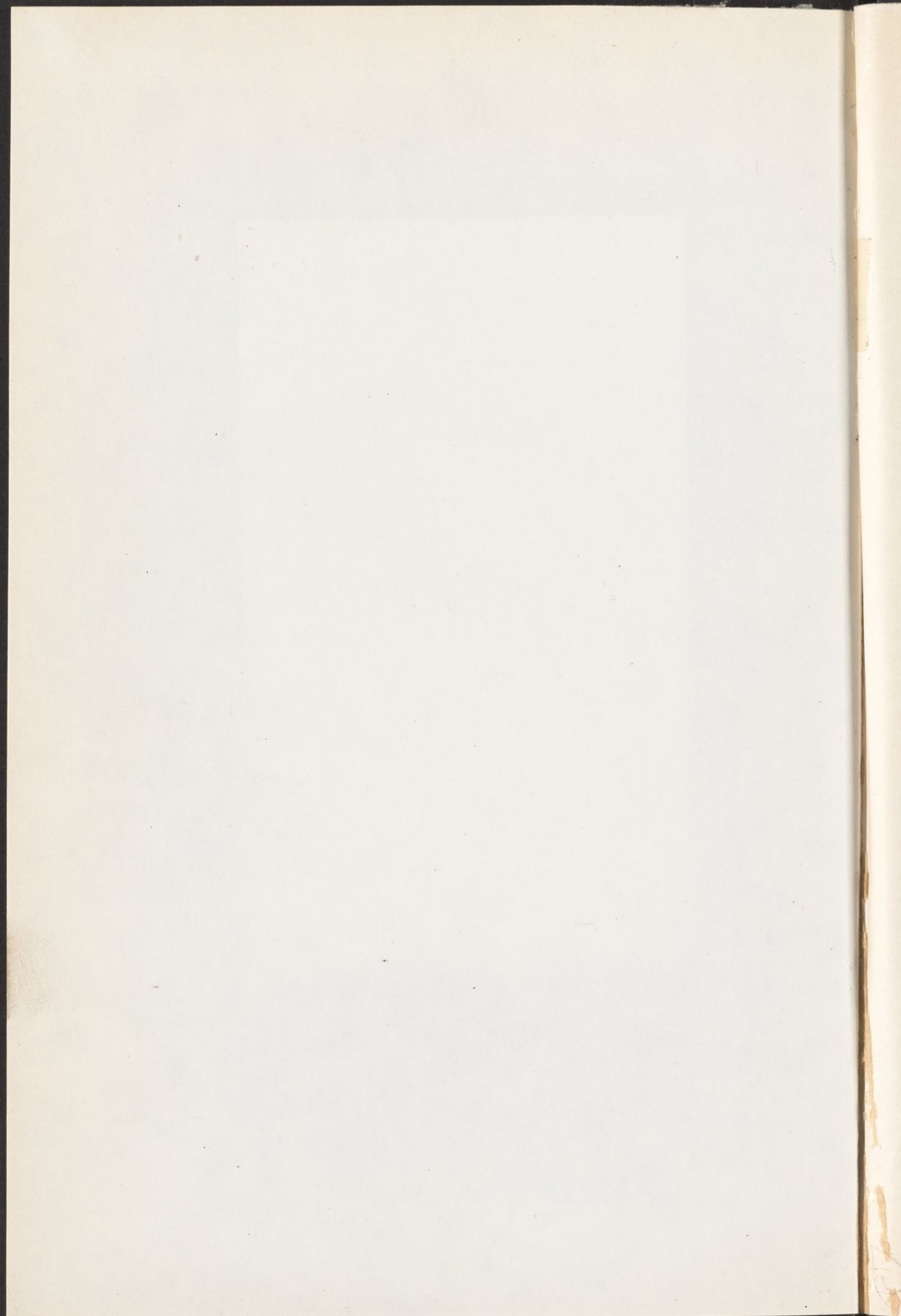
- قوله بلبساً...  
 النوع الثامن: توزيع الأرباح والخسائر...  
 ٧١٢ - نظم المزايا...  
 - ولا يشاء...  
 الفصل الثالث...  
 ٦١٢ -...  
 ٥٥٢ -...  
 ٢٢ -...  
 الفصل الرابع...  
 -...  
 الفصل الخامس...

الأحكام المشتركة...  
 تغيير رأس المال...  
 التزامات الشركاء...  
 الفصل التالي...  
 تعريف شركات الاقتصاد المختلط...  
 وضع أهم شركات...  
 شركات الاقتصاد المختلط...  
 الباب الخامس...  
 الفصل الأول...  
 النوع الأول...  
 أعضاء...

Back

B

0818  
 PB-38200-A  
 75-30T  
 CC









**Elmer Holmes  
Bobst Library**

**New York  
University**





